

الصحيح لمسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله

٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرح الإمام محيي الدين النووي رحمه الله

٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة للشيخ أبي الحسن السندي رحمه الله

١١٣٨ هـ

مع التعليقات المقتبسة من تكملة فتح الملهم

للشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله

المجلد الخامس

كتاب البيوع - كتاب المساواة والمزاولة - كتاب الفرائض - كتاب الهبات - كتاب الوصية
كتاب النذر - كتاب الأيمان - كتاب القسامة والمعارفين والقصاص والديات - كتاب الحدود
كتاب الأقضية - كتاب اللقطة - كتاب الجهاد والسير - كتاب الإمارة

طبعة جديدة صحيحة ملونة

مكتبة الشريفة
كراتشي - باكستان

التصحيح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمه الله
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمه الله
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضيع الخلافية بين أهل العلم -
للشيخ المفاتيح محمد تقي العثماني حفظه الله

المجلد الخامس

كتاب البيوع - كتاب المساقاة والمزارعة - كتاب الفرائض - كتاب الهبات
كتاب الوصية - كتاب النذر - كتاب الأيمان كتاب القسامة والخبارين والقصاص والديات
كتاب الحدود - كتاب الأقضية - كتاب اللقطة - كتاب الجهاد والسير - كتاب الإمارة
قام بتحقيقه وتصحيحه أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة
طبعة جديدة مصححة ملونة



السعر: مجموع سبع مجلدات
=1200 روبية

اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الخامس)
تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن
الحجاج القشيري النيسابوري رضى الله عنه
الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ء
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات : ٦٧٢

مكتبة البشرا

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرا، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

ہک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نرد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

[٢٢ - كتاب البيوع]

[١- باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة]

- ٣٧٩٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمَنَابَذَةِ.
- ٣٨٠٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.
- ٣٨٠١- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٢٢ - كتاب البيوع

١- باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة

بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد: قال الأزهرى: تقول العرب: بعث بمعنى بعث ما كنت ملكته، وبعث بمعنى اشتريته، قال: وكذلك شَرَيْتُ بالمعنيين، قال: وكل واحد بيع وبائع؛ لأن الثمن والمُشْتَرى كل منهما مبيع، وكذا قال ابن قتيبة يقول: بعث الشيء بمعنى: بعته، وبمعنى: اشترَيْتُهُ، وشَرَيْتُ الشيء بمعنى: اشتريته، وبمعنى: بعته، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال: بعته وابتعته فهو مبيع ومبيوع. قال الجوهري: كما يقول: مَخْطُوطٌ وَمَحْطُوطٌ. قال الخليل: المحذوف من مبيع واو مفعول؛ لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتاع: الاشتراء، وتبايعا وباعته، ويقال استبعته أي سألته البيع، وأبعث الشيء أي عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها وبوع لغة فيه وكذلك القول في قيل وكيل.

تحقيق السند: قوله في الإسناد الأول: "مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج": هكذا هو في جميع النسخ بإلادنا، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي: "مالك عن نافع عن محمد بن يحيى بن حبان" بزيادة نافع، قال: وهو غلط، وليس لنا نافع ذكر في هذا الحديث، ولم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث. الأوجه الثلاثة للملامسة والمنازمة: وأما فيه ﷺ عن الملامسة والمنازمة، فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره، -

٣٨٠٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٣٨٠٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْمَنٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لُهِىَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، أَمَّا الْمَلَامَسَةُ: فَإِنْ يَلْمَسَ كُلٌّ وَاجِدٌ مِنْهُمَا ثَوْبٌ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلٌّ وَاجِدٌ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاجِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ.

٣٨٠٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي غَابِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَلَيْسَتَيْنِ: ** نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يَقْلِبُهُ ** إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ ** وَلَا تَرَاوٍ.

٣٨٠٥ - (٧) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

= وَأَصْحَابُنَا ثَلَاثَةُ أَوْجَهٍ فِي تَأْوِيلِ الْمَلَامَسَةِ: أَحَدُهَا: تَأْوِيلُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ ثَوْبٌ مَطْوًى، أَوْ فِي ظِلْمَةٍ، فَيَلْمَسُهُ الْمُشْتَرِي، فَيَقُولُ صَاحِبُهُ: بَعَثَكَ هُوَ بِكَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَقُومَ لِمُسْكٍ مَقَامَ نَظَرِكَ، وَلَا خِيَارَ لَكَ إِذَا رَأَيْتَهُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ اللَّحْمِيِّ بَيْعًا، فَيَقُولُ: إِذَا لَمَسْتَهُ فَهُوَ مَبِيعٌ لَكَ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَبِيعَهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ مَتَى يَمْسُهُ =

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "وَلَيْسَتَيْنِ": بِكَسْرِ اللَّامِ، اسْمُ هَيْئَةٍ مِنَ اللَّبْسِ، وَالْمُرَادُ هُنَا عَنْ هَيْئَتَيْنِ لِلْبِسِ. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "وَلَا يَقْلِبُهُ": بِضَمِّ اللَّامِ وَبِكَسْرِهَا، وَالْمُرَادُ قَلْبُ الثَّوْبِ لِيَنْظُرَ كَيْفَ هُوَ؟ يَعْنِي أَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَتِمَكَّنُ فِي بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ مِنْ أَنْ يَقْلِبَ الْمُبِيعَ وَيَرَاهُ، وَقَوْلُهُ: "إِلَّا بِذَلِكَ": اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطِعٌ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ قَلْبُ الثَّوْبِ، وَإِنَّمَا هُوَ يَلْمَسُهُ فَقَط. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ": يَعْنِي مِنْ غَيْرِ تَأْمَلٍ، وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى بَطْلَانِ بَيْعِ الشَّيْءِ الْغَائِبِ. (تكملة فتح الملهم: ٣١٥/١)

-انقطع خيار المجلس وغيره، وهذا البيع باطل على التأويلات كلها. وفي المنازعة ثلاثة أوجه أيضاً: أحدها: أن يجعل نفس البند بيعاً وهو تأويل الشافعي. والثاني: أن يقول بعتك، فإذا نهذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع. والثالث: المراد نبد الخصاة كما سنذكره - إن شاء الله تعالى - في بيع الخصاة،^{٣١٤} وهذا البيع باطل لتغرر قوله: "ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر ولا تراضي" معناه: بلا تأمل، ورضي بعد التأمل، والله أعلم.

^{٣١٤} قال في تكملة فتح الملهم: هي أن يقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا لمستك وجب البيع، أو يقول المشتري كذلك. وهذا تفسير مروي عن أبي حنيفة كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ٣١٤/١)

♦ ♦ ♦ ♦

٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر

٣٨٠٦- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر

شرح بيع الحصاة: قوله: "فى البيوع" عن بيع الحصاة، وبيع الغرر: أما بيع الحصاة: ففيه ثلاث تأويلات: أحدها: أن يقول: بعثك من هذه الأنواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة. والثاني: أن يقول: بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي هذه الحصاة. والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة، فهو مبيع منك بكذا. وأما النهي عن بيع الغرر، فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ولهذا قدمه مسلماً، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع الآبق والمعدوم والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السلم في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبغة مبهماً، وبيع ثوب من أنواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا بيعه باطل؛ لأنه غرر من غير حاجة.

وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الخفيف فيها: وقد يحتل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة كاجتهل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل، وألتي فيها ضرعها لبن، فإنه يصح للبيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار؛ ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول في حمل الشاة ولبنها، وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر خفيف، منها: أنهم أجمعوا على صحة بيع الحبة المحشورة وإن لم ير حشوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجوز، وأجمعوا على جواز إحالة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون الثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قدر مكثهم، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا،** وأجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون، والطيور في الهواء. -

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويخرج على هذا كثير من المسائل في عصرنا، فقد حرت العادة في بعض الفنادق الكبيرة أنهم يضعون أنواعاً من الأطعمة في قدور كبيرة، ويخبرون المشتري في أكل ما شاء بقدر ما شاء، و يأخذون منها واحداً معينا من كل أحد، فالقياس أن لا يجوز البيع لجهالة الأطعمة المبيعة-

.....

قال العلماء: مَذَارُ البطلان بسبب الغَرَرِ، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغَرَرِ، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان الغرر حقيراً، جاز البيع وإلا فلا، وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده، كبيع العين الغائبة مبني على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير، فيجعله كالمعدوم، فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير، فيبطل البيع، والله أعلم.

واعلم أن بيع الملامسة وبيع المتابذة وبيع جبل الحَبْلَةِ وبيع الحصاة، وغَسَبُ الفَحْلِ وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أُفردت بالذكر وهي عنها؛ لكونها من بياعات الجاهلية المشهورة، والله أعلم.

سوقدرها، ولكنه يجوز؛ لأن الجهالة بسيرة غير مفضية إلى النزاع، وقد جرى بها العرف والتعامل.

وكذلك استيجار السيارات، ربما لا يعرف سائقها مسافة السفر ولا تتعين الأجرة في بداية السفر، ولكن هذه الجهالة تتحمل؛ لكون العدد رافعا للنزاع، ويتفق الراكب والسائق على أجرة يدل عليها العدد، فلا يقع النزاع.

(تكملة فتح الملهم: ٣١٤/١)

* * * *

[٣- باب تحريم بيع حبل الحيلة]

٣٨٠٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ.

٣٨٠٨- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ-، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَ لَحْمَ الْحَزْزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ. * وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ: أَنْ تُنْتِجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تَحْمِلَ الْبَنِي تُنَحَّتْ، فَتَنَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

٣- باب تحريم بيع حبل الحيلة

شرح الغريب: فيه حديث ابن عمر: "أن النبي ﷺ نهى عن بيع حبل الحيلة": هي يفتح الحاء والباء في الحبل، وفي الحيلة. قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: حبل، وهو غلط، والصواب الفتح، قال أهل اللغة: الحيلة هنا جمع حابل كظالم وظلمة وقاهر وفجرة وكاتب وكبة، قال الأخفش: يقال: حبلت المرأة فهي حابل، والجمع نسوة حبل. وقال ابن الأثير: انهاء في الحيلة للمبالغة، ووافقه بعضهم، واتفق أهل اللغة على أن الحبل يختص بالآدميات، ويقال في غيره من الحبل، يقال: حملت المرأة ولداً، وحبلت بولد، وحملت الشاة سحلة، ولا يقال: حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان: حبل إلا ما جاء في هذا الحديث.

اختلاف العلماء في المراد بالتهمة عن بيع حبل الحيلة: واختلف العلماء في المراد بالتهمة عن بيع حبل الحيلة، فقال جماعة: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة، ويلد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام وآخرين من أهل اللغة، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأول: فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأما الثاني: فلأنه بيع معدوم ومجهول، وغير مملوك البائع، وغير مقدور على تسليمه، والله أعلم.

*قوله: "إلى حبل الحيلة": حبل الحيلة على هذا يكون أجلاً للبيع ويكون المبيع غيره والمتبادر من لفظ الحديث أن حبل الحيلة هو المبيع، والمعنيان يتناسبان النهي، أما الثاني: فلنكون المبيع معدوماً، وأما الأول: فلنكون الأجل مجهولاً.

[٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه...]

٣٨٠٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ".

٣٨١٠- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِرُؤَيْبٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ".**

٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية

بيان الفرق بين البيع على بيع على سوم أخيه وحكمهما: قوله ﷺ: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض" وفي رواية: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له" وفي رواية: "لا يسم المسلم على سوم المسلم". أما "البيع على بيع أخيه"، فمثاله أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجد منه بثمنه، ونحو ذلك، وهذا حرام، يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه، وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، ونحو هذا.

قوله: "لا يبيع بعضكم": نفى بمعنى النهي، وفي بعض النسخ "لا يبيع" على لفظ النهي، ولا يصح الحمل على حقيقة الإخبار لوجود مثل هذا البيع والقول بأن الإخبار عن البعض بالنهي صحيح؛ ضرورة أن البعض يتركب هذا البيع ولا يضر فيه كون بعض الآخر يأتي به مدفوع بأن المراد بالبعض ههنا الاستغراق بشهادة الذوق، وبأنه لا فائدة في الإخبار عن البعض بأنهم يتركبون هذا البيع؛ إذ هو معلوم بالضرورة فلا يحمل كلام الشارع عليه، على أنه الملائق بكلام الشارع الحمل على بيان الأحكام لا على بيان الوقائع، فتأمل.

ثم قيل: المراد به إنه لا يسوم أحد على سوم أخيه، وقيل: بل المراد حقيقة البيع كأن يبيع البائع الآخر عند المشتري، ويقول له عندي متاع حسن من هذا الذي يشتريه أو أرخص، فيفسد البيع على البائع الأول وإن كان الغالب مثل هذا في المشتريين، والله تعالى أعلم.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إلا أن يأذن له" الظاهر أن هذا الاستثناء منصرف إلى البيع والخطبة كليهما، وقد صرح به العمري في العمدة، فإن أذن البائع الأول يدل على أنه قد رضي بفسخ البيع، وحينئذ يجوز العقد الثاني. قال العمري في عمدة القاري (٤: ٤٩٦): "وإنما حرم بيع البعض على بعض؛ لأنه يوغر الصدور ويورث الشحناء، ولهذا لو أذن له في ذلك ارتفع على الأصح". (تكملة فتح الملهم: ٣٢٤/١)

٣٨١١ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ".**

وأما السَّوْمُ على سَوْمٍ أخيه: فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع، ولم يفقدها، فيقول الآخر للبائع: أنا أشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السَّوْمُ في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام. وأما الخطبة على خطبة أخيه، وسؤال المرأة طلاق أختها، فسبق بيانهما واضحا في كتاب النكاح، وسبق هنالك أن الرواية: "لا يبيع ولا يخطب" بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي، وذكرنا أنه أبلغ، وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشراء على شرائه، والسَّوْمُ على سومه، فلو خالف وعقد فهو عاص، وينعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال داود: لا ينعقد. وعن مالك روايتان كالمذهبيين، وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد. وقال الشافعي: وكرهه بعض السلف.

شرح الغريب: وأما النجش: فبتون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة، وهو أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها، بل ليخدع غيره ويفرغ، ليزيد وبشرتها، وهذا حرام بالإجماع، والبيع صحيح، والإثم مختص بالناجش إن لم يعلم به البائع، فإن واطأه على ذلك أئمتنا جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع مواطأة، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الاغترار، وعن مالك رواية أن البيع باطل، وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد. وأصل النجش: الاستتارة، ومنه: نخشت الصيد أنجش به بضم الجيم نخشاً إذا استترته، سمي الناجش في السلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها، ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل النجش: الختل، وهو الخداع، ومنه قيل للنصائد: ناجش؛ لأنه يختل الصيد ويختال له، وكل من استثار شيئاً فهو ناجش، وقال الهروي: قال أبو بكر: النجش: المدح والإطراء، وعلى هذا معنى الحديث: "لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة"، والصحيح الأول.

**قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن بعض العلماء قد استدلوا هذا الحديث على تحريم بيع المزايدة أو بيع من يزيد. (إلى أن قال:): وأما حديث الباب فلا حجة فيه لمن منع المزايدة؛ لأن محمل نهي بعد استقرار الثمن وركون كل واحد منهما إلى الآخر، ولا يسام في المزايدة إلا قبل استقرار الثمن وقبل ركون البائع إلى المشتري، بل قول البائع: "من يزيد؟" يدل على أنه لا يرضى بهذا الثمن إلا إذا لم يظهر من يزيد فيه، فافترقا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ومما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحريم النجش، وهو أن يزيد الرجل في الثمن لا لأجل الشراء، بل ليرغب فيه الآخرون، كما سيأتي، ولا يكون عموماً إلا في المزايدة، فظهر أن الممنوع هو السوم الذي قصد به أن يغتر به غيره، فأما إذا لم يقصد أن يفر غيره وأراد الشراء، فلا بأس بذلك، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٢٥، ٣٢٦)

٣٨١٢ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ وَسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيٍّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى سَيْمَةِ أَخِيهِ.

٣٨١٣ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَتَلَقَّى الرَّكْبَانُ بَيْعًا، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمُ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ ثَمَرٍ".

الجواب عن الإشكال في السند: قوله: "حدثنا شعبة عن العلاء وسهليل عن أبيهما عن أبي هريرة": هكذا هو في جميع النسخ "عن أبيهما" وهو مشكل؛ لأن العلاء هو ابن عبد الرحمن، وسهليل هو ابن أبي صالح، وليس باخ له، فلا يقال: "عن أبيهما" بكسر الباء، بل كان حقه أن يقول: "عن أبيهما"، وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ "عن أبيهما" بفتح الباء الموحدة، ويكون تنبيه أب، على لغة من قال: هذان أبان، ورأيت أبين، فتناه بالآلف والنون، وبالياء والنون، وقد سبق مثله في كتاب النكاح، وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء، قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا أخوين، قال: ووقع في بعض الروايات "عن أبيهما" وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول: لعله عن أبيهما بفتح الباء.

قوله: "وفي رواية الدورقي: على سيمه أخيه": هو بكسر السين، وإسكان الباء وهي لغة في السوم، ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة، قال الجوهري: ويقال أنه تغالي السيممة.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ولا تُصَرُّوا الإبل" هو بضم التاء وفتح الصاد، ونصب الإبل، من التصرية وهي الجمع، يقال: صرئ يصري تصرية، وصرها يصريها نصرية، فهي مُصَرَّةٌ كَقَشَّاءٍ يغشيها تغشية، فهي مغطاة، وزكاهما يزكيها تزكية فهي مُزَكَّاة. قال القاضي: ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم "لا تُصَرُّوا" بفتح التاء وضم الصاد من الصر، قال عن بعضهم: لا تُصَرُّوا الإبل، بضم التاء من تُصَرَّى بغير واو بعد الراء، ويرفع الإبل على ما لم يسم فاعله، من الصر أيضاً، وهو ربط أخلافها، والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجتمعوا اللبن في ضرعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه -

٣٨١٤ - (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيٍّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَأَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا، وَعَنِ التَّحْنُسِ وَالتَّصْرِيعِ، وَأَنْ يَسْتَأْمَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

٣٨١٥ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي حَدِيثِ عُثْمَرَ وَوَهْبٍ: نَهَى، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ.

٣٨١٦ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّحْنُسِ.

قول العرب: صَرَّيْتُ الْمَاءَ فِي الْخَوْضِ أَيِ جَمَعْتَهُ، وَصَرَّيْتُ الْمَاءَ فِي ظَهْرِهِ أَيِ حَبَسَهُ، فَلَمْ يَتَزَوَّجْ. أقوال أهل العلم في تفسير المصراة: قال الخطابي: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير "المصراة" وفي اشتقاقها، فقال الشافعي: التصرية أن يربط أحلاف الناقة أو الشاة، ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها، فيزيد مشربها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها. وقال أبو عبيد: هو من صَرَّيْتُ اللَّبَنَ فِي ضَرْعِهَا أَيِ حَقَقْتُهُ فِيهِ، وَأَصْلُ التَّصْرِيعِ حَبْسُ الْمَاءِ. قال أبو عبيد: ولو كانت من الربط لكانت مَصْرُورَةً أَوْ مُصَرَّرَةً. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح، قال: والعرب تصر ضروع الخلويات، واستدل لصحة قول الشافعي بقول العرب: لَا يَحْسَنُ الْكِرَ، إِنَّمَا يَحْسَنُ الْخَلْبُ وَالصَّر، ويقول مالك بن نويرة:

فَقُلْتُ لِغُيُومِي هَذِهِ صَدَقَاتُكُمْ مَصْرُورَةٌ أَحْلَافُهَا لَمْ تُجَرَّدِ.

قال: ويحتمل أن أصل المصراة مصرورة أبلت إحدى الرأين ألفاً كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَاطَبَ مِنْ دُسْنِهَا﴾ (الشمس: ١٠)، أي دسستها، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس.

واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشاة والحارية والفرس والأتان وغيرها؛ لأنه غشٌّ وخداعٌ وبيعها صحيح مع أنه حرام، وللمشتري الخيار في إمساكها وردها، وسنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى، وفيه دليل على تحريم التدليس في كل شيء، وأن البيع من ذلك بمعقد، وأن التدليس بالفعل حرام كالتدليس بالقول.

[٥- باب تحريم تلقي الجلب]

٣٨١٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُؤْمِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتْلَقَ السِّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ، وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ لُؤْمِيٍّ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقَى.

٣٨١٨- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ لُؤْمِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٣٨١٩- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ تَلْقَى الْبُيُوعِ.

٣٨٢٠- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ الْجَلْبُ. **

٣٨٢١- (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ الْقُرْدُوسِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَّقَى، فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

٥- باب تحريم تلقي الجلب

قوله: "أن رسول الله ﷺ نهى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق". وفي رواية: "نهى عن التلقى". وفي رواية: "نهى عن تلقي البيوع". وفي رواية: "أن يتلقى الجلب". وفي رواية: "لا تلقوا الجلب، فمن تلقى، فاشترى منه، فإذا أتى سيده أسواق فهو بالخيار". وفي رواية: "نهى أن يتلقى الركبان". قوله ﷺ: "أنتى سيده" أي مالكة البائع.

مذاهب أهل العلم في حكم تلقي الجلب: وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي الجلب، وهو مذهب الشافعي ومالك-

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "الجلب" جمع جالب، كخادم وخدم، والمراد من يجلب الأموال إلى البلد. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٢)

-والجمهور. وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس،^{٣٣٢} فإن أضر كره، والصحيح الأول للنهي الصريح. قال أصحابنا: وشرط التحريم أن يعلم النهي عن التلقي، ولو لم يقصد التلقي بل خرج لشغل، فاشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك، أصحهما عند أصحابنا: التحريم لوجود المعنى، ولو تلقاهم وباعهم، ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمتا بالتحريم، فاشترى صح العقد، قال العلماء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب، وصيانته ممن يتخذه.

الجواب عن الإشكال على منع تلقي الجلب: قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر للبائدي سببه الرفق بأهل البلد، واحتمل فيه غيب البائدي، والمنع من التلقي أن لا يغيب البائدي، ولهذا قال رحمته: "فإذا أنى سيده السوق فهو بالخيار"، فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، لا للواحد على الواحد، فلما كان البائدي إذا باع بنفسه، انتفع جميع أهل السوق، واشتروا رخيصاً، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البائدي، ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد، ثم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي حقوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرخيص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تناقض بين المسألتين، بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

وأما قوله رحمته: "فإذا أنى سيده السوق فهو بالخيار" قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر، فإذا قدم، فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد، ثبت له الخيار، سواء أضر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يضر، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر، فوجهان: الأصح لا خيار له لعدم الغبن. والثاني: ثبوته لاطلاق الحديث، والله أعلم.

قوله: "أخبرني هشام القرطوسي": هو بضم القاف والذال وإسكان الراء بينهما، منسوب إلى القرايس قبيلة معروفة، والله أعلم.

^{٣٣٢}قال في تكملة فتح الملهم: صورته: المصري أخبر محيي قافلة بميرة، فتلقاهم، واشترى الجميع، وأدخله المصر ليبيعه على ما أراد، فذلك لا يخلو إما أن يضر بأهل البلد أو لا، والثاني لا يخلو من أن يلبس السعر على الواردين أو لا، فإن كان الأول بأن كان أهل المصر في قحط وضيق، فهو مكروه باعتبار قبح التضيق المجاور المنفك، وإن كان الثاني فقد ليس السعر على الواردين فقد غر وضر، وهو قبيح فيكره، وإلا فلا بأس بذلك.

فالخلاص أن النهي عند الحنفية معلول بعلة، وهي الضرر أو التلبس، فمتى وجدت العلة تحقق النهي وإلا فلا.

(إلى أن قال:): وإنما الحكم عند أبي حنيفة معلول بعلة كما أسلفنا، فلا يصح قول من قال: إنه يخالف الحديث في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣١، ٣٣٢)

٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي

٣٨٢٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْتَعِبُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ". وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٨٢٣- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَقَ الرِّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارًا.*

٣٨٢٤- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَيْثِمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيَّيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقِ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ". غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: "يَرْزُقُ".

٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، وفي رواية: "قال طاووس لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً". وفي رواية: "لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض". وفي رواية عن أنس: "نهى أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباة".

مذاهب أهل العلم في حكمه بيع حاضر لباد: هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي، وبه قال الشافعي والأكثر، قال أصحابنا: والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر يحتاج تعم الحاجة إليه لبيعه بصر يومه، فيقول له البلدي: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى،** قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه-

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "سمساراً" أي دلالاً، والسمسار في الأصل هو القيم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره، ومعناه: أن يبيع له بالأجرة. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٦)

** قال في تكملة فتح الملهم: وقد فسرهُ العلماء بتفسيرين: الأول أن يلتزم البائع البلدي أن لا يبيع سلعة إلا من أهل البلد، طمعاً في الثمن الغالي، وبذلك فسرهُ صاحب الهداية، وقيد النهي عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعوز، والتفسير الثاني قد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين، وهو أن يقول الحاضر للبادي: لا تبع سلعتك بنفسك، أنا أعلم بذلك منك، فأبيعها لك في السوق، فيصير وكيلاً له في بيع سلعته. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٤)

٣٨٢٥ (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٨٢٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

٣٨٢٧ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: تَهِنَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

الشروط، وبشرط أن يكون عالماً بالنهي، فلو لم يعلم النهي، أو كان المشاع ثماً لا يحتاج إلى البند، ولا يؤثر فيه ثقله ذلك المخلوب لم يحرم، ولو عاين وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم، هذا مذهبنا، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً؛ لحديث: "الدين النصيحة"، قالوا: حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ، وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى.

قال في تكملة فتح الملهم: ثم بيع الحاضر للبادي - على تفسير الجمهور - مكروه عندنا أيضاً إذا لحق به الضرر لأهل البلد؛ وذلك لأن البادي لو باع بنفسه في السوق لرخص على الناس، ولكن تخلل الحاضر ربما يحدث علاء في السوق، وأما إذا لم ينح ذلك ضرر لأهل البلد، فلا كراهة فيه عند الحنفية خلافاً للجمهور؛ فإنهم يعملون بإطلاق النهي، ويؤعمونه مكروهاً على كل حال، وحجة الحنفية أن النهي معلول بعدة، والعنة ما سباني في حديث جابر: "ادعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"، فإنه يدل على أن النهي ليس لعينه، وإنما هو لدفع الضرر عن أهل البلد، فإذا انتفى الضرر لم يبق في هذا البيع محذور، بل صار ذلك من باب النصيحة، وقد قال رسول الله ﷺ: "الدين النصيحة".

(إلى أن قال:) وبذلك ظهر أن ما حكاه النووي والحافظ وابن قدامة وغيرهم من أن بيع الحاضر للبادي حائز عند أبي حنيفة مطلقاً، لا يصح هذا الإطلاق، فإن كتب الحنفية صريحة في كراهته عند الضرر، كما نقلنا عن فتح القدير والبحر الرائق ورد المختار. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٣٥)

[٧- باب حكم بيع المصراة]

- ٣٨٢٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَالَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ".
- ٣٨٢٩- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ".
- ٣٨٣٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَاحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ يَعْنِي الْقَعْدِيَّ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ".**

٧- باب حكم بيع المصراة

قد سبق بيان التصريفة، وبيان معنى قوله ﷺ: "لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْفِئَمَ" في باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه. قوله ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً، فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَالَهَا أَمْسَكَهَا وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ". وفي رواية: "مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ". وفي رواية: "مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ". وفي رواية: "إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى نَقْعَةَ مُصْرَاةٍ أَوْ شَاةً مُصْرَاةً، فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ".

أما "المُصْرَاةُ" واشتقاقها، فسبق بيانهما في الباب المذكور. وأما "اللَّقْعَةُ"، فبكسر اللام ويفتحها، وهي الناقة القريبة العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أفصح، والجماعة "لَقْعٌ" كقربة وقرب، و"السمرَاء" بالسين المهملة هي الخنطة، وقد سبق أن التصريفة حرام، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت الخيار في سائر-

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "مَنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ" والسمراء الخنطة، كما وقع صريحاً في رواية ابن أبي شيبة عن ابن سيرين، وفسر بعضهم الطعام بالتمر، فتطابق هذه الرواية سائر الروايات التي ذكر فيها التمر، ولما كان المتبادر من لفظ الطعام الخنطة نقاهاً بقوله: "لَا سَمْرَاءَ". (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/١)

- ٣٨٣١- (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اشْتَرَى شَاةَ مُصْرَاةٍ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ".
- ٣٨٣٢- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

= البيوع المشتملة على تدليس بأن سُوِّدَ شعر الجارية الشائبة، أو جُعِدَ شعر الشبطة ونحو ذلك. واختلف أصحابنا في خيار مُشْتَرَى المصْرَاةِ، هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة أيام؟ فقيل: يمتد ثلاثة أيام؛ لظاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم أنها مُصْرَاةٌ إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإثمه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول؛ احتمال كون النقص لعارض من سوء مراعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإن استمر كذلك ثلاثة أيام، علم أنها مُصْرَاةٌ.

أقوال أهل العلم في رد المصراة: ثم إذا اختار رد المصراة بعد أن حَبَّهَا ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً؛ سواء كانت نافقة أو شاة أو بقرة، هذا مذهبا، وبه قال مالك والثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء الحديثين، وهو الصحيح الموافق للسنة.

وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البلد، ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردها ولا يرد صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا أُلْغِيَ شيئاً لغيره ردُّ مثله إن كان مثلياً، وإلا فقيمته، وأما جنس آخر من العروض، فبخلاف الأصول،** وأجاب الجمهور عن هذا =

** قال في تكملة فتح الملهم: والذي يظهر بعد تتبع كتب الحنفية في هذا الباب أنهم تركوا ظاهر هذا الحديث؛ لأنهم وجدوه معارضاً لأصول الكنية الثابتة بالقرآن والإجماع والقياس.

(إلى أن قال:) ثم قد وقع في ألفاظ حديث الباب اضطراب... (إلى أن قال:) ومن أجل هذه العمل تبين للحنفية أن ظاهر الحديث غير مراد. فما هو المراد من الحديث حينئذ؟ وما هو عمله الصحيح؟ قد اختلف فيه أنظار الفقهاء الحنفية، فقال شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه (باب الخيار في البيع ١٣: ٣٨): إن هذا الحديث يتعلق بخيار الشرط لا بخيار العيب، ويحمل الحديث ما إذا اشترط المشتري الخيار لنفسه، وإنما ذكر التحفيل والتصرية لبيان السبب الداعي إلى الخيار، فكان للمشتري الخيار لاشرطه ذلك، لا لعيب التصرية، والدليل على ذلك أن رسول الله ﷺ قد قيد الخيار في الرواية الآتية في المثلث بثلاثة أيام، مع أن خيار العيب لا يتقيد بمدة، وإنما يتقيد بما خيار الشرط، فتبين منه أن الحديث إنما يتحدث عن البيع المشروط فيه الخيار، وأما تضمين اللبن بالتمر أو الطعام، =

٣٨٣٣ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِقِحَةً مُصْرَةً، أَوْ شَاةَ مُصْرَةً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرْدهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ".

-بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فلأنه كان غالب قوتهم في ذلك الوقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حداً يرجع إليه، ويؤول به الأشخاص، وكان يَنْتَجِ حريصاً على رفع الخصام والمنع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المصرة في البوادي والقرى، وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه، فجعل الشرع لَهُمْ ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذا الدية، فإنها مائة بعير، ولا يختلف باختلاف حال القليل قطعاً للنزاع، ومثله الغرة في الجناية على الجنين، سواء كان ذكراً أو أنثى، تام الخلق أو ناقصه، جميلاً كان أو قبيحاً، ومثله الحُجْرَان في الزكاة بين المشيئين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع، سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي وآخرون نحو هذا المعنى، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عوض اللبن مع أن الخراج بالضعمان، وأن من اشترى شيئاً معيباً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد العلة ولا كسب الحاصلة في يده؟ فالجواب: أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً، فهما مبيعان بشئ واحد، وتعد رد اللبن؛ لاختلاطه بما حدث في منك المشتري؛ فوجب رد عوضه، والله أعلم.

-فهو على طريق الصلح لا على وجه القضاء.

وأجاب شيخ مشايخنا الأئمة رحمهم الله في فيض الباري (٣: ٢٣١): بأن الحديث محمول على الديانة؛ وذلك لأن التصرية خداع، فيجب على البائع ديانة أن يقلل المشتري لاستدراك خداعه بقدر الإمكان، وقد أسلفنا في مبحث تلقي الجلب أن الخداع يجب عليه الفسخ ديانة، وقد صرح به الشامي في أواخر البيع المكروه، وابن اقمم في أوائله وأوائل باب الإقالة (٥: ٢٤٦)، فالحنفية يعملون بحديث الباب على وجه الديانة لا على وجه القضاء، ثم التزمين بالتمر على هذا التوجيه يكون مصالحة أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤)

٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

- ٣٨٣٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ". * قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأُخْبِسُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.
- ٣٨٣٥- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ الثَّوْرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٣٨٣٦- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ". قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأُخْبِسُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.
- ٣٨٣٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ". فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالذَّهَبِ، وَالطَّعَامَ مُرْجَأًا؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مُرْجَأًا.

٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله ﷺ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ": قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأُخْبِسُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وفي رواية: "حَتَّى يَقْبِضَهُ".

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَوْلُهُ: "حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ": الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْاسْتِيفَاءَ وَالْقَبْضَ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا لَفَةً بِأَنَّ الْاسْتِيفَاءَ يَتَحَقَّقُ بِمَحْرَدِ الْاِكْتِيَالِ أَوْ الْاِئْتِرَانِ أَوْ الْعَدِّ، وَلَا يُلْزِمُهُ قَبْضُ الْمُشْتَرِي، وَأَمَّا الْقَبْضُ فَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّيْءَ فِي حِرْزِهِ وَضَمَانِهِ، كَذَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي الْفَتْحِ. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٣٥٠/١)

٣٨٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ".

٣٨٣٩ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِيعُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِالنِّقَالِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغَاءَهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ يَبِيعَهُ.

٣٨٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ".

قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جَزَافًا، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ، حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ.

٣٨٤١ - (٨) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ".

٣٨٤٢ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ ابْتِاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ".

٣٨٤٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ،

وفي رواية: "من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يكتله، فقلت لابن عباس: لم؟ قال: ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجاً".

وفي رواية ابن عمر قال: "كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام، فبيعت علينا من يأمرنا بالنقل من المكان الذي ابتاعه فيه إلى مكان سواه قبل أن يبيعه". وفي رواية: "كنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً، فهانا رسول الله ﷺ -

عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى بَيْعِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جِزَافًا، أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوَّلُوهُ.

٣٨٤٤ - (١١) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جِزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جِزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

- أن يبيعه حتى ينقله من مكانه". وفي رواية عن ابن عمر: "أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه". وفي رواية: "رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤووه إلى رحالهم".

شرح الغريب: قوله: "مُرْجَأاً": أي مؤخراً، ويجوز هزه وترك هزه، والجزاف: بكسر الجيم وضمة هاء وضحة ثلاث لغات، الكسر أفصح وأشهر، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير، وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً، وهو مذهب الشافعي، قال الشافعي وأصحابه: بيع الصبرة من الجنطة والتمر وغيرها جزافاً صحيح وليس بحرام، وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي أصحابهما: مكروه كراهة تنزيه، والثاني: ليس بمكروه، قالوا: والبيع بصبرة النخراهم جزافاً حكمه كذلك، ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها.

أقوال الأئمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض: وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه البائع، واختلف العلماء في ذلك، فقال الشافعي: لا يصح بيع المبيع قبل قبضه، سواء كان طعاماً أو عقاراً أو متقولاً أو نقداً أو غيره. وقال عثمان البتي: يجوز في كل مبيع. وقال أبو حنيفة: لا يجوز في كل شيء إلا العقار.** وقال مالك: لا يجوز في الطعام، ويجوز فيما سواه، ووافقه كثيرون. وقال آخرون: لا يجوز في المكيل والموزون، ويجوز فيما سواهما. أما مذهب عثمان البتي، فحكماء المازري والقاضي، ولم يحكمه الأكثرون، بل نقلوا الإجماع على-

** قال في تكملة فتح الملهم: قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما: يمنع البيع قبل القبض في سائر المنقولات، ويجوز في العقار الذي لا يخشى هلاكه، كما في فتح القدير. (إلى أن قال:) أن العلة في النهي عن بيع المبيع قبل القبض هي أنه يستلزم ربح ما لم يضمن، وإنما يضمن الإنسان ما يخاف فيه الهلاك، وأما العقار فلا يخشى فيه ذلك إلا نادراً، حتى لو كان العقار على شط البحر أو كان المبيع علواً لا يجوز بيعه قبل القبض، كما في فتح القدير. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٥١، ٣٥٣)

٣٨٤٥- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ".** وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ: "مَنْ ابْتَاعَ".

٣٨٤٦- (١٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: ** أَحَلَلْتَ بَيْعَ الرِّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَحَلَلْتَ بَيْعَ الصَّكَاكِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَخَطَبَ مَرْوَانُ النَّاسَ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا. قَالَ سُلَيْمَانُ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى حَرَمِي يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ.

٣٨٤٧- (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّيَّيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا، فَلَا تَبِيعْهُ حَتَّى تُسْتَوْفِيَهُ".

=بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه، فهو شاذ متروك، والله أعلم.
قوله: "كانوا يضربون إذا ياعوه": يعني قبل قبضه. هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من نعاطى ببيعاً فاسداً، ويعزره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه.
شرح الغريب: قوله: "قال أبو هريرة لمروان: أحللت بيع الصكاك، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوفى، فخطب مروان الناس، فنهى عن بيعها": الصكاك: جمع صك، وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع أيضاً على صكوك، والمواد هنا: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستهحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من=

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فلا يبيعه حتى يكتاله" وهذا إذا اشتراه مكايلاً، فأما إذا اشتراه بمجازفة، فلا يجب الاكتيال، وإنما يجب قبض المصار إليه فقط. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قال لمروان": يعني ابن الحكم بن أبي العاصي القرشي الأموي، ذكره الحافظ فيمن له رؤية من الصحابة، كان يعد من الفقهاء، وأخرج له البخاري في صحيحه، وكان كاتباً لسيدنا عثمان رضي الله عنه. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)

= طعام أو غيره، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه، وقد اختلف العلماء في ذلك، والأصح عند أصحابنا وغيرهم: جواز بيعها. والثاني: منعها، فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبمحجته، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري مِمَّنْ خرج له الصُّكُّ باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع الثاني، لا عن الأول؛ لأن الذي خَرَجَتْ له مالك لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمتنع بيعه قبل القبض، كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه ** قال القاضي عياض -بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته-: وكانوا يبيعونها، ثم يبيعها المشترون قبل قبضها، فنهوا عن ذلك، قال: فبلغ عمر بن الخطاب، فردده عليه، وقال: لا تبع طعاماً ابتغته حتى تستوفيه انتهى. هذا تمام الحديث في "الموطأ"، وكذا جاء الحديث مفسراً في "الموطأ" أن صُكُّوكَ خرجت للناس في زمن مروان بطعام، فتبايع الناس تلك الصُّكُّوكَ قبل أن يستوفوها، وفي "الموطأ" ما هو أبين من هذا، وهو أن حكيم بن جزام ابتاع طعاماً أمر به عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِبَيْعِهِ، فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا التأويل الذي اختاره البيهقي والنووي وغيرهما من الشافعية بعيد عن لفظ الحديث، فإنه قد روى أحمد في مسنده (٢: ٣٢٩) "أن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها، فأذن لهم"، فإنه يدل على أن القضية كانت مع الذين خرجت الصكاك بأسمائهم، فأذن لهم مروان ببيعها، واعترض عليه أبو هريرة رَضِيَ، فظاهر حديث الباب صريح في تحريم بيع الصكاك مطلقاً عند أبي هريرة رَضِيَ، وعليه عمل الحنفية رَضِيَ. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٦١)

[٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر]

٣٨٤٨- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِّحَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ، لَا تُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسَمًى مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٤٩- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر": هذا تصريح بتحريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المئالة، قال العلماء: لأن الجهل بالمئالة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة؛ لقوله ﷺ: "إلا سواء بسواء"، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل، وحكم الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر، والله أعلم.

* * * *

[١٠ - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين]

٣٨٥٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ".

١٠ - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

مذاهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمتبايعين: قوله ﷺ: "الْبَيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ". هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدانهما، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن قال به عليُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو يرزة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهري والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وسائر المحدثين وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة، وحكي عن النخعي، وهو رواية عن الثوري، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لهم عنها جواب صحيح،* والصواب ثبوته، كما قاله الجمهور، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ"، ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا وغيرهم من العلماء، أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: ويثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختارا بمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة. والقول الثاني: أن معناه إلا بيعاً شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دوماً، فلا تنقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي بالمدة المشروطة. والثالث: معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم البيع بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، وهذا تأويل من يصحح -

* قال في تكملة فتح الملهم: إن التفريق على نوعين: تفرق بالأبدان، وتفرق بالكلام، فالمراد في الحديث هو الثاني دون الأول، والمراد من التفرق بالكلام أن يقول أحدهما: بعت، ويقول الآخر: اشتريت، والحديث يدل على خيار القبول، دون خيار المجلس، فكلما تكلم أحدهما بالإيجاب كان للآخر الخيار في أن يقبله أو يرده، وكان للموجب الخيار في أن يبقى إيجابه أو يفسخه، فالمتبايعان كلاهما بالخيار ما لم يقبل الآخر، فإذا قبل فقد تفرقا بالكلام، وانتهى خيارهما، وهذا التفسير مأثور عن إبراهيم النخعي كما أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والطحاوي رحمهم الله، وبه يقول الإمام محمد رحمه الله وأبو حنيفة كما صرح في موطأه وكتاب الحجة له. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٠/١)

٣٨٥١- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلِكَ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٣٨٥٢- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا،* أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَّاعًا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ".

-البيع على هذا الوجه، والأصح عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط، فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث، واتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول، وهو المنصوص للشافعي، ونقلوه عنه، وأبطل كثير منهم ما سواه، وغلطوا قائله، ومن روجه من المحدثين البيهقي، ثم بسط دلائله وبين ضعف ما يعارضها، ثم قال: وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه: البيع صفقة أو خيار، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار، وأن المراد ببيع الخيار: التخيير بعد البيع أو بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أن المراد بالتخيير بعد البيع؛ لأن نافعاً ربما عبر عنه ببيع الخيار وربما فسره به، ومن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترمذي، -

*قوله: "إذا تبايع الرجلان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً..." هذه الرواية صريحة في خيار المجلس، وقالعة لاحتمال حمل التفرق على التفرق بالأقوال، على أن الحمل على التفرق بالأقوال غير ظاهر لوجوه: منها: ما ذكره الأبي، فقال: عمل التفرق على أنه بالأبدان أظهر من حمله على التفرق بالأقوال، والعمل بالظاهر أولى، وأيضاً فالمساومان ليس بينهما عقد، فالخيار ثابت لهما بالأصل. انتهى.

٣٨٥٣- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أُمِلِّي عَلَيَّ نَافِعٌ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ يَبِيعُهُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ يَبِيعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ يَبِيعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجِبَ".

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبِلَهُ، قَامَ فَمَشَى هُنَيْئَةً، ** ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ.

٣٨٥٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ". **

= ونقل ابن المنذر في "الإشراق" هذا التفسير عن الثوري والأوزاعي وابن عيينة وعبد الله بن الحسن العنبري والشافعي وإسحاق بن راهويه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ"، ومعنى "أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ" أن يقول له: اختر إمضاء البيع، فإذا وجب البيع أي لزم والتزم، فإن خير أحدهما الآخر، فسكت لم ينقطع خيار الساكت، وفي انقطاع خيار القائل وجهان لأصحابنا، أصحهما: الانقطاع لظاهر لفظ الحديث. قوله: "فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "هنية"، وفي رواية: "هنية" بتشديد الياء وحذف الهاء الثانية، كلاهما تصغير "هنة" وهو الشيء اليسير، كذا في مجمع البحار، والمراد: "زمانا يسيرا". وفعل ابن عمر هذا دليل الشافعية في أن المراد في الحديث خيار المجلس، وحمله الحنفية على أنه اجتهد من ابن عمر ﷺ، وقدعنا أن فهم الصحابي أولى من فهم غيره، وإن لم يكن حجة. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إِلَّا يَبِيعُ الْخِيَارِ". اختلف العلماء في تفسير هذا الاستثناء، ففسره كل من الحنفية والشافعية على وفق مذهبه. أما الحنفية فالمراد من الخيار ههنا خيار الشرط عندهم، والمعنى عندهم أن البيع يلزم بالتفرق (على اختلاف في تفسيره) إلا أن يشترط أحد المتبايعين الخيار، فلا يلزم البيع، وإنما تمتد الخيار إلى ما بعد التفرق أيضا. وهذا التفسير أخذ بعض الشافعية أيضا، وحكاه ابن عبد البر عن أبي ثور، كما في فتح الباري (٤: ٢٨٠). (تكملة فتح الملهم: ٣٧٤/١)

.....

=بائع رجلاً فأراد أن لا يقيه، فأم، فمشى هية ثم رجع؛ هكذا هو في بعض الأصول "هَتِيَّة" بتشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها "هَتِيَّةٌ" بتخفيف الياء وزيادة هاء أي شيئاً يسيراً.

وقوله: "فأراد أن لا يُقيد": أي لا يفسخ البيع، وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان، كما فسرهُ ابن عمر الراوي، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالقول، وهو نكف البيوع. قوله ﷺ: "كل يَبْعِيْنِ لا يَبْعَ بينهما حتى يَتَفَرَّقَا": أي ليس بينهما بيع لازم.

* * * *

[١١ - باب الصدق في البيع والبيان]

٣٨٥٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا".

٣٨٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَوَّاجِ: وَلِدَ حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ فِي حَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

[١١ - باب الصدق في البيع والبيان]

قوله ﷺ: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا" أي بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من غيب ونحوه في السلعة والثمن، وصدق في ذلك، وفي الإخبار بالثمن وما يتعلق بالمعوضين، ومعنى "الْبَيْعَانِ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا": أي ذهب بركته وهي زيادته ونماؤه.

قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حَكِيمٌ بْنُ حِزَامٍ" هو ابن أخي خديجة زوج النبي ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٧/١)

[١٢- باب من يخدع في البيع]

٣٨٥٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ." ** فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

٣٨٥٨- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

[١٢- باب من يخدع في البيع]

قوله: "ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال رسول الله ﷺ: من بايع فقل: لا خِلَابَةَ، وكان إذا بايع يقول: لا خِلَابَةَ".

شرح الغريب: أما قوله ﷺ: "قل لا خِلَابَةَ": هو بقاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالباء الموحدة. وقوله: "وكان إذا بايع قال: لا خِلَابَةَ": هو بقاء مشددة تحت بدل اللام، هكذا هو في جميع النسخ. قال القاضي: ورواه بعضهم "لا خِلَابَةَ" بالنون، قال: وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم "خِلَابَةَ" بالذال المعجمة، والصواب الأول، وكان الرجل ألغى، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: "لا خِلَابَةَ"، ومعنى لا خِلَابَةَ: لا خديعة أي لا تحمل لك خديعتي، أو لا يلزمني خديعتك، وهذا الرجل هو حبان - بفتح الحاء وبالباء الموحدة - ابن منقذ بن عمرو الأنصاري - والد يحيى وواسع بن حبان شهدا أحداً - وقيل: بل هو والده منقذ بن عمرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغازيه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بحجر، فأصابته في رأسه مأمومة، فتغير بها لسانه وعقله، لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدارقطني أنه كان ضريماً، وقد جاء في رواية ليست بثابتة أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يتاعها. واختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للمغبون بسببها، سواء قلّت أم كثرت، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروايتين عن مالك، وقال -

** قال في تكملة فتح الملهم: "لا خِلَابَةَ": خبره مخلوف، أي لا خديعة في الدين، فإنه نصيحة، وهو تحريض للعامل على حفظ الأمانة والتحرز نصحاً له لعدم خداعه، وكانوا في ذلك الزمان أحقاء له، قاله الطيبي. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٨/١)

.....

=البغداديون من المائكية: للمغبون الخيار؛ لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: قل لا حلافة؛ أي لا حديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل، والله أعلم.*

* قال في تكملة فتح الملهم: والثاني: أن الخيار الذي جعل له النبي ﷺ هو خيار الشرط، دون خيار المغبون، وهو الراجح عندي. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٠)

[١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع]

٣٨٥٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ ** صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

٣٨٦٠- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٨٦١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، وَعَنِ السُّبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ.

١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

شرح الكلمات وتصحيح الخطأ: أما الفاظ الباب: فمعنى يبدو: يظهر، وهو بلا مز، وما ينبغي أن ينبغي أن يبينه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم "حتى يبدو" بالالف في الخط وهو خطأ، والصواب حذفها في مثل هذا للناسب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل "زيد يبدو"، والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في "حتى يزهو"، وصوابه حذف الألف، كما ذكر.

قوله: "يزهو" هو يفتح الباء كذا ضبطوه، وهو صحيح، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زَهَا النَّخْلُ يزهو إذا ظهرت لمرته، وأزهى يزهى إذا احمر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل: -

** قال في تكملة فتح الملهم: البدو (بفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو)، والبدؤ (بضم الباء والمدال تشديد الواو) كلاهما مصدر عني الظهور، كما في تاج العروس، وصلاح الشيء ضد فساد. واختلف العلماء في تفسير بدو صلاح الثمرة، فبدو الصلاح عند الحنفية أن تأمن الثمرة العاهة والفساد، كما صرح به ابن الهمام في فتح القدير مع الكفاية (٥: ٤٨٩). وأما الشافعية ففسروه بظهور مبادئ النضج والحلاوة.

(إلى أن قال:) قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الذي يظهر من النظر في مجموع الأحاديث أن المراد من بدو صلاح الثمرة هو أمنها من الآفات؛ لما سيأتي في حديث ابن عمر.

(إلى أن قال:) الأحاديث بأجمعها تدل على أن المراد من بدو الصلاح هو أمن الثمرة من العاهة، غير أن هذا الأمن يتفاوت بتفاوت الثمار، فلا يحصل الأمن في بعضها إلا بالنضج والحلاوة، أو بحمرتها أو صفرتها، وقد وقع التفسير بذلك في بعض الأحاديث نظراً إلى تلك الثمار بخصوصها، وإلا فالعلة هي الأمن من العاهة، والله سبحانه

أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥)

٣٨٦٢- (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ". قَالَ: يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ.

٣٨٦٣- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٨٦٤- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ.

٣٨٦٥- (٧) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُيَيْدٍ اللَّهِ.

٣٨٦٦- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ -: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ".

٣٨٦٧- (٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاقَتُهُ.

أزهي، إنما يقال: زها، وحكماها أبو زيد لغتين. وقال الخليل: أزهي النخل: بدا صلاحه. وقال الخطابي: هكذا يروى "حتى يزهُو" قال: والصواب في العربية "حتى يزهي"، والإزهاء في الثمر أن يحمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصتها من الآفة. قال ابن الأثير: منهم من أكر "يزهي"، كما أن منهم من أكر "يزهُو". وقال الجوهري: الزهُو يفتح الزاي، وأهل الحجاز يقولون يضمها، وهو البسر اللين، يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل فقد ظهر فيه الزهُو، وقد زها النخل زهواً وأزهي لعه، فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله، فإثباته من الثقة مقبولة، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبناه إذا كان ثقة. قوله: "وعن السُّكَّالِ حِينَ يَسْتَعِي" معناه يشتد جبه، وهو بدو صلاحه. قوله: "أو يَأْمَسُ الْعَاجَةُ" هي الآفة تصيب الزرع أو الثمر ونحوه، فتفسده.

٣٨٦٨- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى -أَوْ نَهَاَنَا- رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْلُبَ.

٣٨٦٩- (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَنْدُو صِلَاحُهُ.

٣٨٧٠- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرْة، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ:

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر، ح وحدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير عن جابر" فقوله أولاً عن جابر كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول، ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

قوله: "حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي: حدثنا أبو عاصم، ح حدثنا محمد بن حاتم -واللفظ له- قال: حدثنا روح قال: أنبأنا زكرياء بن إسحاق: حدثنا عمرو بن دينار" هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينبغي أن يقرأ القارئ بعد روح قالا: حدثنا زكرياء؛ لأن أبا عاصم وروحاً يرويان عن زكرياء، فلو قال القارئ: قال: أنبأنا زكريا كان خطأ؛ لأنه يكون محدثاً عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما يغفل عنه، فنبهت عليه ليفطن لأشباهه، وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال: قالا: حدثنا زكرياء وإن كانوا يحذفون لفظة "قال" إذا كان المحدث عنه واحداً؛ لأنه لا يلبس بخلاف هذا، فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا: "قال: حدثنا زكريا"، ويكون المراد قال روح، ويدل عليه أنه قال "واللفظ له"، قلنا: هذا محتمل، ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه أكثر فائدة لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم، والله أعلم.

ضبط الأسماء وتوثيق أبا البختري والرد على جرح الحاكم عليه: قوله: "عن أبي البختري": وهو بفتح الباء الموحدة وإسكان الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق، واسمه سعيد بن عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم، قال هلال بن حبان: بالمعجمة وبالموحدة، كان من أفاضل أهل الكوفة. وقال حبيب بن أبي ثابت: الإمام الجليل اجتمعنا أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا قتل بالجماع سنة ثلاث وثمانين، وقال ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرت ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم أبا أحمد قال في كتابه "الأسماء والكنى": أن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم، ولا يقبل قول الحاكم؛ لأنه جرح-

سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ.

٣٨٧١ - (١٣) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا".

= غير مفسر، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل، وقد نص جماعات على أنه ثقة، وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب، والله أعلم.

قوله: "سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ، أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ، فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يَحْزَرَ" وأما قوله: "يَأْكُلُ أَوْ يُؤْكَلُ": فمعناه حتى يصلح لأن يؤكل في الجملة، وليس المراد كمال أكله، بل ما ذكرناه، وذلك يكون عند بدو الصلاح، وأما تفسير "يوزن" بـ "يحزر" فظاهر؛ لأن الحزر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الوزن. وقوله: "حتى يحزر": هو بتقديم الزاي على الراء أي يحرس، ووقع في بعض الأصول بتقليل الراء، وهو تصحيف، وإن كان يمكن تأويله لو صح، والله أعلم. وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم في معنى المضاف إلى ابن عباس؛ لأنه أقر قائله عليه ولم ينكره، وتقديره كقوله، والله أعلم. قوله: "عن ابن أبي نعم": هو بإسكان العين بلا ياء بعدها، واسمه ذُكَيْنُ بن الفضل، وشروح مسلم كلها ساكتة عنه.

حكم البيع قبل بدو الصلاح: أما أحكام الباب: فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع، قال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع، فالبيع صحيح، ويلزمه البائع بالقطع، فإن تراضيا على إبقائه جاز، وإن باعها بشرط التيقية فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها، فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل، كما جاءت به الأحاديث. وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر، وإن باعها مطلقاً بلا شرط، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء: أن البيع باطل؛ لإطلاق هذه الأحاديث، وإنما صححته بشرط القطع للإجماع، فخصصنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع؛ ولأن العادة في الثمار الإبقاء، فصار كالمشروط.**

** قال في تكملة فتح المهمل: ثم إن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعاً، ولا خلاف فيه؛ لكونه بيع المعلوم، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها، فله صور ثلاثة:

الأولى: أن يشترط البائع على المشتري أن يقطعها فوراً، ولا يتركها على الأشجار - وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار.

(إلى أن قال:) والصورة الثانية: أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الجذاذ - وهذه الصورة باطلة بالإجماع، ولا يصح البيع فيها عند أحد.

حكم البيع بعد بدو الصلاح: وأما إذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح، فيجوز بيعها مطلقاً، وبشرط القطع وبشرط التيقن؛ لفهوم هذه الأحاديث؛ ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها؛ ولأن الغالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت بشرط التيقن أو مطلقاً يلزم البائع بسقيتها إلى أوان الجذاذ؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبنا، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة: يجب شرط القطع، ** والله أعلم.

- (إلى أن قال:) والصورة الثالثة: أن يقع البيع مطلقاً، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك، فهذه الصورة محل خلاف بين الأئمة، فقال مالك و الشافعي وأحمد: البيع فيها باطل كما في الصورة الثانية، وقال أبو حنيفة بيقين: البيع فيها جائز كالصورة الأولى، ويجوز للبائع أن يبيع المشتري على قطع الثمار في الحال، وإلى هذا المذهب يظهر جنوح البخاري، كما أشار إليه الحافظ في باب إذا باع الثمار قبل أن يدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٤: ٣٣٢). وهو مذهب الزهري كما حكى عنه البخاري في هذا الباب. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما بيع الثمار بعد بدو صلاحها فله صور ثلاثة أيضاً، الأولى: أن تباع بشرط القطع، والثانية: أن تباع بشرط تركها على الأشجار، والثالثة: أن تباع مطلقاً، فالشافعي ومالك وأحمد بطلان يجوزون البيع في الصور الثلاث كلها، فإن باعها مطلقاً استحق المشتري الإبقاء إلى أوان الجذاذ كحالة شرط الإبقاء، كما في نهاية المحتاج (٤: ١٤١)، والمعني لابن قدامة (٤: ٨٦، ٨٧) واستدلوا في ذلك بمفهوم حديث الباب، فإن الحديث قيد النهي بما بيع قبل بدو الصلاح، فخرج منه ما بيع بعده مطلقاً.

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله، فقالا: يجوز البيع بشرط القطع وفي صورة الإطلاق، ويفسد بشرط الترك، ويجب على المشتري في صورة الإطلاق أن يقطعها إذا طالب به البائع. وقد تسامح النووي رحمه الله هنا حيث نسب إلى أبي حنيفة أنه يوجب شرط القطع في هذه الصورة، وقد أطبق علماء الحنفية على خلاف ذلك، إذن فلا فرق عند أبي حنيفة وأبي يوسف بين ما بيع قبل بدو الصلاح وما بيع بعده، والحكم عندهما في الفصلين سواء؛ لأنهما لا يريان المفهوم حجة، فصار حكم ما بعد الصلاح مسكوتاً عنه في هذا الحديث.

وخلاصة هذا البحث على ما ذكره ابن الممام أنه لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك، ولا في جوازه قبل بدو الصلاح أو بعده بشرط القطع، لكن بدو الصلاح عندنا أن تأمن العاهة والفساد. وعند الشافعي: ظهور النضج والخلاوة، والخلاف إنما هو في بيعها قبل بدو الصلاح لا بشرط القطع، فعند الشافعي ومالك وأحمد: لا يجوز، وعندنا: إن كان بحال لا يتفنع به في الأكل ولا في علف الدواب ففيه خلاف بين المشايخ، قيل: لا يجوز، ونسبه قاضيان لعامة مشايخنا، والصحيح أنه يجوز؛ لأنه مال متفنع به في ثاني الحال إن لم يكن متفنعاً به في الحال، وقد أشار محمد في كتاب الزكاة إلى جوازه، وهناك خلاف أيضاً في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك، فعند الأئمة الثلاثة يجوز، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز، وقال محمد: إن تنامي عظمها جاز البيع، وإن لم ينشأ لم يجز. (تكملة فتح الملهم: ٣٩١/١، ٣٩٢)

قوله: "وعن السُّنْبُلِ حتى يبيض"، فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبُل المشتد، وأما مذهبنا ففيه تفصيل، فإن كان السنبُل شعراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حياته جاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال بالدَّيَّاس ففيه قولان: للشافعي رحمه الله الجديد، أنه لا يصح، وهو أصح قوليه، والقلم: أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع، كما ذكرنا، وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وهكذا حكم البقول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع، وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نقحت مقاصدها في "روضة الطالبين" و"شرح المذهب"، وجمعت فيها جملاً مستكررات، وبالله التوفيق.

قوله: في الحديث "لم يبيع البائع والمشتري"، أما البائع؛ فلأنه يريد أكل المال بالباطل، وأما المشتري؛ فلأنه يوافق على حرام؛ ولأنه يضيع ماله وقد نهي عن إضاعة المال.

[١٤ - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا]

٣٨٧٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ. ٣٨٧٣ - (٢) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ ثُبَاعَ.

٣٨٧٤ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ". قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، سَوَاءً. ٣٨٧٥ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْمَيْثُ عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ تَمْرُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْقَمْحِ.

[١٤ - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا]

فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر ورخص في بيع العرايا". وفي رواية: "رخص في بيع نعيرة بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك". وفي رواية: "رخص لئلا يباع نعيرة أن يبيعها نحرصها من التمر"، وباقي روايات الباب بمعناه. وفيها ذكر المحاقلة والمزانة وكراء الأرض، وهذا نؤخره إلى باب.

شرح العريب: وأما ألفاظ الباب فقوله: "وعن بيع التمر بالتمر". وفي رواية: "لا تبتاعوا التمر بالتمر". هما في الروايتين الأول "التمر" بالياء المثلثة، والثاني "التمر" بالفتحة، ومعناه: الرطب بالتمر، وليس المراد كل الثمار بالثاء المثلثة، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر. وقوله: "حدثنا حُجَيْنٌ" هو بضم الحاء وآخره نون.

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا التَّمَرَ بِالتَّمْرِ".

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطَبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

٣٨٧٦ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخِرَاصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٧٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلَ الْبَيْتِ بِخِرَاصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

٣٨٧٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٨٧٩ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ، * قَيْسُغُونَهَا بِخِرَاصِهَا تَمْرًا.

٣٨٨٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخِرَاصِهَا تَمْرًا.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ * الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلَاتِ لِطَعَامِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِخِرَاصِهَا تَمْرًا.

قوله: "رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخِرَاصِهَا مِنَ التَّمْرِ": هو يفتح الخاء وكسرها، الفتح أشهر، ومعناه: بَقْدَرٍ ما فيها إذا صار تمرًا، فمن فتح قال: هو مصدر أي اسم للفعل، ومن كسر قال: هو اسم للشئ المخروص.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "تَجْعَلُ لِقَوْمٍ": هذا صريح في كون العرية هبة، وفي رواية الطحاوي: "توهبان للرجل" هو أصرح. (تكملة فتح الملهم: ١/٤١٧)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قال يحيى: العرية أن يشتري" هذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي -

٣٨٨١- (١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.
 ٣٨٨٢- (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا.

٣٨٨٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.

٣٨٨٤- (١٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَغِيٍّ ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَشْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَقَالَ: "ذَلِكَ الرِّبَا، تِلْكَ الْمُرَابَاةُ" إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ، التَّخْلَةِ وَالتَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا ثَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

ضبط الأسماء: قوله: "عن بشير ابن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حشمة": أما "بشير" فبضم الموحدة وفتح الشين، وأما "يسار" فبالثناة تحت والسين مهملة، وهو بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْمَدَنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ مَوْلَاهُمْ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ هُوَ بِأَحَى سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا فُقِيهًا، قَدْ أَذْرَكَ عَامَّةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ. وقوله: "من أهل دارهم" يعني بني حارثة، والمراد بالدار: الهلة.

وقوله: "عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ": أي جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم، فقال: منهم سهل بن أبي حشمة، والبعض يُطْلَقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَ"حَشْمَةُ" بفتح الحاء المهملة وإسكان الاء الثلاثة، واسم أبي حشمة عبد الله بن ساعدة، وقيل: عامر بن ساعدة، وكنية سهل أبو يحيى، وقيل: أبو محمد، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين.
 قوله: في هذا الإسناد: "حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا سليمان بن بلال عن يحيى - هو ابن سعيد - عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حشمة". -

-أيضا، ولكنه في تفسير أبي حنيفة ومالك أظهر بدليل رواية سليمان بن بلال، فإنه روى عن يحيى بن سعيد ما يعين فيه تفسير أبي حنيفة ومالك. (تكملة فتح الملهم: ٤١٧/١)

٣٨٨٥- (١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمُحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخُرْصِهَا تَمْرًا.

٣٨٨٦- (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ الرَّبَا الزَّيْنِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا.

٣٨٨٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

معارف علم الإسناد: في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الإسناد وطرقه، منها: أنه إسناد كله مدنيون، وهذا نادر في صحيح مسلم، بخلاف الكوفيين والبصريين، فإنه كثير، قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وبشير وسهل. ومنها قوله: سليمان يعني ابن بلال، وقوله: يحيى وهو ابن سعيد، وقد قدمنا في الفصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله: "يعني" وقوله: "وهو"، وأن المراد: أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: سليمان ويحيى، فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال، فإنه يزيد على ما سمعنا من شيوخه، فقال: يعني ابن بلال، فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيوخه، ومنها: ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب، وهو بشير بن يسار وقد بيناه، والقعني، وهو منسوب إلى جده وهو عبد الله ابن مسلمة بن قعنب. ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وهو يحيى عن بشير، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة، فهو من معارفهم. ومنها: قوله: عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم: سهل بن أبي حثمة، فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات جاز أن يحذف بعضهم ويروى عن بعض، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في الفصول، والله أعلم.

قوله: "فذكر مثل حديث سليمان بن بلال": المذكر هو الثَّقَفِيُّ الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإفا ذكرت هذا وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد غلط فيه بل قد غلط فيه. قوله: "غير أن إسحاق وابن مثنى جعلَا مكانَ الرَّبَا الزَّيْنِ" وقد بينا في سمر الربا، يعني أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق، وابن مثنى قال في روايته: ذلك الربا، كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن المثنى فقالا: ذلك الزَّيْنِ، وهو بفتح الزاي وإسكان الموحدة وبعدها نون، وأصل الزين الدفع، ويسمى هذا العقد مزاجنة؛ لأنهم يتدافعون في محاصمتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر.

٣٨٨٨- (١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ ** قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي حَكْمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَةِ، التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَدِنَ لَهُمْ.

٣٨٨٩- (١٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ** أَوْ فِي خَمْسَةِ -يَشُكُّ دَاوُدُ قَالَ: خَمْسَةِ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ-؟ قَالَ: نَعَمْ.

قوله: "مولى بني حارثة" بالخاء. قوله: "عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد": قال الحاكم أبو أحمد: أبو سفيان هذا ممن لا يعرف اسمه، قال: ويقال: مولى أبي أحمد وابن أبي أحمد هو مولى لبني عبد الأشهل، يقال: كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد بن جحش فتسب إلى ولانهم، وهو مدني ثقة.

تفسير الوسق والمزابنة والمخافلة: قوله: "خمسة أوسق" هي جمع وسق يفتح الواو، ويقال يكسرها، والفتح أفصح، ويقال في الجمع أيضاً: أوساق ووسوق. قال المروزي: كل شيء حملته فقد وسقته. وقال غيره: الوسق ضم الشيء بعضهم إلى بعض، وأما قدر الوسق، فهو ستون صاعاً، والصاع خمسة أروطال وثلاث بالبغدادي. وأما العرايا فواحداً عريّة بتشديد الياء، كمطربة ومطايأ، وضحية وضحايا، مشتقة من التعري وهو التجرد؛ لأنها عريت عن-

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وحسن الخلواني" هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلواني نزيل مكة، من أستاذة الأئمة السنة كلهم إلا النسائي، كان ثقة ثباتاً، وذكر ابن عدي أنه صنف كتاباً في السنن، وقال الخليلي: كان يشبه بأحمد في سننه وديانته، مات في ذي الحجة سنة ٢٤٢هـ (تكملة فتح الملهم: ١/٤١٩).

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ": ربما يستدل به الشافعية بخلاف الحنفية في تفسير العرايا، فيقولون: لو كانت معاملة العرايا استبدال موهوب بموهوب آخر، كما قال الحنفية، فإن هذا العقد جائز مطلقاً، ولا معنى لتحديد جوازه فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، ولا يتأتى هذا التحديد إلا إذا جعلت العرية بيعاً وأجاب عنه الطحاوي رحمه الله بأنه ليس في الحديث ما ينفي أن يكون حكم الجواز متعدياً إلى ما فوق خمسة أوسق، وإنما لفظ الحديث: "رخص في بيع العرايا بخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ": فيحتمل أن يكون النبي ﷺ رخص فيه لقوم في عرية لهم هذا مقدارها، فقل أبو هريرة ذلك، وأخير الرخصة فِيمَا كَانَتْ، ولا ينفي ذلك أن تكون تلك الرخصة جارية فِيمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢٠).

٣٨٩٠- (١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّرِيِّبِ كَيْلًا.

٣٨٩١- (٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، بَيْعِ تَمْرِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّرِيِّبِ كَيْلًا، وَأَنْ يَبَاعَ الزَّرْعُ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا.

٣٨٩٢- (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْتِادِ مِثْلَهُ.

٣٨٩٣- (٢٢) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ بَيْعُ تَمْرِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الزَّرِيِّبِ بِالْعِنَبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ تَمَرٍ بِخُرْصِهِ.

-حكم باقي البستان. قال الأزهرى والجمهور: هي فعيئة بمعنى فاعلة. وقال الهروي وغيره: فعيلة بمعنى مفعولة، من عراه يعروه إذا أتاه ونردد إليه؛ لأن صاحبها يتردد إليها. وقيل: سميت بذلك لتخلي صاحبها الأول عنها من بين سائر نخله، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ورخص في العرايا تباع بخرصها": فيه تحريم بيع الرطب بالتمر، وهو المزابنة، كما فسره في الحديث، مشتقة من الزبن، وهو المخاصصة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا، وأنه ربا، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزريب، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع الحنطة في سنبليها بحنطة صافية، وهي الخاقلة، مأخوذة من الخقل، وهو الحرث، وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مقطوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، **=

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وبيع الكرم: الكرم يسكون الراء شجر العنب، والمراد ههنا ثمره، وما وقع في الحديث من النهي من تسمية العنب كرماً محمول على التنزيه، وتسميته في هذا الحديث كرماً بيان للمجاز، راجع الفتح (٤: ٣٢٢). (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢١)

**قال في تكملة فتح الملهم: وأعلم أن هناك صورتين لبيع الرطب بالتمر، الأولى: أن يباع الرطب المعلق على الشجر بالتمر الجذوذ، وهو ما يسمى مزابنة، وهو حرام بالإجماع إلا ما رخص فيه من العرايا على اختلاف في تفسيرها. =

٢٨٩٤- (٢٣) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَرَهْطُهُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيوب، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابِنَةِ، وَالْمُرَابِنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِتَمَرٍ بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ قَلِيًّا، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلِيًّا. **

٣٨٩٥- (٢٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَبُووبُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٨٩٦- (٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابِنَةِ: أَنْ يُبَاعَ تَمَرٌ حَائِطُهُ، ** إِنْ كَانَتْ نَخْلًا بِتَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا، أَنْ يُبَاعَ بِرَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يُبَاعَ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ.

وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا.

-وأما العرايا فهي أن يحرص الخارص لحلات، فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر، ويتقاضان في المجلس، فيسلم المشتري التمر، ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية، وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق، وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي: أحدهما: لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجاءت العرايا رخصة، -

- (إلى أن قال): والصورة الثانية: أن يباع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع، وفيه خلاف، فقال الأئمة المجازيون الثلاثة: إنه لا يجوز، سواء كان البيع بالتساوي أو بالتفاضل، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما، وقال أبو حنيفة رحمه: يجوز البيع إذا بيد متساويين وغير متفاضلين أو نسيئة. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٠/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إن زاد في"، وإن نقص فعلى: "يحتمل أن يكون مقوِّنة للبائع، ويغتمل أن يكون للمشتري، فإن كان هذا من قول البائع، فالضمير في "زاد" عائد إلى التمر المخدود، والمراد أن التمر المخدود إن زاد على التمر المخدود، فالزيادة لي، لا أضعتها لك، وإن نقص منه، فالتقصان علي، ولا تضمينه لي. وإن كان هذا من قول المشتري، فالضمير في "زاد" يرجع إلى التمر المخدود، والمراد أن التمر المخدود لو زاد على هذا التمر المخدود المسمى، فالزيادة لي، لا أضعتها للبائع، وإن انتقص منه، فالتقصان علي، ولا يضمته البائع لي، وراجع البدر الساري تحت فيض الباري (٣: ٢٤٠) وعمدة القاري (٥: ٥٣١). (تكملة فتح الملهم: ٤٢٢/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "تمر حائضة" أخاط ههنا البستان، ويجمع على "حوائط"، وأما الحائط بمعنى الجدار، فيجمع على "حيطان"، أفاده الأستاذ محمد ذهبي في تعليقه على صحيح مسلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٢/١)

٣٨٩٧- (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنِي الضَّحَّاكُ، ح وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ كَحَوْ حَدِيثِهِمْ.

هو شك الراوي في حمسة أوسق أو دولها، فوجب الأخذ باليفين وهو دون حمسة أوسق، وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هذا تفصيل لمذهب الشافعي في العريّة، وبه قال أحمد وآخرون، وتأوها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما. قوله: رخص في بيع عريّة بالرطب أو بالتمر، لم يرخص في غير ذلك: فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن "أو" للشك لا للتخيير والإباحة، بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين، وشك فيه الراوي، فيحمل على أن المراد التمر، كما صرح به في سائر الروايات.

"قال في تكملة فتح الملهم: والعرايا عنده -عند مالك- أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعينه، ثم يتأذى بدخول الموهوب له في حائطه لمكان أهل بيته في الحائط. فيجوز للواهب أن يشتري الثمار المتعلقة من الموهوب له بخرصها تمرا.

(إلى أن قال:) وتفسير العرايا عنده -عند أبي حنيفة- عین ما فسر مالك ب"أو" غير أنه يقول: إنه ليس ببيع حقيقة، وإنما هو استبدال موهوب بموهوب آخر قبل أن يقبضه الموهوب له؛ وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض، فلما وهب مالك ثمرة نخلة لرجل فقير مثلاً، لم تتم الهبة بقوله فقط، وإنما ستتم عند قبضه التمر، فلما تغير رأيه و أراد أن يأخذ ثمار النخل لأهله، ويعطي الفقير مكانها تمراً بجذوذاً، فإنما هو استبدال الهبة، وليس بيعاً في الحقيقة، وإنما سمي بيع العرايا مجازاً؛ لكون صورته صورة البيع. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٨/١)

[١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر]

٣٨٩٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

٣٨٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَى أَصُولُهَا وَقَدْ أُبْرِتْ، فَإِنَّ تَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرِهَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الَّذِي اشْتَرَاهَا".

٣٩٠٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أُبْرِتْ نَخْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلَّذِي أُبْرِتْ التَّمَرُ: إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر

شرح الغريب واختلاف أهل العلم في دخول الثمرة في البيع بعد التأخير بدون النفي والإثبات: قوله ﷺ: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ" قال أهل اللغة: يقال: أُبْرِتْ النخلة أبره أبراً بالتحفيف كما كلفه أكلاً، وأبرته بالتشديد أبره تأبيراً، كعلمته أعلمه تعليةً، وهو أن يُشَوَّ طلع النخلة ليدرك فيه شيء من طلع ذكر النخل، والإبرار هو شفه سواء حط فيه شيء أو لا، ولو تأبَّرت بنفسها أي تشققت، فحكمها في البيع حكم المؤبَّرة بفعل الآدمي، هذا مذهبنا، وفي هذا الحديث جواز الإبرار للنخل وغيره من الثمار، وقد أجمعوا على جوازه، وقد اختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأخير وقبله، هل تدخل فيها الثمرة عند إطلاق بيع النخلة من غير تعرض للثمرة بنفي ولا إثبات؟ فقال مالك والشافعي والليث والأكثر: إن باع النخلة بعد التأخير فتَمَرَّتْها للبائع إلا أن يشترطها المشتري بأن يقول: اشتريت النخلة بثمرتها هذه، وإن باعها قبل التأخير فتَمَرَّتْها للمشتري، فإن شرطها البائع لنفسه جاز عند الشافعي والأكثرين، وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأخير وبعده عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأخير وبعده، فأما الشافعي والجمهور، فأخذوا في المؤبَّرة بمنطوق الحديث، وفي غيرها بمفهومه، وهو دليل الخطاب، وهو حجة عندهم. وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤبَّرة، وهو لا يقول بدليل الخطاب، فألحق غير المؤبَّرة بالمؤبَّرة، =

- ٣٩٠١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٣٩٠٢- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ابْتَاغَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاغَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

= واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستتر في بيع حكم التبعية في البيع، كما أن الجنب يتبع الأم في البيع، ولا يتبعها الولد المنفصل. وأما ابن أبي نيلي فقولُه باطل منابذ لصريح السنة، ولعله لم يبلغه الحديث، "والله أعلم. زيادة سالم في هذه الرواية مقبولة: قوله بَيِّنًا: "وَمَنْ ابْتَاغَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ: هكذا روى الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر، ولا بضر ذلك، فسالم ثقة بل هو أجل من نافع، فزيادته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع، وهذه إشارة مردوده.

أقوال الأنمة في أن العبد هل يملك بتملك سيده: وفي هذا الحديث دلالة لمالك. وقول الشافعي القسم: أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث. وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئاً أصلاً، وتأولوا الحديث على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد، فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك، كما يقال: حل الدابة وسرج الفرس، وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع؛ لأنه منكه إلا أن يشترطه المبتاع؛ فيصح؛ لأنه يكون قد باع شيئين العبد وماله الذي في يده بشئ واحد، وذلك جائز، قالوا: ويشترط الاحتراز من الربا. =

قال في تكملة فتح الملهم: أجمع العلماء على أن النخل إذا بيع بعد التأبير فالثمرة للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع في العقد. وأما إذا بيع قبل التأبير فقد ذكروا فيه خلافاً بين الحنفية والشافعية، وأن الشافعية يجعلون الثمرة للمشتري في تلك الصورة، ويستدلون بمفهوم حديث الباب، والحنفية والأوزاعي يجعلونها للبائع في تلك الصورة أيضاً، ولا يعتبرون المفهوم؛ فالحكم عند الحنفية فيما قبل التأبير وما بعده سواء، وقد جرت في هذا الخلاف أبحاث طويلة. والحق أن النزاع هنا لفظي لا يرجع إلى طائل؛ وذلك لأنه قد صرح النووي في شرحه لمسلم، وحافظ في الفتح (٤: ٣٣٦) أنه لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢٣، ٤٢٤)

- ٣٩٠٣ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
- ٣٩٠٤ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

قال الشافعي: فإذا كان المال دراهم لم يجوز بيع العبد ونلك الدراهم بدراهم، فكذلك إن كان دنائير لم يجوز بيعها بذهب، وإن كان حنطة لم يجوز بيعها بحنطة. وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والتمن دراهم، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث، قال: وكأنه لا حصّة للمال من الثمن، وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع، بل تكون للبايع إلا أن يشترطها المبتاع؛ لأنه مال في الجملة، وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل سائر العورة فقط، والأصح أنه لا يدخل سائر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب، والله أعلم.

[١٦- باب النهي عن المخاقلة والمزابنة. وعن المخابرة، ...]

٣٩٠٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ يَبْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا يُبَاغَ إِلَّا بِالْذِّينَارِ وَالْدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَابُ.

١٦- باب النهي عن المخاقلة والمزابنة. وعن المخابرة. وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها.

وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

الفرق بين المخابرة والمزارعة عند الجمهور: أما المخاقلة والمزابنة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، فسبق بيانها في الباب الماضي. وأما المخابرة: فهي والمزارعة متقاربتان، وهما: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلوم، لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من العامل، هكذا قاله جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص الشافعي: وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى: قالوا: والمخابرة مشتقة من الخبر وهو الأكار أي الفلاح، هذا قول الجمهور، وقيل: مشتقة من الخبار، وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخيرة، وهي النصيب، وهي بضم الخاء. وقال الجوهري: قال أبو عبيد: هي النصيب من سمك أو لحم يقال: تخبروا خيرة إذا اشتروا شاة، فذبحوها، واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من خبير؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها. وفي صحة المزارعة والمخابرة خلاف مشهور نسلف، وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى.

معنى بيع المعاومة وبيان عدة النهي عنه: وأما النهي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين، فمعناه أن يبيع لمن الشجرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره؛ لهذه الأحاديث؛ ولأنه يبيع غرره؛ لأنه يبيع معلوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك لتعاقد، والله أعلم.

قوله: نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ولا يباغ إلا بالدينار والدرهم إلا العرباء: معناه: لا يباع الرطب بعده

قال في تكملة فتح الملهم: قال ابن بطال: "إنما اقتصر على الذهب والفضة؛ لأنهما جل ما يتعامل به الناس، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض"، حكاه الحافظ في باب بيع الثمر على رؤوس النخل من فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٢٩)

٣٩٠٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٣٩٠٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ بَزِيدٍ الْحَزْرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَايَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالْدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، إِلَّا الْعَرَايَا.

قَالَ عَطَاءٌ: فَسَرَّ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَايَرَةُ، فَالْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ يَدْفَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ، فَيَنْفِقُ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي التَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزَّرْعِ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَيْلًا.

٣٩٠٨ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَلَفٍ، كِلَاهُمَا عَنْ زَكَرِيَاءَ - قَالَ ابْنُ أَبِي حَلَفٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْمَكِّيِّ - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَايَرَةِ، وَأَنْ يُشْتَرَى التَّخْلُ حَتَّى تُشْفَى، وَالْإِشْقَاءُ أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ التَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَالْمُخَايَرَةُ: الثَّلَثُ وَالرَّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

- يبدو صلاحه بثمر، بل يباع بالدينار الدرهم وغيرهما، والممتنع إنما هو بيعه بالثمر إلا العرايا، فيحوز بيع الرطب فيها بالثمر بشرطه السابق في يابه.

شرح الغريب: قوله: "نهي عن بيع الثمرة حتى تطعم": هو بضم التاء وكسر العين، أي يبدو صلاحها، وتصير طعاماً يطيب أكلها. قوله: "نهي وأن يشتري تخلص حتى تشقه، والإشقاء أن يحمر أو يصفر" وفي رواية: "حين تشق" بالخاء هو بضم التاء وإسكان الشين فيهما وتخفيف القاف، ومنهم من فتح الشين في "تشقه"، وهما جائزان، "تشقه وتشقق" ومعناها واحد، ومنهم من أنكر "تشقه"، وقال: المعروف بالخاء، والصحيح جوازهما، وقيل: إن الخاء بدل من الحاء، كما قالوا: مدحه ومدعه، وقد فسر الراوي الإشقاء، والإشقاق بالاحمرار والاصفرار، قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار بل ينطلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسيراً إلى -

قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
قَالَ: نَعَمْ.

٣٩٠٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُخَاطَلَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشَقَّحَ.

قَالَ قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشَقِّحُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

٣٩١٠ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْبٍ الْعُيَيْنِيُّ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدِ اللَّهِ - قَالَا حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَاطَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابَرَةِ - قَالَ أَخَذَهُمَا: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثَّنِيَاءِ، وَرَخِصَ فِي الْعَرَايَا.

٣٩١١ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعُ السِّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

-الخمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشقحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير إليهما في كمودة.

قوله: "سليم بن حيان": بفتح السين، وحيان بالمشاء، وسعيد بن ميناء بالمد والقصر.

قوله: "أخى عن ثنينا": هي استثناء، والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح: "أخى عن -

** قال في تكملة فتح الملهم: سيأتي عند المصنف في باب وضع الجوانح أن هذا التفسير من أنس، أما حديث جابر فالتفسير فيه غير مرفوع، وقد صرح به في الرواية الآتية عند المصنف من طريق يهز عن سليم بن حيان، وفيه: "قلت لسعيد: ما تشقح؟ قال: تحمار وتصفار"، فظهر أن المفسر سعيد بن ميناء، وكذلك وقع هذا التصريح في رواية يهز عند أحمد، وتدل رواية ابن مهدي عند الإسماعيلي أن التفسير من جابر: فاختلقت الروايات في كونه من سعيد أو جابر، واتفقت على كونه غير مرفوع. وأما حديث أنس فقد وقع فيه تفسير الزهري دون الإشفاق، واختلف الرواة في رفعه ووقفه، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٠/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "العرابي": بضم العين وفتح الباء، نسبة إلى غير ابن غنم، كذا في المغني.

(تكملة فتح الملهم: ٤٣١/١)

.....

-الثيا إلا أن يعلم"، والثيا المبطلة للبيع. قوله: يَغْتَنَكَ هذه الصُّبْرَة إلا بعضها، وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المشتري مجهول، فلو قال: بعثك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ربعها أو الصبرة إلا ثلثها، أو بعثك بآلف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثيا المعلومة، صح البيع باتفاق العلماء، ولو باع الصُّبْرَة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وأبي حنيفة، وصحح مالك أن يشتري منها ما لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة غلات فاستثنى من ثمر عشرة أصع مثلاً للبائع، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع، وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة.

ضبط الاسم: قوله: "حدثنا أبو الوليد المكي عن جابر" وفي رواية أخرى: "سعيد بن ميناء عن جابر": قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه يسار، قال عبد الغني: هذا غلط، إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى، وقد بينه البخاري في تاريخه.

[١٧ - باب كراء الأرض]

- ٣٩١٢ - (١) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، * وَعَنْ بَيْعِهَا السَّنِينَ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْبِقَ.
- ٣٩١٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ مَطْرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.
- ٣٩١٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ أَبُو التَّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ".
- ٣٩١٥ - (٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِفْلٌ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ فُضُولُ أَرْضَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ".
- ٣٩١٩ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ.

١٧ - باب كراء الأرض

قوله: "عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض". وفي رواية: "من كانت له أرض فليزرعها، فإن -

* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نهى عن كراء الأرض": ومن هنا يبدأ المصنف رحمه الله في إخراج أحاديث كراء الأرض والمزارعة والمساقاة، وهذه الأحاديث مسوقة مبسطة في هذا الكتاب من هنا إلى باب فضل الغرس والزرع، ولم نزل هذه المسألة مثارا للخلاف ومعتزكا للأراء منذ عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٢/١)

٣٩١٧- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤَاجِرْهَا إِيَّاهُ".

٣٩١٨- (٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً، فَقَالَ: أَحَدَنَكَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا يُكْرِهَا؟" قَالَ: نَعَمْ!

٣٩١٩- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ.

٣٩٢٠- (٩) وَحَدَّثَنِي حجاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا"، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ: "وَلَا تَبِيعُوهَا" يَعْنِي الْكَرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ!

٣٩٢١- (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُصِيبُ مِنَ الْقِصْرِ وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُخْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَبْدَعْهَا".

٣٩٢٢- (١١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ وَهْبٍ - قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ -: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَادْيَانَاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيَمْسِكْهَا".

* لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فلم يمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرها إياها. وفي رواية: "من كانت له أرض فليرعها أو ليرعها أخاه ولا يكرها". وفي رواية: "نهى عن المخابرة". وفي رواية: "فليرعها أو ليرعها أخاه ولا تبيعوها".

٣٩٢٣- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبِيعْهَا أَوْ لِيُعْرِضْهَا".
 ٣٩٢٤- (١٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَوَّابِ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا".

٣٩٢٥- (١٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَمِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ.

قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضَنَا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

٣٩٢٦- (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

٣٩٢٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنِينَ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ سَنِينَ.

٣٩٢٨- (١٧) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْتَحِنْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ".

— وفسره الراوي بالكراء. وفي رواية: "فلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيَمْتَحِنْهَا أَخَاهُ وَلَا فَيُذِيعْهَا". وفي رواية: "كُنَّا نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالْثَلَاثِ وَالرَّابِعِ بِأَنْفَادَاتٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْتَحِنْهَا أَخَاهُ فَإِنْ لَمْ يَمْتَحِنْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا". وفي رواية: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبِيعْهَا أَوْ لِيُعْرِضْهَا". وفي رواية: "نَهَى عَنْ بَيْعِ أَرْضِ بَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا".

٣٩٢٩ - (١٨) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: الْمَزَابِنَةُ: الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ، وَالْحُقُولُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٣٠ - (١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ.

٣٩٣١ - (٢٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ ابْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَزَابِنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ.

٣٩٣٢ - (٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ - قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا، حَتَّى كَانَ عَامَ أَوَّلِ، فَرَعَمَ رَافِعٌ أَنْ يَبَيَّ اللَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ.

٣٩٣٣ - (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَبِيوب، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمَةَ: فَتَرَكَنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

٣٩٣٤ - (٢٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِيوب، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

= وفي رواية: "نهي عن الحقول". وفسره جابر بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري، وفي رواية ابن عمر: "كنّا نكري أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج". وفي رواية عنه: "كنّا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان عام أول فرعم رافع أن يبي الله ﷺ نهي عنه".

٣٩٣٥- (٢٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِيمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ.

وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدُ، قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا. ٣٩٣٦- (٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ: قَالَ: فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ لَا يُكْرِيهَا.

٣٩٣٧- (٢٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلَاطِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. ٣٩٣٨- (٢٧) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى رَافِعًا، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٩٣٩- (٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ -قَالَ-: فَكُنِيَ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: -فَالْطَّلُقُ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ- قَالَ: فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ: فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَلَمْ يَأْجُرْهُ.

وفي رواية عن نافع: "أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية، ثم بلغه آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ، فدخل عليه وأنا معه، فسأله، فقال: كان رسول الله ﷺ ينهي عن كراء المزارع فتركها ابن عمر".

وفي رواية عن حنظلة بن قيس قال: "سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤجرون على عهد النبي ﷺ بما على الماذنات وإقبال الجداول وأشياء من الزرع، فبهلك هذا -

٣٩٤٠ - (٢٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به. وفي رواية: "كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فنهانا عن ذلك، وأما الورق فلم ينهنا". وفي رواية عن عبد الله بن معقل بالعين المهملة والقاف، قال: "زعم ثابت يعني ابن الضحاك أن رسول الله ﷺ نهي عن المزارعة وأمر بالمواجرة وقال لا بأس به".

شرح الغريب: أما "الماذيانات" فيقال معجمة مكسورة، ثم ياء مشاة تحت ثم ألف، ثم نون ثم ألف ثم مشاة فوق، هذا هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة فتح الذال في غير "صحيح مسلم"، وهي مسائل المياه، وقيل: ما بُنِيتْ على حَافَتِي مسيل الماء، وقيل: ما بُنِيت حول الشواقي، وهي لفظة معربة ليست عربية. وأما قوله: "وأقبال" فيفتح الهمزة أي أوائلها ورؤوسها، والجداول: جمع جندول، وهو النهر الصغير كالساقية، وأما الربيع: فهو الساقية الصغيرة، وجمعه أربعاء، كني وأنبياء، وربعان كصبي وصبيان، ومعنى هذه الألفاظ ألهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها يئزر من عنده على أن يكون للمالك الأرض ما بُنِيت على الماذيانات، وأقبال الجداول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فهو عن ذلك لما فيه من الغرر، فَرُبَّمَا هلك هذا دون ذاك وعكسه.

اختلاف أهل العلم في كراء الأرض: واختلف العلماء في كراء الأرض، فقال طائوس والحسن البصري: لا يجوز لكل حال سواء أكرأها بطعام أو ذهب أو فضة، أو بجزء من زرعها لإطلاق حديث النهي عن كراء الأرض. وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: يجوز إيجارها بالذهب والفضة والطعام والتميب وسائر الأشياء، سواء كان من جنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا يجوز إيجارها ما يخرج منها كالثُلُث والرُّبُع، وهي المخابرة، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة. وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرها إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: يجوز إيجارها بالذهب والفضة، ويجوز المزارعة بالثلث والربع وغيرها، وهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من محققي أصحابنا، وهو الراجح المختار، وتوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى. فأما طائوس والحسن فقد ذكرنا حجتهم. وأما الشافعي وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما.

تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض: وتأولوا أحاديث النهي تأويلين، أحدهما: حملها على إيجارها بما على الماذيانات، أو بزرع قطعة معينة، أو بالثلث والربع ونحو ذلك، كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها. والثاني: حملها على كراهة التثريب والإرشاد إلى إيجارها، كما نهي عن بيع الغرر نهي تنزيه، بل يتواهبونه ونحو ذلك. وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البخاري وغيره، ومعناه عن ابن عباس، والله أعلم.

٣٩٤١ - (٣٠) وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي - وَكَأَنَّا قَدْ شَهِدَا بَذْرًا - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ.

قوله ﷺ: "أَوْ يُزَارِعُهَا أَحَادٌ": أي يَجْعَلُهَا مَزْرَعَةً لَهُ، وَمَعْنَاهُ: يَعْرِضُهَا لِأَحَادٍ بِلَا عَوْضٍ، وَهُوَ مَعْنَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، فَلْيَمْنَحْهَا أَحَادٌ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَالتَّوْنُ أَيْ يَجْعَلُهَا مَنِحَةً أَيْ عَارِيَةً، وَأَمَّا الْكِرَاءُ فَمَمْدُودٌ، وَيُكْرَى بِضَمِّ الْبَاءِ. شَرَحَ الْغَرِيبُ: قَوْلُهُ: "فَتَصِيبُ مِنَ الْقَصْرِ": هُوَ بِقَافٍ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ صَادٌ مَهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ عَلَى وَزْنِ الْقِبْطِيِّ، هَكَذَا ضَبَطَنَاهُ، وَكَذَا ضَبَطَهُ الْجُمْهُورُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، قَالَ الْقَاضِي: هَكَذَا رَوَاهُ عَنْ أَكْثَرِهِمْ، وَعَنْ الطَّبْرِيِّ يَفْتَحُ الْقَافَ وَالرَّاءَ مَقْصُورًا، وَعَنْ ابْنِ الْحُرَّاعِيِّ بِضَمِّ الْقَافِ مَقْصُورًا، قَالَ: وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ الْحَبِّ فِي السُّبُلِ بَعْدَ الدِّيَاسِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْقَصَارَةُ بِضَمِّ الْقَافِ، وَهَذَا الْأِسْمُ أَشْهَرُ مِنَ الْقَصْرِ. قَوْلُهُ: "كَمَا لَا نَرَى بِالْخَيْرِ بَأْسًا": ضَبَطَنَاهُ بِكَسْرِ الْخَاءِ وَفَتْحِهَا، وَالْكَسْرُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَوْهَرِيُّ وَآخَرُونَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ غَيْرَهُ، وَحَكَى الْقَاضِي فِيهِ الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ وَالضَّمَّ، وَرَجَحَ الْكَسْرَ ثُمَّ الْفَتْحَ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمُخَابَرَةِ.

قَوْلُهُ: "أَتَاهُ بِالْيَلَاظِ": هُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ مَكَانَ مَعْرُوفٍ بِالْمَدِينَةِ مُبْلَطٌ بِالْحَجَارَةِ، وَهُوَ بِقَرْبِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَوْلُهُ: "عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْخُذُ الْأَرْضَ، فَنَبِيٌّ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ" فَذَكَرُوا فِي آخِرِهِ، فَتَرَكَهُ ابْنُ عُمَرَ وَلَمْ يَأْخُذْهُ، هَكَذَا هُوَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ "يَأْخُذُ" بِالْخَاءِ وَالدَّالِ مِنَ الْأَخْذِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا "يَأْجُرُ" بِالْجِيمِ الْمَضْمُونَةِ وَالرَّاءَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي وَصَاحِبُ الْمَطَالَعِ: هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ لِلْجُمْهُورِ رِوَاةٌ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ، قَالَ صَاحِبُ الْمَطَالَعِ: وَالْأَوَّلُ تَصْحِيفٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "يُؤَاجِرُ"، وَهَذَا صَحِيحٌ. قَوْلُهُ: "أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَكْرِي أَرْضِيهِ": كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ "أَرْضِيهِ" يَفْتَحُ الرَّاءَ وَكَسَرَ الصَّادَ عَلَى الْجَمْعِ، وَفِي بَعْضِهَا "أَرْضَهُ" عَلَى الْإِفْرَادِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

[١٨ - باب كراء الأرض بالطعام]

٣٩٤٢ - (١) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُكْرِيهَا بِالثَّلْثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي فَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَتَفْعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ، فَتُكْرِيهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يُزْرَعَهَا أَوْ يُزْرَعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاعَهَا، وَمَا سِوَى ذَلِكَ.

٣٩٤٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نُحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِيهَا عَلَى الثَّلْثِ وَالرَّبْعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ.

٣٩٤٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ.

٣٩٤٦ - (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهَرٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنْ طُهِيرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي طُهِيرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ بِنَا رَافِعًا،

[١٨ - باب كراء الأرض بالطعام]

قوله: "عن أبي النجاشي" عن رافع أن طهير بن رافع - وهو عمه - قال: أتاني طهير، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ: هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره عن رافع أن طهيراً عمه حدثه بحديث. قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني طهير، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ، وهذا التقدير دل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: -

فَقُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟
فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ الشَّعِيرِ. قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا،
أَزْرَعُوهَا، أَوْ أَزْرِعُوهَا، أَوْ أُمْسِكُوهَا".

٣٩٤٧ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ
عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النَّخَاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمِّهِ طَهِيرٍ.

هـ "أَنَابِي" بدل "أَنَابِي" والنصواب المنتظم أَنَابِي من الإتيان.

شرح الغريب: قوله في هذا الحديث: نُوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى الرَّبِيعِ أَوْ الْأَوْسُقِ: هكذا هو في معظم النسخ
"الرَّبِيع"، وهو الساقية والنهر الصغير، وحكى القاضي عن رواية ابن مَاهَانَ "الرَّبِيع" يضم الراء ويحذف الياء، وهو
أيضاً صحيح.

[١٩- باب كراء الأرض بالذهب والورق]

٣٩٤٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أِبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٤٩- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رِبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَانَةِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

٣٩٥٠- (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا قَالَ: كُنَّا نُكْرِى الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرَقُ، فَلَمْ يَنْهَنَا.

٣٩٥١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

[٢٠ - باب في المزارعة والمواجرة]

٣٩٥٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتٌ بْنُ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمِّ عَبْدَ اللَّهِ.

٣٩٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: رَعِمَ ثَابِتٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ، * وَقَالَ: "لَا بَأْسَ بِهَا".

أقوله: "نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة": كان المراد بالمزارعة هي المخابرة: وهي كراء الأرض ببعض ما يخرج منها، والمراد بالمواجرة كراء الأرض بالذهب والفضة، والمراد بالأمر أمر ترخيص أو إباحة، والله أعلم. بقي أن النهي عن المخابرة معمول على التنزيه عند كثير من المحققين أو على صورة جهالة البدل ونحوه جمعا بين أحاديث الباب، وقد حققه النووي عما لا مزيد عليه.

[٢١- باب الأرض تمنح]

٣٩٥٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَاهِدٍ قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلَقَ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَاسْمَعُ مِنْهُ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ فَانْتَهَرَهُ - قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا أَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

٣٩٥٥- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَاهِدٍ، وَابْنُ طَاوُسٍ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ يُحَايِرُ، قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ. فَقَالَ: أَيُّ عَمْرُو! أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا قَالَ: "يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

٣٩٥٦- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٣٩٥٧- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا" - لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَاقَلَةُ.

[٢١- باب الأرض تمنح]

قوله: "أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًا وَكَذًا" - لَشَيْءٍ مَعْلُومٍ - يوصل -

٣٩٥٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ".

= الممثلة مجزوماً على الأمر، وبقطعها مرفوعاً على الخبر، وكلاهما صحيح، والأول أجود. قوله ﷺ: "يا أبا سفيان جرح" أي أجره، والله أعلم.

[٢٣- كتاب المساقاة والمزارعة]

[١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

٣٩٥٩- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ- عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

٣٩٦٠- (٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ -وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ-: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ كُلَّ سَنَةٍ مِائَةً وَسِتِّي: ثَمَانِينَ وَسَقًا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا وَلَّى عُمَرُ قَسَمَ خَيْبَرَ، وَخَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلَّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ.

٣٩٦١- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ، وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمَّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

[٢٣- كتاب المساقاة والمزارعة]

[١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ"، وفي رواية: "عَلَى أَنْ يَغْنَمُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ: وَالرَّسُولُ ﷺ شَطْرَ ثَمَرِهَا".

أقوال الأئمة في جواز المساقاة: في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك والثوري والشافعي وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأول هذه الأحاديث على أَنَّ خَيْبَرَ فَتَحَتْ عَتَوَةً، وَكَانَ أَهْلُهَا عِبِيداً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ، وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ. واحتج -

٣٩٦٢- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّبَيْثِيُّ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتِشَحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُفَرِّقَهُمْ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَرَّكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بَنُو حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى السَّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرٍ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ.

٣٩٦٣- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرٍ نَخْلَ خَيْبَرٍ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا.

=الجمهور بظواهر هذه الأحاديث، وبقوله ﷺ: "أَفَرَّكُمْ ما أفركم الله"، وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر، هل فتحت عنوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة وبعضها جلاء عنه أهلها؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال، وهي رواية مالك ومن تابعه، وبه قال ابن عيينة، قال: وفي كل قول أثر مروي. وفي رواية لمسلم أن رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين. وهذا يدل لمن قال: عنوة؛ إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة، وظاهر قول من قال: صلحاً أنهم صلحوا على كون الأرض للمسلمين، والله أعلم.

اختلاف القائلين بجواز المساقاة فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار: واختلفوا فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار، فقال داود: تجوز على النخل خاصة. وقال الشافعي: على النخل والعنب خاصة. وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار، وهو قول للشافعي. فأما داود، فأما رخصته، فلم يتعد فيه المنصوص عليه. وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة، لكن قال: حكم العنب حكم النخل في معظم الأبواب. وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة والمصلحة، وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه، والله أعلم. قوله: "بشطر ما يخرج منها": فيه بيان الجزء المساقى عليه من نصف أو ربع أو غيرها من الأجزاء المعلومة، فلا تجوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المحوِّزون للمساقاة على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

أقوال أهل العلم في المزارعة: قوله: "من ثمر أو زرع": يحتاج به الشافعي وموافقه، وهم الأكثرون في جواز المزارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة، فتجوز تبعاً للمساقاة فيساقى على النخل، ويزارعه على الأرض، كما جرى في خيبر. وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من-

-الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدتان، سواء جمعتهما أو فرقتهما، ولو عقدتا فسختا.* وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعتين، وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار؛ لحديث خير، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خير إنما جازت تبعاً للمساقاة، بل جازت مستقلة؛ ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض، فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء؛ ولأن المسمعين في جميع الأمصار والأعصار مستمرّون على العمل بالمزارعة. وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المُخَايَرَة فسبق الجواب عنها، وأما محمولة على ما إذا شرطاً لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز المزارعة، واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهي، والله أعلم.

قوله يُخَيَّرُ: "تُرَكَّبُ فيها على ذلك ما شئت". وفي رواية الموطأ: "أفركم ما أفركم الله". قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إنما تمكنتكم من المقام في خير ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا؛ لأنه يُخَيَّرُ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب، كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة.

الجواب عن استدلال أهل الظاهر: وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة، وتأولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: جاز ذلك في أول الإسلام خاصةً لنهي يُخَيَّرُ، وقيل: معناه أن لما إخراجكم بعد انقضاء المدة المسمّاة، وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح: بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شئنا عقدنا عقداً آخر، وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة، والله أعلم.

قوله: "عسى أن يعسنوها من أمرائهم": بيان لوظيفة عامل المساقاة، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كالسقي وتفتية الأثمار وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه وتنحية الحشيش والقضبان عنه،-

*قال في تكملة فتح الملهم: تأولوا في حديث الباب بأنه كان إخراج مقاسمة، ولم تكن هناك مساقاة أو مزارعة، (إلى أن قال:) وقال شيخنا العثماني الشهابي رحمه الله في إعلاء السنن (١٧: ٤٦): "والظن بأبي حنيفة أنه لم يطل المساقاة رأساً وإنما كرهها تورعاً، ولم يره عنها أشد النهي، وإنما كرهها لكونها كالمزارعة، وقد ورد النهي عنها ونكوهها مخالفة للأصول المجمع عليها في الإجارة، ورأى أن حديث معاملة النبي ﷺ أهل خير على الشطر ليس بنص في عقد المساقاة، بل بمنع الوجه التي قد مر ذكرها". وقد سبق منا أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول الجمهور في هذه المسألة بقوة دليلهم. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٦٦)

٣٩٦٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا، وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرَ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَاءَ.

— وحفظ الثمرة وحذاها وخو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الخيطان، وحفر الأنهار فعلى المالك، والله أعلم.

قوله: "تكتب بعنق أرواحه" أي سنة دالة وسقي فداين وسقي من ثمر وعشرين وسقي من شعير: قال العلماء: هذا دليل على أن البياض الذي كان "خبير" الذي هو موضع الزرع أقل من الشجر.

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في حكم الأرض التي تفتح عنوة: وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأرض التي تفتح عنوة تقسم بين الغائبين الذين افتتحوها، كما تقسم بينهم الغنمة المشقولة بالإجماع؛ لأن النبي ﷺ قسم خيبر بينهم. وقال مالك وأصحابه: يفقهها الإمام على المسلمين، كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العراق. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها أو تركها في أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها، وتصبح ملكاً لهم كأرض الصلح. قوله: "وكان الثمر يُقسم على السهمان في نصف خيبر، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس"، هذا يدل على أن خيبر فتحت عنوة؛ لأن السهمان كانت للغائبين. وقوله: يأخذ رسول الله ﷺ الخمس أي يدفعه إلى مستحقه وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: فَتَوَاضَعُوا لَهَا فَتُطَاعَ، فَيَأْخُذُ بِهَا خُمُسُهَا، وَلِرَسُولِهِ (الأنفال: ٤١)؛ فيأخذ لنفسه حمساً واحداً من الخمس، ويصرف الأُخْلَاسَ الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين. وأعلم أن هذه المعاملة مع أهل خيبر كانت برضى الغائبين وأهل السهمان، وقد انقسم أهل السهمان سهمانهم، وصار لكل واحد سهم معلوم.

قوله: "نسباً من غير نسب" يعني قسمها بين المستحقين، وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم عنها. قوله: "أجلاهم حسب بن نسب، وإرخاء: هما ممدودتان، وهما قرينتان معروفتان، وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز خاصة؛ لأن تيماء من جزيرة العرب، لكنها ليست من الحجاز، والله أعلم.

[٢- باب فضل الغرس والزرع]

٣٩٦٥- (١) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ".

٣٩٦٦- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَحْلِ لَهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ؟ أَمْسِلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: "لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ".

٣٩٦٧- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: طَائِرٌ شَيْءٌ.

٣٩٦٨- (٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ حَائِطًا، فَقَالَ: "يَا أُمَّ مَعْبُدٍ مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ؟ أَمْسِلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: "فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٢- باب فضل الغرس والزرع

قوله ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ". وفي رواية: "لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ". وفي رواية: "لَا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٩٦٩- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، زَادَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَمَّارٍ، وَأَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فَضِيلٍ: عَنْ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رُبَّمَا قَالَ عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ، وَكُلُّهُمْ قَالُوا: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ يَنْخُورُ حَدِيثَ عَطَاءٍ وَأَبِي الزَّيْبِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

-فوائد هذه الأحاديث: في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع، وأن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغرس والزروع وما تولد منه إلى يوم القيامة. وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها، فقيل: التجارة، وقيل: الصنعة باليد، وقيل الزراعة، وهو الصحيح،* وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من "شرح المذهب". وفي هذه الأحاديث أيضاً أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين، وأن الإنسان يثاب على ما سرق من ماله أو أتلفته دابة أو طائر ونحوهما.

شرح الغريب والتوفيق بين الروايات في ذكر كنية الصحابية الأنصارية: وقوله ﷺ: "ولا يرزؤه": هو يرزأ ثم زاي بعدها همزة أي ينقصه ويأخذ منه. قوله في رواية الليث: "عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصارية في نخل لها"، هكذا هو في أكثر النسخ: "دخل على أم مبشر"، وفي بعضها: "دخل على أم معبد أو أم مبشر"، قال الحفاظ: المعروف في رواية الليث أم مبشر بلا شك، ووقع في رواية غيره "أم معبد" كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضاً "أم بشير"، فحصل أنها يقال لها: أم مبشر وأم معبد وأم بشير، قيل: اسمها الخليلدة بضم الخاء، ولم يصح، وهي امرأة زيد بن حارثة أسلمت وبايعت.

قوله: "حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم: حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق أخيراً عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله"، قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث عمرو بن دينار، والمعروف فيه أبو الزبير عن جابر. قوله: "عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، زاد عمرو في روايته "عن عمار"، وأبو بكر في روايته "عن أبي معاوية"، فقالا: عن أم مبشر" إلى آخره: هكذا وقع في نسخ مسلم وأبو بكر، ووقع-

*قال في تكملة فتح الملهم: فيبني أن يختلف الحال في ذلك باختلاف حاجة الناس، فحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل للتوسعة على الناس، وحيث كانوا محتاجين إلى المتجر لانقطاع الطرق، كانت التجارة أفضل وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد، كانت الصنعة أفضل، وهذا حسن. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٧٥)

٣٩٧٠ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ".

٣٩٧١ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ تَحْلًا لِلْأُمِّ مُبَشَّرٍ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ غَرَسَ هَذَا التَّحْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟" قَالُوا: مُسْلِمٌ بَنَحُو حَدِيثَهُمْ.

- في بعضها وأبو كريب بدل أبي بكر، قال القاضي: قال بعضهم: الصواب أبو كريب؛ لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث، ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية، فالراوي عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر، وهذا واضح وبين، والله تعالى أعلم.

* * * *

[٣- باب وضع الجوائح]

٣٩٧٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنْ بَعْتَ مِنْ أَجِيكَ ثَمْرًا، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ بَعْتَ مِنْ أَجِيكَ ثَمْرًا، فَأَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَا لَ أَجِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟".

٣٩٧٣- (٢) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٧٤- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَهْبٍ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ الشَّجَلِ حَتَّى تَرْهُو، فَقُلْنَا لَأَنْسِي: مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: تُحْمَرُ وَتَصْفَرُ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمِ تَسْتَحِلُّ مَا لَ أَجِيكَ؟.

٣- باب وضع الجوائح

أقول أهل العلم في هلاك الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح، وتسليم البائع إلى المشتري، هل هو في ضمان البائع أو المشتري: اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسميها البائع إلى المشتري بالتخلي عنه وبهها، ثم تلفت قبل أو ان الجذاذ باقة سماوية، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قولي وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة، لكن يستحب.

وقال الشافعي في القنم وطائفة: هي في ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر، وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وقوله ﷺ: فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث أنه يلزمه سقيها، فكأنها تلفت قبل القبض، فكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار الباعها فكثير دبه فأمر النبي ﷺ بالصدقة عليه، ودفعه إلى غرمائه، فلم كانت نوضع لم يفتقر إلا ذلك، وحموا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بدو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأجاب الأولون عن قوله: فكثير دبه إلى آخره، بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أو ان الجذاذ، وتقربط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من =

٣٩٧٥- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِىَ، قَالُوا: وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: تَحْمَرُّ، فَقَالَ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فِيمَ تَسْتَجِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟

٣٩٧٦- (٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنْ لَمْ يُتْمَرْهَا اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَجِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟".

٣٩٧٧- (٦) حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِیَشْرِ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ -وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَشْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا.

-ضمان المشتري، قالوا: ولهذا قال ﷺ في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين، وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحل لكم مطالبة ما دام معسراً، بل ينظر إلى ميسرة، والله أعلم.**

نقده الحديث وأقوال الأئمة في مطالبة المديون المعسر وملازمته: وفي الرواية الأخيرة: التعاون على النهر والنقوى، ومواساة المحتاج ومن عليه دين، والبحث على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحل مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم. وحكي عن ابن شريح حيسه حتى يفضي الدين، وإن كانت قد ثبت إعساره. وعن أبي حنيفة ملازمته،** وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المفلس ما لم يقض دينهم ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها، وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قوله: "حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حيد عن أنس أن النبي ﷺ قال: "إِنْ لَمْ يُتْمَرْهَا اللَّهُ فِيمَ يَسْتَجِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟".

** قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن مذهب الحنفية والشافعية موافق للأصول الثابتة؛ لأن المبيع إذا خلى بينه وبين المشتري صار في ضمان المشتري، ولا فرق بين الثمار والثياب وغيرها، وعلى قول المالكية والحنابلة توضع جوائح الثمار، ولا توضع آفات غيرها من المبيعات. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٣/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يجوز للغرماء ملازمته، وأخذ فضل كسبه مهما وجدوا، وعند الصاحبين: لا يجوز الملازمة بعد التفليس. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٦/١)

.....

-استدراك الإمام الدار قطني: قال الدارقطني: هذا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مبيناً أنه من كلام أنس، وهو الصواب، وليس من كلام النبي ﷺ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ وأتى بكلام أنس، وجعله مرفوعاً، وهو خطأ.

قوله: "قال أبو إسحاق حدثني عبد الرحمن بن بشر عن سفیان بهذا": أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سفیان، روى هذا الكتاب عن مسلم، ومراده: أنه علا برجل، فصار في رواية هذا الحديث، كشيخه مسلم بينه وبين سفیان بن عيينة واحد فقط، والله أعلم.

* * *

[٤- باب استحباب الوضع من الدين]

٣٩٧٨- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نِمَارٍ ابْتِاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ"، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِعَرْمَاتِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ".

٣٩٧٩- (٢) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٨٠- (٣) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفُ؟" قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَهُ * أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ.

٤- باب استحباب الوضع من الدين

قوله: "وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: وحدثني أخي". الجواب عن كون هذا الحديث (وحدثني غير واحد) من الأحاديث المقطوعة: قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا-

"قوله: "فله": أي ذلك أحب هذا من كلام ذلك الرجل للنبي ﷺ، فإنه لما فهم من كلامه ﷺ أنه ما رضي على حلقه على أنه لا يفعل ما يطلب منه صاحبه قال: فله أي لصاحبه ما أحب، وهذا محذوف بينه قوله: أي ذلك المذكور من الأمرين أحب أي فهو له. والمقصود أن صاحبه إن أحب الوضع فله ذلك أي أطاوعه في الوضع، وإن أحب الرفق والإمهال والتأجيل فله ذلك، أي أطاوعه فيه، والله أعلم، والإشارة بذلك إلى المتعدد كثير وارد في الكلام، ومنه قوله تعالى: عوان بين ذلك، والحديث من هذا القبيل كما لا يخفى، ويمكن أن يجعل أي في قوله: فله أي ذلك موصولة مبتدأ خبره الجار والمجرور المتقدم، وجمله أحب صلة له، والمائد محذوف أي فله أي الأمرين أحب. وهذا أقرب من جعل كلمة "أي" شرطية كما في الوجه الأول، فافهم.

٣٩٨١- (٤) حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ - قَالَ: أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ - أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرَدٍ^١ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَرْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا، حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ، وَتَنَادَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: "يَا كَعْبُ!" فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَ مِنْ دَيْنِكَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُمْ فَافْضِهِ".

٣٩٨٢- (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذَرَدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ.

٣٩٨٣- (٦) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "يَا كَعْبُ!" فَأَشَارَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ التَّصَفُّ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا.

= الشرح، لأن مسلماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث. قال القاضي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني الثقة، أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع، ولا من المرسَل، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف كان، فلا يحتاج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكن قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ونعل مسلماً أراد بقوله: "غير واحد" البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج، وفي آخر كتاب الجهاد. وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل في كتاب النعان، وفي كتاب الفضائل، والله أعلم.

قوله: "وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة: هذا أحد الأحاديث -

^١ قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ابن أبي حذرَد" اسمه عبد الله بن أبي حذرَد الأسلمي، كما وقع مصرحاً في رواية ابن هرمز في آخر الباب. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٩١، ٤٩٠)

المقطوعة في صحيح مسلم، ويسمى معلقاً، وسبق في التيمم مثله هذا الأستاذ، وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الليث، رواه البخاري في صحيحه عن يحيى بن بكير عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا، ورواه النسائي عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر ابن ربيعة. قوله: "وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه": أي يطلب منه أن يضع عنه بعض الدين، ويرفق به في الاستيفاء والمطالبة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة، والله أعلم.

قوله تَحْتَ: "أبى المتألي على الله لا يفعل المعروف؟ قال: أنا يا رسول الله، وله أي ذلك أحب": المتألي: الخالف، والأليّة: اليمين، وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يبحث فيكفر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

قوله: "تفاضى ابن أبي حذَرَة ذنباً كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد. فارتفعت أصواتهم": معنى تقاضاه: طالبه به، وأراد قضاءه، وحذَرَة بفتح الحاء والراء، وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد، والشفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الإشارة واعتمادها لقوله: فأشار إليه بيده أن ضع الشطر. قوله: "كشفت سحفت حجرته": هو بكسر السين وفتحها لغتان وإسكان الجيم، والله أعلم.

٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه

٣٩٨٤- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -أَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ-: "مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْنُهُ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ -أَوْ إِنْسَانَ قَدْ أَفْلَسَ- فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ". *

٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه

قوله: "حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا يحيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول". لطيفة الإسناد: هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو بكر بن محمد بن عمرو وعمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا نظائر سبقت. قوله ﷺ: "من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس، فهو أحق به من غيره". وفي رواية: "عن النبي ﷺ في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع، ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه".

أقوال أهل العلم في البائع يجد سلعته عند المفلس أو بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون أسوة للغرماء: اختلف العلماء فيمن اشترى سلعة فافلس أو مات قبل أن يؤدي فمناها ولا وفاء عنده، وكانت السلعة باقية بحالها. فقال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمنها، وإن شاء رجع فيها بعينه في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها، بل تتعين المضاربة. وقال مالك: =

قوله: "فهو أحق به من غيره": محمول على ما إذا كان سالما لما سيحيى من قوله: ولم يفرقه، وقد أخذ بهذا الحديث الجمهور، ومن لم يأخذه بحمله على ما إذا أخذه على موم الشراء مثلا أو على البيع بشرط الخيار للبائع، أي إذا كان الخيار للبائع، والمشتري مفلس، فالأنسب له أن يختار الفسخ. ولا يخفى أنه تأويل بعيد بل باطل عند حدة النظر. وقد ذكر أن البائع على هذا التأويل أن ظاهر الحديث يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿فَنظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ حيث لم يشرع للدائن عند الإفلاس إلا الانتظار، ولا يخفى أن الانتظار فيما لا يوجد عند المفلس، ولا كلام فيه وإنما الكلام فيما وجد عند المفلس، ولا بد أن الدائنين يأخذون ذلك الموجود عنده، والحديث يبين أن الذي يأخذ هذا الموجود هو صاحب المتاع، ولا يجعل مقسوما بين تمام الدائنين، وهذا لا يخالفه القرآن ولا يقتضي خلافه، فافهم، والله تعالى أعلم.

٣٩٨٥- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ زُهَيْرٍ، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيَّمَا أَمْرٍي فَلَسَ.

٣٩٨٦- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمُخَزُومِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْذَمُ، إِذَا أُجِدَّ عِنْدَهُ الْمَتَاعُ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ "أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ".

٣٩٨٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أُنْسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَقْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بَعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ".

= يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت، واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أبي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة، وتعلق بشيء يروي عن علي وابن مسعود ﷺ وليس بثابت عنهما.**

** قال في تكملة فتح الملهم: واعترضوا عليه بأن مداره على خلاص ابن عمرو، ولا يصح سماعه عن علي، إنما كان يحدث عن كتاب، وأجاب عنه الحنفية بأنه من رجال الجماعة، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل وغيره كما في ميزان الاعتدال: (١: ٦٥٨)، وقد صحح ابن حزم حديثه عن علي ﷺ في كتاب الجهاد من المحلى، ذكره المارديني في الجوهر النقي (٦: ٤٤) في آخر باب من قال: الرهن مضمون، وشيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٤: ٢٩٦)، واستدلال الإمام محمد ﷺ بحديثه دليل على صحته عنه.

ولكن الذي يظهر من مراجعة هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق والمحلى أنه فيما إذا مات المشتري بعد الشراء، =

٣٩٨٨- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضًا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَا: "فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ".

٣٩٨٩- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ وَحَاجُّ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ - قَالَ حَاجُّ: حَدَّثَنَا: مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ -: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ عِنْدَهُ سِلْعَتَهُ بِعَيْنِهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا".

= ضبط الأسماء وتصويب ما هو الصواب في السند: قوله: "حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة عن قَتَادَةَ عن النضر بن أنس"، ثم قال: "وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد"، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، في الإسناد الأول "شعبة" بضم الشين المعجمة، وهو شعبة بن الحجاج، وفي الثاني "سعيد" بفتح السين المهملة، وهو سعيد بن أبي عروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودي، قال: ووقع في رواية ابن ماجة في الثاني "شعبة" أيضا بضم الشين المعجمة، قال: والصواب الأول. التوفيق بين الروایتين ذكر في أحدهما كمية الراوي وفي الأخرى اسمه: قوله: "وحدثني محمد بن أحمد =

= وليس فيه ذكر الإفلاس، وقد صرح الإمام محمد في كتاب الحجة، حيث قال: "جاء الحديث عن علي بن أبي طالب . أنه قال في الموت أنه أسوة للغرماء"، ثم قال: "وليس الإفلاس والتوى أشد من أن يموت الرجل ولا يدع مالا"، فكانه .: يقيس الإفلاس على الموت، ولم يرد ذكر الإفلاس في أثر علي .: صريحا، ولكن اتفاق فقهاء الكوفة مثل النخعي والشعبي والثوري وابن شبرمة وأبي حنيفة وأصحابه على أن حكم الموت والإفلاس سواء، مما يدل على أهم كان عندهم أثر عني صريحا في ذكر الإفلاس، والله أعلم. (إلى أن قال): ولا شك أن أمثال هذه الدلائل ليست إلا مؤبدة، وإنما استدلال الإمام أبي حنيفة .: بالأصول الثابتة المجمع عليها، وهي المبيع ينتقل إلى ملك المشتري فور تمام العقد، وإلى ضمانه فور تمام القبض، وهو مفاد الحديث المشهور: "الخراج بالضمان"، فصار المبيع كسائر أملاك المشتري، لا ترجيح للبائع فيها على بقية الغرماء.

وأما حديث الباب فقد حمله الحنفية على الغصوب والودائع العواري والمقبوض على سوم الشراء، فإن صاحبها أحق بها من غيره؛ لكونها في ملكه. (إلى أن قال): فحمل الحديث على المسروق والمغصوب والودائع والعواري والمقبوض على سوم الشراء أولى، عملا بنقطة الحديث، ولو حملناه على المبيع كما فعله الجمهور، خرج لفظ الحديث عن حقيقته، والحقيقة أولى من المجاز. (تكملة فتح الملهم: ١/٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧)

.....

-بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال حجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال حجاج: منصور بن سلمة قال: أخبرنا سليمان بن بلال، هكذا هو في معظم نسخ بلادنا وأصولهم المخرقة، قال حجاج منصور بن سلمة، ومعناه: أن أبا سلمة الخزاعي هذا اسمه منصور بن سلمة، فذكره محمد بن أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي عياض: أنه وقع في معظم بلادهم ولعامة رواتهم، قال حجاج: حدثنا منصور بن سلمة، فزاد لفظة "حدثنا"، قال القاضي: والصواب حذف لفظة "حدثنا" كما وقع لبعض الرواة، قال: ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول على أن المراد أن محمد بن أحمد كناه، وحجاج سماه.

[٦- باب فضل إنظار المعسر]

٣٩٩٠- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَتَّصُورٌ عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرَ. قَالَ: كُنْتُ أَذَايُنُ النَّاسِ، فَأَمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يَنْظُرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَحَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَحَوَّزُوا عَنْهُ".

٣٩٩١- (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ قَالَ: اجْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: "رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ وَأَتَحَوَّزُ عَنِ الْمَعْسُورِ،* فَقَالَ: تَحَوَّزُوا عَنْ عَبْدِي"، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.

٦- باب فضل إنظار المعسر

قوله: "كنت أذايُنُ الناس، فأمر فتياني أن ينظروا المعسر. ويتحوزوا عن الموسر، قال الله: تحوزوا عنه". وفي رواية: "كنت أقبل الميسور، وأتجاوز عن المعسور". وفي رواية: "كنت أنظر المعسر، وأتجاوز في المسكة أو في النكد". وفي رواية: "وكأن من خلفي الجواز، فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر".

شرح الكلمات وفوائد أحاديث الباب: فقوله "فتياني" معناه غلمان، كما صرح به في الرواية الأخرى، والتجاوز والتحوز معناهما: المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير، كما قال: وأتجاوز في المسكة. وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر، والوضع عنه، إما كل الدين، وإما بعضه من كثير أو قليل، وفضل المسامحة في الاقتضاء وفي الاستيفاء، سواء استوفى من موسر أو معسر، وفضل الوضع من الدين، وأنه لا يحتقر شيء من أفعال الخير، فلعله سبب السعادة والرحمة. وفيه جواز توكيل العبد والإذن لهم في التصرف، وهذا على قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا. قوله: "الميسور والمعسور" أي أخذ ما تيسر وأسامح بما تعسر.

*قوله: "أقبل الميسور، وأتجاوز عن المعسور"، أي الشيء الميسور، و"أقبل" بفتح الهمزة والباء الموحدة من القبول، والميسور ما تيسر من الدين، وعند أبي جعفر "أقبل" بضم الهمزة من الإقالة، والميسور على هذا: صاحب الشيء الميسور، والمعسور: صاحب الشيء المعسور؛ لأنه لا يقال للفرس: معسور ولا ميسور، ذكره الأبي.

٣٩٩٢- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ "أَنْ رَجُلًا مَاتَ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟" قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرَ وَإِمَّا ذُكِرَ. فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَحَوَّرُ فِي السَّكَّةِ أَوْ التَّقْدِ، فُغْفِرَ لَهُ"، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٩٣- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: "أُتِيَ اللَّهُ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟" قَالَ: وَلَا يَكْفُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا. قَالَ: يَا رَبِّ! أَتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْحَوَارُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِرُ عَلَى الْمُوسِرِ وَأَنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ اللَّهُ: أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِثْلِكَ، تَحَاوَرُوا عَنْ عَبْدِي".

فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٩٩٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُعَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ غُلَامَانَهُ أَنْ يَتَحَاوَرُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَحَاوَرُوا عَنْهُ".

بيان الصواب في الإسناد: قوله: "حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن ربيع بن جرّاش عن حذيفة"، ثم قال في آخر الحديث: "فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا-

قوله: "ف قيل له: ما كنت تعمل؟ قال إما ذكر وإما ذكّر، هذا القول كالتفسير لدخول الجنة وبيان لسبب دخوله، أي: أنه داخل الجنة بهذا الطريق حيث قيل له ما كنت تعمل، ثم غفر له، والفاء فيه تفسيرية مثلها في قوله تعالى: ﴿فَوَسَّوْا إِلَيْهِ السَّلَاطِينَ﴾ قال ينادمهم، ويجعلهم أن يقال: أنه سألهم بعض أهل الجنة عن سبب الدخول بعد دخوله، أو رآه أحد في الرؤيا، فسأله. والوجه الأول ألصق بسائر الروايات، والله تعالى أعلم.

٣٩٩٥- (٦) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْدٍ - قَالَ مَنْصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَحَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَحَاوَزُ عَنَّْا، فَلَقِيَ اللَّهَ فَتَحَاوَزَ عَنْهُ".

٣٩٩٦- (٧) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

٣٩٩٧- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ جِدَاشٍ بْنُ عَجَلَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَّبَ غَرِيماً لَهُ فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ".

٣٩٩٨- (٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

استعان من في رسول الله ﷺ، هكذا هو في جميع النسخ، فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود. قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري وحده، وليس لعقبة ابن عامر فيه رواية، قال الدارقطني: والوهم في هذا الإسناد من أبي خالد الأحمر، قال: وصوابه عقبة بن عمر وأبو مسعود الأنصاري، كذا رواه أصحاب أبي مالك "سعد بن طارق"، وتابعهم نعيم بن أبي هند وعبد الملك بن عمير ومنصور وغيرهم عن ربعي عن حذيفة، فقالوا في آخر الحديث: فقال عقبة بن عمر وأبو مسعود، وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور ونعيم وعبد الملك، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّهَهُ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ": كُرب بضم الكاف وفتح الراء: جمع كربة، ومعنى "يَنْفَسْ" أي يمد ويؤخر المطالبة، وقيل: معناه يفرج عنه، والله أعلم.

[٧- باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي]

٣٩٩٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، * وَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ".

٤٠٠٠- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٧- باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي

شرح الغريب: قوله ﷺ: "مطل الغني ظلم": قال القاضي وغيره: المطل منع قضاء ما استحق أدائه، فمطل الغني ظلم وحرام، ومطل غير الغني ليس بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور، ولو كان غنياً، ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغية المال أو لغير ذلك، جاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مطل الغني، أو يقال: المراد بالغني المتمكن من الأداء، فلا يدخل هذا فيه، قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور أن المُعْتَمِرَ لا يحل حبه ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر، وقد سبقت المسألة في باب المُفْلِسِ، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن الماطل هل يفسق وتُرَدُّ شهادته بمطله مرةً واحدةً أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادةً؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم "لي الواحد يحل عرضه وعقوبته". "اللي" بفتح اللام وتشديد الياء وهو المُطْلُ، "والواحد" بالجمع: الموسر، قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمي ومطلني، وعقوبته الحبس والتعزير.

قوله ﷺ: "وإذا أتيع أحدكم على ملي فليتب": هو بإسكان التاء في "أتيع"، وفي "فليتب"، مثل: أخرج فليخرج، هذا هو الصواب المشهور في الروايات، والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين أنه يشدها في الكلمة الثانية، والصواب الأول، ومعناه: إذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه: تَبِعْتُ الرَّجُلَ لِحَقِّي أتبعه تباعة، فأنا تبع وإذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿لَكُمْ لَا تَحْدُوا لَكُمْ غَلْبَنَا بِهِ. تَبِيعًا﴾ (الإسراء: ٦٩)، ثم مذهب أصحابنا والجمهور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة، وحملوا الحديث على التذنب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم: واجب؛ لظاهر الأمر، وهو مذهب داود الظاهري وغيره.

*قوله: "مطل الغني": الإضافة إلى الفاعل، أي مطل المديون الغني القادر على الأداء، وتأخيره عن وقته مع القدرة عن الأداء ظلم. وقيل: إنما إلى المفعول، أي تأخير دين الدائن الغني عن وقته ظلم، فكيف الدائن الفقير!

٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلا،]

٤٠٠١- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ.

٤٠٠٢- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْحَمَلِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ لِحُحْرَتٍ، فَقَدْ ذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ.

٤٠٠٣- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ".

٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة. ويحتاج إليه لرعي الكلا.

وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل

شرح "النهي عن بيع فضل الماء": أما النهي عن بيع فضل الماء ليجتمع بها الكلا، فمعناه: أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلا ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض؛ لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلا خوفاً على مواشيهم من العطش، ويكون بمنع الماء مانعاً من رعي الكلا.

وأما الرواية الأولى: فهي عن بيع فضل الماء، فهي عمولة على هذه الثانية التي فيها لم يمنع به الكلا، ويحتمل أنه في غيره، ويكون في تنزيهه،** قال أصحابنا: يجب بذل فضل الماء بالفلاة، كما ذكرناه بشروط: أحدها: أن لا يكون-

** قال في تكملة فتح الملهم: واختلف العلماء في أن هذا النهي لتحريم أو التنزيه؟ فرجع الطيبي رحمه على كراهة التنزيه، وحكى صاحب التوضيح حرمة عن مالك والأوزاعي والشافعي مطلقاً، والأصح عند الشافعية أنه يجب بذله للماشية، لا للزرع، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني، ولا يفرق مالك بين المواشي والزرع، بل يوجب البذل في الجميع، كما في أموان أبي عبيد (ص ٣٠٢) ووجه الفرق بين المواشي والزرع أن الماشية ذات روح يخشى عليها الموت بالعطش، بخلاف الزرع، كما في عمدة القاري (٦: ٨)، (تكملة فتح الملهم: ٥٢٣/١)

٤٠٠٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ".

٤٠٠٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أَسَامَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ".

ماء آخر يُستغنى به. والثاني: أن يكون البذل حاجة الماشية لا لسقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه. واعلم أن المذهب الصحيح أن من تبع في منكه ماء صار مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه، هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، بل يكون أخص به، وهذا غلط ظاهر.

وأما قوله: "لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ" فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا، وهناك كلاً لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض، ويحرم عليه بيعه؛ لأنه إذا باع الكلاً المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً لهذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبدلوا الثمن في الماء بخرق إرادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاً، فمقصودهم تحصيل الكلاً، فصار بيع الماء كأنه باع الكلاً، والله أعلم.

شرح الغريب: قال أهل اللغة: الكلاً مهموز مقصور هو الثبات سواء كان رطباً أو يابساً، وأما الخشيش والهشيم فهو مختص باليابس، وأما "الحلى" فمقصور غير مهموز، والعشب مختص بالرطب. ويقال له أيضاً: الرطْب بضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: "كفى عن بيع الأرض لشحرت"، معناه: كفى عن إجارتها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالذرأهم والثياب ونحوها، ويقاؤون النهي تأويلين: أحدهما: أنه كفى تنزيه ليعتادوا إعارتها وإرفاق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إجارتها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع، وحمله الفائلون بمنع المزاوعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "كفى عن ضربات الجمل"، معناه: عن أجرة ضرابه، وهو غسب الفحل، المذكور في حديث آخر، وهو يفتح العين وإسكان السين المهملتين وبالياء الموحدة.

- أقوال العلماء في إجارة الذكر من الحيوان للضراب: وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استبحاره لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أنزاه المستأجر لا يلزمه المُسَمَّى من أجرة، ولا أجرة مثل، ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه غَرَرٌ مجهول وغير مقدور على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استبحاره لضراب مدة معلومة، أو لضربات معلومة؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وهي منفعة مقصودة، وحملوا النهي على التنزيه والبحث على مكارم الأخلاق، كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي عن إجارة الأرض، والله أعلم.

* * * *

[٩- باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغي]

٤٠٠٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

٤٠٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

٩- باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور

شرح الغريب: أما مهر البغي: فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماه مهرأ لكونه على صورته، وهو حرام بإجماع المسلمين. وأما حلوان الكاهن: فهو ما يعطاه على كهنته، يقال منه: حلوانه حلواناً إذا أعطيته، قال المروزي وغيره: أصله من الخلوة، شبه بالشيء الخلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة، ولا في مقابلة مشقة، يقال: حلوانه إذا أعطته الخلو، كما يقال: عسلته إذا أعطته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه، وذلك عيب عند النساء، قالت امرأة محمد زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بنتنا.

إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وأجرة المغنية والناتحة: قال البغوي من أصحابنا والقاضي عياض: أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن؛ لأنه عوض عن محرم؛ ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أجرة المغنية للفتاء، والناتحة للنوح، وأما الذي جاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإمام، فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه، لا بالقرزل والخياطة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال حلوان الكاهن الشنع والصهميم. الفرق بين الكاهن والعراف: قال الخطابي: وحلوان العراف أيضاً حرام، قال: والفرق بين الكاهن والعراف، أن الكاهن: إنما يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة ونحوهما من الأمور، هكذا ذكره الخطابي في "معالم السنن" في كتاب البيوع، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن، وتابعة تلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عرافاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور

٤٠٠٨ - (٣) وحديثي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "شَرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ النِّبِيِّ وَثَمَنُ الْكَلْبِ وَكَسْبُ الْحَجَّامِ".*

٤٠٠٩ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ النَّبِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ".

تعقد مات أسباب يستدل بها على موافعها، كالشيء يسرق، فيعرف المظنون به السرقة، وتتهم المرأة بالزنية، فيعرف من صاحبها، ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمى المُنْحَمَّ كاهناً، قال: وحديث النبي عن إثبات الكُفَّان يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم، والرجوع إلى قولهم، ومنهم من كان يدعو الطبيب كاهناً، وربما سموه عرافاً، فهذا غير داخل في النهي، هذا آخر كلام الخطابي. قال الإمام أبو الحسن المازندي من أصحابنا في آخر كتابه "الأحكام السلطانية": ويمنع الختسب من يكسب بالكهانة والذهن، ويؤدب عليه الأخذ والمعطي، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب: وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شر الكسب وكونه خبيثاً، فبدل على تحريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يخل ثمنه ولا قيمة على متلفه، سواء كان معصماً أم لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا، وهذا قال جماهير العلماء منهم أبو هريرة والخسن البصري وربيعه والأوزاعي وأخكم وحماد والشافعي وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفها. وحكى ابن المنذر عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع كلب الصيد دون غيره. وعن مالك روايات: إحداهما: لا يجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على متلفه. والثانية: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح ولا تجب القيمة على متلفه، دليل الجمهور هذه الأحاديث. وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد،** وفي رواية إلا كلباً ضارياً، وأن عثمان غرماً إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً، وعن-

* قوله: "كسب الحجارة": ظاهر الحديث يفيد حرمة متلفها، ولكن بعض الأحاديث يفيد الحرمة في حق آخر دون العبد. وعلى هذا لا يعارض هذا الحديث ما ثبت من إعطائه ﷺ الأجر الذي حجمه؛ لأنه معلوم أنه كان عبداً على أنه يجوز أنه ﷺ ما أعطاه بطريق الأجر بل بطريق الكرم، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: والواقع أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات، كما اعترف به الحافظ في الفتح (٤: ٣٥٣) وفي التلخيص (٣: ٤)، وقال الزبيدي في عقود الجواهر (٣: ٢) هذا "سند جيد". (تكملة فتح الملهم: ٥٢٧/١)

٤٠١٠ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ مِثْلَهُ.

٤٠١١ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٠١٢ - (٧) حَدَّثَنِي سَلْمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ لَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّتُورِ؟ قَالَ: زَجَرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

عابن عمرو بن العاص التفرغ في إتلافه، فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث،** وقد أوضحناها في "شرح المذهب" في باب ما يجوز بيعه.

اختلاف أهل العلم في كسب الحمام: وأما كسب الحمام وكونه حبيثاً، ومن شر الكسب، ففيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحمام. فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحمام، ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد.

وقال في رواية عنه قال لها فقهاء المحدثين: يحرم على الحرّ دون العبد، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس ؓ "أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحمام أجرة"، قالوا: ولو كان حراماً لم يعطه، رواه البخاري ومسلم، وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه، والارتفاع عن دين الأكاسب والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل.

** قال في تكملة فتح الملهم: وبالجملة فأحاديث استثناء كلب الصيد، أو الكلب المعلم، أو الكلب الضاري، من عموم النهي مروية عن عدة من الصحابة، كلها بطريق عديدة، وإن هذه الطرق ولو سلم ضعف بعضها بوجدتها، فإنها مؤيدة بطرق أخرى، ومن المعلوم أن تعدد الطرق والشواهد مما يدل على صحة أصل الحديث، فإنكار جميعها لا سبيل إليه. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وسائر الأحاديث التي ورد فيها النهي عن ثمنها مطلقاً، فقد حملها الإمام محمد بن يحيى في الحجة (٢: ٧٥٨) على النسخ.

(إلى أن قال:) وقد أحاب بعض الخنفية عن حديث الباب بأن النهي عن ثمن الكلب ليس للتحريم، بل هو لإظهار الدنائة فيه والدليل عليه أنه مقرون بالنهي عن كسب الحمام في بعض الروايات، وعن ثمن الحر في بعضها، ولا يقول بحرمتها أحد من الأئمة الأربعة، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٢٩، ٥٣١)

.....

حُذِرَ العلماء في النهي عن ثمن السنور. والردُّ على الخطابي وابن عبد البر: وأما النهي عن ثمن السنور: فهو محمول على أنه لا يتفح، أو على أنه لم يمتزج حتى يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة به كما هو الغالب، فإن كان مما يتفح وباعه صح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر، وعن أبي هريرة وطائفة ومجاهد وجابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه، واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمرو بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف، فليس كما قالوا بل الحديث صحيح، رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر: أنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً؛ لأن مسلماً قد رواه في صحيحه، كما تُروى من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير، فهذا ثقتان روياه عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً، والله أعلم.

[١٠ - باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها...]

٤٠١٣ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

٤٠١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأُرْسِلَ فِي أَفْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

٤٠١٥ - (٣) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَبِي الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَنَبَّعْتُ** فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا تَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ* كَلْبَ الْمُرِيَةِ** مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا.

١٠ - باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها،

إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

اختلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا ضرر فيه: أجمع العلماء على قتل الكلب، والكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال إمام الحرمين من أصحابنا: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك، ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المقفل. وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم. قال القاضي: وعندي أن النهي أولاً كان عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل-

*قوله: "إن لنقتل المريّة": بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء تصغير المرأة.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فتنبت": يعني ثور، فتنشأ، وتنبعث الرجل إذا ثار، ومضى ذاهبا لقضاء حاجته، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كلب المريّة": بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء، تصغير المرأة، والأصل المريّة، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

٤٠١٦ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، فَقِيلَ لِأَبِي عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعًا.

٤٠١٧ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَتَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: "عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ".

جميعها، ثم نهي عن قتلها ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية، وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفل مخصوصاً بما سوى الأسود؛ لأنه عام فيخص منه الأسود بالحديث الآخر.

الكلام في اقتناء الكلاب: وأما اقتناء الكلاب: فمذهبنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزُّرع وللماشية، وهل يجوز لحفظ الدُّور والدُّروب ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما لا يجوز، لظاهر الأحاديث، فإنها مصرحة بالنهي إلا لزرع أو صيد أو ماشية، وأصحها: يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة، وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصَّيد أو الزُّرع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا، أصحهما جوازه.

توجيه قول ابن عمر "أن لأبي هريرة زرعاً": قوله: "قال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً": وقال سالم في الرواية الأخرى: "وكان أبو هريرة يقول: أو كلب حرث، وكان صاحب حرث". قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة، وهي اقتناؤه للزرع من رواية ابن المغفل، ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ، فرواها، ونسبها في وقت، فتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان". معنى البهيم: الخالص السمود، وأما النقطتان، فهما نقطتان معروفتان يضاوان فوق عينيه، وهذا مشاهد معروف.

٤٠١٨ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ مَطْرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ الْمُغْفَلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بِالْهَمِّ وَبِالْكِلابِ؟" ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ.

٤٠١٩ - (٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ.

٤٠٢٠ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيٍّ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود البهيم: وقوله ﷺ: "إنه شيطان": احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا في أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم، ولا يحل إذا قتله؛ لأنه شيطان، وإنما حل صيد الكلب، وقال الشافعي ومالك وجامع العلماء: يحل صيد الكلب الأسود كغيره، وليس المراد بالحديث إخراجهم عن جنس الكلاب، ولهذا لو ولغ في إناء وغيره، وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض.

قوله ﷺ: "ما بالغم وبال كلاب"، أي ما شأهم أي لئيركوها.

بيان إعراب "ضار" و"ضاري" في رواية الجوزي: قوله ﷺ: "من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضاري": هكذا هو في معظم النسخ "ضاري" بالياء، وفي بعضها "ضارياً" بالالف بعد الياء منصوباً، وفي الرواية الثانية: "من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية"، وذكر القاضي: أن الأول روي "ضاري" بالياء، و"ضار" مجذوفها و"ضارياً"، فأما ضارياً فهو ظاهر الإعراب، وأما "ضاري وضار" فهما بحروران على العطف على ماشية، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته، كماء البارد ومسجد الجامع، ومنه قوله تعالى: ﴿بِحَتَابِ الْغُرَى﴾ (القصص: ٤٤)، ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ (يوسف: ١٠٩)، وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في "ضاري" على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام، والمشهور حذفها، وقيل: إن لفظة "ضار" هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد للصيد، فسماه ضارياً استعارة كما في الرواية الأخرى: "إلا كلب ماشية أو كلب صائد". وأما رواية: "إلا كلب ضارية" فقالوا: تقديره إلا كلب ذي كلاب ضارية.

٤٠٢١ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

٤٠٢٢ - (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

٤٠٢٣ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ". قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ".

٤٠٢٤ - (١٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانٍ".

قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ"، وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثٍ.

شرح الغريب: والضاري: هو المَعْلَم للصيد، المعتاد له، يقال منه: ضرى الكلب بضري كضري بشري، ضرا وضراوة، وأضره صاحبه أي عوده ذلك، وقد ضرى بالصيد إذا هج به، ومنه قول عمر رضي الله عنه: إن للحم ضراوة كضراوة الخمر، قال جماعة: معناه أن له عادة ينزع إليها كعادة الخمر. وقال الزهري: معناه أن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمته، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها، كذا من اعتاد اللحم.

قوله ﷺ: "نقص من عمله" وفي رواية: "من عمله كل يوم قيراطان". وفي رواية: "قيراط"، فأما رواية "عمته" فمعناه من أجر عمله. وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجر عمله.

التوفيق بين الروایتين: وأما اختلاف الرواية في قيراط وقيراطين، فقليل: يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولعني فيهما أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة خاصة =

٤٠٢٥ - (١٣) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا أَهْلٍ دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلَبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

٤٠٢٦ - (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَالْقَلْفُطُ لَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ آخِرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

٤٠٢٧ - (١٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبِ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ آخِرِهِ قِيرَاطًا كُلَّ يَوْمٍ". وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: "وَلَا أَرْضٍ".

٤٠٢٨ - (١٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ آخِرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا".

قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَذَكَرَ لَابْنُ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ. فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ صَاحِبَ زَرْعٍ. ٤٠٢٩ - (١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا، إِلَّا كَلَبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ".

٤٠٣٠ - (١٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمتين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التعليل، فذكر القيراطين. قال الروياني من أصحابنا في كتابه "البحر": -

٤٠٣١- (١٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٣٢- (٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ صَيِّدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".

٤٠٣٣- (٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَوْعَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ"، قَالَ: أَتَيْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ!

٤٠٣٤- (٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْثِيُّ. فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

«اختلفوا في المراد بما ينقص منه، فقيل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من مستقبله، قال: واختلفوا في محل نقص القيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النقل، والله أعلم.

أقوال العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب: واختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته بسببه، وقيل: لما يلحق المأزمن من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له؛ لانحاذه ما لم يمتنع من انحاذه، وعصيانه في ذلك، وقيل: لما يتلى به من ولوغه في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والتراب، والله أعلم. قوله ﷺ: "مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا"، المراد بالضرع: الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلباً لغير زرع وماشية.

ضبط الاسم: وقوله: "وقد عنيهم سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْثِيُّ"، هكذا هو في معظم النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم همزة مكسورة منسوب إلى أزد شَوْعَةَ بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض النسخ المعتمدة "الشَّيْثِيُّ" بالواو وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البخاري شنيوي بضم النون على الأصل.

[١١- باب حل أجره الحجامة]

٤٠٣٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ، وَقَالَ: "إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ".

٤٠٣٦- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيَّ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنْ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ،** وَلَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ".

٤٠٣٧- (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَمْسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا، فَحَجَمَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْنِ بِصَاعٍ أَوْ مَدًّا أَوْ مَدَيْنَ، وَكَلَّمَ فِيهِ، فَخَفَّفَ عَنْ ضَرْبِيَّتِهِ.

٤٠٣٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَاسْتَعَطَ.**

[١١- باب حل أجره الحجامة]

ذكر فيه من الأحاديث أن النبي ﷺ احتجَم، وأعطى الحجام أجره، قال ابن عباس: ولو كان سحتاً لم يعطه، وقد سبق فرياً في باب تحريم قتل الكلب بيان اختلاف العلماء في أجره الحجامة، وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأما من أفضل الأدوية.

فوائد أحاديث الباب: وفيها إباحة التدوير وإباحة الأجرة على المعلقة بالتطبيب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب-

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "القسط البحري": بضم القاف، ويقال له: كست أيضاً، أنه نوع من البحور (تكملة فتح الملهم: ٥٤٧/١)

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "واستعط" هو صيغة ماضٍ من الافتعال، وسينه أصلية، يعني: استعمل السعوط. والسعوط بفتح السين: ما يجعل في الأنف من الدواء. (تكملة فتح الملهم: ٥٤٨/١)

٤٠٣٩ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَجَّمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْثٍ بَيَاضَةً، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرْبَتِهِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ.

=الحقوق والدُّيُون في أن يُخَفَّفُوا منها، وفيها جواز مخرجة العبد برضاه ورضا سيده، وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعبده: نكتسب وتعطيني من الكسب كل يوم درهماً مثلاً والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا، وبشرط رضاهما.

ضبط الاسم: قوله: أحججه أبو حنيفة: هو يطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مشاة تحت ثم باء موحدة، هو عبد لثي بياضة اسمه نافع، وقيل: غير ذلك.

قوله كذا: أولا يُعْطَى صاحبك بالغش: هو يغني معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاي، معناه: لا تغشوا خلق الصبي بسبب العذرة، وهي وجع الحلق بل داووه بالقسط البحري، وهو العود الهندي.

[١٢- باب تحريم بيع الخمر]

٤٠٤٠- (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْحُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَتَّقِ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَيْسَ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرِبُ وَلَا يَبِيعُ". قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

١٢- باب تحريم بيع الخمر

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ، وَلْيَتَّقِ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَيْسَ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرِبُ وَلَا يَبِيعُ. قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا، يَعْنِي رَاقُوهَا.

فقه الحديث واختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع: وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره، وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين، الأصح: أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥). والثاني: أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك. والثالث: على الإباحة. والرابع: على الوقف، وهذا الخلاف في غير التنفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، فإنها ليست محرمة بلا خلاف إلا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق. وفي هذا الحديث أيضاً بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم؛ لأنه ﷺ نصحهم في تعجيل الانتفاع بها ما دامت حلالاً.

بيان علة تحريم الخمر: قوله ﷺ: "فَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَبِيعُ" وفي الرواية الأخرى: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا". فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه،** والعلة فيها عند الشافعي وموافقيه كونها نجسة أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة، فيلحق بها جميع النجاسات كالسُّرَجِينِ وَذُرْقِي الْحَمَامِ وَغَيْرِهِ، وكذلك يلحق بها-

** قال في تكملة فتح الملهم: ولكن الخمر عن الحنفية: هي النبيذ من ماء العنب فقط، إذا اشتد وغلا، كما سيأتي في الأشربة إن شاء الله، فيحرم بيعها مطلقاً، وأما الأشربة المحرمة، أو المسكرة الأخرى فيبيعها منعقد عند أبي حنيفة، غير أنه يكره؛ لأن المنهي عنه في الحديث هو بيع الخمر، ولا يطلق اسم الخمر إلا على النبيذ من ماء العنب، ففي-

٤٠٤١ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ: - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَغْلَةَ السَّيِّئِي - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعَصِّرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟" قَالَ: لَا، فَسَارَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بِمَ سَارَرْتَهُ؟" فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا. فَقَالَ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا"، قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا.

ما ليس فيه منفعة مقصودة، كالسِّبَاع التي لا تصلح للاصطياد والحشرات والحلّة الواحدة من الجنطة ونحو ذلك، فلا يجوز بيع شيء من ذلك. وأما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه"، فمحمول على ما المقصود منه الأكل، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كالعبد والبغل والعمار الأهلي، فإن أكلها حرام، ويبعها جائز بالإجماع. قوله ﷺ: "فمن أدركته هذه الآية: أي أدركته حياً وبلغته، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرَةُ﴾ (المائدة: ٩٠) الآية.

أقوال أهل العلم في جواز تحليل الخمر وعدم جوازه: قوله: "فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة، فسفكوها": هذا دليل على تحريم تحليلها، ووجوب المبادرة بإزالتها، وتحريم إمساكها، ولو جاز التحليل لبينه النبي ﷺ فم، ولماهم عن إضاعتها، كما نصحهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما نهى أهل الشاة الميتة على دباغ جلدها والانتفاع به، وممن قال بتحريم تحليلها، وأنها لا تظهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في أصح الروايتين عنه، وجوزّه الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه. وأما إذا انقلبت بنفسها غلاً فبظهر عند جميعهم، إلا ما حكى عن سحنون المالكي أنه قال: لا يظهر.

ضبط الاسم: قوله: "عن عبد الرحمن بن وغلّة السَّيِّئِي": هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة منسوب إلى سبأ. وأما "وغلّة" فبفتح الواو وإسكان العين المهملة، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدباغ. قوله ﷺ للذي أهدى إليه الخمر: "هل علمت أن الله قد حَرَّمَهَا؟" قال: "لا": لعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليه هديتها وإمساكها وحملها وعزره على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره، =

التقوم في غيرها من الأشربة على أصله. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما: المطبوع من عصير العنب ونقيع التمر ونقيع الزبيب في حكم الخمر، فلا ينعقد بيع هذه الأشربة الثلاثة أيضاً، ويتعقد بيع ما سواها، هذا ملخص ما في الهداية. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٥٠، ٥٥١)

٤٠٤٢ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ.

٤٠٤٣ - (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّحْحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَافْتَرَاهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ.*

٤٠٤٤ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ.

والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتهاه ذلك، وفي هذا أن من ارتكب معصية جاهلاً تحريمها لا إثم عليه ولا تعزير. قوله: "فساراً إساراً"، فقال له رسول الله ﷺ: "ألم ساررتنا؟" فقال: "أمرته ببيعها". المسارر: الذي خاطبه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدى الراوية، كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية، وأنه رجل من دوس، قال القاضي: وغلط بعض الشارحين، فظن أنه رجل آخر، وفيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، فإن كان مما يجب كتمانته كتمه وإلا فيذكره.

شرح الغريب: قوله: "افتح المراد": هكذا وقع في أكثر النسخ "المزاد" بخذف الهمزة في آخرها، وفي بعضها "المزادة" بالهاء، وقال في أول الحديث: أهدى راوية وهي هي. قال أبو عبيد: هما بمعنى، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مزادة، وأما الراوية فاسم لتبعر خاصة، والمختار قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدل لأبي عبيد، فإنه سماها راوية ومزادة، قالوا سميت راوية؛ لأنها تروي صاحبها ومن معه، والمزادة؛ لأنه يتزود فيها الماء في السفر وغيره، وقيل: لأنه يزداد فيها جلد ليتسع.

حكم أواني الخمر عند أهل العلم تكسرها: وفي قوله: "افتح المراد" دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني -

* قوله: "ثم كسى عن التجارة في الخمر..." أي لما حرم الربا ذكر عند ذلك الحرمة في تجارة الخمر لمناسبة بينهما، والله أعلم.

«الخمر لا تكسر ولا تُشقى، بل يراق ما فيها. وعن مالك روايتان: إحداهما كالجمهور، والثانية: يكسر الإناء، ويشقى السقاء، وهذا ضعيف لا أصل له، وأما حديث أبي طلحة أنهم كسروا الدنان، فإنما فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ.

بيان تأويل قولها: "لما نزلت الآيات": قولها: "لما نزلت الآيات" من آخر سورة البقرة في الربا، خرج رسول الله ﷺ، فافتراه على الناس، ثم حرم التجارة في الخمر، قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المائدة، وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة، فإن آية الربا آخر ما نزل، أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أُنْخِرَ بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أُخِرَ به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيداً ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك، والله أعلم.

[١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام]

٤٠٤٥- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لَا، هُوَ حَرَامٌ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عِنْدَ ذَلِكَ"، قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَحْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ".

١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

قوله: "عن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول عام الفتح وهم بمكة: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام. فقال: يا رسول الله أرايت شحوم الميتة، فإنه يطلى بها السفن، ويدهن به الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ: عند ذلك: قاتل الله اليهود إن الله عرَّجنا لما حرم علينا شحومها أحموه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه".

شرح الغريب: يقال: أحمل الشحم وحمله أي أذابه.

أقوال العلماء في جواز الانتفاع بشحم الميتة: وأما قوله ﷺ: لا هو حرام، فمعناه: لا تبيعوها فإن بيعها حرام، والضمير في "هو" يعود إلى البيع، لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة في طلي السفن، والاستصباح بها، وغير ذلك مما ليس بأكل ولا في بدن آدمي، وهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح وعمر بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً؛ لعدم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما خص، وهو الجلد المديوغ.**

أقوال أهل العلم في جواز الانتفاع بالزيت والأدهان التي أصابها النجاسة: وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التي أصابها نجاسة، فهل يجوز الاستصباح بها ونحوه من الاستعمال في غير الأكل وغير البدن، أو يجعل من الزيت صابون، أو يطعم العسل المنتحس للتحل، أو يطعم الميتة لكلابه، أو يطعم الطعام النجس لدوابه؟ فيه -

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما الجمهور - ومنهم الخفية - فعلى أن شحم الميتة لا يجوز بيعه ولا انتفاع به أصلاً، فكأنهم جعلوا الضمير راجعاً إلى الانتفاع بالطريق المذكورة، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه: "لا، هو حرام". (تكملة فتح الملهم: ١/٥٦١)

٤٠٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٤٠٤٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَحَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا؟".

-خلاف بين السلف. الصحيح من مذهبنا: حواز جميع ذلك. ونقله الفاضل عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، والليث بن سعد، قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، قال: وأحار أبو حنيفة وأصحابه والليث وغيرهم وبيع الزيت النجس إذا بيته. ** وقال عبد الملك بن الناجشون وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء، والله أعلم.

قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة الكافر إذا قتلناه، وطلب الكفار شراءه، أو دفع عوض عنه. وقد جاء في الحديث: أن نوفل بن عبد الله المخزومي قتل المسلمون يوم الخندق، فبذل الكفار في جسده عشرة آلاف درهم لئني ﷺ فلم يأخذها، ودفعه إليهم. وذكر الترمذي حديثاً نحو هذا. قال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة، والعلة في الأصنام كونها ليس فيها منفعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت يستفاد برضاؤها ففي صحبة بيعها خلاف مشهور لأصحابنا، منهم من منعه لظاهر النهي -

** قال في تكملة فتح الملهم: ولعل الفرق على مذهب الحنفية بين شحم الميتة والزيت النجس: أن حرمة الانتفاع بشحم الميتة منصوصة في هذا الحديث؛ لزيادة التنفير عنها، ولم يرد نص على حرمة الانتفاع بما تنجس بأسباب خارجية، ولا ينبغي أن يقاس على شحم الميتة؛ لأن الشريعة بالعت في التنفير عن الخمر والخنزير والميتة، فجعلت عنها نجسا، وليس الأمر كذلك في المنتجسات الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٦١)

٤٠٤٨ - (٤) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٤٩ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعَوْهَا، وَأَكَلُوا أَنْمَانَهَا".

٤٠٥٠ - (٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، "قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحْمَ، فَبَاعُوهُ، وَأَكَلُوا نَمْنَهُ".

حواطلة، ومنهم من حوزة اعتماداً على الانتفاع، وتناول الحديث على ما لم يتفجع برضاؤه أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة، وأما الميتة والخمر والخنزير: فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها، والله أعلم.

الجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة: قال القاضي: تَضَمَّنَ هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه، ولا يحل أكل ثمنه، كما في الشُّحُوم المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه حارية كان الأب وطنها فإنها تحرم على الابن، ويحل له بيعها بالإجماع وأكل ثمنها. قال القاضي: وهذا تَمْوِيهِ على مَنْ لَا عِلْمَ عنده؛ لأن حارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غير من الناس، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وغيره، بخلاف الشُّحُوم، فإنها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد، وكان ما عدا الأكل تابعاً له، بخلاف مؤمونة الأب، والله أعلم.

[١٤ - باب الربا]

٤٠٥١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَالِبًا بِبَاجٍ".

٤٠٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ، فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَافِعٌ مَعَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأُذُنَيْهِ، فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ، وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَالِبًا مِنْهُ بِبَاجٍ، إِلَّا يَدًا بِيَدٍ".

[١٤ - باب الربا]

ضبط كلمة "الربا" ومعناها: مقصور، وهو من ربا يربو، فيكتب بالالف، وتثنيته ربوان، وأجاز الكوفيون كبه وتثنيته بالياء لسبب الكسرة في أوله، وغلطهم البصريون، قال العلماء: وقد كسبه في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كسبه بالواو؛ لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم الربو، فعلموه صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سَمَكٍ العدوي بالواو، وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحته الياء، قال: ويجوز كتبه بالالف والواو والياء، وقال أهل اللغة: "والرماء" بالميم والمد هو الربا، وكذلك "الرؤية" بضم الراء والتخفيف لغة في الربا، وأصل الربا: الزيادة، يقال: ربا الشيء، يَرْبُو إذا زاد، وأرته الرجل، وأرمت عامل بالزنا، وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة، وإن اختلفوا في ضابطه وتفاريقه. قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)، والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ونص النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الربا في ستة أشياء: الذهب والفضة والبر والشعير، والتمر والملح.

= فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس، قال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة.

أقوال الأئمة في تعيين علة حرمة الربا: واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة، قال: والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم، وأما مالك فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي رحمه الله، وقال في الأربعة: العلة فيها كونها تدخر للقوت وتصلح له، فعدها إلى الربيب؛ لأنه كالتمر، وإلى القطنية؛ لأنها في معنى البز والشعير.

وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة الوزن، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالحصص والأشتان وغيرهما.* وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوهما لا يكال ولا يوزن، وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً وموجلاً، وذلك كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل.

الأمور المتفقة على عدم جوازها عند الجمهور: وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه، وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالاً كالأذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التفاضل إذا باعه بجنسه أو بغير جنسه مما يشاركه في العلة، كالذهب بالفضة، والحنطة بالشعير، وعلى أنه يجوز التفاضل عند اختلاف الجنس إذا كان يبدأ بيد، كصاع حنطة بصاع شعير، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا، إلا ما سنذكره - إن شاء الله تعالى - عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة. قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب، أو الفضة بفضة سميت مرابطة، وإذا بيعت الفضة بذهب سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل، والتفرق قبل القبض والتأجيل. وقيل: من صرفهما، وهو تصويتهما في الميزان، والله أعلم.

قوله رحمه الله: "لا تبغوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا سواءً بسواءً" قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد وردي، وصحيح ومكسور، وحلي وتبر وغير ذلك، وسواء الخالص والمخلوط بغيره، وهذا كله مجمع عليه.

شرح الغريب: قوله رحمه الله: "ولا تُسْفَرُوا بعضها على بعض" هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء، أي -

** قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن الحنفية رجحوا تعليلهم - وهو الكيل أو الوزن مع الجنس - رواية ودراية، أما رواية؛ فلأنه مستنبط من الأحاديث... (إلى أن قال): وأما دراية فإن ابن رشد رحمه الله - زعم كونه مالكيًا - رجح تعليل الحنفية من حيث المعنى. (تكملة فتح الملهم: ٥٨٠/١، ٥٨١)

٤٠٥٣- (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، كُلُّهُمَا عَنْ نَافِعٍ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٠٥٤- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إِلَّا وَزْنًا بِوِزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ".

٤٠٥٥- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَّارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ".

- لا تفضلوا، والشَّف بكسر الشين، ويُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى النِّقْصَانِ، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، يُقَالُ: شَفَ الدِّرْهَمَ بفتح الشين يَشْفُ بِكسرهما إذا زاد وإذا نقص، وأشغفه غيره يشفه.

قوله ﷺ: "ولا تبيعوا متنيا غائباً بناجزاً": المراد بالتاجر: الحاضر، وبالقائب: الموجل، وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة موجلاً، وكذلك الخنطة بالخنطة أو بالشعير، وكذلك كل شيئين اشتركا في علة الربا، أما إذا باع ديناراً بديناراً كلاهما في الذمة، ثم أخرج كل واحد الدينار، أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته وتقابضا في المجلس، فيحوز بلا خلاف عند أصحابنا لأن الشرط أن لا يفرقا بلا قبض، وقد حصل، ولهذا قال ﷺ في الرواية التي بعد هذه: "ولا تبيعوا شيئاً غائباً منه بناجز إلا يداً بيد"، وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما موجلاً أو غاب عن المجلس، فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه وغيرهم متفقون على جواز الصور التي ذكرتها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء": يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ تأكيداً ومبالغة في الإيضاح.

[١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا]

٤٠٥٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَقُولُ: مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُثَيْدٍ اللَّهُ -وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ-: أَرَأَيْتَ ذَهَبَكَ، ثُمَّ أَقْبَلْتَهُ، إِذَا جَاءَ خَادِمُكَ، تُعْطِيكَ وَرِقَّكَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كَلَّا وَاللَّهِ! لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَّهُ، أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ".

٤٠٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥- باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا

ضبط الغريب وشرحه: قوله ﷺ: "الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء" فيه لغتان: المد والقصر، والمد أقصر وأشهر. وأصله: "هاك" فأبدلت اللمدة من الكاف، ومعناه: خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، واللمدة مفتوحة، ويقال: بالكسر أيضاً، ومن قصره قال: وزنه وزن خَفْتُ، يقال للواحد "ها" كَخَفْتُ، والاثنتين "هَاءَ" كخافا، وللجمع "هاؤا" كخافوا، والمؤنثة "هاك"، ومنهم من لا يثنى ولا يجمع على هذه اللغة ولا يغيرها في التأنيث، بل يقول في الجميع "ها". قال السرياني: كأنهم جعلوها صوتاً كَصَفَا، ومن ثنى وجمع قال للمؤنثة "هاك" ولغات، ويقال في لغة: "هَاءَ" بالمد، وكسر الحزمة للذكر، وللأنثى "هائي" بزيادة تاء، وأكثر أهل اللغة ينكرون "ها" بالقصر، وغلط الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر، وقال: الصواب المد والفتح، وليست بغلط، بل هي صحيحة، كما ذكرنا وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى "هَاءُك" بالمد والكاف. قال العلماء: ومعناه التَّقَابُضُ، ففيه اشتراط التَّقَابُضِ في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقا في علة الربا، سواء اتفق جنسهما كذهب بذهب، أم اختلف كذهب بفضة، وفيه بَيِّنَةٌ في هذا الحديث بمختلف الجنس على متفق.

اختلاف أهل العلم في اشتراط التقابض عقب العقد على الفور في بيع الربوي بالربوي: واستدل أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو أخره عن العقد وقبض في المجلس لا يصح عندهم، ومذهبنا صحة القبض في المجلس، وإن تأخر عن العقد يوماً أو أياماً وأكثر ما لم يترفقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون، وليس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك، وأما ما ذكره في هذا الحديث أن طلحة بن عبد الله -

٤٠٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي خَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ بْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ! فَقُلْتُ أَبُو الْأَشْعَثِ، فَحَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثْتُ أَخَاكَ حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ! غَزَوْنَا غَرَاةَ - وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ - فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيْمَا غَنِمْنَا آيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أَعْطِيَّاتِ النَّاسِ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، فَقَامَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، غَنِيمًا بَعِيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ ارْزَادَ فَقَدْ أَرْتَبَى، فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ خَطِيْبًا، فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ، فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَعَادَ الْفِضَّةَ، ثُمَّ قَالَ: لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ - أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ -، مَا أَنَابِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي حُنْدِهِ نَيْلَةَ سَوْدَاءَ. قَالَ حَمَّادُ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ.

٤٠٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

حُذِرَ أَنْ يَصَارِفَ صَاحِبُ الذَّهَبِ، فَيَأْخُذَ الذَّهَبَ وَيُؤَخَّرَ دَفْعَ الدَّرَاهِمِ إِلَى بَيْعِ الْخَادِمِ، فَإِنَّمَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ حَوَازِهِ كَسَائِرَ الْبَيَاعَاتِ، وَمَا كَانَ يَنْفَعُهُ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ، فَأَبْنَعَهُ إِثْبَاتَ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَتَرَكَ التَّصَارُفَ. قَوْلُهُ لَكَ: "لَا يَنْبَغِي" وَالشَّعِيرُ: الشَّعِيرُ، وَالتَّمْرُ: التَّمْرُ، وَالْمِلْحُ: الْمِلْحُ، مِثْلًا لِمَنْ يَسَوِّدُ بِسَوَادِهِ سُدًّا، فَبَدَّ الْخَلْفَاءُ حُدُودَ الْخَدَمِ بِسَوَادِهِمْ كَيْفَ سَوَّاهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَوْنِ اخْتِطَةِ وَالشَّعِيرِ صُلْفَيْنِ أَوْ صِنْفًا وَاحِدًا. هَذَا دَلِيلُ ظَاهِرٍ فِي أَنَّ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ صِنْفَانِ، وَهُوَ =

قَوْلُهُ: "فِي أَعْطِيَّاتِ النَّاسِ"؛ هُوَ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ جَمْعَ أَعْطِيَةٍ جَمْعَ عَطَا. قَوْلُهُ: "قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنُصَحُّهُ"؛ هُوَ = قَوْلُهُ: "فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ"؛ هَذَا دَلِيلٌ يَعْدِمُ الْعِلْمَ عَلَى عَدَمِ الشَّيْءِ وَهُوَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، فَلَا مَسْتَدَلَّالَ بِمِثْلِهِ عَجِيبٌ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُ وَقَعَ مِثْلُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً كَمَا رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ فِي قِصَّةِ مَنْعِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ حَدِيثَ الرَّبَاءِ، فَقَالَ لَكِنِّي أَرَاهُ جَانِزًا أَوْ نَحْوَهُ، فَقَابِلَ الْحَدِيثِ بِمَجْرَدِ الرَّأْيِ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَطَأٌ، غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَنَهْ.

٤٠٦٠ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ".

٤٠٦١ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعُبَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ".

٤٠٦٢ - (٧) حَدَّثَنَا عَمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبِيعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٤٠٦٣ - (٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ".

«مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء المحدثين وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين: إنما صنف واحد، وهو عكبي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف ﷺ، وانفقوا على أن الدُّخْنَ^{***} صنف، والذرة صنف، والأرز صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا: هذه الثلاثة صنف واحد.»

***الدُّخْنُ: نبات عشبي من الفصيلة التحيلية حبه الصغير أملس كحب السمسم ينبت برئاً ومزروعاً. [على هامش النووي من مطبوعات دار الفكر (٤٣١١/٧)].

٤٠٦٤ - (٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَدَا يَدٍ".

٤٠٦٥ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً".

٤٠٦٦ - (١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ يَلَالٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ نَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الدِّيْنَارُ بِالْأَنْصَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالْأَنْصَارُ بِالْأَنْصَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا".

٤٠٦٧ - (١٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

حُفُولُهُ ﷺ: "فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى": معناه: فقد فعل الربا المحرم، فدافع الزيادة وأخذها عاصيان مرييان. قوله: "فَرَدَ النَّاسُ مَا أَخَذُوا": هذا دليل على أن البيع المذكور باطل. قوله: "أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ قَالَ: لَنَحْذَرَنَّ مَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مَعَاوِيَةَ"، أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ.

شرح الغريب: يقال: رَغِمَ بِكَسْرِ الْغَيْنِ وَفَتْحِهَا، وَمَعْنَاهُ: ذَلَّ وَصَارَ كَاللَّاصِقِ بِالرُّغَامِ، وَهُوَ التَّرَابُ، وَفِي هَذَا الْإِهْتِمَامِ بِتَبْلِيغِ السَّنَنِ وَنَشْرِ الْعِلْمِ وَإِنْ كَرِهَهُ مِنْ كَرِهِهِ لِمَعْنَى، وَفِيهِ الْقَوْلُ بِالْحَقِّ وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ لَهُ كِبَرًا. قوله ﷺ: "يَدَا يَدٍ" حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وحوز إسماعيل بن عُثَيْبَةَ التَّفَرُّقِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ، وَهُوَ مَحْجُوجٌ بِالْأَحَادِيثِ وَالْإِجْمَاعِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَلْفِظِ الْحَدِيثَ، فَلَوْ بَلَغَهُ لَمَا خَالَفَهُ. قوله: "أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرَّبِيعِيُّ": هُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي رَبِيعَةَ. قوله ﷺ: "إِلَّا مَا حَسَنْتُ أَنْوَانَهُ" يَعْنِي أَجْنَسَهُ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الْبَاقِيَةِ.

[١٦ - باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

٤٠٦٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مِثْوَنٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكَ لِي وَرَقًا بِنَيْسَبَةِ إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ فِي السُّوقِ، فَلَمْ يُتَكَرَّ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدًا، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَتَحَنُّنُ بَيْعِ هَذَا الْبَيْعِ، فَقَالَ: "مَا كَانَ يَدًا يَدًا، فَلَا تَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَيْسَبَةً فَهُوَ رَبًّا"، وَاتَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَعْظَمَ تَحَارَةً مِنِّي، فَأَتَيْتُهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

٤٠٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمِنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا.

٤٠٧٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَنْكَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَدًا يَدًا؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ.

٤٠٧١ - (٤) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

[١٦ - باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

قوله: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب دينا": يعني مؤجلاً، أما إذا باعه ب عوض في الذمة حالاً، فيجوز كما سبق.
قوله: "أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا": يعني سواء ومتفاضلاً، وشرطه أن يكون حالاً ويتقاضا في المجلس.

[١٧- باب بيع القلادة فيها خرز وذهب]

٤٠٧٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرَحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رَجَاءٍ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالََةَ بْنَ عُثَيْبٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ بِخَيْبَرَ - بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْمَعَانِمِ تُبَاعُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ، فَتَرَعَّ وَحَدَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَرِثَانًا بَوْرَنٌ".

٤٠٧٣- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي شَحَابٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فَضَالََةَ بْنِ عُثَيْبٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفَصَّلَ".

١٧- باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

ضبط الاسم: قوله: سمع علي بن رباح: هو بضم العين على المشهور. وقيل: بفتحها، وقيل: يقال: بالوجهين فالفتح اسم، والضم لقب، قوله: "سمع علي بن رباح" قيل: إنما سمع يوم خيبر قلادة بأثنى عشر دينارًا، فبها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثنى عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: "لا تباع حتى تفصل"، هكذا هو في نسخ معتمدة "قلادة بأثنى عشر دينارًا"، وفي كثير من النسخ "قلادة فيها اثني عشر دينارًا"، ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم "قلادة فيها اثني عشر دينارًا"، وأنه وجده عند أصحاب الحافظ أبي علي الغساني مصلحه "قلادة بأثنى عشر دينارًا"، قال: وهذا له وجه حسن، وبه يصح الكلام، هذا كلام القاضي، والصواب ما ذكرناه أولاً "بأثنى عشر"، وهو الذي أصلحه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القاضي، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل قِيَابُ الذهب بوزنه ذهبًا، ويباع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذا اختطة مع غيرها بختطة، والمُخَمَّص مع غيره بمُخَمَّص، وكذا سائر الربويات، بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قليلاً أو كثيراً، وكذلك في باقي الربويات.

اختلاف أهل العلم في جواز بيع ذهب مخلوط مع غيره بذهب خالص. وعدم جواز: وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم، المعروفة بمسألة "مذ عجوّة"، وصورتها: باع مذ عجوّة ودرهماً عدي عجوّة، أو بدرهمين، لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجماعة من =

٤٠٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٠٧٥ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَنْشُ الصَّنْعَانِي، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، تَبَاعُ الْيَهُودُ، الْوَقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ".

=السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم المالكي. وقال أبو حنيفة والثوري والحنبل بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز مثله ولا بدونه. وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف المخلّى بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره، وقدره بأن يكون الثلث فما دونه. وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه بمثله من الذهب أو أقل أو أكثر، وهذا غلط مخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجاب الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من النبي عشر ديناراً، وقد اشتراها بآثني عشر ديناراً، قالوا: ونحن لا نجيز هذا، وإنما نَجِيزُ البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو مع الذهب المبيع، فيصير كعقدين. وأجاب الطحاوي بأنه إنما لم يبيعه؛ لأنه كان في بيع الغنائم ثلثا يغبى المسلمون في بيعها. قال أصحابنا: وهذان الجوابان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي، فإنه دعوى مجردة، قال أصحابنا: ودليل صحة قولنا وفساد التأويلين أن النبي ﷺ قال: "لا يباع حتى يفصل"، وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في البيع،* وأنه لا فرق بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو كثيراً، وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها، والله أعلم.

صبط الاسم: قوله: "عن الجلاح أبي كثير": هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهمله. قوله: "كنا نبيع =

**قال في تكملة فتح الملهم: وأما قوله ثلث: "لا تباع حتى تفصل" فمحمول عند الحنفية على الإرشاد، لا على التشريع، فإنه قلما يوجد في العوام من يفرق بين المعاملات بهذه الفروق الدقيقة، فخشى إن أجاز ذلك أن يقع العوام في ربا الفضل، فأرشدهم إلى بيع الذهب بالذهب مفرداً، ثلثا يبقى أي خطر للتفاضل، ولذلك قال ﷺ بعد الفصل: "الذهب بالذهب وزناً بوزن"، فدل ذلك على أن العلة الأصلية في حكم فصل الذهب عن غيره هي الحصول على يقين من المساواة، فإن تحصل هذا اليقين بطريق آخر، فلا حرمة إذن، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٠٤، ٦٠٥)

٤٠٧٦ - (٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْفَرِيِّ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَحْيَى الْمَعْفَرِيَّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْشٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُثَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ: فَضَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي فَلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَخَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُثَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ".

اليهود الأوقية الذهب بدينارين والثلاثة فقال رسول الله ﷺ: لا يبيعون الذهب بالذهب إلا ورياً بوزن: يحتمل أن مراده كانوا يبيعون الأوقية من ذهب وخرز وغيره بدينارين أو ثلاثة، وإلا فالأوقية وزن أربعين درهماً، ومعلوم أن أحداً لا يتاع هذا القدر من ذهب خالص بدينارين أو ثلاثة، وهذا سبب مبايعة الصحابة على هذا الوجه ظنوا جوازه؛ لاختلاط الذهب بغيره، فبين النبي ﷺ أنه حرام حتى يميز، ويباع الذهب بوزنه ذهباً، ووقع هنا في النسخ "الوقية الذهب" وهي لغة قلبية، والأشهر "الأوقية" بالهمز في أوله، وسبق بيانها مرات. قوله: فضارت لي ولأصحابي فلادة: أي حصلت لنا من الغنيمة.

ضبط الكلمة: قوله: واجعل ذهبات في كفة: هي بكسر الكاف قال أهل اللغة: كفة الميزان، وكل مستدير بكسر الكاف، وكفة الثوب والصائد بضمها، وكذلك كل مستطيل، وقيل: بالوجهين فيهما معاً.

[١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

٤٠٧٧ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ غَلَامَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: يَغُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرَاءَ، فَذَهَبَ الْغَلَامُ فَأَخَذَ صَاعاً وَزِيَادَةً بَعْضُ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَرُدَّهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ"، قَالَ: وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارِعَ.

٤٠٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِثَمَرٍ خَبِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ ثَمَرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟" قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْحَنْصِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا بِمِثْلٍ، أَوْ بِيَعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِثَمَنِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ".

١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل

قوله: أن معمر بن عبد الله أرسل غلامه بصاع قمح لبيعه ويشترى بثمنه شعيراً، فباعه بصاع وزيادة، فقال له معمر: ردّه ولا تأخذه إلا مثلاً بمثل، واحتج بقوله ﷺ: "الطعام مثلاً بمثل"، قال: وكان طعامنا يومئذٍ الشعير، فقيل له: إنه ليس بمثل، فقال: إني أخاف أن يضارع، معنى "يضارع" يشابه ويشارك، ومعناه: أخاف أن يكون في معنى المماثل، فيكون له حكمه في تحريم الربا، واحتج مالك هذا الحديث في كون الحنطة والشعير صنفاً واحداً لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنهما صنفان، يجوز التفاضل بينهما كالحنطة مع الأرز، ودليلنا ما سبق عند قوله ﷺ: "إذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم" مع ما رواه أبو داود والنسائي في حديث عبادة بن الصامت ﷺ: "أن النبي ﷺ قال: لا بأس ببيع البز بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد"، وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه؛ لأنه لم يصرح بأحدهما جنس واحد، وإنما خاف من ذلك، فنورع عنه احتياطاً.

٤٠٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟" فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَا تَفْعَلْ، بَيْعُ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ اتَّبِعْ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيبًا".

-قوله: "قدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَفْعَلُوا وَلَكِنْ مَثَلًا بِمِثْلٍ، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا شَعْنَةً مِنْ هَذَا وَكَذَلِكَ الْمِيزَانَ".

شرح الغريب: أما الجنيب: فبحيم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت ثم موحدة، وهو نوع من التمر من أعلاه، وأما الجمع: فيفتح الجيم وإسكان الميم، وهو تمر رديء، وقد فسر في الرواية الأخيرة بأنه الخلط من التمر، ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة، وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعلم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحريم الربا، أو لغير ذلك.

اختلاف أهل العلم في جواز بيع "العينة" وعدم جوازها: واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقوهم في أن مسألة العينة ليست بحرام، وهي الحيلة التي يعملها بعض الناس توصلًا إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم بمائتين، فيبيعه ثوباً بمائتين، ثم يشتريه منه بمائة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: "يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا شَعْنَةً مِنْ هَذَا"، ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فدل على أنه لا فرق، وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

دليل الحنفية في تعيين علة الربا: وأما قوله ﷺ: "وَكَذَا الْمِيزَانَ": فيستدل به الحنفية؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقوهم بأن معناه: وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً. **

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وكذلك الميزان": تقدم أن هذا اللفظ دليل الحنفية في تعليلهم بالقدر، وتقدم أيضاً ما رواه الحاكم عن أبي سعيد بلفظ: "كذلك ما يكال ويوزن أيضاً"، وهو أصرح، وأجاب عنه النووي -رحمه الله- بقوله: "معناه: وكذلك الميزان، لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً"، وحاصله: أن الموزونات إنما تكون ربوية إذا كانت من الطعومات، ولكنه تقييد لمطلق الحديث، فيحتاج إلى دليل. (تكملة فتح الملهم: ١/٦١٠)

٤٠٨ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِثَمَرِ بَرْنِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَيْنَ هَذَا؟" فَقَالَ بِلَالٌ: ثَمَرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيءٌ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِمَطْعَمِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ: "أَوْه! عَيْنُ الرَّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ الثَّمَرَ فَبِعْهُ بِيَعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ". لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

٤٠٨١ - (٥) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قَرَعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَمَرٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا الثَّمَرُ مِنْ ثَمَرِنَا"، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَعْنَا ثَمَرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا الرَّبَا، فَارْذُوهُ، ثُمَّ يَبْعُوا ثَمَرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا".

٤٠٨٢ - (٦) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُزَرِّقُ ثَمَرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْجَلْطُ مِنَ الثَّمَرِ، فَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا صَاعِي ثَمَرٍ بِصَاعٍ، وَلَا صَاعِي جِلْطٍ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ".

- ضبط الكلمة الغريبة ومعناها: قوله ﷺ: "أَوْه! عَيْنُ الرَّبَا": قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتحزن، ومعنى عين الربا: أنه حقيفة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات، الفصحى المشهورة في الروايات "أَوْه"، همزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة، وهاء ساكنة، ويقال: ينصب الهاء منونة، ويقال: "أَوْه" بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال: "أَوْه" بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال: "أَوْه" بمد الهمزة وتنوين الهاء ساكنة من غير واو. التوفيق بين الروايتين: قوله ﷺ في حديث أبي سعيد لما اشترى صاعاً بصاعين: "هذا الربا فردوه"، هذا دليل على أن المقبوض يبيع فاسد يجب رده على بائعه، وإذا رده استرد الثمن، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق أنه يجب رده، فالجواب أن الظاهر أنها قضية واحدة، وأمر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه، -

٤٠٨٣ - (٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدِ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدًا يَبِيدُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَأَخْبَرْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيْدًا يَبِيدُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَتَكُنُّبُ إِلَيْهِ، فَلَا يُفْتِكُمُوهُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ قِتْيَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ، فَأَتَكَرَّهُ، فَقَالَ: "كَأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرٍ أَرْضَنَّا". قَالَ: كَانَ فِي تَمْرٍ أَرْضَنَّا - أَوْ فِي تَمْرِنَا - الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَزِدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: "أَضْعَفْتُ، أَرَبَيْتَ لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا، إِذَا رَأَيْتَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءَ فَبِعْهُ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي تُرِيدُ مِنَ التَّمْرِ".

٤٠٨٤ - (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرَبَا بِهِ بَأْسًا، فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رَبَا، فَأَتَكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَحَدُثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَاءَهُ صَاحِبٌ تَخْلِيهِ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ طَيِّبٍ، وَكَانَ تَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "أَتَى لَكَ هَذَا؟" قَالَ: أَطْلَقْتُ بِصَاعَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِن سِعَرَ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا، وَسِعَرَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَبِلَكَ أَرَبَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِعْ تَمْرَكَ بِسِلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرِ بِسِلْعَتِكَ أَيَّ تَمْرٍ شِئْتَ".

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالْتِمَرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رَبَا أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، فَتَنَهَانِي وَلَمْ أَتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ.

- فقبلنا زيادة الثقة، ولو ثبت أنهما قضيتان لحملت الأولى على أنه أيضاً أمر به، وإن لم يبلغنا ذلك، ولو ثبت أنه لم يأمر به مع أنهما قضيتان لحملناهما على أنه جهل بالعمه، ولا يمكن معرفته، فصار مالا ضائعاً لمن عليه دين بقبضه، وهو التمر الذي قبضه عوضاً، فحصل أنه لا إشكال في الحديث، والله الحمد.

قوله: "سألت ابن عباس عن الصرف، فقال: أيداً يبد؟ قلت: نعم، قال: لا بأس به". وفي رواية: "سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يربا به بأساً، قال: فسألت أبا سعيد الخدري، فقال: ما زاد فهو ربا، فأتكرت ذلك لغرضهما، فذكر أبو سعيد حديث أبي النبي ﷺ عن بيع صاعين بصاع، وذكر رجوع ابن عمر وابن عباس عن إباحته إلى منعه"، وفي الحديث الذي بعده: "أن ابن عباس قال: حدثني أسامة أن النبي ﷺ قال: الربا في النسيئة" -

٤٠٨٥ - (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَادٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ اِرْتَدَا فَقَدْ أَرْتَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَقُولُ أَشْيَاءَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ وَحَدَّثَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ". *

٤٠٨٦ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو الشَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ".

٤٠٨٧ - (١١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا رِبَاً فِيمَا كَانَ يَدًا بِيدٍ".

- وفي رواية: "إنما الربا في النسبية". وفي رواية: "لا ربا فيما كان يداً بيد". معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس: أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يداً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين، ودينار بدينارين، وصاع ثمر بصاعين من التمر، وكذا الخطة وسائر الروبوات، كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسبية، وهذا معنى قوله: أنه سألهما عن الصرف، فلم يريا به بأساً، يعني الصرف متفاضلاً كدراهم بدرهمين، وكان معتمداً حديث أسامة بن زيد: "إنما الربا في النسبية"، ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، وقالوا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

* قوله "قال: الربا في النسبية": هي بوزن "كرمة" همزة في آخره وبإدغام ومحذف همزة كسر نون كجلسة، فهي ثلاثة أوجه ذكره في الجمع. والمراد أن الربا في مختلف الجنس لا يكون إلا في التأجيل والتأخير إلى أجل، والله أعلم.

٤٠٨٨ - (١٢) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِجَلٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئاً سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْئاً وَحَدَّثَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلَّا! لَا أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ".

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسئة، فلما بلغهما رجعا إليه.

تأويل حديث أسامة: وأما حديث أسامة: "ألا إن الرِّبَا في النسئة"، فقد قال قائلون: بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهرها، وهذا يدل على نسخه، وتأويله آخرون تأويلات: أحدها: أنه محمول على غير الربويات، وهو كبيع الدين بالدين موجباً بأن يكون له عنده ثوب موصوف، فيبيعه بعد موصوف موجباً، فإن باعه به حالاً جاز. الثاني: أنه محمول على الأجناس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلها يداً بيد. الثالث: أنه محمول، وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين، فوجب العمل بالمبين وتنزيل المحمل عليه، هذا جواب الشافعي عن قوله: "حدثنا هجَلٌ": هو بكسر الهاء وإسكان القاف.

[١٩ - باب لعن أكل الربا وموكله]

٤٠٨٩ - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مُعِيقَةَ، قَالَ: سَأَلَ شِبَاكَ إِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنَا، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ، قَالَ: قُلْتُ: وَكَاتِبُهُ وَشَاهِدِيهِ؟ قَالَ: هُمْ سَوَاءٌ إِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا.

٤٠٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَكَاتِبُهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.

[١٩ - باب لعن أكل الربا وموكله]

ضبط الاسم: قوله: "سأل شباك إبراهيم": هو بشين معجمة مكسورة ثم باء موحدة مخففة.
قوله: "لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء"، هذا تصريح بتحريم كتابة المبايع بين المترايين، والشهادة عليهما. وفيه تحريم الإعانة على الباطل، والله أعلم.

قوله: "اللعن لربا: أي آخذه سواء أكل أو لم يأكل، وإنما ذكر الأكل؛ لأنه المطلوب عادة من الأخذ، وقوله: "موكله": أي معطيه.

[٢٠ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات]

٤٠٩١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: - وَأَهْوَى الثُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ * وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مِثْلٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْحَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْحَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْحَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقُلْبُ".

٢٠ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات

قوله: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" إلى آخره.
بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي يدور عليها الإسلام: أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث، وكثرة فوائده، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة: هو ثلث الإسلام، وأن الإسلام يدور عليه، وعلى حديث: "الأعمال بالنية"، وحديث: "من حَسَنَ إِسْلَامَ الْعَزْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَعْنِيهِ"، وقال أبو داود السجستاني: يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لَأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ"، وقيل حديث: "ارْهَدْ فِي الدُّنْيَا يَحْكُمَ اللَّهُ وَارْهَدْ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُجْزَأُ النَّاسُ"، قال العلماء: وسبب -

قوله: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" ليس المعنى: إن كل ما هو حلال عند الله تعالى، فهو بين بوصف الحلال، يعرفه كل أحد بأنه حلال، وإن ما هو حرام، فهو كذلك، وإلا لم يبق شيء مشتبهاً بضرورة لا يكون في الواقع إلا حراماً أو حلالاً، فإذا صار الكل بيناً ما بقي الشيء محلاً للشبهة. وإنما المعنى: - والله تعالى أعلم - إن الحلال بين حكماً أي من حيث أنه لا يضر تناوله وكذا الحرام من حيث أنه يضر تناوله أي هما يعرف الناس حكمهما لكن يتغني للناس أن يعرفوا حكم المشتبه المتردد بين كونه حلالاً أو حراماً؛ ولهذا عقب هذا بيان حكم المشتبه، فقال: "فمن اتقى... أي حكم المشتبه أن تناوله يخرج الإنسان عن الورع ويقرب إلى تناول الحرام، والله تعالى أعلم.

وقد يقال: لعل المعنى الحلال الخالص بين وكذا الحرام الخالص بين يعنهما كل أحد لكن المشتبه غير معلوم لكثير من الناس. وفيه: أنه إن أريد بالخالص الخالص في علم الناس فلا فائدة في الحكم؛ إذ يرجع المعنى إلى المعلوم بالخل... معلوم بالخل ولا فائدة فيه، وإن أريد بالنظر إلى الواقع فكل شيء في الواقع إما حلال خالص أو حرام خالص، فإذا صار كل منهما بيناً لم يبق شيء مشتبهاً.

«عظم موقعه أنه ﷺ به فيه على إصلاح المَطْعَم والمشرب والملبس وغيرهما، وأنه ينبغي ترك المشتبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواقع الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب. فقال ﷺ: "ألا وإن في الجسد مضغة" إلى آخره، فبين ﷺ أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد باقيه.

بيان أقسام الأشياء وحكمها: وأما قوله ﷺ: "الحلال بين والحرام بين"، فمعناه: أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بين واضح لا يفتنى حله، كالخبز والفواكه والزيت والعسل والسمن، ولبن مأكول اللحم وبيضه وغير ذلك من المطعومات، وكذلك الكلام والنظر والمشي وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله. وأما الحرام البين، فكالخمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشباه ذلك.

وأما المشتبهات فمعناه: أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة، فلهذا لا يعرفها كثير من الناس، ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استحسان أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة، ولم يكن فيه نص ولا إجماع، اجتهد فيه المجتهد، فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي، فإذا ألحقه به صار حلالاً، وقد يكون دليله غير محال عن الاحتمال البين، فيكون الورع تركه، ويكون داخلًا في قوله ﷺ: "فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"، وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء وهو مشتب، فهل يؤخذ بحله أم بحرمته أم يتوقف؟ فيه ثلاثة مذاهب حكاه القاضي عياض وغيره، والظاهر أنها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب، الأصح: أنه لا يحكم بحل ولا حرمة ولا إباحت ولا غيرها؛ لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع. والثاني: أن حكمها التحريم. والثالث: الإباحة. والرابع: التوقف، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فقد استبرأ لدينه وعرضه": أي حصل له البرائة لدينه من الذم الشرعي، وصان عرضه عن كلام الناس فيه. قوله ﷺ: "إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه": معناه: أن الملوك من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحميه عن الناس، ويمنعهم دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه، والله تعالى أيضاً حمى، وهي محارمه أي المعاصي التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقة والقذف والخمر والكذب والغيبة والنميمة، وأكل المال بالباطل، وأشباه ذلك، فكل هذا حمى الله تعالى، من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة، ومن قاربه يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقاربه، ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية، فلا يدخل في شيء من الشبهات.

قوله ﷺ: "ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب". شرح الكلمات: قال أهل اللغة: يقال: صلح الشيء وفسد بفتح اللام والسين وضمهما، والفتح أفصح وأشهر، والمضغة: القطعة من اللحم سميت بذلك لأنها تمضغ في الفم لصغرها، قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد،-

٤٠٩٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٠٩٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرَوَةَ الْهَمْدَانِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكَرِيَّا أَمَمٌ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَأَكْثَرُ.

مع أن صلاح الجسد وفساده تابعان للقلب. وفي هذا الحديث التأكيد على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد. آراء العلماء في محل القلب: واحتج بهذا الحديث على أن العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور: مذهب أصحابنا وجهاهم المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدماغ، وقد يقال في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء. قال المازري: واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: ﴿فَنَزَّلْنَاهُ فِي الْأَرْضِ فَلْيَنْظُرْ فَلْيَنْظُرْ لَمْ يَلْمِزْ يَعْزُوبُ إِنَّا لَهُ قَاسِمٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنِّي فِي ذَلِكَ نَذِيرٌ﴾ ليس كان له قلبه وبهذا الحديث فإنه جعل صلاح الجسد وفساده تابعاً للقلب، مع أن الدماغ من جملة الجسد، فيكون صلاحه وفساده تابعاً للقلب، فعلم أنه ليس محلاً للعقل، واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، ويكون من فساد الدماغ الصرع في زعمهم، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، مع أن العقل ليس فيه، ولا امتناع من ذلك. قال المازري: لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب، وهم يجمعون بين رأس المعدة والدماغ اشتراكاً، والله أعلم.*

دليل سماع الثعمان عن النبي ﷺ: قوله: «عن الثعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وأخبرني الثعمان بإصابته إن أذنيه: هذا تصريح بسماع الثعمان عن النبي ﷺ، وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق، وجهاهم العلماء. قال القاضي: وقال يحيى بن معين: إن أهل المدينة لا يصحون سماع الثعمان من النبي ﷺ، وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام»: يحتمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشبهات يصادف -

* قال في تكملة فتح الملهم: واستدل به النووي رحمه الله على أن العقل محل القلب دون الدماغ، وفيه خلاف مشهور لا نريد التشاغل به، غير أن الحديث غير دال على كون القلب محلاً للعقل، فإن مراد الحديث أن القلب معدن الملكات والأخلاق، فإذا صلحت هذه الملكات والأخلاق الكامنة في القلب صلحت أعمال الجوارح، وإن فسدت هذه الملكات صارت أعمال الجوارح حريصة على المعاصي والمنكرات، ولا علاقة للحديث بكونه محلاً للعقل أصلاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٢٥)

٤٠٩٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثِي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنَ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحِمَصَ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ".

الحرام، وإن لم يتعمده، وقد يَأْتُم بِذَلِكَ إِذَا نَسَبَ إِلَى تَقْصِيرِ. والثاني: أَنَّهُ يَعْتَادُ التَّسَاهُلَ، وَيَتَمَرَّنَ عَلَيْهِ، وَيَجْسِرُ عَلَى شِبْهَةٍ، ثُمَّ شِبْهَةٌ أَغْلَظَ مِنْهَا، ثُمَّ أُخْرَى أَغْلَظَ، وَهَكَذَا حَتَّى يَقَعَ فِي الْحَرَامِ عَمْدًا، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ السَّلَفِ: الْمَعَاصِي يَرِيدُ الْكُفْرَ، أَيْ تَسْوِقُ إِلَيْهِ، عَافَانَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الشَّرِّ. فَوَلَهُ ﷺ: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ": أَوْشَكَ يَوْشِكُ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ أَيْ يَسْرِعُ وَيَقْرُبُ. قَوْلُهُ: أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَكْبَرُ: هُوَ بِالْيَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ بِالثَّلَاثَةِ، وَهُوَ أَحْسَنُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * * *

[٢١- باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

٤٠٩٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ غَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أُعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّهَ، قَالَ: فَلَجَحَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ بِمِثْلِهِ، قَالَ: "بُعْيِهِ بِوَقِيَّةٍ"، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: "بُعْيِهِ"، فَبُعِثَهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَقَالَ: "أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ لَاخُذَ جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ، فَهُوَ لَكَ".

٢١- باب بيع البعير واستثناء ركوبه

اختلاف الأئمة في جواز بيع الدابة واشترط البائع ركوبها لنفسه: فيه حديث جابر، وهو حديث مشهور، واحتج به أحمد ومن وافقه في جواز بيع الدابة، ويشترط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت، ولا ينعقد البيع،** واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثياب، وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط، وأجابوا عن حديث جابر بأنها قضية عَنِ تَطْرُقَ إِلَيْهَا احتمالات، قالوا: ولأن النبي ﷺ أراد أن يعطيه الثمن، ولم يرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد، وإنما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد، ولعل الشرط كان سابقاً فلم يؤثر، ثم نزع ﷺ بركابه.

قوله ﷺ: "بُعْيِهِ بِوَقِيَّةٍ": هكذا هو في النسخ "بُوقِيَّةٍ"، وهي لغة صحيحة سبقت مراراً، ويقال: أوقية وهي أشهر، وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع. قوله: "وَاسْتَنْتَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ": هو بضم الحاء أي الحمل عليه.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أَتَرَانِي مَا كَسْنُكَ": قال أهل اللغة: الماكسة: هي المكاملة في النقص من الثمن، وأصلها النقص، ومنه مكس الظالم، وهو ما ينقصه ويأخذه من أموال الناس.

** قال في تكملة فتح الملهم: وخلاصة المذهب الحنفية في ذلك أن إن كان شرطاً يقتضيه العقد، أو يلائم العقد، أو شرطاً جرى به التعامل بين الناس، فهو جائز، ولا يفسد البيع. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فمذهبهم قريب من مذهب الحنفية، فالشرط الذي يقتضيه العقد صحيح عندهم بدهاء؛ لأنه معمول به من غير حاجة إلى أن يذكر. وأما الشرط الذي يلائم العقد، فيدعي في المذهب الشافعي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد، أو الشرط الذي تدعو إليه حاجة، وهو جائز عندهم بهذا التعبير. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٩/١، ٦٣٠)

٤٠٩٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٤٠٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَّاحَقَ بِي، وَتَحْتِي نَاصِحٌ لِي قَدْ أَعْبَا، وَلَا يَكَاذُ يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "مَا لِبَعِيرِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: عَلِيلٌ، قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ يَنْدِي الْإِبِلُ قَدَامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَتُكَ، قَالَ: "أَفَتَبِيعُونِيهِ؟" فَاسْتَحِشْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاصِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتُهُ بِإِيَّاهُ، عَلَى أَنْ لِي فَقَارَ ظَهْرِهِ حَتَّى أَبْلُغَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ،

التوفيق بين مختلف الروايات: قوله: "فبعته بوفية"، وفي رواية: "خمس أواق وزادني أوفية". وفي بعضها: "أوقيتين ودرهم أو درهمين"، وفي بعضها: "بأوقية ذهب"، وفي بعضها: "بأربعة دنانير". وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات، وزاد: "بثمانمائة درهم"، وفي رواية: "بعشرين ديناراً"، وفي رواية: "أحسبته بأربع أواق"، قال البخاري: وقول الشعبي أكثر، قال القاضي عياض: قال أبو جعفر الداودي: أوقية الذهب قدرها معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً، قال: وسبب اختلاف هذه الروايات أنهم رَوَوْا بالمعنى، وهو جائز، فالمراد: أوقية ذهب، كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر، ويحمل عليها رواية من روى أوقية مطلقة، وأما من روى خمس أواق، فالمراد خمس أواق من الفضة، وهي بقدر قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد، وعن أواق الفضة عما حصل به الإبقاء، ولا يتغير الحكم، ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الأوقية كما قال: فما زال يزيدني، وأما رواية أربعة دنانير، فموافقة أيضاً؛ لأنه يحتمل أن تكون أوقية الذهب حينئذٍ وزن أربعة دنانير، وأما رواية أوقيتين، فيحتمل أن إحداها وقع بها البيع، والأخرى زيادة كما قال: وزادني أوقية، وقوله: ودرهم أو درهمين موافق لقوله: وزادني قيراطاً. وأما رواية عشرين ديناراً، فمحمولة على دنانير صغار كانت لهم، ورواية أربع أواق شئتُ فيها الراوي، فلا اعتبار بها، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "على أن لي فقارَ ظَهْرِهِ" هو بغاء مفتوحة ثم قاف، وهي حركاته، أي مفاصل عظامه، واحداً فقارة. قوله: "فقلْتُ له: يا رسولَ اللَّهِ إِنِّي عَرُوسٌ" هكذا يقال للرجل: عروس كما يقال ذلك للمرأة، لفظهما واحد، لكن يختلفان في الجمع، فيقال: رجل عروس، ورجال عرس بضم العين والراء، وامرأة عروس، ونسوة عرائس.

فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتَنِي خَالِي، فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَا مَنِي فِيهِ، قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي جِئْنَا اسْتَأْذَنْتُهُ: "مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَيْكُرًا أَمْ ثِيَابًا؟" فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ ثِيَابًا، قَالَ: "أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟" فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُوفِّي وَالِدِي أَوْ اسْتَشْهِدْ وَلِي أَخَوَاتِ صِغَارٍ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ ثِيَابًا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ، وَرَدَّهُ عَلَيَّ.

٤٠٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَلَّ جَعْلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: "بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا"، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: "لَا، بَلْ بِعْنِي"، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ بِعْنِي، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "لَا، بَلْ بِعْنِي"، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَّةٌ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا، قَالَ: "قَدْ أَخَذْتُهُ، فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبِلَالٍ: "أَعْطِهِ أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ، وَرَدَّهُ"، قَالَ: فَأَعْطَانِي أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَادَنِي قِيرَاطًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُفَارِقْنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

قوله ﷺ: "أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بَكْرًا تُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟" سبق شرحه في كتاب النكاح وضبط لفظه، والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به. قوله: "إِنْ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَّةٌ ذَهَبٍ، فَهُوَ لَكَ بِهَا" قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ بِهِ: هَذَا قَدْ يَخْتَجُّ بِهِ أَصْحَابُنَا فِي اشْتِرَاطِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِالْمُعَاوَاةِ، وَلَكِنْ الْأَصَحُّ الْمَخْتَارُ انْتِقَادُهُ بِالْمُعَاوَاةِ، وَهَذَا لَا يَخْتَجُّ انْتِقَادُهُ بِالْمُعَاوَاةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْهَ فِيهِ عَنِ الْمُعَاوَاةِ، وَالْقَائِلُ بِالْمُعَاوَاةِ بِجَوِّزِ هَذَا، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُعَاوَاةَ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا حَضَرَ الْعُرْضَانِ، فَأَعْطِيَ وَأَخَذَ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْضُرِ الْعُرْضَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَلَا يَدُّ مِنْ لَفْظٍ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ لِأَصَحِّ الْوُجْهِينِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ انْتِقَادُ الْبَيْعِ بِالْكُنَايَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "قَدْ أَخَذْتُهُ بِهِ" مَعَ قَوْلِ جَابِرٍ: هُوَ لَكَ، وَهَذَانِ اللَّفْظَانِ كُنَايَةٌ. قَوْلُهُ ﷺ لِبِلَالٍ: "أَعْطِهِ أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَرَدَّهُ".

فَوَائِدُ الْحَدِيثِ: فِيهِ جَوَازُ الْوَكَالَةِ فِي قِضَاءِ الدُّيُونِ وَأَدَاءِ الْحَقُوقِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ الزِّيَادَةِ فِي أَدَاءِ الدِّينِ، وَإِرْجَاحُ الْوِزْنِ. قَوْلُهُ: فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ: يَعْنِي حُرَّةَ الْمَدِينَةِ، كَانَ قِتَالٌ وَلَغَبٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ هُنَاكَ سَنَةَ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ مِنَ الْهَجْرَةِ.

٤٠٩٩ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَخَلَّفَ نَاضِجِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: فِيهِ: فَتَخَسَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ"، وَزَادَ أَيْضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: "وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ".

٤١٠٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى عَلِيٌّ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَدْ أُعْتِبَا بَعِيرِي، قَالَ: فَتَخَسَّهُ فَوْتَبَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْسَنُ حِطَامُهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "بُعِيهِ"، فَبِعْتُهُ مِنْهُ بِحَمْسِ أَوَاقٍ، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى أَنَّ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَرَادَنِي وَقَبَّهَ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

٤١٠١ - (٧) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِي، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ - أَظُنُّهُ قَالَ: غَارِيَا - وَاقْتَصَصَ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: "يَا جَابِرُ! أَتَوَقَّيْتُ الثَّمَنَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: "لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْحَمَلُ، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْحَمَلُ".

٤١٠٢ - (٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقَّتَيْنِ وَدِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ صِرَارًا أَمَرَ بِتَقَرَّةٍ فَذُبِحَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْمَسْجِدَ فَأُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَعَ لِي.

قوله: "بِعْتُهُ مِنْهُ خَمْسَ أَوَاقٍ" هكذا هو في جميع النسخ "فَبِعْتُهُ مِنْهُ"، وهو صحيح جائز في العربية يقال: بعته وبعته منه، وقد كثر ذكر نظائره في الحديث، وقد أوضحته في "تهذيب اللغات".

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا عقبة بن مكرم العمي" هو مكرم بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء. وأما العمي: فيشديد الميم منسوب إلى بني العم بطن من ميم.

قوله: "عن أبي المتوكل الناجي" هو بالنون والهم منسوب إلى بني ناجية، وهم من بني أسامة بن لؤي. وقال أبو علي الغساني: هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لؤي.

- ٤١٠٣- (٩) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِشَمَنِ قَدْ سَمَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّوَقُّيَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: أَمَرَ بِقِرَّةٍ فَجَحَرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَّهَا.
- ٤١٠٤- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: "قَدْ أَخَذْتُ حَمَلَكُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ".

-قوله: "فلما قدم ضرار" هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أفصح وأشهر، ولم يذكر الأكثرون غيره، قال القاضي: وهو عند الدارقطني والخطابي وغيرها وعند أكثر شيوخنا "ضرار" بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء، وهو موضع قريب من المدينة؛ قال: وقال الخطابي: هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، قال: وضبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في البخاري "ضرار" بكسر الضاد المعجمة وهو خطأ، ووقع في بعض النسخ المتعمدة "فلما قدم ضرار" غير مصروف والمشهور صرفه.

التوفيق بين الروایتين: قوله: "أمر ببقرة فحجرت" فيه أن السنة في البقر الذئب لا النحر، ولو عكس جاز. وأما قوله في الرواية الأخرى: "أمر ببقرة فحجرت"، فالمراد بالنحر: الذئب جمعاً بين الروایتين.

قوله: "أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين" فيه أنه يستحب للقادم من السفر أن يبدأ بالمسجد، فيصلّي فيه ركعتين، وفيه أن نافلة النهار يُستحبُّ كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وسبق بيانه في كتاب الصلاة.

فوائد حديث جابر: وأعلم: أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة. إحداها: هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله ﷺ في انبعاث جمل جابر وإسراعه بعد إعيائه. الثانية: جواز طلب البيع ممن لم يعرض بسلعته للبيع. الثالثة: جواز الماكسة في البيع، وسبق تفسيرها. الرابعة: استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم بمصالحهم. الخامسة: استحباب نكاح البكر. السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من نكاح البكر، واختار مصححة أخواته بنكاح ثيب تقوم بمصالحهن. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد، وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على الخير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يدفعه. الحادية عشرة: أن أجرة وزن الثمن على البائع. الثانية عشرة: التبرُّكُ بآثار الصالحين لقوله: لا تغارقه زيادة رسول الله ﷺ. الثالثة عشرة: جواز تقديم بعض الجيش الراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: جواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها، وفيه غير ذلك مما سبق، والله أعلم.

[٢٢- باب من استسلف شيئاً، ففرض خيراً منه، و"خيركم أحسنكم قضاء"]

٤١٠٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا حِيَارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: "أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ حِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

٤١٠٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنْ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

٤١٠٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا"، فَقَالَ لَهُمْ: "اشْتَرُوا لَهُ سِنًا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ"، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: "فَاشْتَرُوا، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ خَيْرِكُمْ - أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً".

٤١٠٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: "خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً".

[٢٢- باب من استسلف شيئاً، ففرض خيراً منه، و"خيركم أحسنكم قضاء"]

قوله: "عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال: ما أجد فيها إلا حياراً رباعياً، فقال: أعطه إياه، فإن حيار الناس أحسنهم قضاء"، وفي رواية أبي هريرة: "أن النبي ﷺ قال لهم: اشتروا له سناً، فأعطوه إياه، فقالوا: إنا لا نجد إلا سناً هو خير من سِنِّهِ، قال: فاشتروا، فأعطوه إياه، فإن من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاء"، وفي رواية له: "استفرض رسول الله ﷺ سناً، فأعطاه سناً فوقه، وقال: خيركم محاسنكم قضاء".

٤١٠٩ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: "أَعْطُوهُ سِنًا فَوْقَ سِنِّهِ"، وَقَالَ: "خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً".

شرح الغريب: أما البكر من الإبل: فبفتح الباء، وهو الصغير كالغلام من آدميين، والأثني بكرة وقلوص، وهي الصغيرة كالجارية، فإذا استكمل ست سنين ودخل في السابعة، وألقى رباعية بتخفيف الباء، فهو رباع، والأثني رباعية بتخفيف الباء، وأعطاه رباعياً بتخفيفها. وقوله ﷺ: "خيركم عاسنكم قضاءً": قالوا: معناه ذور المحاسن، سماهم بالصفة، قال القاضي: وقيل: هو جمع عسن يفتح الميم، وأكثر ما يجيء: أحاسنكم جمع أحسن. فقه الحديث ومذاهب العلماء في جواز اقتراض الحيوان وعدم جوازه: وفي هذا الحديث جواز الاقتراض والاستدانة، وإنما اقترض النبي ﷺ للحاجة، وكان ﷺ يستعبد بالله من المغرم، وهو الدين، وفيه جواز اقتراض الحيوان، وفيه ثلاثة مذاهب، مذهب الشافعي ومالك وجمهور العلماء من السلف والخلف: أنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها كمحارمها، والمرأة والحشي. والمذهب الثاني: مذهب المزني وابن جرير وداود: أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد. والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين: أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل.**

فوائد أحاديث الباب: وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان، وحكمه حكم القرض، وفيها: أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جرّ منفعة فإنه منهي عنه؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهبنا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه، ويجوز للمقرض أخذها، سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، =

** قال في تكملة فتح الملهم: ودليل النسخ أن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كان جائزاً في بداية الأمر، كما يدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٨٩) عن عبيد الله بن عمرو: "أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً: فنقدت الإبل، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة"، ثم وقع النهي عن ذلك في حديث ابن عباس وسمرة بن جندب رضي الله عنهما: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي وغيرهم، وقد بسط الكلام على إسناد الحديثين شيخنا العثماني رحمته في إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠).

وأجاب شيخ مشايخنا الأنور رحمته عن حديث الباب بقوله: "ومحمل واقعة الباب عندي أنه اشترى البعير بثمن مؤجل، ثم أعطى إبلًا بدل الثمن، فغير الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة في عصرنا كثير" كذا في العرف الشذي: ص ٤٠٤. (تكملة فتح الملهم: ١/ ٦٤٣)

=ومذهب مالك: أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحنة أصحابنا عموم قوله ﷺ: "خيركم أحسنكم قضاء".
الإشكال والجواب عنه: قوله: "فقدِمْتُ عليه إبل الصدقة إلى آخره" هذا مما يستشكل فيقال: فكيف قضى من
إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب: أنه ﷺ
اقترض لنفسه، فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيراً رابعياً ممن استحقه، فملكه النبي ﷺ بثمنه، وأوفاه
متبرعاً بالزيادة من ماله، وبذل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قدمناها: "أن النبي ﷺ قال: اشترُوا له سِتّاً"
فهذا هو الجواب المعتمد، وقد قيل فيه أجوبة غيره منها: أن المُقْتَرَض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه، فأعطاه
من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

قوله: "كان لرجل على النبي ﷺ حقٌ، فأغلظ له، فهِمَّ به أصحاب النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: إن لصاحب الحق
مقالاً": فيه أنه يحتمل من صاحب الدين الكلام المعتاد في المطالبة، وهنا الإغلاظ المذكور محمول على تشدد في
المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافراً
من اليهود أو غيرهم، والله أعلم.

[٢٣- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً]

٤١١٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "بِعْنِيهِ"، فَاشْتَرَاهُ بَعْدَئِذٍ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَدًا بَعْدُ، حَتَّى يَسْأَلَهُ: "أَعْبَدُ هُوَ؟".

٢٣- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، متفاضلاً

قوله: "جاء عبد، فبايع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريدُه" إلى آخره. هذا محمول على أن سيده كان مسلماً، وهذا باعه بالعبدَيْنِ الأسودَيْنِ، والظاهر أنهما كانا مُسْلِمَيْنِ، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافراً أو أنهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الهجرة، إما بيقين، وإما بتصديق العبد قبل إقراره بالحرية.

فوائد الحديث: وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مكارم الأخلاق والإحسان العام، فإنه كره أن يرد ذلك العبد خائباً بما قصده من الهجرة وملازمة الصحبة، فاشتراه؛ لينم له ما أُراده، وفيه جواز بيع عبد بعبد، سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة، وهذا يجمع عليه إذا بيع نقداً وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبداً بعبد أو بعيراً بعيراً إلى أجل، فمذهب الشافعي والجمهور: جوازه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز، وفيه مذاهب لغيرهم، والله أعلم.**

**قال في تكملة فتح الملهم: واستدل أبو حنيفة بما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ صلى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وقال الحنفية: إنه ناسخ لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

وفي الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه، من شاء فليراجع إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠) إلى (٢٨٧)، فإنه قد أتى في هذه المسألة بما لا مزيد عليه. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٤٨، ٦٤٩)

[٢٤- باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]

- ٤١١١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقِ:- حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بَنَسِيئَةً، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا.
- ٤١١٢- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.
- ٤١١٣- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا الْمُخَزَّوْمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرِّهْنَ فِي السَّلَامِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ التَّحِيصِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ.
- ٤١١٤- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مِنْ حَدِيدٍ.

[٢٤- باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]

في الباب حديث عائشة رضي الله عنها "أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهته درعاً له من حديد".
فوائد أحاديث الباب: فيه: جواز معاملة أهل الذمة، والحكم بثبوت أملاكهم على ما في أيديهم، وفيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التقلل من الدنيا، وملازمة الفقر، وفيه: جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا مجاهدًا وداود، فقالا: لا يجوز إلا في السفر تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ (البقرة: ٢٨٣)، واحتج الجمهور بهذا الحديث، وهو مقدم على دليل خطاب الآية.
بيان سبب اشتراء النبي ﷺ الطعام عن اليهودي دون أصحابه: وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهته عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بياناً بجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهته رضي الله عنه، ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لئلا يضيق على أحد من أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب، ولا يستعينون به في إقامة دينهم، ولا يبع مصحف، ولا العبد المسمى ككافر مطلقاً، والله أعلم.

[٢٥ - باب السلم]

٤١١٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: "مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

٢٥ - باب السلم

شرح معنى السلم والسلف: قال أهل اللغة: يقال: السلم والسلف وأسلم وأسلم وأسلم، ويكون السلف أيضاً قرضاً، ويقال: استسلف، قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كلاً منهما إثبات مال في الذمة بمقبول في الحال، وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها: أنه عقد على موصوف في الذمة يبذل يعطي عاجلاً. سُئِلَ سَلَمًا لَتَسْلِمَ رَأْسَ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ، وَهِيَ سَلَفًا لَتَقْدِمَ رَأْسَ الْمَالِ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ السَّلَمِ. قَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ"، فِيهِ: جَوَازُ السَّلَمِ، وَأَنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَضْبُطُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مَذْرُوعًا كَالثَوْبِ، اشْتَرِطَ ذِكْرَ ذِرْعَانٍ مَعْلُومَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُودًا كَالْحَيَوَانِ، اشْتَرِطَ ذِكْرَ عَدَدٍ مَعْلُومٍ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ كَيْلُهُ مَعْلُومًا، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْزُونٍ فَلْيَكُنْ وَزْنُهُ مَعْلُومًا، وَإِنْ كَانَ مُوَجَّلًا فَلْيَكُنْ أَجَلُهُ مَعْلُومًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا اشْتِرَاطُ كَوْنِ السَّلَمِ مُوَجَّلًا، بَلْ يَجُوزُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مُوَجَّلًا مَعَ الْفَرَرِ فَجَوَازُ الْحَالِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْفَرَرِ،** وَلَيْسَ ذِكْرُ الْأَجَلِ فِي الْحَدِيثِ لَاشْتِرَاطِ الْأَجَلِ، بَلْ مَعْنَاهُ: إِنْ كَانَ أَجَلٌ فَلْيَكُنْ مَعْلُومًا، كَمَا أَنَّ الْكَيْلَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الثِّيَابِ بِالذَّرْعِ، وَإِنَّمَا ذِكْرُ الْكَيْلِ بِمَعْنَى: أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ فِي مَكِيلٍ فَلْيَكُنْ -

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَأَجَابَ عَنْهُ الْمَوْفِقُ ابْنُ قِدَامَةَ بِأَنَّ السَّلَمَ إِنَّمَا جَازَ رَخِصَةً لِلرَّفَقِ، وَلَا يَحْصُلُ الرَّفَقُ إِلَّا بِالْأَجَلِ، فَإِذَا انْتَفَى الْأَجَلُ انْتَفَى الرَّفَقُ، فَلَا يَصَحُّ؛ وَلِأَنَّ الْحُلُولَ يَخْرُجُهُ عَنْ اسْمِهِ وَمَعْنَاهُ، أَمَّا الْاسْمُ؛ فَلِأَنَّهُ يَسْمَى "سَلَمًا" وَ"سَلَفًا" لَتَعْمَلُ أَحَدَ الْعَوَظِينَ وَتَأْخُرَ الْآخَرَ. أَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّ الشَّارِعَ أَرَحَصَ فِيهِ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ، وَمَعَ حُضُورِ مَا يَبِيعُهُ حَالًا لَا حَاجَةَ إِلَى السَّلَمِ، فَلَا يَثْبُتُ، بِخِلَافِ بَيْعِ الْأَعْيَانِ، فَإِذَا لَمْ تَثْبُتْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِمَعْنَى يَخْتَصُّ بِالتَّأْجِيلِ.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لا يرجع هذا الخلاف إلى كثير طائل، فإنه إن أراد أحد عقد البيع حالاً عقده بلفظ البيع، لا بلفظ السلم، ثم إن شاء المشتري استلم المبيع في مجلس آخر، ولا يمنع ذلك كون البيع حالاً، كما هو الظاهر. (تكملة فتح الملهم: ٦٥٤/١)

٤١١٦- (٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسْلِفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ".

٤١١٧- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

٤١١٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، يَذْكُرُ فِيهِ "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

= كَيْلًا مَعْلُومًا، أَوْ فِي مَوْزُونٍ، فَلْيَكُنْ وَزْنًا مَعْلُومًا.

اختلاف أهل العلم في جواز السلم الحال وعدم جوازه: وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز الموزن، فجوز الحال الشافعي وأخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به.

قوله ﷺ: "من سلف في غير فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم": هكذا هو في أكثر الأصول "تمر" بالثناة، وفي بعضها "تمر" بالثناة، وهو أعم، وهكذا في جميع النسخ "وزن معلوم" بالواو لا بـ"أو"، ومعناه: إن أسلم كَيْلًا أَوْ وَزْنًا فليكن معلومًا، وفيه دليل لجواز السلم في المكيل ووزنًا، وهو جائز بلا خلاف، وفي جواز السلم في الموزون كَيْلًا وجهان لأصحابنا، أحدهما: جوازه كعكسه.

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم جميعاً عن ابن عيينة": هكذا هو في نسخ بلادنا "عن ابن عيينة"، وكذا وقع في رواية أبي أحمد الجلودي، ووقع في رواية ابن مآهان عن مسلم عن شيوخه هؤلاء الثلاثة "عن ابن علية"، وهو إسماعيل بن إبراهيم. قال أبو علي الغساني وآخرون من الحفاظ: والصواب رواية ابن مآهان. قالوا: ومن تأمل الباب عرف ذلك، قال القاضي: لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عيينة عن ابن أبي نجيح. وفيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح، وليس فيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث ابن علية عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث عبد الوارث، ولم يذكر "إلى أجل معلوم"، ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث ابن عيينة يذكر فيه الأجل.

[٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

٤١١٩- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَنْبِيٍّ ابْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ حَاطِيٌّ"، فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ مَعْمَرًا الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ.*

٤١٢٠- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا حَاطِيٌّ".

٤١٢١- (٣) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحَدِ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى.

[٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

قوله ﷺ: "من احتكر فهو حاضي"، وفي رواية: "لا يحتكر إلا حاضي".

شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته: قال أهل اللغة: الحاطي بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثمنه، فأما إذا جاء من قريته، أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله، أو ابتاعه ليبيعه في وقته، فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا، قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام، واضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أوجب على بيعه دفعاً للضرر عن الناس.

*قوله: "قال سعيد إن معمرًا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر"، يريد أن فعله مما لا يشتمله الاحتكار المنهي عنه في الحديث، وإلا لما فعله من أخذت عنه هذا الحديث؛ إذ المسلم لا يخالف أمر النبي ﷺ بعد علمه به، وإنما الاحتكار مخصوص بالقوت، وكان احتكار سعيد ما كان في القوت، والله تعالى أعلم.

.....

تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعمر: وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمر راوي الحديث ألهمنا كانا يحتكران. فقال ابن عبد البر وآخرون: إنما كان يحتكران الزيت، وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح.

الجواب عن كون هذا الحديث منقطعاً: قول مسلم: "وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون قال: حدثنا خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب"، قال الفسائي وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة في صحيح مسلم، قال القاضي: قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقطوعاً، إنما هو من رواية المجهول، وهو كما قال القاضي، ولا يضر هذا الحديث؛ لأنه أتى به متابعة، وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات، وأما المجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فرواه أبو داود في "سننه" عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن عمر بن يحيى بإسناده، والله أعلم.

* * * *

[٢٧- باب النهي عن الحلف في البيع]

٤١٢٢- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْحَلْفُ مَثْفَقَةٌ لِلشَّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرَّيْحِ".

٤١٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَنْفَقُ ثُمَّ يَمْحَقُ".

٢٧- باب النهي عن الحلف في البيع

قوله ﷺ: "الْحَلْفُ مَثْفَقَةٌ لِلشَّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلرَّيْحِ". وفي رواية: "إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ". قوله يَمْحَقُ يَمْحَقُ، المَثْفَقَةُ والمَمْحَقَةُ بفتح أولهما وثالثتهما وإسكان ثانيتهما. وفيه النهي عن كثرة الحلف في البيع، فإن الحلف من غير حاجة مكروه، وينضم إليه هنا تزويج الشَّلْعَةِ وربما اغتر المشتري بالبيعين، والله أعلم.

[٢٨ - باب الشفعة]

٤١٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي رَبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ".

٢٨ - باب الشفعة

معنى الشفعة: قال أهل اللغة: الشُّفْعَةُ من شَفَعْتُ الشَّيْءَ إِذَا ضَمَمْتَهُ وَثَبْتَهُ وَمِنْهُ شَفَعُ الْأَذَانِ، وَسُمِّيَتْ شَفْعَةً؛ لِقَضْمِ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ. والرَّبْعَةُ والريِّح: يفتح الراء وإسكان الباء، والريِّح: الدار والمسكن ومطلق الأرض، وأصله المنزل الذي كانوا يرتعون فيه، والرَّبْعَةُ تأتيث الربيع، وقيل: واحدة والجمع الذي هو اسم الجنس ربيع كثيرة وعمر. وأجمع المسلمون على ثبوت الشُّفْعَةِ للشريك في العقار ما لم يقسم.

حكمة ثبوت الشفعة: قال العلماء: الحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك، وخصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً، واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان واليابس والأمتعة وسائر المنقول. قال القاضي: وشذ بعض الناس فأثبت الشفعة في العروض، وهي رواية عن عطاء، وثبتت في كل شيء حتى في الثوب، وكذا حكاهما عنه ابن المنذر، وعن أحمد رواية أنها تثبت في الحيوان والبناء المنفرد.

أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار: وأما المقسوم فهل تثبت فيه الشفعة بالجوار؟ فيه خلاف، مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور العلماء لا تثبت بالجوار. وحكاها ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبي الزناد وربيعة ومالك والأوزاعي والمغيرة بن عبد الرحمن وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت بالجوار، * والله أعلم. واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل =

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمه الله: تثبت الشفعة لأصناف ثلاثة: الأول: الشريك في نفس المبيع، والثاني: الشريك في حقوق المبيع، مثل الشرب والمهر، والثالث: الجار الملاصق، ويقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث، ومثل هذا القول مروى أيضاً عن ابن سيرين وابن شيرمة وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والعترة، كما في المغني والنبيل.

(إلى أن قال:)"والحاصل: أن أبا حنيفة يؤول قوله: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة"، والشافعي والشوكاني يؤولان قوله: "الجار أحق بسبقه"، ولما نظرنا إلى علة مشروعية الشفعة، وهو دفع الضرر، كان تأويل أبي حنيفة أرجح؛ لأن المرء كما يتضرر من شريكه يتضرر من جاره أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ١/٦٦٥، ٦٦٨)

٤١٢٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُمَيْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَاةٍ لَمْ تُقَسَّمْ، رُبْعَةً أَوْ خَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهٗ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

٤١٢٦- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاةٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ خَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَعْزِضَ عَلَى شَرِيكَهٗ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكَهٗ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ".

=للشفعة بخلاف الخمام الصغير، والرحى ونحو ذلك، واستدل به أيضاً من يقول بالشفعة فيما لا يحتمل القسمة. أقوال العلماء في ثبوت الشفعة للذمي على المسلم: أما قوله ﷺ: "فمن كان له شريك: فهو عام يتناول المسلم والكافر والذمي، ثبت للذمي الشفعة على المسلم، كما ثبت للمسلم على الذمي، هذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور، وقال الشعبي والحسن وأحمد بن حنبل: لا شفعة للذمي على المسلم، وفيه ثبوت الشفعة للأعرابي كتبوها لمسلمين في البلد، وبه قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر والجمهور. وقال الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن بالمصر.

وأما قوله ﷺ: "فمن كان له أن يبيع حتى يؤذن شريكه. فإن رضى أخذه. وإن كرهه تركه". وفي الرواية الأخرى: "لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه". فهو محمول عند أصحابنا على التدب إلى إعلامه، وكرهه يبعه قبل إعلامه كراهة تنزيه وليس بحرام، ويتأولون الحديث على هذا، ويصدق على المذكور أنه ليس بحلال، ويكون الحلال بمعنى المباح، وهو مستوى الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين، بل هو راجح الترك.

واختلف العلماء فيما لو أعلم الشريك بالبيع، فأذن فيه فباع، ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان بن عيسى وابن أبي ليلى وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وضائفة من أهل الحديث: ليس له الأخذ، وعن أحمد روايتان كالمذهبين، والله أعلم.

[٢٩- باب غرز الخشب في جدار الجار]

٤١٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ".
 قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أُرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ.
 ٤١٢٨- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٢٩- باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله ﷺ: "لا يمنع أحدكم جاره أن يعرر خشبة في جداره، ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكفافكم".
 ضبط كلمة "خشبة": قال القاضي: رويناه قوله: "خشبة" في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمصنفات "خشبة" بالإنفراد و"خَشْبَةً" بالجمع، قال: وقال الطحاوي عن روح بن الفرغ: سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه: فقالوا كلهم "خشبة" بالتثنية على الأفراد. قال عبد الغني بن سعيد: كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطحاوي.
 ضبط الكلمة وميان مراد الحديث: وقوله: "بين أكفافكم": هو بالتاء المثناة فوق، أي بينكم، قال القاضي: قد رواه بعض رواة "الموطأ" أكفافكم بالتون ومعناه أيضاً: بينكم، والكفف الجانب، ومعنى الأول: أني أصرح بها بينكم وأوجعكم بالتفريع بها كما يضرب الإنسان بالشئ بين كتفيه، قوله: "ما لي أراكم عنها معرضين": أي عن هذه السنة والخصلة والموعظة أو الكلمات. وجاء في رواية أبي داود: "فَنَكَّسُوا رُؤُوسَهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أُرَاكُمْ أَعْرَضْتُمْ"، واختلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على الندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحابهما في المذهبين: الندب، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون. ** والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث، وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالندب قال: ظاهر الحديث أنهم توقفوا عن العمل، فلهذا قال: ما لي أراكم عنها معرضين؟ وهذا يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب، ولو كان واجباً لما أطبقوا على الإعراض عنه، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد: إن الأمر في حديث الباب للندب، والنهي للتنزيه، فلا يجوز لأحد أن يغرز خشبة على جدار جاره إلا بإذن منه، ويندب لمالك الجدار أن يأذن له بذلك، فإن امتنع لم يجز على ذلك قضاء. (تكملة فتح الملهم: ٦٧٠/١)

[٣٠ - باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها]

٤١٢٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٠ - (٢) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرْوَى عَصَمَتَهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَلْتَمِسُ الْحُدُرَ، تَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

[٣٠ - باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها]

قوله ﷺ: "مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ". وفي رواية: "مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّ طَوَّقَهُ اللَّهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

ضبط الكلمة وترجيح كون الأرضين سبع طبقات: قال أهل اللغة: الْأَرْضُونَ بفتح الراء، وفيها لغة قليلة بإسكانها، حكاهما الجوهري وغيره، قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿سَنُحْدِثُ سَمَكَاتٍ مِنْ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ١٢)، وأما تأويل المسألة على الهيئة والشكل فخلافا للظاهر، وكذا قول من قال المراد بالحديث: سبع أَرْضِينَ من سبع أقاليم؛ لأن الأرضين سبع طباق، وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان كذلك لم يُطَوَّقُ الظالم بشر من هذا الإقليم شيئا من إقليم آخر، بخلاف طباق الأرض، فإنها تابعة لهذا الشبر في الملك، فمن ملك شيئا من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق، قال القاضي: وقد جاء في غلط الأرضين وطباقهن وما بينهما حديث ليس بثابت.

تأويل التطويق المذكور: وأما التَطْوِيقُ المذكور في الحديث، فقالوا: يحتمل أن معناه أنه يحمل مثله من سبع أَرْضِينَ، ويكلف إطفاء ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالطوق في عنقه، كما قال سبحانه وتعالى: -

٤١٣١- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ أُرْوَى بِنْتُ أُوَيْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ ابْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا كُنْتُ أَخَذُ مِنْ أَرْضِهَا شَيْئاً بَعْدَ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ"، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَعَمَّ بَصَرُهَا، وَأَقْتُلْهَا فِي أَرْضِهَا.

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ يَتَنَا هِيَ تَمُشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ، فَمَاتَتْ. ٤١٣٢- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٣- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَأْخُذُ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤١٣٤- (٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حَرْبٌ وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ اجْتَنبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ظَلَمَ فَيَدَّ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ، طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ".

٤١٣٥- (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

-﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا لَجَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (آل عمران: ١٨٠)، وقيل: معناه أنه يطوق إثم ذلك، ويلزمه كلزوم الطرق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عنقه يطول الله تعالى عُنُقَهُ، كما جاء في غلط جلد الكافر وعظم فرسه، -

وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم، وتحريم الغصب، وتغليظ عقوبته، وفيه إمكان غصب الأرض، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة رحمته: لا ينصور غصب الأرض. شرح الغريب: وقوله رحمته: "من ظلم فيد شبر من الأرض" هو يكسر القاف وإسكان الياء أي قدّر شبر من الأرض، يقال: قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد، وفي الباب حبان بن هلال يفتح الحاء، وفي حديث سعيد بن زيد رضي منقبة له وقبول دعائه، وجواز الدعاء على الظالم، ومستدل أهل الفضل، والله أعلم.

* * * *

[٣١- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

٤١٣٦- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جَعَلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ".

[٣١- باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

قوله ﷺ: "إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ جَعَلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ": هكذا هو في أكثر النسخ "سَبْعَ أَذْرُعٍ"، وفي بعضها "سبعة أذرع"، وهما صحيحان، والدَّرَاعُ يذكر ويؤنث، والتأنيث أفصح.

بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة اختلافهم: وأما قَدْرُ الطريق، فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوك طريقاً مسيلةً للمارين، فقدرها إلى عترة، والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة الحديث، وإن كان الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها، فإن اتفقوا على شيء فذاك، وإن اختلفوا في قدره، جعل سبعة أذرع، وهذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكةً وهو أكثر من سبعة أذرع، فلا يجوز لأحد أن يَسْتَوِلِي على شيء منه وإن قل، لكن له عمارة ما حواله من الموات، ويملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين، قال أصحابنا: ومنى وجدنا جادة مُسْتَطَرَّة، ومسلكةً مشروعةً نافذة، حكمنا باستحقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال، ولا يعتبر مبتدأ مصره شارعاً، قال إمام الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصره شارعاً ومسبلاً، هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث. وقال آخرون: هذا في الألفية إذا أراد أهلها البنيان، فيجعل طريقهم عَرْضَهُ سبعة أذرع لدخول الأحمال والأنقال ومخرجها وتلقيها، قال القاضي: هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمتها، وإخراج طريق منها كيف شاؤوا فهلم ذلك، ولا اعتراض عليهم؛ لأنها ملكهم،** والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

** قال في تكملة فتح الملهم: وعلى كل حال، فالظاهر أن الحديث لا يقصد التحديد الشرعي الأبدى، وإنما يقصد ما كان فيه مصلحة في ذلك الزمان، ومقتضى ذلك أن يحكم في كل زمان بما فيه مصلحة العامة، وإليه يشير الخطابي رحمه الله في معالم السنن (٥: ٢٣٨) حيث يقول: "وبشبه أن يكون هذا على معنى الإرفاق والاستصلاح، دون الحصر والتحديد"، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٦٨١/١)

[٢٤- كتاب الفرائض]

[١- باب لا يرث المسلم الكافر]

٤١٣٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ".

[٢٤- كتاب الفرائض]

[١- باب لا يرث المسلم الكافر]

بيان معاني الفرائض والإرث: هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير؛ لأن سُهْمَانَ الفروض مقدرة، ويقال للعالم بالفرائض: فرضي وفارضى وفريض، كعالم وعليم، حكاه المبرد، وأما الإرث في الميراث، فقال الميراث: أصله العاقبة، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر. قوله ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"، وفي بعض النسخ: "ولا الكافر المسلم" بحذف لفظة "يرث".

أقوال أهل العلم في وراثة العلم: أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم فلا يرث الكافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذهبت طائفة إلى تورث المسلم من الكافر، وهو مذهب معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق وغيرهم، وروي أيضاً عن أبي الدرداء، والزهري والنخعي نحوه على خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور، واحتجوا بحديث: "الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه". وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصحيح، ولا حجة في حديث: "الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه"، لأن المراد به فضل الإسلام على غيره ولم يتعرض فيه لميراث فكيف يترك به نص حديث: "لا يرث المسلم الكافر"، ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث، وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع.

أقوال العلماء في إرث المرتد: وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم، بل يكون ماله فيثاً للمسلمين. وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعي وإسحاق: يرثه ورثته من المسلمين، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما كسبه في رده فهو للمسلمين، وقال الآخرون: الجميع لورثته من المسلمين، وأما تورث الكفار بعضهم من بعض كاليهودي من النصراني وعكسه والمجوسي منهما، وهما منه، فقال به الشافعي وأبو حنيفة وغيرهم وآخرون، ومنعه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي، ولا ذمي من حربي، قال أصحابنا: وكذا لو كانا حربيين في بلدين متحاربين لم يتوارثا، والله أعلم.

٢- باب ألحقوا الفرائض بأهلها؛ فما بقي فلأولى رجل ذكر

٤١٣٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ وَهُوَ الثَّرْسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ". *

٤١٣٩- (٢) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطٍ -أَمَ الْعِشِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأولى رجل ذكر".

٤١٤٠- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا -عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْفَرَائِضَ فَلأولى رجل ذكر".

٢- باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر

قوله ﷺ: "ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر"، وفي رواية: "فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر". وفي رواية: "اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر". بيان معنى قوله بـ "أولى رجل" وفائدة توصيف رجل بـ "ذكر": قال العلماء: المراد بأولى رجل: أقرب رجل، مأخوذ من الولي بإسكان اللام على وزن الرمي، وهو القرب، وليس المراد بأولى هنا أحق بخلاف قولهم: الرجل أولى بماله؛ لأنه لو حمل هنا على أحق خلط عن الفائدة؛ لأننا لا ندري من هو الأحق. قوله ﷺ: "رجل ذكر": وصف الرجل بأنه ذكر تنبيهاً على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة.

قوله: "فهو لأولى رجل ذكر": إضافة أولى إلى رجل للبيان، والمراد أقرب إلى الميت من رجل، وقوله: ذكر للتأكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالرجل الشخص مطلقاً يشمل الذكر والأنثى أو تدفع توهم أن الحكم عام وذكر الرجل بناء على ما جرى عليه العادة حيث يذكر الرجل ويكتفي به عن ذكر المرأة لكونه الأصل والأنثى تابع له في الأحكام.

٤١٤١ - (٤) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ أَنَّهُ مَدَانِيٌّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ وَهَبِ بْنِ رَوْحٍ بْنِ الْقَاسِمِ.

-وسبب الترجيح في الإرث، وهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وحكمته أن الرجال تحققهم مؤن كثيرة بالقيام بالعيال والضيغان، والأرقاء والقاصدين، ومواساة السائلين، وتحمل الغرامات وغير ذلك، والله أعلم.
هذا الحديث في توريث العصبات، وقد أجمع المسلمون على أن ما بقي بعد الفروض فهو للعصبات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وجود قريب.

مثال العاصب القريب والبعيد وأقسام العصبات: فإذا خلف بنتاً وأخاً وعماً فللبنت النصف فرضاً، والباقي للأخ، ولا شيء للعم، قال أصحابنا: والعصبة ثلاثة أقسام: عصبة بنفسه كالابن وابنه، والأخ وابنه، والعم وابنه، وعم الأب والجد وابنهما ونحوهم، وقد يكون الأب والجد عصبة، وقد يكون لهما فرض، فمضى كان للبنت ابن أو ابن ابن لم يرث الأب إلا السدس فرضاً، ومضى لم يكن ولد ولا ولد ابن ورث بالتعصيب فقط، ومضى كانت بنت أو بنت ابن أو بنتان أو بنتا ابن، أخذ البنات فرضهن، ولأب من الباقي: السدس فرضاً، والباقي بالتعصيب، هذا أخذ الأقسام، وهو العصبة بنفسه.

القسم الثاني: العصبة بغيره وهو البنات بالبنين، وبنات الابن بنين الابن والأخوات بالإخوة.
والثالث: العصبة مع غيره، وهو الأخوات لأبوين أو للأب مع البنات وبنات الابن، فإذا خلف بنتاً وأختاً لأبوين أو لأب، فللبنت النصف فرضاً والباقي للأخت بالتعصيب، وإن خلف بنتاً وبنت ابن وأختاً لأبوين أو أختاً لأب، فلبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للأخت، وإن خلف بنتين وبنتي ابن وأختاً لأبوين أو لأب، فللبنتين الثلثان، والباقي للأخت، ولا شيء لبنتي الابن؛ لأنه لم يبق شيء من فرض جنس البنات، وهو الثلثان.

معنى العصبة بنفسه وأحوالها: قال أصحابنا: وحيث أطلق العصبة، فالمراد به العصبة بنفسه، وهو كل ذكر يُدلى بنفسه بالفراة ليس بينه وبين الميت شيء، ومضى الفرد العصبة أخذ جميع المال، ومضى كان مع أصحاب فروض مستغرقة فلا شيء له، وإن لم يستغرقوا كان له الباقي بعد فروضهم.

بيان مراتب العصبات: وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد إن لم يكن أخ، والأخ إن لم يكن جد، فإن كان جد وأخ ففيها خلاف مشهور، ثم بنو الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الأب ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم، ثم أعمام جد الأب ثم بنوهم وهكذا، ومن أدلى بأبوين يقدم على من يدلى بأب، فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويقدم عم لأبوين على عم بأب وكذا الباقي، ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين؛ لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب، ويقدم ابن أخ الأب على عم لأبوين، ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين، وكذا الباقي، والله أعلم.

ولو خلف بنتاً وأختاً لأبوين وأختاً لأب: فمذهبنا ومذهب الجمهور أن تليثت النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس رضي الله عنه: تليثت النصف، والباقي للأخ دون الأخت، وهذا الحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذهبه، والله أعلم.*

* قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن حديث الباب من أقوى الدلائل على أن الخفيد لا يرث مع الابن؛ لأن الابن عند وجوده أولى رجل ذكر، فيحوز المال، ويحرم الخفيد؛ لكونه أبعد بالنسبة إليه. وهذا ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية منذ القرون الأولى. (تكملة فتح الملهم: ١٦/٢، ١٧)

.....

[٣- باب ميراث الكلالة]

٤١٤٢- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بُكَيْرٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُثَنِّكِيرِ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرَضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَعُودَانِي، مَا شِئْتِ، فَأَغْمِي عَلَى، فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقْفَقْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: «يَسْتَفْتُونَكَ فِي اللَّهِ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» * (النساء: ١٧٦)

٤١٤٣- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّكِيرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلَمَةَ يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لَا أَغْفَلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَقْفَقْتُ، قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَتَرَلْتُ: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي» * (النساء: ١١).

٣- باب ميراث الكلالة

قوله: «عن جابر مرصت، فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعوداني ما شئنا» هكذا هو في أكثر النسخ «ما شئنا» وفي بعضها «ما شئتي»، وهذا ظاهر؛ والأول صحيح أيضاً، وتقديره «وما ما شئنا». فوائد الحديث: وفيه فضيلة عيادة المريض، واستحباب المشي فيها. قوله: «أغمني على»، متروك؛ لأنه ثبت على من «دعاه» «أقفت»: الوضوء هنا يفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به، وفيه التبرك بآثار الصالحين وفضل طعامهم وشرابهم ونحوهما، وفضل مواكبتهم ومشاربتهم ونحو ذلك، وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ واستدلال أصحابنا-

بقوله: «حتى رأت آية الميراث يستفتونك...» وفي رواية: «يوصيكم الله»، ولا يخفى بين الحديثين من التعارض في بيان الآية النازلة ولعل سببه أن بعض الرواة لما سمعوا آية الميراث بينوها من عند أنفسهم، فوقعوا في الخطأ، ونشأ منه التعارض، والله أعلم. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي: وهذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن، اللهم إلا أن يقال: نزلت آية الفرائض صحيح، وقوله: «فل الله ينسلكم في الكلالة وهم من الرواة»، فلها آخر آية نزلت، انتهى. لكن قال بعض الحاضرين في المجلس كون الأمر بالعكس أولى؛ لأن جابراً ما كان له أولاد وإنما كانت له بنات الأب وميراث بنات الأب المذكور في آية «يستفتونك» الآية. لا في «يوصيكم الله في أولادكم»، والله أعلم.

٤١٤٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، مَا شَيْئَيْنِ، فَوَحَدَنِي قَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ فَأَقْقَسْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدْ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء: ١١).

٤١٤٥ - (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبَّوْا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا يَرُونِي كَلَالَةً، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾؟ قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ.

٤١٤٦ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضَرُ بْنُ شُمَيْلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ، وَفِي حَدِيثِ النَّضَرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَضِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُثَنَّى.

وغيرهم هذا الحديث على طهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل، ردًا على أبي يوسف القائل بنجاسته، وهي رواية عن أبي حنيفة، وفي الاستدلال به نظر؛ لأنه يعتمد أنه صب من الماء الباقي في الإناء، ولكن قد يقال: البركة العظمى فيما لاقي أعضاءه ﷺ في الوضوء، والله أعلم.

قوله: قلت: يا رسول الله كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد عليَّ شيئاً حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾. وفي رواية فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى﴾. وفي رواية نزلت آية الميراث.

فقد الحديث: فيه جواز وصية المريض؛ وإن كان يذهب عقله في بعض أوقاته بشرط أن تكون الوصية في حال إفاقته وحضور عقله، وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي ﷺ والجمهور على جوازه، وقد سبق بيانه مرات، ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلهم لم يرد عليه شيئاً رجاء أن ينزل الوحي.

٤١٤٧- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: "يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّةٍ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

٤١٤٨- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّابٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لِحَوْه.

قوله: "إِنْ عَمَرَ ﷺ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ. مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ. وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي. وَقَالَ: "يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟". وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّةٍ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ".

وجه تسمية آية "النساء" بآية الصَّيْف: أما آية الصَّيْف؛ فَلأنَّهَا نَزَلَتْ فِي الصَّيْف. وَأما قوله: "وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ" إِلَى آخِرِهِ، هَذَا مِنْ كَلَامِ عُمَرَ لَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا آخِرُ الْقَضَاءِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ ظُهُورُ مَا يَحْكُمُ بِهِ، فَأَخْرَجَهُ حَتَّى يَتِمَّ اجْتِهَادُهُ فِيهِ، وَيَسْتَوْفِي نَظَرَهُ، وَيَتَقَرَّرَ عِنْدَهُ حُكْمُهُ، ثُمَّ يَقْضِي بِهِ، وَيُشِيرُهُ بَيْنَ النَّاسِ. وَجْهُ إِغْلَاطِ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ: وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَغْلَظَ لَهُ لِحَوْفَهُ مِنْ أَتْكَالِهِ وَأَتْكَالِ غَيْرِهِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ صَرِيحًا، وَتَرْكُهُمُ الْاسْتِنْبَاطَ مِنَ النُّصُوصِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَفُوهُ﴾ (النساء: ٨٣)، فَلَا عِتْسَاءَ بِالْاسْتِنْبَاطِ مِنْ أَكْثَرِ الْوَاجِبَاتِ الْمَطْلُوبَةِ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ الصَّرِيحَةَ لَا تَقْبِي إِلَّا يَبْسُرُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْحَادِثَةِ، فَإِذَا أَهْمِلَ الْاسْتِنْبَاطَ فَاتَ الْقَضَاءُ فِي مَعْظَمِ الْأَحْكَامِ الْمُنَازِلَةِ أَوْ فِي بَعْضِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلالة]

- ٤١٤٩- (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾.
- ٤١٥٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ، آيَةُ الْكَلَالَةِ، وَآخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ بَرَاءَةٌ.
- ٤١٥١- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ ثَامَةَ سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ.
- ٤١٥٢- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارٌ وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ كَامِلَةٌ.

٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلالة

أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها: واختلفوا في اشتقاق الكلالة. فقال الأكثرون: مشتقة من التكلل، وهو التطرف، فابن العم مثلاً يقال له: كلالة؛ لأنه ليس على عمود النسب، بل على طرفه، وقيل: من الإحاطة، ومنه الإكليل، وهو شبه عصاة تزين بالجوهر، فسموا كلاله لإحاطتهم بالميت من جوانبه، وقيل: مشتقة من كل الشيء إذا بعد وانقطع، ومنه قولهم: كلت الرُّحِمَ إذا بعدت، وطال انتسابها، ومنه كل في مشيه إذا انقطع لبعده مسافته.

أقوال العلماء في المراد بـ"الكلالة": واختلف العلماء في المراد بالكلالة في الآية على أقوال: أحدها: المراد الورثة إذا لم يكن للميت ولد ولا والد، وتكون الكلالة منصوبة على تقدير يورث وراثته كلاله. والثاني: أنه اسم للميت الذي ليس له ولد ولا والد ذكراً كان الميت أو أنثى، كما يقال: رجل عقيم وامرأة عقيم، وتقديره: يورث كما يورث في حال كونه كلاله، ومن روي عنه هذا أبو بكر الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين. والثالث: أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، احتجوا بقول جابر رضي الله عنه: إنما يرثني كلاله، ولم يكن ولد ولا والد. والرابع: أنه اسم للمال الموروث، قال الشيعة: الكلالة من ليس له ولد، =

٤١٥٣ - (٥) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ يَسْتَفْتُونَكَ.

وإن كان له أب أو جد، فورثوا الأخوة مع الأب، قال القاضي: وروي ذلك عن ابن عباس قال: وهي رواية باطلة لا تصح عنه، بل الصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء** قال: وذكر بعض العلماء الإجماع على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد، قال: وقد اختلفوا في الورثة إذا كان فيهم جد هل الورثة كلاله أم لا؟ فمن قال: ليس الجد أباً جعلها كلاله، ومن جعله أباً لم يجعلها كلاله. قال القاضي: وإذا كان في الورثة بنت فالورثة كلاله عند جماهير العلماء؛ لأن الإخوة والأخوات وغيرهم من العصبات يرثون مع البنت. وقال ابن عباس: لا ترث الأخت مع البنت شيئاً لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾، وبه قال داود؛ وقالت الشيعة: البنت تمنع كونه الورثة كلاله؛ لأنهم لا يرثون الأخ والأخت مع البنت شيئاً، ويعطون البنت كل المال، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ (النساء: ١٧٦).

معنى آية "إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ" (الآية) عند الجمهور: ومذهب الجمهور أن معنى الآية الكريمة: أن تورث النصف للأخت بالفرض لا يكون إلا إذا لم يكن ولد، فعدم الولد شرط لتوريثها النصف فرضاً، لا لأجل توريثها، وإنما لم يذكر عدم الأب في الآية كما ذكر عدم الولد مع أن الأخ والأخت لا يرثان مع الأب؛ لأنه معلوم من قاعدة أصل الفرائض أن من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده، إلا أولاد الأم فيرثون معها. وأجمع المسلمون على أن المراد بالأخوة والأخوات في الآية التي في آخر سورة النساء من كان من أبوين، أو من أب عند عدم الذين من أبوين، وأجمعوا على أن المراد بالذين في أولها الأخوة والأخوات من الأم، في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ زَوْجٌ يُوْرَثُ كَفَلَةٌ أَوْ أَمْرَةٌ وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ (النساء: ١٢).

ضبط الأسماء: قوله: "عن مالك بن معول": هو بكسر الميم وإسكان الغين المعجمة. قوله: "عن أبي السفر": هو بفتح الفاء على المشهور، وقيل: بإسكانها، حكاه القاضي عن أكثر شيوخهم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وحقق شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٨: ٣٥٧) مذهب ابن عباس في هذا بما لا مزيد عليه. (إلى أن قال:) ثم إن ما نسب النووي رحمه الله إلى الشيعة أنهم لا يشترطون عدم الوالد في الكلالة، لم أحده في كتب الشيعة، بل وجدت ما يخالفه، فيقول أبو علي الطبرسي، وهو من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس، في مجمع البيان (٣: ١٤٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١٧٦): "فمعناه: إن مات الرجل ليس له ولد ولا والد، وإنما أضمرنا فيه الوالد للإجماع؛ ولأن لفظة الكلالة ينبي عنه، فإن الكلالة اسم للنسب المحيط بالميت، دون اللصيق، والوالد لصيق الولد، كما أن الولد لصيق الوالد، والأخوة والأخوات المحيطون بالميت". فهذا يدل على أن الشيعة الإمامية في هذه المسألة مع علماء أهل السنة، فيمكن أن يكون ما نسب إليهم النووي قولاً لبعض فرقهم الأخرى، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣١/٢، ٣٢)

[٥- باب من ترك مالا فلورثته]

٤١٥٤- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ، عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: "هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟" فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ"، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: "أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَى قَضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ".

٤١٥٥- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، هَذَا الْحَدِيثُ.

٤١٥٦- (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَلِيَ الْعَصَبَةُ مَنْ كَانَ".

٥- باب من ترك مالا فلورثته

وجه ترك النبي ﷺ الصلاة على الميت المديون في أول الأمر: قوله: "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ إِلَّا وَفَاءً لَهُ": إِنْ كَانَ يترك الصلاة عليه ليجرح الناس على قضاء الدين في حياتهم، والتوصل إلى البراءة منها؛ لئلا تفوتهم صلاة النبي ﷺ، فلما فتح الله عليه عاد يصلي عليهم ويقضي دين من لم يخلف وفاء. قوله ﷺ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ": فيه الأمر بصلاة الجنائز، وهي فرض كفاية. قوله ﷺ: "أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَسَنْ تُؤْفَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَى قَضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ"، قيل: إنه ﷺ كَانَ يَقْضِيهِ مِنْ مَالِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَقِيلَ: مَنْ خَالَصَ مَالٌ نَفْسَهُ، وَقِيلَ: كَانَ هَذَا الْقَضَاءُ وَاجِباً عَلَيْهِ ﷺ، وَقِيلَ: تبرع منه، والخلاف =

٤١٥٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيْعَةً، فَادْعُونِي، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُؤْتَرِ بِمَالِهِ عَصْبَتُهُ، مَنْ كَانَ".

٤١٥٨- (٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْأُورَثَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَّا".

٤١٥٩- (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ "وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتُهُ".

= وجهان لأصحابنا وغيرهم، واختلف أصحابنا في قضاء ذَيْن مَنْ مات وعليه دين، فقيل: يجب قضاؤه من بيت المال، وقيل: لا يجب، ومعنى هذا الحديث: أن النبي ﷺ قال: أنا قائم بمصالحكم في حياة أحدكم وموته، وأنا وليه في الخالين، فإن كان عليه ذَيْن قضيته من عندي إن لم يخلف وفاء، وإن كان له مال فهو لورثته لا آخذ منه شيئا، وإن خلف عِيَالاً محتاجين ضَائِعِينَ فليأتوا إلي فعلي نفقتهم وموتهم.

قوله ﷺ: "فأَيُّكُمْ ما ترك ديناً أو ضياعاً فأنا مولاه، وأَيُّكُمْ ترك مالا فإلي العصبه من كان". وفي رواية: "ديناً أو ضيعة". وفي رواية: "من ترك كلاً فإلينا".

شرح الغريب: أما الضَّيَاع والضَّيْعَةُ: فبفتح الضاد، والمراد عيال محتاجون ضائعون، قال الخطابي: الضياع والضيعة هنا وصف لورثة الميت بالمصدر، أي ترك أولاداً أو عيالاً ذَوِي ضياع، أي لا شيء لهم، والضَّيَاع في الأصل مصدر ما ضاع، ثم جعل اسماً لكل ما يعرض للضياع. وأما الكل فبفتح الكاف، قال الخطابي وغيره: المراد به ههنا العيال، وأصله الثقل، ومعنى "أنا مولاه" أي وليه وناصره، والله أعلم.

[٢٥- كتاب الهبات]

١- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

٤١٦٠- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ يَرْخِصِي، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "لَا تَبْتَغُهُ وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

٤١٦١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: "لَا تَبْتَغُهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدَرَاهِمٍ".

٤١٦٢- (٣) حَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَا تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أُعْطِيَتْهُ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ".

٤١٦٣- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ وَرَوْحٍ أَثْمٌ وَأَكْثَرُ.

٤١٦٤- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "لَا تَبْتَغُهُ، وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ".

٢٦- كتاب الهبات

١- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه

شرح الكلمات: قوله: 'احملت على فرس عتيق في سبيل الله': معناه: تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه في سبيل الله، والعتيق: الفرس النفيس الجواد السابق. قوله: "فأضاعه صاحبه": أي فصر في القيام بعلفه ومؤنته.

٤١٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ رُمَحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣١٦٦- (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهَا تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُعْدُ فِي صَدَقَتِكَ، يَا عُمَرُ؟".

قوله ﷺ: "لَا تُبْنَعُ وَلَا تُعْدُ فِي صَدَقَتِكَ": هذا لم يَنْزِهِ لَّا تحريم، فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذر ونحو ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يهبه، أو يملكه باختياره منه، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه، وقد سبق بيانه في كتاب الزكاة، وكذا لو انتقل إلى ثالث، ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا مذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم، والله أعلم.

[٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل]

- ٤١٦٧- (١) حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَفِيءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي فِتْنِهِ، فَيَأْكُلُهُ".
- ٤١٦٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
- ٤١٦٩- (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى- وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.
- ٤١٧٠- (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٍو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَفِيءُ، ثُمَّ يَأْكُلُ فَيَأَهُ".

٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل

أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة: قوله ﷺ: "مثل الذي يرجع في صدقته، كمثل الكلب يفيء، ثم يعود في فتيه فياكنه": هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما، وهو محمول على هبة الأجنبي، أما إذا وهب لولده أو لولد ولده وإن سفل، فله الرجوع فيه كما صرح به في حديث النعمان بن بشير، ولا رجوع في هبة الإخوة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام، هذا مذهب الشافعي، وبه قال مالك والأوزاعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل واهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم.**

**قال في تكملة فتح الملهم: من وهب لغير ذي رحم محرم فله الرجوع في هبته ما لم يعوضه الموهوب له، ومن وهب لذي رحم فليس له الرجوع، سواء كان والدا أو غيره، وهو مذهب أبي حنيفة وإسحاق والنخعي والثوري، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشريح والأسود والحسن البصري والشافعي، وروي-

٤١٧١ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ".

٤١٧٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤١٧٣ - (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ".

حذلق عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وفضالة بن عبيد رضي الله عنهم، حكاه العيني في عمدة القاري (٦: ٢٧٧) باب هبة الرجل لامرأته. وإن هبة أحد الزوجين للآخر حكم الهبة لذي رحم محرم، فلا يصح فيه الرجوع كما في الهداية مع الفتح (٧: ١٣٤).

وإن حق الرجوع من الهبة إنما يثبت عند الحنفية إما بقضاء القاضي، أو برضا الموهوب له، ولا يثبت بغير ذلك، كما هو مصرح في المتن، وراجع الهداية مع الفتح (٧: ١٣٥)، ثم إن ذلك مكروه عند الحنفية أيضاً، كما صرح به صاحب الهداية، ويتخلص من كل ذلك أنه يكره للواهب الرجوع ديانة، ويجوز قضاء.

(إلى أن قال:) فالجواب الصحيح (عن حديث الباب) ما ذكره صاحب الهداية من أن جواز الرجوع عند الحنفية إنما أريد به الجواز في القضاء، وأما الكراهة فلازمة لقوله عليه السلام: العائد في هبته كالعائد في قيته، وإن هذه الكراهة تحرمية، كما صرح به في الدر المختار (٤: ٥٧٤). (تكملة فتح الملهم: ٥٧/٢ - ٦٢)

[٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة]

٤١٧٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِيهِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكُلْ وَلَدَكَ نَحَلْتُهُ مِثْلَ هَذَا؟" فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَارْجِعْهُ".

٤١٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: "أَكُلْ بَنِيكَ نَحَلْتُ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْهُ".

٤١٧٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَقِي حَدِيثَهُمَا "أَكُلْ بَنِيكَ"، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: "أَكُلْ وَلَدَكَ"، وَرِوَايَةُ اللَّيْثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَشِيرًا جَاءَ بِالنُّعْمَانِ.

٤١٧٧- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا هَذَا الْغُلَامُ؟" قَالَ: أَعْطَانِي أَبِي، قَالَ: "فَكُلْ إِخْوَتَهُ أَعْطَيْتَهُ كَمَا أَعْطَيْتَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَرُدَّهُ".

٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

أما قوله: "نحلت" فمعناه: وهبت، وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يسوي بين أولاده في الهبة وهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ولا يفضل، ويسوي بين الذكر والأنثى. وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والصحيح المشهور: أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث.

أقوال أهل العلم في حكم تفضيل بعض الأولاد على البعض في الهبة: فلو فضل بعضهم، أو وهب لبعضهم -

٤١٧٨ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيشْهدهُ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ"، فَرَجَعَ أَبِي، فَردَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ.

٤١٧٩ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بَعْضَ الْمُوهُوبَةِ مِنْ مَالِهِ لِأَنْبَهَاءَ، فَالتَوَى بِهَا سَنَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا وَهَبْتُ لِأَبْنِي، فَأَخَذَ أَبِي يَدِي، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمَّ هَذَا، بِنْتُ رَوَاحَةَ، أَعْجَبَهَا أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتُ لِأَنْبَهَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا بَشِيرُ! أَلَيْكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: "أَكُلُّهُمْ وَهَبْتُ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَا تُشْهَدْنِي إِذَا قَاتَنِي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ".

٤١٨٠ - (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَيْكَ بَنُونَ سِوَاهُ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَكُلُّهُمْ أُعْطِيََتْ مِثْلُ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ".

=دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنه مكروه وليس بحرام، والهبة صحيحة. وقال طائفة وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق ودادود: هو حرام، واحتجوا برواية "لا أشهد على جور"، وبغيرها من ألفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقه بقوله ﷺ: "أشهد على هذا غيري"، قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام، فإن قيل: فإله تهديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعّل على الوجوب أو التندب، فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة.

وأما قوله ﷺ: "لا أشهد على جور": فليس فيه أنه حرام؛ لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما =

٤١٨١ - (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ: "لَا تُشْهِدْنِي عَلَى حَوْزٍ".

٤١٨٢ - (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اشْهَدْ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ الثُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: "أَكُلْ نَبِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ الثُّعْمَانَ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَأَشْهَدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي"، ثُمَّ قَالَ: "أَيَسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَلَا، إِذَا".

٤١٨٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَرْثَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي لِحْلاً، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهِدَهُ، فَقَالَ: "أَكُلْ وَلَدِكَ أُعْطِيَتْ هَذَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبَرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ"، قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا حَدَّثْتُ أَنَّهُ قَالَ: "قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ".

٤١٨٤ - (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الرُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَتْ امْرَأَةٌ بِشِيرٍ: انْحَلَّ ابْنِي غُلَامَكَ، وَأَشْهَدْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فَلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أُنْحَلَ ابْنُهَا غُلَامِي، وَقَالَتْ: أَشْهَدْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَلَهُ إِخْوَةٌ؟" قَالَ نَعَمْ، قَالَ: "أَفَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ".

- خرج عن الاعتدال فهو جور، سواء كان حراماً أو مكروهاً، وقد وضع بما قدمناه أن قوله ﷺ: "أشهد على هذا غيري"، يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقيون مثل هذا، استحب رد الأول، قال أصحابنا: يستحب أن يهب الباقيون مثل الأول، فإن لم يفعل، استحب رد الأول -

-ولا يجب،** وفيه جواز رجوع الوالد في هبته لتولده، والله أعلم. قوله: "سألت أبا بعض أصحابنا: هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "بعض الموهبة"، وكلاهما صحيح، وتقدير الأول بعض الأشياء الموهوبة. معاني الكلمات: قوله: "عائتوى بها سنة": أي مَطْلَهَا. قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: "قَارِئُوا نَسْ أَنْوَادَكُمْ": قال القاضي: رويناه "قَارِئُوا" بالياء من المفارقة، وبالنون من القران، ومعناها صحيح أي سَوَوْا بينهم في أصل العطاء وفي قدره. قولها: "أَخْلَى أُنْبِي عِلَامَتُ": هو يفتح الحاء يقال: خَلَّ يَخْلُو، كذا: ذهب يذهب.

**قال في تكملة فتح الملهم: فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن الوالد إن وهب لأحد أبنائه هبة أكثر من غيره اتفاقاً، أو بسبب علمه، أو عمله، أو بره بالوالدين من غير أن يقصد بذلك إضرار الآخرين، ولا الجور عليهم، كان جائزاً على قول الجمهور، وهو محمل آثار الشيخين وعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أما إذا قصد الوالد الإضرار، أو تفضيل أحد الأبناء على غيره بقصد التفضيل من غير داعية مجوزة لذلك، فإنه لا يبيحه أحد. (تكملة فتح الملهم: ٢/٧١)

[٤ - باب العمرى]

٤١٨٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".

٤١٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمُرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقَّهُ فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلِعَقِبِهِ"، غَيْرَ أَنْ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي، فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِبِهِ".

٤١٨٧ - (٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ الْعُمَرَى وَسُتَيْهَا، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمُرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أُعْطِيَتْكُمَا وَعَقِبُكَ مَا بَقِيَ مِنْكُمَا أَحَدٌ، فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَإِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".

٤١٨٨ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِثْمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَحَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا، قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْنِي بِهِ.

٤ - باب العمرى

بيان "العمرى" ومعنى العقب والصور الثلاث للعمرى وأحكامها: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمرى. قوله: أعمرت لك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرك أو حياتك، أو ما عشت أو حييت أو بقيت أو ما يفيد هذا المعنى، وأما عَقِبُ الرجل فيكسر القاف، ويجوز إسكانها مع فتح العين ومع كسرهما، كما في نظائره. والعقب: هم أولاد الإنسان ما تناسلوا. قال أصحابنا: العُمَرَى ثلاثة أحوال: أحدها: أن يقول: أعمرت لك هذه الدار، فإذا-

٤١٨٩- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَهِيَ لَهُ بَتْنَةٌ، لَا يَحْجُوزُ لِلْمُعْطَى فِيهَا شَرْطٌ وَلَا نَتْنٌ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ، فَقَطَعَتْ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ.

٤١٩٠- (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ".

٤١٩١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِعَثْلِهِ. ٤١٩٢- (٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

٤١٩٣- (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ".

-مت فهي لورثك أو لعقبك، فنصح بلا خلاف، وبذلك هذا التلظز رقة الدار، وهي هبة لكنها بعبارة طويلة، فإذا مات، فالدار ثورته، فإن لم يكن له وارث، فليست المال، ولا تعود إلى الواهب بخال، خلافاً لما لك الحال. الثاني: أن يقتصر على قوته: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي، أصحهما: وهو الجديد صحته، وله حكم الحال الأول، والثاني: وهو القديم أنه باطل.

وقال بعض أصحابنا: إنما القول القديم أن الدار تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته؛ لأنه خصه بها حياته فقط. وقال بعضهم: القديم لها عارية يستردها الواهب متى شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته. الثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مت عادت إلي أو إلى ورثتي إن كنت مت، ففي صحته خلاف عند أصحابنا، منهم من أبطنه، والأصح عندهم: صحته، ويكون له حكم الحال الأول، واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة "العمري جائزة"، وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة.

أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمري: والأصح: نصحه في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها =

٤١٩٤- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي الزَّيْبِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَفِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يُعْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِسُّكُمْ عَلَى كُمْ أَمْوَالَكُمْ".

٤١٩٥- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتْ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا ابْنًا لَهَا، ثُمَّ تُوُفِّيَ، وَتُوُفِّيَتْ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتْ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْمُعْمِرَةِ، فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمِرَةِ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمِرِ: بَلْ كَانَ لِأَيَّتَا حَيَاتِهِ وَمَوْتِهِ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَدَعَا جَابِرًا، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْحَائِطَ لِنَبِيِّ الْمُعْمِرِ حَتَّى الْيَوْمِ.

٤١٩٦- (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، هذا مذهبنا، وقال أحمد: تصح العُمَرَى المطلقة دون الموقفة، وقال مالك في أشهر الروايات عنه: العُمَرَى في جميع الأحوال ثلثك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها ربة الدار بحال. ** وقال أبو حنيفة بالصحة كنعن مذهبنا، وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة، وحجة الشافعي وموافقه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: ويقول مالك رحمه الله: إن النبي ﷺ أجاز العمري، فيكون جائزاً على ما كانوا يعرفونه، والمعروف عند العرب أنها لا تنقل الملكية، وإنما تنقل المنافع.

وقد أجبنا عنه فيما سبق بأن فحوى الكلام يدل على أن النبي ﷺ لا يريد تقرير ما كانوا عليه في الجاهلية، وإنما كان يريد تغيير حكم العمري إلى الهبة المؤبدة، وتدل على ذلك أحاديث. (تكملة فتح الملهم: ٨٤/٢)

٤١٩٧- (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْعُمَرَى جَائِزَةٌ".

٤١٩٨- (١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا".

٤١٩٩- (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَسْبَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْعُمَرَى جَائِزَةٌ".

٤٢٠٠- (١٦) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا"، أَوْ قَالَ: "جَائِزَةٌ".

-شرح الغريب: قوله: "فهي له بثلة": أي عطية ماضية غير راجعة إلى الواهب. قوله ﷺ: "امسكوا عنكم أموالكم ولا تقسدها" إلى آخره: المراد به: إعلامهم أن العُمَرَى هبة صحيحة ماضية، يملكها الموهوب له ملكاً تاماً لا يعود إلى الواهب أبداً، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمر ودخل على بصيرة، ومن شاء ترك؛ لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية، ويرجع فيها، وهذا دليل للشافعي وموافقيه، والله أعلم.

قوله: "اغتصموا إلى طارق مرن غنمان": هو طارق بن عمرو، ولأه عبيد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير.

[٢٦- كتاب الوصية]

[١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

٤٢٠١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو غَيْثِمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبْتَئِ لِبَلَّتَيْنِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ".

٤٢٠٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا: "وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، وَلَمْ يَقُولَا: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ".

[٢٧- كتاب الوصية]

[١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها: قال الْأَزْهَرِيُّ: هي مشتقة من وصيت الشيء أو وصيه إذا وصلته، وسميت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصَّى وأوصى إيصاء، والاسم الوصية والوصاء. التبيه: واعلم: أن أول كتاب الوصية هو ابتداء القوات الثاني من المواضع الثلاثة الَّتِي فَاتَتْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ سَفِيَانَ صَاحِبَ مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَسْمَعْهَا مِنْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي الْفُصُولِ الَّتِي فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْحِ، وَسَبَقَ اخْتِارُ الْمَوَاضِعِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، وَهَذَا أَوَّلُ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَيْثِمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: قَوْلُهُ ﷺ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يَرِي أَنْ يُوصِيَ فِيهِ يَبْتَئِ لِبَلَّتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ". وَفِي رِوَايَةٍ: "كَلَامَاتٍ لِيَالٍ".

*قوله: "ما حق امرئ مسلم" إلى قوله: "يبيت"؛ الفعل بمعنى المصدر خبر عن الحق إما بتقدير "أن" أو بدوؤها، ومثله قوله تعالى: ومن آياته يريكم النور. وعلى تقدير القول بتقدير "أن" يجوز نصبه كما هو شأن أن المقدرة في جواز العمل. وجملة "إلا ووصيته" حال، أي ليس حقه البيوتة في حال إلا والحال أن الوصية مكتوبة عنده.

٤٢٠٣- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ) كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا جَمِيعًا: "لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَإِنَّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ" كَرِوَايَةٍ يَحْتَمِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

٤٢٠٤- (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ"، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي.

٤٢٠٥- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ.

-فقه الحديث وتفصيل حكم الوصية: فيه الحث على الوصية، وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، لكن مذهبنا ومذهب الجماهير: أنها مندوبة لا واجبة. وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة لهذا الحديث ولا دلالة لهم فيه، فليس فيه تصريح بإيجابها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق أو عنده ودعة ونحوها لزمه الإيصاء بذلك. قال الشافعي رحمه الله: معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، ويستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحته، ويشهد عليه، فيها ويكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن تجدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها، قالوا: ولا يكلف أن يكتب كل يوم مُحَقَّرَاتِ المعاملات وحزنيات الأمور المتكررة.

وأما قوله ﷺ: "وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ" فمعناه: مكتوبة، وقد أشهد عليه بها لا أنه يقتصر على الكتاب، بل لا يعمل بها ولا تنفع إلا إذا كان أشهد عليه بها، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال الإمام محمد بن نصر -

«المروزي من أصحابنا: يكفي الكتاب من غير إشهاد لظاهر الحديث، والله أعلم.»

«قال في تكملة فتح الملهم: وأما الجمهور فيشترط عندهم الإشهاد، ولا تثبت الوصية بالكتابة بدون الإشهاد، يعني في القضاء. وحجتهم قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا خَضِعْتُمْ أَحَدَكُمْ أَمَوتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ (المائدة: ١٠٦) الآية.

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأنه لا تعرض فيه لاشتراط الإشهاد وعدمه، والمراد: أن تكون الوصية مكتوبة بشرائطها المعروفة، ومنها الإشهاد، فلا يدل ذلك على نفي الاشتراط. (تكملة فتح الملهم: ٩٦/٢)

[٢- باب الوصية بالثلث]

٤٢٠٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَلِّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: "لَا، الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ،

٢- باب الوصية بالثلث

قوله في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: "عادني رسول الله ﷺ من وجع أشفيت منه على الموت" فيه استحباب عيادة المريض، وأما مستحبة للإمام كاستحبابها لآحاد الناس.

شرح الغريب: ومعنى "أشفيت على الموت": أي قاربته وأشرفت عليه، يقال: أشفى عليه وأشاف، قاله الهروي، وقال ابن قتيبة: لا يقال: أشفى إلا في الشر، قال إبراهيم الحري: الوجع اسم لكل مرض، وفيه جواز ذكر المريض ما يجده لغرض صحيح من مداواة أو دعاء صالح أو وصية أو استفتاء عن حاله ونحو ذلك، وإنما يكره من ذلك ما كان على سبيل التسخُّط ونحوه: فإنه قاذح في أجر مرضه.

فقه الحديث: قوله: "وأنا ذو مال": دليل على إباحة جمع المال؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل في العرف إلا للمال كثير. قوله: "ولا يرثني إلا ابنة لي": أي ولا يرثني من الولد وعواص الورثة، وإلا فقد كان له عصبية، وقيل: معناه لا يرثني من أصحاب الفروض. قوله: "أفأتصدق بشي مالي؟ قال: "لا". قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: "لا، الثلث وثلث كثير". بالثلاثة، وفي بعض بالواحدة، وكلاهما صحيح، قال القاضي: يجوز نصب "الثلث" الأول ورفع، أما النصب فعلى الإغراء، أو على تقدير فعل أي "أعطى الثلث"، وأما الرفع فعلى أنه فاعل، أي يكفيك الثلث، أو أنه مبتدأ وحذف خبره، أو خبر محذوف المبتدأ، وفي هذا الحديث مراعاة العُدُل بين الورثة والوصية.

بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقل منه: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: إن كانت الورثة أغنياء، استحباب أن يوصي بالثلث تبرعاً، وإن كانوا فقراء، استحباب أن ينقص من الثلث.

تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث: وأجمع العلماء في هذه الأعصار على أن من له وارث لا تنفذ وصيته =

*قوله: "إنك إن تذر ورثتك": هي "أن" المصدرية الناصبة أو "إن" الشرطية الجازمة، وعلى الثاني فلا بد من تقدير المبتدأ في قوله: خير، أي خير وعلى الأول فلا حاجة.

وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ" ..

«زيادة على الثلث إلا بإجازته، وأجمعوا على نفوذها بإجازته في جميع المال، وأما من لا وارث له، فمذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوز أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وروى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما "وأما قوله: "أفأصدق بثلثي مالي؟" يحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية، ويحتمل أنه أراد الصدقة المُنْحَرِقة، وهما عندنا وعند العلماء كافة سواء لا ينفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث. وخالف أهل الظاهر، فقالوا: للمريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح، ودليل الجمهور ظاهر حديث "الثلث كثير" مع حديث "الذي أعتق ستة أعبد في مرضه فأعتق النبي ﷺ اثنين وأرق أربعة".

قوله ﷺ: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْرِهِمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ". العالة: الفقراء، ويتكففون: يسألون الناس في أكفهم. قال القاضي رحمته الله روينا قوله: "إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ" بفتح الهمزة وكسر هاء، وكلاهما صحيح. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث حث على صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب، والشفقة على الورثة، وأن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد، واستدل به بعضهم على ترجيح الغني على الفقير.

قوله ﷺ: "وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَجْرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ": فيه استحباب الإنفاق في وجوه الخير، وفيه أن الأعمال بالنيات، وأنه إنما يثاب على عمله نيته، وفيه أن الإنفاق على العيال يثاب عليه إذا قصد به وجه الله تعالى، وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة، ويثاب عليه، وقد نبه ﷺ على هذا بقوله ﷺ: "حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ" لأن زوجة الإنسان هي من أحصى حظوظه الدنيوية، وشهواته وملأذه المباحة، وإذا وضع اللقمة في فيها فإنما يكون ذلك في العادة عند الملاعبة والملاطفة والتلذذ بالمباح، فهذه الحالة أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة، ومع هذا فأعبر ﷺ أنه إذا قصد بهذه اللقمة وجه الله تعالى، حصل له الأجر بذلك، فغير هذه الحالة أولى بمحصول الأجر إذا أراد وجه الله تعالى، ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئاً أصنه على الإباحة، وقصد به وجه الله تعالى يثاب عليه، وذلك كالأكمل بنية التقوى على طاعة الله تعالى، والنوم للاستراحة؛ ليقوم إلى العبادة نشيطاً، والاستمتاع بزوجه وحارثته؛ ليكف نفسه وبصره =

** قال في تكملة فتح الملهم: فإن لم يكن له ورثة، لا من ذوي الفروض والعصبات، ولا من ذوي الأرحام، فحينئذ تنفذ وصيته في أكثر من الثلث بالغة ما بلغت، هذا هو المختار عند الحنفية. (إلى أن قال:) وحجة الحنفية ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩: ٦٩، ٧٠ رقم ١٦٣٧٤) من طريق معمر عن مغيرة عن إبراهيم أن ابن مسعود قال لرجل: "يا معشر أهل اليمن! مما يموت الرجل منكم لا يعلم أن أصله من العرب، ولا يدري ممن هو؟ فمن كان له كذلك فحضره الموت، فإنه يوصي بماله كله حيث شاء".

وأما حديث الباب فقد بين رسول الله ﷺ فيه علة عدم الزيادة على الثلث، وهي: "إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَصِيَّتَكَ أَغْنَاءَ خَيْرٌ...". وهذه العلة مفقودة فيمن لا وارث له، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١٠٣/٢)

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرَدَدْتُ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ! أَمْضِ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ"، قَالَ: رَأَيْتُ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ تُؤْفَى بِمَكَّةَ.

ومعناها عن الحرام وليقضي حقها، ويحصل ولداً صالحاً، وهذا معنى قوله ﷺ: "وَفِي بَضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ"، والله أعلم. قوله: "قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَرَدَدْتُ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً" فقال القاضي: معناه أَخْلَفُ بِمَكَّةَ بَعْدَ أَصْحَابِي، فَقَالَ: إِمَّا إِشْفَاقًا مِنْ مَوْتِهِ بِمَكَّةَ؛ لَكُونَهُ هَاجِرَ مِنْهَا، وَتَرَكَهَا لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَخَشِيَ أَنْ يَفْدَحَ ذَلِكَ فِي هَجْرَتِهِ أَوْ فِي ثَوَابِهِ عَلَيْهَا، أَوْ خَشِيَ بَقَاءَهُ بِمَكَّةَ بَعْدَ انْصِرَافِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَتَخَلَّفَ عَنْهُمْ بِسَبَبِ الْمَرَضِ، وَكَانُوا يَكْرَهُونَ الرَّجُوعَ فِيمَا تَرَكُوهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِهَذَا جَاءَ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى: "أَخْلَفُ عَنْ هَجْرَتِهِ"، قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: كَانَ حَكْمُ الْهَجْرَةِ بَاقِيًا بَعْدَ الْفَتْحِ هَذَا الْخَبَرِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ هَاجِرًا قَبْلَ الْفَتْحِ، فَأَمَّا مَنْ هَاجَرَ بَعْدَهُ فَلَا.

بيان معنى قوله: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ": وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا"؛ فَالْمُرَادُ بِالْخُلْفِ: طَوْلُ الْعَمَلِ وَالْبَقَاءُ فِي الْحَيَاةِ بَعْدَ جَمَاعَاتٍ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَفِي هَذَا الْخَبَرِ فَضِيلَةُ طَوْلِ الْعَمَلِ لِلْإِزْدِيَادِ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالتَّحُتُّ عَلَى إِزَادَةِ وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْأَعْمَالِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: "لَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ"، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "يَنْفَعُ" بِزِيَادَةِ التَّاءِ، وَهَذَا الْخَبَرُ مِنَ الْمَعْرُوفَاتِ، فَإِنَّ سَعْدَ بْنَ عَاشٍ حَتَّى فَتَحَ الْعِرَاقَ وَغَيْرَهُ، وَانْفَعَ بِهِ أَقْوَامٌ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَنَضَّرَ بِهِ الْكُفَّارَ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، فَأُخِمْ قَتَلُوا وَصَارُوا إِلَى جَهَنَّمَ، وَشِيئَتْ نِسَائُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ، وَغَنِمَتْ أَمْوَالُهُمْ وَدِيَارُهُمْ، وَوَلَّى الْعِرَاقَ، فَاهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ خَلَائِقٌ وَنَضَّرَ بِهِ خَلَائِقٌ بِإِقَامَتِهِ الْحَقَّ فِيهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَشَوْهِمْ. قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: لَا يَحِيطُ أَجْرُ هَجْرَةِ الْمُهَاجِرِ بِقَاوِمِهِ بِمَكَّةَ وَمَوْتِهِ هَا إِذَا كَانَ لِمُضَرَّةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يَحِيطُهُ مَا كَانَ بِالْإِخْتِيَارِ. قَالَ: وَقَالَ قَوْمٌ: مَوْتُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ يَحِيطُ هَجْرَتَهُ كَيْفَمَا كَانَ، قَالَ: وَقِيلَ: لَمْ تَقْرُضِ الْمُهَجْرَةَ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ خَاصَّةً.

قَوْلُهُ ﷺ: "اللَّهُمَّ! أَمْضِ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ. وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ": قَالَ الْقَاضِي: اسْتَدْلَلَ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ بَقَاءَ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ كَيْفَ كَانَ فَادِحٌ فِي هَجْرَتِهِ، قَالَ: وَلَا دَلِيلَ فِيهِ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ دَعَا لَهُمْ دَعَاءَ عَامًا، وَمَعْنَى "أَمْضِ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ": أَيُّ أَمْلَئِهَا وَلَا تَطْنِئْهَا، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بِتَرْكِ هَجْرَتِهِمْ وَرَجُوعِهِمْ عَنْ مُسْتَقِيمِ حَاثِهِمُ الْمَرْضِيَّةِ.

شرح الغريب: قَوْلُهُ ﷺ: "لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ": الْبَائِسُ: هُوَ الَّذِي أَثَرُ الْيُوسُ وَهُوَ الْفَقْرُ وَالْقِلَّةُ. قَوْلُهُ: "رَأَيْتُ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ": قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا مِنْ كَلَامِ الرَّوَايِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، =

٤٢٠٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ،
ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا
الِإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٢٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ يَعُودُنِي، فَذَكَرَ
بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، وَكَمْ يَذْكُرُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ
يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا.

= بل انتهى كلامه ﷺ بقوله: "لكن اليأس سعد بن خولة"، فقال الراوي تفسيراً لمعنى هذا الكلام: إنه يرثه
النبي ﷺ، ويتوَجَّع له ويرقُّ عليه لكونه مات بمكة، واختلفوا في قائل هذا الكلام من هو؟ ف قيل: هو سعد بن
أبي وقاص، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات.

أقوال العلماء قصة سعد بن خولة: قال القاضي: وأكثر ما جاء أنه من كلام الزُّهْرِيِّ، قال: واختلفوا في قصة سعد
ابن خولة، ف قيل: لم يهاجر من مكة حتى مات بها، قال عيسى بن دينار وغيره وذكر البخاري أنه هاجر وشهد
بدرًا، ثم انصرف إلى مكة ومات بها. وقال ابن هشام: إنه هاجر إلى الحبشة الفجرة الثانية، وشهد بدرًا وغيرها،
وتوفي بمكة في حجة الوداع سنة عشر، وقيل: توفي بها سنة سبع في الهدنة، خرج مُخْتَاراً من المدينة، فعلى هذا
وعلى قول عيسى بن دينار: سبب يؤسـه سقوط هجرته؛ لرجوعه مختاراً، وموته بها، وعلى قول الآخرين: سبب
يؤسـه موته بمكة على أي حال كان، وإن لم يكن باختياره لما فاته من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار
هجرته، والغربة عن وطنه إلى هجرة الله تعالى، قال القاضي: وقد روي في هذا الحديث أن النبي ﷺ خلف مع سعد
ابن أبي وقاص رجلاً، وقال له: إن توفي بمكة فلا تدفنه بها. وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى أنه كان يكره أن
يموت في الأرض التي هاجر منها. وفي رواية أخرى لمسلم قال سعد بن أبي وقاص: خشيت أن أموت بالأرض التي
هاجرت منها، كما مات سعد بن خولة، وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية، وفي حديث سعد هذا
جواز تخصيص عموم الوصية المذكورة في القرآن بالسنة، وهو قول جمهور الأصوليين، وهو الصحيح.

ضبط الاسم وترجمة صاحب الاسم: قوله: "حدثنا أبو داود الحفري": هو بجاء مهمة ثم فاء مفتوحتين، منسوب
إلى الحفر بفتح الحاء والفاء، وهي محلة بالكوفة، كان أبو داود يسكنها، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، وأبو سعد
السمعاني وغيرهما، واسم أبي داود هذا "عمرو بن سعد" الثقة الزاهد الصالح العابد، قال علي المديني: ما أعلم-

٤٢٠٩ - (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: دَعْنِي أَقْسِمَ مَالِي حَيْثُ شِئْتُ، فَأَبَى، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ؟ فَأَبَى، قُلْتُ: فَالْتَلِثْ؟ قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ التَّلِثِ،* قَالَ: فَكَانَ بَعْدُ، التَّلِثُ جَائِزًا.

٤٢١٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَ بَعْدُ، التَّلِثُ جَائِزًا.

٤٢١١ - (٦) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ، قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ، قَالَ: "لَا" فَقُلْتُ: أَبِالْتَلِثِ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ! وَالتَّلِثُ كَثِيرٌ".

٤٢١٢ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ عُمَرُو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ بَعْدَ بَعْدِهِ بِمَكَّةَ، فَبَكَى قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«أَبَى رَأَيْتَ بِالْكُوفَةِ أَعْبَدَ مِنْ أَبِي دَاوُدَ الْخَفَرِيِّ. وَقَالَ وَكَيْعٌ: إِنْ كَانَ يَدْفَعُ بِأَحَدٍ فِي زَمَانِنَا، يَعْنِي الْبَلَاءَ وَالنَّوْازِلَ فَبِأَبَى دَاوُدَ، تَوَفَّى سِتَّةَ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: سِتَّةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ بَعْدَهُ».

قوله: «عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُنْهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ بَعْدَهُ بِمَكَّةَ» وفي الرواية الأخرى: «عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرَضَ سَعْدُ بِمَكَّةَ، فَاتَّذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُ» فهذه الرواية مرسنة، والأولى متصلة؛ لأن أولاد سعد تابعيون.

التنبيه الهام: وإنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصيه وإرساله ليعين اختلاف الرواة في ذلك، قال القاضي: وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها، فظنَّ طائون أنه يأتي بها مفردة، -

*قوله: «قُتِ! وَالتَّلِثُ، قَالَ: فَسَكَتَ بَعْدَ التَّلِثِ»: لعنه أراد أنه سكت عن النهي عنه، أي لم ينه عنه، ولم يرد أنه سكت عن الكلام بعده، فقد قال: «نعم! والتَّلِثُ كثير» كما في كثير من الروايات، فلا معارضة بين هذه الرواية وبين تلك الروايات، والله تعالى أعلم.

"اللَّهُمَّ! اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: "لَا" قَالَ: فِالْثَلَاثِينَ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: فَالْخَمْسُ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: "الْثُلُثُ، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنْ صَدَقْتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ نَفَقْتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ بَعْشٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ"، وَقَالَ بِإِيدِهِ.

٤٢١٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

٤٢١٤ - (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْجَمِيرِيِّ.

= وأنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تضعيف كتابه، كما أوضحناه في أول هذا الشرح، ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الحديث إذا روي مُتَّصِلًا ومرسلًا، فالصحيح الذي عليه المحققون أنه محكوم باتصاله؛ لأنها زيادة ثقة، وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عباس قال: لو أن شأس غصوا من الثلث إلى الربع، فإن رسول الله ﷺ قال: الثلث والثلث كثير." قوله "غصوا": بالغين والضاد المعجمتين، أي نقصوا.

أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية: وفيه استحباب النقص عن الثلث، وبه قال جمهور العلماء مطلقًا، ومذهبنا: أنه إن كان ورثته أغنياء استحباب الإبقاء بالثلث، وإلا فيستحب النقص منه. وعن أبي بكر الصديق ؓ أنه أوصى بالخمس، وعن علي ؓ نحوه. وعن ابن عمر وإسحاق بالربع، وقال آخرون: بالسدس، وآخرون بدونه، وقال آخرون: بالعاشر، وقال إبراهيم النخعي ؓ: كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة. وروي عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم ؓ أنه يستحب لمن له ورثة وماله قليل ترك الوصية.

٤٢١٥ - (١٠) حَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُم عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ، "فَلَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" قَالَ: "الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ". وَفِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ: "كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ".

قوله في إسناده هذا الحديث: "وحدثنا أبو كريب قال: حدثنا ابن نمير كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس: "هكذا هو في نسخ بلادنا، وهي من رواية الجلودي، ففي جميعها أبو كريب، وذكر القاضي: أنه وقع في نسخة ابن مهران "أبو كريب" كما ذكرناه، وفي نسخة الجلودي "أبو بكر بن أبي شيبة" بدل أبي كريب، والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

*قوله: "لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ...": هو مبني على معنى "والثلث كثير" إنه كثير بالنظر إلى ما ينبغي الإيصاء به. ولو قيل: إن معناه: إنه كثير أي كاف في الوصية لا حاجة فيها إلى الزيادة عليه لما كان في الحديث دلالة على استحباب الانتقاص من الثلث، والله أعلم.

[٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت]

٤٢١٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ!"

٤٢١٧- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي أَفْتَلَنْتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَلِي أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ!"

٤٢١٨- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمِّي أَفْتَلَنْتْ نَفْسَهَا، وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ "نَعَمْ!"

٤٢١٩- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، ح وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَيْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، أَمَا أَبُو أُسَامَةَ وَرَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: فَهَلْ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرٌ؟ كَرِوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ.

[٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت]

قوله: "إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ!". وفي رواية: "إِنْ أُمِّي أَفْتَلَنْتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَنِي أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ!"

شرح المغرب: قوله: "أَفْتَلَنْتْ"، بالفاء وضم التاء أي ماتت بغيته وفجأته، والغلة والافتلات ما كان بغيته، وقوله: نفسها: برفع السين ونصبها، هكذا ضبطوه، وهما صحيحان، الرفع على ما لم يسم فاعله، والت نصب على المفعول الثاني، وأما قوله: "أَظْنُهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ"، معناه لما علمه من حرصها على الخير، أو لما علمه من رغبتها في الوصية.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث جواز الصدقة عن الميت واستحبها، وأن ثوابها يصله وينفعه، وينفع المتصدق أيضاً، =

وهذا كله أجمع عليه المسلمون، وسبقت المسألة في أول هذا الشرح، في شرح مقدمة صحيح مسلم، وهذه الأحاديث مخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩)، وأجمع المسلمون على أنه: لا يجب على الوارث التصديق عن ميتة صدقة التطوع، بل هي مستحبة، وأما الحقوق المالية الثابتة على الميت، فإن كان له تركة وجب قضاؤها منها، سواء أوصى بها الميت أم لا، ويكون ذلك من رأس الماء، سواء دَّيَّنَ الله تعالى كالزكاة والْحَجَّ وَالْقَنْدَرِ وَالْكَفَّارَةِ وبَدَلَ الصَّوْمِ ونحو ذلك، ودَّيَّنَ الأَدَمِيَّ، فإن لم يكن للميت تركة لم يلزم الوارث قضاء دينه، لكن يستحب له ولغيره قضاؤه.

قوله: "فهو يكفر عنه أن أتصدق عنه": أي هل تكفر صدقتي عنه سيئاته، والله أعلم.

[٤- باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]

٤٢٢٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَفُتَيْبَةُ يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: * إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ".

٤- باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

قوله ﷺ: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: * إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ"، قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته، وينقطع بتعدد الثواب له، إلا في هذه الأشياء الثلاثة؛ لكونه كان سببها، فإن الولد من كسبه، وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف.

فوائد الحديث: وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولد صالح، وقد سبق بيان اختلاف أحوال الناس فيه، وأوضحنا ذلك في كتاب النكاح. وفيه دليل لصحة أصل الوقف، وعظيم ثوابه، وبيان فضيلة العلم، والحث على الاستكثار منه، والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيضاح، وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع. وفيه أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهما مجتمع عليهما، وكذلك قضاء الدين كما سبق، وأما الحج، فيحزي عن الميت عند الشافعي وموافقه، وهذا داخل في قضاء الدين إن كان حراً واجباً، وإن كان تطوعاً وصى به، فهو من باب الوصايا، وأما إذا مات وعليه صيام فالصحيح أن الولي يصوم عنه وسيقت المسألة في كتاب الصيام. وأما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلاة عنه ونحوهما فمذهب الشافعي والجمهور أنهما لا تلحق الميت، وفيها خلاف، وسبق إيضاحه في أول هذا الشرح في شرح مقدمة "صحيح مسلم".

*قوله: "انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة": لا يخفى أن الاستثناء متفرع من مقدار أي من كل الأعمال إلا من ثلاثة أعمال. وحينئذ يصير إلى المعنى انقطع عنه عمله من كل عمل، وهو لا يخلو عن ركائكة، والجواب أن العمل بمعنى الثواب الذي هو أثر العمل، فإنه منقطع من سائر الأعمال الثابت في الأعمال الثلاثة. والمعنى: انقطع عنه الثواب من كل عمل إلا من ثلاثة أعمال، والله أعلم.

[٥ - باب الوقف]

٤٢٢١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا"، قَالَ: فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّعِيفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ: غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرُ مُتَأَنِّلٍ مَالًا.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَتَّبَعْنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنْ فِيهِ: غَيْرُ مُتَأَنِّلٍ مَالًا.

٤٢٢٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ اتَّهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ"، وَلَمْ يُذَكِّرْ مَا بَعْدَهُ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ قَوْلَهُ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى آخِرِهِ.

٥ - باب الوقف

شرح الغريب: أما قوله: "هو أنفس": معناه أجود، والنفس الجيد، وقد نفس بفتح النون وضم الفاء نقاسة، واسم هذا المال الذي وقفه عمر "فمغ" بناءً مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة، وأما قوله: "غير متأنل" فمعناه: "غير جامع، وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤنل، ومنه مجد مؤنل أي قديم، وأتلة الشيء أصله.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على صحة أصل الوقف، وأنه مخالف لشوائب الجاهلية، وهذا مذهبتنا -

٤٢٢٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ حَبِيرٍ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضاً لَمْ أَصِبْ مَالاً أَحَبُّ إِلَيَّ وَلَا أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ.

ومذهب الجماهير، ويدل عليه أيضاً إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات، وفيه: أن الوقف لا يُباع ولا يوهب ولا يورث، إنما يتبع فيه شرط الواقف، وفيه صحة شروط الواقف، وفيه: فضيلة الوقف وهي الصدقة الجارية، وفيه: فضيلة الإنفاق مما يحب، وفيه: فضيلة ظاهرة لعمره ﷺ، وفيه: مشاورة أهل الفضل والصلاح في الأمور وطرق الخير، وفيه: أن خير فتحت عنوة وأن الغائبين ملكوها واقتسموها، واستقرت أملاكهم على حصصهم، ونفذت تصرفاتهم فيها، وفيه: فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

وأما قوله: "يأكل منها بالمعروف": فمعناه: يأكل المعتاد ولا يتجاوزها، والله أعلم.

[٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه]

٤٢٢٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٢٢٥- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوَلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ: فَكَيْفَ أُمِرَ النَّاسُ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟

٤٢٢٦- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ.

٤٢٢٧- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

ضبط الاسم: قوله: "عن طلحة بن مصرف" هو بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشددة، وحكي فتح الراء، والصواب المشهور كسرها.

قوله: "سألت عبد الله بن أبي أوفى هل أوصى رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، قلت: فلم كتب على المسلمين الوصية أو فلم أمروا بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله تعالى".

وفي رواية عائشة رضي الله عنها: "ما ترك رسول الله ﷺ دينارًا ولا درهما ولا شاة ولا بعيرًا ولا أوصى به".

٤٢٢٨- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إِلَى صَدْرِي -أَوْ قَالَتْ حَجْرِي- فَدَعَا بِالطُّسْتِ، فَلَقَدْ انْخَنَثَ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟.

٤٢٢٩- (٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عليه السلام: يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْحَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَجَعُهُ، فَقَالَ: "اثْنُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي"، فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ، قَالَ: "دَعُونِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ"، أَوْصِيَكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ حَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِخَيْرٍ مَا كُنْتُ أَجِيزُهُمْ"، قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثَّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسَيْتَهَا. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وفي رواية قال: "ذكروا عند عائشة عليها السلام أن علياً عليه السلام كان وصياً، فقالت: متى أوصى إلي، فقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت حجرى، فدعا بالطست، فلقد انخث في حجرى، وما شعرت أنه مات فمتى أوصى".
شرح الغريب ومعنى قوله: "لم يوص"، ودفع التعارض: أما قولها: "انخث" فمعناه: مال وسقط، وأما حجر الإنسان وهو حجر ثوبه فيفتح الحاء وكسرها. وأما قوله: "لم يوص" فمعناه: لم يوص بثلاث ماله ولا غيره، إذ لم يكن له مال ولا أوصى إلى علي عليه السلام ولا إلى غيره، بخلاف ما يزعمه الشيعة، وأما الأرض التي كانت له صلى الله عليه وسلم بحجر وفدك، فقد سلبها صلى الله عليه وسلم في حياته ونجز الصدقة بها على المسلمين. وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته صلى الله عليه وسلم بكتاب الله ووصيته بأهل بيته، ووصيته بإخراج المشركين من حزيرة العرب، وإجازة الوفد فليست مرادة بقوله: "لم يوص"، إنما المراد به ما قدمناه، وهو مقصود السائل عن الوصية، فلا مناقضة بين الأحاديث. وقوله: "أوصى بكتاب الله": أي بالعمل بما فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿مِمَّا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨) -

*قوله: "دعوني فالذي أنا فيه خير"، أي إن تنازعكم عندي بخلي عما أنا فيه من الخير فاتركوا التنازع وقوموا عني، والله تعالى أعلم. ولم يرد أن كتابة الكتاب خير من تركها؛ إذ لو أراد ذلك، لأطاعوه، وأحضروا عنده الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

٤٢٣- (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِقْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ مَصْرَفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمَ الْخَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ، ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعَهُ، حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَّيْهِ كَأَنَّهَا نِظَامُ اللَّوْلُؤِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اتَّقُونِي بِالْكِتَابِ وَالذَّوَاةِ - أَوِ اللُّوْحِ وَالذَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا"، فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ.

٤٢٣١- (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا خُضِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلُمُّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ"، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمْ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ، * فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا،

-ومعناه: أن من الأشياء ما يعلم منه نصاً، ومنها ما يحصل بالاستنباط. وأما قول السائل: "فلم كتب على المسلمين الوصية؟" فمراده قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خُضِرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾ (البقرة: ١٨٠)، وهذه الآية منسوخة عند الجمهور، ويحتمل أن السائل أراد بكتب الوصية التذلل إليها، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس" - معناه: تفخيم أمره في الشدة والمكروه فيما يعتقد أنه عيب، وهو امتناع الكتاب، ولهذا قال ابن عباس: الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب هذا الكتاب، هذا مراد ابن عباس، وإن كان الصواب ترك الكتاب، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قوله ﷺ حين اشتد وجعه: "اتقوني بالكتاب والذواة أو اللوح والذواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إن رسول الله ﷺ يهجر". وفي رواية: قوله: "فقال عمر رضيه: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا": ثم ذكر أن بعضهم أراد الكتاب وبعضهم وافق عمر، وأنه لما أكثروا اللغو والاختلاف قال النبي ﷺ: قوموا.

التمهيد: اعلم أن النبي ﷺ معصوم من الكذب، ومن تغير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه، وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس معصوماً من الأمراض -

* قوله: "فقال عمر بن الخطاب: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله..." - حاصل ما قالوا في الاعتذار أن الأمر منه ﷺ ما كان أمر عزيمة وإيجاب حتى لا يجوز لأحد مراجعة ويصير المراجع عاصياً بل كان الأمر أمر مشورة أو نذب، وكانوا يراجعونه ﷺ في بعض تلك الأوامر سيما عمر رضيه -

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ: فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّعْوَ وَالْاِخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَوْمُوا"، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنْ اِخْتِلَافِهِمْ وَلَعَطِهِمْ.

حوال الأسقام العارضة للأجسام ونحوها مما لا نقص فيه لمنزلته، ولا فساد لما عهد من شريعته، وقد سحر ﷺ حتى صار يحيل إليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله ولم يصدر منه ﷺ، وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررها.

أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه تركه الكتاب: فإذا علمت ما ذكرناه فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي ﷺ به. فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام مخصصة ليرفع النزاع فيها، ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه، وكان النبي ﷺ هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحى إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحى إليه بذلك، ونسخ ذلك الأمر الأول.

توجيه كلام عمر وفقهه: وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه حشي أن يكتب ﷺ أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها. فقال عمر: حسينا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقوله: ﴿أَلَيْسَ لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة، وأراد الترفيع على رسول الله ﷺ، فكان عمر أفقه من ابن عباس وموافقيه.

وقد علم من حاله أنه كان موفقاً للصواب في المصالح، وكان صاحب إهام من الله تعالى جل ذكره وثناؤه ولم يقصد عمر رضي الله عنه بقوله: "قد غلب عليه الوجع" إنه يتوهم عليه الغلط به وإنما أراد التخفيف عليه وإنه يتعب تعباً شديداً بسبب إملاء الكتاب لما معه من الوجع الشديد، فلا يناسب أن يباشر الناس بما يصبر سبباً للحقوق غاية المشقة به في تلك الحالة فرأى أن عدم إحضار الدواة والورق أولى من إحضارها مع أنه حشي أن يكتب النبي ﷺ أموراً يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بسبب ذلك؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها، أو خاف لعل بعض الضعفاء والمتأففين ينطرقون به إلى القدح في بعض ذلك المكتوب لكونه في حال المرض، فيصير سبباً للفتنة، فقال حسينا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأمن الضلال على الأمة، انتهى كلامهم. قلت: ولا يخلو عن نظر، أما أن الأمر ما كان أمر إيجاب، فيشكل عليه قوله ﷺ: لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا أو نحو ذلك، -

قال الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في أواخر كتابه "دلائل النبوة": إنما قصد عمر التخفيف على رسول الله ﷺ حين غلبه الوجع، ولو كان مراده ﷺ أن يكتب ما لا يستغنون عنه، لم يتركه لاختلافهم، ولا لغيره لقوله تعالى: ﴿يَبْلُغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (المائدة: ٦٧) كما لم يترك تبليغ غير ذلك لمخالفة من خالفه، ومعاداة من عاداه، وكما أمر في ذلك الحال بإخراج اليهود من جزيرة العرب وغير ذلك مما ذكره في الحديث.

قال البيهقي: وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله أنه ﷺ أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم بالكتاب في أول مرضه حين قال: وا رأساه! ثم ترك الكتاب، وقال: يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر، ثم نبه أمته على استخلاف أبي بكر رضي الله عنه بتقدمه إياه في الصلاة. قال البيهقي: وإن كان المراد بيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة، إلا وفي الكتاب أو السنة بيانها نصاً أو دلالة، وفي تكلف النبي ﷺ في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصاد على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه، ولئلا ينسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله ﷺ: "إذا اجتهد الحاكم، فأصاب فنه أجران، وإذا اجتهد، فأخطأ فله أجر"، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر الصواب تركهم على هذه الجملة؛ لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التخفيف عن النبي ﷺ، وفي تركه ﷺ الإنكار على عمر دليل على استصوابه.

= فإن مقتضاه أن يكون أمر إيجاب؛ إذ السعي في الخلاص عن أسباب الضلال أو فيما يأمن به الأمة عن الضلال واجب على الناس سواء قلنا: إنه أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر رضي الله عنه كما عليه كثير من المتقدمين، ويدل عليه بعض الأحاديث الصحيحة أو شيئاً آخر، كيف ولو نصّ على خلافة أبي بكر خلص به الروافض عن الرفض، ولا شك إنه غير كثير. وأما أنه خشي أن يكتب أموراً تصير سبباً للعقوبة أو سبباً لفتح المنافقين فقير معقول بعد أن قال النبي ﷺ: "لن تضلوا بعد أبداً ضرورة أنه ﷺ أخبرهم بأن الكتاب سبب للأمن من الضلالة ودوام الهداية فكيف يظن! أنه سبب للعقوبة أو الفتنة يفتح أهل النفاق وغيره، كيف! ومثل هذا الظن يوم تكذيب ذلك الخير وهو لن تضلوا بعده، فافهم. ولا يخفى أن لزوم تكذيب الخير أضر ههنا من لزوم المخالفة للأمر، فهذا الجواب إلى الفساد أقرب منه إلى الإصلاح، والله تعالى أعلم.

وأما قوفهم في تسمير "حسبنا كتاب الله" أنه تعالى قال: ﴿مَا فَرَضْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، أو قوله تعالى: ﴿أَتَيْنَاكُمْ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فلا يخفى أن تلك الآيات لا تقتضي أن الناس لا يحتاجون في ثبوتهم على الهداية وأمنهم من الضلالة إلى شيء آخر، ومعلوم أن كتاب الله وإن كان جامعاً لكل شيء لكن لا يقدر كل أحد على استخراج =

- قال الخطابي: ولا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهم الغلط على رسول الله ﷺ، أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله ﷺ من الوجع وقرب الوفاة، مع ما اعتراه من الكرب، عاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمة له فيه، فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين، وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحريم، كما راجعوه يوم الحديبية في الخلاف، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأما إذا أمر بالشئ أمر عزيمة، فلا يراجع فيه أحد منهم، قال: وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه، وقد أجمعوا كلهم على أنه لا يقر عليه، قال: ومعلوم أنه ﷺ وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق الخلق كلهم، فلم ينزهه عن سمات الحدث، والعوارض البشرية، وقد سهى في الصلاة، فلا ينكر أن يظن به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذا الحال حتى تبين حقيقته، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر رضي الله عنه.

كلام الخطاب على رد من اعترض على حديث "اختلاف أمي رحمة": قال الخطابي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: "اختلاف أمي رحمة"، فاستصوب عمر ما قاله. قال: وقد اعترض على حديث "اختلاف أمي رحمة" رجлан، أحدهما: مغموض عليه في دينه، وهو عمرو بن بحر الجاحظ، والآخر معروف بالسحف والخلاعة، وهو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، فإنه لما وضع كتابه في "الأعاني"، وأمكن في تلك الأباطيل لم يرض بما تزود من إلمها حتى صدر كتابه بذي أصحاب الحديث، وزعم أنهم يروون ما لا يدرون، وقال هو والجاحظ: لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم زعم أنه إنما كان اختلاف الأمة رحمة في زمن النبي ﷺ خاصة، فإذا اختلفوا سألوه، فبين لهم.

- كل شيء منه، وقد فوّض بيانه إليه ﷺ فقال: ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، فلعل بعض ما بين لنا ﷺ مما في الكتاب يصير سبباً لدوام الهدى والأمن من الضلالة وغيره ﷺ لا يصل إلى ذلك البيان كما لا يخفى. وأما قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فهو لا يستغني عن البيان أيضاً كيف والعلماء قد اجتهدوا واختلفوا وقاسوا بعد ذلك. والحاصل أن بيان النبي ﷺ من الأمور المحتاج إليها قطعاً سيما إذا كان مما وعد عليه البقاء على الهداية والأمن من الضلالة فما معنى القول بالفتى عنه وإن كتاب الله يغني عنه وإنه لا حاجة لنا إلى بيانه كيف وقد أنزل الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ (العنكبوت: ٥١)، ومع ذلك فقد كان ﷺ يبين للناس بعد ذلك والناس لا يستغنون عن بيانه ولا شك أن بيانه خير من اجتهد الناس سيما وقد وعد عليه البقاء على الهدى على الدوام، فلا يظهر لما ذكروا وجه على أنه يجوز أن يكون كتابه من قبيل الأمور المتبركة التي يسم الله بسببه الهداية، ويرفع عن الأمة الضلالة، ويكون البركة مخصوصة بذلك الكتاب فلا وجه للقول بمعارضته بهذه الآيات.

=الجواب عن اعتراض الموصي والملاحظ: والجواب عن هذا الاعتراض الفاسد أنه لا يلزم من كون الشيء رحمة أن يكون ضده عذاباً، ولا يلزم هذا ويذكره الأجاهل أو متجاهل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ رَحِمْنَاهُ جَعَلْ لَكُمُ الْيَمِينَ وَالْأَنْهَارَ يَنْشَكُونَا فِيهِ﴾ (القصاص: ٧٢)، فسمي النيل رحمة، ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عذاباً، وهو ظاهر لا شك فيه. قال الخطابي: والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام: أحدها: في إثبات الصانع ووجدانيته، وإنكار ذلك كفر. والثاني: في صفاته ومشيئته، وإنكارها بدعة. والثالث: في أحكام الفروع المحتملة وجوهاً، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرامة للعصاة، وهو المراد بحديث: "اختلاف أمي رحمة"، هذا آخر كلام الخطابي رحمه الله.

جواب العلامة المازري عن اختلاف الصحابة في الأمر بالكتاب: وقال المازري: إن قيل: كيف جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع قوله ﷺ: "أنتوني أكتب" وكيف عصوه في أمره؟ فالجواب: أنه لا خلاف أن =

=قلت: والوجه عندي أن يقال: إن عمر رضي الله عنه فهم من قوله ﷺ: "لن تضلوا بعد أبداً أو نحوه أن معناه لن يجتمعوا على الضلالة، ولا يصير كنكم ضالا لا أنه لا يضل أحد منكم أصلاً. أخذ هذا المعنى من إسناد الضلال إلى ضمير الجمع في قوله: "لن تضلوا" وذلك لأنه قد ظهر عنده من أخباراته ﷺ حال صحته أنه سفترق أمة، وستمرق المارقة، وستحدث الفتن فعلم أن المراد هو أمن الكل بذلك الكتاب عن الضلالة لا أمن كل أحد، وقد علم من الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النور: ٥٥)، ومثل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (آل عمران: ١١٠)، ومثل: ﴿لَتَنصُرُنَّهُنَّ عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة: ١٤٣)، ومن بعض أخباراته ﷺ مثل: لا يجتمع أمي على الضلالة أن هذا المعنى حاصل لهذه الأمة بدون ذلك الكتاب الذي قصد به النبي ﷺ أن يكتبه. ورأى أنه ﷺ ما قصد بذلك الكتاب إلا زيادة الاحتياط في حصول ذلك المعنى لما كان عليه ﷺ من كمال الشفقة ووفور الرحمة ﷺ تسليماً مثل ما فعل ﷺ يوم بدر مع وعد الله تعالى بإياه النصر، وأنه ﷺ أمرهم أمر مشورة بأنه يختار نفعه لأجل كمال الاحتياط في أمرهم. فأجاب عمر بما أجاب للتنبيه على أهم أحق بمراعاة الشفقة عليه ﷺ في تلك الحالة التي هي حالة غاية المرض، وأنه ما قصده ﷺ حاصل لما أن الله تعالى وعد به في كتابه، وهذا معنى قوله: "حسبنا كتاب الله"، أي يكفي في حصول هذا المعنى ما وعد الله في كتابه، وهذا مثل ما فعل أبو بكر يوم بدر حين رأى النبي ﷺ في شدة التعب والمشفقة بسبب ما غلب عليه من الداء والتضرع. وأما ابن عباس رضي الله عنهما فرأى أن الاحتياط كان خيراً، فكان يكي لأجل ذلك، والله تعالى أعلم، ومع ذلك كان بعظم عمر رضي الله عنه غاية التعظيم، وبشي عليه غاية البناء، وقد قال في حديث كراهة الصلاة بعد العصر أنه أحبرني به جماعة من الصحابة أرضاهم عندي عمر، فما كان يرى أن هذا كان ضلالة من عمر أو شيئاً لا يليق، نعوذ بالله من سوء العقيدة في أهل الصلاح، فالويل كل الويل لمن يأخذ من هذا الحديث ما كان لا يرى من رواه أيضاً.

وقد يقال: لعله حمل قوله: "لن تضلوا بعده" على وجه الظن والرجاء بطريق الاجتهاد لا بالوحي وكثير ما كان ﷺ =

«الأوامر تقارن قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال: أصلها للندب، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال: أصلها للوجوب، وتنقل القرائن أيضاً صيغة "أفعل" إلى الإباحة وإلى التخيير وإلى غير ذلك من ضروب المعاني، فلعله ظهر منه ﷺ من القرائن ما دلّ على أنه لم يوجب عليهم، بل جعله إلى اختيارهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم، وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرعات، فأدى عمر رضي الله عنه اجتهاده إلى الامتناع من هذا، ولعله اعتقد أن ذلك صدر منه ﷺ من غير قصد جازم، وهو المراد بقولهم: "هجر" وبقول عمر "غلب عليه الوجع"، وما قارنه من القرائن الدالة على ذلك على نحو ما يعهدونه من أصوله ﷺ في تبليغ الشريعة، وأنه يجري مجرى غيره من طرق التبليغ المعتادة منه ﷺ، فظهر ذلك لعمر دون غيره، فخالقوه، ولعل عمر خاف أن المناقذين قد يتطرقون إلى القدح فيما اشتهر من قواعد الإسلام، وبلغه ﷺ الناس بكتاب يكتب في خلوة وآحاد، ويضيفون إليه ما يشبهون به على الذين في قلوبهم مرض، ولهذا قال: عندكم القرآن، حسينا كتاب الله.

توجيه قوله: "هجر": وقال القاضي عياض: وقوله: أھجر رسول الله ﷺ، هكذا هو في صحيح مسلم وغيره "أھجر" على الاستفهام وهو أصح من رواية من روى: هجر ويهجر؛ لأن هذا كله لا يصح منه ﷺ؛ لأن معنى هجر: هذى، وإنما جاء هذا من قائله استفهاماً للإلتكار على من قال: لا تكتبوا أي لا تتركوا أمر رسول الله ﷺ ونجعلوه كأمر من هجر في كلامه؛ لأنه ﷺ لا يهجر، وإن صححت الروايات الأخرى كانت خطأ من قائلها قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبي ﷺ من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظيم المصاب به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأخرى أھجر مجرى شدة الوجع. وقول عمر رضي الله عنه: "حسنا كتاب الله" رد على من نازعه لا على أمر النبي ﷺ، والله أعلم. قوله ﷺ: "دعوني فالذي أنا فيه خير"، معناه: دعوني من النزاع واللغط الذي شرعتم فيه، فالذي أنا فيه من مراقبة الله تعالى، والتأهب للقائه، والفكر في ذلك ونحوه أفضل مما أنتم فيه.

بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة: قوله ﷺ: "أخرجوا المشركين من جزيرة العرب": قال أبو عبيد: قال-

«يقول مثل ذلك بناء على الظن، وهذا شائع فيما بين الناس، ومن جملة ذلك قوله ﷺ في حديث السهو في الصلاة في حديث ذي اليمين المشهور: "كل ذلك لم يكن": أي في ظني. فلعله قام عند عمر من القرائن الدلالات أنه قال بذلك اجتهاداً لا وحياً، إذ الحاضر السامع للكلام يفهم من قرائن الأحوال ما لا يفهم الغائب، فقال ما قال للتنبيه على أن حالة المرض لا يساعد الاجتهاد، والمطلوب فيها التخفيف عليه لا التشديد والتعب، فالمناسب بهذه الحالة ترك الكتاب والتوكل على الله تعالى الكريم، وبالجملة أنه ﷺ ما ترك الكتاب بعد القيل والقال من الناس عنده إلا لما علم أن ذلك الكتاب لا يتوقف عليه شيء من أمر الأمة لا من أصل الهداية ولا من دوامها، وإلا لما استقام تركه منه كيف وهو مبعوث لذلك ﷺ، والله أعلم بحقيقة الحال.

-الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدن اليمن إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن جدة وما والاها إلى أطراف الشام. وقال أبو عبيدة: هي ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما في العرض فما بين رمل بيرين إلى منقطع السماوة. وقوله: "حفر أبي موسى": هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء أيضاً، قالوا: وسميت جزيرة لإحاطة البحار بها من نواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة، وأصل الجزر في اللغة: انقطع، وأضيفت إلى العرب؛ لأنها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطانهم وأوطان أسلافهم. وحكى الفروي عن مالك أن جزيرة العرب: هي المدينة، والصحيح المعروف عن مالك: أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن، وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء، فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكينهم من سكنائها، ولكن الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه، قال العلماء: ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين في الحجاز، ولا يمكنون من الإقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام.

أقول أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم جوازه: قال الشافعي وموافقه: إلا مكة وحرمها، فلا يجوز تمكين كافر من دخوله بحال، فإن دخله في خفية وجب إخراجه، فإن مات ودفن فيه، نبش وأخرج ما لم يتغير، هذا مذهب الشافعي وجهاهير الفقهاء، وجوز أبو حنيفة دخولهم الحرم، وحجة الجماهير قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَمْشِي فِي كُنُفٍ فَلَا يَفْقَهُوْنَ أَلَمْ تَجِدْ أَلْحَرَامَ يَدْعُوْنَ عَذِيبَهُمْ هَذَا﴾ (التوبة: ٢٨)، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وأجيزوا الوفد بحرم ما كنت أجيزهم": قال العلماء: هذا أمر منه ﷺ بإجازة الوفد وضيافتهم وإكرامهم نظيماً لنفوسهم وترغيباً لغيرهم من المؤلفة قلوبهم ونحوهم، وإعانة على سفرهم. قال القاضي عياض: قال العلماء بإجازة سواء كان الوفد مسلمين أو كفاراً؛ لأن الكافر إنما يقد غالباً فيما يتعلق بمصالحنا ومصالحهم. قوله: "وسكت عن الثالثة أو قالها فأنسيتها": الساكت ابن عباس، والناسي: سعيد بن جبير، قال المنهلي: الثالثة: هي تجهيز جيش أسامة بن جندب، قال القاضي عياض: ويحتمل أنها قوله ﷺ: "لا تتخذوا قري ولئلاً يُعْتَدَ"، فقد ذكر مالك في "الموطأ"، معناه مع إجماع اليهود من حديث عمر بن الخطاب.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه، منها: جواز كتابة العلم، وقد سبق بيان هذه المسألة مرات، وذكرنا أنه جاء فيها حديثان مختلفان، فإن السلف اختلفوا فيها، ثم أجمع من بعدهم على جوازها، وبيننا تأويل حديث المنع، ومنها: جواز استعمال المجاز لقوله ﷺ: "أكتب لكم": أي أمر بالكتابة، ومنها: أن الأمراض ونحوها لا تنافي النبوة، ولا تدل على سوء الحال. قوله: "قال أبو إسحاق إبراهيم، حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا سفيان بهذا الحديث": معناه: أن أبا إسحاق صاحب مسلم ساوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة فعلا هذا الحديث لأبي إسحاق، برجل.

قوله: "من اختلافهم ونقضهم": هو بفتح الغين المعجمة وإسكانها، والله أعلم.

[٢٨- كتاب النذر]

[١- باب الأمر بقضاء النذر]

٤٢٣٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذَرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تَوَفَّتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَاقْضِي عَنْهَا".

٤٢٣٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

٢٨- كتاب النذر

١- باب الأمر بقضاء النذر

قوله: "استفتى سعد بن عبادَةَ رسول الله ﷺ في نذرٍ كان على أمِّه، توفيت قبل أن تقضيه، قال رسول الله ﷺ: فاقضه عنها".

أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم انعقاده: أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة، فإن نذر معصية أو مباحاً، كدخول السوق، لم يتعقد نذره ولا كفارة عليه عندنا، وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقوله ﷺ: فاقضه عنها دليل لقضاء الحقوق الواجبة على الميت، فأما الحقوق المالية فمجمع عليها، وأما البدنية ففيها خلاف قدمناه في مواضع من هذا الكتاب.

أقوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على الميت وعدم وجوبه: ثم مذهب الشافعي وطائفة أن الحقوق المالية الواجبة على الميت من زكاة وكفارة ونذر يجب قضاؤها، سواء أوصى بها أم لا، كدبون الأدمي. وقال-

=مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصي به. ** ولأصحاب مالك خلاف في الزكاة إذا لم يوص بها، والله أعلم.

أقوال العلماء في تعيين نذر أم سعد: قال القاضي عياض: واختلفوا في نذر أم سعد هذا، فقيل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: كان عتقاً، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أم سَعْدٍ. قال القاضي: ويحتمل أن النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: والأظهر أنه كان نذراً في المال أو نذراً مبهماً، ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي ﷺ: استقِ عنها الماء. وأما أحاديث الصوم عنها، فقد علله أهل الصنعة؛ للاختلاف بين رواته في سنده ومثله وكثرة اضطرابه. وأما رواية من روى: "فأعتق عنها" فموافقه أيضاً؛ لأن العتق من الأموال، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر الغير المالي على الميت ووجوبه: وأعلم أن مذهبنا ومذهب الجمهور: أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالي، ولا إذا كان مالياً ولم يخلف تركة، لكن يستحب له ذلك. وقال أهل الظاهر: يلزمه ذلك؛ لحديث سعد هذا. ودليلنا أن الوارث لم يلتزمه فلا يلزم، وحديث سَعْدٍ يحتمل أنه قضاء من تركتها، أو تبرع به، وليس فيه الحديث نصريح بالترامه ذلك، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال الشافعي رحمه الله: إنه بمنزلة الدين، فيجب قضاؤه على الورثة، وإن لم يوص به المورث؛ ولنا أنه عبادة، ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإبضاء، دون الورثة؛ لأنها جبرية. (تكملة فتح الملهم: ١٥٠/٢)

[٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً]

٤٢٣٤- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: "إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيحِ".

٤٢٣٥- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "النَّذْرُ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا، وَلَا يُؤَخِّرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٤٢٣٦- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٤٢٣٧- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

٤٢٣٨- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَنْذَرُوا، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يرد شيئاً

وجه النهي عن النذر: قال المازري: يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون الناذر يصير ملتزماً له، فيأتي به تكلفاً بغير نشاط. ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالفُرْبة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه، فينقص أجره، وشأن العبادة أن تكون متمحضة لله تعالى. قال القاضي عياض: ويحتمل أن النهي لكونه قد -

٤٢٣٩- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدَرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٤٢٤٠- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ وَفَتْنَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ النَّذَرَ لَا يَقْرُبُ مِنَ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدَرُهُ لَهُ، وَلَكِنَّ النَّذَرَ يُوَافِقُ الْقَدَرَ، فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَحِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَحِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرَجَ".

٤٢٤١- (٨) حَدَّثَنَا فَتْنَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ وَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي الذَّرَّاءُورِدِيَّ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

— يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر، ويمنع من حصول المقدر، فنهى عنه خوفاً من حائل يعتقد ذلك،**
وسياق الحديث يؤيد هذا، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إنه لا يأتي بخير" فمعناه: أنه لا يرد شيئاً من القدر، كما بينه في الروايات الباقية. وأما قوله ﷺ: "يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ" فمعناه: أنه لا يأتي بهذه القرية تطوعاً مُحَضّاً مبتدأ، وإنما يأتي بها في مقابلة شفاء المريض وغيره مما تعلّق النذر عليه، ويقال: نَذَرَ يَنْذُرُ: وَيَنْذِرُ بِكسر النال في المضارع وضمها لغتان.

** قال في تكملة فتح الملهم: وحاصل القول الأخير أن النهي إنما يتوجه إذا نذر الرجل باعتقاد أنه يرد من قدر الله وقضائه، وأما إذا وقع النذر بدون هذا الاعتقاد فلا منع فيه ولا كراهة، وحاصل قولنا المأزري يشك أنه يكره، وإن لم يكن هذا الاعتقاد، والذي يظهر لي أنه إن كان باعتقاد فاسد فحرام، وإن لم يكن باعتقاد فاسد إنه لا يخلو عن الكراهة أيضاً لعموم لفظ الحديث. (تكملة فتح الملهم: ١٥٣/٢، ١٥٤)

[٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد]

٤٢٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَاللَّفْظُ لِرُؤْمَيْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتْ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" فَقَالَ: بِمِ أَعَذَّتْنِي؟ وَبِمِ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ -إِعْظَامًا لِذَلِكَ-: "أَخَذْتُكَ بِحَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ ثَقِيفٌ"، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَتَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: "لَوْ قُتِلَتْهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ، أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ"، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: إِنِّي حَاجٌّ فَأَصْطَعِنِي، وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي، قَالَ: "هَذِهِ حَاجَّتُكَ"، فَقَدِيَ بِالرَّجُلَيْنِ.

٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد

ضبط الاسم: قوله: "عن أبي المهلب": هو بضم الميم، وفتح الهاء واللام المشددة، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: معاوية بن عمرو، وقيل: عمرو بن معاوية، وقيل: النضر بن عمرو الحرمي البصري، والله أعلم.
قوله: "سابقة الحاج": يعني ناقته العضباء، وسبق في كتاب الحج بيان العضباء والقُصُورَى والجَدَعَاءَ، وهل من ثلاث أم واحدة؟ قوله ﷺ: "أخذتك بحريرة حلفائك": أي بجنائيتهم.
قوله ﷺ للأسير حين قال: إني مسلم: "لو قُتِلَتْهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ" إلى قوله: "فقدني بالرجلين": معناه لو قلت كلمة الإسلام قَبْلَ الْأَسْرِ حين كنت مالك أمرك أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ؛ لأنه لا يجوز أسرك لو أسلمت قبل الأسر، فكنت فزت بالإسلام وبالسَّلامَة من الأسر ومن اغتنام مالك، وأما إذا أسلمت بعد الأسر، فيسقط الخيار في قتلك، ويبقى الخيار بين الاسترقاق والمن والفداء.

فقه الحديث والجواب عن إشكال ردِّ المسلم إلى دار الكفر: وفي هذا جواز المفاداة، وأن إسلام الأسير لا يسقط حق الفاقين منه، بخلاف ما لو أسلم قبل الأسر، وليس في هذا الحديث أنه حين أسلم وفادى به، رجع إلى دار الكفر، ولو ثبت رجوعه إلى دارهم وهو قادر على إظهار دينه؛ لقوة شوكة عشييرته أو نحو ذلك لم يحرم -

قَالَ: وَأُسْرِتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَصِيبَتِ الْعُضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوُثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيِ يَوْمِيهِمْ، فَأَنْفَلَتَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوُثَاقِ فَأَتَتْ الْإِبِلَ، فَحَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغًا، فَتَشْرُكُهُ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعُضْبَاءِ، فَلَمْ تَرْغُ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ، فَقَعَدَتْ فِي عَجْرِهَا، ثُمَّ زَجَرَتْهَا، فَأَنْطَلَقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا، فَطَلَبُوهَا، فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَنَذَرْتُ اللَّهَ إِنْ نَحَاها اللَّهُ عَلَيْهَا لِتَنْحَرَّتْهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعُضْبَاءُ، نَاقَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ إِنْ نَحَاها اللَّهُ عَلَيْهَا لِتَنْحَرَّتْهَا، فَأَتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! بِئْسَ مَا جَزَّيْتُهَا، نَذَرْتُ اللَّهَ إِنْ نَحَاها اللَّهُ عَلَيْهَا لِتَنْحَرَّتْهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حُجْرٍ: "لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ".

٤٢٤٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَتِ الْعُضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَقِيلٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْحَاجِّ، وَفِي حَدِيثِهِ أَيْضًا: فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذُلُولٍ مُحَرَّسَةٍ، وَفِي حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُدْرَبَةٌ.

-ذلك، فلا إشكال في الحديث، وقد استشكله المازري، وقال: كيف يرد المسلم إلى دار الكفر؟ وهذا الإشكال باطل مردود بما ذكرته. قوله: "وأُسْرِتِ امرأة من الأنصار": هي امرأة أبي ذر رضي الله عنه.

شرح الغريب وأقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية: قوله: "ناقة منوَّقة": هي بضم الميم وفتح النون والواو المشددة أي مدللة. قوله: "ونذروا بها": هو يفتح النون وكسر الذال أي علموا.

قوله ﷺ: "لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد"، وفي رواية: "لا نذر في معصية الله تعالى". في هذا دليل على أن من نذر معصية كشراب الخمر، ونحو ذلك، فنذره باطل لا يتعقد، ولا تلزمه كفارة يمين ولا غيرها، وهذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء. وقال أحمد: يجب فيه كفارة اليمين بالحديث المروي عن عمران بن الحصين. وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين". واحتج الجمهور بحديث عمران بن حصين المذكور في الكتاب.

الجواب عن مستدل الإمام أحمد، وبيان مراد قوله: "ولا فيما لا يملك العبد": وأما حديث "كفارته كفارة يمين" فضعيف باتفاق المحدثين. وأما قوله ﷺ: "ولا فيما لا يملك العبد": فهو معمول على ما إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه، بأن قال: إن شفى الله مريضى قلته على أن أعنتى عبد فلان، أو أنصدق بشويه أو بداره أو نحو-

ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه، فيصح نذره، مثاله قال: إن شفى الله مريضى فلله عتق رقبة، وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصح نذره، وإن شفى المريض ثبت العتق في ذمته.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "ناقة ذنول مُحَرَّسَةٌ". وفي رواية: "مدرَّجَةٌ" أما المحرسة: فيضم الميم وفتح الجيم والراء المشددة، وأما المدرجة: فبفتح الدال المهمل وبالباء الموحدة والمجرسة والمُدْرَجَةُ والمُنَوَّجَةُ والدَّلُولُ كله بمعنى واحد، وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة وحدها بلا زوج ولا محرم ولا غيرها إذا كان سفر ضرورة كالهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكالتَّهَرُّبِ ممن يريد منها فاحشة ونحو ذلك، والنهي عن سفرها وحدها محمول على غير الضرورة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الكفار إذا غَنِمُوا مَالاً للمسلم لا يملكونه، وقال أبو حنيفة وآخرون: يملكونه إذا حازوه إلى دار الحرب، وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث، وموضع الدلالة منه ظاهر، والله أعلم.**

**قال في تكملة فتح الملهم: ومذهب أبي حنيفة أنهم يملكون ما غنموا منا بشرط إحرازهم إياه بدار الحرب، فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب، ثم غنمناه رده إلى صاحبه بلا لمن، وإن أدرك بعد فكذلك قبل القسمة، وأما بعد القسمة فإن صاحبه أحق به باليمن، لا بغيره.

وأجاب شيخنا العثماني التهانوي رحمه عن حديث الباب بأنهم لم يكونوا أحرزوا الناقة بدار الحرب، فإن الطحاوي أخرجه بلفظ: "وكانوا إذا تزلوا يرسلون إليهم في أهبيتهم، فلما كانت ذات ليلة..." قلت: وبمثلها أخرجه الدارمي في سننه (٢: ١٥٤)، فهذا يدل على أنهم كانوا في الطريق، ولم يكونوا أحرزوها بدارهم، فلا دليل فيه للشافعية في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ١٦٦/٢)

[٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

٤٢٤٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: "مَا بَالُ هَذَا؟" قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْدِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ". وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ.

٤٢٤٥- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي عُثْمَانَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا شَأْنُ هَذَا؟" قَالَ ابْنَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ارْكَبْ، أَيُّهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ" -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَابْنِ حُجْرٍ.

٤٢٤٦- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٢٤٧- (٤) وَحَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: "لِتَمْشِيَ وَلِتَرْكَبَ".

٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة

أما الحديث الأول: فمحمول على العاجز عن المشي، فله الركوب، وعليه دم، وأما حديث أخت عقبة، فمعناه: يمشي في وقت قدرها على المشي، وتركب إذا عجزت عن المشي أو لحقتها مشقة ظاهرة فتركب، وعليها دم، وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في الصورتين، هو راجع القولين للشافعي، وبه قال جماعة، والقول الثاني: لا دم عليه، بل يستحب الدم، وأما المشي حافياً فلا يزمه الحنفاء، بل له ليس الثعلبي، وقد جاء حديث أخت عقبة =

٤٢٤٨- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرْتُ أَخْتِي، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُفَضَّلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: حَافِيَةً، وَزَادَ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يُفَارِقُ عُقْبَةَ.

٤٢٤٩- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

= في "سنن أبي داود" مبيناً أنها ركبت للعجز، قال: إن أختي نذرت أن تحج ماشية، وأنها لا تطيق ذلك، فقال رسول الله ﷺ: إن الله غني عن مشي أختك، فلتركب، ولشهد بدنة.**

** قال في تكملة فتح الملهم: من نذر المشي إلى بيت الله لزمه الوفاء بنذره. فيجب عليه المشي في أحد النسكين، إما الحج وإما العمرة، ويجب عليه أن يمشي، فإن عجز عن المشي جاز له الركوب، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء؛ لهذا الحديث، ثم اختلفوا فيما يجب عليه بالركوب، ففيه أقوال: الأول: أنه يجب عليه الدم، وأقنه شاة، وهو قول الإمام أبي حنيفة، وهو المذهب المشهور المختار عند الشافعية. (تكملة فتح الملهم: ١٦٨/٢)

[٥- باب في كفارة النذر]

٤٢٥- (١) وَخَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كَتَّابِ بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ".

٥- باب في كفارة النذر

قوله ﷺ: "كفارة النذر كفارة يمين".

اختلف العلماء في المراد بالنذر في هذا الحديث: اختلف العلماء في المراد به، فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللُّحاج، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إن كلمت زيداً مثلاً قلله عليه حجة أو غيرها، فيكفمه فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما التزمه، هذا هو الصحيح في مذهبنا** وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق كقوله: غلّ نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية، كمن نذر أن يشرب الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو محير في جميع النذورات بين الوفاء بما التزم، وبين كفارة يمين، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وهو القول المفقى به عند الحنفية، وكان أبو حنيفة يقول: إن النذر في مثله يجب عليه وفاء النذر، ولا تجزئه الكفارة إلا إذا لم يطقه، ثم رجع إلى قول الشافعية قبل وفاته بسبعة أيام. (تكملة فتح الملهم: ١٧٤/٢)

[٢٩ - كتاب الإيمان]

[١ - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

٤٢٥١ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرَّحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".

قَالَ عُمَرُ: فَوَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

٤٢٥٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ: مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

٤٢٥٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

[٢٩ - كتاب الإيمان]

[١ - باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ". وفي رواية: "لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم".

وجه النهي عن الحلف بغير الله، والجواب عن إشكال الحلف بغير الله: قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى، فلا يضاهي به غيره. وقد جاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة قائم، خير من أن أحلف بغيره فأبر. فإن قيل: الحديث مخالف لقوله ﷺ: "أفلح وأبىه إن صدق"، فجوابه: أن هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين، فإن قيل:-

٤٢٥٤- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ، فَتَادَاهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ".

٤٢٥٥- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ وَابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٢٥٦- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ-: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ"، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: "لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".

«فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: ﴿وَالصَّغُفَرُ﴾، ﴿وَالذَّرِيَّةُ﴾، ﴿وَالطُّورُ﴾، ﴿وَالنَّجْمُ﴾، فاجاب إن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه.

قوله: «ما حلفت بما ذكروا ولا آثروا» معنى ذكروا: قاتلاً فما من قبل نفسي، ولا آثروا: بالمدى أي خالفاً عن غيري. فوالله الحديث إباحة الحلف بالله تعالى وصفاته كلها، وهذا يجمع عليه، وفيه النهي عن الحلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام.

٢- باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله

٤٢٥٧- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ".

٤٢٥٨- (٢) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ"، وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: "مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى".

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ "يَعْنِي قَوْلَهُ: تَعَالَ أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ، غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ.

٢- باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله

وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله: قوله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فليقل: لا إله إلا الله: إنما أمر بقول: لا إله إلا الله؛ لأنه تعاطى تعظيم صورة الأصنام حين حلف بها. أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير الله أو بعلّة سوى الإسلام وعدم وجوبها: قال أصحابنا: إذا حلف باللات والعزى وغيرهما من الأصنام أو قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام أو بريء من النبي ﷺ أو نحو ذلك لم يتعقد بيمينه، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول: لا إله إلا الله، ولا كفارة عليه، سواء فعله أم لا، هذا مذهب الشافعي ومالك وجهاهم العلماء. وقال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله: أنا مبتدع أو بريء من النبي ﷺ أو واليهودية. **

** قال في تكملة فتح الملهم: وتوهم هذه العبارة أن الخنفيه تجب عندهم الكفارة بالحلف باللات والعزى، وليس الأمر كذلك، فإن الحلف بغير الله تعالى لا يتعقد عندهم، كما هو مصرح في كتبهم، نعم! إذا حلف بقوله: إن لم أفعل ذلك فأنا كافر، أو يهودي، أو نصراني، فإن ذلك يتعقد عندهم بيميناً؛ لأن العرف شائع بذلك، ومبنى الأيمان على العرف. (تكملة فتح الملهم: ١٨٣/٢)

٤٢٥٩- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاعِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ".

= دليل الإمام أبي حنيفة رحمه الله: واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة؛ لأنه منكر من القول وزور، والحلف بهذه الأشياء منكر وزور.

دليل الجمهور: واحتج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث، فإنه ﷺ إنما أمره بقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة؛ ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع، وأما قياسهم على الظاهر، فينتقض بما استثنوه، والله أعلم. قوله ﷺ: "ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق" قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيراً لخطيئته في كلامه بهذه المعصية، قال الخطابي: معناه فليتصدق بمقدار ما أمر أن يقامر به، والصواب الذي عليه المحققون، وهو ظاهر الحديث أنه لا يختص بذلك المقدار، بل يتصدق بما تيسر مما ينطلق عليه اسم الصدقة، ويؤيده رواية معمر التي ذكرها مسلم: "فليتصدق بشيء"، قال القاضي: ففي هذا الحديث دلالة لمذهب الجمهور: أن العزم على المعصية إذا استقر في القلب كان ذنباً يكب عليه، بخلاف الخاطر الذي لا يستقر في القلب، وقد سبقت المسألة واضحة في أول الكتاب.

تفسير "الطاعوت": قوله ﷺ: "لا تحلفوا بالطواغي ولا بأبائكم": هذا الحديث مثل الحديث السابق في النهي عن الحلف باللات والعزى، قال أهل اللغة والغريب: الطواغي هي الأصنام، واحدها: طاغية، ومنه هذه طاغية دؤس أي صنمهم ومعبودهم، سمي باسم المصدر؛ لطغيان الكفار بعبادته؛ لأنه سبب طغيانهم وكفرهم، وكل ما جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى، فالطغيان: المجاوزة للحد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا الْوَاءُ﴾ (الحاقة: ١١)، أي جاوز الحد، وقيل: يجوز أن يكون المراد بالطواغي هنا من طغى من الكفار، وجاوز القدر المعتاد في الشر، وهم عظمائهم، وروي هذا الحديث في غير مسلم: "لا تحلفوا بالطواغيت" وهو جمع طاعوت، وهو الصنم، ويطلق على الشيطان أيضاً، ويكون الطاعوت واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿تَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (الزمر: ١٧)، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُضْحِكُواكَ إِلَىٰ الْطَّاغُوتِ﴾ (النساء: ٦٠)، يكفروا به.

[٣- باب نذب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير،..]
 ٤٢٦- (١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ -
 وَاللَّفْظُ لِحَلْفٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي
 مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا
 أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِإِبِلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ
 ذَوْدِ غُرٍّ الدَّرَى، فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا -أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ-: لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَأَثَرُهُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: "مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ
 حَمَلَكُمْ، وَإِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ
 يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٣- باب نذب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه
 في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الحنث خيراً من التماسي على اليمين،
 استحسب له الحنث، وتلزمه الكفارة، وهذا متفق عليه، وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحنث، وعلى
 أنه يجوز تأخيرها عن الحنث، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين.
 اختلاف أهل العلم في جواز تقديم كفارة اليمين على الحنث: واختلفوا في جوازها بعد اليمين، وقبل الحنث،
 فجوزها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين، وهو قول جماهير
 العلماء، لكن قالوا: يُسْتَحَبُّ كونها بعد الحنث، واستثنى الشافعي التكفير بالصوم، فقال: لا يجوز قبل الحنث؛
 لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة وصوم رمضان، وأما التكفير بالمال فيجوز تقديمها، كما
 يجوز تعجيل الزكاة، واستثنى بعض أصحابنا حنث المعصية، فقال: لا يجوز تقديم كفارته؛ لأن فيه إعانة على
 المعصية، والجمهور على إجزائها كفهر المعصية. وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم
 الكفارة على الحنث بكل حال، ودليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، ** والقياس على تعجيل الزكاة. ** =

** قال في تكملة فتح الملهم: وأجاب عنه الحنفية بأن الحديث وارد بحرف الواو، وهي للجمع المطلق، ولا تفيد
 الترتيب، فلا يدل حديث الباب أن الكفارة مقدمة على الحنث، وإنما المراد أن من رأى في الحنث خيراً وجب
 عليه أمران: الكفارة والحنث، ولا تعرض في الحديث للترتيب بينهما. (تكملة فتح الملهم: ١٨٩/٢)
 ** قال في تكملة فتح الملهم: فمرجعنا فيها حيث نشأ إلى القياس والأصول الثابتة. فرأينا أن الكفارة إنما تكون لجبر-

٤٢٦١- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أُرْسِلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلَانَ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ - وَهِيَ غَزْوَةُ ثُبُوكَ - فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ أَصْحَابِي أُرْسِلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ"، وَوَأَقْبَتَهُ وَهُوَ غَضَبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ مَخَافَةِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمُ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ أَكُنْ إِلَّا سُوَيْعَةً إِذْ سَمِعْتُ بِلَالًا يُنَادِي: أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ! فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تُحْذِرُ هَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَذَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، (لَيْسَتْ أْبْعَرَةٌ أَتْبَاعُهُنَّ جَبْنٌ مِنْ سَعْدٍ) فَأَنْطَلِقْ بِهِنَّ إِلَى أَصْحَابِكَ، فَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ - أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَارْكَبُوهُنَّ".

-قوله: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسَجَمْنَاهُ: أَيِ تَطَلَّبَ مِنْهُ مَا يَحْمِلُنَا مِنَ الْإِبِلِ، وَيَحْمِلُ اثْنَانَا. قوله: "فَأَمَرْنَا ثَلَاثَ ذُودٍ غُرَّ الذَّرَى"، وفي رواية: "خَمْسَ ذُودٍ". وفي رواية: "ثَلَاثَةَ ذُودٍ بَقَعَ الذَّرَى". شرح الغريب: أما الذَّرَى: فَبَضْمُ الذَّالِ وَكَسْرُهَا وَفَتْحُ الرَّاءِ الْمَخْفُفَةِ، جَمْعُ "ذُرْوَةٍ" بِكَسْرِ الذَّالِ وَضَمِّهَا، وَذُرْوَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَعْلَاهُ، وَفَرَادِ هُنَا الْأَسْمَةُ، وَأَمَّا الْغُرَّ: فَهِيَ الْبَيْضُ، وَكَذَلِكَ "الْبَقْعُ" الْمُرَادُ هَهُنَا: الْبَيْضُ، وَأَصْلُهَا مَا كَانَ فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ، وَمَعْنَاهُ: أَمَرْنَا ثَلَاثَ إِبِلٍ بَيْضَ الْأَسْمَةِ. وأما قوله: "ثَلَاثَ ذُودٍ"، فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ بِهِ مَنْ يَطْلُقُ الذُّودَ عَلَى الْوَاحِدِ، وَسَبَقَ إِضَاحُهُ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

التوفيق بين الروایتين: وأما قوله: "ثَلَاثَ"، وفي رواية "خَمْسَ"، فَلَا مَافَاةَ بَيْنَهُمَا إِذْ لَيْسَ فِي ذِكْرِ الثَّلَاثِ نَفْيٌ لِلْخَمْسِ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَوَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى "ثَلَاثَ ذُودٍ" بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ، وَهُوَ صَحِيحٌ يَعُودُ إِلَى مَعْنَى الْإِبِلِ، وَهُوَ الْأَبْعَرَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: "مَا أَنَا حَمِيمٌ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمِيمٌ": تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلْقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: ٩٦)، وَأَرَادَ أَنْ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ -تَعَالَى-، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ. وَقَالَ الْمَوْرِدِي: -

-السيئات، وليست اليمين سيئة بنفسها، فإن النبي ﷺ قد ثبت عنه الخلف غير مرة، وقد ثبت عنه الأمر بذلك، فلما لم تكن اليمين سيئة تعذر أن تكون سببا للكفارة؛ لأن الكفارة مسببة للسيئات، لا للحسنات والمباحات، فتعين أن السبب في الكفارة هو الحنث لا اليمين، وظاهر أن الشيء لا يتقدم ما هو سبب له، فلا يتقدم الكفارة على الحنث. (تكملة فتح الملهم: ١٩٢/٢)

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأُطْلِفْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ، وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالََةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاهُ إِيَّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَنْظُرُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئاً لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَنْفَعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَأُطْلِقَ أَبُو مُوسَى يَنْفِرُ مِنْهُمْ، حَتَّى أَتَوْا الَّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْعَهُ إِيَّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاهُمْ بَعْدَ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى، سَوَاءً.

٤٢٦٢ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُهْدِمَ الْحَرَمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَالِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ، أَحْمَرُ، شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ! فَتَلَكَّا، فَقَالَ: هَلُمَّ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئاً فَقَدَرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمَهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ أَحْذَنكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ،* فَقَالَ: "وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَبُ إِبِلٍ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غَرَّ الذَّرَى،* قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا،.....

=معناه أن الله تعالى آتاني ما حملتكم عليه، ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه. قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله -تعالى- بالقسم فيهم، والله أعلم. قوله: "أسأله لهم الحملان": بضم الحاء أي الحمل. قوله ﷺ: "أخذ هذين القريتين": أي البعيرين المقرون أحدهما بصاحبه.

*قوله: "أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين نستحملة": لعل معناه في أمرهم ولأجلهم، وقوله: "نستحملة" مبني على أنه إذا جاء طالباً الحمل لهم ومبلغاً عنهم إليهم بطلبون، فكان الكل صاروا مستحملين، فنسب الفعل إليهم، وبهذا التأويل يندفع ما يترجم من التذافع بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية، والله أعلم. *قوله: "خمس ذود غر الذرى": ولعل اختلاف العدد بالنظر إلى الوصف، فأعطاهم النبي ﷺ ستة أبعرة إلا أن الخمس منهن غر الذرى والثلاثة من تلك الخمسة أشد وأكمل في ذلك الوصف، فلذا حصص الثلاثة في الرواية الأولى، والله أعلم، والأقرب أن مثل هذا السببان بعض الرواة بعض العدد، والاعتماد في مثله على أكثر العديدين أو الأعداد، والله تعالى أعلم.

قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ، لَا يُبَارِكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنِّي، وَاللَّهِ! إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُ عَنْ يَمِينِي، فَانْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ".

٤٢٦٣- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّ وَدَّ وَإِخَاءٍ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٢٦٤- (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ لُثَمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرَمِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرَمِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرَمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَاقْتَصَوْا جَمِيعاً الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٤٢٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا الصَّعْقُ يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ: حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ: حَدَّثَنَا زَهْدَمُ الْحَرَمِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ: "إِنِّي، وَاللَّهِ! مَا نَسِيتُهَا".

- ضبط الاسم وشرح الكلمات: قوله: "عن زهدم الحرمي": هو بزازي مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة. قوله: "في لحم الدجاج رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه": فيه إباحة لحم الدجاج، وملاد الأضمة، ويقع اسم الدجاج على الذكور والإناث، وهو بكسر الدال وفتحها. قوله: "سبب بين": قال أهل اللغة: الشَّيْبُ الغَيِّمة وهو بفتح التون، وجمعه زُهَابٌ بكسرها وفُروب بضمها، وهو مصدر بمعنى المنهوب، كاخْلُقَ بمعنى المخلوق.

قوله: "أغفل رسول الله ﷺ يمينه": هو بإسكان اللام أي جعلناه غافلاً، ومعناه: كنا سبب غفلة عن يمينه ونسيانه (ياها)، وما ذكرناه إياها أي أخذنا، منه ما أخذنا وهو ذاهل عن يمينه.

قوله: "حدثنا الصعق يعني ابن حزن قال: حدثنا مطر الوراق عن زهدم": هو الصعق بفتح الصاد وبكسر العين وإسكانها والكسر أشهر.

٤٢٦٦- (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ ضُرَيْبِ ابْنِ نُفَيْرٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: "مَا عِنْدِي مَا أَخْمِلُكُمْ، وَاللَّهِ! مَا أَخْمِلُكُمْ" ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ ذَوْدٍ بُقْعِ الدَّرَى، فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، فَأَتَيْتَاهُ فَأَخْبَرْتَاهُ، فَقَالَ: "إِنِّي لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، أَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٦٧- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُغْنِمُ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ عَنْ زَهْدَمٍ، يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مُشَاةً، فَأَتَيْتَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ يَنْحَوِرُ حَدِيثُ جَرِيرٍ.

٤٢٦٨- (٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَوَجَدَ الصَّبِيَّةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صَبِيَّتِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ".

-الجواب عن استدراك الدار قطني: قال الدارقطني: الصَّعِقُ ومطر لَيْسَا قَوَيْنِ، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه، فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متصلاً وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتل فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة.

وأما قوله: "إِنَّمَا لَيْسَا قَوَيْنِ" فقد خالفه الأكثرون. فقال يحيى بن معين وأبو زرعة: هو ثقة في الصَّعِقِ، وقال أبو حاتم: ما به بأس، وقال هؤلاء الثلاث في مطر الوراق: هو صالح، وإنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة. ضبط الأسماء: قوله: "عن ضريب بن نفير": أما ضريب فبضاد معجمة مصفر، ونفير بضم النون وفتح القاف وآخره راء، هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء، ورواه بعضهم بالغاء. وقيل: نفيل بالغاء وآخره لام.

قوله: "حدثنا أبو السليل": هو يفتح السين المهملة وكسر اللام، وهو ضريب بن نفير المذكور في الرواية الأولى.

٤٢٦٩- (١٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلْ".

٤٢٧٠- (١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ".

٤٢٧١- (١٢) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: "فَلْيَكْفُرْ يَمِينَهُ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٢- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ رُفَيْعٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ تَفَقُّعًا فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا دِرْعِي وَمِغْفَرِي، فَاكْتُبْ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطَوْكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَدِيٌّ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى أَثْقَى لَه مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى" مَا حَشَشْتُ يَمِينِي. **

حقيقه ﷺ: "من حلف على يمين، ثم رأى أثقى لله من التقوى": هو بمعنى الروايات السابقة: فرأى غيرها عيوا منها فليأت الذي هو خير.

قوله: "أما حشش يميني": هو بتشديد النون، وهو جواب "لولا"، ثم لعل الاختلاف في روايات حديث عدي بن حاتم محمول على تعدد الوقائع، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: "أما حشش يميني": جواب "لولا" يعني: لولا هذا الحديث لما جعلت يميني حاشنة، وما أعطيتك، ولكن أعطيتك لهذا الحديث. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/٢)

٤٢٧٣ - (١٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ".

٤٢٧٤ - (١٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفِ الْبَحْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ طَرِيفٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْهَا، وَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٥ - (١٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِي، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

٤٢٧٦ - (١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، وَأَنَا رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ تَسْأَلُنِي مِائَةَ دِرْهَمٍ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَاللَّهِ! لَا أُعْطِيكَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

٤٢٧٧ - (١٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ تَمِيمَ ابْنَ طَرْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَلَكَ أَرْبَعُمِائَةٍ فِي عَطَائِي.

٤٢٧٨ - (١٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سُمْرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا،

قوله ﷺ: "يا عبد الرحمن بن سُمُرَةَ! لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها": هكذا هو في أكثر النسخ "وكلت إليها"، وفي بعضها "أكلت إليها" بالهمزة. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها: كراهة سؤال الولاية سواء ولاية الإمارة والقضاء والخسبة وغيرها، -

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرْتَ عَنْ يَمِينِكَ، وَانْتَبَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".
 قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسَرِيُّ حَبْسِيٌّ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ هَذَا
 الْحَدِيثَ.

٤٢٧٩ - (٢٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ يُوسُفَ وَمَنْصُورٍ
 وَحُمَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَصِيَّةَ وَيُوسُفَ
 ابْنِ عُثَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ فِي آخَرَيْنِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ
 أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ
 الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ
 عَنْ أَبِيهِ ذِكْرُ الْإِمَارَةِ.

ومنها: بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إعانة من الله تعالى، ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل، فينبغي أن
 لا يولى، ولهذا قال ﷺ: "لا تُؤْتِي عَمَلُنَا مَنْ طَلَبَهُ أَوْ حَرَصَ عَلَيْهِ".

قوله: "حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير" إلى آخره. وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: "قال أبو أحمد
 الجلودي: حدثنا أبو العباس الماسري حبسي قال: حدثنا شيبان بهذا، ومراده أنه علا برجل.

[٤- باب يمين الحالف على نية المستحلف]

- ٤٢٨٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ"، وَقَالَ عَمَرُو: "يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ".
- ٤٢٨١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْيَمِينُ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَحْلِفِ".

٤- باب يمين الحالف على نية المستحلف

تفصيل اليمين وحكمه: قوله ﷺ: "يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ". وفي رواية: "اليمين على نية المستحلف". المستحلف بكسر اللام، وهذا الحديث محمول على الخلف باستحلاف القاضي، فإذا ادعى رجل على رجل حقاً، فحلفه القاضي، فحلف وورى فتوى غير ما نوى القاضي، انعقدت يمينه على ما نواه القاضي، ولا تنفعه التورية، وهذا مجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وورى تنفعه التورية، ولا يَحْتَسِبُ سواء حلف ابتداءً من غير تخليف أو حلفه غير القاضي وغير نائبه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي،** وحاصله: أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه، فتكون على نية المستحلف، وهو مراد الحديث، أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دعوى، فالاعتبار بنية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعناق، إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق أو بالعناق تنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التخليف بالطلاق والعناق، وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم: أن التورية وإن كان لا يَحْتَسِبُ بها، فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق مستحق وهذا مجمع عليه، هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه. ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتفصيلاً. فقال: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غير استحلاف ومن غير نعتق حق يمينته له نيته، ويقبل قوله. -

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما إذا استحلفه أحد غير القاضي فقد صرح النووي أن المعتبر فيه نية الحالف، ولم أره هذه الصراحة في كلام الحنفية، غير أن بعضهم حكوا عبارة النووي من غير تعقب عنه كما فعله علي القاري رحمه الله في المرقاة. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٦/٢)

-وأما إذا حلف لغيره في حق أو وثيقة متبرعاً أو بقضاء عليه، فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه، سواء حلف متبرعاً باليمين أو باستحلاف، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فقول: اليمين على نية المحلوف له، وقيل: على نية الحالف، وقيل: إن كان مستحلفاً فعلى نية المحلوف له، وإن كان متبرعاً باليمين فعلى نية الحالف، وهذا قول عبد الملك وسحنون، وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل: عكسه، وهي رواية يحيى عن ابن القاسم، وقيل: تنفعه نيته فيما لا يقضي به عليه، ويفترق التبرع وغيره فيما يقضي به عليه، وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً. وحكى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة فهو فيه آثم حائث، وما كان العذر فلا بأس به، وقال ابن حبيب عن مالك: ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته، وما كان في حق فهو على نية المحلوف له. قال القاضي: ولا خلاف في إثم الحالف بما يقع به حق غيره وإن ورى، والله أعلم.

* * * *

[٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها]

٤٢٨٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ بَتُونَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لَأَطُوفَنَّ عَلَيْهِنَّ اللَّيْلَةَ، فَتَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ يَصْفَ إِنْسَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كَانَ اسْتَنْتَى، لَوَلَدَتْ* كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها

فوائد حديث سليمان عليه السلام: ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عليه السلام، وفيه فوائد: منها: أنه يستحب للإنسان إذا قال: سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَعْلَمُونَ لِبَشَائِرٍ إِلَى قَائِلٍ ذَلِكَ عُدَايُكُمْ﴾. [٢٣، ٢٤]، ولهذا الحديث. ومنها: أنه إذا حلف وقال متصلاً بيمينته: إن شاء الله -تعالى- لم يحنث بفعله المحنوف عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين؛ لقوله ﷺ في هذا الحديث: "لو قال: إن شاء الله ثم بحثت"، وكان دركاً لحاجته.

شرط صحة الاستثناء في اليمين: ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان: أحدهما: أن يقول متصلاً باليمين. والثاني: أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول: إن شاء الله تعالى. قال القاضي: أجمع المسلمون على أن قوله: إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً، كما روي عن بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين، ولم يحتج إلى كفارة، قال: واختلفوا في الانصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله: إن شاء الله متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما ولا تضر سكة النفس، وعن طاووس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قدّر حَبَّة نَاقَةٍ. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر، وعن ابن عباس: له الاستثناء أبداً متى تذكره. وتناول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مراد: أنه يستحب له قول: إن شاء الله تبركاً. قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا قُيِّمْتَ﴾ (الكهف: ٢٤)، ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث.

أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعق والإقرار وغيرها: أما إذا استثنى في الطلاق والعق وغيرها -

* قوله: 'فقال رسول الله ﷺ: لو كان استثنى لولدت...'، هذا مبني على أنه ﷺ قد علم القدر المعلق بالاستثناء في حق سليمان عليه السلام خاصة، وليس المراد أن كل من يقول ذلك فله مثل ذلك.

«ذلك سوى اليمين بالله تعالى، فقال: أنت طالق إن شاء الله تعالى، أو أنت حر إن شاء الله تعالى، أو أنت علي كظهر أمي إن شاء الله تعالى، أو لزيد في ذمتي ألف درهم إن شاء الله، أو إن شفي مريضني فله علي صوم شهر إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فمذهب الشافعي والكوفيين رأي ثور وغيرهم: صحة الاستثناء في جميع الأشياء، كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا يَحْتَكُّ في طلاق ولا عَتَق ولا ينعقد ظهاره ولا نَذْرُه ولا إقراره، ولا غير ذلك مما يتصل به قوله: إن شاء الله. وقال مالك والأوزاعي: لا يصح الاستثناء في شيء من ذلك إلا اليمين بالله تعالى.

فقه الحديث: وقوله ﷺ: «لو قال: إن شاء الله لم يَحْتَكُّ»: فيه إشارة إلى أن الاستثناء يكون بالقول، ولا تكفي فيه النية، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن بعض المالكية أن قياس قول مالك صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ. قوله ﷺ: «فقال له صاحبه قل: إن شاء الله». قد يحتاج به من يقول بجواز انفصال الاستثناء، وأحاب الجمهور عنه بأنه يَحْتَمَلُ أن يكون صاحبه قال له ذلك: وهو بعد في أثناء اليمين أو أن الذي أرى منه ليس بيمين، فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين، والله أعلم.

معنى الطواف في هذا الحديث: قوله ﷺ: «لأطوفن»، وفي بعض النسخ: «لأطيفن الليلة»: هما لغتان فصيحتان، طَافَ بالشيء، وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه، فهو طَافٌ ومُطِيفٌ، وهو هنا كناية عن الجماع. التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: «كان لسليمان سِتْرٌ امرأة». وفي رواية: «سعون». وفي رواية: «تسعون». وفي غير صحيح مسلم: تسع وتسعون. وفي رواية: مائة، هذا كله ليس بمتعارض؛ لأنه ليس في ذكر القليل نفى الكثير، وقد سبق بيان هذا مرات، وهو من مفهوم العدد، ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين، وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء - صلوات الله تعالى وسلامه عليهم - من القوة على إطاعة هذا في ليلة واحدة، وكان نبينا ﷺ يطُوفُ على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في الصحيح، وهذا كله من زيادة القوة، والله أعلم.*

قوله: «تَحْتَسِلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَدُكُّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَارِسًا يَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»: هذا قاله علي بن سبيل الثَّمَنِيُّ للمخير، وقصد به الآخرة والجهد في سبيل الله تعالى، لا لغرض الدنيا.

قوله ﷺ: «فلم تحسِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوُتِدَتْ بِصَفِّ بَنَاتٍ». وفي رواية: «جاءت بشق غلام». قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقي على كرسيه.

«قال في تكملة فتح الملهم: ذكر الأستاذ أبو الأعلى المودودي في تفهيم القرآن (٤: ٣٣٧) بأن جماع ستين امرأة أو أكثر منها في ليلة واحدة مما لا يقبله العقل - (إلى أن قال): وبالجمل، فإن مجرد استبعاد العقل بعض الأمور لا يكفي لرد الأحاديث الصحيحة، فإن المعجزات والكرامات كلها أمور يستبعدنها العقل، ولكنها ثابتة بلا ريب - (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٢، ٢١٣).

٤٢٨٣- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَا طُوقَ لِلَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ، أَوْ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَنُسِيَ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ، إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِشِقِّ غُلَامٍ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَلَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ".

٤٢٨٤- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ أَوْ نَحْوَهُ.

٤٢٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طُوقَ لِلَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تِلْدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، فَاطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تِلْدُ مِنْهُنَّ، إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، نَصَفَ إِنْسَانٌ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ".

٤٢٨٦- (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طُوقَ لِلَّيْلَةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَأَيُّمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ".

-قوله ﷺ: "لو كان استثنى لولدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله تعالى": هذا معمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن كل من فعل هذا يحصل له هذا. قوله ﷺ: "أفقال له صاحبه أو الملك قل: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فلم يقل ونسي": قيل: المراد بصاحبه: الملك وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القرين، وقيل: صاحب له آدمي. وقوله: "نُسِيَ ضبطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن، والله أعلم.

٤٢٨٧- (٦) وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "كُلُّهَا تَحْمِلُ غُلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

-قوله ﷺ: "وكان در كآله في حاجته": هو بفتح الراء اسم من الإدراك أي لحاقاً قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْشَفْ ذَرْعًا﴾ (طه: ٧٧). قوله ﷺ: "ولم الذي نفس محمد بيده! لو قال: إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله": فيه جواز اليمين بهذا اللفظ وهو "ألم الله، ولكن الله"، واختلف العلماء في ذلك. فقال مالك وأبو حنيفة: هو يمين، وقال أصحابنا: إن نوى به اليمين فهو يمين، وإلا فلا. قوله ﷺ: "لو قال إن شاء الله لجاهدوا": فيه جواز قول "لو" و"لولا".
مواضع جواز استعمال "لو" و"لولا"، ومواضع عدم جوازها: قال القاضي عياض: هذا يستدل به على جواز قول "لو" و"لولا"، قال: وقد جاء في القرآن كثيراً، وفي كلام الصحابة والسلف. وترجم البخاري على هذا "باب ما يجوز من اللؤ"، وأدخل فيه قول لوط ﷺ: ﴿لَوْ أَنِّي لَبِيتُ بِكُمُ فَؤُورًا﴾ (هود: ٨٠)، وقول النبي ﷺ: "لو كنتُ راجعاً بغير بينة لرجعت هذه"، و"لو مُدَّ لي الشهرُ لواصلت"، و"لولا حدثان قومك بالكفر لأممت البيت على قواعد إبراهيم"، و"لولا الهجرة لكنت امراً من الأنصار" وأمثال هذا.

قال: والذي يتفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من القرآن والآثار: أنه يجوز استعمال "لو" و"لولا" فيما يكون للاستقبال مما امتنع من فعله؛ لامتناع غيره، وهو من باب الامتناع من فعله لوجود غيره، وهو من باب "لولا"؛ لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال، أو ما هو حق صحيح متيقن كحديث: "لولا الهجرة لكنت امراً من الأنصار"، دون الماضي والمنقضي، أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق، وقد ثبت في الحديث الآخر في صحيح مسلم قوله ﷺ: "وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل".

قال القاضي قال بعض العلماء: هذا إذا قاله على جهة الحتم والقطع بالغيب أنه لو كان كذا لكان كذا من غير ذكر مشيئة الله تعالى، والنظر إلى سابق قدره، وخفي علمه علينا، فأما من قاله على التسليم ورد الأمر إلى المشيئة، فلا كراهة فيه. قال القاضي: وأشار بعضهم إلى أن "لولا" بخلاف "لو"، قال القاضي: والذي عندي أنهما سواء إذا استعملتا فيما لم يُحِط به الإنسان علماً، ولا هو داخل تحت مقدور قائلهما مما هو تحكم على الغيب، واعتراض على القدر، كما نبه عليه في الحديث، ومثل قوله تعالى ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران: ١٦٨)، ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران: ١٥٦)، ﴿لَوْ كَانَ تَنَا مِنْ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هُنَا﴾ (آل عمران: ١٥٤). فرد الله تعالى عليهم باطلهم، فقال: ﴿فَادْرُؤْا عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَلَمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (آل عمران: ١٦٨)، فمثل هذا هو المنهي عنه. وأما هذا الحديث الذي نحن فيه فإنما أخبر النبي ﷺ فيه عن يقين نفسه أن سليمان لو قال: إن شاء الله لجاهدوا؛ إذ ليس هذا مما يدرك بالظن والاجتهاد، وإنما أخبر عن حقيقة أعلمية الله تعالى بها، وهو نحو قوله ﷺ: "لولا بنو إسرائيل لم يحتر اللحم"، و"لولا حواء لم تكن امرأة زوجها"، -

- فلا معارضة بين هذا وبين حديث النهي عن "لو"، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأنعام: ٢٨). وكذلك ما جاء من "لولا" كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كُتِبَ مِنَّا سَبَقُ لَمَسِّكُمْ﴾ (الأنفال: ٦٨)، و﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا﴾ (الزعرف: ٢٣)، و﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ (التين: ١٤٣)؛ لأن الله تعالى عجز في كل ذلك عما مضى أو يأتي عن علمه خيراً قطعياً، وكل ما يكون من "لو" و"لولا" مما يخبر به الإنسان عن علة امتناعه من فعله مما يكون فعله في قدرته، فلا كراهة فيه؛ لأنه إخبار حقيقة عن امتناع شيء لسبب شيء، وحصول شيء لامتناع شيء، وتأتي "لو" غالباً لبيان السبب الموجب أو النافي، فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المنافقين: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لَاتَّبَعْتَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٧) والله أعلم.

٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الخالف مما ليس بحرام

٤٢٨٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاللَّهِ لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ، أَثَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ".

٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الخالف مما ليس بحرام

قوله ﷺ: "لأن ينجأ أحدكم يمينه في أهله، أثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي فرض الله: أما قوله ﷺ: "لأن" فيفتح اللام، وهو لام القسم، وقوله ﷺ: "يلجأ"، هو يفتح الياء واللام وتشديد الجيم، و"أثم" بهمزة مدودة وثاء مثلثة أي أكثر إثماً، ومعنى الحديث: أنه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله وينضرون بعدم جنته، ويكون الجنت ليس بمعصية، فينبغي له أن يحنث فيفعل ذلك الشيء، ويكفر عن يمينه، فإن قال: لا أحنث، بل أتورع عن ارتكاب الحنث وأخاف الإثم فيه، فهو مخطئ بهذا القول، بل استمراره في عدم الحنث وإدامة الضرر على أهله أكثر إثماً من الحنث.

معنى اللجاج: واللجاج في اللغة: هو الإصرار على الشيء، فهذا مختصر بيان معنى الحديث، ولا بد من تنزيهه على ما إذا كان الحنث ليس بمعصية كما ذكرنا، وأما قوله ﷺ: "أثم" فخرج على لفظ المفاعلة المفتضية للاشتراك في الإثم؛ لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف وتوهمه، فإنه يتوهم أن عليه إثماً في الحنث مع أنه لا إثم عليه. فقال ﷺ: "الإثم عليه في اللجاج أكثر لو ثبت الإثم"، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.**

** قال في تكملة فتح الملهم: واختار الطيبي وجهاً آخر، فقال: "لا يبعد أن تخرج أفعال عن باهنا، كقولهم: الصيف أحر من الشتاء، ويصير المعنى أن الإثم في اللجاج في باهه أبلغ من ثواب إعطاء التكفارة في باهه" كذا في فتح الباري (١١: ٥١٩)، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٧)

[٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

٤٢٨٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُزْهَيْرٍ -، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: "فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ". *

٤٢٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَبْلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ حَفْصٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: اعْتَكَاكَ لَيْلَةً، وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ.

[٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

فيه حديث عمر رضي الله عنه "أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية". وفي رواية: "نذر اعتكاف يوم، فقال له النبي ﷺ: أوف بنذرك".

أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر: اختلف العلماء في صحة نذر الكافر: فقال مالك وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجمهور أصحابنا: لا يصح. وقال المغيرة المخزومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح، وحجتهم ظاهر حديث عمر، وأجاب الأولون عنه: أنه محمول على الاستحياب، أي يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذي نذرت في الجاهلية.

أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير الصوم وعدم صحته: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه -

"قوله: "فأوف بنذرك": لا مانع من القول بأن نذر الكافر ينمقد موقوفاً على إسلامه، فإن أسلم لزمه الوفاء به في الخير، والكفر وإن كان يمنع عن انعقاده منجزاً، لكن لا نسلم أنه يمنع عنه موقوفاً، وحديث: "الإسلام يجب ما قبله من الخطايا" لا ينافية؛ لأنه في الخطايا لا في النذور وليس النذر منها، والله تعالى أعلم.

٤٢٩١- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ أَيُّوبَ حَدَّثَهُ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: "أَذْهَبَ فَأَعْتَكِفَ يَوْمًا".

قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمُسِ، فَلَمَّا أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَايَا النَّاسِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ فَخَلِّ سَبِيلَهَا.

٤٢٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَذْرِ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافٍ يَوْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.

٤٢٩٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَغْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافٍ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ.

-في صحة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته بالليل، كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها، أو أكثر، ودليله حديث عمر هذا. وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛ لأنه يحتمل أنه سأل عن اعتكاف ليلة، وسأله عن اعتكاف يوم، فأمره بالوفاء بما نذر، فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر، أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فسأل رسول الله ﷺ، فقال له: "أوف بندرك"، فاعتكف عمر ليلة، رواه الدارقطني،** وقال: إسناده ثابت، هذا مذهب الشافعي، وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروایتين عن أحمد. قال ابن المنذر: وهو مروى عن علي وابن مسعود، وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة،

**قال في تكملة فتح الملهم: والجواب من قبل الحنفية أن قد ورد في الرواية الآتية: "جعل عليه يوما يعتكفه"، فالمراد بالليلة ما كان مع نهارها، ومن اليوم ما كان مع ليلة، وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر "أن عمر عليه السلام جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يومًا عند الكعبة، فسأل النبي ﷺ، فقال: "اعتكف وصم". (تكملة فتح الملهم: ٢/٢١٩، ٢٢٠)

٤٢٩٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: اعْتِكَافُ يَوْمٍ.

= وأحمد وإسحاق في رواية عنهما: لا يصح إلا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله: 'ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجعرانة فقال: لم يعتسر منها: هذا محمول على نفي علمه أي أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتسر من الجعرانة، والإثبات مقدم على النفي لما فيه من زيادة العلم، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتماد النبي ﷺ من الجعرانة عام حنين من رواية أنس ؓ، والله أعلم.

* * * *

[٨- باب صحة المالك، وكفارة من لطم عبده]

٤٢٩٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عُودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

٤٢٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَادَانَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ: فَرَأَى بَظْهَرِهِ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

٨- باب صحة المالك، وكفارة من لطم عبده

فوائد الحديث: قوله ﷺ: "مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ": قال العلماء: في هذا الحديث الرُّفْعُ بالمالك، وحسن صحتهم، وكفُّ الأذى عنهم، وكذلك في الأحاديث بعده، واجمع المسلمون على أن عتقه هذا ليس واجباً، وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه، فيه إزالة إثم ظلمه. وما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث "سويد بن مقرَّب" بعده: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ حِينَ لَطَمَ أَحَدُهُمْ خَادِمَهُم بِعَتَقِهَا. قالوا: ليس لنا خادم غَيْرُهَا، قَالَ: فَلْيَسْتَحْدِمُوها، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا، فَلْيَحْلُوا سَبِيلَهَا. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَاجْمَعُ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه مثل هذا الأمر الخفيف.

اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالضرب المرح ونحوه: قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مريح منهك لغير موجب لذلك، أو حرقه بنار، أو قطع عضواً له، أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثله، فذهب مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو لحية العبد، واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في الذي حبَّ عبده فأعتقه النبي ﷺ.

قوله ﷺ: "مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ": هذه الرواية مبينة أن المراد بالأولى: من ضربه بلا دُئْب، ولا على سبيل التعليم والأدب.

٤٢٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ يَأْتِيهِ شُعْبَةُ وَأَبِي عَوَّانَةَ، أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ فَذَكَرَ فِيهِ "حَدَّثَنَا لَمْ يَأْتِهِ"، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّثَ.

٤٢٩٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا بَنِي مُقَرِّنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدَةٌ، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "أَعْتَقُوهَا" قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: "فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا، فَإِذَا اسْتَعْنَوْا عَنْهَا، فَلْيَحْلُوا سَبِيلَهَا".

٤٢٩٩- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ-، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجَلَ شَيْخٌ، فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا خَرُّ وَجْهَهَا، لَقَدْ رَأَيْتَنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مُقَرِّنٍ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ، لَطَمَهَا أَصْغَرُنَا، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا.

قوله: "أن ابن عمر أعتق مملوكًا، فأخذ من الأرض عودًا أو شيئًا، فقال: ما فيها من الآخر ما يسوي هذا إلا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من لطم مملوكه أو ضربه، فكفارته أن يعتقه" هكذا وقع في معظم النسخ: "ما يسوي" وفي بعضها: "ما يساوي" بالألف، وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأولى عندها أهل اللغة في لحن العوام. وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغيير من بعض الرواة لا أن ابن عمر نطق بها، ومعنى كلام ابن عمر: أنه ليس في إعتاقه أجر المُنْتَقِ تَبَرَعًا، وإنما عتقه كفارة لضربه، وقيل: هو استثناء منقطع، وقيل: بل هو متصل، ومعناه: ما أعتقته إلا لأني سمعت كذا.

قوله: "لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جِئْتُ قَبِيلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَا، وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْتَثِلْ مِنْهُ، فَعَفَا." قوله: "امْتَثِلْ" قيل: معناه عاقبه قصاصًا، وقيل: افعل به مثل ما فعل بك، وهذا محمول على تطييب نفس المولى المضروب، وإلا فلا يجب القصاص في اللَّطْمَةِ ونحوها، وإنما واجبه التعزير لكنه تبرع، فأمكنه من القصاص فيها، وفيه الفرق بالموازي واستعمال التواضع.

قوله: "ليس لنا إلا خادِمٌ واحدَةٌ" هكذا هو في جميع النسخ. والخادِم بلا هاء يطلق على الجارية، كما يطلق على الرجل، ولا يقال: "خَادِمَةٌ" بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة أوضحتها في تهذيب الأسماء واللغات.

٤٣٠٠ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ الْبُرِّ فِي دَارِ سُؤَيْدِ بْنِ مَقْرَنِ، أَحْيَى التُّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنِ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً، فَلَطَمَهَا، فَعَضِبَ سُؤَيْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٤٣٠١ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مَقْرَنِ أَنَّ جَارِيَةَ لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي، وَإِنِّي لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعْتِقَهُ.

٤٣٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

٤٣٠٣ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوِطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: "اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ" فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْعَضْبِ،

- قوله: "هلال بن يساف": هو بفتح الباء وكسرهما، ويقال أيضاً: أساف.

شرح الغريب: قوله: "عجز عليك إلا خُرُّ وجهها" معناه: عجزت ولم تجد أن تضرب إلا خُرُّ وجهها، وخُرُّ الوجه: صفحته ومارق من بشرته، وخُرُّ كل شيء: أفضله وأرقعه، قيل: ويحتمل أن يكون مراده بقوله: "عجز عليك": أي امتنع عليك، وعجز بفتح الجيم على اللغة الفصحى، وبها جاء القرآن: ﴿عَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْقُرْبِ﴾ (المائدة: ٣١)، ويقال بكسرهما.

قوله: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نعْتِقَهَا"، هذا محمول على أنهم كنهم رضوا بعقوبتها وترعوا به، وإلا فاللطمَةُ إنما كانت من واحد منهم، فمسخوا له بعقوبتها تكفيراً لذنبه.

قوله: "أما علمت أن الصورة محرمة" فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: "إذا ضرب أحدكم العبد فليجنب الوجه" إكراماً له؛ لأن فيه محاسن الإنسان وأعضائه اللطيفة، وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقيح. -

قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: "اعْلَمْ أبا مسعود! اعْلَمْ أبا مسعود!" قَالَ: فَالْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: "اعْلَمْ أبا مسعود! أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ"، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

٤٣٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَهُوَ الْمُقَمَّرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الرَّاحِدِ نَحْوَ حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السَّوْطُ مِنْ هَيْبَتِهِ.

٤٣٠٥ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: "اعْلَمْ أبا مسعود! اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"، فَالْتَفَتْتُ، فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هُوَ خَرَّ لَوْحِهِ اللَّهُ، فَقَالَ: "أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ، لَلْفَحْتُكَ النَّارَ" * أَوْ لَمَسْتُكَ النَّارَ.

٤٣٠٥ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلَامَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَتَرَكَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاللَّهِ اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَأَعْتَقَهُ.

- قوله في حديث أبي مسعود: "أنه ضرب غلامه بالسَّوْطِ، فقال له النبي ﷺ: اعلم أبا مسعود! أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام".

فوائد الحديث: فيه الحثُّ على الرفق بالمملوك، والوعظ والتنبيه على استعمال العَفْوِ، وكظم الغيظ والحكم كما يحكم الله على عباده.

* قوله: "اللفحْتُ النارَ": لفح النار حرها أي أصابتك بحرها وأخذتك بلهبها.

٤٣٠٧ - (١٣) وَحَدَّثَنِيهِ بِشَرِّ بْنِ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: "حدثنا محمد بن حميد المعمرى": هو بفتح الميم وإسكان العين، قيل له: المعمرى؛ لأنه رَحَلَ إلى معمر بن راشد، وقيل: لأنه كان يتبع أحاديث معمر.

قوله: "عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول: أعوذ بالله، فجعل يضربه، فقال: أعوذ برسول الله، فتركه": قال العلماء: لعله لم يسمع استعاذته الأولى لشدة غضبه، كما لم يسمع نداء النبي ﷺ، أو يكون لما استعاذ برسول الله ﷺ تنبيه لمكانه.

[٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا]

٤٣٠٨- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْمٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ".

٤٣٠٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عليه السلام نَبِيَّ التَّوْبَةِ.

٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا

قوله عليه السلام: "مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ": فيه إشارة إلى أنه لا حدُّ على قاذف العبد في الدنيا، وهذا يجمع عليه، لكن يعزَّر قاذفه؛ لأنَّ العبد ليس مُتَّخِصًا، وسواء في هذا كله من هو كامل الرِّقِّ، وليس فيه سبب حرية، والمُتَّخِصُّ والمُكَاتَبُ وأمُّ الولد ومن بعضه حر. هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة: فيستوفى له الحد من قاذفه؛ لاستواء الأحرار والعبيد في الآخرة.

قوله: "سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ نَبِيَّ التَّوْبَةِ": قال القاضي: وسمي بذلك؛ لأنه بعث عليه السلام بقبول التوبة بالقول والاعتقاد، وكانت توبة من قبلنا يقتل أنفسهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام، وأصل التوبة الرجوع.

* * * *

[١٠ - باب إطعام المملوك مما يأكل، والباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه]

٤٣١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ ابْنِ سُؤَيْدٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّيْذَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ! لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْمَحِيَّةً، فَعَبَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبَّوْا أَبَاهُ وَأُمَّهُ، قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَأَطِيعُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَالْيَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ".

١٠ - باب إطعام المملوك مما يأكل، والباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه

قوله: "عن المعرور بن سويد": هو بالعين المهملة وبالراء المكررة.

معنى الحلة: قوله: "لو جمعت بينهما كانت حلة": إنما قال ذلك؛ لأن الحلة عند العرب ثوبان، ولا تطلق على ثوب واحد. قوله في حديث أبي ذرٍّ: "كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أمه أعجمية، فعبرته بأمه، فلقيت النبي ﷺ، فقال: يا أبا ذرٍّ! إنك أمرؤ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ"، أما قوله: "رجل من إخواني"، فمعناه: رجل من المسلمين، والظاهر أنه كان عبداً، وإنما قال من إخواني؛ لأن النبي ﷺ قال له إخوانكم حولكم فمن كان أخوه تحت يده. قوله ﷺ: "فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ": أي هذا التعبير من أخلاق الجاهلية، ففَيْكَ خلق من أخلاقهم. وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم.

فوائد الحديث: ففيه: النهي عن التعبير وتقيص الآباء والأمهات، وأنه من أخلاق الجاهلية. قوله: "قلت يا رسول الله! من سَبَّ الرَّجَالَ سَبَّوْا أَبَاهُ وَأُمَّهُ، قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ أَمْرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٍ": معنى كلام أبي ذرٍّ: الاعتذار عن سبِّ أم ذلك الإنسان، يعني أنه شئبي، ومن سَبَّ إنساناً سَبَّ ذلك الإنسان أباه والساب وأمه، فأنكر عليه النبي ﷺ، وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسيوب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

قوله ﷺ: "هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، واليسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم": الضمير في "هم إخوانكم" يعود إلى الممالئك، والأمر بإطعامهم مما يأكل السيد، والباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذرٍّ في كسوة غلامه مثل كسوته، فعمل بالمستحب، وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد ولياسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قتر السيد على نفسه =

٤٣١١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ"، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "نَعَمْ! عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ"، وَفِي حَدِيثِ عَيْسَى: "فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ"، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: "فَلْيَبِعْهُ عَلَيْهِ"، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "فَلْيَبِعْهُ"، وَلَا "فَلْيَبِعْهُ"، انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلَا يُكَلَّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ".

٤٣١٢- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلَيْهِ خُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلَهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَمَّرَهُ بِأَمْرِهِ، قَالَ: فَأَتَنِي الرَّجُلُ النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ"، * جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمَهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ".

-تفتتراً خارجاً عن عادة أمثاله، إما زهداً وإما شحاً، لا يحلُّ له التفتت على المملوك، والزامه وموافقته إلا برضاه، وأجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو بغيره. قوله: "فإن كلفه ما يغلبه فليبعه". وفي رواية: "فليبعه عليه". وهذه الثانية هي الصواب الموافقة لباقي الروايات، وقد قيل: إن هذا الرجل المسبوب هو بلال المؤذن.

قوله ﷺ: "للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق": هو موافق لحديث أبي ذر، وقد شرحناه.

* قوله: "إخوانكم وخولكم": هو يفتحين، أي خدامكم وعبيدكم الذين يتحولون الأمور أي يصلحونها، وقيل: الخول الحشم والأتباع جمع خائل، ويقع على العبد والأمة مأخوذ من التحويل والتعليل، وقيل: الرعاية وهو بالرفع على أنه خير مبتدأ محذوف أي هم إخوانكم في الإسلام أو بالنصب بتقدير احفظوا.

** قال في تكملة فتح الملهم: والخول، يفتح الحاء والواو، هم الخدم، سموا بذلك؛ لأنهم يتحولون الأمور، أي يصلحونها، ومنه الخولي لمن يقوم بإصلاح البسنان، ويقال: الخول، جمع خائل، وهو الراعي، وقيل: التحويل: التعليل، تقول: حولك الله كذا، أي ملك إياه، كذا في فتح الباري (٥: ١٧٤). (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٣٨)

٤٣١٣- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرَ بْنِ الْأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ الْعَجَلَانِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ".

٤٣١٤- (٥) وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ"، قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

= "والكسوة" بكسر الكاف وضمها، لغتان الكسر أفصح، وبه جاء القرآن، وبه بالطعام والكسوة على سائر المون التي يحتاج إليها العبد، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمَهُ طَعَامَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوهًا قَلِيلًا، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ": قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَمَا الْأَكْلَةُ، فَبِضْمِ الْهَمْزَةِ: وَهِيَ اللَّقْمَةُ كَمَا فَسَّرَهُ، وَأَمَا الْمَشْفُوهُ: فَهوَ الْقَلِيلُ؛ لِأَنِ الشَّفَاءَ كَثُرَتْ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ قَلِيلًا. قوله ﷺ: "مَشْفُوهًا قَلِيلًا": أَي قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ احْتَمَعَ عَلَيْهِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: الْحَثُّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالْمُوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ لِاسِيْمَا فِي حَقِّ مَنْ صَنَعَهُ أَوْ حَمَلَهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ وَشَمُّ رَائِحَتِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

[١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

٤٣١٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ".

٤٣١٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٤٣١٧ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ"، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ،

قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا.

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: "لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ.

[١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

قوله ﷺ: "العبد إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله، فله أجره مَرَّتَيْنِ".

وفي الرواية الأخرى: "للعبد المملوك المصلح أجران": فيه فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو الناصح لسيده، والقائم بعبادة ربه المتوجهة إليه، وأن له أجرين لقيامه بالحقين ولا تكساره بالرق. وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث: "لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك": ففيه أن المملوك لا جهاد عليه ولا حج؛ لأنه غير مستطيع، وأراد ببر أمه القيام بمصلحتها في النفقة والمولن والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق.

قوله: "وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه؛ لصحبتها": المراد به: حج التطوع؛ لأنه قد كان حج حجة الإسلام في زمن النبي ﷺ، فقدّم بر الأم على حج التطوع؛ لأن برها فرض، فقدّم على التطوع، ومذهبنا ومذهب مالك: أن للأب والأم منع الولد من حجة التطوع دون حجة الفرض.

٤٣١٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "بَلَعْنَا" وَمَا بَعْدَهُ.

٤٣١٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ"، قَالَ: فَحَدَّثْتُهَا كَعْبًا، فَقَالَ كَعْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ.

٤٣٢٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٣٢١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نِعْمًا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَقَّى، يُحْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، نِعْمًا لَهُ".

قوله: "قال كعب: ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد": المزهد بضم الميم وإسكان الزاي، ومعناه: قليل المال، والمراد بهذا الكلام: أن العبد إذا أدى حق الله تعالى، وحق ماله، فليس عليه حساب لكثرة أجره، وعدم معصيته، وهذا الذي قاله كعب يحتمل أنه أخذه بتوقيف، ويحتمل أنه بالاجتهاد؛ لأن من رجحت حسنة (أو نفع) كتبت، ينهي (أو ينهي) فسوف نحاسب حساباً يسيراً (أو) وننقلب إلى أهله، مسروراً (أو) (الانشقاق: ٧ - ٨). قوله ﷺ: "نعمًا للمملوك أن يتوقى، يحسن عبادة الله وصحابة سيده".

بيان اللغات في "نعمًا": أما "نعمًا" ففيها ثلاث لغات قرئ بها في السبع، إحداهما: كسر النون مع إسكان العين، والثانية: كسرهما، والثالثة: فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك، أي نعم شيء هو، ومعناه: نعم ما هو، فأدغمت الميم في الميم، قال القاضي: ورواه العذري: "نعمًا" بضم النون منوناً وهو صحيح، أي له مسرة وقرّة عين، يقال: نعماً له ونعمة له.

قوله ﷺ: "يحسن عبادة الله": هو بضم أول "يحسن"، وعبادة منصوبة، والصحابة هنا، عن الصحبة.

[١٢- باب من اعتق شركا له في عبد]

٤٣٢٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يُلْغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يُلْغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٤- (٣) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يُلْغُ قِيَمَتَهُ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٤٣٢٥- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: "وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ"، إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا تَذَرِي، أَهْوُ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَهُ نَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ؟ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

[١٢- باب من اعتق شركا له في عبد]

قوله ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ": وذكر حديث الاستسعاء، وقد سبق هذه الأحاديث-

٤٣٢٦- (٥) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا".

٤٣٢٧- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ".

٤٣٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّحْلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدَهُمَا، قَالَ: "يُضْمَنُ".

٤٣٢٩- (٨) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ مَمْلُوكٍ، فَهُوَ حَرٌّ مِنْ مَالِهِ".

٤٣٣٠- (٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

٤٣٣١- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِمْسَى: "لَمْ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".

- في كتاب "المثنى" مبسوبة بطرفها، وعجب من إعادة تسليمها هنا على خلاف عادته من غير ضرورة إلى إعادتها، وسبق هناك شرحها. قوله ﷺ: "قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ".

٤٣٣٢- (١١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ* فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَزَّاهُمْ أَثْلَانًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا.

٤٣٣٣- (١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرَوَايَةِ ابْنِ عَلِيٍّ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ.

-شرح الغريب: قال العلماء: الوكس: الفش والبخس، وأما الشطط: فهو الجور، يقال: شطَّ الرجل وأشطَّ واستشط إذا جار وأفرط، وأبعد في مجاوزة الحد، والمراد: يقوم بقيمة عدل لا ينقص ولا يزيادة. قوله ﷺ: "من أعتق شقيصاً من مملوك": هكذا هو في معظم النسخ "شقيصاً" بالياء، وفي بعضها "شَقِصاً" بحذفها، وكذا سبق في كتاب العتق، وهما لغتان شقص وشقيص، كنصف ونصف أي نصيب. قوله: "أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ، فحزاهم أثْلَانًا، ثم أفرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً"، وفي رواية: "أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته، فأعتق ستة مملوكين"، قوله: "فحزَّاهُمْ": هو بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت وغيره، ومعناه: قسمهم. وأما قوله: "وقال له قولاً شديداً"، فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً كراهية لفعله، وتغليظاً عليه. وقد جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد، قال: لو علمنا ما صلبنا عليه، وهذا معمول على أن النبي ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره على مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه: فلا بد من وجودها من بعض الصحابة.

أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالقرعة: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن جرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق والحوه، وأنه إذا أعتق عبيداً في مرض موته أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، أفرع بينهم، فيعتق لثلثهم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا مدخل لها في ذلك، -

*قوله: "أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم": استبعد وقوع مثل ذلك بأنه كيف يكون رجل له ستة عبيد من غير بيت ولا مال ولا طعام ولا قليل ولا كثير، قلت: يمكن أن يكون فقيراً حصل له العبيد في غنيمة ومات بعد ذلك عن قريب، ويمكن طرق آخر أيضاً. والحاصل أن الخير إذا صح لا يترك العمل به بمثل تلك الاستبعادات، والله تعالى أعلم.

٤٣٣٤- (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثَالِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبَةَ وَحَمَّادٍ.

= بل يعتق من كل واحد قسطنط، ويستسمى في الباقي؛ لأنها خطرة؛ وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة. وقوله في الحديث: "فأعتق اثنين وأرق أربعة"، صريح في الرد على أبي حنيفة، والشعبي والنخعي وشريح والحسن، وحكي أيضاً عن ابن المسيب.*

قوله في الطريق الأخير: "حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين". اجواب عن استدراك الدارقطني: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه من خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي الهيثب عن عمران، قاله ابن المديني، قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر، والله أعلم بالصواب.

* قال في تكملة فتح الملهم: وألحق أن مذهب هؤلاء مبني على الأصول الثابتة بالقرآن والسنة: الأول: أنه قد ثبت بعدة نصوص أن العتق مما يتعجل نفوذه بعد الإعتاق، ولا يتأجل بشيء، حتى جعل هزله جداً، فكأنما أعتق الرجل ما يملكه نفذ العتق دون التأخير أو تأجيل. فلما أعتق ستة عبيد، وهو يملك إعتاق ثلث كل واحد منهم، نفذ العتق في ثلث كل عبد فور نكلمته بالإعتاق، فلو حكمنا بالقرعة بعد ذلك كان رداً لمحرية إلى الرق، ولا عهد به في الشرع.

(إلى أن قال:) والثاني: أن الوصية بالعتق تحدث حقوقاً ثلاثة: حق الميت، وهو أن تنفذ وصيته في الثلث، وحق الورثة: أن لا تنفذ في الثلثين، وحق العبد الموصى يعتقه، وهو أن تحصل له الحرية مادام تخرج قيمته من الثلث، وإن الرجوع إلى القرعة يطل هذا الحق الثالث، وحق العبد؛ لأن إعتاق المولى جعل كل عبد يستحق الحرية في نفسه، وليس أحد العبيد أولى من غيره في هذا الاستحقاق، ومفاد القرعة أن يفوز البعض بأكثر مما يستحقه، ويحرم الآخر عما يستحقه، وهذا لا يجوز.

(إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أجاب عنه شيخنا العثماني رحمه الله: "ولا يبعد أن يقال: إنه ﷺ أعتق اثنين بالشيوع، وأرق أربعة كذلك، أي أعتق ثلثهم وأرق ثلثيه بدليل ما رواه الطبراني في الأوسط، عن أبي أمامة الباهلي، قال: أعتق رجل في وصيته ستة رؤوس ثم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فغليظ عليه، ثم أسهم فأخرج ثلثهم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٥٠، ٢٤٩)

[١٣- باب جواز بيع المدبر]

٤٣٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟" فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِيَّةٍ دَرَاهِمَ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ.

٤٣٣٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ التَّحَامِ، عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

٤٣٣٧- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُدَبِّرِ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

١٣- باب جواز بيع المدبر

قوله: "أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِيَّةٍ دَرَاهِمَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ:" معنى أعتقه عن دُبُرٍ أي دبره، فقال له: أَلَيْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، وَهَذَا تَدْبِيرٌ؟ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْعَتَقُ فِيهِ فِي دُبُرِ الْحَيَاةِ، وَأَمَّا هَذَا الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ، فَيُقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْكُورٍ، وَاسْمُ الْغُلَامِ الْمُدَبِّرِ: يَعْقُوبُ.

اختلاف العلماء في جواز بيع المدبر: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يجوز بيع المدبر قبل موت سيده؛ لهذا الحديث قياساً على الموصى بعته، فإنه يجوز بيعه بالإجماع، ومن حوزة عائشة وطلوس وعطاء والحسن ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود رحمهم الله. وقال أبو حنيفة ومالك رحمهم الله: وجهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين رحمهم الله: لا يجوز بيع المدبر قالوا: وإنما باعه النبي ﷺ في دُبُرٍ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ وَالذَّارِقُطِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: اقْضِ بِهِ دَبْرَكَ، قَالُوا: وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَيْهِ لَمَنَّهُ، لِيَقْضَى بِهِ دَبْرَهُ،

قوله: "دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ": يحمله من لا يقول ببيع المدبر على التدبير المقيد، وحكمه جواز البيع، والله أعلم.

٤٣٣٨- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُعْبَرَةُ يَعْنِي الْحِزَامِيَّ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدِيرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ.

حوثاوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه، قال هذا الفاضل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله، وهذا ضعيف بل باطل،** والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله. وقال القاضي عياض رحمه الله: الأشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له؛ إذ لم يترك لنفسه مالاً، والصحيح ما قدمناه: أن الحديث على ظاهره، وأنه يجوز بيع المدير بكل حال ما لم يمت السيد، والله أعلم.

وأجمع المسلمون على صحة التدبير، ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه بحسب عتفه من الثلث، وقال الليث وزفر رحمه الله: هو من رأس المال، وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالغ رعيته، وأمره بإياهم بما فيه الرفق بهم وبإبطائهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخها، وفيه جواز البيع فيمن يُدبّر، وهو يجمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

قوله: "واشتراه نعيم بن عبد الله". وفي رواية: "فاشتراه ابن النحام" بالنون المفتوحة والحاء المهملة المشددة، هكذا هو في جميع النسخ "ابن النحام" بالنون، قالوا: وهو غنط، وصوابه: "فاشتراه النحام"، فإن المشتري هو نعيم وهو النحام، سمي بذلك؛ لقول النبي ﷺ: "دخلت الجنة، فسمعت فيها نَحْمَةً لنعيم"، والنحمة: الصوت، وقيل: هي السلعة، وقيل: النحنة، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الحنفية بما أخرجه الدارقطني رحمه الله في سننه (٢: ٤٨٣)، والبيهقي في سننه (١٠: ٣١٤) عن عبيدة بن حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: "المدير لا يباع، ولا يوهب، وهو حر من الثلث". (إلى أن قال:) والأحسن عندي في الجواب عن قصة الباب ما أشار إليه ابن التركماني في الجوهر النقي (١٠: ٣١٣) بقوله: "ويمكن أن يحمل بيع المدير على بيع خدمته فيتفق الحديثان، والحاصل أن رسول الله ﷺ لم يبع رقبة ذلك المدير، وإنما أجاره وأكراه، واستشهد له المارديني بما روي عن جابر: "قال ﷺ: "من كان له أرض فليزرعها أو يزارعها ولا يبيعها، قلت له: يعني الكراء، قال: نعم" فأطلق لفظ البيع على الكراء، فكذلك لفظ أو يزارعها في حديث الباب محمول على الكراء. (تكملة فتح الملهم: ٢/ ٢٥٣، ٢٥٥)

[٣٠- كتاب القسامة والمخاريين والقصاص والديات]

[١- باب القسامة]

٤٣٣٩- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ- عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَكْمَةَ -قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِحَيْثُ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَاكَ، ثُمَّ إِذَا مُحَيِّصَةُ بِعَدِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ قَتِيلًا، فَدَفَنَتْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ، وَكَانَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَبِيرٌ" -الْكَبِيرُ فِي السِّنِّ- فَصَمَتَ، فَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ، فَقَالَ لَهُمْ: "أَتُحْلِفُونَ خَمْسِينَ بَيِّنًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟" -أَوْ قَاتِلَكُمْ- قَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ "فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِخَمْسِينَ بَيِّنًا؟" قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبِلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ.

٣٠- كتاب القسامة والمخاريين والقصاص والديات

١- باب القسامة

ذكر مسلم حديث خُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ باختلاف ألفاظه وطرقه، حين وجد مُحَيِّصَةُ ابن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً بخيبر، فقال النبي ﷺ لأوليائه: "أَتُحْلِفُونَ خَمْسِينَ بَيِّنًا، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟" -أَوْ قَاتِلَكُمْ-". وفي رواية: "تُسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ".

ضبط الاسم وأقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بها، ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد: أما حويصة ومحبيصة: فتشديد الباء فيهما ويتخفيفها لغتان مشهورتان، وقد ذكرهما القاضي أشهرهما: التشديد. قال القاضي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار الحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم صلواتهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. وروي عن جماعة إبطال القسامة، وأنه لا حُكْمَ لها ولا عمل بها، ومن قال بهذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والحقم بن عيينة وقنادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن علية-

والبخاري وغيرهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين، واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً هل يجب القصاص بها؟ فقال معظم الحجازيين: يجب، وهو قول الزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود، وهو قول الشافعي في القديم. وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: قلنا بها وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون أبي لأرى أنهم ألف رجل، فما اختلف منهم اثنان. وقال الكوفيون والشافعي رضي الله عنه في أصح قوله: لا يجب بها القصاص، وإنما تجب الدية، وهو مروي عن الحسن البصري والشعي والنخعي وعثمان الليثي والحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم.

أقوال أهل العلم في من يخلف ابتداء في القسامة: واختلفوا فيمن يخلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يخلف الورثة، ويجب الحق بخلفهم خمسين يمينا، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح، وفيه التصريح بالابتداء يمين المدعي،* وهو ثابت من طرق كثيرة صحاح لا تندفع، قال مالك: الذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً: أن المدعين يَدُون في القسامة؛ ولأن حجة المدعي صارت قوية بالثبوت. قال القاضي: وضعف هؤلاء رواية مَنْ رَوَى الابتداء يمين المدعي عليهم. قال أهل الحديث: هذه الرواية وهم من الراوين؛ لأنه أسقط الابتداء يمين المدعي، ولم يذكر رد اليمين؛ ولأن من روى الابتداء بالمدعين معه زيادة، وروايتها صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، ولا تعارضها رواية من نسي، وقال: كُلُّ مَنْ لَمْ يوجب القصاص واقتصر على الدية، يبدأ يمين المدعي عليهم إلا الشافعي وأحمد، فقالا يقول الجمهور أنه يبدأ يمين المدعي، فإن نكل ردت على المدعي عليه،* وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى حتى تقترن بها.

* قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الحنفية أيضاً بالحديث الضابط المعروف: "البينة على المدعي، واليمين على من أنكر"، أخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن ابن عباس، وسيأتي عند مسلم في الأقضية عنه أن النبي ﷺ قال: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال، وأموالهم، ولكن اليمين على المدعي عليه"، وأخرجه أيضاً البخاري في تفسير قوله تعالى: "إن الذين يشتركون بهعد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً" الآية. وهذا صريح في أن اليمين في الدماء على المدعي عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/٢)

* قال في تكملة فتح الملهم: وبالجملية فالمسألة مجتهد فيها، والرايات في قصة خبير مختلفة اختلافاً شديداً، فإما أن يسقط بها الاستدلال أصلاً، فالمرجع حينئذ إلى آثار الصحابة والأصول الكلية والقياس، وذلك يؤيد الحنفية، وإما أن يجمع بين هذه الروايات ما أمكن، فطريق الجمع ما ذكرنا من أن المراد بتحليف الأنصار مطالبتهم بالبينة، وإما أن يصار إلى الترجيح، فالترجيح لما هو موافق للأصول الكلية، وآثار عمر الثابتة، فيترجح قول الحنفية في كل صورة من هذه الصور الثلاثة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/٢)

- شبهة يغلب الظن بها.

- بيان الشبهة الموجبة للقسامة: واختلفوا في هذه الشبهة المعتبرة الموجبة للقسامة ولها سبع صور: الأولى: أن يقول المَقْتُول في حياته: دمي عند فلان، وهو قَتْلِي أو ضربي وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا من إنفاذ مقاتلي أو جرحني، ويذكر العمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك والليث، وادعى مالك رحمته أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً، قال القاضي: ولم يقل بهذا من فقهاء الأنصار غيرهما، ولا روي عن غيرهما، وخالف في ذلك العلماء كافة، فلم ير أحد غيرهما في هذا قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه قسامة، واحتج مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل. وقوله تعالى: ﴿إِفْقَلْنَا أَصْرَبُوهُ يَنْعِصِبُ كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ آمَنُوا﴾ (البقرة: ٧٣) قالوا: فحيى الرجل، فأخبر بفاتله، واحتج أصحاب مالك أيضاً: بأن تلك حالة يطلب بها غفنة الناس، فنو شرطنا الشهادة وأبطلنا قول المَحْرُوح أدّى ذلك إلى إبطال الدماء غالباً، قالوا: ولأنها حالة يتحرى فيها الخروج الصدق، وبحسب الكذب والمعاصي، ويتزود المرء والتقوى، فوجب قبول قوله.

معنى اللوث: واختلف المالكية في أنه هل يكتفي في الشهادة على قوله: بشاهد أم لا بد من اثنين؟ الثانية: اللوث من غير بينة على معانة القتل، وهذا قال مالك والليث والشافعي، ومن اللوث شهادة العدل وحده، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً. الثالثة: إذا شهد عدلان بالجرح، فعاش بعده أياماً ثم مات قبل أن يُفَيِّقَ منه قال مالك والليث: هو لوث، وقال الشافعي وأبو حنيفة رحمتهما: لا قسامة هنا بل يجب القصاص بشهادة العدلين.

الرابعة: يوجب المتهم عند المَقْتُول أو قريباً منه أو آتياً من جهته، ومعه آلة القتل، وعينه أثره من لطخ دم وغيره، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه، أو تفرق جماعة عن قتيل، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي. الخامسة: أن يقتل طائفتان، فيوجد بينهما قتيل، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وعن مالك رواية: لا قسامة بل فيه دية على الطائفة الأخرى إن كان من أحد الطائفتين، وإن كان من غيرهما، فعلى الطائفتين دية. السادسة: يوجد الميت في رحمة الناس. قال الشافعي: ثبت فيه القسامة، وتحبب بها الدية، وقال مالك: هو هدر، وقال الثوري وإسحاق: تحبب دية في بيت المال، ورؤي مثله عن عمر وعلي.

السابعة: أن يوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم، فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم: لا يثبت بمجرد هذا قسامة، بل القتل هدر؛ لأنه قد يقتل الرجل الرجل وينقيه في محلة طائفة؛ لينسب إليهم، قال الشافعي: إلا أن يكون في محلة أعدائه لا يخالطهم غيرهم، فيكون كالقصة التي جرت بخير، فحكم النبي ﷺ بالقسامة لورثة القتيل؛ لما كان بين الأنصار وبين اليهود من العداوة، ولم يكن هناك سواهم، وعن أحمد نحو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفيين: وجود القتيل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من الصور السبع السابقة إلا هنا؛ لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي ﷺ فيها بالقسامة، ولا قسامة عندهم إلا إذا وجد القتيل وبه أثر، قالوا: فإن وجد القتيل في المسجد خلف أهل المحلة، -

٤٣٤٠- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَتْمَةَ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ مُحَيِّصَةَ بِنْتُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّحْلِ، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ، فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنَا عَمِّهِ حُوَيْصَةُ وَمُحَيِّصَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَبِيرُ الْكُبَرِ"، أَوْ قَالَ: "لَيْدُ الْكُبَرِ"...

ورويت الدُّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَذَلِكَ إِذَا ادَّعَا عَلَى أَهْلِ الْخَلَّةِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَجُودُ الْقَتِيلِ فِي الْخَلَّةِ يوجب الْقَسَامَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَثَرٌ، وَنَحْوَهُ عَنْ دَاوُدَ، هَذَا آخِرُ كَلِمِ الْقَاضِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قوله: "فذهب عبد الرحمن يتكلم قبل صاحبه، فقال له رسول الله ﷺ: كَبِيرُ - الْكُبَرِ فِي السِّنِّ - فَصَمْتُ، وَنَكُمُ صَاحِبَاهُ وَنَكَلِمُ مَعَهُمَا" معنى هذا: أَنَّ الْمَقْتُولَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَهُ أَخٌ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَلَهُمَا ابْنَا عَمٍّ، وَهُمَا مُحَيِّصَةُ وَخُوَيْصَةُ، وَهُمَا أَكْبَرُ سِنًّا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَمَّا أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - أَخُو الْقَتِيلِ - أَنْ يَتَكَلَّمَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَبِيرُ أَيُّ يَتَكَلَّمَ أَكْبَرُ مِنْكَ، وَاعْلَمْ: أَنَّ حَقِيقَةَ الدَّعْوَى إِنَّمَا هِيَ لِأَخِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَا حَقَّ فِيهَا لِابْنِ عَمِّهِ، وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْأَكْبَرُ، وَهُوَ حُوَيْصَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ بِكَلَامِهِ حَقِيقَةَ الدَّعْوَى، بَلْ سَمَاعُ صَوْتِ الْقِصَّةِ، وَكَيْفَ جَرَتْ، فَإِذَا أَرَادَ حَقِيقَةَ الدَّعْوَى تَكَلَّمَ صَاحِبُهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَكُلَّ حُوَيْصَةَ فِي الدَّعْوَى وَمُسَاعَدَتُهُ أَوْ أَمْرُ بَتَوَكِينِهِ، وَفِي هَذَا فَضِيلَةُ السِّنِّ عِنْدَ التَّسَاوِي فِي الْفَضَائِلِ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ بِهَا فِي الْإِمَامَةِ، وَفِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ نَذْبًا وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَقوله: "كَبِيرُ فِي السِّنِّ" معناه: يَرِيدُ الْكَبِيرُ فِي السِّنِّ، وَالْكَبِيرُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ يَرِيدُ وَنَحْوُهَا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "لِلْكَبِيرِ" بِاللَّامِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

قوله: "اتَّخَفَقُوا حَمْسِينَ مِائَةً، فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ": قَدْ يُقَالُ: كَيْفَ عَرَضْتُ الْيَمِينَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْيَمِينُ لِلْوَارِثِ خَاصَّةً، وَالْوَارِثُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ خَاصَّةً، وَهُوَ أَخُو الْقَتِيلِ، وَأَمَّا الْآخَرَانِ فَأَبْنَا عَمٍّ لَا مِيرَاثَ لَهُمَا مَعَ الْأَخِ؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا عَنْهُمْ أَنَّ الْيَمِينَ تَخْتَصُّ بِالْوَارِثِ، فَأَطْلَقَ الْخَطَّابُ لَهُمْ، وَالْمُرَادُ: مَنْ تَخْتَصُّ بِهِ الْيَمِينُ، وَاحْتَمَلُ ذَلِكَ؛ لِكُونِهِ مَعْلُومًا لِلْمُخَاطَبِينَ، كَمَا سَمِعَ كَلَامَ الْجَمِيعِ فِي صَوْرَةِ قَتْلِهِ، وَكَيْفِيَّةَ مَا جَرَى لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةُ الدَّعْوَى وَقْتُ الْحَاجَةِ مَحْتَصَةً بِالْوَارِثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "فَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ": فَمَعْنَاهُ: يَشْتَرِي حَقُّكُمْ عَلَى مَنْ حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ، وَهَلْ ذَلِكَ الْحَقُّ قِصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ؟ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَاعْلَمْ: أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَجُوزُ لَهُمُ الْحَلْفُ إِذَا عَسَمُوا أَوْ ظَنُّوا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَرَضَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ الْيَمِينَ إِنْ وَجَدَ فِيهِمْ هَذَا الشَّرْطَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْإِذْنُ لَهُمْ فِي الْخَلْفِ مِنْ غَيْرِ ظَنٍّ، وَلِهَذَا قَالُوا: كَيْفَ نُحَيِّفُ وَلَمْ نَشْهَدْ.

قوله ﷺ: "فَتَرْتَكِبُونَ يَهُودَ بِخَمْسِينَ مِائَةً": أَيِ تَرَى إِلَيْكُمْ مِنْ دَعَاكُمْ بِخَمْسِينَ مِائَةً، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ يَخْتَصُّونَكُمْ مِنَ الْيَمِينِ بَأَن يَخْفُوا، إِذَا حَلَفُوا انْتَهَتْ الْخُصُومَةُ، وَلَمْ يَشْتَرِ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَخَصَّصْتُمْ أَنْتُمْ مِنَ الْيَمِينِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ -

فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبَيْهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ؟" قَالُوا: أَمْزُ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَخْلِفُ؟ قَالَ: "فَتَبْرُكُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْوَمْ كَفَارًا، (قَالَ): فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ.
قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مَرِيدًا لَهُمْ يَوْمًا، فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرِجْلِهَا، قَالَ حَمَّادٌ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ.

٤٣٤١ - (٣) وَخَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَكْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ: "فَرَكَضْتَنِي نَاقَةً".

خالصة بين الكافر والفاسق. و"يهود" مرفوع غير منون لا ينصرف؛ لأنه اسم للقبيلة والطائفة، ففيه التانيث والعلمية. قوله: "أن النبي ﷺ أعطى عقله": أي دَيْتَهُ. وفي الرواية الأخرى: "فوداه رسول الله ﷺ من قبله". وفي رواية: "من عنده"، فقوله: "وداه": بتخفيف الدال أي دفع دَيْتَهُ. وفي رواية: "فكره رسول الله ﷺ أن يُبْطِلَ دَمَهُ، فوداه مائة من إبل الصدقة": إنما وداه رسول الله ﷺ قطعاً للنزاع، وإصلاحاً لذات البين، فإن أهل القتل لا يستحقون إلا أن يخلفوا، أو يستحلّفوا المدعى عليهم، وقد امتنعوا من الأمرين وهم مكسورون بقتل صاحبهم، فأراد رسول الله ﷺ جَبْرَهُمْ وقطع المنازعة وإصلاح ذات البين بدفع دَيْتِهِ من عنده. وقوله: "فوداه من عنده" يحتمل أن يكون من خالص ماله في بعض الأحوال صادف ذلك عنده، ويحتمل أنه من مال بيت المال ومصالح المسلمين. وأما قوله في الرواية الأخيرة: "من إبل الصدقة" فقد قال بعض العلماء: إنها غلط من الرواة؛ لأن الصدقة المفروضة لا تصرف هذا المصروف، بل هي لأصناف سماهم الله تعالى. وقال الإمام أبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجوز صرفها من إبل الزكاة لهذا الحديث، فأخذ بظاهره. وقال جمهور أصحابنا وغيرهم: معناه اشتراؤه من أهل الصدقات بعد أن ملكوها ثم دفعها تبرعاً إلى أهل القتل.

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه يجوز صرفُ الزكاة في مصالح العامة، وتناول هذا الحديث عليه، وتأوله بعضهم على أن أولياء القتل كانوا مُحْتَاجِينَ من تباح لهم الزكاة، وهذا تأويل باطل؛ لأن هذا قدر كثير لا يدفع إلى الواحد الحامل من الزكاة بخلاف أشرف القبائل؛ ولأنه سماه دَيْتَةً، وتأوله بعضهم على أنه دفعه من سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ من الزكاة استئلاً لليهود؛ لعلهم يسلمون، وهذا ضعيف؛ لأن الزكاة لا يجوز صرفها إلى كافر، فالأختار ما حكيناه عن الجمهور أنه اشتراها من إبل الصدقة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام مراعاة المصالح العامة، والاهتمام بإصلاح ذات البين. وفيه: إثبات القسامة. وفيه: الابتداء يمين المدعى في القسامة، وفيه: رد اليمين على المدعى عليه إذا نكل المدعى في القسامة.

٤٣٤٢- (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ أَبِي خَتْمَةَ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ.

٤٣٤٣- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ بْنَ زَيْدٍ وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّينَ، ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلْحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتِهِمَا، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَوُجِدَ فِي شَرَبَةٍ مَقْتُولاً، فَدَفَنَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ وَخُوَيْصَةَ، فَذَكَرُوا لِلرَّسُولِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَيْثُ قُتِلَ، فَرَعَمَ بُشَيْرٌ -وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ أَذْرَكٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: "تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِيناً وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ؟" -أَوْ صَاحِبَكُمْ- قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَهِدْنَا وَلَا حَضَرْنَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: "فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟" فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَقْبَلُ إِيمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَرَعَمَ بُشَيْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عِنْدِهِ.

-وفيه: جواز الحكم على الغائب، وسماع الدَّعْوَى في الدماء من غير حضور الخصم. وفيه: جواز اليمين بالظن وإن لم يتيقن. وفيه: أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم الإسلام.

قوله ﷺ: "يقسم خمسون منكم على رجل منهم": هذا مما يجب تأويله؛ لأن اليمين إنما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة، وتأويله عند أصحابنا أن معناه: يؤخذ منكم خمسون يميناً، والحالف هم الورثة، فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة، يحلف كل الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً، سواء كان القتل عمداً أو خطأ، هذا من مذهب الشافعي، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، ووافقنا مالك فيما إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد فقال: يحلف الأقارب خمسون يميناً، ولا تحلف النساء ولا الصبيان، ووافقه ربيعة والليث والأوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله ﷺ: "تحلفون خمسون يميناً، فستحقوقون صاحبكم"، فجعل الحالف هو المستحق للدية والقصاص، ومعلوم أن غير الوارث لا يستحق شيئاً، فدل أن المراد على حلف من يستحق الدية. قوله ﷺ: "يقسم خمسون منكم على رجل منهم، فيدفع برمته".

شرح الغريب: الرَّمَّةُ بضم الراء الحنل، والمراد هنا: الخيل الذي يربط في رقة المقاتل، ويسلم فيه إلى ولي القتل، وفي هذا دليل لمن قال: أن القسامة ثبت فيها القصاص، وقد سبق بيان مذهب العلماء فيه، وتأوله القائلون لا قصاص -

٤٣٤٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي خَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ، انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمِّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ زَيْدٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ: فَوَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حُثَمَةَ، قَالَ: لَقَدْ رَكَضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمَزِيدِ.

٤٣٤٥ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْدٍ: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَادَهُ مَائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

٤٣٤٦ - (٨) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُتُبَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ، مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ، وَطَرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ قَيْصِرٍ، فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَأَنْتُمْ، وَاللَّهِ! قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ،

«بأن الفراد أن يسلم ليستوفي منه الدية لكونها ثبتت عليه، وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد، وبه قال مالك وأحمد، وقال أشهب وغيره: يَحْلِفُ الأولياء على ما شاءوا، ولا يقتلوا إلا واحداً. وقال الشافعي رحمه الله: إن ادَّعَوْا على جماعة حلفوا عليهم، وثبت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي، وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

قوله: "فَدَخَلْتُ مَرِيداً لَمْ يَوْمَأْ" فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجلها: المريد بكسر الميم وفتح الباء، هو الموضع الذي يجتمع فيه الإبل ونحيس، والرَّيْدُ: الحيس، ومعنى رَكَضْتَنِي: رفستني، وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليغاً. قوله: "فوجد في شربة" بفتح الشين المعجمة والراء، وهو حَوْضٌ يكون في أصل الثخلة، وجمعه شرب كثرة وفور.

قوله: "لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض": المراد بالفريضة هنا الشاقة من تلك النوق المفروضة في الدية، -

ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةً لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحَيِّصَةَ "كَبْرٌ، كَبْرٌ" - يُرِيدُ السِّنَّ - فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِمَّا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَيْكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنَا بِحَرْبٍ؟" فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ: "أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبَيْكُمْ؟" قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟" قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

٤٣٤٧ - (٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ الْقِسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

٤٣٤٨ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلِ ادَّعَاةٍ عَلَى الْيَهُودِ.

- وَتُسَمَّى الْمَدْفُوعَةُ فِي الزَّكَاةِ، أَوْ فِي الدِّيَةِ فَرِيضَةً؛ لِأَنَّهَا مَفْرُوضَةٌ أَيُّ مَقْدَرَةٍ بِالسِّنِّ وَالْعَدَدِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْمَازَرِيِّ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرِيضَةِ هُنَا النَّاقَةُ الْهَرَمَةُ، فَقَدْ غَلَطَ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: "فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْلُ دَمُهُ، فَوَدَّاهُ مِائَةَ مِنْ إِبِلِ الْصَّدَقَةِ": هَذَا آخِرُ الْقَوَاتِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا بَيَانَ أَوَّلِهِ، وَقَوْلُهُ عَقِيبُ هَذَا: "حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِشَرُّ بْنُ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى: "هُوَ أَوَّلُ سَمَاعِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مِنْ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النَّسَخِ. وَفِي نَسْخَةِ الْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ أَنَّ آخِرَ الْقَوَاتِ آخِرُ حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَأَوَّلُ السَّمَاعِ قَوْلُهُ عَقِبَهُ: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

قوله: "وَطَرُحَ فِي عَيْنٍ أَوْ فَقِيرٍ": الْفَقِيرُ هُنَا عَلَى لَفْظِ الْفَقِيرِ فِي الْأَدَمِيِّينَ، وَالْفَقِيرُ هُنَا: الْبَيْتُ الْقَرْيَةُ الْمَقْعَرُ، الْوَاسِعَةُ الْقَمَرُ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَفِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ حَوْلَ النَّحْلِ.

٤٣٤٩ - (١١) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلْيَمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ حُرَيْجٍ.

فوله ﷺ: "إِذَا أَنْ يَذُّوا صَاحِبَكُمْ، وَإِذَا أَنْ يُوْذُوا بِحَرْبٍ": معناه: إِنْ لَبِثَ الْقَتْلُ عَلَيْهِمْ بِقَسَامَتِكُمْ، فَإِذَا أَنْ يَذُّوا صَاحِبَكُمْ أَوْ يَدْفَعُوا إِلَيْكُمْ دِيْنَهُ، وَإِذَا أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَمْتَعُونَ مِنَ التَّزَامِ أَحْكَامَنَا، فَيَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ، وَيَصِيرُونَ حَرْبًا لَنَا، وَفِيهِ: دَلِيلٌ لِمَنْ يَقُولُ: الْوَاجِبُ بِالْقَسَامَةِ الدِّيَّةُ دُونَ الْقَصَاصِ.

قوله: "خَرَجْنَا إِلَى حَيْبَرٍ مِنْ جَهْدِ أَصَاهِمٍ": هُوَ يَفْتَحُ الْجَيْمَ، وَهُوَ الشَّدَّةُ وَالْمَشَقَّةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

♦ ♦ ♦

[٢- باب حكم المحاربين والمرتدين]

٤٣٥٠- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ، -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ غُرَيْتَةٍ قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَنَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا"، فَفَعَلُوا، فَصَحَّوْا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ، فَقَتَلُوهُمْ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا.

٢- باب حكم المحاربين والمرتدين

فيه حديث العرينين أقم قدموا المدينة، وأسلموا، واستوحوها، وسقت أجسامهم، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة، فخرجوا، فصحوا، فقتلوا الراعي، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا الذود، فبعث النبي ﷺ في آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرّة يستسقون، فلا يسقون حتى ماتوا. هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا حِزْبُوا الَّذِينَ يُخَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تَقَطِّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (المائدة: ٣٣). أقوال العلماء في مراد الآية: واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التحجير، فيخير الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المحارب قد قتل، فيتحم قتل. وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي: الإمام بالخيار، وإن قتلوا. ** وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإن قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخافوا السبيل ولم يأخذوا شيئاً ولم يقتلوا، طلبوا حتى يُعزَّروا، وهو المراد بالنفي عندنا، قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال مختلف، فكانت عقوباتها مختلفة، ولم تكن للتحجير، ** وثبت أحكام المحاربة في الصحراء، وهل تثبت في الأمصار؟ =

** قال في تكملة فتح الملهم: وإن قتلوا، وأخذوا مالا، غير الإمام، فإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ثم قتلهم أو صلبهم، أو فعل الثلاثة، أو قتل وصلب، أو قتل فقط، أو صلب فقط، وهذا مذهب الحنفية كما فصله الزيلعي، وحكاها في الدر المختار. ومذهب الشافعية قريب من مذهب الحنفية، غير أنه يرى في الصورة الرابعة (وهي ما جمع فيه المحاربون بين أخذ المال والقتل) أنه لا تقطع فيها أيدي المحاربين وأرجلهم، وإنما يقتلون، ويصلبون، كما في معنى المحتاج. (تكملة فتح الملهم: ٣١١/٢)

** قال في تكملة فتح الملهم: رأى الإمام مالك رحمه الله أن حرف "أو" في هذه الآية للتحجير، فترك للإمام الخيار في =

٤٣٥١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ أَنَّ تَفْرَأَ مِنْ عُكْلٍ ثَمَانِيَّةٍ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، وَسَقَمَتِ أَحْسَانُهُمْ، فَشَكُّوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِيْلِهِ، فَتَصِيْبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا؟" فَقَالُوا: بَلَى، فَخَرَجُوا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَصَحَّوْا، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ، وَطَرَدُوا الْإِيْلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَذْرَكُوا، فَجِئَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسُمِرَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ بُنُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَاطَّرَدُوا النَّعَمَ، وَقَالَ: وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ.

- فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا تثبت، وقال مالك والشافعي: تثبت.

- أقوال العلماء في نسخ حديث العرنيين: قال القاضي عياض رحمه الله: واختلف العلماء في معنى حديث العرنيين هذا. فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود، وآية المخاربة، والنهي عن المثلة فهو منسوخ. وقيل: ليس منسوخاً، وفيهم نزلت آية المخاربة، وإنما فعل النبي ﷺ هم ما فعله قضاة؛ لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد رواه مسلم في بعض طرقه، ورواه ابن إسحاق وموسى بن عقبة وأهل السير والترمذي، وقال بعضهم: النهي عن المثلة لم يثبت، فليس بمحرم.

وأما قوله: "يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ": فليس فيه أن النبي ﷺ أمر بذلك، ولا لم يمتنع. قال القاضي: وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل، فاستسقى لا يمنع الماء قصداً، فيجمع عليه عذابان. قلت: قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرعاة، وارتدوا عن الإسلام، وحيث لا يقي لهم حرمة في سقي الماء ولا غيره، وقد قال أصحابنا: لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للظهار أن يسقيه لمرتد يخاف الموت من العطش ويتيمم، ولو كان ذمياً أو بهيمة وجب سقيه، ولم يحز الوضوء به حينئذ، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "أَنَّ نَاسًا مِنْ عَرَبِيَّةٍ": هي بضم العين المهملة وفتح الراء وآخرها نون ثم هاء، وهي قبيلة معروفة.

حأن يوقع أية عقوبة من هذه العقوبات على أي نوع من أنواع الحرابة بحسب ما يراه ملائماً إلا أنه قيد التحجير في حالة القتل، فجعل الخيار بين القتل والصلب فقط، وحثه أن القتل أصلاً عقوبته القتل، فلا يعاقب عليه بالقطع ولا بالنفي. وأما الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة، فإنهم رأوا أن حرف "أو" في هذه الآية إنما جاء للبيان والتفصيل، وإنما تترتب العقوبات على قدر الجريمة. (تكملة فتح الملهم: ٣١٢/٢)

٤٣٥٢- (٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْتَةٍ، فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْفَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ آبَائِهَا وَأَلْبَانِهَا بِمَعْنَى حَدِيثِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ. قَالَ: وَمُسَعَّرَاتُ أَعْيُنُهُمْ وَأَلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ.

٤٣٥٣- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ -مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ- عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟ فَقَالَ عُبَيْسَةُ: قَدْ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذًا وَكَذَاءً، فَقُلْتُ: إِنِّي حَدَّثْتُ أَنَسَ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَحَجَّاجٍ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا فَرَعْتُ، قَالَ عُبَيْسَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَنْتَهُمُنِي يَا عُبَيْسَةُ! قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، لَنْ تَزَالُوا بِعَجْرِ يَا أَهْلَ الشَّامِ! مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا.

بقوله: "قدموا المدينة فاجتمعوا"، هي بالجيم والمثناة فوق، ومعناها: استولحوها، كما فسره في الرواية الأخرى، أي لم توافقهم، وكرهوها؛ لاسقم أوصافهم، قالوا: وهو مشتق من الحوى، وهو داء في الجوف. قوله ﷺ: "إن شئتم أن تخرجوا، إلى إبل الصدقة، فنشربوا من ألبانها، وأبوانها ففعلوا، فصحو". في هذا الحديث: أنها إبل الصدقة، وفي غير مسلم: أنها إلفاح النبي ﷺ، وكلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها للنبي ﷺ. واستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث: أن يول ما يؤكل لحمة وروثه طاهران، وأجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنجاستهما بأن شربهم الأبول كان للتداوي، وهو جائز بكل الشجاسات سوى الخمر** والمسكرات،** فإن قيل: كيف أذن لهم في شرب لبن الصدقة؟ فالجواب: أن ألبانها للمحتاجين من المسلمين.

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما الحنفية، فقد اختلفت أقوال علماءهم في المسألة، فالمنشهور عن أبي حنيفة -رحمته- أنه لا يجوز التداوي بالخرم. (إلى أن قال:) ولكن أكثر مشايخ الحنفية أفتوا بجواز التداوي بالخرم إذا أخرج طبيب حاذق بأن المريض ليس له دواء آخر. (تكملة فتح الملهم: ٣٠٢/٢)

** قال في تكملة فتح الملهم: إن قصة العرنين متقدمة نسخ حكمها أحاديث دالة على نجاسة الأبول، وإن النسخ وإن كان لا يثبت بمجرد الاحتمال عند عدم علم التاريخ، ولكن احتمال النسخ إذا تأيد بقرائن قوية يكفي لإبطال الاستدلال بما جاء في الروايات مخالفاً للأصول الكلية، والروايات المشهورة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٩/٢)

٤٣٥٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْكِينٌ - وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ الْحَرَّانِيُّ -: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةٌ تَقَرُّ مِنْ عُكْلٍ يَنْخُو حَدِيثَهُمْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَخْسِنَهُمْ.

٤٣٥٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَقَرُّ مِنْ عُرْيَتِهِ، فَاسْتَمَوْا وَبَايَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمَوْمُ - وَهُوَ الْبِرْسَامُ -، ثُمَّ ذَكَرَ نَخْوَ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عَشْرِينَ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِفًا يَفْتَقِصُ أَرْهَمَهُمْ.

٤٣٥٦ - (٧) حَدَّثَنَا هُدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَهْطٌ مِنْ عُرْيَتِهِ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: مِنْ عُكْلٍ وَعُرْيَتِهِ يَنْخُو حَدِيثَهُمْ.

٤٣٥٧ - (٨) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيْلَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِذَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيَنَ أَوْلَيْكَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيَنَ الرَّعَاءِ.

-وهؤلاء إذ ذاك منهم. قوله: "ثم مالوا على الرِّعَاءِ، فقتلوههم": وفي بعض الأصول المعتمدة: "الرِّعَاءُ"، وهما لغتان، يقال: راع ورُعَاءَ، كقاضي وقضاة، وراع ورعاء بكسر الراء وبالمد مثل صاحب وصحاب. قوله: "وسمل أعينهم": هكذا هو في معظم النسخ، "سمل" باللام، وفي بعضها "سمر" بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بضع المواضع في البخاري "سمر" بتشديد الميم، ومعنى سمل باللام: نقأها وأذهب ما فيها، ومعنى "سمر" بالراء: كحلها بمسامير محمية، وقيل: هما بمعنى.

قوله: "ثم بلقأح": هي جمع لقحة بكسر اللام وفتحها، وهي الناقة ذات الدار. قوله: "ولم يخسبهم": أي ولم يكوهم، والخسب في اللغة: كمي العرق بالنار؛ لينقطع الدم. قوله: "وقع بالمدينة الموم، وهو البرسام"، الموم بضم الميم وإسكان الواو، وأما البرسام فبكسر الباء، وهو نوع من احتلال العقل، ويطلق على ورم الرأس وورم الصدر، وهو معرَّب، وأصل اللفظة سريانية.

قوله: "وبعث معهم قائفاً يفتقص أَرهَمَهُمْ": القائف: هو الذي يتبع الآثار وغيرها، والله أعلم.

[٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره، ...]

٤٣٥٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا: "أَقْتَلِكِ فُلَانٌ؟" فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةُ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالِثَةُ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

٤٣٥٩- (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

٤٣٦٠- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخَذَ فَاتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ.

٤٣٦١- (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمثقلات، وقتل الرجل بالمرأة

شرح الغريب: أما الأوضاح بالضاد المعجمة: فهي قطع فضة، كما فسر في الرواية الأخرى. قوله: "وبها رمق" هو بقية الحياة والروح، والقليب: البئر، وقوله: رَضَخَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ وَرَضَخَهُ بِالْحِجَارَةِ وَرَجَمَهُ بِالْحِجَارَةِ، هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى حَجَرٍ وَرَمَى بِحَجَرٍ آخَرَ فَقَدْ رَجَمَ، وَقَدْ رَضَخَ، وَقَدْ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ رَجَمَهَا الرَّجْمَ الْمَعْرُوفَ مَعَ الرَضِخِ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي قَلْبِ.

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في المسئلة في القصاص: وفي هذا الحديث فوائد: منها: قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ مَنْ يَعْتَدُ بِهِ. ومنها: أَنَّ الْجَانِيَّ عَمْدًا يَقْتُلُ قِصَاصًا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَتَلَ، فَإِنْ قَتَلَ بِسَيْفٍ قَتَلَ هُوَ بِالسَّيْفِ، -

٤٣٦٢ - (٥) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضِرَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانَّ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ، فَأَقْرَأَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ.

سواء قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله؛ لأن اليهودي رضحها، فرضخ هو. ** ومنها: ثبوت القصاص في القتل بالثقلات، ولا يختص بالمحددات وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا قصاص إلا في القتل بمحدد من حديد أو حجر أو خشب، أو كان معروفاً بقتل الناس بالمنحنيق، أو بالإلقاء في النار. ** واختلفت الرواية عنه في مقتل الحديد كالذئبوس.

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يستوفى القصاص إلا بالسيف، سواء قتله القاتل بالسيف، أو طريق غيره، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف ومحمد رحمه الله، كما في شرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة. (إلى أن قال:): فالصواب أن يقال: إن الحديث إنما يدل على واقعة جزئية لا على أصل كلي، وإنما ليست تنص على أن الرضخ بين حجرين كان على وجه القصاص؛ لأنه يحتمل أن يكون نفس القتل عنى وجه القصاص، واختيار الرضخ على القتل بالسيف كان لتعزير والسياسة؛ ليكون أبلغ في ردع الناس عن مثل هذا العمل، كذا في إعلاء السنن. (تكملة فتح الملهم: ٢/٣٣٩، ٣٤١)

** قال في تكملة فتح الملهم: واستدل أبو حنيفة رحمه الله أيضاً بما أخرجه ابن ماجه (رقم: ٢٦٦٨) في الدييات من طريق إبراهيم بن المستمير: ثنا الحر بن مالك العمري، ثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا قود إلا بالسيف". (إلى أن قال:): ثم إن أبا حنيفة رحمه الله إنما يوجب القصاص بالقتل بغير المحدد إذا لم يثبت أن القاتل قصد إزهاق الروح. وأما إذا ثبت أنه قصد القتل وإزهاق الروح، فإن ذلك عمد موجب للقصاص عنه أيضاً وهذا مما غفل عنه كثير ممن يعترض على الإمام أبي حنيفة رحمه الله في هذا الباب، مع أن ذلك موجود صريحاً في كتب الحنفية. (إلى أن قال:): وأما حديث الباب فقد أجيب بأن النبي ﷺ إنما قتل اليهود تعزيراً وسياسة، لا قصاصاً، ولذلك لم يذكر في شيء من الروايات أنه سلم اليهودي إلى أولياء الجارية، أو سألهم هل يعفون، أو يصالحون، أو يقتادون؟ (إلى أن قال:): قال الشيخ العثماني رحمه الله: أن قتل اليهودي كان عمداً؛ لأنه تعمد بقتل الجارية لأخذ حليها خفية. وقد ذكرنا قريباً أنه لو ثبت أن القاتل قصد الإتيان، فإن فعله عمد، سواء كانت الآلة مثقلة غير محددة، فيمكن أن يكون اليهودي أقر بقصد القتل، وحينئذ لا يسقط القصاص بمجرد كونه الآلة غير محددة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢/٣٣٦، ٣٣٧)

«أقوالهم في القصاص في شبه العمد: أما إذا كانت الجناية شبه عمد بأن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً، فتعمد القتل به، كالعضا والسوط واللطمة والقضيب والبندقية ونحوها، فقال مالك والنيث: يجب فيه القود. وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجهات العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا قصاص فيه، والله أعلم.

ومنها: وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم. ومنها: جواز سؤال الجريح "من جرحك؟" وفائدة السؤال أن يعرف المتهم ليطلب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فالتقول قوله مع عينه، ولا يلزمه شيء بمجرد قول الجروح، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وقد سبق في باب القسامة، وأن مذهب مالك ثبوت القتل على المتهم بمجرد قول الجروح، وتعلقوا بهذا الحديث، وهذا تعلق باطل؛ لأن اليهودي اعترف، كما صرح به مسلم في أحد رواياته التي ذكرناها، فإنما قتل باعترافه، والله أعلم.*

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الخفق في مذهب المالكية أن القتل لا يثبت بمجرد دعوى المقتول قبل موته، ولكن يعتبر ذلك لو تأمنا موجبا للقسامة إذا كان به أثر الجرح، فإن أقسم الأولياء بعد ذلك بأن القاتل هو نفس الرجل الذي ادعى عليه المقتول، اقتصر منه في العمد، ويسمون ذلك تسمية حمراء. (تكملة فتح الملهم: ٣٣١/٢)

٤- باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه الموصول عليه،...

٤٣٦٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَاتِلُ يَعْلَى بْنُ مُتَيْبَةَ أَوْ ابْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَعَصَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَأَتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَرََعَ ثَنِيَّتَهُ، -وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَنِيَّتُهُ- فَأَخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "أَبْعَضُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ".

٤٣٦٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٣٦٥- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَحَذَبَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟".

٤- باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه الموصول عليه،

فألتف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه

ضبط الاسم والتوفيق بين الروایتين: أما مُتَيْبَةُ: فيضم الميم وإسكان التون، وبعدها ياء مثناة تحت، وهي أم يعلى، وقيل: حذته، وأما أُمَيَّةُ: فهو أبوه، فيصح أن يقال: يعلى بن أمية، ويعلى بن منبة، وأما قوله: أن يعلى هو المعضوض، وفي الرواية الثانية والثالثة أن المعضوض هو أجيرُ يعلى، لا يعلى، فقال الحُفَّاطُ: الصحيح المعروف أنه أجيرُ يعلى لا يعلى، ويحتمل أنهما قضبان جرتا ليعلى ولأجيره في وقت أو وقتين. **
وقوله ﷺ: "كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ": هو بالحاء، أي الفحل من الإبل وغيرها، وهو إشارة إلى تحريم ذلك، وهذا-

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لو تأملنا في مجموع روايات هذه القصة تبين لنا صحة ما قاله العراقي رحمه الله، فقد صرح عمران بن حصين في رواية الباب أن يعلى بن أمية أحد المقاتلين، وصرح في رواية صفوان بن يعلى الآتية أن أجير يعلى هو المعضوض، فنلخص من الروایتين أن يعلى هو العاص. (إلى أن قال:). وأما استبعاد القرطبي أن يقع ذلك من يعلى مع جلالة، فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح، وقال الحافظ: "فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه، فلا استبعاد". وأما ما ذكره النووي رحمه الله من تعدد القصة، فلا يخفى بعده؛ لأن الحديث واحد، والسياق واحد، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/٢)

٤٣٦٦- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُتِيَّةٍ، عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا، فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: "أَرَدْتُ أَنْ تَقْضُمَهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟".

٤٣٦٧- (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ أَوْ ثَنَائِيَّهُ، فَاسْتَعَاذَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟ اذْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْضَهَا ثُمَّ انْتزِعْهَا".

٤٣٦٨- (٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ابْنِ مُتِيَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ يَعْنِي الَّذِي عَضَّهُ، قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "أَرَدْتُ أَنْ تَقْضُمَهُ كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ؟".

٤٣٦٩- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ ثُبُوكَ، قَالَ: وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: تِلْكَ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي، فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَعْلَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ - قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَنَّهُمَا عَضَّ الْآخَرَ - فَأَنْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَأَنْتَزَعَ إِحْدَى نَيْبَتَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَهْدَرَ نَيْبَتَهُ.

-الحديث دلالة لمن قال: أنه إذا عضَّ رجل يد غيره، فنزع العضوض يده، فسقطت أسنان العاض، أو فك لحيته لا ضمان عليه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين أو الأكثرين رحمهم الله، وقال مالك: يضمن. شرح الغريب وبيان مراد قوله "أوضح يدك": قوله ﷺ: "يقضمها كما يقضم الفحل": هو بفتح الصاد فيهما على اللغة الفصيحة، ومعناه: بعضها. قال أهل اللغة: القضم بأطراف الأسنان. قوله ﷺ: "ما تأمرني تأمرني أن أمره أن يضع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل، اذفع يدك حتى يعضها ثم انتزعها": ليس المراد بهذا أمره بدفع يده ليعضها، وإنما معناه الإنكار عليه، أي إنك لا تدع يدك في فيه يعضها، فكيف تنكر عليه أن ينتزع يده من فيك وتطالبه بما جنى في جذبه لذلك؟

٤٣٧٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا عَنْ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

الجواب عن استدراك الدارقطني: قال القاضي: وهذا الباب مما تتبعه الدارقطني على مسلم؛ لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين، قال: قاتل يعلى، وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، ثم عن شعبة عن قتادة عن بديل عن عطاء عن ابن يعلى، ثم عن همام عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث ابن جُرَيْجٍ عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء بن صفوان بن يعلى، وهذا اختلاف على عطاء، وذكر أيضاً حديث قُرَيْشِ بْنِ يُونُسَ عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران، ولم يذكر فيه سماعاً منه، ولا من ابن سيرين من عمران، ولم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئاً، والله أعلم.

قلت: لا إنكار على مسلم في هذين الوجهين: أحدهما: لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث، ولا من كَوْنِ ابن سيرين لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئاً أن لا يكون سمع منه، بل هو معدود فيمن سمع منه. والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق مرات أن مُسْلِماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

[٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها]

٤٣٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُخْتَ الرَّبِيعِ - أُمَّ حَارِثَةَ - جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَاحْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ"، فَقَالَتْ أُمُّ الرَّبِيعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يُقْتَصُّ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "سُبْحَانَ اللَّهِ! يَا أُمُّ الرَّبِيعِ! الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ"، قَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ * لَا بَرَّةَ".

[٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها]

الجواب عن الاختلاف بين روايتي مسلم والبخاري: قوله: "عن أنس أن أخت الربيع - أم حارثة - جرحت إنساناً فاحتصموا إلى النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: القصاص بالقصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله! يُقْتَصُّ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ! يَا أُمُّ الرَّبِيعِ! الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ! لَا يُقْتَصُّ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قَبِلُوا الدِّيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ: هذه رواية مسلم. وخالفه البخاري في روايته، فقال: عن أنس بن مالك: "أن عمته الربيع كسرت ثنية جارية، وطلبوا إليها العفو، فأتوا رسول الله ﷺ، فأبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله! أتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته، فقال رسول الله ﷺ: كتاب الله القصاص، فرضي القوم، فعفوا، فقال رسول الله ﷺ: "إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ"، هذا لفظ رواية البخاري، فحصل الاختلاف في الروایتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم أن الجارية أخت الربيع. وفي رواية البخاري أم الربيع بنفسها. والثاني: أن في رواية مسلم أن الخالف لا تكسر ثنيته هي أم الربيع بفتح الراء. وفي رواية البخاري أنه أنس بن النضر. قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاري، وقد ذكرها من طرق الصحيحة، كما ذكرنا عنه، وكذا رواه أصحاب كتب السنن، قلت: إنهما قضيتان،* أما الربيع الخارجة في رواية البخاري، وأخت الجارية في رواية مسلم، فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الباء. وأما أم الربيع الخالفة في رواية مسلم، ففتح الراء وكسر الباء وتخفيف الباء. وقوله ﷺ في الرواية الأولى: "القصاص بالقصاص" هما=

* قوله: "لو أقسم": أي أقسم متوكلاً على الله.

** قال في تكملة فتح الملهم: ولكن حمل الروايتين على تعدد القصصين بعيد؛ لأن الراوي واحد، وسياق القصة=

-متصوبان، أي أدوا القصاص، وسلموه إلى مستحقه. وقوله ﷺ: "كتاب الله القصاص": أي حكم كتاب الله وجوب القصاص في السنن، وهو قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّكَ﴾ (المائدة: ٤٥).

معنى قول أنس بن النضر: "والله لا يقتصر منها"، وأما قوله: "والله لا يقتصر منها": فليس معناه: رد حكم النبي ﷺ، بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو، وإلى النبي ﷺ في الشفاعة إليهم في العفو، وإنما حلف ثقة بهم أن لا يحثوه، أو ثقة بفضل الله وتطفه أن لا يحثه، بل يلهمهم العفو. وأما قوله ﷺ: "إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره": معناه: لا يحثه؛ لكرامته عليه.

فوائد الحديث واختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة: وفي هذا الحديث فوائد: منها جواز الخلف فيما يظنه الإنسان. ومنها: جواز الشاء على من لا يخاف الفتنة بذلك، وقد سبق بيان هذا مرات. ومنها: استحباب العفو عن القصاص. ومنها: استحباب الشفاعة في العفو. ومنها: أن الخيرة في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه. ومنها: إثبات القصاص بين الرجل والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب عطاء والخسن: أنه لا قصاص بينهما في نفس ولا طرف، بل تعين دية إختاية تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّكَ﴾ (البقرة: ١٧٨). الثاني: وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دونهما مما يقبل القصاص، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّكَ﴾ (المائدة: ٤٥) إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعاً لمن قبلنا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعاً بتقريره وموافقته، فإن ورد كان شرعاً لنا بلا خلاف، وقد ورد شرعاً بتقريره في حديث أنس هذا، والله أعلم. والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه: يجب القصاص بين الرجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دونهما. ** ومنها: وجوب القصاص في السنن، وهو يجمع عليه إذا قلعها كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور للعلماء، والأكثر أن على أنه لا قصاص، والله أعلم.

-واحد، وربما يخطر بالبال احتمال أن رواية ثابت عند مسلم كانت في الأصل هكذا: "عن أنس أن أخته الربيع جرحت إنساناً"، فصارت في بعض الكتابات: "عن أنس أن أخت الربيع جرحت"، بما يظهر منه أن أخت الربيع هي الجارحة، مع أنه كان لييان أن الربيع أخت أنس، ومثل ذلك لا يعد من النسخ؛ لأن الفرق في كتابة "أخت" و"أخته" يسر جداً. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/٢)

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة: لا يجري بينهما القصاص في الأطراف؛ لأن التكافؤ معتبر في الأطراف بدليل أن الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء، ولا الكاملة بالناقصة.

واحتج البخاري لمذهب الجمهور بحديث الباب؛ لأن أخت الربيع جرحت إنساناً، والمتبادر منه الرجل، فحكم-

— رسول الله ﷺ بينهما بالقصاص، فهذا يدل على أن القصاص يجري بينهما في الأطراف أيضاً. وأجاب عنه شيخنا العثماني التهانوي رحمه في إعلاء السنن (١٨ : ١١٠) بأن لفظ الإنسان شامل للرجل والمرأة، فلا عليه فيه عنى أن الإنسان كان رجلاً، وقد ثبت في روايات حميد عند البخاري أنها كسرت ثنية جارية؛ وهذه الرواية مفسرة لما أهمه ثابت في حديث الباب، وقد ذكرنا أن القصة واحدة؛ لأن السياق واحد، والراوي واحد، فإنما حكم النبي ﷺ بينهما بالقصاص؛ لكونها امرأتين، فلا يلحظ منه جواز القصاص فيما بين الرجل والمرأة في الأطراف. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٦/٢)

[٦- باب ما يباح به دم المسلم]

٤٣٧٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِ،* وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ".

٤٣٧٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ كُثَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٦- باب ما يباح به دم المسلم

ضبط الكلمة وأقوال الأئمة في قتل المسلم بالذمي: قوله ﷺ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ": هكذا هو في النسخ "الزَّانِ" من غير ياء بعد النون، وهي لغة صحيحة قُرئ بها في السبع، كما في قوله تعالى: ﴿الْكَافِرُ الْمُنْفَلِكُ﴾ (الرعد: ٩) وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الباء في كل هذا. وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المُخْصَن، والمراد: رحمه بالحجارة حتى يموت، وهذا بإجماع المسلمين، وسيأتي إيضاحه وبيان شروطه في بابه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله ﷺ: "وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ": فالمراد به: القصاص بشرطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة ؓ في قولهم: يقتل المُسْلِمُ بالذمي، ويقتل الحر بالعبد. وجمهور العلماء على خلافه، منهم مالك والشافعي والليث وأحمد. -

* قوله: "الثيب الزان...": هذا بيان لثلاث الصفات الثلاث ببيان المتصفين بها، ثم المقصود من هذا الحديث بيان أنه لا يجوز قتله إلا بإحدى هذه الخصائص الثلاث لا أنه لا يجوز القتال معه، فلا إشكال بالباغي؛ لأن الموجود هناك القتال لا القتل على أنه يمكن إدراجه في قوله: النفس بالنفس بناء على أن معناه النفس يقتل بسبب النفس؛ إما لأنه قتل النفس؛ أو لأنه إن لم يقتل بقتل النفس والباغي كذلك، فيشمل الصائل أيضا، ويجوز أن يجعل قتل الصائل من باب القتال لا القتل، أما القاطع فأیضا يمكن إدراجه في النفس بالنفس؛ إما لأنه إن لم يقتل بقتل؛ أو لأنه لا يقتل إلا بعد أن يقتل نفسا. وأما الساب لثي من الأنبياء فهو داخل في قوله: "والتارك لدينه" بناء على أنه مرتد إلا أنه يلزم حينئذ أن قتله للارتداد لا للحد، فينبغي أن يقبل توبته، والله تعالى أعلم.

٤٣٧٤- (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَا يَجِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا ثَلَاثَةٌ نَفَرٌ: التَّارِكُ الْإِسْلَامَ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ -أَوْ الْجَمَاعَةِ، شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ-، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالتَّنَفُّسُ بِالنَّفْسِ".

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.

٤٣٧٥- (٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ!".

وأما قوله ﷺ: "والتارك لدينه المفارق للجماعة": فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغي أو غيرها، وكذا الخوارج، والله أعلم.

واعلم: أن هذا عام يخص منه الصائل ونحوه، فيباح قتله في الدفع، وقد يُحَاطَبُ عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة، أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة، والله أعلم.

[٧- باب بيان إثم من سنّ القتل]

٤٣٧٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ لَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ".

٤٣٧٧- (٢) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ: "لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ" لَمْ يَذْكُرَا: أَوَّلَ.

٧- باب بيان إثم من سنّ القتل

شرح الغريب: قوله ﷺ: "لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا؛ لَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ".

شرح الغريب وبيان القاعدة: الجفّل: بكسر الكاف الجزء والنصيب، وقال الخليل: هو الضّعف، وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كُلَّ مَنْ ابْتَدَعَ شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَزْرِ كُلِّ مَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ مِثْلُ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِثْلُهُ مَنْ ابْتَدَعَ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً، وَمَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً"، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ" وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: "مَا مِنْ دَاخٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى وَمَا مِنْ دَاخٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٨- باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة]

٤٣٧٨- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَمِيصًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ".

٤٣٧٩- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: عَنْ شُعْبَةَ "يُقْضَى"، وَبَعْضُهُمْ قَالَ "يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ".

٨- باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

التوفيق بين الحديثين: قوله ﷺ: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء": فيه تغليظ أمر الدماء، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أمرها وكثير خطورها، وليس هذا الحديث مخالفاً للحديث المشهور في السنن: "أول ما يُحَاسَبُ به العبد صلاته"؛ لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب، فهو فيما بين العباد، والله أعلم بالصواب.

[٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

٤٣٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ"، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟"

٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله ﷺ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرٌّ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ". ضبط الكلمات والأدب في ترتيب هذه الأربعة في الذكر: أما ذُو الْقَعْدَةِ: فبفتح القاف، وذُو الْحِجَّةِ بكسر الحاء، هذه اللغة المشهورة، ويجوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الحاء. وقد أجمع المسلمون على أن الأشهر الحرم الأربعة، هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عدّها، فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ ليكون الأربعة من سنة واحدة. وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العلماء: هي ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ ثَلَاثَةٌ سَرَدٌ، وواحد فرد، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعمال أطبق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: "وَرَجَبٌ مُضَرٌّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ": وإنما قَيَّدَهُ هذا التقييد مبالغة في إيضاحه، وإزالة اللبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف الآن، وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر، وقيل: "لأنهم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وقيل: أن العرب كانت تسمي رجباً وشعبان الرَّجَبَيْنِ، وقيل: كانت تسمي جمادى ورجباً جمادين، وتسمي شعبان رجباً.

تأويل قوله: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ": وأما قوله ﷺ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ": فقال العلماء: معناه أنهم في الجاهلية ينسكون بملّة إبراهيم ﷺ في تحريم الأشهر الحرم، وكان يشقّ عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أخرّوا تحريم المُحَرَّمِ إلى الشهر الذي بعده-

قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ الْبَلَدُ؟" قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْبِيئَهُ قَالَ - وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَسْتَلْقُونَ رَبِّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا - أَوْ ضَلَالًا - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُنْذِرَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ"، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟".

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ: "وَرَجَبٌ مُضَرٌّ"، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: "فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي".

- وهو صفر، ثم يؤخرونه في السنة الأخرى إلى شهر آخر، وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة، حتى اختلط عليهم الأمر، وصادفت حجة النبي ﷺ تحريمهم، وقد تطابق الشرع، وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذا الحجة لموافقة الحسب الذي ذكرناه، فأخبر النبي ﷺ أن الاستدانة صادفت ما حكم الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض. وقال أبو عبيد: كانوا يسألون، أي يؤخرون، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّمَا الْكَفَرُ﴾ (التوبة: ٣٧)، فرموا احتاجوا إلى الحرب في الحرم، فيؤخرون تحريمه إلى صفر، ثم يؤخرون صفر في سنة أخرى، فصادف تلك السنة رجوع الحرم إلى موضعه. وذكر القاضي وجوهاً آخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة، وينكر بعضها.

قوله: "ثم قال: أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: أليس ذا الحجة؟ قلنا بلى، قال: فأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم" إلى آخره. هذا السؤال والسكوت والتفسير أراد به التفخيم والتقرير والتنبيه على عظم مرتبة هذا الشهر والبلد واليوم، وقولهم: الله ورسوله أعلم، هذا من حسن أدبهم، وأهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار بما يعرفون.

قوله ﷺ: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا" المراد بهذا كله بيان تأكيد غلظ تحريم الأموال والدماء والأعراض والتحذير من ذلك. قوله ﷺ: "فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا أَوْ ضَلَالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ" هذا الحديث سبق شرحه في كتاب الإيمان في أول الكتاب، وذكر بيان إعرابه، وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالتكفير بالمعاصي، بل المراد به: كفران النعم، أو هو محمول على من استحل قتل المسلمين بلا شبهة. قوله ﷺ: "لِيُنْذِرَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ": فيه وجوب تبليغ العلم، وهو فرض كفاية، فيجب تبليغه بحيث ينتشر.

قوله ﷺ: "فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ": احتج به العلماء لجواز رواية الفضلاء وغيرهم من الشيوخ الذين لا علم لهم عندهم، ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به.

٤٣٨١ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَضْرَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانًا بِخِطَامِهِ، فَقَالَ: "أَتَذَرُونِ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِإِذِي الْحِجَّةِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَالِبَ". قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُرَيْفَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا.

٤٣٨٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، قَالَ: وَرَجُلٌ أَخَذَ بِرِمَامِهِ - أَوْ قَالَ بِخِطَامِهِ -، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

قوله: "قعد على بعيره وأخذ إنساناً بخيطامه": إنما أخذ بخيطامه؛ ليصون البعير من الاضطراب على صاحبه، والتهويز على راكبه، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع عال من منبر وغيره، وسواء خطبة الجمعة والعيد وغيرهما، وحكمته أنه كلما ارتفع كان أبلغ في إسماعه الناس ورؤيتهم إياه، ووقع كلامه في نفوسهم. قوله: "انكفاً إلى كبشين أملحين، فذبحهما، وإلى جُرَيْفَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا": انكفاً: هجر آخره: أي انقلب. شرح الغريب: والأملح هو الذي فيه بياض وسواد، والبياض أكثر، وقوله: "جُرَيْفَةٍ": بضم الجيم وفتح الزاي، ورواه بعضهم "جُرَيْفَةٍ" بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح، والأول هو المشهور في رواية المحدثين، وهو الذي ضبطه الجوهري وغيره من أهل اللغة، وهي القطعة من الغنم تصغر جزعة يكسر الجيم، وهي القليل من الشيء يقال: خَزَعَ له من ماله أي قطع، وبالثاني ضبطه ابن فارس في "المجمل"، قال: وهي القطعة من الغنم، وكانها فعيلة بمعنى: مفعولة كضفيرة بمعنى: مضمورة.

توجيه زيادة "ثم انكفاً" في رواية ابن عون: قال القاضي: قال الدارقطني: قوله: ثم انكفاً إلى آخر الحديث، وهم من ابن عون فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، فأدرجه ابن عون هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرَةَ عن أبيه عن النبي ﷺ. قال القاضي: وقد روى البخاري هذا الحديث عن-

٤٣٨٣ - (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا قُرَّةُ يَسَّادٌ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - وَاسْمُ الرَّجُلِ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: "أَيُّ يَوْمٍ هَذَا"، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: "وَأَعْرَاضَكُمْ"، وَلَا يَذْكُرُ: "ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَيْشَيْنٍ" وَمَا بَعْدَهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟" قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: "اللَّهُمَّ! اشْهَدْ".

ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فلعله تركه عمداً، وقد رواه أيوب قرّة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، ولم يذكر فيه هذه الزيادة. قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى، فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس: "أن النبي ﷺ صلى ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد"، ثم قال في آخر الحديث: فانكفأ رسول الله ﷺ إلى كَيْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فذبحهما، فقام الناس إلى غنيمة، فنوزعوها، فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال.

[١٠ - باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص...]

٤٣٨٤ - (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عُلْقَمَةَ بِنَ وَالِإِ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُهُ آخَرَ بِنِسْعَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَقْتَلْتُهُ؟" فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْيَبْتَةَ، قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتُهُ، قَالَ: "كَيْفَ قَتَلْتُهُ؟" قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَحْتَبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَبَّيْ، فَأَغْضَيْتَنِي، فَضَرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ، فَقَتَلْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤْذِيهِ عَنْ نَفْسِكَ؟" قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ؟" قَالَ: أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ، فَرَمَى إِلَيْهِ بِنِسْعَتِهِ، وَقَالَ: "دُونَكَ صَاحِبَكَ". فَاَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ"، فَارْجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ قُلْتَ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ"، وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ؟" قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَلَّهُ قَالَ - بَلَى، قَالَ: "فَإِنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ"، قَالَ: فَرَمَى بِنِسْعَتِهِ وَحَلَّى سَبِيلَهُ.

١٠ - باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين ولي القتل من القصاص، واستحباب طلب العفو منه

قوله: "جاء رجل يقوده آخر بنسعة، فقال: يا رسول الله! هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ: أقتلته؟ فقال: إنه لو لم يعترف أقمت عليه اليبته قال: نعم قتلته، قال: كيف قتلته؟ قال: كنت أنا وهو نحتبط من شجرة، فإغضيتني، فضربتته بالفأس على قرنيه، فقتلته"، أما النسعة: فينون مكسورة ثم سين ساكنة ثم عين مهملة، وهي خيل من جلود مضفورة، وقرنه جانب رأسه. وقوله: "يحبط" أي يجمع الحبط، وهو ورق السمر بأن يضرب الشجر بالعصا، فيسقط ورقه، فيجمعه علفاً.

شرح الغريب وفوائد الحديث: وفي هذا الحديث: الإغلاظ على الجناة، وربطهم وإحضارهم إلى ولي الأمر، وفيه سؤال المدعى عليه عن جواب الدّعى، فلعله يقر فيستغني المدعى والقاضي عن التعبد في إحضار الشهود وتعديلهم؛ ولأن الحكم بالإقرار حكم ييقن، وبالبينة حكم بالظن. وفيه سؤال الحاكم وغيره الولي عن العفو عن الجاني. وفيه: جواز العفو بعد بلوغ الأمر إلى الحاكم. وفيه: جواز أخذ الدية في قتل العمد؛ لقوله ﷺ في تمام الحديث: "هل لك من شيء تؤذيه عن نفسك". وفيه قبول الإقرار بقتل العمد. قوله: "فانطلق به الرجل، فلما -

٤٣٨٥- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرَجَلٌ قَتَلَ رَجُلًا، فَأَقَادَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ، فَأُتِلَقَ بِهِ، وَفِي عُنُقِهِ نَسْعَةٌ يَحْرُهَا، فَلَمَّا أُدْبِرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ"، فَأَتَى رَجُلٌ الرَّجُلَ، فَقَالَ لَهُ مَقَالَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّى عَنْهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَغٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَأَلَهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، فَأَبَى.

وَأَبَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ، فَرَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلَعِي أُنْثَى فَت: إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ. وَأَخَذَتْهُ بِأَمْرِكَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا تَرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِالْمُكِّ وَبِئْسَ صَاحِبُكَ؟ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! نَعْلَهُ فَإِنَّ بَلْعِي، قَالَ: فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ قَالَ: فَرَمَى بِنَسْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "أَلَمْ يَصُنْ بِهِ، فَسَمَاعُ أَدْرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ". تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ": أَمَا قَوْلُهُ ﷺ: "إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِنْهُ"، فَالصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِهِ: أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مَنَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوَى حَقُّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَفَى عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ الْفَضْلُ وَالْمَنَّةُ وَحُزْبُ ثَوَابِ الْآخِرَةِ، وَحُزْبُ الثَّنَاءِ فِي الدُّنْيَا، وَقِيلَ: فَهُوَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ قَاتِلٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّحْرِيمِ وَالْإِبَاحَةِ، لَكُنْهُمَا اسْتَوَى فِي طَاعَتِهِمَا الْغَضَبُ وَمَتَابَعَةُ الْهَوَى، لِأَسِيْمَا وَقَدْ طُوبِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ الْعَفْوُ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَالَ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ لِإِبْهَامِ الْمَقْصُودِ صَحِيحٍ، وَهُوَ أَنَّ الْوَلِيَّ رِمَا خَافَ، فَعَفَا، وَالْعَفْوُ مُصْنَعَةٌ لِلْوَلِيِّ وَالْمَقْتُولِ فِي دَيْتِهِمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: يَبُوءُ بِالْمُكِّ وَبِئْسَ صَاحِبُكَ. وَفِيهِ: مُصْلَحَةٌ لِلْحَاجِي، وَهُوَ إِتْقَانُهُ مِنَ الْقَتْلِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَفْوُ مُصْلَحَةٌ تَوْصِلُ إِلَيْهِ بِالْتَّعْرِضِ. وَقَدْ قَالَ الضَّمْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: يَسْتَحِبُّ لِلْمُفْتِي إِذَا رَأَى مُصْلَحَةً فِي التَّعْرِضِ لِلْمُسْتَفْتِي أَنْ يَعْضُ تَعْرِضًا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ مَعَ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ، فَالْوَلِيُّ وَمِثَالُهُ أَنْ يَسْأَلَ إِنْسَانًا عَنِ الْقَاتِلِ، هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ؟ وَيُظْهِرُ لِلْمُفْتِي بِقَرِينَةٍ أَنَّهُ إِنْ أَفْنَى بِأَنَّ لَهُ تَوْبَةً تَرْتَبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الصَّائِلَ يَسْتَهْوِئُ الْقَتْلَ، لَكُونَهُ يَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، فَيَقُولُ الْمُفْتِي: الْحَالَةُ هَذِهِ صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَوْبَةَ لِقَاتِلٍ، فَهُوَ صَادِقٌ فِي أَنَّهُ صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ الْمُفْتِي لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَلَا يُوَافِقُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لَكِنْ السَّائِلُ إِنَّمَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَوَافَقَتَهُمْ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَيَكُونُ سَبَبًا لَزَجَرِهِ، فَهَكَذَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كَمَنْ يَسْأَلُ عَنِ الْغِيَّةِ فِي الصَّوْمِ، هَلْ يَقْطُرُ هُمَا، فَيَقُولُ: حَاءٌ فِي الْخَدِيثِ: "الْغِيَّةُ تَقْطُرُ الصَّائِمَ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ": فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ فِي هَذَيْنِ، فَكَيْفَ تَصْعُقُ إِزَادَتُهُمَا مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ لِيَقْتُلَهُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلِ الْمُرَادُ غَيْرُهُمَا، وَهُوَ إِذَا تَقَفَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّئَتَيْهِمَا فِي الْمَقَامَةِ الْمُحْرَمَةِ، كَالْقِتَالِ عَصِيْبَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّعْرِضُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَسَبَبُ قَوْلِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ لَكُونِ الْوَلِيِّ يَفْهَمُ مِنْهُ دُخُولُهُ فِي-

معناه: ولهذا ترك قتله، فحصل المقصود، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ: "أما تريد أن يئوه بإثمك؟" وأما قوله ﷺ: "أما تريد أن يئوه بإثمك وإثم صاحبك؟" فقبل معناه: يتحمل إثم المقتول بإنلافه مئحته، وإثم الولي لكونه فجعه في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرجل خاصة، ويحتمل أن معناه: يكون عقوبك عنه سبباً لبقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد: إثمهما السابق بمعاصي لهما متقدمة، لا تعلق لها بهذا القاتل، فيكون معنى يئوه: يسقط، وأطلق هذا اللفظ عنه مجازاً. قال القاضي: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية، وإن كفرها بينه وبين الله تعالى، كما جاء في الحديث الآخر، فهو كفارة له ويبقى حق المقتول، والله أعلم.

**قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ذكر الاحتمالين النووي رحمه الله، والقول بخصوصية ذلك الرجل في الاحتمال الثاني إنما يحتاج إليه إذا قيل إن القصاص يكفر إثم القاتل، وأما إذا قيل: إن القصاص لا يكفر للقاتل إثم قتله فلا حاجة إلى القول بتخصيص ذلك الرجل، ويكون المراد أن القاتل قد استحق ثم قتل أخيك، وإثم إثمك يقتله، وإنه يعاقب بذلك في الآخرة على كل حال، فلو أخذت منه القصاص زدت عليه عقاباً في الدنيا، أفلا تكفي بعقاب الآخرة؟ وتعفو عنه في الدنيا؟ (تكملة فتح الملهم: ٣٧٢/٢)

[١١- باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني]

٤٣٨٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَمْرَأَتَيْنِ* مِنْ هَذِلٍ، رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ حَبِيبَتَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ.

١١- باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني

قوله: "أن امرأتين من هذيل، رمت إحداهما الأخرى، فطرحت حبیبها، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة: عبد أو أمة". وفي رواية: "أما ضربتها بعمود فسقط، وهي حبیبی، فقتلتها".

ضبط الروايتين وترجيح الرواية بالتونين: أما قوله: بغرة عبد، بغرة عبد، فضبطناه على شيوعنا في الحديث والفقهاء بغرة بالتونين، وهكذا قيده جماهير العلماء في كتبهم، وفي مصنفاتهم في هذا، وفي شروحاتهم. وقال القاضي عياض: الرواية فيه "بغرة" بالتونين، وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب. وذكر صاحب "المنهاج" الوجهين، ثم قال: الصواب رواية التونين، قلت: ومما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه في كتاب "الدييات" في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله ﷺ بالغرة عبداً أو أمة، وقد قسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة. قال العنقاء: و"أو" هنا للتقسيم لا للشك، والمراد بالغرة عبد أو أمة، وهو اسم لكل واحد منهما. قال الجوهري: كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله، كما قالوا: اعتق رقبة.

بيان معنى لفظ "الغرة"، والرّد على قول أبي عمرو والرواية الضعيفة: وأصل الغرة: بياض في الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغرة: الأبيض منهما خاصة، قال: ولا يجزي الأسود، وقال: ولولا أن رسول الله ﷺ أراد بالغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة، لما ذكرها ولا اقتصر على قوله: عبد أو أمة، هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء: أنه يجزي فيها السوداء، ولا تتعين البيضاء، وإنما المعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب، قال أهل اللغة: الغرة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت هنا على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم. وأما ما جاء في بعض الروايات في غير الصحيح بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل فرواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف. وحكي عن طاوس وعطاء ومجاهد: أنها عبد أو أمة أو فرس. وقال داود: كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزي.

تفسير هذا الجنين وخاصة أنه يورث ولا يرث: واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أمرأتين": اسم إحداهما: مليكة، والأخرى: أم غطيف، وكانتا ضرتين تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلي. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٤/٢)

٤٣٨٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ، سَقَطَ مَيِّتًا، بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تَوَفَّيَتْ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ: مِيرَاثُهَا لَزَوْجِهَا وَبَنِيهَا، وَأَنْ: الْعَقْلُ عَلَى عَصَبَتِهَا.

٤٣٨٨- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيَّيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذَلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا،.....

-ذكرنا أو أنى. قال العلماء: وإنما كان كذلك؛ لأنه قد يخفى، فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصها، أو كان مُضْغَةً تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك الغُرَّة بالإجماع، ثم الغُرَّة تكون لورثته الجنين على موارثتهم الشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عندنا، وهل يورث؟ فيه قولان أصحهما: يورث؛ وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير. وحكى القاضي عن بعض العلماء: أن الجنين كعُضْوٍ من أعضاء الأم، فتكون دية ها خاصة. واعلم: أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين مَيِّتًا، أما إذا انفصل حيًّا، ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكرًا وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون، وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كله العمود والخطأ. أقوال الأئمة فيمن تجب عليه دية الجنين: ومنى وجبت الغُرَّة فهي على العاقلة، لا على الجاني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين رحمهم الله. وقال مالك والبصريون: تجب على الجاني. وقال الشافعي وآخرون: يلزم الجاني على الكفارة، وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رحمهم الله، والله أعلم. بيان معنى المراد من الحديث: قوله: 'قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط مَيِّتًا بغُرَّة عبد أو أمة، ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغُرَّة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها'. قال العلماء: هذا الكلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي الجاني عليها أم الجنين لا الجانية، وقد صرح به في الحديث بعده بقوله: "فقَتَلَتْها وما في بطنها"، فيكون المراد بقوله: 'التي قضى عليها بالغُرَّة، أي التي قضى لها بالغُرَّة، فعبر بـ"عليها" عن "لها". وأما قوله: "والعقل على عصبتها" فالمراد: عصة القاتلة.

قوله: "فرمَتْ إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها، وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها". وفي الرواية الأخرى: "لما ضربتها بعمود فسطاط: هذا محمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل -

وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ: دِيَّةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرِثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ التَّائِبَةِ الْهَذَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ" مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ.

٤٣٨٩- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْتُلْتُ امْرَأَتَانِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَوَرِثَتَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، وَقَالَ: فَقَالَ قَاتِلُ: كَيْفَ نَعْقِلُ؟ وَلَمْ يُسَمِّ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ.

٤٣٩٠- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَيْبَةَ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضَرَبْتُ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا بِعُمُودٍ فَسَطَّاطٌ وَهِيَ حُبْلَى، فَتَقَلَّتْهَا، قَالَ: وَإِخْدَاهُمَا لِحَيَاتِيَّةٍ، قَالَ: فَحَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ، وَغُرَّةٌ لَهَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ: أَنْغَرُمُ دِيَّةَ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فَمَثَلُ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَسَجَّعَ كَسَجَّعِ الْأَعْرَابِ؟". قَالَ: وَحَمَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ.

مغالباً، فيكون شبه عمد نجب فيه الدية على العاقلة، ولا يجب فيه قصاص، ولا دية على الجنائي، وهذا مذهب الشافعي والجمهور.

قوله: "فقال حمل بن التائبة الهذلي: يا رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: إنما هذا من إخوان الكفان من أجل سجعه الذي سجع".

ضبط الاسم: أما قوله: "حمل بن التائبة" فنسبه إلى جده، وهو حمل بن مالك بن التائبة، "وحمل" بفتح الحاء المهملة والميم. وأما قوله: "فمثل ذلك يطل" فروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين. أحدهما: يُطْلُ بضم الياء المشدة وتشديد اللام، ومعناه يهدر، ويلغى ولا يضمن. والثاني: يطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماضٍ من البطلان، وهو بمعنى الملقى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا بالمشاة. ونقل القاضي أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالموحدة، قال أهل اللغة: يقال: طُلَّ دمه بضم الطاء وأطل أي أهدر، وأطله الحاكم، وطله أهدره، وحوز بعضهم طُلَّ دمه بفتح الطاء في اللزوم، وأباها الأكثرون.

بيان السجع المذموم والممدوح: وأما قوله ﷺ: "إنما هذا من إخوان الكفان من أجل سجعه": وفي الرواية الأخرى: "سجع كسجع الأعراب"، فقال العلماء: إنما ذم سجعه لوجهين، أحدهما: أنه عارض به حكم الشرع -

٤٣٩١- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نُضَيْلَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرْتَهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّطَتْ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالْذِّبَةِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَقَضَى فِي الْجَنَيْنِ بِغُرَّةٍ، فَقَالَ بَعْضُ عَصِيَّتَيْهَا: "أُنْدِي مَنْ لَا طَعَمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَبَاحَ، فَاسْتَهْل؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَقُ؟ قَالَ: فَقَالَ: "سَحْجُ كَسَحْجِ الْأَعْرَابِ؟".

٤٣٩٢- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

٤٣٩٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِمُ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَاسْتَقَطَتْ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَةَ الْمَرْأَةِ.

٤٣٩٤- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مَلَأَصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدُ أَوْ أَمَةٌ، قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: التَّيْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.

-ورام إبطاله. والثاني: أنه تكلفه في غاطبته، وهذان الوجهان من السَّحْجِ مذمومان، وأما السَّحْجِ الذي كان النبي ﷺ يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث فليس من هذا؛ لأنه لا يعارض به حكم الشرع، ولا يتكلفه، فلا هي فيه، بل هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله ﷺ: "كسحج الأعراب"، فأشار إلى أن بعض السَّحْجِ هو المذموم، والله أعلم.

التوفيق بين الروایتين ومعنى لفظة والضرة: قوله: "إن امرأتين من هذيل"، وفي رواية: "امرأة من بني لحيان: المشهور كسر اللام في لحيان، وروي فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: "ضربت امرأة ضرهما"، قال أهل اللغة: كل واحدة من زوجتي الرجل ضرة للآخرى، سميت بذلك؛ لحصول-

«المضاربة بينهما في العادة، وتضرر كل واحدة بالأخرى. قوله: "فجعل رسول الله ﷺ ذِبة المقتولة على عصبية القتيلة": هذا دليل لما قاله الفقهاء: أن ذِبة الخطأ على العاقلة إنما تختص بعصبات القاتل سوى أبنائه وآبائه.

«شرح الغريب: قوله: "استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في ملاص المرأة": في جميع نسخ مسلم "ملاص" بكسر الميم وتخفيف اللام ويصاد مهمله، وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة "إملاص المرأة" همزة مكسورة، قال أهل اللغة: يقال: أملت به، وأزلقت به، وأمهلت به، وأخطأت به، كله بمعنى، وهو إذا وضعه قبل أوانه، وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصاً بفتحها، وأملص أيضاً لغتان، وأملصته أنا، وقد ذكر الحميدي هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين، فقال: إملاص بالهمزة، كما هو المعروف في اللغة. قال القاضي: قد جاء ملص الشيء إذا أفلت، فإن أريد به الجنين صحَّ ملاص، مثل لزم لزماً، والله أعلم.

قوله: "حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال: استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في ملاص المرأة": هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: وهم وكيع في هذا الحديث، وخالفه أصحاب هشام، فلم يذكروا فيه المسور، وهو الصواب، ولم يذكر منهم غير حديث وكيع، وذكر البخاري حديث من خالفه، وهو الصواب، هذا قول الدارقطني، وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة، ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[٣١- كتاب الحدود]

[١- باب حد السرقة ونصائها]

٤٣٩٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ-وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا-سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

٤٣٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

[٣١- كتاب الحدود]

[١- باب حد السرقة ونصائها]

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى الأموال يابجباب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالالاختلاس والانتهاب والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة؛ فإنه تندر إقامة البينة عليها، فعظم أمرها، واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الرجز عنها، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة، وإن اختلفوا في فروع منه.

أقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وقدره: أجمع العلماء على قطع يد السارق كما سبق، واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره، فقال أهل الظاهر: لا بشرط نصاب، بل يقطع في القليل والكثير، وبه قال ابن بنت الشافعي من أصحابنا، وحكاه القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر، واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨)، ولم يخصوا الآية. وقال جماهير العلماء: ولا تقطع إلا في نصاب؛ هذه الأحاديث الصحيحة، ثم اختلفوا في قدر النصاب، فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهباً، أو ما قيمته ربع دينار، سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر، ولا يقطع في أقل منه، وبهذا قال كثيرون أو الأكثرون، وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والنيث وأبي ثور وإسحاق وغيرهم وروي أيضاً عن داود. وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: تقطع في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته أحدهما، ولا قطع فيما دون ذلك. وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا-

٤٣٩٧- (٣) وَخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى، ح وَخَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ - وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرَمَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا".

٤٣٩٨- (٤) وَخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ وَأَحْمَدَ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا قَوْفُهُ".

٤٣٩٩- (٥) حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُبَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا".

٤٤٠٠- (٦) وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ - مِنْ وَلَدِ الْمِنْصُورِ بْنِ مَحْرَمَةَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

= في خمسة دراهم، وهو مروي عن عمر بن الخطاب.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك. ** وحكى القاضي عن بعض الصحابة: أن النصاب أربعة دراهم، وعن عثمان النبي: أنه درهم، وعن الحسن: أنه درهمان. وعن الشعبي: أنه أربعون درهماً أو أربعة دنانير. والصحيح ما قاله الشافعي وموافقه: لأن النبي ﷺ صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث من لفظه، وأنه ربع دينار، ** وأما باقي التقديرات فمردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث.

** قال في تكملة فتح الملهم: عن ابن عباس قال: "قطعت رسول الله ﷺ يد رجل في مئة فيمته دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه أبو داود في باب ما يقطع فيه السارق. (إلى أن قال:) عن علي عليه السلام قال: "لا يقطع في أقل من دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٩٠، ٣٨٩)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما حديث الباب عن عائشة رضي الله عنها، فإنه قد اضطرب الرواة في مئة. (إلى أن قال:) فإذا نظرت في هذه الروايات مجموعة، تبين لك أن الظاهر ما رواه سليمان بن يسار عند النسائي، وذلك أن عائشة رضي الله عنها ذكرت قول رسول الله ﷺ أن يد السارق لا تقطع فيما دون مئة من المئتين، ثم بينت عائشة من عند نفسها -

٤٤٠١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْمِحْنِ، حَخْفَةً أَوْ تُرْسٍ، وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ.

٤٤٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَازِمٍ الْإِسْطَاقِيُّ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيِّ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أُسَامَةَ: وَهُوَ يُؤْمِلُ ذُو ثَمَنِ.

٤٤٠٣ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِحْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

-وأما رواية: "أنه ﷺ قطع سارقاً في مِحْنٍ قيمته ثلاثة دراهم" فمحمولة على أن هذا القدر كان ربع دينار فصاعداً، وهي قضية عَيْن لا عموم لها، فلا يجوز ترك صريح لفظه ﷺ في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة، بل يجب حملها على موافقة لفظه، وكذا الرواية الأخرى لم يقطع يد السارق في أَقَلِّ من ثمن المِحْنِ محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بُدَّ من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره ﷺ.

وأما ما يحتاج به بعض الخفية وغيرهم من رواية جاءت: قطع في مِحْنٍ قيمته عشرة دراهم، وفي رواية خمسة، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت، فكيف! وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السارق، وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

تأويل الحديث والرد على هذا بذكر قول المحققين: وأما رواية: "لئن الله السارق يسرق البيضة أو الحبل، فنقطع يده"، فقال جماعة: المراد بها بيضة الحديد وحبل السفينة، وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون هذا وضعفوه، فقالوا: بيضة الحديد وحبل السفينة لهما قيمة ظاهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل -

سأن من المِحْنِ ربع دينار. فيحتمل أن يكون بعض الرواة اختصروا الحديث، ورفعوا كلا جزئيه، أو رفعوا ما كان منه موقوفاً. ولما كان حديث عائشة لا يخلو من هذا الاحتمال، وقد عارض تقويمها أحاديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فلا أقل من أن يورث هذا التعارض شبهة فيما دون عشرة دراهم، والحدود تندري بالشبهات، ومقدار عشرة دراهم متفق عليه، حيث يقطع سارقها عند الجميع، فتركنا المختلف فيه للمتفق عليه، درأاً للحد وعملاً بالاحتياط. (تكملة فتح الملهم: ٣٩١/٢، ٣٩٢)

٤٤٠٤ - (١٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: قِيمَتُهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: ثَمَنُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ.

-بلاغة الكلام تأباه؛ ولأنه لا يذم في العادة من خاطر بيده في شيء له قدر، وإنما يذم من خاطر بها فيما لا قدر له، فهو موضع تقليل لا تكثير، والصواب أن المراد التنبيه على عظيم ما خسره، وهي يده في مقابلة حقير من المال، وهو ربع دينار، فإنه يشارك البيضة والخيل في الحقارة، أو أراد جنس البيض وخنس الخيل، أو أنه إذا سرق البيضة، فلم يقطع حره ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها، فقطع، فكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به: قد يسرق البيضة أو الخيل، فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً. وقيل: إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مُحْمَلَةً من غير بيان نصاب، فقال على ظاهر اللفظ، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "لَمَنْ اجْتَرَأَ حَقْفَةً أَوْ تُرْسًا، وَكَلَاهَا ذُو ثَمْنٍ": المَحْنُ بِكسر الميم وفتح الجيم، وهو اسم لكل ما يستحق به أي يستتر، والحَقْفَةُ بحاء مهملة ثم جيم مفتوحتين، هي الدرقة وهي معروفة. وقوله: حَقْفَةً أَوْ تُرْسًا هَا مَجْرُورَانِ بَدَلَ مِنَ الْمَحْنِ. وقوله: "وَكَلَاهَا ذُو ثَمْنٍ": إشارة إلى أن القطع لا يكون فيما قلَّ، بل يختص بما له ثمن ظاهر، وهو ربع دينار، كما صرح به في الروايات.

فقه الحديث: قوله ﷺ: "لَمَنْ لَغَى السَّارِقَ": هذا دليل لجواز لعن غير المعين من العصاة؛ لأنه لعن للخنس لا لمعين، ولعن الخنس جائز، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (هود: ١٨)، وأما المعين، فلا يجوز لعنه. قال القاضي: وأجاز بعضهم لعن المعين ما لم يجد، فإذا حُدَّ لم يجز لعنه، فإن الحدود كفارات لأهلها، قال القاضي: وهذا التأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن، فيجب حمل النهي على المعين ليجمع بين -

٤٤٠٥- (١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ".

٤٤٠٦- (١٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: "إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً".

=الأحاديث، والله أعلم.

قال العلماء: والحرز مشروط، فلا قطع إلا فيما سرق من حرز، والمعتبر فيه العرف بما عده أهل العرف حرزاً لذلك الشيء، فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم داود، فتم يشترط الحرز، قالوا: ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم يقطع، ويشترط أن يطالب المسروق منه بالمال.

بيان ترتيب القطع وموضعه: وأجمعوا على أنه إذا سرق أولاً قطعت يده اليمنى. قال الشافعي ومالك وأهل المدينة والزُّهري وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرق ثانياً قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، فإذا سرق ثالثاً قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، فإن سرق رابعاً قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى، فإن سرق بعد ذلك عَزَّرَ، ثم كلما سرق عَزَّرَ. قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجماهير: تُقَطَّعُ الْيَدُ مِنَ الرَّسْغِ، وَهُوَ الْمَفْصِلُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالذَّرَاعِ، وَتُقَطَّعُ الرَّجْلُ مِنَ الْمَفْصِلِ بَيْنَ السَّاقِ وَالْقَدَمِ. وقال علي بن عتبة: تقطع الرجل من شَطْرِ الْقَدَمِ، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال بعض السلف: تقطع اليد من المرفق، وقال بعضهم: من الكتف، والله أعلم.

٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

٤٤٠٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومَةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ، حَبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟"، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا".

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمْحٍ: "إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ".

٤٤٠٨- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "اَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟" فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاخْتَطَبَ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا.

٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

عدم جواز الشفاعة في الحدود بعد بلوغه إلى الإمام وجوازها فيما يجب فيه التعزير: ذكر مسلم ﷺ في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على تحريم-

قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنْتَ تَوْبَتَهَا بَعْدُ، وَتَزَوَّجَتْ، وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٤٠٩ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَحْجِدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ.

٤٤١٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَاذَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَّعْتُ يَدَهَا"، فَقَطَّعَتْ.

الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام هذه الأحاديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل بلوغه إلى الإمام، فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، فإن كان لم يشفع فيه. وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير، فتحوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه.

قوله: "ومن يجترئ عليه إلا أسامة جئت رسول الله ﷺ" هو بكسر الحاء، أي محبوه، ومعنى يجترئ: يتحاصر عليه بطريق الإدلال، وفي هذا منقبة ظاهرة لأسامة عليه السلام. قوله ﷺ: "وأبم الله لو أن فاطمة" فيه دليل الجواز الحلف من غير استحلاف، وهو مستحب إذا كان فيه تقخييم لأمر مطلوب، كما في الحديث، وقد كثرت نظائره في الحديث، وسبق في "كتاب الإيمان" اختلاف العلماء في الحلف باسم الله. قوله: "كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتحجده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة، فكلموه" الحديث.

المراد أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بيجهود العارية: قال العلماء: المراد أنها قَطَّعَتْ بالسرقة، وإنما ذكرت العارية تعريفًا لها ووصفًا لها، لا أنها سبب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعًا بين الروايات، فإنما قضية واحدة، مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنما مخالفة لجماهير الرواة، والشاذة لا يعمل بها. قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود، لا الإخبار عن السرقة، قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد العارية، وتناولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك.

[٣- باب حد الزنا]

٤٤١١- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَيْبِلَا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي سَنَةً، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ".

٣- باب حد الزنا

قوله ﷺ: "خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَيْبِلَا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي سَنَةً، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ": أَمَا قَوْلُهُ ﷺ: "قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَيْبِلَا"، فَمُشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا سَكُوهُ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٥)، فَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ هَذَا هُوَ ذَلِكَ السَّبِيلُ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَقِيلَ: هِيَ مُحْكَمَةٌ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَفْسُورٌ هَا، وَقِيلَ: مَنْسُوخَةٌ بِالْآيَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِ سُورَةِ التَّوْرَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ آيَةَ التَّوْرَةِ فِي الْبِكْرِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي الثَّيْبِ. وَاجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجوبِ جَلْدِ الزَّانِي الْبِكْرَ مِائَةً، وَرَجْمِ الْمُخْضَعِ وَهُوَ الثَّيْبُ، وَلَمْ يَخَالَفَ فِي هَذَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا مَا حَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الْخَوَارِجِ وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ كَالنَّظَّامِ وَأَصْحَابِهِ، فَأَهْمُ لَمْ يَقُولُوا بِالرَّجْمِ.

اِخْتِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ عَلَى الثَّيْبِ: وَاخْتَلَفُوا فِي جُلْدِ الثَّيْبِ مَعَ الرَّجْمِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَجْلَدُ ثُمَّ يَرَجَّمُ، وَبِهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ: الْوَاجِبُ الرَّجْمُ وَحْدَهُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ ضَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ الزَّانِي شَيْخًا ثَيِّبًا، فَإِنْ كَانَ شَابًا ثَيِّبًا اقْتَصَرَ عَلَى الرَّجْمِ، وَهَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ لَا أَصْلَ لَهُ، وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَصَرَ عَلَى رَجْمِ الثَّيْبِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ: مِنْهَا: قِصَّةُ "مَاعِزٍ"، وَقِصَّةُ "الْمَرْأَةِ الْغَامِذِيَّةِ"، وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: "وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِمِهَا"، قَالُوا: وَحَدِيثُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ مَنْسُوخٌ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.

اِخْتِلَافُ الْأُئِمَّةِ فِي نَفْيِ الْبِكْرِ سَنَةً، وَفِي نَفْيِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: فِي الْبِكْرِ: "وَتَفِي سَنَةً" فَقَبِيحٌ حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ وَالْجَمَاهِيرِ أَنَّهُ يَجِبُ نَفْيُهُ سَنَةً رَحْلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا يَجِبُ النَّفْيُ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا نَفْيَ عَلَى النِّسَاءِ، وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالُوا: لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ، وَفِي نَفْيِهَا تَضْيِيعٌ هَا وَتَعْرِيطٌ هَا لِلْفِتْنَةِ، وَلِهَذَا غَيَّبَتْ عَنِ الْمُسَافِرَةِ إِلَّا مَعَ عَرَمٍ، وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ ﷺ: "الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي سَنَةً" وَأَمَّا الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ فَفِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: لِلشَّافِعِيِّ: أَحَدُهُمَا: يَغْرَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَنَةً لظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا قَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَابْنُ جُرَيْجٍ. وَالثَّانِي: يَغْرَبُ نِصْفُ سَنَةٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَثَرَهُ بِفَتْحِهِ فَعَالٍ﴾ -

٤٤١٢- (٢) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤١٣- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُرْبٌ لِذَلِكَ وَتَرَدَّدَ لَهُ وَجْهُهُ، قَالَ: فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَقِيْ كَذَلِكَ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: "خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً، الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ، الثَّيْبُ جُلْدُ مِائَةٍ، ثُمَّ رَحِمٌ بِالْحِجَارَةِ، وَالْبِكْرُ جُلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ تَقِي سَنَةً".

=بُضْفُ مَا عَلَى التَّمَحْضُضِ مِنَ الْعَذَابِ ﴿٢٥﴾ (النساء: ٢٥)، وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا، وهذه الآية مخصصة لعموم الحديث، والصحيح عند الأصوليين: جواز تخصيص السنة بالكتاب؛ لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب، فتحصيل السنة به أولى. والثالث: لا يغرب المملوك أصلاً، وبه قال الحسن البصري وحماد ومالك وأحمد وإسحاق؛ لقوله ﷺ في الأمة إذا زنت: "فليجلدها"، ولم يذكر النفي؛ ولأن نفيه يضر سيده، مع أنه لا جناحة من سيده، وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي، والأمة ظاهرة في وجوب النفي؛ فوجب العمل بها، وحمل الحديث على موافقتها، والله أعلم.**

وأما قوله ﷺ: "البكر بالبكر والثيب بالثيب"، فليس هو على سبيل الاشتراط، بل حد البكر بالجلد والتعريب، سواء زنى ب بكر أم ب ثيب، وحد الثيب بالرحم، سواء زنى ب ثيب أم ب بكر، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب. المراد من البكر والثيب هنا: وأعلم: أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح، وهو حرٌّ بالغ عاقل، سواء كان جامع بوطء شبهة أو نكاح فاسد أو غيرهما أم لا، والمراد بالثيب: من جامع في ذفره مرة من نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل حر، والرجل والمرأة في هذا سواء -والله أعلم-، وسواء في كل هذا المسلم والكافر والرشد والمجنون عليه لئفقه، والله أعلم.

بيان الفائدة: قوله: "حدثنا عمرو الناقد حدثنا هشيم أخبرنا منصور بهذا الإسناد" في هذا الكلام قائلان: =

**قال في تكملة فتح الملهم: ليس التعريب جزءاً من حد الزنا، وإنما هو تعزيز يجر فيه الحاكم، إن رأى فيه مصلحة غريبة، وإلا فلا. وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

(إلى أن قال:): واستدل الحنفية على مذهبه بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً خَلْدَةً﴾ (النور: ٢)، يدل على أن الجلد كل جزء الزاني، فلا يراد عليه شيء بأخبار الآحاد، وهذا بخلاف الرحم، فإنه ثبت بالأحاديث المتواترة كما سيأتي في موضعه. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٧/٢)

٤٤١٤- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: "الْبِكْرُ يُحْلَدُ وَيُنْفَى، وَالْثَيِّبُ يُحْلَدُ وَيُرْجَمُ" لَا يَذْكُرَانِ: سَنَةً وَلَا مِائَةً.

-إحدهما: بيان أن الحديث روي من طريق آخر، فيزداد قوة. والثانية: أن هُتَيْمًا مُدَنِّسٌ، وقد قال في الرواية الأولى: "وعن منصور" وبين في الثانية أنه سمعه من منصور، وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات. شرح الغريب: قوله: "كان نبي الله ﷺ إذا نُزِلَ عليه الوحي كُرب لذلك وتربّد وجهه؛ هو بضم الكاف وكسر الراء، وتربّد وجهه أي علته غيرة، والتربّد تغير البياض إلى السواد، وإنما حصل له ذلك لعظم موقع الوحي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سُلِّقْنَا غُلْبَتَكَ فَوَلَّاءٌ تَفِيلاً﴾ (المزمل: ٥)، قوله ﷺ: "ثم رجم بالحجارة": التقييد بالحجارة للاستحياب، ولو رجم بغيرها جاز، وهو شبيه بالتقييد بها في الاستحياء.

[٤- باب رجم الثيب في الزنا]

٤٤١٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِثْرٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، * وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ، مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاِعْتِرَافُ.

٤- باب رجم الثيب في الزنا

قوله: "فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها": أراد بآية الرجم: "الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَانَا فَرَجَمُوهُمَا الْبَتَّةَ"، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ونحو ذلك، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن المنسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر بالرجم -وهو على المنبر- وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار، دليل على ثبوت الرجم، وقد يستدل به على أنه لا يجلد منع الرجم، وقد تمتنع-

* قوله: "إن الله بعث محمداً بالحق..." قال النووي: في إعلان عمر ﷺ بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة ﷺ وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم، انتهى. قلت: أراد أنه إجماع سكوتي لكن ثم قال في قول عمر: "أو كان الحبل" أن وجوب الحد بالحبل إذا لم يكن لها زوج أو سيد مذهب عمر ﷺ، وتابعه مالك وأصحابه، وجمهور العلماء أنه لا حد عليها بمجرد الحبل، انتهى. قلت: إن كان إعلان عمر دليلاً كما قرره، ويكون إجماعاً سكوتياً، يلزم أن يكون قول الجمهور ههنا مخالفاً للإجماع؛ لأن عمر أعلن بوجوب الحد بالحبل كما أعلن بالرجم، وإن لم يكن دليلاً لا يتم الاستدلال به على ثبوت الرجم أيضاً. والمعجب من النووي أنه قرره دليلاً أولاً حين وافق مطلوبه، ثم جاء بخلافه حين لم يوافق.

ثم الاستدلال بالسكوت وعدم الإنكار مشهور بينهم، ويعدونهم إجماعاً سكوتياً، فلزوم مخالفة الإجماع وارد عليهم إلزاماً لهم. نعم! التحقيق أنه ليس بدليل أصلاً؛ إذ لا يجب إنكار قول المجتهد بل قول المقلد إذا وافق مجتهداً فكيف قول الخليفة إذا كان مجتهداً فالاستدلال بالسكوت على الموافقة والإجماع ليس بشيء عند إمعان النظر، والله أعلم.

٤٤١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

-دلالته؛ لأنه لم يتعرض للجلد، وقد ثبت في القرآن والسنة.

قوله: "فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة". هذا الذي عثبه قد وقع من الخوارج ومن وافقهم، كما سبق بيانه، وهذا من كرامات عمر رضي الله عنه، ويحتمل أنه علم ذلك من جهة النبي صلى الله عليه وسلم.

قوله: "وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الخبل أو الاعتراف": أجمع العلماء على أن الرجم لا يكون إلا على من زنى وهو محصن، وسبق بيان صفة المحصن، وأجمعوا على أنه إذا قامت البينة بزناه وهو محصن يَرْجَم، وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذُكُور عَدُول، هذا إذا شهدوا على نفس الزنا، ولا يقبل دون الأربعة، وإن اختلفوا في صفتهم، وأجمعوا على وجوب الرجم على من اعترف بالزنا وهو محصن يصح إقراره بالحد، واختلفوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، وسنذكره قريباً إن شاء الله تعالى.

أقوال أهل العلم في وجوب الحد بالخبل: وأما الخبل وحده فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجوب الحد به، إذا لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا خَبِلَتْ ولم يُعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد، إلا أن تكون غريبة طارئة، وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغثة عند الإكراه قبل ظهور الحمل. وقال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء: لا حدٌ عليها بمجرد الخبل سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكنت، فلا حدٌ عليها مطلقاً إلا ببينة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات.

[٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا]

٤٤١٧- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَدَّثِي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَدَاوَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَحَنَّنَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "أَبُكَ جُنُونٌ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "هَلْ أَحْصَيْتَ؟" قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ادْهَبُوا بِهِ، فَأَرْجُمُوهُ".

٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا

أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا: قوله: في الرجل الذي اعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي ﷺ، فجاهه من جوانبه حتى أقر أربع مرات، فسأله النبي ﷺ هل به جنون؟ فقال: لا، فقال: هل أحصيت؟ قال: نعم، فقال: اذهبوا به، فأرجموه. احتج به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقهما في: أن الإقرار بالزنا لا يثبت، ويرجم به المقر حتى يقر أربع مرات. وقال مالك والشافعي وأخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم، واحتجوا بقوله ﷺ: "واعذ يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها"، ولم يشترط عدداً، وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها أربع مرات؛** واشترط ابن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في أربع مجالس.

قوائد الحديث: قوله ﷺ: "أَبُكَ جُنُونٌ؟" إنما قاله ليتحقق حاله، فإن الغالب أن الإنسان لا يصبر على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة. وفي الرواية الأخرى: أنه سأل قومه عنه، فقالوا: ما نعلم به بأساً، وهذا مبالة في تحقق حاله، وفي صيانة دم المسلم، وفيه إشارة إلى أن إقرار المَحْتُون باطل، وأن الحدود لا تجب عليه، وهذا كله مجمع عليه.

قوله ﷺ: "هل أحصيت؟" فيه أن الإمام يسأل عن شروط الرجم من الإحصان وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم البينة، وفيه موازنة الإنسان بإقراره. قوله: "حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات": هو يتخفيف الثوب أي كرره أربع مرات، وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع، ويُقبل رجوعه بلا خلاف.

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما حديث المسيف وخطبة عمر رضي الله عنه فقد وقع فيه لفظ الاعتراف بمحتملاً، وحديث ماعز يفسره، ولا تعارض بين المحمل والمفسر. (تكملة فتح الملهم: ٢/٤٣٩)

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمَتْهُ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ، فَأَذْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَرَجَمَتْهُ.

٤٤١٨ - (٢) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضاً عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِهِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤١٩ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضاً، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ.

٤٤٢٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله ﷺ: "أذهبوا به فارجموه": فيه جواز استنابة الإمام من يقيم الحد، قال العلماء: لا يستوي الحد إلا الإمام أو من فوض ذلك إليه، وفيه دليل على أنه يكفي الرحم، ولا يجند معه، وقد سبق بيان الخلاف في هذا. قوله: "فرجمناه بالمصلى": قال البخاري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد؛ إذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرحم فيه، وتنطقه بالدماء والميتة، قالوا: والمراد بالمصلى هنا مصلى الجنائز؛ ولهذا قال في الرواية الأخرى: "في بقيع الغرقد"، وهو موضع الجنائز بالمدينة، وذكر الدارمي من أصحابنا: أن المصنى الذي نعيذ ولغيره إذا لم يكن مسجداً، هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان، أحدهما: ليس له حكم المسجد، والله أعلم.

قوله: "فما أذلقته الحجارة هرب": هو بالذال المعجمة وبالقاف أي أصابته بجدها. قوله: "فأذرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فرجمناه". أقوال العلماء في المحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد الشروع في رجمه هل يترك أو يتبع لإقامة الحد عليه؟ اختلف العلماء في المحصن إذا أقر بالزنا، فشرعوا في رجمه، ثم هرب، هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد؟ فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع لكن أن يقال له بعد ذلك، فإن رجع عن الإقرار ترك، وإن أعاد رجم. وقال مالك في رواية وغيره: أنه يتبع ويرجم. واحتج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: "ألا تركموه حتى أنظر في شأنه؟". وفي رواية: "هلا تركموه، فلعنه يتوب، فيتوب الله عليه"، واحتج الآخرون: بأن النبي ﷺ لم يلزمهم ذنبه مع أنهم قتلوه بعد هربه، وأجاب الشافعي وموافقه عن هذا بأنه لم يصرح =

٤٤٢١- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَا عَزَّ بَيْنَ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرٍ وَابْنِ أَبِي النَّبِيِّ رضي الله عنه، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَعْضَلُ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَعَلَّكَ؟" قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى الْآخَرَ، قَالَ: فَرَجَمْتَهُ، ثُمَّ حَطَبَ، فَقَالَ: "أَلَا كَلَّمَا نَفَرْنَا غَارِبِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ، يَمْنَعُ أَحَدَهُمُ الْكُتْبَةَ، أَمَا وَاللَّهِ إِنْ يُمْكِنُنِي** مِنْ أَحَدِهِمْ لَأُكَلِّمَهُ عَنْهُ".

- بالرجوع، وقد ثبت إقراره، فلا يتركه حتى يصرح بالرجوع، قالوا: وإنما قلنا: لا يمتنع في هربه لعله يريد الرجوع، ولم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الحرب، والله أعلم.
قوله: "رجل قصير أعضل": هو بالضاد المعجمة أي مشد الخلق. فوله ﷺ: "فلعلك؟" قال: لا، والله إنه قد زنى الآخر؛ معنى هذا الكلام الإشارة إلى تلقينه الرجوع عن الإقرار بالزنا، واعتذاره بشبهة يتعلق بها، كما جاء في الرواية الأخرى: "لعلك قبلت أو غمرت"، فاقصر في هذه الرواية على "لعلك" اختصاراً وتنبهاً واكتفاءً بدلالة الكلام والحال على المحذوف، أي لعلك قبلت أو نحو ذلك.

فقه الحديث وشرح الغريب: ففيه استحباب تلقين المقر بعد الزنا والسرقه وغيرها من حدود الله تعالى، وأنه يقبل رجوعه عن ذلك؛ لأن الحدود مبنية على المساهلة والذرة، بخلاف حقوق الآدميين، وحقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة وغيرها لا يجوز التلقين فيها، ولو رجع لم يقبل رجوعه، وقد جاء تلقين الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، وافق العنماء عليه. قوله: "إنه قد زنى الآخر": هو بجملة مقصودة، وخاء مكسورة، ومعناه الأزدل والأبعد والأدنى، وقيل: اللئيم، وقيل: الشقي، وكله متقارب، ومراده نفسه، فحقرها، وعامها، لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة، وقيل: إنها كناية يكنى بها عن نفسه وعن غيره إذا أصر عنه بما يستغفح. قوله ﷺ: "ألا كلما نفرنا في سبيل الله، خلف أحدهم له نيب كنبيب النبي" يمنع أحدهم الكتبة؛ وفي بعض النسخ "إحدهم" بدل أحدهم.

** قال في تكملة فتح المهمل: قوله: "إن يمكنني": يعني: إن أعطاني الله القدرة على أحدهم، لأعاقبه عن الله تعالى، حتى يصير نكالا لمن بين يديه ومن خلفه. وهذه الخطبة اغتر بعض المعاصرين، وقالوا: إن ما عزا ﷺ كان يفعل ذلك، ولذلك ذكره النبي ﷺ ذكره بعد رجعه، والحق أنه ليس في هذه الخطبة ما يدل على أن ما عزا ﷺ كان يرتكب مثل هذا الفعل. وإنما ذكره النبي ﷺ بعد رجم ما عر ليعتبر هؤلاء المفسدون يعقوبة ما عر، وينبهوا بأنه يمكن معاقبتهم أيضا بمثل هذه العقوبة.

وأما ما عر ﷺ فسيأتي عند المصنف أن أهل قبيلته شهدوا بقولهم: "ما نعلمه إلا وفي العفل، من صالحينا"، ولقد -

٤٤٢٢- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، أَشْعَثَ، ذِي عَضَلَاتٍ، عَلَيْهِ إِزَارٌ، وَقَدْ زَنَى، فَرَدَّه مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلَّمَا تَفَرَّقَا غَارِبَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تَخَلَّفَ أَحَدُكُمَا بِسَبِّ نَيْبِ النَّيْسِ، يَمْنَحُ إِحْدَاهُمَا الْكُتْبَةَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُمَكِّنِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا" - أَوْ نَكْنَةً. قَالَ: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَدَّه أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

٤٤٢٣- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُ شَبَابَةُ عَلَى قَوْلِهِ: فَرَدَّه مَرَّتَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ: فَرَدَّه مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

شرح الغريب: ونائب النيس: صوته عند السفاد، ويمنح بفتح الياء والنون أي يعطي، والنكية: يضم الكاف وإسكان المثناة القليل من اللبن وغيره. **

قوله: "أني برجل قصير أشعث ذي عضلات": هو بفتح العين والضاد. قال أهل اللغة: العضنة: كل لحمه صلبة مكتنزة. قوله: "تخلف أحدهم بسب" هو بفتح الياء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة. قوله ﷺ: "إلا جعلته نكالاً": أي عظة وعبرة لمن بعده بما أصيبته منه من العقوبة ليعتصموا من تلك الفاحشة.

= شهد له النبي بقوله: "إنه الآن لفي أمار الجنة ينغمس فيها" كما أخرجه أبو داود، فكيف يصح فيه أنه كان معتاداً بمثل هذه الفاحشة، - والعياذ بالله منه-. وأما صدور الإثم فكان اتفاقاً، ولم يكن منعوداً بذلك، كما يدل عليه اعترافه وتدمه عليه. (تكملة فتح المنهم: ٤٤٢/٢، ٤٤٣)

** قال في تكملة فتح المنهم: ونائب الرجل: إذا هذى عند الجماع. كذا في لسان العرب لابن منظور (٢: ٢٤١، ٢٤٢)، والنيس: الفحل من الغنم. والمراد أن بعض الناس يظهرون شهواتهم على النساء المغيبات بعد ما خرج رجالهن إلى الغزو، ولعل بعض المنافقين كانوا يفعلون ذلك. (إلى أن قال:) وكتب الشيء يكتبه (من باب ضرب) كتباً، (يسكون الشاء): جمعه من قرب، وصبه. فكل مجتمع من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلاً، فهو كتبة. راجع لسان العرب (٢: ١٩٦، ١٩٧)، والمراد: أن ذلك الرجل الذي يظهر الشهوة على النساء المغيبات يلدعنهن بإعطائهن كتبة، ليفوز بما يريد منهن. فقوله: "أحدهم" فاعل "يمنح" ومفعوله الأول محذوف، يعني النساء، وفي الرواية الآتية: "منح إحداهن"، فذكر المفعول وأضمر الفاعل. (تكملة فتح المنهم: ٤٤٢/٢)

٤٤٢٤- (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَذَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: "أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟" قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: "بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِحَارِيزَةِ آلِ فُلَانٍ"، قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَشَهِدْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمْرِي بِهِ، فَرَجِمَ.

٤٤٢٥- (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً، فَأَقَمَهُ عَلَيَّ، فَرَدَّهَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَارًا، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَرْجُمَهُ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا بِهِ إِلَى بَقِيعِ الْغُرَقِدِ، قَالَ: فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ لماعز: "أحق ما بلغني عنك؟" قال: وما بلغك عني؟ قال: بلغني عنك أنك وقعت بحاريزة آل فلان، قال: نعم! فشهد أربع شهادات، ثم أمر به، فرجم. هكذا وقع في هذه الرواية، والمشهور في باقي الروايات أنه أتى النبي ﷺ، فقال: طهرني، قال العلماء: لا تناقض بين الروايات، فيكون قد جرى به إلى النبي ﷺ من غير استدعاء من النبي ﷺ. وقد جاء في غير مسلم أن قومه أرسلوه إلى النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ للذي أرسله: لو سترته بثوبك يا هزال! لكان خيرا لك، وكان ماعز عند هزال! فقال النبي ﷺ لماعز بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ما جرى له: أحق ما بلغني عنك إلى آخره.

قوله: "فما أوثقناه ولا حفرنا له" وفي الرواية الأخرى في صحيح مسلم: "فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر -

*قوله: "أحق ما بلغني عنك؟": هذا الحديث يقتضي أنه حمله على الإقرار وهو مخالف للرواية المشهورة الدالة على أنه أعرض عنه حين أمر به، ولما هو المشهور أنه لقنه الرجوع عن الإقرار، فلعله من تغيير بعض الرواة، وهذا غير مستبعد، فإن هذه الواقعة واحدة، وقد روي فيها كيفيات متعددة للإقرارات الأربع بحيث لا يمكن اجتماعها. نعم! أن غالب الرواة ما خالفوا في بيان الحكم الشرعي، وهو أن الرجيم كان بعد الإقرارات الأربع فكافهم يعنون بالأحكام. وأما الكيفيات والتصويرات فكثيرا يحصل منهم فيها نوع تغيير بسبب مرور الزمان! لأنهم ما كانوا يكتبون بل يحفظون، والله تعالى أعلم، لكن ينرم من هذا أنه لا ينبغي الاستدلال بكل حرف من حروف الحديث إذا كان ذلك الحرف مما اختلفت الرواة فيه، فافهم. ثم رأيت الطليسي أجاب في شرح المشكاة، فقال: لا يبعد أنه ﷺ بلغه حديث ماعز، فأحضره بين يديه، فاستنطقه لينكر ما نسب إليه لدرء الخد، فلما أقر أعرض عنه إلى آخر ما ذكره الرواة الآخرون، فيكون في هذه الرواية اختصار، والله أعلم.

بِالْعَظْمِ وَالْمَدَرِ وَالْخَرْفِ، قَالَ: فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَّدْنَا خَلْفَهُ، حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ، فَانْتَصَبَ لَنَا، فَرَمَيْنَاهُ بِحِلَامِيدِ الْحَرَّةِ يَعْنِي الْحِجَارَةَ حَتَّى سَكَتَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيباً مِنْ الْعَبَسِيِّ، فَقَالَ: "أَوْ كَلَّمَا انْطَلَقْنَا غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخْلَفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ التَّيْسِ، عَلَيَّ أَنْ لَا أُوتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ". قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهُ.

- به، فرجم، وذكر بعده في حديث الغامدية: "ثم أمر بها، فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس، فرجموها". أما قوله: "فما أوثقناه"، فهكذا الحكم عند الفقهاء.

أقوال الأئمة في الحفر للمرجوم والمرجومة: وأما الحفر للمرجوم والمرجومة ففيه مذاهب للعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم في المشهور عنهم: لا يحفر لواحد منهما. وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يحفر لهما. وقال بعض المالكية: يحفر لمن يرحم بالبينة لا من يرحم بالإقرار. وأما أصحابنا فقالوا: لا يحفر للرجل سواء ثبتت زناه بالبينة أم بالإقرار. وأما المرأة: ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها: يُسْتَحَبُّ الْحَفْرُ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا لِيَكُونَ أَسْرَ لَهَا. والثاني: لا يستحب ولا يكره، بل هو إلى خيرة الإمام. والثالث: وهو الأصح إن ثبت زناها بالبينة استحب، وإن ثبت بالإقرار فلا يمكنها الهرب إن رجعت، فمن قال بالحفر فما احتج بأنه حفر للغامدية، وكذا لماعز في رواية، ويُحِبُّ هَوْلَاءُ عَنِ الرَّوَايَةِ الْآخَرَى فِي مَا عَزَى أَنَّهُ لَمْ يَحْفَرْ لَهُ أَنْ الْمُرَادَ: حَفْرَةُ عَظِيمَةٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ تَخْصِيصِ الْحَفْرِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا يَحْفَرُ فَاحْتَجَّ بِرَوَايَةٍ مِنْ رَوَى: "فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ"، ** وهذا المذهب ضعيف؛ لأنه متايد لحديث الغامدية، ولرواية الحفر لماعز، وأما من قال بالتحجير فظاهر، وأما من فرق بين الرجل والمرأة، فيحمل رواية الحفر لماعز على أنه لبيان الجواز، وهذا تأويل ضعيف، ومما احتج به من ترك الحفر حديث اليهوديين المذكور بعد هذا، وقوله: "جعل يحنأ عليها"، ولو حفر لهما لم يحنأ عليها، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ماعز: "فلما أذلقته الحجارة هرب"، وهذا ظاهر في أنه لم تكن حفرة، والله أعلم. قوله: "فرميناه بالعظام والمدر والخرف"، هذا دليل لما اتفق عليه العلماء: أن الرجم يحصل بالحجر أو المدر أو العظام أو الخرف أو الخشب وغير ذلك مما يحصل به القتل، ولا تتعين الأحجار، وقد قدمنا أن قوله رحمهم: "ثم رُجِمَا بِالْحِجَارَةِ" ليس هو للاشتراط.

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الأصح المشهور في الروايات أنه لم يحفر لماعز، وحفر للغامدية، وما وقع في رواية بشر بن مهاجر من الحفر لماعز، قد ذكرنا عن ابن القيم أنه وهم. فدل الحديثان على أنه يحفر للمرأة، ولا يحفر للرجل. وهو المذهب المختار عند الحنفية، وأما ما حكاه النووي من مذهب أبي حنيفة أنه لا يحفر لهما، أو يحفر لهما في رواية، فعامة كتب الحنفية مخالفة لها، وقد صرحوا بأنه لا يجوز الحفر للرجل، ويحفر للمرأة. راجع رد المختار لابن عابدين (٣: ١٦١). (تكملة فتح الملهم: ٤٥١/٢)

فرجع غير بعيد، ثم جاء، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْني، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟" فَقَالَ: مِنَ الزَّانَا، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّهُ جُنُونٌ؟" فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: "أَشْرِبَ خَمْرًا؟" فَقَامَ رَجُلٌ، فَاسْتَنَكَّه، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَزْنَيْتَ؟" فَقَالَ: نَعَمْ! فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَتُهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَاعِزٍ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ أَقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَلْيُشَا بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: "اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ"، قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قَسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ".

فقد الحديث والجواب عن عدم قناعة ماعز والغامدية بالتوبة: وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم المعاصي الكبائر بالتوبة، وهو بإجماع المسلمين إلا ما قدمناه عن ابن عباس في توبة القاتل خاصة، والله أعلم. فإن قيل: فما بال ماعز والغامدية لم يقتعا بالتوبة وهي محصلة لغرضهما، وهو سقوط الإثم، بل أصرأ على الإقرار واختارا الرحمة؟ فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحدود، وسقوط الإثم متيقن على كل حال لاسيما وإقامة الحد بأمر النبي ﷺ، وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصوحاً، وأن يتخل بشيء من شروطها، فتبقى المعصية وإثمها دائماً عليه، فأراد حصول البراءة بطريق متيقن دون ما يتطرق إليه احتمال، والله أعلم. وروينا عن الحسن البصري قال: ويح كلمة رحمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟" قال: مِنَ الزَّانَا: هكذا هو في جميع النسخ "فِيمَ" بالفاء والياء، وهو صحيح، وتكون "في" هنا للسياحة أي بسبب ماذا أطهرُكَ.

بيان سقوط الراوي عن هذا الإسناد: قوله في إسناد هذا الحديث: "حدثنا محمد بن العلاء الحمداني قال: حدثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الحارث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع المحاربي عن علقمة: "هكذا في النسخ" عن يحيى بن يعلى عن غيلان"، قال القاضي: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي: "عن يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان" فزاد في الإسناد عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب "السنن"، والنسائي من حديث يحيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، وهو الصواب، وقد نبه عُبَيْدُ الْغَنِيِّ عَلَى السَّاقِطِ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ فِي نَسْخَةِ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ مَاهَانَ، وَوَقَعَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ مِنَ السَّنَنِ لِأَبِي دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا غِيلَانُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ بِجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَ الْهَبِ وَالْفِطْةَ﴾ (التوبة: ٣٤) فهذا -

قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَرْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهَّرْنِي، فَقَالَ: "وَيَحْتَكَ! ارْجِعِي، فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ، وَتَوْبِي إِلَيْهِ". فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَّ بَنَ مَالِكٍ، قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالَتْ: إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّنا. فَقَالَ: "أَنْتِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهَا: ..

=السند يشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تاريخه: يحيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة، هذا آخر كلام القاضي، وهو صحيح كما قال، ولم يذكر أحد سماعاً ليحيى بن يعلى هذا من غيلان، بل قالوا: سمع أباه وزائدة. قوله: "فقال: 'اشرب حمراً، فقام رجل، فاستنكهه، فلم يجد منه ريح حمراء، فذهبنا الصحيح المشهور صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، والسؤال عن شربه الخمر محمول عندنا أنه لو كان سكران لم يحم عليه الحد،** ومعنى استنكهه أي شم رائحة فمه.

أقوال العلماء في إقامة الحد على من وجد منه ريح الخمر: واحتج أصحاب مالك وجمهور الحجازيين: أنه يجد من وجد منه ريح الخمر، وإن لم تقم عليه بينة بشرها ولا أقر به، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يجد بمجرد ريحها بل لا بد من بينة على شربه أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

قوله: "جاءت امرأة من غامد: ** هي بغين معجمة وذال مهمل، وهي بطن من جهينة. فقه الحديث: قوله: "فقال لها: حتى تضعي ما في بطنك": فيه أنه لا ترجم النجلى حتى تضع، سواء كان حملها من زنا أو غيره، وهذا يجمع عليه ثلثا بقتل جنينها، وكذا لو كان حدها الجنين وهي حامل، لم تجلد بالإجماع حتى تضع، وفيه أن المرأة تُرجم إذا زنت وهي محصنة، كما يرحم الرجل، وهذا الحديث محمول على أنها كانت محصنة؛ لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يرحم غير المحصن، وفيه أن من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتض منها حتى تضع، وهذا يجمع عليه، ثم لا ترجم الحامل الزانية، ولا يقتصر منها بعد وضعها حتى تسقي ولدها اللبن، ويستغني عنها ببن غيرها، وفيه أن الحمل يعرف ويحكم به، وهذا هو الصحيح في مذهبنا. قوله: "فكفنها رجل من الأنصار حتى وضعت": أي قام بمولتها ومصالحتها، وليس هو من الكفانة التي هي بمعنى الضمان؛ لأن هذا لا يجوز في الحدود التي لله تعالى.

**قال في تكملة فتح المهمل: نعل مراده أن إقرار السكران بالزنا موجب للحد عندهم، غير أنه لا يقام عليه الحد في حالة السكر. وراجعت عدة كتب من فقه الشافعية كتحفة المحتاج وحاشيته للشيرازي، ونهاية المحتاج وحاشية الباجوري، وحاشية البجيرمي على الخطيب وغيرها، فلم أجد حكماً بالإقرار بالزنا صريحاً، لا في كتاب الحدود، ولا في كتاب الإقرار، غير أنهم يذكرون في كتاب الإقرار أن إقرار السكران للتعدي معتبر بخلافه تغليظاً، ولا يستنون منه شيئاً. راجع مثلاً البجيرمي (٣: ١٢)، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح المهمل: ٤٤٨/٢)

**قال في تكملة فتح المهمل: وذكر الخطيب البغدادي في كتابه "الأسماء المبهمة" (ص ٣٦٠ رقم ١٧٧) أن اسمها سبيعة. (تكملة فتح المهمل: ٤٥١/٢)

"حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ"، قَالَ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعْتُ الْغَامِدِيَّةُ. فَقَالَ: "إِذَا لَا تُرْجِمُهَا وَكَذَّعَ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: فَرَجَمَهَا.

٤٤٢٩- (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - : حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَزَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ، فَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدَاةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْ قَوْمِهِ فَقَالَ: "اتَّعْمِدُوا بِعَقْبِهِ بَأْسًا تُتَكَبَّرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟" فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ، مِنْ صَالِحِينَ، فِيمَا نَرَى، فَأَنَاهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ، حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَرَجَمَ.

-التوفيق بين الروایتين: قوله: "لما وضعت قبل: قد وضعت الغامدية، فقال النبي ﷺ: إذا لا ترجمها وكذع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه، فقام رجل من الأنصار، فقال: إلي رضاعه يا نبي الله! قال: فرجمها"، وفي الرواية الأخرى: "أما لما وكذعت جاءت بالنسبي في خرفة، قالت: هذا قد ولدته، قال: فاذهي فأرضعيه حتى تقطعيه، فلما قطعت أنه بالنسبي في يده كسرة خبز، فقالت: يا نبي الله هذا قد قطعت، وقد أكل الطعام، فذفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها، فرجموها". فهاتان الروايتان ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية: صريحة في أن رجمها كان بعد قطعه وأكله الخبز، والأولى ظاهرها: أنه رجمها عقب الولادة، ويجب تأويل الأولى وحمها على وفق الثانية؛ لأنها قضية واحدة، والروايتان صحيحتان، والثانية منهما صريحة لا يمكن تأويلها، والأولى ليست صريحة، فيجب تأويل الأولى، ويكون قوله في الرواية الأولى: فقام رجل من الأنصار، فقال: "إلي رضاعه" إنما قاله بعد القطع، وأراد بالرضاعة: كفالته وتربيته، وسماه رضاعاً مجازاً.*

واعلم أن مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك أنها لا ترجم حتى تجرد من رضعه، فإن لم تجرد أرضعته حتى تقطعه، ثم رجمت. وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: إذا وضعت رجمت، ولا ينتظر حصول-

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: في الرواية الثانية عدة أوهام أخرى كما سيأتي، ونسبها إلى بشير بن مهاجر، فيحتمل أيضا أن تكون الرواية الأولى صحيحة، وأما الرواية الثانية، فيحتمل أن يكون هذا من جملة أوهامه الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٩/٢)

قَالَ: فَجَاءَتِ الْغَامِذِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدُوُّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ تَرُدُّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدُّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَا، فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَحَبْلِي، قَالَ: "إِمَّا لَا، فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي"، فَلَمَّا وَلَدَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي جِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: "اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُمِيهِ". فَلَمَّا قَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ وَفِي يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَدْ قَطَمْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ، فَرَجَمُوهَا، فَيَقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ "مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ ** لَغُفِرَ لَهُ". ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ.

=مرضعة، وأما هذا الأنصاري الذي كفلها، ففعلد مصلحة، وهو الرفق بها ومساعدتها على تعجيل طهارتها باخذ لما رأى بها من الحرص التام على تعجيل ذلك.

شرح الكلمات: قال أهل اللغة: الفطام: قطع الإرضاع؛ لاستغناء الولد عنه. قوله: 'قال: إِمَّا لَا، فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي': هو بكسر الهيمزة من "إِمَّا" وتشديد الميم وبالإمالة، ومعناه: إذا أبيت أن تستري على نفسك وتتوب وترجعي عن قولك، فاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي، فترْجَمِينَ بعد ذلك، وقد سبق شرح هذه اللفظة مبسوطاً. قوله: 'فتنضَّح الدَّمُ على وجه خالِد': روي بإخاء المهملات وبالمعجمة، والأكثر على المهملة، ومعناه: ترشش وانصب. قوله ﷺ: 'لقد تابت تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ'.

قوائله الحديث: فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات، وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلامهم عنده، وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها، وصرفها في غير وجهها. وفيه أن توبة الزاني لا تسقط عنه حدُّ الزنا، وكذا حكم حد السرقة والشرب، هذا أصح القولين في مذهبنا ومذهب مالك، والثاني: أنها تسقط ذلك. وأما توبة المحارب قبل القدرة عليه، فتسقط حد المحاربة بلا خلاف عندنا، وعند ابن عباس وغيره لا تسقط.

قوله: "ثم أمر بها، فصلى عليها، ثم دُفِنَتْ"، وفي الرواية الثانية: "أمر بها النبي ﷺ، فُرِجِمَتْ، ثم صلى عليها، فقال له -

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لو تابها صاحب مكس": بفتح الميم، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بايعي السلع في الجاهلية، والفاعل الماكس، كذا في جمهرة اللغة لابن دريد (٤٦: ٣). وقال ابن الأعرابي: المكس دراهم كان يأخذها المصدق بعد فراغه كما في لسان العرب لابن منظور (٨: ١٠٥). وأصل المكس النقص، فكان الماكس إذا أخذ درهماً، انتقص من ثمن السنعة، (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢، ٤٤٣)

٤٤٣٠ - (١٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَدَّثَهُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّنى. فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَّهُ عَلَيَّ، فَدَعَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْلَهَا، فَقَالَ: "أَحْسِنُ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَأَتِنِي بِهَا"، فَفَعَلَ، فَأَمَرَ بِهَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَشَكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَوُجِّحَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا،

عمر: تصلي عليها يا نبي الله! وقد زنت!، أما الرواية الثانية فصريحة في أن النبي ﷺ صلى عليها. وأما الرواية الأولى، فقال القاضي عياض رحمه الله: هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة صحيح مسلم، قال: وعند الطبري بضم الصاد، قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شبة وأبي داود، قال: وفي رواية لأبي داود، ثم أمرهم أن يصلوا عليها، قال القاضي: ولم يذكر مسلم صلاته ﷺ على ما عجز، وقد ذكرها البخاري.

أقوال الأئمة في الصلاة على المرحوم والقاتل نفسه وغيرهما: وقد اختلف العلماء في الصلاة على المرحوم، فكرمها مالك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس، ويصلي عليه غير الإمام وأهل الفضل. قال الشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم. والخلاف بين الشافعي ومالك إنما هو في الإمام وأهل الفضل، وأما غيرهم فاتفقوا على أنه يصلي، وبه قال جماهير العلماء، قالوا: فيصلى على الفساق والمنكولين في الحدود والمحاربة وغيرهم. وقال الزهري: لا يصلي أحد على المرحوم وقتل نفسه. وقال قتادة: لا يصلي على ولد الزنا، واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة للشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرحوم، كما يصلي عليه غيرهم. وأجاب أصحاب مالك عنه بجوابين: أحدهما: أنهم ضعفوا رواية الصلاة لتكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأولوها على أنه ﷺ أمر بالصلاة أو دعاء، فسمى صلاة على مفقضاها في اللغة، وهذا الجوابان فاسدان، أما الأول، فإن هذه الزيادة ثابتة في الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة. وأما الثاني، فهذا التأويل مردود؛ لأن التأويل إنما يصار إليه إذا اضطربت الأدلة الشرعية إلى التوكيد، وليس هنا شيء من ذلك، فوجب حمله على ظاهره، والله أعلم.

بيان سبب الأمر بالإحسان الغامدية: قوله ﷺ لولي الغامدية: "أحسن إليها، فإذا وجعت فأتني بها". هذا الإحسان له سببان: أحدهما: الخوف عليها من أضرارها أن نعمتهم الغيرة وحقوق العار بهم أن يؤذوها، فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك. والثاني: أمر به رحمة لها إذ قد تاب، وحرص على الإحسان إليها لما في نفوس الناس من التفرقة من مثلهما، وإسماعها الكلام المؤذي ونحو ذلك، فنهى عن هذا كله.

** قال في تكملة فتح الملهم: فقد ثبت في عدة روايات أن النبي ﷺ صلى على الغامدية، وما أولوه به من أن المراد أمره بالصلاة، أو الدعاء هنا، فبعد جدا. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٣/٢)

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّي عَلَيْهَا؟ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَقَدْ زَكَّيْتُ، فَقَالَ: "لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُيِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوُيِّسَتْهُمْ، وَهَلْ وَحَدَّثَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا اللَّهُ تَعَالَى؟". ٤٤٣١- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

شرح الغريب وفقه الحديث وأقوال الأئمة في حضور الإمام الرجم: قوله: "فأمر بها فشككت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت": هكذا هو في معظم النسخ "فشككت"، وفي بعضها "فشككت" بالذال بدل الكاف، وهو معنى الأول، وفي هذا استحباب جمع أثوابها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرار اضطرابها، واتفق العلماء على أنه لا ترحم إلا قاعدة، وأما الرجل فجمهورهم على أنه يرحم قائماً، وقال مالك قاعدة، وقال غيره: يحجر الإمام بينهما. قوله في بعض الروايات: "أمر بها فرجمت"، وفي بعضها: "وأمر الناس فرجوها"، وفي حديث ماعز: "أمرنا أن نرحمه" ونحو ذلك فيها كلها دلالة لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما: أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم، وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمه الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً،** وكذا الشهود إن ثبت بيعة، ويبدأ الإمام بالرجم إن ثبت بالإقرار، وإن ثبت بالشهود بدأ بالشهود، وحجة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحداً ممن رجم، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن الروايات التي استدلت بها الحنفية في بداءة الإمام لم أجد في شيء منها ما يتعين حمله على الوجوب، وإنما هي تحتل الأمرين: الوجوب والاستحباب، وظاهر أن الوجوب لا يثبت بالشك، ثم لو اشترط حضور الإمام عند كل رجم، ربما أدى ذلك إلى تعطل الحدود لكثرة شواغل الإمام فالذي يظهر لي - والله سبحانه أعلم - أن الإمام يحضر الرجم مهما أمكن له ذلك، وإن تعذر حضوره عند كل رجم، فلا ينبغي أن تعطل الحدود بمجرد عدم حضوره، كما اختاره ابن الكمال وصاحب النهر. وقد ثبت قطعاً أن النبي ﷺ لم يحضر رجم ماعز عليه السلام، وما ذكره ابن المهام من أنه كان خصوصية للنبي ﷺ يحتاج إلى دليل منقول، وليس هناك ما يدل على الخصوصية. ولو قلنا بأن بداءة الإمام مستحب مطلوب شرعاً، ولكنه غير واجب، كما اختاره ابن الكمال وغيره، انطبقت جميع الروايات بأنه ﷺ لم يشهد رجم ماعز بيانا للحواز، وشهد رجم الغامدية بيانا للسنة المطلوبة، وإياها قصد علي عليه السلام في أقواله التي سبقت، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٧/٢)

** قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن حديث الباب ليس فيه ولا في الروايات الأخرى، ما يدل صريحاً على أنه ﷺ لم يحضر رجم الغامدية، وقد أخرج أبو داود عن أبي بكرة عليه السلام قصة الغامدية، وزاد في رواية (رقم: ٤٤٤٤): ثم رماها بحصاة مثل الحمصة. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٥/٢)

٤٤٣٢- (١٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا
 اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ
 خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ! فَاقْضِ بَيْنَنَا
 بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُلْ"، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَأَا
 بِأَمْرَاتِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَاقْتَضَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةً، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ
 فَأَخْبَرُونِي أَنَّما عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْوَلِيدَةُ وَالْعَتَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ
 وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاعْذُ يَا أُتَيْسُ! إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ، فَأَرْجُمُهَا".
 قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَتْ.

قوله: "أتشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله": معنى أتشدك: أسألك رافعاً نشيدي، وهو صوبي، وهو بفتح الفمزة
 وضم الشين، وقوله: "بكتاب الله": أي بما تضمنه كتاب الله، وفيه أنه يستحب لتقاضى أن يصير على من يقول
 من حقاة الخصوم: احكم بالحق بيننا ونحو ذلك. قوله: "فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه": قال العلماء: يجوز أن
 يكون أراد أنه بالإضافة أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد: أفقه منه في هذه القضية لوصفه بإها على وجهها،
 ويحتمل أنه لأدبه واستدلاله في الكلام، وحذره من الوقوع في التلهي في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْبَلُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْ اللَّهِ﴾
 ورسوله. (الحجرات: ١) بخلاف خطاب الأول في قوله: "أتشدك الله" إلى آخره، فإنه من حقاة الأعراب. -

*قوله: "فإن اعترفت، فأرجمها": استدلل به على أن الإقرار الواحد كاف، وليس بجديد؛ لظهور أن الإطلاق
 متروك؛ إذ لا يصح الأمر بالرجم كيف ما كان الإقرار، كيف! ولو اعترفت مع دعوى الإكراه أو الجنون أو غير
 ذلك فلا حد. فالمراد إن اعترفت بالوجه الموجب للرجم، وكان ذلك الوجه معلوما عندهم مشهوراً بينهم،
 فاكفى بذلك. ولا يخفى أن حديث ماعز ظاهر في الإقرار المعتبر وهو الإقرار أربع مرات، فيجب الحمل على
 ذلك، فلا يتم الاستدلال على خلافه، فافهم على أن الثابت في حديث ماعز أربع إقرارات بالاتفاق، ولو كان
 الواحد موجبا لما حسن التأخير عنه؛ فهذا الحديث إن حملنا على إطلاقه - فإما أن نقول بأنه ناسخ لحديث ماعز،
 ولا يثبت النسخ بلا تاريخ، وإما أنه معارض، فيجب الأخذ بالأحوط، والأحوط في هذا الباب هو السقوط؛ لأن
 الحدود تندري بالشبهات على أن مذهب الخصم وجوب الجمع مهما أمكن، وقد عرفت أن الجمع ممكن بل
 مذهبه حمل المطلق على المقيد كما ههنا، فتأمل.

٤٤٣٣ - (١٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لِحُودٍ.

قوله: "إن ابني كان عسيفاً على هذا": هو بالعين والسين المهملتين أي أجيراً، وجمعه عُسَفَاءُ كَأَجِيرٍ وَأَجْرَاءُ، وفقهه وفقهاء. قوله ﷺ: "لأقضي بينكما بكتاب الله": يحتمل أن المراد بحكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ تَجْعَلِ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ (النساء: ١٥)، وفسر النبي ﷺ السبيل بالرحم في حق المُحصَن كما سبق في حديث عبادة بن الصامت، وقيل: هو إشارة إلى آية "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما"، وقد سبق أنه مما نسخت تلاوته وبقي حكمه، فعلى هذا يكون الجلد قد أخذه من قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (النور: ٢)، وقيل المراد: نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة.

قوله: "فسألت أهل العلم": فيه جواز استفتاء غير النبي ﷺ في زمنه؛ لأنه ﷺ لم ينكر ذلك عليه. وفيه جواز استفتاء المنفصول مع وجود أفضل منه. قوله ﷺ: "الوليدة والغنم رد": أي مردودة، ومعناه: يجب ردها إليك. فقه الحديث: وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد، وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده، وأن الحدود لا تقبل الفداء. قوله ﷺ: "وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام": هذا محمول على أن الابن كان بكراً، وعنى أنه اعترف، وإلا فإقرار الأب عليه لا يقبل، أو يكون هذا إفتاء أي إن كان ابنك زنى وهو بكر فعليه جلد مائة، وتغريب عام. قوله ﷺ: "واغد يا أنيس! على امرأة هذا، فإن اعترفت، فارجمها، فغدا عليها، فاعترفت، فأمر بها، فرجمت": أنيس هذا صحابي مشهور، وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي، معنود في الشاميين، وقال ابن عبد البر: هو أنيس ابن مرثد، والأول: هو الصحيح المشهور، وأنه أسلمي، والمرأة أيضاً أسمية.

بيان المقصد من بعث أنيس إلى المرأة: واعلم أن بُعِثَ أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها، بابنه، فيعرفها بأن لها عنده حد القذف، فتطالب به أو تغفر عنه إلا أن تعترف بالزنا، فلا يجب عليه حد القذف، بل يجب عليها حد الزنا وهو الرحم؛ لأنها كانت مُحَصَّنَةً، فذهب إليها أنيس، فاعترفت بالزنا، فأمر النبي ﷺ بترحمها، فرجمت، ولا يد من هذا التأويل؛ لأن ظاهره أنه بعث لإقامة حد الزنا، وهذا غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يحتاج له بالتجسس والتفتيش عنه، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلحق الرجوع كما سبق، فحينئذ يتعين التأويل الذي ذكرناه، وقد اختلف أصحابنا في هذا البعث هل يجب على القاضي إذا قذف إنسان معين في مجلسه أن يبعث إليه؛ ليعرفه بحقه من حد القذف أم لا يجب؟ والأصح: وجوبه، وفي هذا الحديث: أن المحصن يرحم، ولا يجلد مع الرحم، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

[٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الرنا]

٤٤٣٤- (١) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا، فَأَنْصَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودٌ، فَقَالَ: "مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى؟" قَالُوا: نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا وَنَحْمَلُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهَيْهِمَا، وَنُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: "فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ"، فَجَاؤُوا بِهَا فَقَرَأُوهَا، حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّجْمِ، وَضَعَ الْفَتَى، الَّذِي يَقْرَأُ، يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا وَرَاءَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَرَّةً فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ، فَرَفَعَهَا، فَإِذَا تَحْتَهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَمُوتُ مِنَ الْحِجَارَةِ بِنَفْسِهِ.

[٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الرنا]

فقه الحديث: قوله: "أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ أَتَى يَهُودِيَّ وَيَهُودِيَّةً قَدْ زَنَيَا" إلى قوله "فَرُجِمَا" في هذا الحديث دليل لوجوب حد الرنا على الكافر، وأنه يصح نكاحه؛ لأنه لا يجب الرجم إلا على عصي، فلو لم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه ولم يُرجم،* وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع، وهو الصحيح، وقيل: لا يخاطبون بها، وقيل: إلهم مخاطبون باللهي دون الأمر، وفيه أن الكفار إذا تخاضعوا إلينا حكم القاضي بينهم بحكم شرعنا. وقال مالك: لا يصح إحصان الكافر قال: وإنما رجمهما لأنهما لم يكونا أهل ذمة، وهذا تأويل باطل؛ لأنهما كانا من أهل العهد؛ ولأنه رجم المرأة، والنساء لا يجوز قتلهم مطلقاً.

* قوله: "فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا": ظاهره رجم الكفرة ومن لا يقول به يعتذر بأن حكمه ﷺ بالرجم كان بالتوراة. قلت: فيجب علينا اتباعه ﷺ في الحكم بالتوراة عليهم بالرجم على أن هذا مستبعد بل ظاهر قوله تعالى: ﴿فَأَحْصَيْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا نَزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ الآية، يقتضي أنه يجب عليه الحكم بينهم بشريعته ﷺ. وأما إحصان التوراة، فكان إلزاماً فبي، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن الإسلام شرط في الإحصان، فلا يكون الكافر محصناً، فلا يرحم إن زنى، وكذلك الذمة لا تحسن المسلم عنده، وهو قول عطاء والنخعي والشعبي ومجاهد والثوري. (تكملة فتح الملهم: ٤٦٨/٢)

فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ"، فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتْلُوهَا الرُّسُلُ لَا تَحْزُنَكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ (المائدة: ٤١)، يَقُولُ: اتُّوا مُحَمَّدًا ﷺ، فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالتَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة: ٤٥)، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: ٤٧) فِي الْكُفَارِ كُلِّهَا.

٤٤٣٨ - (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُعُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ إِلَى قَوْلِهِ: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فُرْجِمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَا بَعْدَهُ مِنْ نُزُولِ الْآيَةِ.

٤٤٣٩ - (٦) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، وَامْرَأَتَهُ.

٤٤٤٠ - (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَامْرَأَةً.

٤٤٤١ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: قُلْتُ: بَعْدَ مَا أَنْزَلَتْ سُورَةُ التَّوْبَةِ أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَذْرِي.

٤٤٤٢ - (٩) وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ

أَحَدَكُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّانِيَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَبْعِهَا، وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعِيرٍ."

٤٤٤٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كُلُّهُمَا عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَلْدِ الْأُمَةِ إِذَا زَنَتْ ثَلَاثًا: "ثُمَّ لْيَبْعِهَا فِي الرَّابِعَةِ".

قوله ﷺ: "إِذَا زَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا": التثريب: التوبيخ واللوم على الذنب، ومعنى "تَبَيَّنَ زَنَاهَا" تحققه إما بالبين، وإما برؤية أو علم عند من يُخَوِّزُ القضاء بالعلم في الحدود. فقه الحديث وأقوال الأئمة في إقامة السيد الحد على مملوكه: وفي هذا الحديث دليل على وجوب حد الزنا على الإمام والعبد، وفيه أن السيد يُقِيمُ الحدَّ على عبده وأمه، وهذا مذهبان، ومذهب مالك وأحمد وجهان العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة رحمه في طائفة: ليس له ذلك، وهذا الحديث صريح في الدلالة للجمهور، وفيه دليل على أن العبد والأمة لا يرحمان، سواء كانا مزوجين أم لا؛ لقوله ﷺ: "فليجلدوا الحد"، ولم يُفَرَّقْ بين مزوجة وغيرها، وفيه أنه لا يوبخ الزاني، بل يقام عليه الحد فقط. -

**قال في تكملة فتح الملهم: لا يقيم المولى شيئا من الحدود، وإنما إقامة الحدود إلى السلطان، وهو قول أبي حنيفة، والكوفيين، هذا ملخص ما في عمدة القاري (١١: ١٧٢) واستدل الحنفية بما أخرجه الطحاوي عن مسلم بن يسار، قال: كان أبو عبد الله -رجل من الصحابة- يقول: "الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان". (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فليس نصا في أن المولى هو الذي يقيم عليها الحد، بل يحتمل أن يكون المراد من الجلد رفعها إلى السلطان ليجلدها، ومثل هذا المحاز في نسبة الفعل إلى المسبب مانع شائع، فيكون هو المتعين نظرا إلى ما أسلفنا من الدلائل. ومثل ذلك يقال: في قوله ﷺ: "أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم"، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٠/٢، ٤٨١)

٤٤٤٤- (١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى
-وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: "إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ
زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَدْرِي، أَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

٤٤٤٥- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي
ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْأَمَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

-قوله ﷺ: "إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا اخْدُوا بِشَرْبِ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّلَاثَةَ، فَبَيْنَ زَنَاها، فَبَيْنَهَا وَلَوْ غُبِلَ مِنْ
تَعْرِ: فِيهِ أَنْ الزَّانِيَ إِذَا حَدَّثَ ثُمَّ زَنَى ثَانِيًا يَلْزَمُهُ حَدٌّ آخَرٌ، فَإِنْ زَنَى ثَلَاثَةً لَزِمَهُ حَدٌّ آخَرٌ، فَإِنْ حَدَّثَ ثُمَّ زَنَى لَزِمَهُ حَدٌّ
آخَرٌ، وَهَكَذَا أَبَدًا، فَأَمَّا إِذَا زَنَى مَرَاتٍ، وَلَمْ يَحْدِ لَوَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَيَكْفِيهِ حَدٌّ وَاحِدٌ لِلْجَمِيعِ. وَفِيهِ تَرْكُ غَخَالِطَةِ
الْفُسَّاقِ وَأَهْلِ الْمَعَاصِي وَفِرَاقِهِمْ، وَهَذَا الْبَيْعُ الْمَأْمُورُ بِهِ مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ دَاوُدُ
وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: هُوَ وَاجِبٌ. وَفِيهِ جَوَازُ بَيْعِ الشَّيْءِ التَّقْيِيسِيِّ بِشَيْءٍ حَقِيرٍ، وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ عَالِمًا بِهِ،
فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَكَذَلِكَ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَصْحَابُ مَالِكٍ فِيهِ خِلَافٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهَذَا الْبَيْعُ الْمَأْمُورُ بِهِ يَلْزَمُ صَاحِبَهُ أَنْ يَبَيِّنَ حَالَهَا لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ، وَالْإِخْبَارُ بِالْعَيْبِ وَاجِبٌ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ
يَكْرَهُ شَيْئًا وَيَرْضَاهُ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ؟ فَالْجَوَابُ: نَعْلَمُهَا تَسْتَعْفُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بِأَنْ يَعْقُهَا بِنَفْسِهِ أَوْ يَصُوغَهَا بِمِيتَةٍ، أَوْ
بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا وَالتَّوَسُّعِ عَلَيْهَا، أَوْ يَزُوجَهَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِنْكَارُ الْخِفَافِ عَلَى الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ عَنْهُ بِنِسْبَةِ التَّفَرُّدِ إِلَى مَالِكٍ: قَوْلُهُ: "قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ
اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: "إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا".
وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ عَنْهُ خَطِيبٌ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ
لَمْ يَحْصَنْ؟" قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الرِّوَاةِ قَوْلَهُ: "وَلَمْ يُحْصَنْ؟" غَيْرَ مَالِكٍ، وَأَشَارَ
بِذَلِكَ إِلَى تَضَعِيفِهَا، وَأَنْكَرَ الْخِفَافُ هَذَا عَلَى الطَّحَاوِيِّ، قَالُوا: بَلْ رَوَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ أَيْضًا ابْنُ عِيْنَةَ وَيَحْيَى بْنُ
سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ، فَحَصَلَ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُخَالَفٌ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ تَجُلِدُ
نِصْفَ جِلْدِ الْحَرَّةِ سِوَاءَ كَانَتْ الْأُمَّةَ مُحَصَّنَةً بِالتَّزْوِيجِ أَمْ لَا.

٤٤٤٦ - (١٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشَّكُّ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً فِي بَعْضِهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

حوفي هذا الحديث بيان من لم يحصن، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنْ أَتَيْتُمْ بِفَحِشَةٍ فَقَلْبَيْنِ نِصْفٍ مَا عَلَى تَلَمَّحْتُمْ مِنْ تَغْدَابٍ﴾ (النساء: ٢٥)، فيه بيان من أحصنت، فحصل من الآية الكريمة والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تجلد، وهو معنى ما قاله علي عليه السلام، وخطب الناس به.

بيان حكمة التقييد في قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾: فإن قيل: فما الحكمة في التقييد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾ (النساء: ٢٥) مع أن عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة أم لا؟

فالجواب: أن الآية نهت عن أن الأمة وإن كانت مروجة لا يجب عليها إلا نصف جلد أحرّة؛ لأنه الذي ينتصف، وأما الرّجُم، فلا ينتصف فليس مراداً في الآية بلا شك، فليس للأمة المروجة الموطوءة في النكاح حكم الحرة الموطوءة في النكاح، فبينت الآية هذا لئلا يتوهم أن الأمة المروجة تُرْجَم، وقد أجمعوا على أنها لا تُرْجَم، وأما غير المروجة: فقد علمنا أن عليها نصف جلد المروجة بالأحاديث الصحيحة، منها: حديث مالك هذا، وباقي الروايات المطلقة: "إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها"، وهذا يتناول المروجة وغيرها، وهذا الذي ذكرناه من وجوب نصف الجلد عن الأمة، سواء كانت مروجة أم لا، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وجهات علماء الأمة، وقال جماعة من السلف: لا حد على من لم تكن مروجة من الإمام والعييد ممن قاله ابن عباس وطاوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة.

[٧- باب تأخير الحلة عن النفساء]

٤٤٤٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا سُوَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ السُّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَذَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ، فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "أَحْسَنْتُ".

٤٤٤٨- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ السُّدِّيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "أَثَرُكُهَا حَتَّى تَمَاتِلَ".

٧- باب تأخير الحلة عن النفساء

قوله: 'قال علي': زنت أمة لرسول الله ﷺ، فأمرني أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفاس، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: أحسنت". فيه أن الحلة واجب على الأمة الزانية، وأن النفساء والمريضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء، والله أعلم.

[٨- باب حد الخمر]

٤٤٤٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الخمر، فَجَلَدَهُ بِحَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ.

قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، * فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفُ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، ** فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

٤٤٥٠- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٤٥١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْحَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ،

٨- باب حد الخمر

أما قوله في الرواية الأولى: "فقال عبد الرحمن: أخف الحدود"، فهو بنصب "أخف"، وهو منصوب بفعل محذوف أي اجلده كأخف الحدود، أو اجعله كأخف الحدود، كما صرح به في الرواية الأخرى. وقوله: "أرى أن نجعلها": يعني العقوبة التي هي حد الخمر. وقوله: أخف الحدود يعني المنصوص عليها في القرآن، وهي حد السرقة =

* قوله: "فلما كان عمر استشار الناس": بسبب أنه كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد اهتمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة. وقوله: فأمر به عمر: أي بعد اتفاق الصحابة عليه كما ثبت بذلك الرواية. بقي أن الحد لا تزد بالقياس والمصالح، والإجماع لا ينسخ، ولا جواب إلا بالتزام أن العمل في وقته ﷺ كان مختلفا ما بين أربعين إلى ثمانين، فأخذوا بأغلظ ذلك كله، ويمكن أنهم علموا منه ﷺ نوط الزيادة إلى أخف الحدود بتغيير الوقت، والله تعالى أعلم. والمراد بالحدود في أخف الحدود: الحدود المذكورة في القرآن من حد الزنا والسرقة والقذف، وأخفها حد القذف.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أخف الحدود ثمانين": كذا في أكثر الروايات، وهو مخالف للقياس النحوي، وكان ينبغي أن يكون: "أخف الحدود ثمانون" على أنه مبتدأ وخبر، فمن العلماء من أوله بتقدير: "اجعله ثمانين"، ومنهم من نسب فيه الوهم إلى الراوي. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٨/٢)

فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ، وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جِلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا كَأَحْفِ الْخُدُودِ، قَالَ: فَجِلْدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ.

٤٤٥٢- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بِهِذَا

الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤٥٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالتَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ: الرَّيْفَ وَالْقُرَى.

٤٤٥٤- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ عُكَيْبٍ- عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّانَاجِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ فَيْرُوزَ -مَوْلَى ابْنِ عَامِرٍ الدَّانَاجِ-: حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى -أَبُو سَاسَانَ- قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ وَأَنِّي بِالْوَلِيدِ، قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا حُمْرَانِ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيًّا، فَقَالَ عُثْمَانُ إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيًّا حَتَّى شَرِبَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ! قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ، يَا حَسَنُ! فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَّ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا، فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ جَعْفَرٍ! قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجِلْدَهُ، وَعَلِيُّ يُعَدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: أُمْسِكْ، ثُمَّ قَالَ: جِلْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجِلْدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

زَادَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّانَاجِ مِنْهُ، فَلَمْ أَحْفَظْهُ.

= بقطع اليد، وحد الزنا جلد مائة، وحد القذف ثمانين، فاجعلها ثمانين، كأحف هذه الحدود.

فقه الحديث: وفي هذا جواز القياس، واستحباب مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام. قوله: "وَكُلُّ سَنَةٍ" معناه: أن فعل النبي ﷺ وأبي بكر سنة يعمل بها، وكذا فعل عمر، ولكن فعل النبي ﷺ وأبي بكر أحب إلي. وقوله: "وهذا أحب إلي": إشارة إلى الأربعين التي كان جلد بها، وقال للجلاد: أُمْسِكْ، ومعناه: =

هَذَا الَّذِي قَدْ جُلِدَتْهُ، وَهُوَ الْأَرْبَعُونَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الثَّمَانِينَ، وَفِيهِ أَنْ فَعَلَ الصَّحَابِيُّ سُنَّةَ يَعْمَلُ بِهَا، وَهُوَ مُوَافِقُ لِقَوْلِهِ ﷺ: "فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ وَسَنَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا النَّحْتَرُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ شَرْبِ الْخَمْرِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهَا سِوَاءَ شَرْبِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.

ذَكَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَالْجَوَابُ عَنْ دَلِيلِ الْقَائِلِ بِقَتْلِهِ: وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِشَرْبِهَا، وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ، هَكَذَا حَكَى الْإِجْمَاعُ فِيهِ الثَّرَمَذِيُّ وَخَلَاتِقٌ، وَحَكَى الْقَاضِي عِبَاضٌ ﷺ عَنْ طَائِفَةٍ شَاذَةٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَقْتُلُ بَعْدَ جُلْدِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ لِلْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ، وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ، قَالَ جَمَاعَةٌ: دُلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَسَخَهُ قَوْلُهُ ﷺ: "لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالنَّيْبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ".

أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ فِي قَدْرِ حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَدْرِ حَدِّ الْخَمْرِ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَآخَرُونَ: حَدُّهُ أَرْبَعُونَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُلْغِي بِهِ ثَمَانِينَ، وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ تَعْزِيرَاتٍ عَلَى تَسْبِيهِ فِي إِزَالَةِ عَقْلِهِ، وَفِي تَعْرِضِهِ لِلْقَذْفِ وَالْقَتْلِ وَأَنْوَاعِ الْإِيذَاءِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَنَقَلَ الْقَاضِي عَنْ الْجُمْهُورِ مِنَ السَّلَفِ وَالْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ: مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْفَوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: حَدُّهُ ثَمَانُونَ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَأَنْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِلتَّحْدِيدِ، وَهَذَا قَالَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى: نَحْوُ أَرْبَعِينَ. وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ وَمُوَافِقِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا جُلِدَ أَرْبَعِينَ، كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ.

وَأَمَّا زِيَادَةُ عَمْرِ فِيهِ تَعْزِيرَاتٍ، وَالتَّعْزِيرُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرْكَهُ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ فِي فَعْلِهِ وَتَرْكِهِ، فَرَأَى عَمْرَ فَعَلَهُ، وَلَمْ يَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَبُو بَكْرٌ وَلَا عَلِيٌّ فَتَرْكُوهُ، وَهَكَذَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ﷺ أَنَّهُ أَنْ زِيَادَةُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، وَأَمَّا الْأَرْبَعُونَ فِيهِ الْحَدُّ الْمَقْدَرُ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ حَدًّا لَمْ يَتْرَكْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٌ ﷺ، وَلَمْ يَتْرَكْهَا عَلِيٌّ ﷺ بَعْدَ فَعْلِ عَمْرٍ، وَهَذَا قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: "وَكُلُّ سُنَّةٍ"؛ مَعْنَاهُ: الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَبُلُوغِ الثَّمَانِينَ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ ﷺ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي تَقْتَضِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَلَا يَشْكُلُ شَيْءٌ مِنْهَا،** ثُمَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ حَدُّ الْحَرِّ، فَأَمَّا الْعَبْدُ: فَعَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَرِّ، كَمَا فِي الزَّنَا وَالْقَذْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الشَّارِبَ يُحَدُّ سِوَاءَ سَكْرٍ أَمْ لَا.

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مِنْ قَبْلِ الْحَنِيفِيَّةِ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي ابْتِدَاءِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَدَدُ مُقَدَّرٍ فِي ضَرْبِ الشَّارِبِ، وَكَانُوا يَضْرِبُونَهُ بِالْعَصَا وَالثِّيَابِ وَالنِّعَالِ وَجَرَائِدِ النَّخْلِ -

-اختلاف العلماء في إقامة الحد على من شرب النبيذ المسكر: واختلف العلماء في من شرب النبيذ، وهو ما سوى عصير العنب من الأنبيذ المشكرة. فقال الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وجهان العلماء من السلف والخلف: هو حرام يُحد فيه كحد شارب الخمر الذي هو عصير العنب، سواء كان يعتقد بإباحته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكوفيون جاز: لا يجرم ولا يُحد شاربه. * وقال أبو ثور: هو حرام يُحد بشربه من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته، والله أعلم.

الاختلاف في تأويل "فجلده بجردين نحو أربعين": قوله: "جلده بجردين نحو أربعين": اختلفوا في معناه: فأصحابنا يقولون: معناه أن الجريدين كانتا مفردتين جلد بكل واحد منهما عددًا حتى كمل من الجميع أربعون. وقال آخرون من يقول: جلد الخمر ثمانون، معناه: أنه جمعهما، وجلد هما أربعين جلدة، فيكون ثلثين ثمانين، وتأويل أصحابنا أظهر؛ لأن الرواية الأخرى مبيّنة لهذه، وأيضاً فحديث علي عليه السلام يبين لها.

قوله: "صره بجردين"، وفي رواية: "بالخريد والنعال": أجمع العلماء على حصول حد الخمر بالجلد بالخريد والنعال وأصناف الثياب، واختلفوا في جوازه بالسوط، وهما وجهان لأصحابنا، الأصح: الجواز، وشذ بعض أصحابنا، فشرط فيه السوط، وقال: لا يجوز بالثياب والنعال. وهذا غلط فاحش مردود على قائمه؛ فلهذا هذه الأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: وإذا ضربه بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين التقصيب والتعصا، فإن ضربه بجريدة فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطوبة، ويضربه ضرباً بين ضربين، فلا يرفع يده فوق رأسه، ولا يكتفي بالوضع، بل يرفع ذراعه رفعاً معتدلاً.

= دون اعتبار عدد معين من الضربات، ثم تعينت ثمانون جلدة، فرمما حصل هذا العدد بضرب النعير أربعين، كما في حديث الباب، وربما حصل بضرب السوط ثمانين كما في حديث عبد الله بن عمرو ومراسيل الحسن، وقد خفي هذا الأخير على كثير من الصحابة، فاستمر عمل أبي بكر الصديق عليه السلام على الأول، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٧: ٣٧٩) عن أبي سعيد الخدري عليه السلام أن أبا بكر الصديق عليه السلام صرف في الخمر بالنعير أربعين.

فلعل أصحابنا عليه السلام أشبه عليهم العدد المقصود من ذلك، هل هو أربعون جلدة أو ثمانون؟ بالنظر إلى كون الآية اثنين، فتشاوروا في ذلك، فأشار عليهم عبد الرحمن بن عوف، وعلي عليه السلام بأن المقصود ثمانون ضرباً، لما كانت الحد القذف الذي هو أخف الحدود؛ ولأن شرب الخمر ربما يؤدي إلى الهديان والقذف، فاستمر الأمر على ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٤٩١/٢)

* قال في تكملة فتح الملهم: فتلخص أن مذهب أبي حنيفة وجوب الحد في الخمر مطلقاً، وفي سائر الأشربة غيرها إذا أسكرت، لا قبل الإسكار. والجمهور على وجوب الحد في الأشربة المسكرة مطلقاً، سواء سكر منها الشارب أو لا. (تكملة فتح الملهم: ٤٩٥/٢، ٤٩٦)

- شرح الغريب: قوله: "فلما كان عمر، ودنا الناس من الرِّيف والقرى": الرِّيف: المواضع التي فيها المياه، أو هي قرية منها، ومعناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفتحت الشام والعراق، وسكن الناس في الرِّيف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعتاب والشمار، أكثرُوا من شرب الخمر، فزاد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم، وزجرًا لهم عنها.

التوفيق بين الروایتين: قوله: "فلما كان عمر رضي الله عنه - استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أحفَ الحدود": هكذا هو في مسلم وغيره: أن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشار بهذا، وفي "الموطأ" وغيره أنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلاهما صحيح، وأشارا جميعاً، ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا القول، فوافقه علي وغيره، فنسب ذلك في رواية إلى عبد الرحمن رضي الله عنه لسبقه به، ونسبه في رواية إلى علي رضي الله عنه لفصيلته وكثرة علمه ورجحانه على عبد الرحمن رضي الله عنه.

ضبط الأسماء ومذاهب الأئمة في إقامة الحد علي من يتقيًا: قوله: "عن عبد الله الداناج": هو بالدال المهملة والنون والجيم، ويقال له أيضاً: "الدانا" بحذف الجيم، و"الدانا" بالهاء، ومعناه بالفارسية: العالم. قوله: "حدثنا حُضَيْن بن المنذر": هو بالضاد المعجمة وقد سبق أنه ليس في الصحيحين حُضَيْن بالمعجمة غيره. قوله: "فشهد عليه رجلان: أحدهما: حُمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيًا، فقال عثمان رضي الله عنه - أنه لم يتقيًا حتى شرها ثم جلدته": هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقيًا الخمر يُحدُّ حدَّ الشارب، ومذهبنا: ** أنه لا يحد بمجرد ذلك؛ لاحتمال أنه شرها جاهلاً كونها حمراً أو مكرهاً عليها أو غير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود، ودليل مالك هنا قوي؛ لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث، وقد يجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان رضي الله عنه علم شرب الوليد، فقتضى بعلمه في الحدود، وهذا تأويل ضعيف، وظاهر كلام عثمان يردُّ على هذا التأويل، والله أعلم.

قوله: "إن عثمان رضي الله عنه - قال: يا علي! قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن! فاجلده، فامتنع الحسن، فقال: يا عبد الله بن جعفر! قم، فاجلده، فجلده، وعليٌّ يحدُّ حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك!" معنى هذا الحديث: أنه لما ثبت الحدُّ على الوليد بن عقبة قال عثمان رضي الله عنه وهو الإمام لعلي على سبيل التكرم له وتفويض الأمر إليه في استيفاء الحد: قُم فاجلده أي أرقم عليه الحد بأن تأمر من ترى بذلك، فقبل علي رضي الله عنه ذلك، فقال للحسن: قم فاجلده، فامتنع الحسن، فقال لابن جعفر، فقبل، فجلده، وكان علي مأذوناً له في التفويض إلى من رأى كما ذكرناه.

شرح الغريب: وقوله: "وجد عليه": أي غضب عليه. وقوله: "ولَّ حَارَهَا من تولى قَارَهَا": الحار: الشديد المكروه، =

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهما: إن الشهادة بتقيل الخمر غير كافية لإثبات الحد؛ لاحتمال أن يكون مكرها في الشرب، أو مضطراً، فلا يثبت الحد عندهما إلا إذا شهدا بمعانيته حالة الشرب.

(تكملة فتح الملهم: ٥٠٢/٢)

٤٤٥٥ - (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِهَالٍ الصَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا، فَيَمُوتَ فِيهِ، فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ.

٤٤٥٦ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

=والفارق: البارد الفقيء الطيب، وهذا مثل من أمثال العرب. قال الأصمعي وغيره: معناه: ولَّ شديداً وأوساخها من نولى هنيئها ولذاها، والضمير عائد إلى الخلافة والولاية، أي كما أن عثمان وأقاربه يتولون هيء الخلافة، ويختصمون به يتولون نكدها وقاذوراتها، ومعناه: ليتول هذا الجلد عثمان بنقسه، أو بعض خاصة أقاربه الأدين، والله أعلم. قوله: "قال: أمسكت، ثم قال: وكل سنة": هذا دليل على أن علياً عليه السلام كان معظماً لأثار عمر، وأن حكمه وقوله سنة، وأمره حق، وكذلك أبو بكر - عليه السلام - خلاف ما يكذبه الشيعة عليه.

التوفيق بين الروايات: وأعلم: أنه وقع هنا في مسلم ما ظاهره أن علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين، ووقع في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الحيار أن علياً جلد ثمانين، وهي قضية واحدة. قال القاضي عياض: المعروف من مذهب علي - عليه السلام - الجلد في الخمر ثمانين، ومنه قوله: "في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة"، وروي عنه أنه جلد المعروف بالثحاشي ثمانين، قال: والمشهور أن علياً عليه السلام هو الذي أشار على عمر بإقامة الحد لثمانين، كما سبق عن رواية "الموطأ" وغيره، قال: وهذا كله يرجح رواية من روى أنه جلد الوليد ثمانين، قال: ويجمع بينه وبين ما ذكره مسلم من رواية الأربعين بما روي أنه جلده بسوط له وأسان، فضربه برأسه أربعين، فتكون جلته ثمانين، قال: ويحتمل أن يكون قوله: "وهذا أحب إلي"، عائد إلى الثمانين إلى فعلها عمر عليه السلام، فهذا كلام القاضي، وقد قدمنا ما يخالف بعض ما قاله وذكرنا تأويله، والله أعلم.

قوله: "عن أبي حصين عن عمر بن سعيد عن علي - عليه السلام - قال: ما كنت أقيم على أحدٍ حداً، فَيَمُوتُ، فَأَجِدُ مِنْهُ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَه": أما أبو حصين هذا فهو بجاء مفتوحة، وصاد مكسورة، واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي، وأما عمر بن سعيد، فهكذا هو في جميع نسخ مسلم عُمر بن سعيد بالياء في "عمر" وفي "سعيد"، وهكذا هو في صحيح البخاري، وجميع كتب الحديث والأسماء ولا خلاف فيه، ووقع في الجمع بين الصحيحين "عُمَيْرُ بْنُ سَعْدٍ" بخذف الياء من "سعيد"، وهو غلط وتصحيف، إما من الحميدي، وإما من بعض الناقلين عنه، ووقع في "المهذب" من كتب أصحابنا في المذهب في باب التعزير "عمر بن سعد" بخذف الياء من الاثنين، وهو غلط فاحش، والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق. وأما قوله: "إن مات وديته": فهو بتخفيف الدال، أي غرمت ديته، قال بعض العلماء: وجه الكلام أن يقال: فإنه إن مات وديته بالفاء لا باللام، وهكذا هو في رواية البخاري بالفاء.

«لا تجب الدية والكفارة فيمن مات بإقامة الحد عليه على من أقام الحد عليه: وقوله: "لأن النبي ﷺ لم ينه"؛ معناه: لم يُقَدِّر فيه حداً مضبوطاً، وقد أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإمام أو جلَّده الحد الشرعي، فمات، فلا دية فيه ولا كفارة، لا على الإمام، ولا على جلَّده، ولا في بيت المال، وأما من مات من التعزير، فمذهبتنا: وجوب ضمانته بالدية والكفارة، وفي محل ضمانه قولان للشافعي: أصحهما: تجب دية على عاقلة الإمام، والكفارة في مال الإمام. والثاني: تجب الدية في بيت المال. وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا: أحدهما: في بيت المال أيضاً، والثاني: في مال الإمام، هذا مذهبنا، وقال جماهير العلماء: لا ضمان فيه لا على الإمام، ولا على عاقلته، ولا في بيت المال، والله أعلم.**

**قال في تكملة فتح الملهم: وأما الخفية فلا تجب عندهم الدية على الإمام في شيء من الحدود إذا مات منها المحدود، بشرط أن يراعي الإمام أحكام إقامة الحد من أنه لا يقيم إذا خاف عليه الموت بسبب شدة مرض، أو حر أو برد وغوه، وكذلك لا دية على الإمام في التعزير إذا لم يتجاوز قدر الضربات الذي يجوز في التعزير. (تكملة فتح الملهم: ٥٠٨/٢)

[٩- باب قدر أسواط التعزير]

٤٤٥٧- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، فَحَدَّثَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ".

٩- باب قدر أسواط التعزير

قوله ﷺ: "لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ": ضبطوه "يجلد" بوجهين: أحدهما: بفتح الياء وكسر اللام. والثاني: بضم الياء وفتح اللام، وكلاهما صحيح.

أقوال أهل العلم في جواز الزيادة في التعزير على عشرة أسواط وعدم جوازها: واختلف العلماء في التعزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونها، ولا يجوز الزيادة أم يجوز الزيادة؟ فقال أحمد بن حنبل وأشباه المالكي وبعض أصحابنا: لا يجوز الزيادة على عشرة أسواط. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى جواز الزيادة، ثم اختلف هؤلاء، فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف وعمد وأبو ثور والطحاوي: لا ضبط لعدد الضربات، بل ذلك إلى رأي الإمام، وله أن يزيد على قدر الحدود، قالوا: لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة، وضرب صبياً أكثر من الحد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يبلغ به أربعين. وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون، وهي رواية عن مالك وأبي يوسف، وعن عمر لا يجاوز به ثمانين. وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة، وهو قول ابن شبرمة. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يحيى: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب. وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا يبلغ بتعزير كل إنسان أدنى حدوده، فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين، ولا بتعزير الحر أربعين. وقال بعض أصحابنا: لا يبلغ بواحد منهما أربعين. وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين، وأجاب أصحابنا عن الحديث: بأنه منسوخ، واستدلوا بأن الصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مختصاً بزمان النبي ﷺ؛ لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر، وهذا التأويل ضعيف، ** والله أعلم.

قوله: في إسناده هذا الحديث: "أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن بكير بن الأشج قال: حدثنا سليمان بن بشار قال: حدثني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة": قال الدارقطني: تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد-

** قال في تكملة فتح الملهم: وإن أحسن محامل هذا الحديث ما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله، كما حكى عنه الحافظ في الفتح، وهو أن كلمة "حد من حدود الله" في حديث الباب ليست على معناها المصطلح عند الفقهاء، وإنما-

عن نَكِيرٍ عن سليمان، وخالفهما الليث وسعيد ابن أبي أيوب وابن أبي ليعة، فرووه عن بكير عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة لم يذكروا "عن أبيه"، واختلف فيه على مسلم بن إبراهيم، فقال ابن جريج عنه عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ، وقال حفص بن ميسرة عنه عن جابر عن أبيه، قال الدارقطني في كتاب "العلل": القول قول الليث ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب "البيع": قول عمرو صحيح، والله أعلم.

المراد منها: حق الله تعالى وأوامره ونواهيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)؛ لأن تخصيص الحد بالعقوبة المقدرة من قبل الشارع اصطلاح حادث من الفقهاء، وأن في عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية، كبرت أو صغرت. فمراد الحديث أنه لا يعزر فوق عشر جلدات إلا في معصية من المعاصي الكبيرة. (تكملة فتح الملهم: ٥١٢/٢)

[١٠ - باب الحدود كفارات لأهلها]

٤٤٥٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الشَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: "تُبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَوقِبْ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَسَتْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ".

٤٤٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: فَقَالَ عَلَيْنَا آيَةُ النَّسَاءِ: ﴿أَنْ لَا يُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ (الممتحنة: ١٢).

٤٤٦٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: "أَنْ لَا تُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقَ، وَلَا تَزْنِي، وَلَا تَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا يَعْضَةَ بَعْضُنَا بَعْضًا. فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا، فَأَقِيمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَرَهُ".

[١٠ - باب الحدود كفارات لأهلها]

شرح الغريب: أما قوله ﷺ: "فَمَنْ وَفَى": فبتخفيف الفاء، وقوله: "وَلَا يَعْضَةَ": هو بفتح الياء والضاد المعجمة أي لا يستحب، وقيل: لا يأتي بهتان، وقيل: لا يأتي بنميمة. واعلم: أن هذا الحديث عامٌ مخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: "وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ" إلى آخره، المراد به: ما سوى الشرك، وإلا فالشرك لا يغفر له، وتكون عقوبته كفارة له.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها تحريم هذه المذكورات وما في معناها. ومنها: الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها، بل هو بمشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه، خلافاً للخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يكفرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون: لا يكفر، ولكن -

٤٤٦١- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَائِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَمِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نُزَيِّي، وَلَا نُسْرِقَ، وَلَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا نَنْتَهَبَ، وَلَا نَعْصِي، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ.

-يُخْلَدُ فِي النَّارِ، وَسَبِقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مَبْسُوطَةً بِدَلَالَتِهَا. وَمِنْهَا: أَنْ مَنْ ارْتَكَبَ ذَنْبًا يُوجِبُ الْحَدَّ، فَحُدَّ، سَقَطَ عَنْهُ الْإِثْمُ.

التوفيق بين روايتي عبادة وأبي هريرة رضي الله عنه: قال القاضي عياض: قال أكثر العلماء: الحدود كفارة، استدلالاً بهذا الحديث، قال: ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "لا أذري الحدود كفارة"، قال: ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسناداً ولا تعارض بين الحديثين، فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، فلم يعلم ثم علم. ** قال المازري: ومن نفيس الكلام وجزله قوله: "ولا نعصي، فالجنة إن فعلنا ذلك". وقال في الرواية الأولى: "فمن وفى منكم، فأجره على الله"، ولم يقل: "فالجنة"؛ لأنه لم يقل في الرواية الأولى: ولا نعصي، وقد يعصي الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث، كشرب الخمر وأكل الربا وشهادة الزور، وقد يتجنب المعاصي المذكورة في الحديث، ويعطي أجره على ذلك، وتكون له معاص غير ذلك، فيحازي بها، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وخلاصة ما يتحصل بعد اللتيا والتي: ما لخصه شيخ مشايخنا الأنور قدس سره بقوله: "إن الأحوال بعد إقامة الحد ثلاثة: فإن تاب المخطئ بعده صار الحد كفارة له بلا خلاف، وإن لم يتب، فلا يخلو: إما أنه انزجر عنه، واعتبر به، ولم يعد إليه، فقد صار كفارة أيضاً. وإن لم يبال به مبالاة ولم يزل فيه منهمكاً كما كان، وعاد إليه ثانياً، فلا يصير كفارة له". (تكملة فتح الملهم: ٥١٨/٢)

[١١- باب جرح العجماء والمعدن والبشر جبار]

٤٤٦٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ، وَالْبِشْرُ جُبَارٌ،* وَالْمَعْدَنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ".

٤٤٦٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ كُلُّهُمْ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ عَبَسَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ مِثْلَ حَدِيثِهِ.

٤٤٦٤- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١١- باب جرح العجماء والمعدن والبشر جبار

شرح الغريب: قوله ﷺ: "العجماء جرحها جُبَارٌ، والبشر جُبَارٌ، والمعدن جُبَارٌ، وفي الرِّكَازِ الْخُمْسُ" العجماء: بالمد هي كل الحيوان سوى الآدمي، وسُميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم. والجبار: بضم الجيم، وتحفيف الياء: المذر.

بيان مراد الحديث: فاما قوله ﷺ: "العجماء جرحها جُبَارٌ"، فمحمول على ما إذا أُلْتُفَت شيئاً بالنهار أو أُلْتُفَت بالليل بغير تفریط من مالكها، أو أُلْتُفَت شيئاً وليس معها أحد، فهذا غير مضمون، وهو مراد الحديث، فاما إذا كان معها سائق أو قائد أو راكب، فأنُتِفَت يدها أو برجها أو فمها ونحوه، وجب ضمانه في ما الذي هو معها، سواء كان مالكا أو مستعيرا أو غاصبا أو مودعا أو وكيلاً أو غيره، إلا أن تُتْلَفَ آدمياً، فتجب دية على عاقلة الذي معها، والكفارة في ماله، والمراد بـ "جرح العجماء": إتلافها سواء كان بجرح أو غيره. قال الفاضل: أجمع العلماء على أن جنابة اليهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد، فجمهور العلماء على ضمان ما أُلْتُفَتَه. وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يحبسها الذي هو معها على ذلك أو بقصده، وجمهورهم على أن الضارية من الدواب كفرها على ما ذكرناه. =

* قوله: "والعجماء جرحها جُبَارٌ": الجرح بالفتح مصدر، وهو المراد اسم منه.

٤٤٦٥- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْبِشْرُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ، وَالْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ".

٤٤٦٦- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْخُمَحِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

= وقال مالك وأصحابه: يضمن مالها ما أنفقت، وكذا قال أصحاب الشافعي: يضمن إذا كانت معروفة بالإفساد؛ لأن عليه ربضها وإخاتة هذه.

أقوال أهل العلم في ضمان ما أنفقته البهائم ليلاً: وأما إذا أنفقت ليلاً، فقال مالك: يضمن صاحبها ما أنفقته. وقال الشافعي وأصحابه: يضمن إن فرط في حفظها، وإلا فلا. وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيما أنفقته البهائم لا في ليل ولا في نهار،** وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رعته نهاراً. وقال الليث وسحنون: يضمن. وأما قوله ﷺ: "وَالْمَعْدِنُ جَبَّارٌ": فمعناه: أن الرجل يحفر معدناً في ملكه أو في موات، فيمر بها ماراً، فيسقط فيها فيموت، أو يستأجر أجراً يعملون فيها، فيقع عليهم، فيموتون، فلا ضمان في ذلك، وكذا "الْبِشْرُ جَبَّارٌ": معناه: أنه يحفرها في ملكه أو في موات، فيقع فيها إنسان أو غيره، ويضرب فلا ضمان، وكذا لو استأجره حفرها، فوفقت عليه: فمات فلا ضمان، فأما إذا حفر البش في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه: فتلف فيها إنسان، فيجب ضمانه على عاقلة حافرها، والكفارة في مال الخافر، وإن تلف بها غير آدمي: وخبث ضمانه في مال الحافر.**

وأما قوله ﷺ: "وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ": ففيه تصريح بوجوب الخمس فيه، وهو زكاة عندنا، والركاز: هو دفين الجاهلية، وهذا مذهبنا، ومذهب أهل الحجاز، وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن،=

** قال في تكملة فتح الملهم: إن خناية البهيمة لا تخو أولاً من حالين: إما أن تكون منفصلة ليس معها أحد، أو يكون معها راكب أو سائق أو قائد، فإن كانت منفصلة، ليس معها أحد، فأنفقت شيئاً، فلا ضمان على صاحبها عند الخفية مطلقاً، سواء كان الوقت وقت النهار أو وقت الليل، عملاً بإطلاق حديث الباب. وقال الشافعي: لا يضمن المالك نهاراً ويضمن بالليل، لأن العادة أن المالك يربطون مواشيهم بالليل، فلما أرسلها بالليل صار متعدداً، فيضمن. (تكملة فتح الملهم: ٥٢١/٢)

** قال في تكملة فتح الملهم: قلت: وهو مذهب الخنفة، كما يظهر من رد المختار. (تكملة فتح الملهم: ٥٢٤/٢)

وهما عندهم لفظان مترادفان. وهذا الحديث يرد عليهم؛ لأن النبي ﷺ فرَّق بينهما، وعطف أحدهما على الآخر، وأصل الرِّكَاز في اللغة: الثبوت، والله أعلم.**

**قال في تكملة فتح الملهم: وإن مذهب أبي حنيفة رحمه الله مؤيد باللغة والرواية والدراية. فأما اللغة، فيقول ابن منظور في لسان العرب (٧: ٢٢٢): "والرِّكَاز قطع ذهب وفضة نخر من الأرض أو المعدن" (إلى أن قال): أخرج أبو عبيد رحمه الله في كتاب الأموال (ص ٣٣٦، رقم ٨٥٨) عن عمرو ابن شعيب: "أن المزني سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة توجد في الطريق العامر، أو قال: الميتاء، فقال: "عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فهي لك"، قال يا رسول الله! فما يوجد في الخراب العادي؟ قال: "فيه وفي الرِّكَاز الخمس". (إلى أن قال:): وأما دراية، فإن وجوب الخمس في الكثر من جهة أنه غنيمة؛ لكونه دفين الكفار، فإن الكنز إذا وجدت فيه علامات المسلمين كان في حكم اللقطة، ووجب تعريفها، وإنما يجب الخمس في دفين الجاهلية؛ لكونه غنيمة أو فشاء، ويشاركه المعدن في هذا المعنى، فإنه مخلوق في الأرض منذ خلقه الله تعالى، فكان جزءاً من الأرض المغنومة، فكان في حكم الغنيمة أيضاً. (تكملة فتح الملهم: ٥٢٥/٢، ٥٢٦، ٥٢٨)

[٣٢ - كتاب الأقضية]

[١ - باب اليمين على المدعى عليه]

٤٤٦٧ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ".

٤٤٦٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

[٣٢ - كتاب الأقضية]

[١ - باب اليمين على المدعى عليه]

معاني كلمة "القضاء": قال الزَّهْرِيُّ رحمه الله: الْقَضَاءُ فِي الْأَصْلِ إِحْكَامُ الشَّيْءِ وَالْفَرَاغُ مِنْهُ، وَيَكُونُ الْقَضَاءُ إِمْضَاءَ الْحُكْمِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَفُضِّلْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ (الإسراء: ٤)، وَسَمِيَ الْخَاطِمُ قَاضِيًا؛ لِأَنَّهُ يَمْضِي الْأَحْكَامَ وَيَحْكُمُهَا، وَيَكُونُ "قَضَى" بِمَعْنَى أَوْجَبَ، فَيَحُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمِي قَاضِيًا؛ لِإِجَابَةِ الْحُكْمِ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ، وَسَمِيَ حَاكِمًا؛ لِتَمْنَعِهِ الظَّالِمَ مِنَ الظُّلْمِ، يُقَالُ: حَكَمْتُ الرَّجُلَ، وَأَحْكَمْتُهُ إِذَا مَنَعْتُهُ، وَسَمِيَتْ حِكْمَةُ الدَّيَاةِ؛ لِتَمْنَعِهَا الدَّيَاةَ مِنْ رُكُوبِهَا رَأْسَهَا، وَسَمِيَتْ الْحِكْمَةُ؛ حِكْمَةً لِتَمْنَعِهَا النَّفْسَ مِنْ هَوَاهَا.

قَوْلُهُ ﷺ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ". وَفِي رِوَايَةٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ". هَكَذَا رَوَى هَذَا الْخَدِيثَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا مَرْفُوعًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ رحمه الله: قَالَ الْأَصْبَهَانِيُّ: لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَذَا رَوَاهُ أَبُو ثَوْبٍ وَنَافِعُ الْجَمْعِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ الْقَاضِي: قَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ مَرْفُوعًا، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي.

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِأَسَانِيدِهِمَا عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ الْجَمْعِيُّ عَنْ ابْنِ مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَوْ صَحِيحٍ زِيَادَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ"، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، فَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْإِنْسَانِ فِيمَا -

حيدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بَيِّنَةٍ أو تصديق المُدَّعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه، فله ذلك، وقد بينَ بين المحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه؛ لأنه لو كان أعطي بمجرد ادّعاء قوم دماء قوم وأموالهم واستيبح، ولا يمكن للمدعى عليه أن يصون ماله ودمه، وأما المدعى فيمكنه صيانتها بالبينه. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعيّ والجمهور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه حق، سواء كان بينه وبين المدعى اختلاطاً أم لا. وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة، فقهاء المدينة: أن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة؛ لئلا يتذلل السُّفهاء أهل الفضل بتخليقهم مراراً في اليوم الواحد، فاشتراطت الخلطة دفعاً لهذه المفسدة، واختلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفته بمعاملته ومديته آبشاهد أو بشاهدين، وقيل: تكفي المشبهة، وقيل: هي أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله، وقيل: أن يليق به أن يعامله بمثلها،** ودليل الجمهور حديث الباب، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع.

** قال في تكملة فتح الملهم: وحاصله أن المدعى إن كان معروفاً بالمعاملة مع المدعى عليه توجه اليمين إلى المدعى عليه مطلقاً، وإن لم يعرف بذلك لم توجه إلا بثبوت قرائن تشهد للمدعى، كالشاهد الواحد، ولو كانت امرأة، أو القرائن الأخرى. (تكملة فتح الملهم: ٥٤٩/٢)

[٢- باب القضاء باليمين والشاهد]

٤٤٦٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدٌ وَهُوَ ابْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ*.

٢- باب القضاء باليمين والشاهد

أقول أهل العلم في جواز القضاء بيمين وشاهد وعدم جوازه: قوله: "عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد: فيه جواز القضاء بشاهد ويمين، واختلف العلماء في ذلك، فقال أبو حنيفة رضي الله عنه والكوفيون والشعبي والحكم والأوزاعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك: لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام. وقال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار: يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال، وبه قال أبو بكر الصديق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار رضي الله عنهم، واحتجهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعمارة بن حزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم، قال الحفاظ: أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في إسناده، قال: ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته، قال: وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسن، والله أعلم بالصواب.**

* قوله: "قضى بيمين وشاهد": لعل من لا يقول بظاهره يؤوله بأن المعنى قضى بشاهد للمدعي تارة وبيمين المدعى عليه أخرى بناء على أن المراد بالشاهد الجنس، ويؤول رواية: "قضى باليمين مع الشاهد" أنه قضى بيمين المدعى عليه مع وجود الشاهد الواحد للمدعي، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن نصاب الشهادة في الأصل هو ما ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة بقوله: ﴿وَتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَحَالِكُمْ﴾ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ (البقرة: ٢٨٢)، ولكن ربما تحدث أعداء لا يتيسر بما هذا النصاب. ولعل رسول الله ﷺ قضى بالشاهد الواحد مع اليمين في مثل هذه الأعداء. (تكملة فتح الملهم: ٥٦٤/٢)

[٣- باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة]

٤٤٧٠- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخُنَّ يَحْتَجُّهُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ شَيْئًا، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْضِي لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ".

٤٤٧١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٤٧٢- (٣) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ حَلْبَةَ خَصَمٍ بَابَ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصَمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أُبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرَهَا".

[٣- باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة]

شرح كلمة "الخن" وأن البشر لا يعلمون الغيب. أما "الخن": فهو بالخاء المهملة، ومعناه: أبغ وأعدم بالحجة، كما صرح به في الرواية الثانية.

وقوله ﷺ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ" معناه: التنبيه على حالة البشرية، وأنَّ البشر لا يعلمون من الغيب، وبواطن الأمور شيئاً إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله يتولى السرائر، فيحكم بالبينّة واليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك، ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر، وهذا نحو قوله ﷺ: "أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَاهُمْ عَلَى اللَّهِ"، وفي حديث المتلاعنين: "لَوْ لَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَهَا شَانُ"، ولو شاء الله تعالى لأَطْلَعَهُ ﷺ على باطن أمر الخصمين، فحكم بيقين نفسه من غير حاجة.

"قوله: أقضيت له بحق مسلم..." هذا يدل على أن قضاء القاضي لا يؤثر في تحليل وتحريم، ومن يقول يؤثر في العقود والفسوخ يحمل هذا الحديث على غير العقود والفسوخ.

- إلى شهادة أو عيّن، لكن لما أمر الله تعالى أمته باتباعه، والافتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره؛ ليصح الافتداء به، وتطليح نفوس العباد للالتقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم.

الإشكال والجواب عنه: فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه قد يقع منه عليه السلام في الظاهر بخالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون: على أنه عليه السلام لا يقر على خطأ في الأحكام، فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين؛ لأن مراد الأصوليين فيما حكم فيه باجتهاده، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف، الأكثرون على جوازه، ومنهم من منعه، فالذين جوزوه قالوا: لا يقر على إضائه، بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه، وأما الذي في الحديث، فمعناه: إذا حكم بغير اجتهاد كالبينة واليمين، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك فالتقصير بينهما ومن ساعدهما، وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عيب عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد، فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع، والله أعلم.

فقه الحديث ومذاهب الأئمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهراً وباطناً: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد ومجاهير علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن حكم الحاكم لا يحل الباطن، ولا يحل حراماً، فإذا شهد شاهداً زور لإنسان بمال، فحكم به الحاكم لم يحل للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما، وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته لم يحل لمن علم بكذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق. وقال أبو حنيفة رحمته: يحل حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال: يحل نكاح المذكورة، وهذا يخالف لهذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيرها عليها، وهي: أن الأيضاع أولى بالاحتياط من الأموال، والله أعلم.*

** قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الإمام أبو حنيفة رحمته بما روي عن ابن عمرو بن المقدم، عن أبيه: "أن رجلاً من الحمي خطب امرأة، وهو دونهما في الحسب، فأبت أن تزوجه، فادعى أنه تزوجها، وأقام شاهدين عند علي عليه السلام فقالت إني لم أتزوجه، قال: قد زوجك الشاهدان، فأمضى عليهما النكاح"، ذكره الجصاص في أحكام القرآن (إلى أن قال:). وأما حديث الباب فليس فيه حجة على الحنفية؛ لأنه لا يمس بموضع النزاع؛ إذ هو وارد في الأملاك المرسلة، وقد وقع التصريح بذلك في رواية ابن المبارك عند أبي داود (رقم ٣٥٨٤) حيث قال: "أتى رجلان يختصمان في موارث لهما لم تكن لهما بينة إلا دعواهما"، وفي رواية عيسى عنده: "يختصمان في موارث وأشباه قد درست". (تكملة فتح الملهم: ٥٦٨/٢، ٥٧٠)

٤٤٧٣- (٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ.

وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ لَحَبَّةَ خَضَمٍ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ.

قوله ﷺ: "فإنما أقطع له به قطعة من النار": معناه: إن قضيت له بظاهر يخالف الباطن، فهو حرام يؤول به إلى النار. قوله ﷺ: "فليحملها أو يدركها": ليس معناه التحجير بل هو التهديد والوعيد كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩)، وكقوله سبحانه: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت: ٤٠).

شرح القريب: قوله: "سمع لحة خضم بباب أم سلمة": هي بفتح اللام والجيم وبالباء الموحدة، وفي الرواية التي قبل هذه "لحبة خضم" بتقدم الجيم وهما صحيحان، والجلبة واللحبة: اختلاط الأصوات، والخضم هنا: الجماعة، وهو من الألفاظ التي تقع على الواحد والجمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فمن قضيت له بحق مسلم": هذا التقييد بالمسلم مخرج على الغالب، وليس المراد به: الاحتراز من الكافر، فإن مال الذمي والمعاهد المرتد في هذا كمال المسلم، والله أعلم.

[٤- باب قضية هند]

٤٤٧٤- (١) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ، امْرَأَةَ أَبِي سُفْيَانَ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ حُتَّاجٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ".

٤- باب قضية هند

قوله: "يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: "خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ".

فوائد الحديث: في هذا الحديث فوائد: منها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار. ومنها: أن النفقة مُقْتَرَنَةٌ بالكفاية لا بالأمداد، ومذهب أصحابنا: أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية، كما هو ظاهر هذا الحديث، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد على الموسر كل يوم مُدَّان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا. ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه.

ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما. ومنها: أن من له على غيره حق، وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه، وهذا مذهبنا، ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك رحمهما. ** ومنها: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليقها بثبوت ما يقوله المستفتي، ولا يحتاج المفتي أن يقول: إن ثبت كان الحكم كذا وكذا، بل يجوز له الإطلاق، كما أطلق النبي ﷺ، فإن قال ذلك فلا بأس.

ومنها: أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم، قال أصحابنا: إذا امتنع الأب من الإنفاق على الولد الصغير أو كان غائبا أذن القاضي لأمه في الأخذ من مال الأب، أو الاستقراض عليه والإنفاق.

** قال في تكملة فتح الملهم: استدلل الشافعي رحمه الله بحديث الباب على مذهبه في أن الدائن إن ظفر بشيء من مال المدين المماثل جاز له استيفاء دينه من ذلك المال، سواء كان المال من جنس حقه، أو غيره، وتسمى هذه المسألة مسألة الظفر، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يجوز له الأخذ إن كان ما ظفر به من جنس حقه، ولا يجوز إن كان من غير جنسه، غير أن المتأخرين من الحنفية أفتوا في هذه المسألة بمذهب الشافعي. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فاستدلوا بحديث هند محمول على ما إذا كان المال المظفور به من جنس حق الظافر، فأما إذا كان من غير جنسه، فإن أخذه يقتضي بيع دينه بذلك المال، وإته ليس بمأذون في بيع ماله. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢، ٥٨٠)

٤٤٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٤٧٦- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَيَّ ظَهْرُ الْأَرْضِ أَهْلُ حِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدْلَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ حِبَائِكَ، وَمَا عَلَيَّ ظَهْرُ الْأَرْضِ أَهْلُ حِبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعَرِّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ حِبَائِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَأَيْضًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ"، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا سُفْيَانُ رَجُلٌ مُمَسِّكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُتَفَقِّي عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ".

- معني الصغير بشرط أهليتها، وهل لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير إذن القاضي؟ فيه وجهان مبنيان على وجهين لأصحابنا في أن إذن النبي ﷺ لهند امرأة أبي سفيان كان إفتاء أم قضاء؟ والأصح: أنه كان إفتاء، وأن هذا يجري في كل امرأة أشبهتها، فيجوز. والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بإذن القاضي، والله أعلم. ومنها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي. ومنها: جواز خروج المروجة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت رضاه به.

أقول أهل العلم في جواز القضاء على الغائب وعدم جوازه: استدلل به جماعات من أصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب، وفي المسألة خلاف للعلماء، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين: لا يقضى عليه بشيء. وقال الشافعي والجمهور: يقضى عليه في حقوق الأدميين، ولا يقضى في حدود الله تعالى، ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث للمسألة؛ لأن هذه القضية كانت محكمة، وكان أبو سفيان حاضراً بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستتراً لا يقدر عليه أو معذوراً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً، فلا يكون قضاء على الغائب، بل هو إفتاء كما سبق، والله أعلم.

* قال في تكملة فتح الملهم: هل كان قضاء، أو إفتاء؟ والصحيح أنه كان إفتاء، ولذلك لم يدع النبي ﷺ أنا سفيان للسمع منه جوابه، ولئن كان ذلك قضاء لأمكن أبا سفيان للمجواب عنه؛ لأن القضاء لأحد الخصمين بدون سماع كلام الآخر لا يجوز. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢)

٤٤٧٧- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بِنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ حِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَذُلُّوا مِنْ أَهْلِ حِبَائِكَ، وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ حِبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعِزُّوا مِنْ أَهْلِ حِبَائِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَأَيْضًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ"، ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ مِنْ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالًا؟ فَقَالَ لَهَا: "لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ".

-قوله: "جاءت هند بن النسي" ﷺ. فقالت: يا رسول الله! والله ما كان على ظهر الأرض أهل حباء أحب إلي من أن يذنبهم الله من أهل حبيائك. وما على ظهر الأرض أهل حباء أحب إلي من أن يعزهم الله من أهل حبيائك، فقال النبي ﷺ: "وأيضاً والذي نفس بيده"، وفي الرواية الأخرى: "ولا أصبح اليوم على ظهر الأرض حباء أحب إلي من أن يعزوا من أهل حبيائك". قال القاضي عياض: قد أرادت بقولها: "أهل حباء" نفسه ﷺ، فكنت عنه بأهل الحباء إجلالاً له، قال: ويحتمل أن تريد بأهل الحباء أهل بيته، والحباء يعبر به عن مسكن الرجل وداره. وأما قوله ﷺ: "وأيضاً والذي نفس بيده": فمعناه: وستزيدن من ذلك، ويتمكن الإيعان من قلبك، ويزيد حبك لله ولرسوله ﷺ، ويقوى رجوعك عن بغضه، وأصل هذه اللفظة: "أض يبيض أيضاً" إذا رجع.

قولها في الرواية الأخيرة: "إِنْ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ": أي شحيح ومخيل، واختلفوا في ضبطه على وجهين حكاهما القاضي. أحدهما: "مسيك" يفتح الميم وتخفيف السين. والثاني: بكسر الميم وتشديد السين، وهذا الثاني هو الأشهر في روايات المحدثين، والأول: أصبح عند أهل العربية، وهما جميعاً للمبالغة، والله أعلم.

قولها: "فهل عليّ حرجٌ من أن أطعم من الذي له عيالنا؟ قال لها: لا، إلا بالمعروف": هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: لا حرج، ثم ابتداءً، فقال: "إلا بالمعروف": أي لا تنفقي إلا بالمعروف، أو لا حرج إذا لم تنفقي إلا بالمعروف.

[٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات،...]

٤٤٧٨- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات،

وهو الامتناع من أداء حق لزم أو طلب ما لا يستحق

شرح كلمات الحديث: قال العلماء: الرضى والسخط والكراهة من الله تعالى، المراد بها: أمره ونهيه وثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد والعقاب لبعضهم. وأما الاعتصام بحبل الله: فهو التمسك بعهد، وهو اتباع كتابه العزيز وحدوده، والتأديب بأدبه، والحبل يطلق على العهد، وعلى الأمان وعلى الوصلة وعلى السبب، وأصله من استعمال العرب الحبل في مثل هذه الأمور؛ لاستمسكهم بالحبل عند شدائد أمورهم، ويوصلون بها المتفرق، فاستُعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: "وَلَا تَفَرَّقُوا": فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين، وتآلف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعد الإسلام. وأعلم أن الثلاثة المُرَضَّية إحداها: أن يعبدوه، الثانية: أن لا يشركوا به شيئاً، الثالثة: أن يعتصموا بحبل الله ولا يتفرقوا. وأما قيل وقال: فهو الخوض في أخبار الناس، وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم، واختلوا في حقيقة هذين اللفظين على قولين: أحدهما: أنهما فعلاان، فقيل: مبني لما لم يسم فاعله، وقال: فعل ماضٍ. والثاني: أنهما اسمان مجروران متونان؛ لأن القيل والقال والقول والقالة كله بمعنى، ومنه قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (النساء: ١٢٢)، ومنه قولهم: كثر القيل والقال.

وأما "كثرة السؤال": فقيل المراد به: القطع في المسائل والإكثار من السؤال عما لم يقع، ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك، ويرونه من التكلف المنهي عنه، وفي الصحيح: "كره رسول الله ﷺ المسائل وعامها"، وقيل: المراد به: سؤال الناس أمواقهم وما في أيديهم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وقيل: يحتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس، وأحداث الزمان وما لا يعني الإنسان، وهذا ضعيف؛ لأنه قد عرف هذا من النهي عن قيل وقال، وقيل: يحتمل أن المراد: كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفصيل أمره، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعني، ويتضمن ذلك حصول الحرج في حق المسؤول، فإنه قد لا يؤثر إخباره بأحواله، فإن أخبره شق عليه، وإن كذبه في الأخبار أو تكلف التعريض لحفته المشقة، وإن أهمل جوابه ارتكب سوء الأدب.

٤٤٧٩- (٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا تَفَرَّقُوا.

٤٤٨٠- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتٍ** وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

٤٤٨١- (٤) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.

٤٤٨٢- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةُ الْمَالِ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ".

حواسن "إضاعة المال": فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية، وتعرضه للتلف، وسبب النهي أنه إفساد، والله لا يحب المفسدين؛ ولأنه إذا أضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس. وأما عقوق الأمهات فحرام، وهو من الكبائر بإجماع العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على عده من الكبائر، وكذلك عقوق الآباء من الكبائر، وإنما اقتصر هنا على الأمهات؛ لأن حرمتهم أكد من حرمة الآباء، ولهذا قال ﷺ حين قال له السائل: من أبرد؟ قال: أمك ثم أمك ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: ثم أباك؛ ولأن أكثر العقوق يقع للأمهات، ويطمع الأولاد فيهن، وقد سبق بيان حقيقة العقوق وما يتعلق به في كتاب الإيمان.

شرح الغريب: وأما "وَادَ الْبَنَاتِ": بالهمزة فهو دَفَنَهُنَّ في حياتهن، فيسفن تحت التراب، وهو من الكبائر الموبقات؛ لأنه قتل نفس بغير حق، ويتضمن أيضاً قطويع الرحم، وإنما اقتصر على البنات؛ لأنه المعتاد الذي كانت الجاهلية تفعله. وأما قوله: "وَمَنْعًا وَهَاتٍ"، وفي الرواية الأخرى: "وَلَا وَهَاتٍ"، فهو بكسر التاء من "هات"، ومعنى الحديث: -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "منعاً وهاتٍ": أما "منعاً" فهو مصدر، وأما "هاتٍ" فقبيل هو اسم فعل بمعنى "أعطى"، وقيل: أمر من الإتياء، فقلبت الهمزة هاء لكثرة الاستعمال. والخاص من النهي منع ما أمر بإعطائه وطلب ما لا يستحق أخذه. (تكملة فتح الملهم: ٥٩٠/٢)

٤٤٨٣ - (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ عَنْ وَرَادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ".

- أنه لم يأت بمنع الرجل ما توجه عليه من الحقوق، أو يظن ما لا يستحقه. وفي قوله ﷺ: "حَرَّمَ ثَلَاثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ"، دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة الأخيرة تُستزى لا للتحريم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ": هذا الحديث دليل لمن يقول: أن النهي لا يقتضي التحريم، والمشهور أنه يقتضي التحريم وهو الأصح، ويحاطب عن هذا بأنه خرج بدليل آخر.

وقوله في إسناد هذا الحديث "عن خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة": هذا الحديث فيه أربعة تابعون يروي بعضهم عن بعض، وهم: خالد، وسعيد بن عمرو بن أشوع، وهو تابعي سمع يزيد بن سلمة الجعفي الصحابي رضي الله عنه، التابعي الثالث: الشعبي، والرابع: كاتب المغيرة وهو وراد.

قوله: "كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ أَمَّا بَعْدُ": فيه استِحْبَابُ الْكَاتِبَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَيَبْدَأُ بِـ"سَلَامٍ عَلَيْكَ"، كَمَا كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ: السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى.

٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ

٤٤٨٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ".

٤٤٨٥- (٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٤٨٦- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ابْنِ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا.

٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ

قوله: 'عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن يسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو ابن العاص عن عمرو بن العاص': هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم يزيد فمن بعده. قوله ﷺ: 'إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم، فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجر'. بيان مراد الحديث: قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عام أهل للحكم، فإن أصاب فله أجران: أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ، فله أجر باجتهاده.

وفي الحديث محذوف تقديره: إذا أراد الحاكم، فاجتهد، فالواو: فأما من ليس بأهل للحكم، فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك، وقد جاء في الحديث في "السنن": "الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَالثَّانِي فِي النَّارِ، قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ، فَفَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ، فَفَضَى بِخِلَافِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ".

أقول أهل العلم في أن كل مجتهد في الفروع مصيب، أو المصيب واحد؟ وقد اختلف العلماء في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى، والآخر مخطئ لا إثم عليه؛ نَعَزْه، -

-والأصح عند الشافعي وأصحابه: أن المصيب واحد، وقد احتجت الطائفتان بهذا الحديث. وأما الأولون
 القائلون: كلُّ مجتهد مصيبٌ، فقالوا: قد جعل للمجتهد أجرٌ، فلو لا إصابته لم يكن له أجر، وأما الآخرون،
 فقالوا: سماه مخطئاً، ولو كان مصيباً لم يُسمَّ مخطئاً، وأما الآخر، فإنه حصل له على تبعه في الاجتهاد. قال
 الأولون: إنما سماه مخطئاً؛ لأنه محمول على من أخطأ النصر، أو اجتهد فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد كاجتماع عليه
 وغيره، وهذا الاختلاف إنما هو في الاجتهاد في الفروع. فأما أصول التوحيد، فالمصيب فيها واحد بإجماع من
 يعتد به، وَلَمْ يُعْخَلَفْ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَبْرِيُّ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، فَصَوَّبَا الْمُجْتَهِدِينَ فِي ذَلِكَ أَيْضاً، قَالَ
 الْعَمَاءُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا أَرَادَا الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ الْكُفَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

٤٤٨٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي -وَكُتِبَتْ لَهُ- إِلَى عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ: أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ".

٤٤٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ.

[٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

قوله ﷺ: "لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان": فيه النهي عن القضاء في حال الغضب. قال العلماء: ويلتحق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد النظر، واستقامة الحال كالشبع المفرط والجوع المفلق، والهم والفرح البالغ، ومداغة الحدث، وتعلق القلب بأمر ونحو ذلك، وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صح قضاؤه؛ لأن النبي ﷺ قضى في شراج الحرّة في مثل هذا الحال، وقال في اللقطة: "مالك ولها" إلى آخره، وكان في حال الغضب، والله أعلم.

* * * *

[٨- باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور]

٤٤٨٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ".

٤٤٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَامِرٍ قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّهْرِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ مَسَاكِينَ، فَأَوْصَى بِثَلَاثِ كُلِّ مَسْكَنٍ مِنْهَا، قَالَ: يُجَمِّعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ".

٨- باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور

قوله: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ" وفي الرواية الثانية: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ". قال أهل العربية: "الرَدُّ" هنا، تعني المردود، ومعناه فهو باطل غير معتد به.

بيان القاعدة الخامسة: وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات. وفي الرواية الثانية زيادته، وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها، فإذا احتج عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثت شيئاً، فيحتج عليه بالثانية التي فيها التصريح برد كل المحدثات، سواء أحدثها الفاعل، أو سبق بإحداثها، وفي هذا الحديث دليل لمن يقول من الأصوليين: أن النهي يقتضي الفساد، ومن قال: لا يقتضي الفساد، يقول: هذا خير واحد، ولا يكفي في إثبات هذه القاعدة المهمة، وهذا جواب فاسد، وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به.

[٩- باب بيان خير الشهود]

٤٤٩١- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا".

٩- باب بيان خير الشهود

هذا الحديث فيه أربعة تابعون بعضهم عن بعض، وهم: عبد الله وأبوه، وعبد الله بن عمرو بن عثمان وابن أبي عمرة، واسم ابن أبي عمرة: عبد الرحمن بن عمرو بن محسن الأنصاري. التأويل في مراد الحديث: قوله ﷺ: "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا": وفي المراد بهذا الحديث تأويلان أصحهما وأشهرهما: تأويل مالك وأصحاب الشافعي أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فيأتي إليه، فيخبره بأنه شاهد له. والثاني: أنه محمول على شهادة الجسبة، وذلك في غير حقوق الآدميين المختصة بهم، فما تُقبلُ فيها شهادة الجسبة الطلاق والعتق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي، وإعلامه به والشهادة. قال الله تعالى: ﴿وَقِيمُوا أَشْهَادَ اللَّهِ﴾ (الطلاق: ٢)، وكذا في النوع الأول يلزم من عنده شهادة لإنسان لا يعلمها أن يعلمه إياها؛ لأنها أمانة له عنده. وحكي تأويل ثالث: أنه محمول على المخاز والمبالغة في أداء الشهادة بعد طلبها لا قبله كما يقال: الجواد يعطي قبل السؤال، أي يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقف.

التوفيق بين الروایتين: قال العلماء: وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث الآخر في ذم من يأتي بالشهادة قبل أن يستشهد في قوله ﷺ: "يُسْتَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ"، وقد تأول العلماء هذا تأويلات: أصحها: تأويل أصحابنا: أنه محمول على من معه شهادة لآدمي عالم بها، فيأتي فيشهد بها قبل أن تطلب منه. والثاني: أنه محمول على شاهد الزور، فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد. والثالث: أنه محمول على من ينتصب شاهداً، وليس هو من أهل الشهادة. والرابع: أنه محمول على من يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف، وهذا ضعيف، والله أعلم.

[١٠ - باب بيان اختلاف المجتهدين]

٤٤٩٢ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذَّنْبُ، فَذَهَبَ بَابِنِ أَحَدَاهُمَا، فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ أَنتِ، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ، فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَأَخْبَرَتَاهُ، فَقَالَ: اتُّنَوِي بِالسَّكِينِ أَشْفَعُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا، يَرَحِمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى."

قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ قَطْرًا إِلَّا يَوْمِيذٍ، مَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدْنِيَّةَ.

٤٤٩٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ يَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ وَرْقَاءَ.

[١٠ - باب بيان اختلاف المجتهدين]

فيه حديث أبي هريرة في قضاء داود وسليمان بينهما نسالة في الولدين الذنبي أخذ الذنب أحدهما، فتنازعه أمهما، فقضى به داود للكبرى، فلما مرتا بسليمان، قال: أفضعه بينكما نصفين، فاعترفت به الصغرى للكبرى بعد أن قالت الكبرى: أقطعه، فاستدل سليمان بشفقة الصغرى على أمها أمه، وأما الكبرى فما كرهت ذلك، بل أرادته لتشاركها صاحبتهما في المصيبة بفقد ولدها.

بيان وجه قضاء داود بالولد للكبرى. والحوادث عن نفض سليمان حكم داود: قال العلماء: يحتمل أن داود: قضى به للكبرى لشبه رآه فيها، أو أنه كان في شريعته الترجيح بالكبرى، أو لكونه كان في بدنها، وكان ذلك مرجحاً في شرعه. وأما سليمان فتوصل بطريق من الخيلة والملاطفة إلى معرفة باطن القضية، فأروهما أنه يريد قطعه؛ ليعرف من يشق عليها قطعه: فتكون هي أمه، فلما أرادت الكبرى قطعه عرف أنها ليست أمه، فلما قالت الصغرى ما قالت عرف أنها أمه، ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة، وإنما أراد اختبار شفقتهم؛ لتمييز له الأم، فلما تميزت بما ذكرت عرفها، ولعله استقر الكبرى، فأقرت بعد ذلك به للصغرى، فحكم للصغرى بالإقرار لا بمجرد الشفقة المذكورة. قال العلماء: ومثل هذا يفعله الحكام ليتوصلوا به إلى حقيقة الصواب بحيث إذا انفرد ذلك لم يتعلق به حكم، فإن قيل: كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القضية الواحدة، ونفض حكمه،

- والمجتهد لا ينقض حكم المجتهد؟ فالجواب من أوجه مذكورة: أحدها: أن داود لم يكن جزم بالحكم. والثاني: أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكماً. والثالث: لعله كان في شرعهم فسخ الحكم إذا رفعه الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه. والرابع: أن سليمان فعل ذلك حيلة إلى إظهار الحق وظهور الصدق، فلما أقرت به الكبرى عمل بإقرارها، وإن كان بعد الحكم، كما إذا اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق هنا لخصمه. قوله: "فقاتت الصغرى: لا - يرحمك الله - هو ابنها": معناه: لا تشقُّه، وتم الكلام ثم استأنفت، فقالت: يرحمك الله، هو ابنها. قال العلماء: ويستحب أن يقال في مثل هذا بالنوا، فيقال: لا، ويرحمك الله. معنى المدية والسكين: قوله: "السكين والمدية": أما المدية بضم الميم وكسرها وفتحها سميت به؛ لأنها تقطع مدى حياة الحيوان، والسكين تذكر وتؤث لغتان، ويقال أيضاً: سكين؛ لأنها تسكن حركة الحيوان.

[١١ - باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين]

٤٤٩٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةَ فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ: خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي. إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ، وَلَمْ أُبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ. فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ: إِنَّمَا بَعَثْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، قَالَ: فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ: أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي جَارِيَةٌ، قَالَ: أَتَكِيحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ، وَأَتَفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ، وَتَصَدَّقَا".

[١١ - باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين]

ذكر في الباب حديث الرجل الذي باع العقار، فوجد المشتري فيه جرة ذهب، فتناكراه، فأصلح بينهما رجل على أن يزوج أحدهما بنته ابن الآخر، وينفقا ويتصدقاه منه.

فوائد الحديث وبيان معنى كلمة "العقار" فيه: فضل الإصلاح بين المتنازعين، وأن القاضي يستحب له الإصلاح بين المتنازعين، كما يستحب لغيره. وقوله ﷺ: "اشترى رجل عقاراً" هو الأرض وما يتصل بها، وحقيقة العقار الأصل، سمي بذلك من العقر بضم العين وفتحها، وهو الأصل، ومنه عقر الدار بالضم والفتح.

قوله ﷺ: "أفقال الذي شري الأرض: إنما بعثت الأرض وما فيها" هكذا هو في أكثر النسخ شري بغير ألف، وفي بعضها اشترى بالألف، قال العلماء: الأول أصح، وشري هنا بمعنى "باع" كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْثَرُوا شجرهم نخلاً﴾ (يوسف: ٢٠)، ولهذا قال: فقال الذي شري الأرض: إنما بعثت، والله أعلم.

[٣٣ - كتاب اللقطة]

[١ - باب معرفة العفاس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

٤٤٩٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ - مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَانُكَ بِهَا"، قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "لَكَ أَوْ لِأَحَبِّكَ أَوْ لِلذَّئِبِ". قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا". قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأْتُ: عِفَاصَهَا.

[٣٣ - كتاب اللقطة]

[١ - باب معرفة العفاس والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

ضبط كلمة "اللقطة" وشرح الغريب: هي بفتح القاف على اللغة المشهور التي قالها الجمهور، واللغة الثانية: لُقْطَةٌ بِإِسْكَافِهَا، والثالثة: لُقَاطَةٌ بِضَمِّ اللام، والرابعة: لُقَطٌ بِفَتْحِ اللام والقاف. قوله: "جاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله عن اللقطة، فقال: "اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها"، قال: فضالة الغنم؟ قال: "لك أو لأحبك أو للذئب"، قال: فضالة الإبل؟ قال: "مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها"، وفي الرواية الثانية: "عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استفق بها، فإن جاء ربها فأدها إليه". قال الأزهرى وغيره: لا يقع اسم الضالة إلا على الحيوان، يقال: ضلَّ الإنسان والبعير وغيرهما من الحيوان، وهي الضوال، وأما الأمتعة، وما سوى الحيوان، فيقال لها: لقطة، ولا يقال: ضالة. قال الأزهرى وغيره: يقال للضوال الهوامى والهوائى، واحداً هامية وهافية، وهمت وهفت وهملت إذا ذهبت على وجهها بلا راع. وقوله ﷺ: "اعرف عفاصها": معناه: تعرف لتعلم صدق واصفها من كذبه ولئلا يختلط بحاله ويشبهه، وأما "العفاس" فيكسر العين وبالفاء والصاد المهملة، وهو الوعاء التي تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره، ويطلق العفاس أيضاً على الجلد الذي يكون على رأس القارورة؛ لأنه كالوعاء له، فأما الذي يدخل في فم القارورة من عشب أو جلد أو خرقة مجموعة ونحو ذلك، فهو الصَّمَامُ بكسر الصاد، يقال: عفشها عفاصاً إذا شددت العفاص عليها، وأعفشتها إعفاصاً إذا جعلت لها عفاصاً.

= وأما "الوكاء": فهو الخيط الذي يشد به الوعاء، يقال: أوكيته إيكاء فهو موكي، بلا همز. قوله رحمته: "فشأنك بها": هو بنصب النون. وأما قوله رحمته: "معها سقاؤها": فمعناه: أنها تقوى على ورود المياه، وتشرب في اليوم الواحد وتغلا كرشها، بحيث يكفيها الأيام. وأما "حذاؤها": فبالمد وهو أخفافها؛ لأنها تقوى بها على السير وقطع المغاوز. وفي هذا الحديث جواز قول: رب المال، ورب المتاع، ورب الماشية، بمعنى صاحبها للآدمي، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء. ومنهم من كره إضافته إلى ما له روح دون المال والدار ونحوه، وهذا غلط؛ لقوله رحمته: "فإن جاء بها فأدها إليه"، و"حتى يلقاها رها". وفي حديث عمر رضي الله عنه: "وإدخال رب الصرمة والغنمة"، ونظائر ذلك كثيرة، والله أعلم.

تفصيل حكم النقاط لللقطة وحكم تعريفها سنة: وأما قوله رحمته: "ثم عَرَفَها سنة": فمعناه: إذا أخذها فعرفها سنة، فأما الأخذ فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ومختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال: أصحابنا عندهم: يستحب ولا يجب. والثاني: يجب. والثالث: إن كانت اللقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأخذ، وإلا وجب. وأما تعريف سنة، فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة، ولا في معنى التافهة، ولم يرد حفظها على صاحبها، بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع، فأما إذا لم يرد تملكها، بل أراد حفظها على صاحبها، فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: لا يلزمه بل إن جاء صاحبها، وأثبتها دفعها إليه، وإلا دام حفظها. والثاني: وهو الأصح أنه يلزمه التعريف؛ لئلا تضيع على صاحبها، فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فوجب تعريفها.

حكم تعريف الشيء التافه: وأما الشيء الخفيف فيجب تعريفه زماناً يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الزمان. قال أصحابنا: والتعريف أن ينشدها في الموضع الذي وجدها فيه، وفي الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول: من ضاع منه شيء، من ضاع منه حيوان، من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه، والله أعلم. قوله رحمته: "فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها": معناه: إن جاءها صاحبها، فأدفعها إليه، وإلا فيحوز لك أن تملكها. قال أصحابنا: إذا عرفها، فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف، أو بعد انقضائها، وقبل أن تملكها الملتقط، فأنبت أنه صاحبها أخذها بزيادتها المتصلة والمنفصلة، فالمتصلة كالسمن في الحيوان، وتعليم صنعة ونحو ذلك، -

** قال في تكملة فتح الملهم: ليس للتعريف مدة مقدرة شرعاً في حال من الأحوال، وإنما يعرفه بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، فتختلف المدة باختلاف الأشياء وقيمتها، فربما يعرف الشيء يوماً، أو يومين، وربما أكثر من سنة، إذا كان الشيء له قيمة عظيمة، وهو الذي اختاره شمس الأئمة السرخسي رحمته من الحنفية، وهو القول المؤيد بالدلائل. (تكملة فتح الملهم: ٦٠٨/٢)

٤٤٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ:

=والمنفصلة كالولد واللبن والصوف، واكتساب العبد ونحو ذلك. وأما إن جاء من يدعيها، ولم يثبت ذلك، فإن لم يصدقه الملتقط لم يجر له دفعها إليه، وإن صدقه جاز له الدفع إليه، ولا يلزمه حتى يقيم البينة، هذا كله إذا جاء قبل أن يملكها الملتقط. فأما إذا عرفها سنة، ولم يجد صاحبها، فله أن يدم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً،** فإن أراد تملكها فمتى تملكها؟ فيه أوجه لأصحابنا، أصحابنا: لا يملكها، حتى يتلفظ بالتملك بأن يقول: تملكها، أو اخترت تملكها. والثاني: لا يملكها إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه. والثالث: يكفي نية التملك، ولا يحتاج إلى لفظ. والرابع: يملك بمجرد مضي السنة، فإذا تملكها، ولم يظهر لها صاحب، فلا شيء عليه، بل هو كسب من اكتسبه لا مطالبة عليه به في الآخرة، وإن جاء صاحبها بعد تملكها أخذها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد التملك، لزم الملتقط بدلها عندنا وعند الجمهور، وقال داود: لا يلزمه، والله أعلم.

قوله: "فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب"، معناه: الإذن في أخذها بخلاف الإبل. وفرق ﷺ بينهما، وبين الفرق بأن الإبل مستغنية عن من يحفظها لاستقلالها بحذاتها وسقائها، وورودها الماء والشجر، وامتناعها من الذئب، وغيرها من صفات السباع، والغنم بخلاف ذلك، فلك أن تأخذها أنت، أو صاحبها أو أخوك المسلم الذي يربها أو الذئب، فلهذا جاز أخذها دون الإبل.

أقوال الأئمة في لزوم غرامة ضالة الغنم على من أخذ وأكل: ثم إذا أخذها وعرفها سنة، وأكلها، ثم جاء صاحبها، لزمته غرامتها عندنا وعند أبي حنيفة رحمهما. وقال مالك: لا تلزمه غرامتها؛ لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة، واحتج أصحابنا بقوله رحمهما في الرواية الأخرى: "فإن جاء صاحبها فأعطها إياه"، وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا نفاها، وقد عرف وجوبها بدليل آخر.

دفع الوهم والتوفيق بين الروايات: قوله رحمهما: "عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعناصها، ثم استنق بها": هذا ربما أوهم أن معرفة الوكاء والعفاص تتأخر على تعريفها سنة، وباقى الروايات صريحة في تقدم المعرفة على التعريف، فيجيب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى، ويكون مأموراً بمعرفتين، فيتعرفها أول ما يلتقطها، حتى يعلم صدق-

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة رحمهما: إنما يجوز الانتفاع للملتقط إذا كان فقيراً، وأما الغني فيتصدق به. فإن جاء صاحبها بعد ذلك عيره بين أجر الصدقة والغرم، فإن غرم له ما انتقل أجر الصدقة إلى الملتقط، وهو مذهب الثوري والحسن بن صالح، ورواية عن أحمد، كما في المغني. (تكملة فتح الملهم: ٦٠٩/٢، ٦١٠)

"عَرَفُهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَافَهَا وَعِفَافَصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "خَذَهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتَ وَجَنَتَاهُ - أَوْ احْمَرَّ وَجْهُهُ -، ثُمَّ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا خِذَاؤُهَا وَسَقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا".

٤٤٩٧- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الشَّوَرِيِّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ رِبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ قَالَ: وَقَالَ عُمَرُو فِي الْحَدِيثِ: "فَإِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْفِقْهَا".

٤٤٩٨- (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ - مَوْلَى الْمُتَنَبِّعِ - قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَحْمَارَ وَجْهَهُ وَجَبِينَهُ، وَغَضِبَ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: "ثُمَّ عَرَفُهَا سَنَةً" "فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ".

٤٤٩٩- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّعِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ: الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ وَكَأَافَهَا وَعِفَافَصَهَا،

- وَاَصْفَهَا إِذَا وَصَفَهَا، وَلَوْلَا تَحْلُظُ وَنَشَبَتْ، فَإِذَا عَرَفَهَا سَنَةً، وَأَرَادَ تَمْلِكُهَا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَعْرِفَهَا أَيْضًا مَرَّةً أُخْرَى تَعْرِفًا وَافِيًا عَقْقًا، لِيَعْلَمَ قَدَرَهَا وَصَفَتَهَا، فَيَرْدُهَا إِلَى صَاحِبِهَا إِذَا جَاءَ بَعْدَ تَمْلِكِهَا وَتَلَفَهَا، وَمَعْنَى: "اسْتَنْفِقْهَا": تَمْلِكُهَا ثُمَّ أَنْفَقَهَا عَلَى نَفْسِكَ.

شرح الغريب وبيان خاصة النبي ﷺ: قوله: "فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتَ وَجَنَتَاهُ" أو احمر وجهه. ثم قال: "مَا لَكَ وَلَهَا؟" مَالِكٌ وَصَفَهَا بِفَتْحِ الْوَاوِ وَضَمِّهَا وَكَسْرِهَا، وَفِيهَا لُغَةٌ رَابِعَةٌ: "أُحْنَةُ" بِضَمِّ الْأُحْمَرَةِ، وَهِيَ اللَّحْمُ الْمُرْتَفِعُ مِنَ الْحَدِيدِ، وَيُقَالُ: رَجُلٌ مَوْجِنٌ وَوَاوَجِنُ أَيُّ عَظِيمِ الْوُجْنَةِ، وَجَمْعُهَا: وَجَنَاتٌ، وَيَجِيءُ فِيهَا الْبَغَاتُ الْمَعْرُوفَةُ فِي جَمْعِ قِصْعَةٍ وَحِجْرَةٍ وَكَسْرُهَا، وَفِيهِ: حَوَازِ الْفَتَوَى وَالْحُكْمِ فِي حَالِ الْغَضَبِ، وَأَنَّهُ نَافِعٌ لَكِنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ فِي حَقِّهَا، وَلَا يَكْرَهُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ عَلَيْهِ فِي الْغَضَبِ مَا يَخَافُ عَلَيْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَأَذَّاهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا! دَعَهَا، فَإِنْ مَعَهَا جِذَاعُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّحَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا، وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: "خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ".

٤٥٠٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ زَادَ رَبِيعَةُ: فَقَضِبَ حَتَّى أَحْمَرَتْ وَجَنَّتَاهُ، وَأَقْصَصَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا، فَهِيَ لَكَ".

٤٥٠١ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِّحٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: "عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ كُلَّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، فَأَذَّاهَا إِلَيْهِ".

٤٥٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْتَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "إِنْ أَعْتَرَفْتَ فَأَذَّاهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَوِعَاءَهَا وَعَدَدَهَا".

قوله ﷺ: "ثم عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ"، وفي الرواية الثانية: "ثم عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَذَّاهَا إِلَيْهِ": معناه: تكون أمانة عندك بعد السنة ما لم تملكها، فإن تلفت بغير تفریط، فلا ضمان عليك، وليس معناه منعه من تملكها، بل له تملكها على ما ذكرناه؛ للأحاديث الباقية الصريحة، وهي قوله ﷺ: "ثم استَنْفِقْهَا، فَاسْتَنْفِقْهَا"، وقد أشار ﷺ إلى هذا في الرواية الثانية بقوله: "إِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ"، أي لا ينقطع حق صاحبها، بل متى جاءها فأذَّاهَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِلَّا فَبَدَلَهَا، وهذا معنى قوله ﷺ: "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَأَذَّاهَا إِلَيْهِ"، والمراد: أنه لا ينقطع حق صاحبها بالكلية، وقد نقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على أنه إذا جاء صاحبها بعد التملك ضمنها التملك إلا داود، فأسقط الضمان، والله أعلم.

٤٥٠٣- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ غَازِينَ، فَوَجَدْتُ سَوَاطٍ، فَأَخَذْتُه، فَقَالَ لِي: دَعَهُ، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنِّي أُعْرِفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ، قَالَ: فَأَمَيْتُ عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَاتِنَا، قُضِيَ لِي أَنِّي حَجَجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوِطِ وَبِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ صُرَّةَ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "عَرَفَهَا حَوْلًا"، قَالَ: فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: "عَرَفَهَا حَوْلًا"، فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: "عَرَفَهَا حَوْلًا"، فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: "اسْتَحْفَظْ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا" فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا.

فَلَقِيتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ.

٤٥٠٤- (١٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَشْرِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ ابْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوَاطٍ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ بِمِثْلِهِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا. قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ: عَرَفَهَا عَامًا وَاحِدًا.

«قوله ﷺ: "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، فَعَرَفَ عَفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ نَكَ": فِي هَذَا دَلَالَةٌ لِلْمَالِكِ وَغَيْرِهِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا جَاءَ مَنْ وَصَفَ اللَّقْطَةَ بِصِفَاتِهَا، وَجَبَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ بِلا بَيِّنَةٍ. وَأَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: لَا يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَهِيَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَيَتَأَوَّلُونَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَ حَازَ لَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ وَلَا يَجِبُ، فَالْأَمْرُ بِدَفْعِهَا بِمَجْرَدِ تَصَدِيقِهِ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. التَّوْفِيقُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ: قَوْلُهُ ﷺ فِي رَوَايَاتٍ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: "عَرَفَهَا سَنَةً". وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ رَحِمَهُ»

**قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُلْتَقِطِ صَدَقَ الْوَاصِفُ، حَازَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ قَضَاءً حَتَّى يَقِيمَ الْوَاصِفُ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا فِيمَا حَكَى عَنْهُ ابْنُ قِدَامَةَ،»

٤٥٠٥- (١١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَغْنِبَانِ عَمْرُو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، كُلُّهُمَا هَؤُلَاءِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ وَحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ "فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدَدِهَا وَوَعَائِهَا وَوِكَائِهَا، فَأَعْطَاهَا إِثْبَاتاً". وَزَادَ سُفْيَانٌ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ "وَالْأَفْهَى كَسْبِيلُ مَالِكٍ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ "وَالْأَفْهَى فَاسْتَمْتَعَ بِهَا".

سأنه رحمته أمر بتعريفها ثلاث سنين. وفي رواية "سنة واحدة". وفي رواية: "أن الراوي شك، قال: لا أدري قال حولاً أو ثلاثة أحوال". وفي رواية: "عامين أو ثلاثة". قال القاضي عياض: قيل في الجمع بين الروايات قولان: أحدهما: أن يطرح الشك والزيادة، ويكون المراد سنة في رواية الشك، وترد الزيادة لمخالفتها باقي الأحاديث. والثاني: أنهما قضيتان، فرواية زيد في التعريف سنة عمولة على أقل ما يجزى، ورواية أبي بن كعب في التعريف ثلاث سنين عمولة على الورع وزيادة الفضيلة. قال: وقد أجمع العلماء على الاكتفاء بتعريف سنة، ولم يشترط أحد تعريف ثلاثة أعوام إلا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولعله لم يثبت عنه.

وجعله النووي رحمته المذهب في معنى المحتاج (٢: ٤١٦) (فما ذكره صاحب الهداية من أنه مع مالك في هذه المسألة مبني على رواية مرجوحة عنه). (تكملة فتح الملهم: ٦١٩/٢)

[٢- باب في لقطة الحاج]

٤٥٠٦- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ.

٤٥٠٧- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْحِشَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا".

٢- باب في لقطة الحاج

قوله: "نهى عن لقطة الحاج": يعني عن التقاطها للتملك،* وأما التقاطها للحفظ فقط فلا منع منه، وقد أوضح ﷺ هذا في قوله في الحديث الآخر: "ولا تحل لقطتها إلا لمنشد"، وقد سبقت المسألة مبسطة في آخر كتاب الحج. قوله ﷺ: "مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا": هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مُطلقاً، سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها، وهذا هو الصحيح، وقد سبق أن الخلاف فيه، ويجوز أن يكون المراد بالضالة هنا: ضالة الإبل ونحوها مما لا يجوز التقاطها للتملك، بل أنها تلتقط للحفظ على صاحبها، فيكون معناه من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً، ولا يملكها، والمراد بالضال المفقود للصواب.

فقه الحديث: وفي جميع أحاديث الباب دليل على أن التقاط اللقطة وتملكها لا يقتصر إلى حكم حاكم، ولا إلى إذن السلطان، وهذا يجمع عليه، وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، والله أعلم.

**قال في تكملة فتح الملهم: والصحيح أنه إذا وجد لقطة في الحرم، لم يجر له أن يأخذها إلا للحفظ على صاحبها، وليعرفها أبداً، بخلاف لقطة سائر البلاد، فإنه يجوز التقاطها للتملك. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٢/٢)

[٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها]

٤٥٠٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَلَيْجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرَبَتَهُ، فَتَكْسِرَ حَزَانَتَهُ، فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا نَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

٤٥٠٩- (٢) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبَةَ، جَمِيعًا، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى: كُلُّ هَؤُلَاءِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: "فَيَنْتَقِلَ" إِلَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ "فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ" كَرَوَايَةِ مَالِكٍ.

٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكيها

قوله ﷺ: "لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَلَيْجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مَشْرَبَتَهُ، فَتَكْسِرَ حَزَانَتَهُ، فَيَنْتَقِلَ طَعَامُهُ، فَإِنَّمَا نَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ".

شرح الغريب وهوائه الحديث: وفي روايات: "فَيَنْتَقِلَ": بالهاء المثلثة في آخره بدل القاف، ومعنى "يَنْتَقِلُ" ينثر كله ويرمي. المشربة: بفتح الميم، وفي الرأى لغتان: الضم والفتح، وهي كالترفة يحزن فيها الطعام وغيره، ومعنى الحديث أنه ﷺ شبه اللبن في الضرع بالطعام المخزون المحفوظ في الخزانة في أنه لا يحل أخذه بغير إذنه، وفي الحديث فوائد: منها: تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه، والأكل منه والتصرف فيه، وأنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره، إلا المضطر الذي لا يجد مئنة ويجد طعاماً لغيره، فيأكل الطعام للضرورة، ويلزمه بدله المالكه عندنا وعند الجمهور، وقال بعض السلف وبعض المحدثين: لا يلزمه، وهذا ضعيف، فإن وجد مئنة وطعاماً لغيره، ففيه خلاف مشهور للعلماء، وفي مذهبننا الأصح عندنا: أكل المئنة، أما غير المضطر إذا كان له إبدال على صاحب اللبن، =

أو غيره من الطعام، بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه، فله الأكل بغير إذنه، وقد قدمنا بيان هذا مرات.

وأما شرب النبي ﷺ وأبي بكر، وهما قاصدان المدينة في الحجرة من لبن غنم الراعي، فقد قدمنا بيان وجهه، وأنه يحتمل أنهما شرباه إدلالاً على صاحبه؛ لأنهما كانا يعرفانه، أو أنه أذن للراعي أن يسقي منه من مر به، أو أنه كان عرفهم إباحة ذلك، أو أنه مال حربي لا أمان له،^{٦٦} والله أعلم. وفي الحديث أيضاً إثبات الغياس، والتشيل في المسائل، وفيه: أن اللبن يسمى طعاماً، فيحنت به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية تخرج اللبن، وفيه: أن بيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن، باطل، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وجوزه الأوزاعي، والله أعلم.

^{٦٦} قال في تكملة فتح الملهم: وأحسن رجوه الجمع عندي ما ذهب إليه ابن العربي رحمته، وهو أن هذه المسائل تدور على العرف والعادة، وكانت عادة أهل الحجاز والشام المساحة في مثل هذا، بخلاف البلاد الأخرى، فيحمل الجواز على ما إذا جرت عادة الملاك بالمساحة لبّن شرب اللبن من ضروع الماشية، فكان الإذن منهم حاصل دلالة، ويحمل النهي على ما إذا لم تجر العادة بذلك. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٧/٢)

[٤- باب الضيافة ونحوها]

٤٥١- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنَاهُ وَأَبْصَرْتُ عَيْنَاهُ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ"، قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَ عَلَيْهِ"، وَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ".

٤- باب الضيافة ونحوها

هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون على الضيافة، وأما من متأكدات الإسلام.

أقوال الأئمة في حكم الضيافة: ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله والجمهور: هي سنة ليست بواجبة. وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة. قال أحمد رحمه الله: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل المدن، وتناول الجمهور هذه الأحاديث وأشباهها على الاستحباب ومكارم الأخلاق، وتؤكد حق الضيف كحديث: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم": أي متأكد الاستحباب، وتأولها الخطابي رحمه الله وغيره على المضطر، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فليكرم ضيفه جائزته يوماً وليلة، والضيافة ثلاثة أيام": قال العلماء: معناه الاهتمام به في اليوم والليلة، وإخفافه بما يمكن من بر والطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فيقطعهم ما تيسر، ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فعل، وإن شاء ترك، قالوا: وقوله ﷺ: "ولا يحل له أن يقيم عنده حتى يؤلمه": معناه: لا يحل للضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يحتاجه لطول مقامه، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا يجوز، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: ١٢)، وهذا كله محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأن النهي إنما كان لكونه يؤلمه، وقد زال هذا المعنى، والحالة هذه فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة، ويلحقه بها حرج أم لا تحل الزيادة إلا بإذنه لظاهر الحديث، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت"، فقد سبق شرحه مبسوطاً في "كتاب الإيمان"، وفيه التصريح بأنه ينبغي له الإمساك عن الكلام الذي ليس فيه خير ولا شر؛ لأنه مما لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؛ ولأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام، وهذا موجود في العادة وكثير، والله أعلم.

٤٥١١- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَحَاجَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ يُؤْتِمُهُ؟ قَالَ: "يُقِيمُ عِنْدَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيهِ بِهِ".

٤٥١٢- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ يَعْنِي الْحَنْفِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شَرِيحٍ الْخُرَاعِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَدْنَاهُ وَبَصَرَ عَيْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَذَكَرَ فِيهِ: "وَلَا يَجِلُّ لِأَخَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ" بِمِثْلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ.

٤٥١٣- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْكَ تَبْعَتْنَا، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ، فَلَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ تَزِلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ، فَأَقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَتَّبِعِي لَهُمْ".

أقول: أهل العلم في أخذ حق الضيف: وأما قوله ﷺ: "إِنْ تَزِلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ"، فإليه ذهب الجمهور، فخذوا منهم حق ضيف الذي يتبعي حقه. فقد حمله الليث وأحمد على ظاهره، وتأولوه الجمهور على الوجه: أحدها: أنه محمول على المضطرين، فإن ضيافتهم واجبة، فإذا لم يضيفوهم، فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال المشركين. والثاني: أن المراد لكم أن تأخذوا من أعراسهم بالستكم، وتذكرون لناس نؤمهم ويغلبهم، والحبب عليهم وذمهم. والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام، وكانت المواساة واجبة، فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك، هكذا حكاه القاضي، وهو تأويل ضعيف أو باطل؛ لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع: أنه محمول على من مر بأهل الذمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين، وهذا أيضاً ضعيف، إنما صار هذا في زمن عمر -رحمه الله-

قوله: "عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ". وفي الرواية الثانية "عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخُرَاعِيِّ"، هو واحد يقال له: العدوي والخُرَاعِي والكعبي، وقد سبق بيانه. قوله ﷺ: "وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيهِ بِهِ" هو بفتح أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى "فَلَا يَقْرُونَا" بفتح أوله، يقال: قرىب الضيف أقربه قرى.

[٥- باب استحباب المؤاساة بفضول المال]

٤٥١٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ** فَلْيُعْذِرْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعْذِرْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ". قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ.

٥- باب استحباب المؤاساة بفضول المال

أما قوله: "فجعل يصرف بصره": فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: "يُصْرِفُ" فقط يحذف بصره، وفي بعضها: "يضرب" بالضاد المعجمة والباء، وفي رواية أبي داود وغيره: "يصرف راحلته".
فوائد الحديث: في هذا الحديث: الحث على الصدقة والجلود والمؤاساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بعصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمؤاساة المحتاج، وأنه يكفي في حاجة المحتاج بتعرضه للعتاء، وتعرضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: "فجعل يصرف بصره": أي متعرضاً لشيء يدفع به حاجته، وفيه: مؤاساة ابن السبيل، والصدقة عليه إذا كان محتاجاً، وإن كان له راحلة وعليه ثياب، أو كان موسراً في وطنه، ولهذا يعطى من الزكاة في هذا الحال، والله أعلم.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فضل ظهر": يعني مركوباً فاضلاً عن الحاجة. (تكملة فتح الملهم: ٦٣١/٢)

[٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها]

٤٥١٥- (١) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَرْدَبِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضَرُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِي: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ، حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَنْحَرَ بَعْضُ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعْنَا مَزَادَنَا، فَبَسَطْنَا لَهُ بَطْعًا، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النُّطْعِ، قَالَ: فَتَطَاوَلْتُ لِأَحْزَرَةٍ كَمْ هُوَ؟ فَحَزَرْتُهُ كَرَبْضَةِ الْعُتْرِ، وَتَحْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبَتَنَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "فَهَلْ مِنْ وَضْوَةٍ؟" قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا نُطْفَةٌ، فَأَفْرَغَهَا فِي قَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا، ثُمَّ دَغَغَفْنَاهُ دَغَغَفَةً، أَرْبَعِ عَشْرَةَ مِائَةً.

[٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها]

أما قوله: "جهداً": فبفتح الجيم وهو المشقة، وقوله: "مزادنا"، هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها "أزوادنا"، وفي بعضها "تراودنا" بفتح التاء وكسرها، وفي النسخ لغات سبقت، أفصحهن كسر النون وفتح الطاء، وقوله: "كربضة العتر": أي كتمر كرها أو كقدرها، وهي رابضة، قال القاضي: الرواية فيه بفتح الراء، وحكاها ابن دريد بكسرها. قوله: "احشونا جربتنا": هو بضم الراء وإسكانها جمع جراب بكسر الجيم على المشهور، ويقال بفتحها. قوله ﷺ: "هل من وضوء؟" أي ما يتوضأ به، وهو بفتح الواو على المشهور، وحكى ضمها، وسبق بيانه في كتاب الطهارة.

شرح الغريب وتفصيل معجزة النبي ﷺ: قوله: "فيها نطفة". هو بضم النون أي قليل من الماء. قوله: "دغغفه دغغفه": أي نصبه صباً شديداً. وفي هذا الحديث معجزتان ظاهرتان لرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهما: تكثير الطعام وتكثير الماء، هذه الكثرة الظاهرة، قال المازري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أَكَلَ مِنْهُ جزء أو شرب جزء خلق الله تعالى جزءاً آخر يخلقه، قال: ومعجزات النبي ﷺ ضربان: أحدهما: القرآن، وهو منقول تواتراً. والثاني: مثل تكثير الطعام والشراب ونحو ذلك، ولذك فيه طريقان: أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود حاتم طيٍّ، وجُلُمُ الأحنفِ بن قيس، فإنه لا ينقل في ذلك قصة بعينها متواترة، ولكن تكاثرت أفرادها بالآحاد، حتى أفاد مجموعها تواتر الكرم والخل، وكذلك تواتر انخراق العادة لنبي ﷺ بغير القرآن. والطريق الثاني: أن تقول إذا روى الصحابي مثل هذا الأمر العجيب، وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواؤه، أو بلغهم ذلك، ولا ينكرون عليه كان ذلك تصديقاً له بوجوب العلم بصحة ما قال، والله أعلم.

.....

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث استحباب المؤاساة في الزاد وجمعه عند قلته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيح لرفقته الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثلها، فلا بأس بهذا، لكن يُستحب له الإيثار والتقليل، لاسيما إن كان في الطعام قلة، والله أعلم.

* * * *

[٣٤- كتاب الجهاد والسير]

[١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام...]

٤٥١٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ قَالَ: فَكُتِبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنْعَمُ لَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقُتِلَ مُقَاتِلَتُهُمْ، وَسَبَى سَبْيُهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمئِذٍ - قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُهُ قَالَ: - جُوَيْرِيَةَ - أَوْ قَالَ الْبَيْتَةَ - ابْنَةُ الْحَارِثِ.

وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْحَيْثِ.

٤٥١٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: جُوَيْرِيَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ، وَلَمْ يَشْكُ.

[٣٤- كتاب الجهاد والسير]

[١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام. من غير تقديم الإعلام بالإغارة]

شرح قول يحيى أحد الرواة في آخر الحديث: أما قوله: أو البينة: فمعناه أن يحيى بن يحيى قال: أصاب يومئذ بنت الحارث، وأظن شيخه سليم بن أحضر سماها في روايته: جويرية، أو أعلم ذلك وأجزم به، وأقواله البينة، وحاصله أنها جويرية فيما أحفظه إما ظناً وإما علماً. وفي الرواية الثانية قال: هي جويرية بنت الحارث بلا شك. قوله: "وهم غارون" هو بالغين المحجمة وتشديد الراء، أي غافلون.

فقد الحديث وأقوال أهل العلم في الإنذار قبل الإغارة: وفي هذا الحديث: جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إنذار بالإغارة. وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاهما المنزاري والفاضلي أحدها: يجب الإنذار مطلقاً، قال مالك وغيره: وهذا ضعيف. والثاني: لا يجب مطلقاً، وهذا أضعف منه أو باطل. والثالث: يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحب، وهذا هو الصحيح، وبه قال نافع مولى ابن عمر، =

** قال في تكملة فتح الملهم: والحاصل أن يحيى بن يحيى جازم في أن شيخه سماها بنت الحارث، وهو متردد في أنه هل سماها جويرية أو لا، فيقول: إنه ذكر البينة بنت الحارث، وأحسبه أنه سماها جويرية أيضاً، وقد ثبت بالروايات الأخرى أيضاً أنها كانت جويرية بنت الحارث. (تكملة فتح الملهم: ١٦/٣، ١٧)

.....

هو الحسن البصري والثوري والليث والشافعي وأبو ثور وابن المنذر والجمهور. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه، فمنها هذا الحديث، وحديث قتل كعب بن الأشرف، وحديث قتل أبي الحقيق، وفي هذا الحديث جواز استرقاق العرب؛ لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وهذا قول الشافعي في الجديد، وهو الصحيح، وبه قال مالك، وجمهور أصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي وجمهور العلماء. وقال جماعة من العلماء: لا يُسْتَرْقَوْنَ، وهذا قول الشافعي في القديم.

[٢- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها]

٤٥١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْحَرَّاجِ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَمَلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً، ح ٤٥١٩- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مُرْثِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، * ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاتْلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا فَلَا تَقْتُلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْثِلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ -أَوْ بِحَالٍ-، فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَحَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَحَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ،

٢- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها

قوله: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاتْلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا فَلَا تَقْتُلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَمْثِلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا".

معنى كلمة "السرية": أما السرية: فهي قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع إليه، قال إبراهيم الخزاز: هي الخيل تبلغ أربعمائة ونحوها، قالوا: سميت سرية؛ لأنها تسري في الليل، ويخفي ذهابها، وهي فعيلة بمعنى فاعلة، يقال: سرى وأسرى إذا ذهب ليلاً. قوله ﷺ: "وَلَا تَغْدِرُوا": بكسر الدال، والوَيْد: الصبي.

فوائد الحديث: وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد يجمع عليها، وهي تحريم الغدر وتحريم القتل وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا، وكراهة المثلة، واستحباب وصية الإمام أمراءه وجيوشه بتقوى الله تعالى، والرفق بأنبيائهم وتعريفهم ما يحتاجون في غزوه، وما يجب عليهم، وما يخل لهم، وما يحرم عليهم، وما يكره وما يستحب.

قوله: "وَأِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ -أَوْ بِحَالٍ- فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَحَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَحَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ".

قوله: "وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا": عطف على خاصة نفسه، و"خيرا" منصوب بوزع الخافض أي يحرق، أي أوصاه في معاملته مع الله بالتقوى والشدة على النفس، وفي معاملته مع خلقه بالرفق والمسامحة.

وَأَخْبِرَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُوا كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفِيءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَسَلِّهِمُ الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

- قوله: "ثم ادعهم إلى الإسلام؛ هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم" ثم ادعهم، قال القاضي عياض: يؤيد صواب الرواية ادعهم بإسقاط "ثم"، وقد جاء بإسقاطها على الصواب في كتاب أبي عبيد وفي سنن أبي داود وغيرهما؛ لأنه تفسير للتحصيل الثلاث، وليست غيرها. وقال المازري: ليست "ثم" هنا زائدة، بل دخلت لاستفتاح الكلام والأخذ.

قوله يُؤَيِّدُ: "ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فبهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين". معنى هذا الحديث: أنهم إذا أسلموا استحب لهم أن يهاجروا إلى المدينة، فإن فعلوا ذلك كانوا كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفيء والغنيمة وغير ذلك، وإلا فهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الساكنين في البادية من غير هجرة ولا غزو، فتحري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنيمة والفيء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصفة استحقاقها.

أقوال الأئمة في مصرف الصدقات والغنيمة: قال الشافعي: الصدقات للمساكين وغوهم ممن لا حق له في الفيء، والفيء للأجناد، قال: ولا يعطى أهل الفيء من الصدقات، ولا أهل الصدقات من الفيء، واحتج بهذا الحديث. وقال مالك وأبو حنيفة: المالان سواء، ويجوز صرف كل واحد منهما إلى النوعين. وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ، قال: وإنما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ (الأفقال: ٧٥)، وهذا الذي ادعاه أبو عبيد لا يسلم له.

أقوال أهل العلم فيما قبل منهم الجزية، وفي مقدار أقل ما يؤخذ منها: قوله يُؤَيِّدُ: "فإن هم أبوا فسيهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم". هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً، كتابياً أو محوسباً أو غيرهما. وقال أبو حنيفة يُؤَيِّدُ: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشركي العرب ومحوسبهم. ^{**} وقال الشافعي: لا يقبل إلا من أهل الكتاب والمحوسب عربياً كانوا أو عجمياً.

^{**} قال في تكملة فتح الملهم: وحديث الباب حجة للحنفية والمالكية، لكونه عاماً في سائر المشركين والكفار، يقول الإمام أبو بكر الخصاص يُؤَيِّدُ في أحكام القرآن (٣: ٩٣) بعد سرد حديث الباب: "وذلك عام في سائر المشركين، وخصصنا منهم مشركي العرب بالآية، وسيرة النبي يُؤَيِّدُ فيهم". (تكملة فتح الملهم: ٢٠/٣)

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ.

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ، وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي أَنَّ عَنَقَمَةَ يَقُولُهُ لِأَبْنِ حَيَّانَ - فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هُبَيْصٍ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ مِقْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٤٥٢٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عَنَقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بُرَيْدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ، فَأَوْصَاهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٤٥٢١ - (٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا.

«ويحتاج بمفهوم آية الجزية، وبحديث: "أسنوا لهم سنة أهل الكتاب"، ويقول هذا الحديث، على أن المراد بأخذ الجزية أهل الكتاب؛ لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصهم معنواً عند الصحابة، واختلفوا في قدر الجزية، فقال الشافعي: أقلها دينار على الغني، ودينار على الفقير أيضاً في كل سنة، وأكثرها ما يقع به التراضي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهماً على أهل الفضة. وقال أبو حنيفة: وغيره من الكوفيين وأحمد بن حنبل: على الغني ثمانية وأربعون درهماً، والمتوسط أربعة وعشرون والفقير اثنا عشر.

قوله ﷺ: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ﷺ».

شرح الغريب وفوائد الحديث: قال العملاء: الذمّة: هنا العهد، و"تخفروا" يضم التاء أخفرت الرجل إذا نقضت عهده، وخفرتة أمنت وحميته، قالوا: وهذا هي تنزيه أي لا تجعل لهم ذمة الله، فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، وينهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش.

قوله ﷺ: "وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا". هذا النهي أيضاً على التنزيه والاحتياط، وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر، وقد يجيب عنه القائلون بأن كل مجتهد مصيب بأن المراد أنك لا تأمن أن ينزل على وحي بخلاف ما حكمت، وهذا المعنى مُتَّفَقٌ بعد النبي ﷺ. ** قوله: "حدثنا مسلم بن هيصم": بفتح الهاء والصاد المهملة.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فلا تنزلهم على حكم الله": حمله الإمام محمد رشيد على التحريم، وأبو يوسف على التنزيه، راجع لتفصيله بدائع الصنائع (٧: ١٠٧، ١٠٨). وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٢: ٤٤): "وقول محمد عندي أولى وأحوط، وقول أبي يوسف أقيس وأضبط. وقد احتج بعض العلماء بقوله ﷺ: "فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا؟" على أن ليس كل مجتهد مصيباً، بل الحق عند الله واحد. والحديث لا ينتهض للاستدلال به على ذلك؛ لاحتمال أن يكون منصرفاً إلى زمان جواز ورود النسخ، كذا في النيل. (تكملة فتح الملهم: ٢١/٣، ٢٢)

[٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير]

٤٥٢٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: "بَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا".

٤٥٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَادًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: "يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِرَا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلَفَا".

٤٥٢٤- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَمْرِو، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ: "وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلَفَا".

٤٥٢٥- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفِرُوا".

[٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير]

قوله ﷺ: "بَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا". وفي الحديث الآخر: "أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِرَا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلَفَا".

بيان فائدة الجمع بين التذيين في ألفاظ هذه الأحاديث: وفي حديث أنس ﷺ: "يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا" إنما جمع في هذا الألفاظ بين الشيء وضده؛ لأنه قد يفعلهما في وقتين، فلو اقتصر على "يسروا" لصدق ذلك على من يسر مرة أو مرات، وعسر في معظم الحالات، فإذا قال: "ولا تعسروا" انتهى التعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب، وكذا يقال: في "بشروا ولا تنفروا"، "وتطاولوا ولا تختلفوا"؛ لأنهما قد يتطاولان في وقت ويختلفان في وقت، وقد يتطاولان في شيء ويختلفان في شيء.

= فوائد الحديث: وفي هذا الحديث الأمر بالتبشير بفضل الله، وعظيم ثوابه وحزيل عطاائه وسعة رحمته، والتهني عن التنفير بذكر التخويف وأنواع الوعيد مَحْظَنَةٌ من غمٍ ضمهها إلى التبشير، وفيه: تأليف من قُرْبَ إسلامه وترك التشديد عليهم، وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان، ومن بلغ، ومن تاب من المعاصي كلهم يتلطف بهم، ويُذَرَّجُونَ في أنواع الطاعة قليلاً قليلاً، وقد كانت أمور الإسلام في التكليف على التدرج، فمَنْ يُخْمَرُ على الداخل في الطاعة، أو المرید للدخول فيها، سُهِّلَتْ عليه، وكانت عاقبته غالباً التزايد منها، ومَنْ عُسِّرَتْ عليه أوشك أن لا يدخل فيها، وإن دخل أوشك أن لا يدوم أو لا يستحلبها، وفيه: أمر الولاة بالرفق، واتفاق المتشاركين في ولاية ونحوها، وهذا من المهمات، فإن غالب المصالح لا يتم إلا بالاتفاق، ومَنْ حصل الاختلاف فات. وفيه: وصية الإمام الولاة، وإن كانوا أهل فضل وصلاح كمعاذ وأبي موسى، فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

قوله: "حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان عن عمرو عن سعيد بن أبي بردة": هذا مما استدركه الدارقطني، وقال: لم يتابع ابن عباد عن سفيان عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن سفيان عن مسعر عن سعيد ولا يثبت، ولم يُخَرِّجْهُ البخاري من طريق سفيان، هذا كلام الدارقطني، ولا إنكار على مسلم؛ لأن ابن عباد ثقة، وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن سعيد، ولو لم يثبت لم يضر مسلماً، فإن المتن ثابت من الطرق.

[٤ - باب تحريم الغدر]

٤٥٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ يَعْنِي أبا قُدَّامَةَ السَّرَخْسِيَّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقُطَّانُ - كُلُّهُمْ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ، فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ".

٤٥٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

٤٥٢٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبٍ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٢٩ - (٤) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤ - باب تحريم الغدر

قوله ﷺ: "لكل غادر لواء يوم القيامة"، يقال هذه غدره فلان. وفي رواية: "يعرف به". وفي رواية: "لكل غادر لواء عند إسنه يوم القيامة". وفي رواية: "لكل غادر لواء يوم القيامة، يرفع له بغدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدراً من أمير عامة".

شرح الغريب: قال أهل اللغة: اللواء: الراية العظيمة لا يمسكها إلا صاحب جيش الحرب، أو صاحب دعوة الجيش، ويكون الناس تبعاً له، قالوا: فمعنى "لكل غادر لواء" أي علامة يُشهر بها في الناس؛ لأن موضوع اللواء الشهرة، مكان الرئيس علامة له، وكانت العرب تنصب الألوّة في الأسواق الحفلة لغدرة الغادر لشهره بذلك، وأما الغادر، فهو الذي يواعد على أمر ولا يفي به، يقال: غدر تغدر بكسر الدال في المضارع، وفي هذه الأحاديث =

٤٥٣٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣١ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، ح وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ "يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ".

٤٥٣٣ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ".

٤٥٣٤ - (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُلَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٤٥٣٥ - (١٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْمُسْتَمِيرُ بْنُ الرِّيَّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَا وَلَا غَادِرٌ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ".

= بيان غلظ تحريم الغدر، لاسيما من صاحب الولاية العامة؛ لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثيرين، وقيل: لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء، كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذب الملك، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم الإمام الغادر. وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما: هذا وهو هي الإمام أن يغدر =

.....

= في عهوده لرعيته وللكفار وغيرهم، أو غدره للأمانة التي فلقدها لرعيته والتزم القيام بها، واحتفاظه عبيها، ومتى خالفهم أو ترك الشفقة عليهم أو الرفق بهم، فقد غدر بعنده. والاحتمال الثاني: أن يكون المراد هي الرعية عن الغدر بالإمام، فلا يشقوا عليه العصا، ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة بسببه، والصحيح الأول، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: ولكن الذي يظهر أن راوي الحديث - وهو ابن عمر - قد حمل الحديث على العموم في كل غدر، سواء كان غدر الإمام لرعيته، أو بالعكس. (إلى أن قال:) قال الخافظ ابن حجر في الفتح (٦: ٢٨٤): "ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك". (تكملة فتح الملهم: ٢٧/٣)

[٥- باب جواز الخداع في الحرب]

٤٥٣٦- (١) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَلِيِّ بْنِ زُهَيْرٍ قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ".

٤٥٣٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ".

٥- باب جواز الخداع في الحرب

بيان اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار، وشروط جوازه: قوله ﷺ: "الحرب خدعة": فيها ثلاث لغات مشهورات اتفقوا على أن أفصحهن "خُدْعَةٌ" يفتح الخاء وإسكان الدال، قال ثعلب وغيره: وهي لغة النبي ﷺ. والثانية: بضم الخاء وإسكان الدال، والثالثة: بضم الخاء وفتح الدال. واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، وكيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل، وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء: أحدها: في الحرب، قال الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون حقيقة الكذب، فإنه لا يحل، هذا كلامه، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الإقتصار على التعريض أفضل، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم: وأعلم أن الكذب جائز في بعض الأحوال عند الشافعية. أما الخفية فلا أراهم يجوزونه صراحة في موضع، نعم! وسعوا بالكنايات والمعارض وأمثالهما. (إلى أن قال:): ولكن حكى الشيخ ظفر أحمد العشمان عن الإمام الشيخ أشرف علي التهانوي رحمه الله أنه قال: "والحق جواز الكذب الصريح إذا لم يقدر على التعريض في المواضع الثلاثة المذكورة في حديث أسماء، وعدم جوازه إذا قدر عليه، وأما ما ذكره في شرح السير أن الكذب المحض لا رخصة فيه، فمبني على الاحتياط". (تكملة فتح الملهم: ٣٣/٣)

٦- باب كراهة ثمن لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء

٤٥٣٨- (١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَنِيٍّ الْخُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيِّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا".

٤٥٣٩- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّضَرِّ، عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حِينَ سَارَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ، يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ، يَنْتَظِرُ حَتَّى إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ قَامَ فِيهِمْ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْحَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيْفِ". ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ مُنِزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، إِهْزِمْنَهُمْ وَأَنْصِرْنَا عَلَيْهِمْ".

٦- باب كراهة ثمن لقاء العدو، والأمر بالصبر عند اللقاء

قوله ﷺ: "لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا". وفي الرواية الأخرى: "لَا تَمْتَنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْحَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السَّيْفِ".

بيان حكمة النهي عن ثمن لقاء العدو: إنما هي عن ثمن لقاء العدو لما فيه من صورة الإعجاب، والانكسار على النفس، والوثوق بالقوة، وهو نوع ثمن، وقد ضمن الله تعالى لمن بُغِيَ عليه أن ينصره، ولأنه يتضمن قلة الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم، وتأوله بعضهم على النهي عن الثمن في صورة خاصة، وهي إذا شك في المصلحة فيه، وحصول ضرر، وإلا فالقتال كله فضيلة وطاعة، والصحيح الأول، ولهذا محمّد ﷺ بقوله ﷺ: "واسألوا الله العاقبة". وقد كثرت الأحاديث في الأمر بسؤال العاقبة، وهي من الأنفاط العامة المتناولة؛ لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة، "انهم إني أسألك العاقبة العامة لي ولأحبائي ولجميع المسلمين".

وأما قوله ﷺ: "إِهْزِمْنَهُمْ وَأَنْصِرْنَا عَلَيْهِمْ" فهذا حث على الصبر في القتال، وهو أكد أركانه، وقد جمع الله سبحانه - آداب القتال في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا" -

-لَعَنَكُمْ تَفْلِحُونَ ۖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ وَلَا تَتَزَعَوْا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِجَاكُمْ ۖ وَأَصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ۚ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِثَاءَ إِنْتَابٍ وَيُصْذَوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۖ ﴿٤٧-٤٥﴾ . وأما قوله ﷺ: "واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف" : فمعناه: ثواب الله، والسيب الموصل إلى الجنة عند الضرب بالسيوف في سبيل الله، ومشى المجاهدين في سبيل الله، فاحضروا فيه بصدق وإتقان. قوله في هذا الحديث: "أن النبي ﷺ انتظر حتى مالت الشمس قام فيهم، فقال: يا أيها الناس إلى آخره، وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ كان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى تروى الشمس.

حكمة الانتظار إلى زوال الشمس: قال العلماء: سببه أنه أمكن للقتال، فإنه وقت هبوب الريح ونشاط النفوس، وكلما طال ازدادوا نشاطاً وإقداماً على عدوهم، وقد جاء في صحيح البخاري: "آخر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلاة"، قالوا: وسببه فضيلة أوقات الصلوات والدعاء عندها.

قوله: "ثم قام النبي ﷺ، فقال: اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم" : فيه استحباب الدعاء عند اللقاء والاستنصار، والله أعلم.

قوله: "عن أبي النضر عن كتاب رجل من الصحابة"، قال الدارقطني: هو حديث صحيح، قال: واتفاق البخاري ومسلم على روايته حجة في جواز العمل بالمكاتبة والإجازة، وقد جوزوا العمل بالمكاتبة والإجازة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، ومنعت طائفة الرواية بها، وهذا غلط، والله أعلم.

[٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو]

٤٥٤٠- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَحْزَابِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! مَنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللَّهُمَّ! اهْزِمْنَهُمْ وَزَلِّزْلَهُمْ".

٤٥٤١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "هَازِمِ الْأَحْزَابِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: "اللَّهُمَّ".

٤٥٤٢- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: "مُحَرِّرِي السَّحَابِ".

٤٥٤٣- (٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِنْ تَشَاءَ لَا تُعَبِّدُ فِي الْأَرْضِ. **

٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو

ذكر في الباب دعاؤه ﷺ عند لقاء العدو، وقد اتفقوا على استحبابه. قوله ﷺ: "اللهم اهزمهم وزلزلهم": أي ازعجهم وحركهم بالشدائد، قال أهل اللغة: الزلزال والزلزلة: الشدائد التي تحرك الناس. قوله: "أن رسول الله ﷺ كان يقول يوم أُحُدٍ: اللهم إنك إن تشاء لا تعبد في الأرض": قال العلماء: فيه التسليم لقدر الله تعالى، والرد على غلاة القدرية الراعمين أن الشر غير مراد ولا مقدر - تعالى الله عن قولهم -، وهذا الكلام متضمن أيضاً لطلب النصر، وجاء في هذه الرواية أنه ﷺ قال هذا يوم أُحُدٍ، وجاء بعده أنه قاله يوم بدر، وهو المشهور في كتب السير والمغازي، ولا معارضة بينهما، فقاله في اليومين، والله أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لا تعبد في الأرض": قال الحفاظ في الفتح (٧: ٢٨٩): "وإنما قال ذلك؛ لأنه علم أنه خاتم النبيين، فلو هلك هو ومن معه حينئذ لم يبعث أحد ممن يدعو إلى الإيمان، ولا يستمر المشركون يعبدون غير الله، فالعنى لا يعبد في الأرض بهذه الشريعة". (تكملة فتح الملهم: ٣/ ٣٧)

[٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

٤٥٤٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَثَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. **

٤٥٤٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَجِدَتْ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَازِي، فَتَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

قوله: "فمن رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان": أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا، قال جماهير العلماء: يُقتلون. وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي يقتلوا، وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف، قال مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون. والأصح في مذهب الشافعي: قَتْلُهُمْ.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قتل النساء والصبيان": وإن هذا الحكم من ميزات الإسلام البارزة، فإنه أول من حكم بحرمة قتل هؤلاء في الحرب، حين كان الناس يعتدون عند الحرب على النساء والشيوخ والولدان، ولم تكن في العالم أمة أكثر احتفاظاً بهذا الحكم، وأعظم اعتناء به من الأمة الإسلامية. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/٣)

[٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد]

٤٥٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَذَامَةَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيْتُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيهِمْ، فَقَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ".*

٤٥٤٧- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَذَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُصِيبُ فِي الْبَيَاتِ مِنَ الذَّرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ".

٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد

تأويل الإمام النووي النسخة التي ردَّ عليها القاضي: قوله: "سئل رسول الله ﷺ عن الذراري من المشركين يبسون، فيصرون من نسائهم وذرائعهم، فقال: هم منهم". هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "سئل عن الذراري"، وفي رواية: "عن أهل الدار من المشركين"، ونقل القاضي هذه عن رواية جمهور رواة صحيح مسلم، قال: وهي الصواب. فأما الرواية الأولى، فقال: ليست بشيء، بل هي تصحيف، قال: وما بعده هو تبين الغلط فيه. قلت: وليست باطلة، كما ادعى القاضي، بل لها وجه، وتقديره: سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبسون، فيصاب من نسائهم وصبيانهم بالقتل، فقال: "هم من آبائهم"، أي لا بأس بذلك؛ لأن أحكام آبائهم جارية عليهم في الميراث، وفي النكاح، وفي التقصاص والديات وغير ذلك، والمراد إذا لم يتعمدوا من غير ضرورة. وأما الحديث السابق في التهي عن قتل النساء والصبيان، فالمراد به إذا غمزوا،** وهذا الحديث الذي ذكرناه من حوار بياقهم، وقاتل النساء والصبيان في البيات هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور.

شرح الغريب وفقه الحديث: ومعنى "البيات" و"يبسون"، أن يغار عليهم بالليل بحيث لا يعرف الرجل من المرأة والصبي، وأما الذراري فتشديد الياء وتخفيفها لغتان، التشديد أفصح وأشهر، والمراد بالذراري هنا النساء والصبيان،=

*قوله: "فقال: هم منهم": هذا محمول على حالة الضرورة، وما سبق من الشئ عن قتل الصبيان على حالة الاختيار.

**قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن تحريم قتل النساء والصبيان مقيد عند الجمهور بما إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا فلا بأس بقتلهم. (تكملة فتح الملهم: ٤٠/٣)

٤٥٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي
عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ
الصَّعْبِ بْنِ جُثَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ حَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ
الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: "هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ".

حوفي هذا الحديث دليل لجواز البيات، وجواز الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك، وفيه: أن
أولاد الكفار حكمهم في الدنيا حكم آبائهم، وأما في الآخرة ففيهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاثة مذاهب،
الصحيح: أنهم في الجنة، والثاني: في النار، والثالث: لا يجزم فيهم بشيء، والله أعلم.

[١٠- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

٤٥٤٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُيُوتَةُ.

زَادَ قُتَيْبَةُ وَأَبْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ * أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ﴾ (الحشر: ٥)

٤٥٥٠- (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَحَرَّقَ، وَأَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُيُوتَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا﴾ الآية.

٤٥٥١- (٣) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

١٠- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

قوله: "حرق ﷺ نخل بني النضير وقطع، وهي البيوت، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ﴾"

شرح الكلمات: قوله: "حرق" بتشديد المراء، و"البيوت" بضم الباء الموحدة، وهي موضع نخل بني النضير، و"اللين" المذكورة في القرآن: هي أنواع الشجر كلها إلا العجوة، وقيل: كرام النخل، وقيل: كل النخل، وقيل: كل الأشجار للينها، وقد ذكرنا قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً، وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة=

*قوله: "فأنزل الله عز وجل: ما قطعتم من لينة: وذلك أنه حين قطع نادوه "يا محمدا قد كنت تنهى عن الفساد فما بالك تقطع النخل وتحرقها؟"، قال السهيلي: قال أهل التأويل وقع في نفوس بعض المسلمين شيء، من هذا الكلام حتى أنزل الله تعالى الآية، ذكره في المواهب.

حوالشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق واللبث بن سعد وأبو ثور والأوزاعي في رواية عنهم: لا يجوز. قوله: [الوافر]

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ**

المستطير: المنتشر. والسراة، بفتح السين: أشراف القوم ورؤساؤهم، والله أعلم.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وهان على سراة" هان: أي سهل. (إلى أن قال:): يعرض حسان بن ثابت رضي الله عنه في هذا الشعر على كفار قريش، فلهم حملوا بني النضير، وأثاروا على نقض عهدهم مع النبي ﷺ، ووعدهم بنصرهم، فلم يفعلوا، يقول سهل على بني لؤي من القريش: هذا الحريق المستطير بالبؤيرة الذي أشعله المسلمون على بني النضير، فلم يحتفلوا به، ولم ينصروهم، مع ما أثاروا عليه من نقض العهد. (تكملة فتح الملهم: ٤٣/٣)

[١١- باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة]

٤٥٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَنِي بِهَا، وَلَمَّا يَبِينِ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَنَى بُنْيَانًا، وَلَمَّا يَرْفَعِ سُقْفَهَا، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ، وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلِأَدَمَا، قَالَ: فَغَزَا، فَأَدْنَى لِلْقُرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحَبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَحَمَمُوا مَا غَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ، فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ، فَقَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ، فَلْيَتَابِعُونِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيَتَابِعُونِي قَبِيلَتَكَ، فَلَصِقَتْ يَدَا رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَنْتُمْ غَلَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَاكَلَتْهُ، فَلَمْ تَحِلْ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا".

١١- باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

قوله ﷺ: "غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَنِي بِهَا، وَلَمَّا يَبِينِ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَنَى بُنْيَانًا، وَلَمَّا يَرْفَعِ سُقْفَهَا، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلِأَدَمَا". معاني الكلمات وفائدة الحديث: أما "البضْع" فهو بضم الباء، وهو فرج المرأة، وأما "الخلفات" فبفتح الخاء المعجمة وكسر اللام، وهي الخواصل، وفي هذا الحديث: أن الأمور المهمة ينبغي أن لا تفوض إلا إلى أولي الخرم، وفراغ البال لها، ولا تفوض إلى متعلق القلب بغيرها؛ لأن ذلك يضعف عزمه، ويفوت كمال بذل وسعه فيه. قوله ﷺ: "غَزَا، فَأَدْنَى لِلْقُرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ": هكذا هو في جميع النسخ "فَأَدْنَى" هجر قطع، قال القاضي: كذا هو في جميع النسخ "فَأَدْنَى" رباعي، إما أن يكون تعدياً "لَدُنِّي" أي قرب، فمعناه: أدنى جيوشه، وجموعه للقرية، وإما أن يكون "أَدْنَى" بمعنى حان، أي قرب فتحها من قولهم: "أدنت الناقة" إذا حان نواجها، ولم يقلوه في غير الناقة. قوله ﷺ: "فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحَبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ الْقُرْيَةَ" =

-قال القاضي: اختلف في حيس الشمس المذكور هنا، فقيل: ردت على أدراجها، وقيل: وقفت ولم ترد، وقيل: أبطى بحركتها، وكل ذلك من معجزات النبوة، قال: ويقال: إن الذي حُسِتْ عليه الشمس يوشع بن نون، قال القاضي رحمه الله: وقد روي أن نبينا ﷺ حسبت له الشمس مرتين: إحداهما: يوم "الخنديق" حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت، فردها الله عليه حتى صلى العصر، ذكر ذلك الطحاوي، وقال: رواه ثقة. والثانية: صبيحة الإسراء حين انتظر المعبر التي أبحر بوصولها مع شروق الشمس، ذكره يونس بن بكير في زيادته على سيرة ابن إسحاق.

فوله ﷺ: "فجمعوا ما غنموا، فأقبلت النار لتأكله، فأبّت أن تطعمه، فقال: فيكم غلول". هذه كانت عادة الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- في الغنائم أن يجمعوها، فتحيء نار من السماء، فتأكلها، فيكون ذلك علامة لقبولها، وعدم الغلول، فلما جاءت في هذه المرة، فأبّت أن تأكلها علم أن فيهم غلولاً، فلما ردوه، جاءت فأكلتها، وكذلك كان أمر قريانهم إذا تُقبل جاءت نار من السماء، فأكلته.

فوله ﷺ: "فوضعه في انال وهو بالصعيد": يعني وجه الأرض، وفي هذا الحديث: إباحة الغنائم لهذه الأمة -زادها الله شرفاً-، وأنها مختصة بذلك، والله أعلم.

[١٢ - باب الأنفال]

٤٥٥٣- (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَتَى، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ١).

٤٥٥٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ، أَصَبْتُ سَيْفًا فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقْلِيهِ، فَقَالَ: "ضَعُهُ"، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ". ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: نَقْلِيهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُهُ"، فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقْلِيهِ، أَأَجْعَلُ كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ"، قَالَ: فَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

١٢ - باب الأنفال

قوله: "عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: أخذ أبي من الخمس سيفًا، فأتى به النبي ﷺ، فقال: هب لي هذا، فأتى، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾". فقوله عن أبيه قال: أخذ أبي هو من تلوين الخطي، وتقديره عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث، قال فيه: قال أبي: أخذت حكم الغنائم من الخمس سيفًا إلى آخره. قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية وإباحتها، قال: وهذا هو الصواب، وعنه يدل الحديث، وقد روي في تمامه ما يثبت من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: حد سيفك، إنك سألتني وليس لي ولا لك، وقد جعله الله لي، وجعلته لك.

أقوال أهل العلم في تأويل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ قال: واختلصوا في هذه الآية، فقيل: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْمُوا أَنَّمَا أَخْبَرْتُم مِّن نَّشْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةٌ﴾ (الأنفال: ٤١) وأن مقتضى آية الأنفال، والمراد بها أن الغنائم كانت للنبي ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة أحماسها للغنائم بالآية الأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة، وقيل: هي محكمة، وأن التفتيل من الخمس، وقيل: هي محكمة، ولإمام أن ينقل من الغنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه، وقيل: محكمة مخصوصة، والمراد أنفال السرايا.

قوله: "عن سعد قال: نزلت في أربع آيات أصبت سيفًا"، لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة. وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل، وهي: ير الوالدين وتحريم الخمر، ﴿وَلَا تَقْرُدُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ (الأنعام: ٥٢). قوله: "أجعل كمن لا غناء له"، هو بفتح الغين وبالمد وهو الكفاية.

٤٥٥٥- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً - وَأَنَا فِيهِمْ - قِتْلَ نَجْدٍ، فَعَنَسُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ اثْنَا عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

٤٥٥٦- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قِتْلَ نَجْدٍ، وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سُهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا سِوَى ذَلِكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُغَيِّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٥٥٧- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، فَلَبَغْتُ سُهْمَانَنَا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا.

قوله: "فكانت سهمانهم اثنا عشر بغيراً" هكذا هو في أكثر النسخ "اثنا عشر"، وفي بعضها "التي عشر"، وهذا ظاهر، والأول أصح على لغة من يجعل الثنى بالألف سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ﴾ (طه: ٦٣) قوله: "فكانت سهمانهم اثنا عشر بغيراً، أو أحد عشر بغيراً وتقلوا بغيراً بغيراً". وفي رواية: "وأنفقنا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً". فيه إثبات النقل، وهو يجمع عليه.

أقوال أهل العلم في تعيين ما ينقل منه: واختلفوا في محل النقل، هل هو من أصل الغنime، أو من أربعة أحماسها أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال للشافعي، وبكل منها قال جماعة من العلماء، والأصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة رضي الله عنهم وآخرون. ^{٢٢} ومن قال أنه من أصل الغنime الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وآخرون، وأجاز النحوي أن تنقل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العلماء كافة، قال أصحابنا: ولو نفلهم الإمام من أموال بيت المال العتيد دون الغنime حاز، والتنفيذ إنما يكون لمن صنع صنعة جليلاً في الحرب الفرد به.

وأما قول ابن عمر رضي الله عنهم "نقلوا بغيراً بغيراً" معناه: أن الذين استحقوا النقل نقلوا بغيراً بغيراً إلا أن كل واحد من -

^{٢٢} قال في تكملة فتح الملهم: والحكم عند الحنفية أن الإمام إن أعلن بالتنفيذ قبل إحراز الغنime، فإنه يعطيه من الأربعة الأحماس، وإن لم يعلن به قبل الإحراز، أعطاه من الخمس. (تكملة فتح الملهم: ٥٥/٣)

٤٥٥٨- (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ- عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٥٥٩- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الثَّقَلِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَةٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٥٦٠- (٨) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ -وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَفَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْلًا سِوَى نَصِيْبِنَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ -وَالشَّارِفُ الْمُسْنُ الْكَبِيرُ-.

٤٥٦١- (٩) وَحَدَّثَنَا هَتَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَةً يَنْحَوِرُ حَدِيثُ ابْنِ رَجَاءٍ.

-السرية نفل، قال أهل اللغة والفقهاء: الأنفال: هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة، واحدها "نفل" بفتح الفاء على المشهور، وحكى إسكانها.

وأما قوله: "فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً": فمعناه: سهم كل واحد منهم، وقد قيل معناه: سهمان جميع الغانمين اثنا عشر، وهذا غلط، فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الإثني عشر بعيراً كانت سهمان كل واحد من الجيش والسرية، ونفل السرية سوى هذا بعيراً بعيراً.

التوفيق بين الروايات: قوله: "ونفلوا بعيراً بعيراً". وفي رواية: "نفلوا بعيراً، فلم يغيره رسول الله ﷺ". وفي رواية: "ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً". والجمع بين هذه الروايات أن أمير السرية نفلهم، فأحازه رسول الله ﷺ، فيحوز نسبه إلى كل واحد منهما.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث استحباب بعث السرايا، وما غنمت تشترك فيه هي والجيش إن انفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا خرجت من البلد، وأقام الجيش في البلد، فتختص هي بالغنيمة، ولا يشاركها الجيش، وفيه: إثبات التنفيل للترغيب في تحصيل مصالح القتال، ثم الجمهور على أن التنفيل يكون في كل غنيمة-

٤٥٦٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَدَّثِي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْفِلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ، وَاجِبٌ، كُلُّهُ.

—سواء الأولى وغيرها، وسواء غنيمة الذهب والفضة وغيرها، وقال الأوزاعي وجماعة من الثَّامِيين: لا ينفل في أول غنيمة، ولا ينفل ذهباً ولا فضة.

فوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْفِلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلُّهُ": فوله: "كُلُّهُ" مجرور تأكيد لقوله: "فِي ذَلِكَ"، وهذا تصريح بوجوب الخمس في كل الغنائم، ورد على من جهل، فزعم أنه لا يجب، فاعتز به بعض الناس، وهذا مخالف للإجماع، وقد أوضحت هذا في جزء جمعه في "قسمة الغنائم" حين دعت الضرورة إليه في أول سنة أربع وسبعين وستمائة، والله أعلم.

[١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل]

٤٥٦٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ -وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ- قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، وَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثُ.

٤٥٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

٤٥٦٥- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا اتَّفَقْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ،

١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل

التبیه اهام: اعلم أن قوله: في الطريق الأول: "أقتصر الحديث"، وقوته في الثاني: "وساق الحديث" يعني هما: الحديث المذكور في الطريق الثالث المذكور بعدهما، وهو قوله: "وحدثنا أبو الطاهر": وهذا غريب من عادة مسلم، فأحفظ ما حققته لك، فقد رأيت بعض الكتاب غلط فيه، وتوهم أنه متعلق بالحديث السابق قبلهما، كما هو الغالب المعروف من عادة مسلم، حتى أن المشار إليه ترجم له باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث باباً آخر، وهذا غلط فاحش، فاحذره؛ وإذا تدبرت الطرق المذكورة تيقنت ما حققته لك، والله عز وجل أعلم. واسم أبي محمد هذا: نافع بن عباس الأقرع المدني الأنصاري مولاهم، وفي هذا الحديث ثلاثة تابعون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد وعمر وأبو محمد.

قوله: "كانت للمسلمين جولة": بفتح الجيم، أي الهزام وخيفة ذهبوا فيها، وهذا إما كان في بعض الجيش. وأما رسول الله ﷺ وظائفة معه، فلم يؤكلوا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة، وسأني بيانها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال: الهزم النبي ﷺ، ولم يرو أحد قط أنه الهزم نفسه ﷺ في موضع من المواطن، بل ثبتت الأحاديث الصحيحة بإقدامه وثباته ﷺ في جميع المواطن.

قوله: "فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين": يعني ظهر عليه وأشرف على قتله أو صرعه وحسن عليه لقتله.

فَاسْتَدْرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ** عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمَّنِي ضَمَّةً وَحَدَّتْ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ".....

قوله: "فضربته على حبل عاتقه": هو ما بين العنق والكتف. قوله: "فضمني ضمة وحدت منها ريح الموت": يحتمل أنه أراد شدة كشدة الموت، ويحتمل قاربت الموت. قوله: "ثم إن الناس رجعوا وجلس رسول الله ﷺ، فقال: من قتل قتيلاً له عليه بنة فله سلبه".

أقوال العلماء في استحقاق القاتل سلب القاتل: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال الشافعي ومالك والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن جرير وغيرهم: يستحق القاتل سلب القاتل في جميع الحروب، سواء قال أمير الجيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أم لم يقل ذلك، قالوا: وهذه فتوى من النبي ﷺ، وإخبار عن حكم الشرع، فلا يتوقف على قول أحد. وقال أبو حنيفة ومالك ومن تابعهما ﷺ: لا يستحق القاتل بمجرد القتل سلب القاتل، بل هو لجميع الغنائم كسائر الغنيمة، إلا أن يقول الأمير قبل القتال من قتل قتيلاً فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا، وجعلوا هذا إطلاقاً من النبي ﷺ، وليس بفتوى وإخبار عام،** وهذا الذي قالوه ضعيف؛ لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي ﷺ قال هذا بعد الفراغ من القتال واجتماع الغنائم، والله أعلم.

ثم إن الشافعي رحمه الله يشترط في استحقاقه أن يغزو بنفسه في قتل كافر ممنوع في حال القتال، والأصح أن القاتل لو كان ممن له رضى ولا سهم له، كالمرأة والصبي والعبد، استحق السلب. وقال مالك رحمه الله: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشافعيون: لا يستحق السلب إلا في قتل قتل قبل التحام الحرب، فأما من قتل في التحام الحرب فلا يستحقه. -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فضربته" ظاهر هذه الرواية أن ضمير المفعول راجع إلى ذلك الكافر الذي يقاتله، ولكن وقع في رواية الليث عند البخاري في المغازي: "نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلاً من المشركين، وآخر من المشركين يختله من وراءه ليقته، فأمرعت إلى الذي يختله، فرفع يده ليضربني، وأضرب يده، فقطعتها": فبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله: "ضربته" هنا إلى الرجل الثاني الذي كان يختله، كذا في فتح الباري (٨: ٣٧). (تكملة فتح الملهم: ٥٨/٣)

** قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد في رواية: إن السلب لا يكون للقاتل إلا بطريق التنفيل من الإمام على اختلاف بينهم في طريق التنفيل المشروع، فقال أبو حنيفة: إنما يجوز التنفيل إذا شرط الإمام ذلك قبل إحراز الغنيمة، كما أسلفنا عن الجصاص رحمه الله في الباب السابق، وقال مالك رحمه الله: لا يجوز التنفيل إلا بعد إحراز الغنيمة وانقضاء الحرب؛ لأن شرط النقل قبل بدء القتال يوجب أن يكون القتال للدين. (٦١/٣)

قَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ، فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا لَكَ؟ يَا أَبَا قَتَادَةَ!" فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: لَا هَا اللَّهُ! إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَدَقَ، فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ"، فَأَعْطَانِي،

= أقوالهم في تخميس السلب: واختلَفُوا فِي تَحْمِيسِ السَّلْبِ، وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ: الصَّحِيحُ مِنْهُمَا عِنْدَ أَصْحَابِهِ: لَا يَخْمِسُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَآخَرُونَ. وَقَالَ مَكْحُولٌ وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَخْمِسُ، وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ لِلشَّافِعِيِّ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ رَاهَوِيَةَ: يُخْمَسُ إِذَا كَثُرَ، وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةً اخْتَارَهَا إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي أَنَّ الْإِمَامَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ خَمْسَةً، وَإِلَّا فَلَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "مَنْ قَتَلَ قِتْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ"، فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِالْإِدْلَالَةِ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَاللَّيْثِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ السَّلْبَ لَا يُعْطَى إِلَّا لِمَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يُعْطَى بِقَوْلِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، قَالَ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ السَّلْبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَحْلِفْ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ الْقَاتِلُ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ، وَقَدْ صَرَحَ ﷺ بِالْبَيِّنَةِ، فَلَا تُلْغَى، وَقَدْ يَقُولُ الْمَالِكِيُّ: هَذَا مَقْهُومٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ، وَبِحَبَابِ قَوْلِهِ ﷺ: "لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادْعَى، اخْدِثْ". فَهَذَا الَّذِي قَدَّمْنَاهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي دَلِيلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ السَّلْبَ بِإِقْرَارِهِ مِنْهُ فِي يَدِهِ، فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِنَّمَا يَنْفَعُ إِذَا كَانَ الْمَالُ مَنْسُوبًا إِلَى مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ، فَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ، وَالْمَالُ هُنَا مَنْسُوبٌ إِلَى جَمِيعِ الْجَيْشِ، وَلَا يَقْبَلُ إِقْرَارُ بَعْضِهِمْ عَلَى الْبَاقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: قَوْلُهُ: "قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ تَعَالَى يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ"، هَكَذَا فِي جَمِيعِ رَوَايَاتِ الْمُحَدِّثِينَ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا "لَا هَا اللَّهُ إِذَا" بِالْأَلْفِ، وَأَنْكَرَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالُوا: هُوَ تَغْيِيرٌ مِنَ الرَّوَاةِ، وَصَوَابُهُ "لَا هَا اللَّهُ ذَا" بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي أَوَّلِهِ، وَقَالُوا: وَهِيَ بِمَعْنَى الْوَاوِ الَّتِي يَتَقَسَّمُ هِيَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: "لَا وَاللَّهِ ذَا"، قَالَ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَعْنَاهُ لَا هَا اللَّهُ ذَا يَمِينٍ، أَوْ ذَا قَسَمِي. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: "ذَا" زَائِدَةٌ، وَفِيهَا لُغْنَانُ: الْمَدُّ، وَالْقَصْرُ، قَالُوا: وَيَلْزَمُ الْجُرْ بَعْدَهَا، كَمَا يَلْزَمُ بَعْدَ الْوَاوِ، قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَقَالُ: "لَا هَا وَاللَّهِ".

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تَكُونُ بَيِّنَةً. قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنْ نَوَى هِيَ الْيَمِينَ كَانَتْ بَيِّنَةً، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُتَعَارِفَةٍ فِي الْأَيْمَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: "لَا يَعْمِدُ": فَضَبْطُوهُ بِالْيَاءِ وَالتَّوْنِ، وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَهُ: "فَيُعْطِيكَ" بِالْيَاءِ وَالتَّوْنِ، وَكِلَاهُمَا ظَاهِرٌ.

قَالَ: قَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَتَيْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلُهُ فِي الْإِسْلَامِ.
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أَضْيَعُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ.
وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلُهُ.

٤٥٦٦ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَأَقِيفُ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ عِلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَدِيثُهُ أَسَانُهُمَا.....

حقيقته: "يقاتل عن الله ورسوله" أي يقاتل في سبيل الله نصرته لدين الله وشرعية رسوله ﷺ، وليتكون كلمة الله هي العليا.

فوائد الحديث وشرح الغريب: وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إقامته بحضرة النبي ﷺ، واستدلاله لذلك، وتصديق النبي ﷺ. وفيه: منقبة ظاهرة لأبي قتادة، فإنه سماه أسداً من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصدقه النبي ﷺ، وهذه منقبة جليلة من مناقبه، وفيه: أن السلب للقاتل؛ لأنه أضافه إليه، فقال: "يعطيك سبه"، والله أعلم.

قوله: "قَبِعْتُ به مخرفاً في بني سلمة": أما "بنو سلمة" فيكسر اللام، وأما "المخرف" ففتح الميم والراء، وهذا هو المشهور. وقال القاضي: رويناه بفتح الميم وكسر الراء، كالمسعد والمسكن بكسر الكاف، والمراد بالمخرف هنا: البستان، وقيل: السكة من النخل تكون صفيح يخرف من أيها شاء أي يجتنى. وقال ابن وهب: هي الجنة الصغيرة. وقال غيره: هي نخلات يسيرة. وأما "المخرف" بكسر الميم وفتح الراء، فهو الوعاء الذي يجعل فيه ما يجتنى من الثمار، ويقال: اخترف الثمر إذا جناه، وهو ثم مخروف. قوله: "فإنه لأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلُهُ فِي الْإِسْلَامِ": هو بالثاء المثناة بعد الألف أي اقتبته وفأصلته، وأتته الشيء: أصله.

قوله: "لَا تُعْطِيهِ أَضْيَعُ مِنْ قُرَيْشٍ": قال القاضي: اخترف رواة كتاب مسلم في هذا الحرف على وجهين: أحدهما: رواية السمرقندي "أضيغ" بالصاد المهملة والعين المعجمة. والثاني: رواية سائر الرواة "أضيغ" بالصاد المعجمة والعين المهملة، قال: وكذلك اختلف فيه رواة البخاري. فعلى الثاني: هو تصغير ضيغ على غير قياس، كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغير، هذا بالإضافة إليه، وشبهه بالضبيغ لضعف افتراسها، وما توصف به من العجز والحمق. وأما على الوجه الأول، فوصفه به لتغير لونه، وقيل: حقره وذمه بسواد لونه، وقيل معناه: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وصفه بالهانة والضعف. قال الخطابي: "الأضيغ" نوع من الطير، قال: ويجوز أنه شبهه بنيات ضعيف يقال له: "الأضيغ" أول ما يطلع من الأرض، يكون مما يلي الشمس منه أصفر، والله أعلم.

تَمَيَّنْتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ مِنْهُمَا، فَعَمَّرَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمَّ! هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ! وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ؟ يَا ابْنَ أَخِي! قَالَ: أُخْبِرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا، قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لَذَلِكَ، فَعَمَّرَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبَّ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تُسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ: فَابْتَدَرَاهُ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: "أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟" فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: "هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟" قَالَا: لَا، فَظَرَفَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كَلَاكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ. - وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ.

تصويب كلمة "أضلع" وشرح الغريب: قوله: "تميت لو كنت بين أضلع منهما": هكذا هو في جميع النسخ "أضلع" بالضاد المعجمة وبالعين، وكذا حكاه القاضي عن جميع نسخ صحيح مسلم، وهو الأصوب، قال: ووقع في بعض روايات البخاري "أصلح" بالصاد والحاء المهملين، قال: وكذا رواه مسدد. قلت: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ صحيح مسلم، ولكن الأول أصح وأجود مع أن الاثنين صحيحان، ولعله قاطعا جميعا، ومعنى "أضلع" أقوى. قوله: "لا يفارق سوادي سواده": أي شخصي شخصه.

قوله: "حتى يموت الأعجل منا": أي لا يفارقه حتى يموت أحدهما، وهو الأقرب أجلا. قوله: "فلم أتشبه أن نظرت إلى أبي جهل يزول في الناس": معناه: لم ألبث، قوله: "يزول" هو بالزاي والواو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا رواه القاضي عن جواهر شيوخهم، قال: ووقع عند بعضهم عن ابن ماعان "يرفل" بالراء والفاء، قال: والأول أظهر وأوجه، ومعناه: يتحرك ويزعج ولا يستقر على حاله، ولا في مكان، والزوال: الفلق، قال: فإن صحت الرواية الثانية، فمعناه: يسيل ثيابه ودرعه ويجره.

تأويل قوله ﷺ: "كلاكما قتله"، ووجد قضاء السلب لمعاذ بن عمرو بن الجموح: قوله ﷺ: "أيكما قتله؟" فقال كل واحد منهما: أنا قتله، فقال: "هل مسحتما سيفيكما؟" قَالَا: لَا، فَظَرَفَ فِي السَّيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كَلَاكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ. اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال أصحابنا: اشترك هذان الرجلان في جراحته، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح ثخنه أولاً، فاستحق السلب، وإنما قال النبي ﷺ: "كلاكما قتله" تطييباً لقلب الآخر من حيث أن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقات السلب، وهو الإثخان وإخراجه عن كونه متمتعاً وإنما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح، فلهاذا قضى له بالسلب، قالوا: وإنما أخذ السيفين؛ ليستدل بهما على حقيقة كيفية قتلها، فعلم أن ابن الجموح أنحنه، ثم شاركه الثاني بعد ذلك، وبعد استحقاته السلب، فلم يكن له حق =

٤٥٦٧- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرَحٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ حِمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِحَالِدٍ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟" قَالَ: اسْتَكْفَرْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ادْفَعْهُ إِلَيْهِ"، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَحَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَغْضِبَ،

-في السلب، هذا مذهب أصحابنا في معنى هذا الحديث. وقال أصحاب مالك: إنما أعطاه لأحدهما؛ لأن الإمام يحرم في السلب بفعل فيه ما شاء، وقد سبق الرد على مذهبهم هذا، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: وأما قوله: "والرجلان: معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء"، فهكذا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في صحيح البخاري أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد، أن الذي ضربه ابن عفراء، وذكره أيضاً من رواية ابن مسعود، وأن ابني عفراء ضرباه حتى برد، وذكر ذلك مسلم بعد هذا، وذكر غيرهما أن ابن مسعود عجل هو الذي أجهز عليه، وأخذ رأسه، وكان جده وبه رمق، وله معه خير معروف. قال القاضي: هذا قول أكثر أهل السير. قلت: يحمل على أن الثلاثة اشتركوا في قتله، وكان الإثنان من معاذ بن عمرو بن الجموح، وجاء ابن مسعود بعد ذلك، وفيه رمق فحز رقبته.

قوائد الحديث: وفي هذا الحديث من القوائد: المبادرة إلى الخيرات، والاشتياق إلى الفضائل، وفيه: الغضب لله ولرسوله ﷺ، وفيه: أنه ينبغي أن لا يحقر أحد، فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بأمر أكبر مما في النفوس، وأحق ذلك الأمر، كما جرى للذين الغلامين، واحتجبت به المالكية في أن استحقاق القاتل السلب يكفي فيه قوله بلا بينة، وجواب أصحابنا عنه لعله ﷺ علم ذلك بينة أو غيرها.

قوله: "عن عوف بن مالك عجل قال: قتل رجل من حمير رجلاً من العدو، فأراد سلبه، فمنع خالد بن الوليد، وكان والياً عليهم، فأتى رسول الله ﷺ عوف بن مالك، فأخبره، فقال خالد: ما مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟" قَالَ: اسْتَكْفَرْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "ادْفَعْهُ إِلَيْهِ"، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَحَرَّ بِرِدَائِهِ، فَقَالَ: هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَغْضِبَ، فَقَالَ: "لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ، لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ أَمْرًا؟" إِلَى آخِرِهِ. هذه القضية جرت في غزوة مؤتة سنة ثمان كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

الجواب عن الإشكال: وهذا الحديث قد يُستفكَلُ من حيث أن القاتل قد استحق السلب، فكيف منعه إياه؟ ويجاب عنه بوجهين: أحدهما: لعله أعطاه بعد ذلك للقاتل، وإنما أخره تعزيراً له ولعوف بن مالك؛ لكونهما أطلقا ألسنتهما في خالد عجل، وانتهكا حرمة الوالي ومن ولاه. الوجه الثاني: لعله استطاب قلب صاحبه، فتركه صاحبه باعتباره، وجعله للمسلمين، وكان المقصود بذلك استنطاب قلب خالد عجل للمصلحة في إكرام الأمراء.

فَقَالَ: "لَا تُعْطِهِ، يَا خَالِدُ!" لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ! هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي أَمْرًا؟ إِنَّمَا مَتْلَكُمْ وَمَتْلَهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِبِلًا أَوْ غَنَمًا فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَنَّنَ سَقِيهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَةً وَتَرَكَتْ كَذْرَةً، فَصَفْوَةٌ لَكُمْ وَكَذْرَةٌ عَلَيْهِمْ".

٤٥٦٨ - (٦) وَخَدِشِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةِ مُؤْتَةَ، وَرَافَقَنِي مَدْيَنِي مِنَ الْيَمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِحَوْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْثَرْتُهُ.

قوله: "فاسعطب، فقال: لا تعطه يا خالد".

فقه الحديث: فيه: جواز القضاء في حال الغضب ونفوذه، وأن النهي للتنزيه لا للتحريم، وقد سبقت المسألة في كتاب الأفضية قريباً واضحة. قوله: "هل أنتم تاركوا لي أمراً؟" هكذا هو في بعض النسخ "تاركوا" بغير نون، وفي بعضها "تاركون" بالنون، وهذا هو الأصل. والأول صحيح أيضاً، وهي لغة معروفة، وقد جاءت بها أحاديث كثيرة: منها: قوله ﷺ: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا"، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان.

شرح الغريب: قوله ﷺ في صفة الأمراء والرعية: "فَصَفْوَةٌ لَكُمْ" يعني الرعية "وكذرة عليهم" يعني على الأمراء، قال أهل اللغة: "الصفو" هنا يفتح الصاد لا غير، وهو الخالص، فإذا أخفوه انهاء، فقالوا: "الصفوة" كانت الصاد مضمومة ومفتوحة ومكسورة ثلاث لغات، ومعنى الحديث: أن الرعية يأخذون صفو الأمور، فتصحبهم أعطياهم بغير كد، وتبنى الولاية بمقاساة الأمور، وجمع الأموال على وجوهها، وصرفها في وجوهها، وحفظ الرعية، والشفقة عليهم، والذب عنهم، وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع علفة أو عتب في بعض ذلك توجه على الأمراء دون الناس.

ضبط كلمة "مؤتة": قوله: "غزوة مؤتة": هي بغيم المييم، ثم همزة ساكنة، ويجوز ترك الهمزة كما في نظائره، وهي =

"قوله: 'فقل: لا تعطه يا خالد!': لعل من يقول بأن السلب حق القتال سواء قرر الإمام له أم لا، يحمل هذا الكلام على تأخير الإعطاء تأديداً، والله تعالى أعلم. ولا يخفى أن أول الحديث يوافق قوله: ولعل من يقول أنه ليس له ذلك إلا بتقرير الإمام، يحمل أول الحديث على أنه أراد الإعطاء له من نفسه من خمس الخمس نكرماً، ولكن ظاهر الحديث لا يوافقه ولا فهم الصحابة، فافهم، والله تعالى أعلم.

٤٥٦٩ - (٧) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوَيْسَ الْحَقْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي، سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ انْتَرَعَ طَلْقًا مِنْ حَقْبِهِ، فَقَبِدَ بِهِ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَعَدَّى مَعَ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرَقَّةٌ فِي الظَّهْرِ* وَبَعْضُنَا مُشَاةٌ، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ، فَأَتَى جَمَلَهُ، فَأَطْلَقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاحَهُ، وَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَأَنَارَهُ، فَاشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلَ، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءَ.

قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُّ، فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النَّاقَةِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ، حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِحِطَامِ الْجَمَلِ، فَأَنَاحَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي، فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَتَدَرَّ، ثُمَّ جِثْتُ بِالْجَمَلِ أَقْوَدُهُ، عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلَاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟" قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: "لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ".

- قرية معروفة في طرف "الشام" عند "الكرك". قوله: "ورافقي مددي": يعني رجل من المدد، والذين جاؤوا بمدد جيش مؤتة ويساعدوهم.

ضبط الكلمات وشرحها: قوله: "فبينما نحن نتضحى": أي نتغذى، مأخوذ من "الضحاء" بالمد وفتح الضاد، وهو بعد امتداد النهار وفوق الضحى بالضم والقصر. قوله: "ثم انتزع طلقاً من حقبه": أما "الطلق" فبفتح الطاء واللام وبالقاف، وهو العِقَالُ من جلد، وأما قوله: من حقبه، فهو بفتح الحاء والقاف، وهو جبل يشد على حَقْوِ البعير، وقال القاضي: لم يرو هذا الحرف إلا بفتح القاف، قال: وكان بعض شيوخنا يقول: صوابه بإسكانها أي مما احتجب خلفه، وجعله في حقيقته، وهي الرفادة في مؤخر القتب، ووقع هذا الحرف في سنن أبي داود "حقوه" وفسره: بمؤخره، قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون "حقوه" في هذه الرواية "حجزته وحزامه"، والحقوة: معقد الإزار من الرجل، وبه سمي الإزار حقواً، ووقع في رواية السمرقندي رحمه الله في مسلم من "جمعته" بالجمع والعين، فإن صح، ولم يكن تصحيحاً، فله وجه بأن علقه بجمعة سهامه، وأدخله فيها. قوله: "وفينا ضعفة ورقة": ضبطوه على وجهين: الصحيح المشهور ورواية الأكثرين بفتح الضاد وإسكان العين، أي حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو الصواب، والثاني يفتح العين جمع ضعيف، وفي بعض النسخ "وفينا ضعف" بحذف الهاء.

* قوله: "وفينا ضعفة ورقة في الظهر": الرقة بتشديد القاف أي ضعف في الحال من حيث المركب.

سأوله: "خرج بشتاد: أي يعمد. وقوله: ثم ألقاه، ففعلت فعله، ثم ألقاه: أي ركبته ثم بعثه قائماً. قوله: ألقاه ورغاه: أي في لوها سواد كالغبرة.

قوله: "فاحترطت سيني": أي سئلته. قوله: "فقطب رأسك حين صارت": هو بالنون أي سقط. قوله: "فاستنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل: من قبل الرحيل لا قبل: من الأتباع. قال: أنه سئل أجمع.

فوائد الحديث. وإجماع أهل العلم على جواز قتل الجاسوس الحربي. واختلافهم في قتل الجاسوس المعاهد والمسلم. فيه استقبال السرايا، والثناء على من فعل جميلاً، وفيه قتل الجاسوس الكافر الحربي، وهو كذلك بإجماع المسلمين. وفي رواية النسائي: أن النبي ﷺ كان أمرهم بقتله. وأما الجاسوس المعاهد والذمي، فقال مالك والأوزاعي: يصير ناقضاً لعهد، فإن رأى استرقاقه أرقه ويجوز قتله. وقال جماهير العلماء: لا ينتقض عهده بذلك، قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتفاض العهد بذلك. وأما الجاسوس المسلم، فقال الشافعي والأوزاعي، وأبو حنيفة، وبعض المالكية، وجماهير العلماء: يعززه الإمام بما يرى من ضرب حبس ونحوهما، ولا يجوز قتله. وقال مالك - رحمه الله - يجتهد فيه الإمام، ولم يقصر الاجتهاد. وقال القاضي عياض - رحمه الله - قال كبار أصحابه بقتل، قال: واختلفوا في تركه بالثوبة، قال الماحشون: إن عرف بذلك قتل، وإلا عزر، وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقية أن القاتل يستحق السلب، وأنه لا يخمس، وقد سبق إيضاح هذا كله، وفيه: استحباب بحانسة الكلام، إذا لم يكن فيه تكلف، ولا فوات مصلحة، والله أعلم.

[١٤ - باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى]

٤٥٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فَرَازَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً، أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَّسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْغَارَةَ،* فَوَرَدَ الْمَاءُ، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ، وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ، فِيهِمْ الذَّرَارِيُّ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْحَبْلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَبْلِ، فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا، فَجِئْتُ بِهِمْ أَسْوَقَهُمْ، وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ، عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمٍ - قَالَ: الْقَشْعُ التَّلَطُّعُ - مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسَقَتُهُمْ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَنَقَلَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ أَعْجَبَنِي، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدِ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لِي: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ، اللَّهُ أَبُوكَ"، فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَوَاللَّهِ! مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَذَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانُوا أُسِرُوا بِمَكَّةَ.

[١٤ - باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى]

قوله: "فلما كان بيننا وبين الماء ساعة! هكذا رواه جمهور رواة صحيح مسلم. وفي رواية بعضهم: "بيننا وبين الماء ساعة"، والصواب الأول.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "أمرنا أبو بكر ﷺ"، فعرَّسنا، ثم شَنَّ الغارة: العريس: النزول آخر الليل، وشن الغارة: فرَّقها. ** قوله: "وانظر إلى عنق من الناس": أي جماعة. قوله: "فيهم الذراري": يعني النساء والصبيان. قوله: "وفيهم امرأة من بني فَرَازَةَ عليها قشع من آدم": هو بَقَاف ثم شين معجمة ساكنة ثم عين مهمل، وفي القاف =

* قوله: "ثم شن الغارة": أي التهب أي فرَّقها كل ناحية.

** قال في تكملة فتح الملهم: الشن في الأصل: صب الماء وتفريقه، ثم استعير للإغارة، يقال: شن الغارة عليهم شناً: أي: صبها وبشها وفرَّقها من كل وجه، وذكر الزمخشري في أساس البلاغة أنه مجاز. كذا في تاج العروس لنزيدي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/٢)

«لغتان، فتحها وكسرها، وهما مشهورتان، وفسره في الكتاب بالنضع وهو صحيح.
قوله: «هفتي أبو بكر رضي الله عنه»؛ فيه جواز التنفيل، وقد يحتج به من يقول: التنفيل من أصل الغنيمة، وقد يجب
عنه الآخرون بأنه حسب قيمتها ليعرض أهل الخمس عن حصتهم. قوله: «وما اكتسبت حانوتاً»؛ فيه استحباب
الكتابة عن الوقاع بما يفهمه.

قوله ﷺ: «يا سلمة! هب في سراويلك»؛ فقد: هي لك يا رسول الله، هبت بها رسول الله ﷺ إلى أهل
مكة، فندى بها نساء من المسلمين كأنهم أمراء مكة؛ فيه جواز المفاداة، وجواز فداء الرجال بالنساء الكافرات،
وفيه جواز التفريق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلاف في جوازه عندنا، وفيه: جواز استيهاب الإمام أهل بيته
بعض ما غنموا ليفادي به مسلماً، أو بصرفه في مصالح المسلمين، أو يتألف به من في تألفه مصلحة كما فعل ﷺ
هنا وفي غنائم حنين، وفيه: جواز قول الإنسان للآخر: «الله أبوك» و«الله ذرك»، وقد سبق تفسير معناه واضحاً في
أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث «حذيفة» في الفتنة التي تموج موج البحر.

[١٥ - باب حكم الفيء]

٤٥٧١ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

٤٥٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِحَبْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ ثَقَفَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

٤٥٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥ - باب حكم الفيء

قوله ﷺ: "أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتَيْتُمُوهَا أَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

تأويل كلمة "الفيء" في الموضعين. وإجماع أهل العلم على عدم تخميس الفيء بالمعنى المشهور: قال القاضي: يحتمل أن يكون المراد بالأولى الفيء الذي لم يوجب المسلمون عليه بحبل ولا ركاب، بل جلا عنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطايا كما بصرف الفيء. ويكون المراد بالثانية: ما أخذ عتوقاً، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس، وباقية للغنائم، وهو معنى قوله: "ثم هي لكم". أي باقياها، وقد يحتاج من لم يوجب الخمس في الفيء بهذا الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفيء، كما أوجبه كلهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواء: لا خمس في الفيء، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمس في الفيء، والله أعلم.

تحقيق الإسناد: قوله: "حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُمَرَ"، ثم قال بعده: "وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا سُفْيَانُ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ"، وهكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها عن عمرو عن الزُّهْرِيِّ عَنْ -

٤٥٧٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ الصَّبَّاعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُهُ حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ، مُفَضِّيًا إِلَى رِمَالِهِ، مُتَّكِئًا عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ لِي: يَا مَالُ! إِنَّهُ قَدْ دَفَّ أَهْلُ أُتَيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضَخٍ، فَخَذَهُ، فَأَقْسِمَةُ بَيْنَهُمْ،

ممالك بن أوس، وكذا ذكره خلف الواسطي في "الأطراف" وغيره، وهو الصواب، وسقط في كثير من النسخ ذكر الزهري في الإسناد الأول، فقال: عن عمرو عن مالك بن أوس، وهذا غلط من بعض الناقليين عن مسلم قطعاً؛ لأنه قد قال في الإسناد الثاني عن الزهري بهذا الإسناد، فدل على أنه قد ذكره في الإسناد الأول، فالصواب إنباته. قوله: "كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب. فكانت لربي ﷺ خاصة، فكان يتفق على أهله نفقة سنة، وما بقي جعده في الكراع والسلاح عنة في سبيل الله: أما "الكراع" فهو الخيل، وقوله: "يتفق على أهله نفقة سنة": أي يعزل لهم نفقة سنة، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير، فلا تم عليه السنة، ولهذا توفي ﷺ ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله، ولم يشبع ثلاثة أيام تباعاً، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بكثرة جوعه ﷺ وجوع عياله.

تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفداء: وقوله: "كانت للربي ﷺ خاصة": هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفداء كما سبق، وقد ذكرنا أن الشافعي أوجب. ومذهب الشافعي أن النبي ﷺ كان له من الفداء أربعة أخماس وخمس الباقي، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين، والأربعة الباقي لنزوي القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا، فنقول: قوله: كانت أموال بني النضير أي معظمها.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة، وجواز الادخار للعيال، وأن هذا لا يقدح في التوكل، وأجمع العلماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قرته كما جرى للربي ﷺ، وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره لقوت عياله، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجوز، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة وأكثر، هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء، وعن قوم: أباحت مطلقاً، وأما ما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب.

شرح الغريب: فالإيجاف: الإصرار. قوله: "فجئته حين تعالی النهار": أي ارتفع، وهو بمعنى "متع النهار" بفتح المثناة فوق، كما وقع في رواية البخاري. قوله: "فوجدته في بيته جالساً على سريره مفضياً إلى رماله": هو بضم الراء وكسرها، وهو ما ينسج من سعف النخل ونحوه، ليضطجع عليه. وقوله: "مفضياً إلى رماله": يعني ليس بينه وبين رماله شيء، وإنما قال هذا؛ لأن العادة أن يكون فوق الرمال فراش أو غيره. قوله: "فقال لي يا مال!": هكذا هو في جميع النسخ "يا مال!": وهو ترخيم "مالك" بحذف الكاف، ويجوز كسر اللام وضمها، وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرها تركها على ما كانت، ومن ضمها جعله اسماً مستقلاً.

قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتَ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: فَخُذْهُ، يَا مَالُ! قَالَ: فَجَاءَ يَرْفَا، فَقَالَ: هَلْ لَكَ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزَّيْبِرِ وَسَعْدٍ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا. ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمَا، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَفْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ* الْعَادِرِ الْخَائِنِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلُ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَافْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْحَهُمْ.....

-قوله: "دف أهل أبيات من قومك": الدَّفُّ: المشي بسرعة، كأنهم جاؤوا مسرعين؛ للضر الذي نزل بهم، وقيل: السير اليسير. قوله: "وقد أمرت فيهم برضخ": هو بإسكان الضاد وبالحاء المعجمتين، وهي العطية القليلة. ضبط الاسم: قوله: "فجاء يرفا": هو بفتح المثناة تحت وإسكان الراء وبالفاء غير مهموز، هكذا ذكره الجمهور، ومنهم من همزه، وفي "مسنن البيهقي" في باب الفبيء تسمية "الرفا" بالألف واللام، وهو حاجب عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قوله: "أفرض بيني وبين هذا الكاذب" إلى آخره.

تأويل قوله "هذا الكاذب": قال جماعة من العلماء: معناه: هذا الكاذب إن لم يتصف، فحذف الجواب. قال القاضي عياض: قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاش لعلي أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كلها، ولستنا تقطع بالعصمة إلا للشيء عليه السلام ولمن شهد له بها، لكننا مأمورون بحسن الظن بالصحابة رضي الله عنهم، ونفي كل رذيلة عنهم، وإذا انسدت طرق تأويلها نسبنا الكذب إلى روافدها، قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أزال هذا اللفظ من نسخته تورعاً عن إثبات مثل هذا، ولعله حمل الوهم على رواته. قال المازري: وإذا كان هذا اللفظ لا بد من إثباته، ولم تضاف الوهم إلى رواته، فأجود ما حمل عليه أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على ابن أخيه؛ لأنه بمنزلة ابنه، وقال ما لا يعتقد، وما يعلم براءة ذمة ابن أخيه منه، ولعله قصد بذلك ردعه عما يعتقد أنه مخطئ فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن قصد، وأن علياً كان لا يراها إلا موجبة لذلك في اعتقاده، وهذا كما يقول المالكي: شارب النبيذ ناقص الدين، والخفي يعتقد أنه ليس بناقص، فكل واحد حق في اعتقاده، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن هذه القضية جرت في مجلس.

*قوله: "بين وبين هذا الكاذب الآثم..." أي وبين من يعاملني معاملة من يتصف بهذه الأوصاف، وهذا بناء على أنه ما رضي بمعاملته وإن معاملة علي في نفسها لا تكون كذلك، وهذا يجري بين الأكابر في المعاملات. ومن هذا القبيل قوله: "فأريتماه كاذبا..." أي عاملتما معاملة من يرى صاحبه متصفا بهذه الأوصاف في طلب المال وإظهار الغضب بالمنع عنه، وذلك أن الغضب الذي جرى وإن لم يكن منهم بسبب منع الإرث بياهم أنه لو أعطاهم شيئا تكرما لكان أحسن، لكن إظهاره بعد المنع يشبه أنهم غضبوا لمنع الإرث، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المنع لا يكون حقاً، والله تعالى أعلم.

- فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: يُحْتَمِلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَّمُوهُمْ لِذَلِكَ - فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبِدَا، أُنْشِدُكُمُ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"، قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ، فَقَالَ: أُنْشِدُكُمَا بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً"، قَالَا: نَعَمْ!

فيه عمر رضي الله عنه وهو الخليفة، وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم، ولم ينكر أحد منهم هذا الكلام مع تشدهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا، لأنهم فهموا بقريظة الحال أنه تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الزجر، قال المازري: وكذلك قول عمر رضي الله عنه: إنكما جئتما أبا بكر، فرأيتما كاذباً أتما غداراً عائناً، وكذلك ذكر عن نفسه أهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق، وهو أن المراد: أنكما تعتقدان أن الواجب أن نفعل في هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر، فنحن على مقتضى رأيكما لو أتينا ما أتينا، ونحن معتقدان ما تعتقدانه، لكننا بهذه الأوصاف، أو يكون معناه: أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف، ويتهم في قضاياها، فكان مخالفتكما لنا تشعر من رأها أنكم تعتقدان ذلك فينا، والله أعلم.

الاعتذار عن طلب العباس وعلي رضي الله عنهما صدقة رسول الله ﷺ مع علمهما أنها لا تورث: قال المازري: وأما الاعتذار عن علي والعباس رضي الله فيهما نردداً إلى الخليفين مع قوله ﷺ: "لا تورث ما تركناه فهو صدقة"، وتقرير عمر رضي الله عنهما يعلمان ذلك، فأمثل في ما قاله بعض العلماء: أهما طلبا أن يقسماها بينهما تصفين يتفقان بها على حسب ما ينفعهما الإمام بما لو وليها بنفسه، فكره عمر أن يوقع عليها اسم القسمة؛ لئلا يظن =

-قوله: فقال أبو بكر عن رسول الله ﷺ قال: لا تورث. هذا الحديث قد رواه جماعة منهم عائشة وأبو هريرة وأبو الدرداء. وعلى تقدير أنه ما رواه إلا أبو بكر، لا يرد أنه من الأحاد، فكيف يعمل به في مقابلة الكتاب؛ لأن الحديث بالنظر إلى من أخذ من فيه ﷺ كالكتاب وكالحديث المتواتر، وإنما الفرق بين حديث الأحاد وغيره بالنظر إلى من بلغه بالواسطة، على أن كثيراً من العنقاء جوزوا تخصيص عام الكتاب بخبر الأحاد بالنظر إلى من بلغه أيضاً. فالحاصل أن العمل بهذا الحديث بالنظر إلى أبي بكر كان واجباً عليه في ذلك بل لو ترك العمل به لكان عاصياً. فإن قلت: فما وجه عدم رضى فاطمة رضي الله عنها حينئذ بما فعل أبو بكر رضي الله عنه؟ قلت: لعل عدم رضاها ما كان يمنع الإرث بعد سماع الحديث بل كان بعدم إعطاء أبي بكر شيئاً إياها تكريماً وإحساناً؛ إذ مقتضى ما كان بينهم من المحبة إنه إذا جاء أحدهم إلى الآخر يطلب شيئاً بسبب، فإن لم يكن هناك ذاك السبب فليعطه ذلك الشيء بسبب آخر. فإن قلت: فلماذا منع أبو بكر رضي الله عنه إعطاء عنها بطريق التكرم والإحسان مع أنه كان هو اللائق بما كان بينهم من المحبة. قلت: قد ذكره أبو بكر رضي الله عنه أن مقصوده أن يفعل في المال ما فعل فيه النبي ﷺ وأن يضعه في المواضع التي وضعه النبي ﷺ فيها، ورأى أن ذلك ثم يل خاف الضلال على تركه إن ترك، ومعلوم أن =

فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَّةٍ لَمْ يُخَصَّصْ بِهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ. قَالَ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الحشر: ٧) - مَا أَذْرِي هَلْ قَرَأَ الْآيَةَ الَّتِي قَبْلَهَا أَمْ لَا - قَالَ: فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْثَرَ عَلَيْكُمْ، وَلَا أَخَذَهَا دُونَكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةً مَنَّةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أَسْوَةَ الْمَالِ، ثُمَّ قَالَ: أَتَشُدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ تَشَدَّ عَبَّاسًا وَعَلِيًّا بِمِثْلِ مَا تَشَدُّ بِهِ الْقَوْمُ: أَتَعْلَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ!

- كذلك مع تطاول الأكرمان أنها ميراث، وألحما وراثته، لا سيما وقسمة الميراث بين البنات والنعم نصفان، فيلتبس ذلك، ويظن أنهم شكوا ذلك، ومما يؤيد ما قلناه ما قاله أبو داود: أنه لما صارت الخلافة إلى علي عليه السلام لم يغيرها عن كونها صدقة، وينجو هذا احتج السفاح، فإنه لما خطب أول خطبة قام بها إليه رجل معلق في عنقه المصحف، فقال: أنشدك الله إلا ما حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف، فقال: من هو خصمك؟ قال: أبو بكر في منعه قديك، قال: أظلمك؟ قال: نعم! قال: فمن بعده؟ قال: عمر، قال: أظلمك؟ قال: نعم! وقال في عثمان كذلك، قال: فعلي ظلمك؟ فسكت الرجل، فأغظ له السفاح، قال القاضي عياض: وقد تأول قوم طلب فاطمة عليها السلام ميراثها من أبيها على أنها تأولت الحديث إن كان بلغها قوله ﷺ: "لا تورث" على الأموال التي لها بال، فهي التي لا تورث لا ما يترك من طعام وأثاث وسلاح، وهذا التأويل خلاف ما ذهب إليه أبو بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم.

- أمال ما كان لأبي بكر حتى يفعل فيه ما يريد. فهل يلام الرجل على فعل فعله اقتداء به ﷺ؟ فإن قلت: كيف يصح لأبي بكر عليه السلام من الإعطاء بعد أن ظهر تأذيبها بالمنع، وقد قال ﷺ: من آذى فاطمة فقد آذاني. قلت: معلوم إنه لا يمكن القول بتأذيبها بمنع الإعطاء على وجه الإلزام بعد ما سمعت حديث: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. وإنما كان تأذيبها لو سلم بمنع الإعطاء تكرما وإحسانا، وقد علمت أن الصديق عليه السلام ترك الإعطاء بذلك الوجه لمصلحة أهم عنده، على أنه يمكن أن الإعطاء بذلك لم يحظر بيال الصديق عليه السلام بناء على أنه ما سبق منها الطلب بذلك الوجه، وإنما سبق منها الطيب بوجه الإلزام، فلم يصدر من الصديق عليه السلام ما يوجب تأذيبها فصداء، وإنما عمل ذلك بلا مدخل للاختيار، ومثل ذلك لا يعد من الإيذاء، ولو فرض شمول مدلول لفظ الإيذاء بمثله لغة فكان في حكم المستثنى في الحديث معني، وقد صدر مثله عن علي مع فاطمة عليها السلام كما هو مشهور في واقعة حديث: "يا أبا تراب"، وقد قال ﷺ: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده مع أن الأمر بالمعروف وإقامة الحدود على المسلمين واجب، ولا يعد ما يحصل بسببه إيذاء بل إصلاحا، فكم من أمر مستكره لشخص لا يعد إيذاء ولا يكون في حكمه مما هو من هذا القبيل أو قريب منه، فتأمل، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَلَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُمَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ"، فَرَأَيْتُمَاهُ كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تُوَفِّي أَبُو بَكْرٍ، وَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَرَأَيْتُمَانِي كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، فَوَلَّيْتُمَا، ثُمَّ جِئْتَنِي أَنْتَ وَهَذَا، وَأَنْتُمَا جَمِيعٌ، وَأَمْرُكُمَا وَاحِدٌ، فَقُلْتُمَا: ادْفَعْنَاهَا إِلَيْنَا، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِالَّذِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُمَاهَا بِذَلِكَ، قَالَ: أَكْذَلِك؟ قَالَا: نَعَمْ! قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمَانِي لِأَقْضِيَ بَيْنَكُمَا، وَلَا، وَاللَّهِ! لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَرُدَّاهَا إِلَيَّ.

٤٥٧٥ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آثَابٍ مِنْ قَوْمِكَ يَنْخَوِ حَدِيثَ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنْ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرُبَّمَا قَالَ مَعْمَرٌ: يَحْبِسُ قُوتَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

«وأما قوله ﷺ: "ما تركت بعد نفقة نسائي وموتة عاملي"، فليس معناها: يرثهن منه بل لكونهن محبوسات عن الأزواج بسببه أو لعظم حقهن في بيت المال لفضلهن، وقدم هجرتهن، وكونهن أمهات المؤمنين، وكذلك اختصاصهن بمساكنتهن، لم يرثها ورثتهن. قال القاضي عياض: وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر بعد احتجاجه عليها بالحديث التسليم للإجماع على قضية، وأنها لما بلغها الحديث وبين لها التأويل تركت رأيها، ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب ميراث، ثم ولي علي الخلافة، فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر وعمر ؓ، فدل على أن طلب علي والعباس إنما كان طلب تولي القيام بها بأنفسهما، وقسمتها بينهما كما سبق.

تأويل هجران فاطمة أبا بكر: قال: وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر ؓ، فمعناها: انقباضها عن لقائه، وليس هذا من الهجران المحرم الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء. قوله في هذا الحديث: "فلم تكلمه"، يعني في هذا الأمر، أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة، ولا اضطرت إلى لقائه فتكلمه، ولم ينقله قط أقما النقاء، فلم تسلم عليه ولا كلمته. قال: وأما قول عمر: جئتماني تكلماني وكلمتكما في واحدة، جئت يا عباس تسألني -

=نصيبك من ابن أخيك، وجاءني هذا بسألني نصيب امرأته من أبيها. فيه إشكال مع إعلام أبي بكر ثم قبل هذا الحديث، وأن النبي ﷺ قال: "لا نورث"، وجوابه: أن كل واحد إنما طلب القيام وحده على ذلك، ويحتاج هذا بقرينه بالعمومة، وذلك بقرب امرأته بالبنوة، وليس المراد أنهما طلبا ما علما منع النبي ﷺ ومنعهما منه أبو بكر، وبين لهما دليل المنع، واعترفا له بذلك.

فوائد الحديث: قال العلماء: وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يولي أمر كل قبيلة سيدهم، وتفوض إليه مصلحتهم؛ لأنه أعرف بهم وأرفق بهم، وأبعد من أن يأنفوا من الانقياد له، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾. وحكمًا مِّنْ أَهْلِهِ (النساء: ٣٥)، وفيه: جواز نداء الرجل باسمه من غير كنية؛ وفيه: جواز احتجاب المتنوي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك، وفيه: جواز قبول خبر الواحد، وفيه: استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصمين العدول؛ لتقوى حجه في إقامة الحق وقمع الخصم، والله أعلم.

قوله: "فتن عمر بن الخطاب: اتدأ: أي اصبر وأمهلا. قوله: "أتشدكم بالله: أي أسألكم بالله، مأخوذ من التشديد، وهو رفع الصوت، يقال: أتشدتك ونشدتك بالله.

[١٦- باب قول النبي ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة"]

٤٥٧٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَرَدْنَ أَنْ يَتَّعْنَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَيَسْأَلَهُنَّ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ لَهُنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ؟".

٤٥٧٧- (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: أَخْبَرَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا ثَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرْسِلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَقَدْ كَانَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمُسٍ خَيْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ"، وَأَبِي، وَاللَّهُ! لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ حَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَعْمَلَنَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٦- باب قول النبي ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة"

قوله ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة": هو برفع "صدقة"، و"ما" بمعنى الذي: أي الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رفعت: "لا نورث ما تركناه فهو صدقة"، وإنما نهت على هذا؛ لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه، قال العلماء: والحكمة في أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون؛ لأنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من ينحى موته فيهلك؛ ولئلا يظن هم الرغبة في الدنيا لورثتهم، فيهلك الظان، وينفر الناس عنهم.

قوله: "إن الله كان خص رسول الله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحداً غيره، قال الله تعالى: هَذَا آيَةُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نُنْزِلُكَ بِهَا، وَكَانَ اللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَسُولِهِ مِمَّا يَشَاءُ، وَكَانَ اللَّهُ يَخْتَصُّ بِالْفِيءِ، إِمَّا كَلَهُ أَوْ بَعْضَهُ، كَمَا سَبَقَ مِنْ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، قَالَ: وَهَذَا الثَّانِي أَظْهَرَ لِلِاسْتِشْهَادِ عَمْرٍ عَلَى هَذَا بِالْآيَةِ.

قال في تكملة فتح المنهم: قوله "لورثت" بفتح الدال والفاء، بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، وبينها وبين خير يومان، وحصلها يقال له الشمروخ. (تكملة فتح المنهم: ٨٩/٣)

فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، ** قَالَ: فَهَجَرْتَهُ، فَلَمْ تُكَلِّمْهُ ** حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُؤْذَنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، ** وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ،

قوله: "فهجرتة، فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر": أما هجرتهما، فسبق تأويله، وأما كونها "وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر" فهو الصحيح المشهور، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل سبعين يوماً، فعلى الصحيح قالوا: توفيت لثلاث مضي من شهر رمضان سنة إحدى عشرة. قوله: "إن عبداً دفن فاطمة ﷺ ليلاً": فيه جواز الدفن ليلاً، وهو مجمع عليه لكن النهار أفضل إذا لم يكن عذر.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك": وفي رواية يونس عند البخاري في فرض الخمس: "فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ": قال شيخ مشايخنا الكنگوهي رحمه الله في لامع الدراري (٢: ٥٠٠): "هذا ظن من الراوي، حيث استنبط من عدم تكلمها إياه أنها غضبت عليه". يؤيد الشيخ رحمه الله أنه هذه الزيادة غير مذكورة في كثير من الروايات، فقد ذكر أبو داود هذا الحديث من طريق عقيل، وشعيب بن أبي حمزة وصالح، كلهم يرويه عن الزهري، لكن لم يذكر هذه الزيادة في شيء من رواياتهم. وكذلك أخرجه البخاري في الفرائض من غير هذه الزيادة، وأخرجه البيهقي بما يدل على أن هذه الزيادة مدرجة من الراوي، وليس من كلام عائشة رضي الله عنها، ولفظه في كتاب قسم الفيء من سننه (٦: ٣٠٠): "قال: فغضبت فاطمة ﷺ، فهجرتة، فلم تكلمه حتى ماتت"، وهذا صريح في إدراجه من الراوي. (تكملة فتح الملهم: ٩٢/٣)

** قال في تكملة فتح الملهم: قد أخرج عمر بن شبة حديث مراجعة فاطمة لأبي بكر رضي الله عنهما من طريق معمر عن الزهري، ولفظه في آخره: "لم تكلمه في ذلك المال حتى ماتت"، راجع تاريخ المدينة لابن شبة (١: ١٩٧)، وهذا صريح في أن ترك كلامها مع أبي بكر رضي الله عنهما لم يكن مطلقاً، وإنما لم تكلمه في ذلك المال فقط. (تكملة فتح الملهم: ٩٤/٣)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "و لم يؤذن بها أبا بكر": الظاهر أن هذا كله إدراج من الزهري رحمه الله، كما يدل عليه لفظ "قال" في أول كلامه. (إلى أن قال: الروايات تدل بصراحة على أن أسماء بن عميس زوجة أبي بكر رضي الله عنهما لم تول تمريضها إلى آخر حين حياتها، وغسلتها بمشركة علي رضي الله عنه، فكيف يمكن أن لا يعلم أبو بكر بحالها والظاهر الذي لا يتصور خلافه أنها لم تفعل ذلك إلا بأمر أو بإذن من أبي بكر رضي الله عنه. (إلى أن قال: أخرج الخطيب البغدادي في رواة مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه (يعني عمه الباقر) قال: ماتت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فجاء أبو بكر وعمر ليصلوا، فقال أبو بكر لعلي بن أبي طالب: تقدم: فقال: ما كنت لأتقدم وأنت خليفة رسول الله ﷺ، فتقدم أبو بكر وصلى عليها. (تكملة فتح الملهم: ١٠١/٣ - ١٠٣)

وَكَانَ لِعَلِيٍّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوفِّيتِ اسْتَنْكَرَ عَلِيٌّ وَجُوهَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، * وَلَمْ يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْ ائْتِنَا، وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةَ مُحَضَّرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ،

قوله: "وكان لعلِّي من الناس وجهة حياة فاطمة ؑ، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ؑ، ولم يكن بايع تلك الأشهر".

الكلام حول تأخر علي ؑ عن بيعه أبي بكر ؑ: أما تأخر علي ؑ عن البيعة، فقد ذكره علي في هذا الحديث، واعتذر أبو بكر ؑ، ومع هذا، فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه، أما البيعة: فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدح فيه؛ فلأنه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام، فيضع يده في يده ويبايعه، وإنما يلزمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له، وأن لا يظهر خلافاً، ولا يشق لبعضاً، وهكذا كان شأن علي ؑ في تلك المدة التي قبل بيعته، فإنه لم يظهر على أبي بكر خلافاً، ولا شق العصا، ولكنه تأخر عن الحضور عنده؛ للعدول المذكور في الحديث، ولم يكن انعقاد البيعة وانبرامها متوقفاً على حضوره، فلم يجب عليه الحضور لذلك ولا لغيره، فلما لم يجب لم يحضر، وما نقل عنه قدح في البيعة ولا مخالفة، ولكن بقي في نفسه عتب، فتأخر حضوره إلى أن زال العتب، وكان سبب العتب أنه مع وجاهته وفضيلته في نفسه في كل شيء، وقربه من النبي ﷺ وغير ذلك، رأى أنه لا يستبد بأمر إلا بحشورته وحضوره، وكان عذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة واضحاً؛ لأنهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفاسد عظيمة، ولهذا أحرروا دفن النبي ﷺ حتى عقدوا البيعة؛ لكونها كانت أهم الأمور كيلا يقع نزاع في مدفنه أو كفننه أو غسله أو الصلاة عليه أو غير ذلك، وليس لهم من يفصل الأمور، فراوا تقدم البيعة أهم الأشياء، والله أعلم.

قوله: "فأرسل إلى أبي بكر ؑ أن اتنا ولا يأتنا معك أحد، كراهية محضر عمر بن الخطاب ؓ، فقال عمر لأبي بكر ؑ: والله لا تدخل عندهم وحدك"، أما كراهتهم لمحضر عمر، فلما علموا من شدته وصدعه بما =

* قوله: "فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته": إما لأنه ما سبق له مبايعة في هذه المدة أو قد سبقت إلا أنها ما كانت سبباً للمخالطة بينهما، فكأنها ما كانت مبايعة، فأراد تجديدها على وجه يصير سبباً للمخالطة وبالوجه الثاني يحصل التوفيق بين هذا الحديث وبين ما روي أنه بايع في اليوم الثاني أو الثالث، والله تعالى أعلم. فقالوا قد بلغت من التبليغ أي إن الذي عليك هو التبليغ وقد حصل منك وليس عليك إحابتنا، فلا تكلفنا بها.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي، يَا بَنِي، وَاللَّهِ! لَا تَنِيَهُمْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ! وَمَا أَعْظَاكَ اللَّهُ، وَلَمْ نَنْفُسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سِوَا اللَّهِ الْإِلَهِ، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَّدْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصَلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، فَأَنَا لَمْ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ الْعَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَفِيَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَتَشَهَّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ، وَتَخَلَّفَهُ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَعُذْرَهُ بِالَّذِي اعْتَذَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَعَظَّمَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الَّذِي صَنَعَ نَفَاسَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِكْثَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِييًّا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَحَّدَنَا فِي أَنْفُسِنَا، فَسَرَّ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

-يظهر له، فخافوا أن ينصر لأبي بكر ﷺ، فيتكلم بكلام يوحي قلوبهم على أبي بكر، وكانت قلوبهم قد طابت عنه وانشرح له، فخافوا أن يكون حضور عمر سبباً لتغيرها.

سبب منع عمر أبا بكر ﷺ عن الدخول وحده: وأما قول عمر: لا تدخل عليهم وحدك، فمعناه: أنه خاف أن يغفلوا عليه في المعاتبة، ويحملهم على الإكثار من ذلك لين أبي بكر وصره عن الجواب عن نفسه، وربما رأى من كلامهم ما غير قلبه، فيرتب على ذلك مفسدة خاصة أو عامة، وإذا حضر عمر امتنعوا من ذلك: وأما كون عمر حنف أن لا يدخل عليهم أبو بكر وحده، فحش أبو بكر ودخل وحده، ففيه دليل على أن إبرار القسم إنما يؤمر به الإنسان إذا أمكن احتمال بلا مشقة، ولا تكون فيه مفسدة، وعلى هذا يحمل الحديث بإبرار القسم.

شرح الكلمات: قوله: "ولم نفس عليك خيراً سِوَا اللَّهِ الْإِلَهِ": هو يفتح الفاء يقال: "نَفَسْتُ عَلَيْهِ" بكسر الفاء، "أنفس" بفتحها "نفاسة"، وهو قريب من معنى الحسد. قوله: "وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فأنا لم أَلْ فيها عن الحق: وهو قريب من معنى الحسد. وقوله: "لم أَلْ" أي لم أقصر.

قوله: "فقال لأبي بكر: موعِدُكَ الْعَشِيَّةَ لِلْبَيْعَةِ، فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رَفِيَ عَلَى الْمُنْبَرِ" هو بكسر القاف، يقال: رَفِيَ يَرْفِي كَعَيْنِمُ يَعْلَمُ، والعشي يحذف الفاء هو من زال الشمس، ومنه الحديث: "صلى إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر"، وفي هذا الحديث بيان صحة خلافة أبي بكر، وانعقاد الإجماع عليها.

٤٥٧٨ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقُ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلِيٌّ فَعَظَّمَ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَضِيلَتَهُ وَسَابِقَتَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَبَايَعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالُوا: أَصَبَتْ وَأَحْسَنْتَ، فَكَانَ النَّاسُ قَرِيبًا إِلَى عَلِيٍّ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

٤٥٧٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ".

قَالَ: وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تُسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ وَفَدَكٍ، وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَرِيعَ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَأَمَّا خَيْبَرُ وَفَدَكُ، فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ، وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْمَا لِحَقُوقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَتَوَائِيهِ، وَأَمَرَهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ.

قوله: "كانتا لحقوقه التي تعرويه وتوائيه": معناه: ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة، ويقال: عروته واعتريته، وعمرته واعتثرته إذا أتته تطلب منه حاجة.

٤٥٨ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَنْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ".

٤٥٩ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله ﷺ: "لا تقسم ورثتي ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة": قال العلماء: هذا التقيد بالدينار هو من باب التيسير على ما سواه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ بَنَى دِينَارًا لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٥)، قالوا: وليس المراد بهذا اللفظ النهي؛ لأنه إنما ينهي عما يمكن وقوعه وارثه ﷺ غير ممكن، وإنما هو بمعنى الإخبار، ومعناه: لا يقتسمون شيئاً؛ لأنني لا أورث، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم. وحكى القاضي عن ابن علية وبعض أهل "البصرة" أنهم قالوا: إنما لم يورث؛ لأن الله تعالى خصه أن جعل ماله كله صدقة، والصواب الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث.

مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون؛ ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون. وحكى القاضي عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم مختص بسبينا ﷺ لقوله تعالى عن زكريا: ﴿يَرْثِي وَيُورِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ (مريم: ٦)، وزعم أن المراد: وراثته المال، وقال: ولو أراد وراثته النبوة لم يقل: ﴿يَرْثِي جَفَّتْ أَلْمَوَاتُ مِنْ وَرَثَتِي﴾ (مريم: ٥)، إذ لا يخاف المواتي على النبوة، ولقوله تعالى: ﴿وَوُورِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ (النمل: ١٦)، والصواب ما حكيناه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا وداود وراثته النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه، وحلوله مكانه، والله أعلم.

تأويل قوله "مؤنة عاملي": وأما قوله ﷺ: "ومؤنة عاملي" فقيل: هو القائم على هذه الصدقات، والنظر فيها، وقيل: كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره؛ لأنه عامل النبي ﷺ ونائب عنه في أمته. وأما مؤنة نسائه ﷺ، فسبق بيانها قريباً، والله أعلم.

تفصيل صدقات الرسول ﷺ: قال القاضي عياض رحمه الله في تفسير صدقات النبي ﷺ المذكورة في هذه الأحاديث، قال: صارت إليه ثلاثة حقوق: أحدها: ما وهب له ﷺ، وذلك وصية مخبري اليهودي له عند إسلامه يوم "أحد"، وكانت سبع حوائط في بني النضير، وما أعطاه الأنصار من أرضهم، وهو ما لا يبلغه الماء، وكان هذا ملكاً له ﷺ. الثاني: حقه من الفتي من أرض بني النضير حين أحلهم كانت له خاصة؛ لأنها لم يوجب عليها المسلمون بحبل ولا ركاب، وأما منقولات بني النضير، فحملوا منها ما حملته الإبل غير السلاح، كما صالحهم، ثم قسم ﷺ الباقي -

= بين المسلمين، وكانت الأرض لنفسه، ويخرجها في نواصب المسلمين، وكذلك نصف أرض "فدك" صالح أهلها بعد فتح "خيبر" على نصف أرضها، وكان خالصاً له، وكذلك ثلث أرض وادي القرى، أخذه في الصلح حين صالح أهلها اليهود، وكذلك حصنان من حصون "خيبر"، وهما الوطيخ والسلام، أخذهما صلحاً. الثالث: سهمه من خمس خيبر، وما افتتح فيها عتوة، فكانت هذه كلها ملكاً لرسول الله ﷺ خاصة لا حق فيها لأحد غيره، لكنه ﷺ كان لا يستأثر بها، بل ينفقها على أهله والمسلمين، وللمصالح العامة، وكل هذه صدقات محررات التملك بعده، والله أعلم.

[١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين]

٤٥٨٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ كِلَاهُمَا، عَنْ سُلَيْمٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا.

٤٥٨٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْتِادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي النَّفْلِ.

١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

قوله: "أن رسول الله ﷺ قسم في النفل للفرس سهمين" هكذا هو في أكثر الروايات "للفرس سهمين وللرجل سهماً"، وفي بعضها "للفرس سهمين، وللراجل سهماً" بالألف في "الراجل"، وفي بعضها "للفارس سهمين"، والمراد بالنفل هنا: الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل؛ لكونها تسمى نفلاً لغة، فإن النفل في اللغة الزيادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنها أحلت هذه الأمة دون غيرها.

أقوال أهل العلم في أسهام الراجل والفارس: واختلف العلماء في سهم الفارس والراجل من الغنيمة. فقال الجمهور: يكون للراجل سهم واحد، وللفارس ثلاثة أسهم: سهمان بسبب فرسه، وسهم بسبب نفسه، وعن قال بهذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون. وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان فقط: سهم لهما، وسهم له. ** قالوا: ولم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى، وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على رواية من روى للفرس سهمين، وللراجل سهماً* بغير ألف في "الرجل" =

** قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الإمام أبو حنيفة رحمه الله بما يأتي:

١- أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللراجل سهماً"، وحقق شيخنا في إعلاء السنن (١٢: ١٥٨) أن سنده صحيح على شرط الشيخين.

٢- أخرج الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: "أنه أسهم للفارس سهمين، وللراجل سهماً". قال شيخنا: "وهذا سند صحيح على شرط البخاري". (إلى أن قال:): ولأبي حنيفة آثار أخرى ساقها وحققها شيخنا العثماني رحمه الله في إعلاء السنن، وأجاب عما يعارضها. (تكملة فتح الملهم: ١١٤/٣، ١١٥)

** قال في تكملة فتح الملهم: ويمكن أن يجاب عن حديث الباب بأن زيادة السهم كانت نفلاً، كما يدل عليه -

=وهي رواية الأكثرين، ومن روى "وللراجل" روايته محتملة، فيتعين حملها على موافقة الأولى جمعاً بين الروایتين، قال أصحابنا وغيرهم: ويرفع هذا الاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية في حديث ابن عمر هذا من رواية أبي معاوية وعبد الله بن عمر وأبي أسامة وغيرهم بإسنادهم عنه أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان لفرسه، ومثله من رواية ابن عباس وأبي عمرة الأنصاري رضي الله عنه، والله أعلم. ولو حضر بالفراس لم يُسهم إلا لفرس واحد، هذا مذهب الجمهور، منهم: الحسن ومالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن بن فضال. وقال الأوزاعي والثوري والليث وأبو يوسف رضي الله عنهم: يُسهم لفرسين. ويروى مثله أيضاً عن الحسن ومكحول ويحيى الأنصاري وابن وهب وغيره من المالكيين، قالوا: ولم يقل أحد: إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً روي عن سليمان بن موسى أنه يسهم، والله أعلم.

-قول ابن عمر: "قسم في النفل للفرس سهمين"، والجمهور حملوا لفظ "النفل" في هذا الحديث على الغنيمة. وفي المسألة كلام طويل راجع له إعلاء السنن وغيره. (تكملة فتح الملهم: ٣ / ١١٥)

[١٨ - باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم]

٤٥٨٤ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقَبِيلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: "اللَّهُمَّ! أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ! آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ! إِنْ تُهْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ"، فَمَا زَالَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ، مَا دَامَ يَدَيْهِ، مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ، حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ، فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَخَذَ رِدَائَهُ، فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ التَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ، وَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! كَذَاكَ مُنَاشِدَتَكَ رَبِّكَ، فَأَنَّهُ سَيُنَجِّزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (٨ الأنفال: ٩)، فَأَمَدَهُ اللَّهُ بِالْمَلَائِكَةِ.

[١٨ - باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم]

الكلام حول غزوة بدر: قوله: "لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ" اعلم أن "بدرًا" هو موضع الغزوة العظمى المشهورة، وهو ماء معروف، وقرية عامرة على نحو أربع مراحل من المدينة، بينها وبين مكة. قال ابن قتيبة: بدر بشر كانت لرجل يسمى بدرًا، فسميت باسمه. قال أبو اليقظان: كانت لرجل من بني غفار، وكانت غزوة "بدر" يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وروى الحافظ أبو القاسم بإسناده في تاريخ "دمشق" فيه ضعفاء أنها كانت يوم الاثنين، قال الحافظ: والمحمول أنها كانت يوم الجمعة، وثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود أن يوم بدر كان يوماً حاراً.

قوله: "فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ الْقَبِيلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: "اللَّهُمَّ! أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي".

ضبط الكلمات وشرحها: أما "يهتف" فبفتح أوله وكسر التاء المثناة فوق بعد الهاء، ومعناه: يصيح ويستغيث بالله بالدعاء، وفيه استحباب استقبال القبلة في الدعاء ورفع اليدين فيه، وأنه لا بأس برفع الصوت في الدعاء.

قوله ﷺ: "اللَّهُمَّ! إِنْ تُهْلِكَ هَذِهِ الْعَصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ": ضبطوه "هَلَكْتَ" بفتح التاء وضمها، -

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي أَبُو عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمْ حَيْزُومَ! فَتَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَحَرَ مُسْتَلْقِيًا، فَتَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ، وَشَقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَانْخَضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "صَدَقْتَ، ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ"، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ، وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ: فَلَمَّا أَسْرَوْا الْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: "مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هُمْ بَنُو الْعَمَةِ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً، فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَرَى؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ!" قُلْتُ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تَمَكَّنَّا، فَتَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، فَتَمَكَّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ، فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ،.....

- فعلى الأول ترفع "العصاة" على أنها فاعل، وعلى الثاني تنصب، وتكون مفعولة، والعصاة: الجماعة.
قوله: "كذلك مناشدتك ربك": "المناشدة": السؤال مأخوذة من التشديد، وهو رفع الصوت، هكذا وقع لخصامير رواية مسلم "كذلك" بالذات، ولبعضهم "كفأك" بالفاء. وفي رواية البخاري: "حسبك مناشدتك ربك"، وكل بمعنى، وضبطوا "مناشدتك" بالرفع والتنصب، وهو الأشهر. قال القاضي: من رفعه جمعه فاعلاً بكفأك، ومن نصبه، فعلى المفعول بما في حسبك وكفأك، وكذلك من معنى الفعل من الكف. قال النعمان: هذه المناشدة إنما فعلها النبي ﷺ ليراه أصحابه بذلك الحال، فتقوى قلوبهم بدعائه ونضرعه، مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعالى إحدى الطائفتين: إما العمر وإما الجيش، وكانت العمر قد ذهبت وفاتت، فكان على ثقة من حصول الأخرى، ولكن سأل تعجيل ذلك، وتجزئه من غير أذى يحنى المسلمين، قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُمِدِّدُكُمْ بِأَنْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُزِدِّفِينَ﴾ (الأنفال: ٩): أي معينكم، والإمداد: الإعانة، و"مزدفين": متتابعين، وقيل غير ذلك.

قوله: "أقدم حيزومًا": هو بجاء مهمة مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة ثم زاي مضمومة ثم واو ثم ميم، قال القاضي: وقع في رواية العذري "حَيْزُومٌ" بالنون، والصواب الأول، وهو المعروف لسائر الرواة والمخطوط، وهو اسم فرس الملك، وهو منادى بحذف حرف النداء أي يا حيزوم. وأما "أقديم": فضبطوه بوجهين أحدهما وأشهرهما، ولم يذكر ابن دُرَيْدٍ وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه همزة قطع مفتوحة وبكسر الدال من الإقدام، قالوا: وهي كلمة زجر للفرس معبومة في كلامهم. والثاني: بضم الدال وهمزة وصل مضمومة من التقدم.

قوله: "فإذا هو قد حُطِمَ أنفه: الخطم: الأثر على الأنف، وهو بالخاء المعجمة. قوله: "هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها" =

وَتَمَكَّنِي مِنْ فُلَانٍ - نَسِيئاً لِعَمَرَ - فَأَضْرَبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أُمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهُوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَتَكَيَّانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخَذِهِمُ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عَرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ" - شَجَرَةُ قَرِيْبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كُنْتَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِرَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ (الأنفال: ٦٧-٦٩)، فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيْمَةَ لَهُمْ.

= يعني أشرافها، والواحد صنديد بكسر الصاد، والضمير في "صناديدها" يعود على أئمة الكفر أو مكة.
قوله: "فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر"، هو بكسر الواو، أي أحب ذلك واستحسنه. يقال: هوى الشيء بكسر الواو يهوى يفتحها هوى، والهوى: المحبة. قوله: "ولم يهوى ما قلت"، هكذا هو في بعض النسخ "ولم يهوى"، وفي كثير منها "ولم يهوى" بالياء، وهي لغة قليلة يائيات الياء مع الجازم، ومنه قراءة من قرأ ﴿وَلَهُ مَنْ يَنْتَقِي وَيُضَيِّرُ﴾ (يوسف: ٩٠) بالياء، ومنه قول الشاعر:
ألم يأنيك والأنباء تسمى.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُثْخِرَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: ٦٧): أي يكثر القتل والقهر في العدو.

[١٩- باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه]

٤٥٨٥- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قِتْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ - سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ - فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمُسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟" ** يَا ثُمَامَةُ! فَقَالَ: عِنْدِي، يَا مُحَمَّدُ! خَيْرٌ إِنْ تَقْتُلُ تَقْتُلُ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تُنْعِمُ تُنْعِمُ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَفَرَّكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدَا، فَقَالَ: "مَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!" قَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلُ تَقْتُلُ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ،

[١٩- باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه]

ضبط الاسم وفقه الحديث: قوله: "فجاء رجل من بني حنظلة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سوارى المسجد:" أما "أثال"، فيضم الهجزة وثناء مثناة وهو مصروف.

حكم إدخال الكافر في المسجد: وفي هذا جواز ربط الأسير وحبسه، وجواز إدخال المسجد الكافر، ومذهب الشافعي جوازه بإذن مسلم، سواء كان الكافر كتابياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز، وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز لكتاني دون غيره، ودليلنا على الجميع هذا الحديث. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (التوبة: ٢٨)، فهو خاص بالحرم، ونحن نقول: لا يجوز إدخاله الحرم، والله أعلم.

تأويل قوله: "تقتل ذا دم": قوله: "إِنْ تَقْتُلُ تَقْتُلُ ذَا دَمٍ": اختلفوا في معناه. فقال القاضي عياض في "المشارك" وأشار إليه في شرح مسلم، معناه: إِنْ تَقْتُلُ صَاحِبَ دَمٍ لَدُمِهِ مَوْقِعٌ يَشْتَفِي بِقَتْلِهِ، وَيَدْرِكُ قَاتِلَهُ بِهِ ثَأْرُهُ، أَيْ لِرِيَاسَتِهِ وَفَضِيلَتِهِ، وَحَذَفَ هَذَا لِأَنَّهُمْ يَفْهَمُونَهُ فِي عَرَفِهِمْ. وقال آخرون معناه: تَقْتُلُ مَنْ عَلَيْهِ دَمٌ وَمَطْشُوبٌ بِهِ، وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ، فَلَا عَتَبَ عَيْنِكَ فِي قَتْلِهِ. ورواه بعضهم في "سنن أبي داود" وغيره "ذا دم" بالذال المنحمة وتشديد الميم: أَيْ ذَا دِمَامٍ وَحَرَمَةٍ فِي قَوْمِهِ، وَمَنْ إِذَا عَقِدَ ذِمَّةً فِي هَذَا. قال القاضي: هذه الرواية ضعيفة؛ لأنها -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ما ذا عندك يا ثمامة": أي ما الذي استقر في ظنك أن أفعله بك؟ فأجاب بأنه ظن خيرا، فقال: عندي يا محمد خير، أي لأنه لست ممن يظلم، بل ممن يعفو ويحسن، كذا في فتح الباري.

فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!" فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ. إِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ، وَإِنْ تُقْتُلْ تُقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ"، فَانْطَلَقَ إِلَى نَحْلِ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنْ خِيفَ أَحَدُنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ،

نقلب المعنى، فإن من له حرمة لا يستوجب القتل. قلت: ويمكن نصحيحها على معنى التفسير الأول، أي تقتل رجلاً جليلاً يحتفل قاتله بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً، فإنه لا فضيلة في قتله، ولا يدرك به قاتله ثأره. قوله ﷺ: "اطلقوا ثُمَامَةَ": فيه جواز المن على الأسير، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور.

أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم: قوله: "فانطلق إلى نحل قريب من المسجد، فاغتسل": قال أصحابنا: إذا أراد الكافر الإسلام، بادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يحل لأحد أن يأذن له في تأخيرها، بل يبادر به، ثم يغتسل، ومذهبنا أن اغتساله واجب إن كان عليه جنابة في الشرك، سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحابنا: إن كان اغتسل أجزأه وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه، ويسقط حكم الجنابة بالإسلام، كما تسقط الذنوب، وضعفوا هذا بالوضوء، فإنه ينزله بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كله إذا كان أحجب في الكفر، أما إذا لم يحجب أصلاً، ثم أسلم، فالغسل مستحب له، وليس بواجب، هذا مذهبنا ومذهب مالك وآخرين. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

قوله: "فانطلق إلى نحل قريب من المسجد": هكذا هو في البخاري ومسلم وغيرهما "نحل" بالخاء المعجمة، وتقديره: انطلق إلى نحل فيه ماء، فاغتسل منه. قال القاضي: قال بعضهم: صوابه "نحل" بالميم، وهو الماء القليل المنبعث، وقيل: الجاري. قلت: بل الصواب الأول؛ لأن الروايات صحت به، ولم يروا إلا هكذا وهو صحيح، ولا يجوز العدول عنه.

قوله ﷺ: "ما عندك يا ثُمَامَةُ": وكرر ذلك ثلاثة أيام. هذا من تأليف القلوب وملاطفة لمن يرجي إسلامه من الأشراف الذين يتبعهم على إسلامهم خلق كثير. قوله: "وإن خيفك أخذتني، وأنا أريد العمرة، فماذا ترى؟ فبشره رسول الله ﷺ، وأمره أن يعتمر": يعني بشره بما حصل له من الخير العظيم بالإسلام، وإن الإسلام يهدم ما كان-

فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتُ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا، وَاللَّهِ! لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٤٥٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا لَهُ نَحْوَ أَرْضِ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقَتَّلَنِي تَقْتُلْ ذَا دِمٍّ.

قبله، وأما أمره بالعمرة، فاستحباب؛ لأن العمرة مستحبة في كل وقت، لاسيما من هذا الشريف المطاع إذا أسلم، وجاء مراغماً لأهل "مكة"، فطاف وسعى وأظهر إسلامه، وأغاظهم بذلك، والله أعلم.
قوله: "قال له قائل أصبوت؟" هكذا هو في الأصول "أصبوت"، وهي لغة، والمشهور "أصبأت" بالهمز، وعلى الأول جاء قومه: الصبابة كفاض وقضاة.

قوله في حديث ابن المثنى: "إلا أنه قال: إن تقتلني تقتل ذا دم" هكذا في النسخ المحققة "إن تقتلني بالنون والياء في آخرها، وفي بعضها يحدفها، وهو فاسد؛ لأنه يكون حينئذ مثل الأول، فلا يصح استنائه.

[٢٠ - باب إجلاء اليهود من الحجاز]

٤٥٨٧ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ"، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَذَاهُمْ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ يَهُودَ! أَسْلَمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ أَرِيدُ، أَسْلَمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ أَرِيدُ"، فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: "اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أَرِيدُ أَنْ أُجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئًا فَلْيَبِعْهُ، وَإِلَّا فاعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ".

٤٥٨٨ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقُرَيْظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقْرَ قُرَيْظَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَتَهُمْ، وَأَسْلَمُوا، وَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قَيْثَقَاعَ وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِي كَانَ بِالْمَدِينَةِ.

[٢٠ - باب إجلاء اليهود من الحجاز]

قوله ﷺ لليهود: "أسلموا تسلموا، فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: ذلك أريد" معناه: أريد أن تعرفوا أنني بلغت. وفي هذا الحديث استحباب تحيis الكلام وهو من بديع الكلام، وأنواع الفصاحة. وأما إخراجهم ﷺ اليهود من "المدينة" فقد سبق بيانه واضحاً في آخر كتاب الوصايا. قوله ﷺ: "الأرض لله ورسوله": معناه: ملكها والحكم فيها، وإنما قال لهم هذا؛ لأنهم حاربوا رسول الله ﷺ كما ذكره ابن عمر في روايته التي ذكرها مسلم بعد هذه.

قوله: "عن ابن عمر أن يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ، فأجلى رسول الله ﷺ بني النضير، وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم، وقسم نساؤهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين" -

٤٥٨٩ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي خُفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَثَمٌ.

فوائد الحديث: في هذا أن المعاهد والذمي إذا نقض العهد صار حربياً وجرت عليه أحكام أهل الحرب؛ وللإمام سبب من أراد منهم، وله الممن على من أراد، وفيه: أنه إذا من عليه، ثم ظهرت منه عاربة انتقض عهده، وإنما ينفع الممن فيما مضى لا فيما يستقبل، وكانت قريظة في أمان، ثم حاربوا النبي ﷺ، ونقضوا العهد، وظاهروا قريشاً على قتال النبي ﷺ، قال الله تعالى: وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُواهُم مِّنْ أَهْلِ كِتَابٍ مِّنْ مَّصَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَغِيظُوا يَفْقَهُونَ وَعُسْرُوتَيْنِ فَزَفَقَهُ إِلَى آخِرِ آيَةِ الْآيَةِ الْأُخْرَى. (الأحزاب: ٢٦).

قوله: اليهود بن قيساع: هو بفتح القاف، ويقال بضم النون وفتحها وكسرهما ثلاث لغات مشهورات.

[٢١- باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب]

٤٥٩٠- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا".

٤٥٩١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

[٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن...]

٤٥٩٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَقَارِبَةٌ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ - عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْثَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قَرْيَظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَاهُ عَلَى جِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: "قُومُوا إِلَيَّ سَيِّدِكُمْ" - أَوْ خَيْرِكُمْ -، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ"، قَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ"، وَرَبَّمَا قَالَ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ الْمُثَنَّى: وَرَبَّمَا قَالَ: "قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ".

٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد،

وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

قوائد الحديث: قوله: "نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ": فيه: جواز التحكيم في أمور المسلمين، وفي مهامهم العظام، وقد أجمع العلماء عليه، ولم يخالف فيه إلا الخوارج، فإنهم أنكروا على علي التحكيم، وأقام الحجة عليهم، وفيه: جواز مصالحة أهل قرية أو حصن على حكم حاكم مسلم عدل صالح للحكم أمين على هذا الأمر، وعليه الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين، وإذا حكم بشيء لزم حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه، ولهم الرجوع قبل الحكم، والله أعلم.

تأويل قوله: "دنا من المسجد": قوله: "أرسل رسول الله ﷺ إلى سعد، فاتاه على جمار، فلما دنا قريبا من المسجد"، قال القاضي عياض: قال بعضهم: قوله "دنا من المسجد" كذا هو في البخاري ومسلم من رواية شعبة، وأراه وهمًا إن كان أراد مسجد النبي ﷺ؛ لأن سعد بن معاذ جاء منه، فإنه كان فيه كما صرح به في الرواية الثانية، وإنما كان النبي ﷺ حين أرسل إلى سعد نازلًا على بني قريظة، ومن هناك أرسل إلى سعد ليأتيه، فإن كان الراوي أراد مسجدًا احتطه النبي ﷺ هناك كان يصلي فيه مدة مقامه، لم يكن وهمًا، قال: والصحيح ما جاء في غير صحيح مسلم، قال: فلما دنا من النبي ﷺ أو فلما طلع على النبي ﷺ، كذا وقع في كتاب ابن أبي -

"قوله: "قوموا إلى سيدكم": لا دليل فيه على قيام التعظيم والتكرم؛ إذ لو أريد ذلك ل قيل: "قوموا لسيدكم"، وأما هذا الحديث، فإنما يدل على القيام لعموم المريض عند النزول أو القيام لاستقبال العظيم ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

٤٥٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ يَهْدًا
الْإِسْنَادَ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ"، وَقَالَ مَرَّةً:
"لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ".

٤٥٩٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ
ثُمَيْرٍ، قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدُ

-شَيْبَةَ وَسِنَّ أَبِي دَاوُدَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُسْعِدَ نَصَحِيْفَ مِنْ لَفْظِ الرَّاوِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: "قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ أَوْ خَيْرِكُمْ".

فَوَائِدُ الْحَدِيثِ: فِيهِ إِكْرَامُ أَهْلِ الْقَضَلِ، وَتَلْقِيهِمْ بِالْقِيَامِ لَمَّا إِذَا أَقْبَلُوا، هَكَذَا احْتَجَّ بِهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ لَاسْتِحْبَابِ
الْقِيَامِ. قَالَ الْقَاضِي: وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْقِيَامِ الْمُنْهِي عَنْهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَنْ يَقُومُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَيُمَثِّلُونَ قِيَامًا
طَوِيلَ جُلُوسِهِ. قُلْتُ: الْقِيَامُ لِلْقَادِمِ مِنْ أَهْلِ الْقَضَلِ مُسْتَحَبٌّ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَحَادِيثٌ، وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمُنْهِي عَنْهُ شَيْءٌ
صَرِيحٌ، وَقَدْ جُمِعَتْ كُلُّ ذَلِكَ مَعَ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي جُزْءٍ، وَأُجِبَتْ فِيهِ عَمَّا تَوَهَّمُ الْمُنْهِي عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. **
قَالَ الْقَاضِي: وَخْتَلَفُوا فِي الَّذِينَ عَنْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُهُ: "قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ" هَلْ هُمْ الْأَنْصَارُ خَاصَّةً، أَمْ جَمِيعٌ مِنْ
حَضَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَعَهُمْ.

التَّوْفِيقُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ: قَوْلُهُ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ: "إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَيَّ حَكَمًا". وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى قَالَ:
"نَزَلُوا عَلَيَّ حَكْمًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ"، قَالَ الْقَاضِي: يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ
بَأَنَّهُمْ نَزَلُوا عَلَى حَكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَضُوا بِرَدِّ الْحُكْمِ إِلَى سَعْدٍ، فَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ، قَالَ: وَالْأَشْهُرُ أَنَّ الْأَوْسَ ظَنُّوا
مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَفْوَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حُلَفَاءَ هِمٍّ، فَقَالَ هُمُ النَّبِيُّ ﷺ: "أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ؟"
يَعْنِي مِنَ الْأَوْسِ يَرْضِيهِمْ بِذَلِكَ، فَرَضُوا بِهِ، فَرَدَّهُ إِلَى سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ الْأَوْسِيِّ. قَوْلُهُ: "وَمَنْ ذَرَيْتُهُمْ"، سَبَقَ أَنَّ
الذَّرِيَّةَ تَطْلُقُ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مَعًا.

قَوْلُهُ ﷺ: "لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ"، الرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ "الْمَلِكِ" بِكُسْرِ اللَّامِ، وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَتَوْبِيحُهَا
الرَّوَايَاتُ الَّتِي قَالَ فِيهَا: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ". قَالَ الْقَاضِي: رَوَيْنَا فِي صَحِيحٍ مُسْنَمٍ بِكُسْرِ اللَّامِ بِغَيْرِ
خِلَافٍ، قَالَ: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِكُسْرِهَا وَفَتْحِهَا، فَإِنْ صَحَّ الْفَتْحُ، فَالْمُرَادُ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَتَقْدِيرُهُ بِالْحُكْمِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْمَلِكُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى.

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلُكِ: وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقِيَامَ عَلَى أَقْسَامٍ: (إِلَى أَنْ قَالَ: ٧- أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ
لَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَرِّ وَالْإِكْرَامِ لَمَنْ لَا يَرِيدُ مِنْهُ ذَلِكَ. وَهَذَا الْقِسْمُ السَّابِعُ مَوْضِعُ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ،
فَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ، وَلِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي جَوَازِهِ رِسَالَةً مُسْتَقْلِلَةً رَدَّ عَلَيْهَا ابْنُ الْحَاجِّ. (تَكْمِلَةُ فَتْحِ
الْمُلُكِ: ١٢٦/٣، ١٢٧)

يَوْمَ الْخُدُودِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعُرْقَةِ، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخُدُودِ، وَضَعَ السَّلَاحَ، فَاعْتَسَلَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْقُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْعُبَارِ، فَقَالَ: وَضَعْتَ السَّلَاحَ! وَاللَّهِ! مَا وَضَعْتَاهُ، اخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَأَيْنَ؟" فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تُقَتَلَ الْمُقَاتِلَةُ، وَأَنْ تُسَبَى الذَّرِيَّةُ وَالنِّسَاءُ، وَتُقَسَمَ أَمْوَالُهُمْ.

٤٥٩٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَأَخْبَرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

٤٥٩٦ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ، وَنَحَجَرَ كُلَّهُ لِلرَّءِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَجَاهِدَ فِيكَ، مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ! فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْءٌ فَأَبْقِنِي أَجَاهِدُهُمْ فِيكَ، اللَّهُمَّ! فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَافْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا،

= ضبط الأسماء: قوله: "رماه رجل من قريش يقال له: ابن العرقه" هو بعين مهملة مفتوحة ومكسورة ثم قاف، قال القاضي: قال أبو عبيد، هي أمه، قال ابن الكلبي: اسم هذا الرجل حيان بكسر الحاء بن أبي قيس بن علقمة ابن عبد مناف بن الحارث بن منقذ بن عمرو بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، قال: واسم العرقه قلابه، بقاف مكسورة وباء موحدة بنت سعد بن سهل بن عبد مناف بن الحارث، وسُميت بالعرقه لطيب ريحها، وكنيتها أم فاطمة، والله أعلم.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "رماه في الأكحل" قال العلماء: هو عرق معروف، قال الخليل: إذا قطع في اليد لم يرق الدم، وهو عرق الحياة في كل عضو منه شعبة له اسم. قوله: "فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ" فيه: جواز النوم في المسجد، وجواز مكث المريض فيه، وإن كان جريحاً، قوله: "أَنَّ سَعْدًا نَحَرَ كُلَّهُ لِلرَّءِ" أي: "للبلاء" بفتح الكاف: أخرج. "وَنَحَجَرَ" أي: يمس. قوله: "إِنِّي كُنْتُ وَضَعْتُ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ" فافجرها واجعل موتي فيها: هذا ليس من قبي الموت النهائي عنه؛ لأن ذلك فيمن غناه لضر نزل به، وهذا إما غناه انفجارها ليكون شهيداً.

فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِهِ، فَلَمْ يَرُعْهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - إِلَّا وَالْدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَيْلِكُمْ، فَإِذَا سَعْدٌ جَرَحَهُ يَغْدُ دَمًا، فَمَاتَ مِنْهَا.

٤٥٩٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَيْتِهِ، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ	فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالتَّضْيِيرُ
لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ	غَدَاةً تَحْمَلُوا لَهُوَ الصَّبُورُ
تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا	وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ
وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ	أَقِيمُوا، قَيْتَقَاعُ، وَلَا تَسِيرُوا
وَقَدْ كَانُوا بِلَدِّهِمْ ثِقَالًا	كَمَا ثَقُلْتُ بِمِطْطَانَ الصَّخُورُ

قوله: "فانفجرت من ليته": هكذا هو في أكثر الأصول المعتمدة "ليته" بفتح اللام وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة، وهي النحر، وفي بعض الأصول "من ليته" بكسر اللام وبعدها ياء مشناة من تحت ساكنة، والليت: صفحة العنق، وفي بعضها من "ليلته"، قال القاضي: قالوا: وهو الصواب كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه. قوله: "فلم يرعهم": أي لم يفجأهم ويأتهم بغتة.

قوله: "فإذا سعد جرحه يغد دماً": هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "يغد" بكسر الغين المعجمة وتشديد الذال المعجمة أيضاً، ونقله القاضي عن جمهور الرواة، وفي بعضها "يغْدُ" بإسكان الغين وضم الذال المعجمة، وكلاهما صحيح، ومعناه: يسيل، يقال: غد الجرح يغد إذا دام سيلانه، وغدا يغثو: سال كما قال في الرزية الأخرى، فما زال يسيل حتى مات.

قوله في الشعر:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالتَّضْيِيرُ

هكذا في معظم النسخ، وكذا حكاه القاضي عن المعظم، وفي بعضها "لما فعلت" باللام بدل الفاء، وقال: وهو الصواب والمعروف في السير. قوله:

تَرَكْتُمْ قَدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَقُورُ

شرح كلمات الشعر: هذا مثل لعدم الناصر، وأراد بقوله: "تركتم قدركم" الأوس لقلة حلفائهم، فإن حلفاءهم قرظة وقد قتلوا، وأراد بقوله: "وقدر القوم حامية تقور" الخروج لشفاعتهم في حلفائهم بني قينقاع حتى من-

عليهم النبي ﷺ وتركهم بعد الله بن أبي بن سلول، وهو أبو حباب المذكور في البيت الآخر.
 قوله: "كما نكثت بغيطان الفخجور": هو اسم جبل من أرض أجاز في ديار "بني مزينة"، وهو بفتح الميم على المشهور، وقال أبو عبيد البكري وجماعة: هو يكسرهما ويعدّها ياء مثناة تحت وآخره نون، هذا هو الصحيح المشهور، ووقع في بعض نسخ مسلم "ميطار" بالراء، قال القاضي: وفي رواية ابن مهران "بميطان" بالخاء مكان الميم، والصواب الأول، قال: وإنما قصد هذا الشاعر تخريض سعد على استبقاء بني قريظة حلفائه، وينومه على حكمه فيهم، ويذكره بفعل عبد الله بن أبي، ويمدحه بشفاعته في حلفائهم بني قينقاع.

[٢٣- باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين]

٤٥٩٨- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ: "أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ"، فَتَخَوَّفَ نَاسٌ قَوْتَ الْوَقْتِ، فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ، قَالَ: فَمَا عَتَفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

٢٣- باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمور المتعارضين

هكذا رواه مسلم: "ألا يصلي أحد العصر إلا في بني قريظة"، ورواه البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال: "قال رسول الله ﷺ: لما رجع من الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، وقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، ولم يرد ذلك منا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم".

التوفيق بين روايتي الصحيحين: أما جمعهم بين الروایتين في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقبل للذين لم يصلوا الظهر: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلوا بالمدينة: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للجميع: ولا تصلوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم: لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، والله أعلم.

سبب اختلاف الصحابة: وأما اختلاف الصحابة ﷺ في المبادرة بالصلاة عند ضيق وقتها وتأخيرها، فسيبه أن أدلة الشرع تعارضت عندهم بأن الصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ: لا يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة، المبادرة بالذهاب إليهم، وأن لا يشتغل عنه بشيء، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث أنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلوا حين خافوا قوت الوقت، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته، فأخروها، ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين؛ لأنهم يجتهدون.

فقه الحديث: ففيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس، ومراعاة المعنى، ومن يقول بالظاهر أيضاً، وفيه: أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد، وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول: لم يصرح بإصابة الطائفتين، بل ترك تعنيفهم، ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد، وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد، والله أعلم.

[٢٤- باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار من أكلهم من الشجر والتمر...]

٤٥٩٩- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ الْمَدِينَةَ، قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلُ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أُعْطَوْهُمْ أَنْصَافَ ثَمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمَوْتَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهِيَ تُدْعَى أُمَّ سُنَيْمٍ، وَكَانَتْ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، كَانَ أَحَاً لِأَنَسٍ لَأُمِّهِ، وَكَانَتْ أُعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِدَاقاً لَهَا، فَأَعْطَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ، مَوْلَاةً، أُمُّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

[٢٤- باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار من أكلهم من الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتح

قوله: لما قدم مهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء. وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقامهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام، ويكفونهم العمل والموتة. ثم ذكر أن أبي طالح كان أحاً من فروع من قتل أهل خيبر، وتصرف بن شيبه رد المهاجرين إلى الأنصار من أكلهم من الشجر والتمر.

الكلام حول منافع الأنصار للمهاجرين وردّ المهاجرين من أكلهم من الشجر والتمر بعد: قال العلماء: لما قدم المهاجرون أثرهم الأنصار بمنافع من أشجارهم، فمنهم من قبلها منحة محضة، ومنهم من قبلها بشرط أن يعمل في الشجر والأرض، وله نصف الثمار، ولم تطب نفسه أن يقبضها منحة محضة، هذا لشرف نفوسهم وكرامتهم أن يكونوا كلاً، وكان هذا مساقاة، وفي معنى المساقاة، فلما فتحت عليهم خيبر، استغنى المهاجرون بأنصابتهم فيها عن تلك المنافع، فردوها إلى الأنصار، ففيه فضيلة ظاهرة للأنصار في مواسمهم وإثرائهم، وما كانوا عليه من حب الإسلام، وإكرام أهله، وأخلاقهم الجميلة، ونفوسهم الطاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ نَبَّأُوا أَنَّ رَسُولًا مِّنْ رَبِّهِمْ آتَاهُم مِّنْ أَنفُسِهِمْ فَتَمَنَّوْا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ (الحشر: ٩) الآية.

شرح الكلمات: قوله: "وكان الأنصار أهل الأرض والعقار"، أراد بالعقار هنا النخل، قال الزجاج: العقار كل ما له أصل، قال: وقيل: إن النخل خاصة يقال له: العقار. قوله: "وكانت أعطت أم أنس رسول الله ﷺ عِدَاقاً لها"، هو بكسر العين جمع عِدَاقٍ بفتحها، وهي النخلة ككلب وكلاب وشتر وبشار. قوله: "وأعطاه رسول الله ﷺ أم أنس"، هذا دليل لما قدمنا عن العلماء أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على المساقاة، بل كان فيه ما هو منحة ومواساة، وهذا منه، وهو محمول على أنها أعطته ﷺ ثمارها بفعل فيها ما شاء من أكله بنفسه وعياله وضيغه وإيثاره بذلك من شاء، فلهم أثرها أم أيمن، ولو كانت إباحة له خاصة لما أباحها لغيره، لأن المباح له بنفسه لا يجوز له أن يبيع ذلك الشيء لغيره. بخلاف الموهوب له نفس رغبة الشيء، فإنه يتصرف فيه كيف شاء.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَرَعَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ حَيِّرٍ، وَانْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاحِيَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَتَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ، قَالَ: فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عِدَاقَهَا، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَ الْيَمَنِ مَكَالَهُنَّ مِنْ حَاطِطِهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِ الْيَمَنِ، أُمُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ مَا تُوَفِّي أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمُ الْيَمَنِ تَحْضُنُهُ، حَتَّى كَبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَلْكَحَهَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوَفِّيتُ بَعْدَ مَا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ.

٤٦٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّبَخِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا - وَقَالَ حَامِدٌ وَأَبْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ - كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ التَّخْلَاطِ مِنْ أَرْضِهِ، حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ وَالتَّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ.

قَالَ أَنَسٌ: وَإِنَّ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْأَلُهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ أُمُ الْيَمَنِ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْطَانِيهِنَّ، فَجَاءَتْ أُمُ الْيَمَنِ، فَجَعَلَتْ التَّوْبَ فِي عُنُقِي، وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أَعْطَانِيَهُنَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "يَا أُمُ الْيَمَنِ! اتَّزَكِّيهِ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا"، وَتَقُولُ: كَلَّا! وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَجَعَلَ يَقُولُ كَذَا حَتَّى أَعْطَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ.

قوله: رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاحِيَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَتَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ: هذا دليل على أنها كانت منافع ثمار، أي إباحة للثمار لا عتيق لأرقاب النخل، فإنها لو كانت هبة لرقبة النخل لم يرجعوا فيها، فإن الرجوع في إفساد بعد القبض لا يجوز، وإنما كانت إباحة كما ذكرنا، والإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى اتسعت الحال على المهاجرين بفتح حير، واستغنوا عنها، فردوها على الأنصار، فقبلوها، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لهم ذلك.

ترجمة أم أيمن: قوله: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِ الْيَمَنِ أُمُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ: هذا تصريح من ابن شهاب أن أم أيمن أم أسامة بن زيد أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب، وكانت من الحبشة: هذا تصريح من ابن شهاب أن أم أيمن أم أسامة بن زيد حبشية، وكذا قاله =

هالواقدي وغيره، ويؤيده ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبي الحبشة أصحاب القيل، وقيل: إنها لم تكن حبشية، وإنما الحبشية امرأة أخرى، واسم أم أيمن التي هي أم أسامة بركة، كتبت بأبنيها أيمن بن عبيد الحبشي صحابي استشهد يوم خيبر، قاله الشافعي وغيره، وقد سبق ذكر قطعة من أحوال أم أيمن في باب الثقافة.

قوله في قصة أم أيمن: أنها امتنعت من رد تلك المنافع حتى عوضها عشرة أمثاله. إنما فعلت هذا؛ لأنها ظنت أنها كانت هبة مؤبدة ومملوكاً لأصل الرقبة، وأراد النبي ﷺ استعطابة قلبها في استرداد ذلك، فما زال يزيدها في العوض حتى رضيت، وكل هذا تبرع منه ﷺ، وإكرام لها لما لها من حق الحضانة والتربية.

قوله: "والله لا نعطيكمهن": هكذا هو في معظم النسخ "نعطيكمهن" بالألف بعد الكاف، وهو صحيح، فكأنه أشع فتحة الكاف، فتولدت منها ألف، وفي بعض النسخ: "والله ما نعطاكنهن"، وفي بعضها: "لا نعطيكنهن"، والله أعلم.

* * * *

[٢٥- باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب]

- ٤٦٠١- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: أَصَبْتُ جِرَاباً مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ. قَالَ: فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَداً مِنْ هَذَا شَيْئاً، قَالَ: فَالْتَقَفْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَسِّمًا.
- ٤٦٠٢- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: رُمِيَ إِلَيْنَا جِرَابٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَوَتَيْتُ لَأُخْذَهُ، قَالَ: فَالْتَقَفْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.
- ٤٦٠٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ.

[٢٥- باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب]

شرح كلمة "الجراب" وفقه الحديث: فيه حديث عبد الله بن مغفل "أنه أصاب جراباً من شحم يوم خيبر"، وفي رواية قال: "رمي إلينا جراب فيه طعام وشحم".

أما "الجراب": فبكسر الجيم وفتحها، لغتان، والكسر أفصح وأشهر، وهو وعاء من جلد، وفي هذا إياحة أكل طعام الغنيمة في دار الحرب. قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربين ما دام المسلمون في دار الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويجوز بإذن الإمام وبغير إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استعداده إلا الزهري، وجهورهم على أنه لا يجوز أن يخرج معه منه شيئاً إلى عمارة دار الإسلام، فإن أخرجه لزمه رده إلى المغنم، وقال الأوزاعي: لا يلزمه، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيع منه شيء لغنم الغنائين كان بدله غنيمته، ويجوز أن يركب دوابهم، ويلبس ثيابهم، ويستعمل سلاحهم في حال الحرب بالإجماع، ولا يقتصر إلى إذن الإمام، وشرط الأوزاعي إذنه، وخالف الباقيين، وفي هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم ذبائح اليهود، وإن كانت شحومها محرمة عليهم، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وجمهور العلماء.

قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كراهة فيها، وقال مالك: هي مكروهة. وقال أشهب وابن القاسم المالكيان وبعض أصحاب أحمد: هي محرمة، وحكى هذا عن مالك. واحتج الشافعي والجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ مِنْهَا إِلَّا فِيهِ نَفْسٌ وَلَا حَبْلٌ وَلَا مَنَابِتُ خَيْبَرَ﴾ (المائدة: ٥)، قال المفسرون: المراد به الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً لا لحماً ولا شحمًا ولا غيره، وفيه: حل ذبائح أهل الكتاب، وهو مجمع عليه، ولم يخالف إلا الشيعة، ومذهبنا-

=ومذهب الجمهور بإباحتها سواء سَمُوا الله تعالى عليها أم لا. وقال قوم: لا يحل إلا أن يسموا الله تعالى، فأما إذا ذبحوا على اسم المسيح أو كنيسة ونحوها، فلا تحل تلك الذبيحة عندنا، وبه قال جماهير العلماء، والله أعلم.

قوله: **أفالتفت**، فإذا رسول الله ﷺ، فاستحييت منه: يعني لما رآه من حرصه على أخذه أو لقوله: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، والله أعلم.

* * * *

[٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام]

٤٦٠٤ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ
 ابْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ رَافِعٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا -
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
 أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيهِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
 قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا بِالشَّامِ، إِذْ جِيَءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ، يَعْنِي عَظِيمَ الرُّومِ، قَالَ:
 وَكَانَ دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ، فَدَفَعَهُ عَظِيمٌ بَصْرِيٍّ إِلَى هِرَقْلَ، فَقَالَ
 هِرَقْلُ: هَلْ هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: فَدُعِيتُ فِي
 نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ، فَأَجْلَسَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ
 الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا، فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي
 حَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بَنِي جَمَانِهِ، فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ،
 فَإِنْ كَذَبَنِي، فَكَذَّبُوهُ، فَكَذَّبُوهُ،

[٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام]

ضبط الأسماء وشرح حديث أبي سفيان: قوله: "هرقل" بكسر الهمزة وفتح الراء وإسكان القاف هذا هو المشهور،
 ويقال: هرقل بكسر الهمزة وإسكان الراء وكسر القاف، حكاه الجوهري في صحاحه، وهو اسم علم له، ولقبه
 قيصر، وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصر. قوله عن أبي سفيان: "انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين
 رسول الله ﷺ يعني الصلح يوم "الحديبية"، وكانت "الحديبية" في أواخر سنة ست من الهجرة.
 قوله: "دحية الكلبي": هو بكسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان، اختلف في الراجحة منهما، وادعى ابن
 السكيت أنه بالكسر لا غير، وأبو حاتم السجستاني أنه بالفتح لا غير. قوله: "عظيم بصرى": هي بضم الباء،
 وهي مدينة "حوران" ذات قلعة، وأعمال قريبة من طرف البرية التي بين "الشام" و"الحجاز"، والمراد بعظيم
 "بصرى": أميرها. قوله عن هرقل: "أنه سأل: أيهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ نسباً عنه؟" قال العلماء: إنما سأل
 قريب النسب؛ لأنه أعلم بحاله وأبعد من أن يكذب في نسبه وغيره، ثم أكد ذلك، فقال لأصحابه: إن كذبتني
 فكذبوه أي لا تسحبوا منه فتسكبوا عن تكذيبه إن كذب.
 قوله: "وأجلسوا أصحابي حلفي": قال بعض العلماء: إنما فعل ذلك؛ ليكون عليهم أهون في تكذيبه إن كذب؛

قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَإِنَّ اللَّهَ! لَوْلَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤْتَرَ عَلَى الْكَذِبِ لَكَذَبْتُ، ثُمَّ قَالَ لَتَرْجُمَانِيهِ سَنَةً، كَيْفَ حَسِبُهُ فِيكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِثْلُكَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ يَرِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، سَخَطَةً لَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ قُلْتُ: نَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَحَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَتُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نُذْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا.

قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا أَمَكَّنَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أَدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ.

-لأن مقابلته بالكذب في وجهه صعبة بخلاف ما إذا لم يستقبله.

قوله: "أدع ترجمته": هو بضم التاء وفتحها، والفتح أفصح، وهو المنعير عن لغة بلغة أخرى، والتاء فيه أصلية، وأنكروا على الجوهرى كونه جعلها زائدة، قوله: "لولا مخافة أن يؤتر على الكذب لكذبت"؛ معناه: لولا خفت أن رفيقي ينقلون عني الكذب إلى قومي، ويتحدثونه في بلادهم لكذبت عليه؛ لبغضي إياه ومحبي نفسه، وفي هذا بيان أن الكذب قبيح في الجاهلية، كما هو قبيح في الإسلام، ووقع في رواية البخاري: "لولا الخياء من أن يأتروا علي كذباً لكذبت عنه"؛ وهو بضم التاء وكسرها، وقوله: "كيف حسبه فيكم؟" أي نسبه.

قوله: "فهل كان من آباءه مثلك؟" هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم، ووقع في صحيح البخاري: "فهل كان في آيائه من مالك؟" وروي هذا اللفظ على وجهين: أحدهما "من" بكسر الميم، و"ملك" بفتحها مع كسر اللام، والثاني: "من" بفتح الميم، و"ملك" بفتحها على أنه فعل ماضٍ، وكلاهما صحيح، والأول أشهر وأصح، وتؤيده رواية مسلم بحذف "من".

قوله: "ومن يتبعه أشرف الناس أم ضعفاؤهم؟" يعني بأشرفهم: كبارهم وأهل الأحساب فيهم. قوله: "سخطة له"؛ هو بفتح السين، والسخط: كراهة الشيء وعدم الرضى به.

شرح قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه سحالا"؛ قوله: "يكون" بخرب سحالا: هو بكسر السين أي-

قوله: "ومن يتبعه أشرف الناس أم ضعفاؤهم؟" أريد بالأشرف: الجبابرة المتكبرون الأشداء، وبالضعفاء من خلافهم، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ لِتَرْجُمَانِي: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسْبِهِ، فَرَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مِلْكٌ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِلْكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مِلْكَ آبَائِهِ، وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُهُ لَهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاشَةَ الْقُلُوبِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتِلْتُمُوهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّكُمْ قَدْ قَاتِلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَالًا، يَتَالُ مِنْكُمْ وَتَتَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ أَتَمَّ يَقُولُ قِيلَ قَبْلَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمِ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَافِ،

عنوناً، نوبة لنا ونوبة له، قالوا: وأصله من المستقيين بالسجل، وهي الدلو المملوء، يكون لكل واحد منهما سجل. قوله: "فهل يغدر؟" يعني مدة الهدنة والصلح الذي جرى يوم الحديبية.

قوله: "وكذلك الرسل تبعت في أحساب قومها" يعني في أفضل أنسابهم وأشرفها، قيل: الحكمة في ذلك أنه أبعد من اتحاله الباطل، وأقرب إلى انقياد الناس له. وأما قوله: "أن الضعفاء هم أتباع الرسل" فلكون الأشراف يأفون من تقدم مثلهم عليهم، والضعفاء لا يأفون، فيسرعون إلى الانقياد وأتباع الحق. وأما سؤاله عن الردة؛ فلأن من دخل على بصيرة في أمر محقق لا يرجع عنه، بخلاف من دخل في أباطيل. وأما سؤاله عن الغدر؛ فلأن من طلب حظ الدنيا لا يبالي بالغدر وغيره مما يتوصل به إلى ذلك، ومن طلب الآخرة لم يرتكب غدرًا ولا غيره من القبائح.

معاني الكلمات: قوله: "وكذلك الإيمان إذا خَالَطَ بِشَاشَةَ الْقُلُوبِ" يعني انشراح الصدور، وأصلها اللطف بالإنسان عند قدومه، وإظهار السرور برويته، يقال: يش به وتبشيش. قوله: "وكذلك الرسل تبلى ثم تكون لهم العاقبة" معناه: يتليهم الله بذلك؛ ليعظم أجرهم بكثرة صبرهم، وبذلهم وسعهم في طاعة الله تعالى.

قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّهُ مِنْكُمْ، وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ، لَأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَسْلَعَنَّ مَلَكُهُ مَا تَحْتَ قَدَمَيَّ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ، هَؤُلَاءِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ (آل عمران: ٦٤).....

=قوله: "فمت: بأمرنا بالصلاة والركعة والعقاف": أما "الصلاة"، فصلة الأرحام، وكل ما أمر الله به أن يوصل، وذلك بالمر والإكرام وحسن المراجعة، وأما "العقاف"، الكف عن المحارم وخوارم المروءة. قال صاحب "الحكم": العفة: الكف عما لا يحل ولا يحمل، يقال: عف يعف عفة وعفافاً وعفاقة وتعفف واستعف، ورجل عف وعفيف، والأنتى عفيفة وجمع العفيف: أعفة وأعفاء.

قوله: "إِنْ يَكُنْ مَا يَقُولُ حَقًّا أَنَّهُ نَبِيٌّ": قال العلماء: هذا الذي قاله هرقل أخذه من الكتب القديمة، ففي التوراة هذا أو نحوه من علامات رسول الله ﷺ، فعرفه بالعلامات. وأما الدليل القاطع على النبوة، فهو المعجزة الظاهرة الخارجة للعادة، فهكذا قاله المازري، والله أعلم.

قوله: "لَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ": هكذا هو في مسلم، ووقع في البخاري: "لتجشمت لقاءه"، وهو أصح في المعنى، ومعناه: لتكلفتم الوصول إليه، وارتكبت المشقة في ذلك، ولكن أخاف أن اقتطع دونه، ولا عذر له في هذا؛ لأنه قد عرف صدق النبي ﷺ، وإنما شح في الملك، ورغب في الرياسة، فأثرها على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في صحيح البخاري: "ولو أراد الله هدايته لوفقه، كما وفق النجاشي، وما زالت عنه الرياسة"، ونسأل الله توفيقه.

قوله: "ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِيسِيِّينَ، هَؤُلَاءِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ...".

فوائد كتاب النبي ﷺ إلى هرقل: في هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من القوائد منها: دعاء الكفار إلى -

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، ارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَأَمَرَ بَنَاءُ، فَأَخْرَجْنَاهُ، قَالَ:
فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي جِئْنَا خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ.
قَالَ: فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ، حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ.

الإسلام قبل فتاخم، وهذا الدعاء واجب، والقتال قبله حرام إن لم تكن بلغتهم دعوة الإسلام، وإن كانت بلغتهم فالدعاء مستحب، هذا مذهبننا، وفيه خلاف للسلف سبق بيانه في أول كتاب الجهاد. ومنها: وجوب العمل بخير الواحد؛ وإلا فلم يكن في بعثه مع دحية فائدة، وهذا إجماع من يعتد به، ومنها: استحباب تصدير الكتاب "بسم الله الرحمن الرحيم" وإن كان المبعوث إليه كافراً.

ومنها: أن قوله ﷺ في الحديث الآخر: قوله: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم": المراد بالحمد لله: ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية "بذكر الله تعالى"، وهذا الكتاب كان ذا بال، بل من المهمات العظام، وبدأ فيه باليسملة دون الحمد. ومنها: أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بالآية والآيتين ونحوهما، وأن يبعث بذلك إلى الكفار، وإنما هي عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو، أي بكلمة أو جملة منه، وذلك أيضاً محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار. ومنها: أنه يجوز للمحدث والكافر مس آية أو آيات يسيرة مع غير القرآن.

ومنها: أن السنة في المكتبة والرسائل بين الناس أن يبدأ الكاتب بنفسه، فيقول: من زيد إلى عمرو، وهذه مسألة مختلف فيها، قال الإمام أبو جعفر في كتابه صناعة الكتاب: قال أكثر العلماء: يستحب أن يبدأ بنفسه كما ذكرنا، ثم روى فيه أحاديث كثيرة وأثراً، قال: وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء؛ لأنه إجماع الصحابة، قال: وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان، قال: ورخص جماعة في أن يبدأ بالملفوظ إليه، فيقول في التصدير والعنوان: إلى فلان من فلان، ثم روي بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية، فبدأ باسم معاوية، وعن محمد ابن الحنفية ومكر بن عبد الله وأيوب السخيتي أنه لا بأس بذلك، قال: وأما العنوان، فالصواب أن يكتب عليه إلى فلان، ولا يكتب لفلان؛ لأنه إليه لا له إلا على مجاز. قال: هذا هو الصواب الذي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين.

ومنها: التوقي في المكتبة، واستعمال الورع فيها، فلا يقرط ولا يقرط، ولهذا قال النبي ﷺ: إلى هرقل عظيم الروم، فلم يقل: ملك الروم؛ لأنه لا ملك له ولا غيره إلا بحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاه رسول الله ﷺ أو ولاه من أذن له رسول الله ﷺ بشرط، وإنما يتفقد من تصرفات الكفار ما تنفذه الضرورة، ولم يقل: إلى هرقل فقط، بل أتى بنوع من الملاطفة، فقال: عظيم الروم أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر الله تعالى بإلانة القول لمن بدعي إلى الإسلام، فقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال تعالى: ﴿فَقُولَا نَحْنُ قَوْلَا لَبِئْسَ﴾ (طه: ٤٤) وغير ذلك. ومنها: استحباب البلاغة والإيجاز، وتحري الألفاظ الجزلة في المكتبة، فإن قوله ﷺ: "أسلم تسلم" في نهاية من الاختصار، وغاية من الإيجاز =

والبلغة، وجمع المعاني، مع ما فيه من بديع التحنيس وشموه لسلامته من عجز الدنيا بالحرب والسي والقتل وأخذ الديار والأموال، ومن عذاب الآخرة. ومنها: أن من أدرك من أهل الكتاب نبينا ﷺ فأمن به، فله أجران كما صرح به هنا. وفي الحديث الآخر في الصحيح: "ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: منهم رجل من أهل الكتاب" الحديث، ومنها: البيان الواضح أن من كان سبباً لضلالة، أو سبب منع من هداية كان آثماً لقوله ﷺ: "وإن توليت، فإن عنيك" ثم الأريسيين. ومن هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَلِيخْلِلْ أَلْفَاهُمْ وَاتَّقَاهُمْ أَتَقَاهُمْ﴾ (العنكبوت: ١٣). ومنها استحباب "أما بعد" في الخطب والمكاتبات، وقد ترجم البخاري هذه باباً في كتاب "الجمعة" ذكر فيه أحاديث كثيرة.

ضبط كلمة "الأريسيين" ومعناها: قوله ﷺ: "وإن توليت فإن عنيك" ثم الأريسيين: هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في مسلم "الأريسيين"، وهو الأشهر في روايات الحديث، وفي كتب أهل اللغة، وعلى هذا اختلف في ضبطه على أوجه: أحدها: بياءين بعد السين. والثاني: بياء واحدة بعد السين، وعلى هذين التوجيهين همزة مفتوحة، والراء مكسورة مخففة.

والثالث: الأريسيين بكسر الهمزة وتشديد الراء وبياء واحدة بعد السين، ووقع في الرواية الثانية في مسلم، وفي أول صحيح البخاري "ثم الأريسيين" بياء مفتوحة في أوله وبياءين بعد السين، واختلفوا في المراد بهم على أقوال: أصحها وأشهرها: أنهم الأكارون أي الفلاحون والزراعون، ومعناه: أن عليك ثم رعاياك الذين يتبعونك ويتقادون بانقيادك، وبه هؤلاء على جميع الرعايا؛ لأنهم الأغلب؛ ولأنهم أسرع انقياداً، فإذا أسلم أسلموا، وإذا امتنع امتنعوا، وهذا القول هو الصحيح، وقد جاء مصرحاً به في رواية رويتها في كتاب "دلائل النبوة" لبيهقي "وفي غيره: "فإن عليك ثم الأكارين"، وفي رواية ذكرها أبو عبيد في كتاب "الأموال"، وإلا فلا بخل بين الفلاحين وبين الإسلام. وفي رواية ابن وهب: "وإنهم عليك"، قال أبو عبيد: ليس المراد بالفلاحين الزراعين خاصة، بل المراد بهم جميع أهل مملكته. الثاني: أنهم اليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريس الذي تنسب إليه الأروسية من النصارى، وهم مقالة في كتب المغالات، ويقال لهم: الأروسيون. الثالث: أنهم الملوك الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة، ويأمروهم بها.

قوله ﷺ: "أدعوك بدعاية الإسلام" وهو بكسر الدال أي بدعوته، وهي كلمة التوحيد. وقال في الرواية الأخرى التي ذكرها مسلم بعد هذا: "أدعوك بدعاية الإسلام"، وهو بمعنى الأولى، ومعناه: الكلمة الداعية إلى الإسلام. قال القاضي: ويجوز أن تكون "داعية" هنا بمعنى: دعوة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ (النجم: ٥٨): أي كشف.

قوله ﷺ: "إسلام على من أتبع الهدى": هذا دليل لمن يقول: لا يتدنى الكافر بالإسلام، وفي المسألة خلاف، فمذهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر العلماء: أنه لا يجوز للمسلم أن يتدنى كافراً بالإسلام، وأجازوه كثيرون من -

٤٦٠٥ - (٢) وَخَدَّتْنَاهُ حَسَنَ الْحُلُوتَيْنِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ قَبْضَرُ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ حِمَصٍ إِلَى إِبِلْيَاءَ، شُكْرًا لِمَا أَلَاهُ اللَّهُ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "مَنْ مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ". وَقَالَ: "إِنَّمَا الْيَرِيسِيُّينَ"، وَقَالَ: "بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ".

المسلم، وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك، وستأتي في موضعها إن شاء الله تعالى، وجوزة آخرون؛ لاستتلاف أو حاجة إليه أو نحو ذلك.

شرح الغريب والأقوال في ابن أبي كبشة، ووجه تشبيه النبي ﷺ به: قوله: "وكرر انعطأ" هو بفتح العين وإسكانها، وهي الأصوات المختلفة.

قوله: "نقد أمر ابن أبي كبشة": أما "أمر" فبفتح الميم وكسر الميم أي عظم. وأما قوله: "ابن أبي كبشة" فقيل: هو رجل من خزاعة، كان يعبد الشعري، ولم يوافق أحد من العرب في عبادتها، فشبها النبي ﷺ به؛ لمخالفته إياهم في دينهم، كما خالفهم أبو كبشة، روي عن الزبير بن بكار في كتاب "الأنساب"، قال: ليس مرادهم بذلك عيب النبي ﷺ إنما أرادوا بذلك مجرد التشبيه، وقيل: إن أبا كبشة جد النبي ﷺ من قبل أمه. قاله ابن قتيبة وكثيرون، وقيل: هو أبوه من الرضاعة، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، حكاه ابن بطال وآخرون.

وقال القاضي عياض: قال أبو الحسن الجرجاني: التشابه إنما قالوا: ابن أبي كبشة عداوة له ﷺ، فنسبوه إلى نسب له غير نسبه المشهور؛ إذ لم يتمكنهم الطعن في نسبه المعلوم المشهور، قال: وقد كان وهب بن عبد مناف بن زهرة جدّه أبو أمية يكنى: أبا كبشة، وكذلك عمرو بن زيد بن أسد الأنصاري النجاري أبو سلمى أم عبد المطلب كان يدعى أبا كبشة، قال: وكان في أجداده أيضاً من قبل أمه أبو كبشة، وهو أبو قبيصة أم وهب بن عبد مناف أبو أمية أم النبي ﷺ، وهو خزاعي، وهو الذي كان يعبد الشعري، وكان أبوه من الرضاعة يدعى أبا كبشة، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، قال القاضي: وقال مثل هذا كله محمد بن حبيب البغدادي، وزاد ابن ماكولا، فقال: وقيل أبو كبشة عم والد حليلة مرضعته ﷺ.

وجه تلقيب الروم ببني الأصفر: قوله: "إنه ليخافه ملك بني الأصفر": بنو الأصفر: هم الروم، قال ابن الأثير: سموا به؛ لأن جيشاً من الحبشة غلب على بلادهم في وقت، فوطئ نساءهم فولدت أولاداً صغراً من سواد الحبشة وبياض الروم، وقال أبو إسحاق بن إبراهيم الحربي: نسبوا إلى الأصفر بن الروم بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام. قال القاضي: هذا أشبه من قول ابن الأثير.

ضبط كلمة "حمص وإبلياء": قوله: "من حمص إلى إبلياء شكراً لما ألاه الله": أما "حمص"، فغير مصروفة؛ لأنها مؤنثة علم عجمية، وأما "إبلياء"، فهو بيت المقدس. وفيه ثلاث لغات أشهرها: إبلياء بكسر المعزة واللام =

= وإسكان الباء بينهما وبالمد، والثانية: كذلك إلا أنها بالقصر، والثالثة: إلباء بحذف الباء الأولى وإسكان اللام وبالمد، حكاهن صاحب "المطالع" وآخرون، وفي رواية لأبي يعلى الموصلي في سند ابن عباس "الإلباء" بالالف واللام، قال صاحب "المطالع": قيل معناه: بيت الله، والله أعلم. وأما قوله: شكراً لما أبلاه الله، فمعناه: شكراً لما أنعم الله به عليه، وأناله إياه، ويستعمل ذلك في الخير والشر، قال الله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بِآنُشُرٍ وَالْخَيْرِ فَتَنَةً﴾ (الأنبياء: ٣٥)، والله أعلم.

* * * *

[٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل]

٤٦٠٦- (١) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى النَّحَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَّحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٠٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَيْسَ بِالنَّحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٠٨- (٣) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَيْسَ بِالنَّحَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل

قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني": هو بكسر التون، وتشديد الباء منسوب إلى معن. وقال السمعاني: هو من ولد معن بن زائدة. قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أنس"، قال مسلم: "وحدثنا محمد بن عبد الله الرازي حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعد بن قتادة حدثنا أنس"، قال مسلم: "وحدثني نصر بن علي الجهضمي أخبرني خالد بن قيس عن قتادة عن أنس"، هذه الأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله الرازي بصري بغدادي، ولا يتقضى هذا ما ذكرته، وفي الإسناد الثاني تصريح قتادة بالسماع من أنس، فزال ما يخاف من لبسه لو اقتصر على الطريق الأول.

قوله: "إن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النحاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى، وليس بالنحاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ".

ذكر ألقاب ملوك البلاد المشهورة: أما "كسرى"، فبفتح الكاف وكسرها، وهو لقب لكل من ملك من ملوك الفرس، و"قيصر" لقب من ملك الروم، و"النحاشي" لكل من ملك الحبشة، و"عاقان" لكل من ملك الترك، و"فرعون" لكل من ملك القبط، و"العزيز" لكل من ملك مصر، و"تبع" لكل من ملك حمير، وفي هذا الحديث جواز مكاتبه الكفار، ودعائهم إلى الإسلام، والعمل بالكتاب وبخبر الواحد، والله أعلم.

[٢٨- باب في غزوة حنين]

٤٦٠٩- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِّحَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ عَبَّاسٌ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سَفْيَانَ ابْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَفَارِقْهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْلَةٍ لَهُ بَيْضَاءَ، أَهْدَاهَا لَهُ فِرْوَةٌ ابْنُ ثَفَاةَ الْجُدَامِيِّ،

٢٨- باب في غزوة حنين

حنين: واد بين "مكة" و"الطائف" وراء "عرفات"، بينه وبين "مكة" بضعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما جاء به القرآن العزيز. قوله: "قال عباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نفارقه".

ترجمة أبي سفيان: أبو سفيان هذا هو ابن عم رسول الله ﷺ، قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنيته، وقال آخرون: اسمه المغيرة، ومن قاله هشام بن الكلبي وإبراهيم بن المنذر والزيبر بن بكار وغيرهم، وفي هذا عطف الأقارب بعضهم على بعض عند الشدائد، وذبح بعضهم عن بعض.

التوفيق بين الروايات: قوله: "ورسول الله ﷺ على بعلة له بيضاء، أهداها له فروة بن ثفافة الجذامي": أما قوله: "بعلة بيضاء"، فكذا قال في هذه الرواية، ورواية أخرى بعدها: "أها بعلة بيضاء"، وقال في آخر الباب: "على بعلته الشهباء"، وهي واحدة، قال العلماء: لا يعرف له بعلة سواها، وهي التي يقال لها: دلدل.

ضبط الاسم: وأما قوله: أهداها له فروة بن ثفافة، فهو بنون مضمومة ثم فاء مخففة ثم ألف ثم ثاء مثناة. وفي الرواية التي بعدها رواية إسحاق بن إبراهيم، قال: "فروة بن نعام" بالعين والميم، والصحيح المعروف الأول. قال القاضي: واختلفوا في إسلامه، فقال الطبري: أسلم وعمر عمراً طويلاً. وقال غيرهم: لم يسلم. وفي صحيح البخاري: أن الذي أهداها له ملك أيلة، واسم ملك أيلة فيما ذكره ابن إسحاق "يحنة بن روبة"، والله أعلم.

الإشكال: فإن قيل: ففي هذا الحديث قبوله ﷺ هدية الكافر، وفي الحديث الآخر: "هدايا العمال غلول" مع حديثي ابن اللبنة: "عامل الصدقات". وفي الحديث الآخر "أنه رد بعض هدايا المشركين، وقال: إنا لا نقبل زينة المشركين": أي رفقهم، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث؟

الجواب عن الإشكال: قال القاضي: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسخ، بل سبب القبول أن النبي ﷺ مخصوص بالقيء الحاصل بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي ﷺ ممن طمع في إسلامه وتأليفه لمصلحة يرجوها للمسلمين، وكأذا بعضه ورد هدية من لم يطمع في إسلامه، ولم يكن في قبولها مصلحة؛ لأن الهدية توجب المحبة والمودة. وأما غير النبي ﷺ من العمال والولاة، فلا يحل له قبولها لنفسه.

فَلَمَّا تَقَفَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارُ، وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بَغْلَتَهُ قِبَلَ الْكَفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آخِذٌ بِلِحَامِ بَغْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَكْفُهَا إِرَادَةً أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّ عَبَّاسٍ! نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ"، فَقَالَ عَبَّاسٌ -وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا-: فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي، عَطْفَةُ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَيْلِكَ! يَا لَيْلِكَ!.....

-عند جمهور العلماء، فإن قبلها كانت فينا للمسلمين، فإنه لم يهداها إليه إلا لكونه إمامهم، وإن كانت من قوم هو محاصرههم، فهي غنيمة. قال القاضي: وهذا قول الأوزاعي وعبد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب، وحكاه ابن حبيب عن لقيه من أهل العلم، وقال آخرون: هي للإمام خالصة به، قال أبو يوسف وأشهب وسحنون، وقال الطبري: إنما رد النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في خاصة نفسه، وقيل: ما كان خلاف ذلك مما فيه استتلاف المسلمين، قال: ولا يصح قول من ادعى النسخ، قال: وحكم الأئمة بعد إخراجها مجرى مال الكفار من الفبي أو الغنيمة بحسب اختلاف الحال، وهذا معنى "هدايا العمال غلول": أي إذا حصواها بأنفسهم؛ لأنها لجماعة المسلمين بحكم الفبي والغنيمة. قال القاضي: وقيل: إنما قيل النبي ﷺ هدايا كفار أهل الكتاب ممن كان على النصرانية كالمقوقس وملوك الشام، فلا معارضة بينه وبين قوله ﷺ: "لا نقبل زبد المشركين"، وقد أبيع لنا ذبائح أهل الكتاب ومناكرتهم بخلاف المشركين عبدة الأوثان، هذا آخر كلام القاضي عياض. وقال أصحابنا: متى أخذ القاضي أو العامل هدية محرمة لزمه ردها إلى مهيدها، فإن لم يعرفه وجب عليه أن يجعلها في بيت المال، والله أعلم. قوله: "ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء": قال العلماء: ركوبه ﷺ البغلة في موطن الحرب وعند اشتداد الناس هو النهاية في الشجاعة والثبات؛ ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسلمون إليه، وتطمئن قلوبهم به وبمكانه، وإنما فعل هذا عمداً، وإلا فقد كانت له ﷺ أفراس معروفة، ومما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدمه يركض بغلته إلى جميع المشركين، وقد فر الناس عنه. وفي الرواية الأخرى: أنه نزل إلى الأرض حين غشوه، وهذه مبالغة في الثبات والشجاعة والصبر، وقيل: فعل ذلك مواساة لمن كان نازلاً على الأرض من المسلمين، وقد أثيرت الصحابة ﷺ بشجاعته ﷺ في جميع المواطن، وفي "صحيح مسلم" قال: إن الشجاع منا الذي يحاذي به، وإثمهم كانوا يتقون به.

قوله ﷺ: "أي عباس! ناد أصحاب السمرّة": هي الشجرة التي بايعوا تحتها بيعة الرضوان، ومعناه: ناد أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية. قوله: "فقال عباس: وكان رجلاً صيِّتاً"، ذكر الحازمي في المؤلف: أن العباس رجه كان يقف على سلع، فينادي غلماناً في آخر الليل، وهم في الغابة، فيسمعهم، قال: وبين سلع والغابة ثمانية أميال. قوله: "فوالله! لكان عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا ليليك يا ليليك".

قَالَ: فَافْتَتَلُوا وَالْكَفَّارَ، وَالِدَعْوَةَ فِي الْأَنْصَارِ، يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ! يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ! فَتَنَزَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْلَتِهِ، كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قَتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا حِينَ حَمِي الْوُطَيْسُ". قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصِيَّاتٍ، فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكَفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: "انْهَزْمُوا، وَرَبِّ مُحَمَّدٍ"، قَالَ: فَذَهَبَتْ أَنْظَرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهْمُ كَلِيلًا وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا.

توضيح فرار المسلمين في حنين: قال العلماء: في هذا الحديث دليل على أن فرارهم لم يكن بعيداً، وأنه لم يحصل الفرار من جميعهم، وإنما فتحه عليهم من في قلبه مرض من مسلمة أهل "مكة" المؤلفة، ومشركيها الذين لم يكونوا أسلموا، وإنما كانت هزيمتهم فجأة؛ لانصباهم عليهم دفعة واحدة ورشقهم بالسهام؛ واختلاط أهل "مكة" معهم ممن لم يستقر الإيمان في قلبه، ومن يربص بالمسلمين الدوائر، وفيهم نساء وصبيان خرجوا للغيمة، فتقدم أخفاؤهم، فلما رشقوهم بالنبل ولوا، فانقلبت أولاهم على آخرهم إلى أن أنزل الله تعالى سكينته على المؤمنين، كما ذكر الله تعالى في القرآن.

قوله: "فاقتتلوا والكفار"، هكذا هو في النسخ، وهو بنصب الكفار، أي مع الكفار. قوله: "والدعوة في الأنصار"، هي بفتح الدال يعني الاستغاثة والمناداة إليهم.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "هذا حين حمي الوطيس": هو بفتح الواو وكسر الطاء المهملتين وبالسین المهملتين، قال الأكرهون: هو شبه التنور يسجر فيه، ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يشبه حرها حره، وقد قال آخرون: الوطيس: هو التنور نفسه، وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد يطأ عليها، فيقال: الآن حمي الوطيس، وقيل: هو الضرب في الحرب، وقيل: هو الحرب الذي يطيس الناس أي يدقهم، قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام ويدعيه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قوله: "فَرَمَاهُمْ بِالْحَصِيَّاتِ، ثُمَّ قَالَ: انْهَزْمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهْمُ كَلِيلًا وَأَمْرَهُمْ مُدْبِرًا": هذا فيه معجزتان ظاهرتان لرسول الله ﷺ: إحداهما فعلية، والأخرى خبرية، فإنه ﷺ أخبرهم بمديرتهم، ورماهم بالحصيات، قولوا مديرين. وذكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب: "أنه ﷺ قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقبل بها وجوههم، فقال: شأنت الوجوه، فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينيه تراباً من تلك القبضة"، وهذا أيضاً فيه معجزتان خبرية وفعلية، ويحتمل أنه أخذ قبضة من حصي وقبضة من تراب، فرمى بها مرة، وبذا مرة، ويحتمل أنه أخذ قبضة واحدة مخلوطة من حصي وتراب. قوله: "فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَّهْمُ كَلِيلًا": هو بفتح الحاء المهملتين: أي ما زلت أرى فوهم ضعيفة.

٤٦١٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَرَوْهُ بْنُ نُعَامَةَ الْجُدَامِيِّ، وَقَالَ: "انْهَزْمُوا، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ! انْهَزْمُوا، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ!" وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ.

قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَعْلَتِهِ.

٤٦١١ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ وَحَدِيثَ مَعْمَرٍ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَتَمُّ.

٤٦١٢ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِيمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عُمَارَةَ! أَمَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخِفَاؤُهُمْ حُسْرًا، لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ،.....

قوله: "قال رجل للبراء: يا أبا عمارَةَ، أَمَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟" قال: لا والله ما وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ولكنه خرج شبَّان أصحابه أخفأؤهم حُسْرًا، ليس عليهم سلاحٌ: "هذا الجواب الذي أجاب به البراء ﷺ من بديع الأدب؛ لأن تقدير الكلام: فرمهم كلهم، فيقتضي أن النبي ﷺ وافقهم في ذلك، فقال البراء: لا والله ما فر رسول الله ﷺ، ولكن جماعة من الصحابة جرى لهم كذا وكذا.

شرح الكلمات: وأما قوله: "شبَّان أصحابه": فهو بالشين وآخره نون جمع شاب. وقوله: "أخفأؤهم": جمع خفيف، وهم المسارعون المستعجلون، ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحري والمروزي وغيرهم "جفاء" بحيم مضمومة وبالمد، وفسره بسرغاهم. قالوا: تشبيهاً بجفاء السيل، وهو غشاؤه. قال القاضي: إن صحت هذه الرواية، فمعناها ما سبق من خروج من خرج معهم من أهل مكة ومن انضاف إليهم ممن لم يستعدوا، وإنما خرج للغنيمة من النساء والصبيان، ومن في قلبه مرض، فشبهه بجفاء السيل.

وأما قوله: "حُسْرًا"، فهو بضم الحاء وتشديد السين المفتوحة أي بغير دروع، وقد فسره بقوله: "ليس عليهم سلاح"، "والخاسر" من لا درع عليه. قوله: "فرشقوهم رشقاً": هو بفتح الراء وهو مصدر، وأما "الرشق" بالكسر، فهو اسم للسهم التي ترميها الجماعة دفعة واحدة، وضبط القاضي الرواية هنا بالكسر، وضبطه غيره بالفتح، كما ذكرنا أولاً، وهو الأجود، وإن كانا جديدين. وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: "فرموه برشق من نبل"، فهو بالكسر لا غير، والله أعلم. قال أهل اللغة: يقال: رشفه يرشفه وأرشفه، ثلاثي ورباعي، والثلاثي أشهر وأقص.

فَلَقُوا قَوْمًا رُمَاةً، لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمَعَ هَوَازِنَ وَبَنِي نَضَرَ، فَرَشَقُوهُمْ رَشَقًا
مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ،
وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَنَزَلَ فَاسْتَنْصَرَ، وَقَالَ:
"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"
ثُمَّ صَفَّهُمْ.

قوله: "فنزّل واستنصر": أي دعاء فقيه استحباب الدعاء عند قيام الحرب.

الكلام الموزون لا يعدّ شعراً، وبيان شروط الشعر: قوله ﷺ:

"أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"

قال القاضي عياض: قال المازري أنكر بعض الناس كون الرجز شعراً لوقوعه من النبي ﷺ مع قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ (يس: ٦٩)، وهذا مذهب الأخفش، واحتج به على فساد مذهب الخليل في أنه شعر، وأجابوا عن هذا بأن الشعر هو ما قصد إليه، واعتمد الإنسان أن يوقعه موزوناً مقفى يقصده إلى القافية، ويقع في ألفاظ العامة كثير من الألفاظ الموزونة، ولا يقول أحد: أمّا شعر، ولا صاحبها شاعر، وهكذا الجواب عما في القرآن من الموزون كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢)، وقوله تعالى: ﴿نَضْرِبُ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ (الصف: ١٣)، ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعراً؛ لأنه لم يقصد تقفيته وجعله شعراً، قال: وقد غفل بعض الناس عن هذا القول، فأوقعه ذلك في أن قال: الرواية "أنا النبي لا كذب" يفتح الباء حرصاً منه على أن يفسد الروي، فيستغني عن الاعتذار، وإنما الرواية بإسكان الباء، هذا كلام القاضي عن المازري. قلت: وقد قال الإمام أبو القاسم علي بن أبي جعفر بن علي السعدي الصقلي المعروف بابن القطاع في كتابه "الشافي في علم القوافي": قد رأى قوم منهم الأخفش، وهو شيخ هذه الصناعة بعد الخليل أن مشطور الرجز ومنهوكه ليس بشعر، كقول النبي ﷺ: "الله مولانا ولا مولى لكم"، وقوله ﷺ: "هل أنت إلا إصبع دمية، وفي سبيل الله ما لقيت"، وقوله ﷺ: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"، وأشبهه هذا.

قال ابن القطاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيره غلط بين؛ وذلك لأن الشاعر إنما سمي شاعراً لوجوه: منها: أنه شعر القول وقصده، وأراد به واهتدى إليه، وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة العرب مقفى، فإن خلا من هذه الأوصاف أو بعضها لم يكن شعراً، ولا يكون قائله شاعراً، بدليل أنه لو قال كلاماً موزوناً على طريقة العرب، وقصد الشعر، أو أراد به ولم يقفه، لم يسم ذلك الكلام شعراً، ولا قائله شاعراً بإجماع العلماء والشعراء، وكذا لو قفاه وقصد به الشعر، ولكن لم يأت به موزوناً، لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به موزوناً مقفى، لكن لم يقصد به الشعر لا يكون شعراً، ويدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مقفى غير أنهم ما قصدوه ولا أرادوه -

٤٦١٣- (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمِصْنَعِيُّ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حَنْينٍ؟ يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَحِفَاءً مِنَ النَّاسِ، وَخَسِرَ إِلَيَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلِ، كَانَتْهَا رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَنْكَشْتُمْوْا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُوذُ بِهِ بَعْلَتَهُ، فَتَزَلَّ، وَدَعَا، وَاسْتَنْصَرَ، وَهُوَ يَقُولُ: "أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ" أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

اللَّهُمَّ نَزِّلْ نَصْرَكَ".

سولاً يسمى شعراً، وإذا تفقد ذلك وجد كثيراً في كلام الناس، كما قال بعض السوال: اختموا صلاتكم بالدعاء والصدقة، وأمثال هذا كثيرة، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالشروط المذكورة، وهي القصد وغيره مما سبق، والنبي ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك الشعر ولا أراد، فلا يعد شعراً وإن كان موزوناً، والله أعلم.

بيان وجه انتسابه ﷺ إلى جدته: فإن قيل: كيف قال النبي ﷺ: "أنا ابن عبد المطلب"، فانتسب إلى جد دون أبيه، واقتصر بذلك مع أن الافتخار في حق أكثر الناس من عمل الجاهلية، فالجواب أنه ﷺ كانت شهرته بجمده أكثر؛ لأن أباه عبد الله توفي شاباً في حياة أبيه عبد المطلب، قبل اشتهار عبد الله، وكان عبد المطلب مشهوراً شهرة ظاهرة شائعة، وكان سيد أهل مكة، وكان كثير من الناس يدعون النبي ﷺ ابن عبد المطلب، ينسبوه إلى جده لشهرته، ومنه حديث همام بن ثعلبة في قوله: أيكم ابن عبد المطلب؟ وقد كان مشتهراً عندهم أن عبد المطلب بشر بالنبي ﷺ وأنه سيظهر، وسيكون شأنه عظيماً، وكان قد أخبره بذلك سيف بن ذي يزن، وقيل: إن عبد المطلب رأى رؤيا تدل على ظهور النبي ﷺ، وكان ذلك مشهوراً عندهم، فأراد النبي ﷺ تذكيرهم بذلك، وتبهيهم بأنه ﷺ لا يد من ظهوره على الأعداء، وأن العقاب له لتقوى نفوسهم؛ وأعلمهم أيضاً بأنه ثابت ملازم للحرب، لم يول مع من ولي، وعرفهم موضعه؛ ليرجع إليه الراجعون، والله أعلم.

ومعنى قوله ﷺ: "أنا النبي لا كذب"، أي أنا النبي حقاً، فلا أفر ولا أزول، وفي هذا دليل على جواز قول الإنسان في الحرب: أنا فلان، وأنا ابن فلان، ومثله قول سلمة: أنا ابن الأكوع. وقول علي رضي الله عنه: أنا الذي سمّني أمي حيدر، وأشياء ذلك. وقد صرح بجوازه علماء السلف، وفيه حديث صحيح، قالوا: وإنما يكره قول ذلك على وجه الافتخار كفعل الجاهلية، والله أعلم.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "حدثنا أحمد بن حنبل المصنعي"، هو بالجيم والنون، والمصنعي بكسر الميم -وتشديد الصاد الأولى-، هذا هو المشهور، ويقال أيضاً بفتح الميم وتخفيف الصاد. قوله: "فرمؤهم برشق من نبل" كأنها رجل من جراد يعني كأنها قطعة من جراد، وكأنها شبيهت برجل الحيوان؛ لكونها قطعة منه. قوله: "برشق"،

قَالَ الْبِرَاءُ: كُنَّا، وَاللَّهِ! إِذَا احْمَرَ الْبَأْسُ نَتَّقِي بِهِ، وَإِنَّ الشَّحَاعَ مِنَّا لِلَّذِي يُحَادِي بِهِ،
يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٤٦١٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبِرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ:
أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حَنْيْنٍ؟ فَقَالَ الْبِرَاءُ: وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ، وَكَانَتْ هَوَازِنُ
يَوْمَئِذٍ رُمَادَ، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ انْكَشَفُوا، فَأَكْبَيْنَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْغَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ أَخَذَ بِلِحَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ:
"أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ" أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

٤٦١٥ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالُوا:
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبِرَاءِ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ:
يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَتَمُّ حَدِيثًا.

٤٦١٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ
عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَنْيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا
الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثِيْبَةً، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَمِيهِ بِسَهْمٍ، فَتَوَارَى عَنِّي، فَمَا دَرَيْتُ
مَا صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ، فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ ثِيْبَةٍ أُخْرَى، فَانْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ،
فَوَلَّى صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْجَعُ مُنْهَرِمًا، وَعَلَيَّ بُرْدَتَانِ، مُتَزَرًّا بِأَحَدَاهُمَا، مُرْتَدِيًّا بِالْأُخْرَى
فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي، فَجَمَعْتُهُمَا جَمِيعًا وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُنْهَرِمًا، وَهُوَ عَلَى بَعْغَتِهِ
الشَّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ رَجَعَ ابْنُ الْأَكْوَاعِ فَرَعًا"،

هو بكسر الراء، وسبق بيانه قريبا. قوله: "فانكشفوا": أي انهزموا وفارقوا مواضعهم وكشفوها.

قوله: "كننا والله إذا احمر البأس نتقي به، وإن الشجاع منا للذي يحادي به": احمرار البأس كناية عن شدة الحرب، واستعير ذلك لحسرة الدماء الحاصلة فيها في العادة، أو لاستعارة الحرب واشتغالها، كاحمرار الجمر، كما في الرواية السابقة: حيي الوطيس، وفيه بيان شجاعته وعظم وثوقه بالله تعالى.

فَلَمَّا غَشَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْبُعْلَةِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَقَالَ: "شَهِدَتِ الْوُجُوهُ"، فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنَيْهِ تُرَابًا يَقْلِكَ الْقَبْضَةَ، فَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

قوله: "عن سلمة بن الأكوع: وأرجع منهزماً" إلى قوله: "مررت على رسول الله ﷺ منهزماً، فقال: "لقد رجع ابن الأكوع فرعاً، قال العلماء: قوله "منhezماً" حال من ابن الأكوع، كما صرح أولاً بالهزيمة: ولم يرد أن النبي ﷺ الهزم، وقد قالت الصحابة كلهم ﷺ: أنه ﷺ ما الهزم، ولم ينقل أحد قط أنه الهزم ﷺ في موضع من المواضع، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد الهزيمة ﷺ، ولا يجوز ذلك عنه، بل كان العباس وأبو سفيان بن الحارث أخذين بلحام بغلته، يكفأهما عن إسراع التقدم إلى العدو، وقد صرح بذلك الثراء في حديثه السابق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "شَهِدَتِ الْوُجُوهُ": أي قبحت، والله أعلم.

[٢٩ - باب غزوة الطائف]

٤٦١٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَلْ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: "إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ"، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جَرَّاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا"، قَالَ: فَأَعَجَبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩ - باب غزوة الطائف

الصواب في هذا الإسناد عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو: قوله: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، هَذَا هُوَ فِي نَسْخِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو" فَتَحَ الْعَيْنَ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ الْقَاضِي: كَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ الْخُلُودِيِّ وَكَثَرِ أَهْلِ الْأَصُولِ عَنْ ابْنِ مَاهَانَ، قَالَ: وَقَالَ الْقَاضِي الشَّهِيدُ أَبُو عَلِيٍّ: صَوَابُهُ "ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ" كَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَكَذَا صَوَّبَهُ الدَّارِقُطِيُّ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عَقْبَةَ حَدَّثَ بِهِ مَرَّةً أُخْرَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، وَقَدْ ذَكَرَ خَلْفُ الْوَاسِطِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ "الْأَطْرَافِ" فِي مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو، ثُمَّ فِي مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو، وَأَضَافَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ جَمِيعًا، وَأَنكَرُوا هَذَا عَلَى خَلْفٍ، وَذَكَرَهُ أَبُو مُسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ فِي "الْأَطْرَافِ" عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ: وَذَكَرَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحَابِيِّينَ فِي مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ "الْأَدَبِ عَنْ قَتِيبَةَ، وَأَخْرَجَهُ هُوَ وَمُسْلِمٌ جَمِيعًا فِي "الْمَغَازِي" عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: وَالْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ اختلف فيه عليه، فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ هَكَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِالْشَّدِّ، قَالَ الْحَمِيدِيُّ: قَالَ أَبُو بَكْرِ الْبَرْقَلِيُّ: الْأَصَحُّ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مُسْعُودٍ فِي مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ ابْنُ الْحَمِيدِ: وَلَيْسَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ هَذَا فِي مُسْنَدِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ فِي مُسْنَدِهِ فِي كِتَابِ السِّيرِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقَطْ.

قوله: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَلْ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ أَصْحَابُهُ: تَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ، فَقَالَ: "اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ"، فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جَرَّاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا".

«فأعجبهم ذلك. فضحك رسول الله ﷺ: معنى الحديث: أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه والرفق بهم بالرحيل عن "الطائف"؛ لصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه، وتقويتهم بخصنتهم، مع أنه ﷺ علم أو رجع أنه سيفتحه بعد هذا بلا مشقة كما جرى، فلما رأى حرص أصحابه على المقام والجهاد أقام، وحدث في القتال، فلما أصابهم الجراح رجع إلى ما كان قصده أولاً من الرفق بهم، ففرحوا بذلك، لما رأوا من المشقة الظاهرة، ولعلمهم نظروا: فعلموا أن رأي النبي ﷺ أيرك وأنفع وأحمد عاقبة، وأصوب من رأيهم، فوافقوا على الرحيل، وفرحوا، فضحك النبي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم، والله أعلم.

[٣٠ - باب غزوة بدر]

٤٦١٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ، حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: إِيَّانَا تُرِيدُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَحْيِضَهَا الْبَحْرَ لَأَحْضَيْنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرِّكَ الْغَمَادِ لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَتَدَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَأَنْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بِدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ أَسْوَدٌ لَبِنِي الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَصْحَابِهِ؟ فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، ضَرَبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ! أَنَا أُخْبِرُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ،

٣٠ - باب غزوة بدر

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ أَصْحَابَهُ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: إِيَّانَا تُرِيدُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَحْيِضَهَا لَأَحْضَيْنَاهَا": قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا قَصْدُ ﷺ اخْتِبَارُ الْأَنْصَارِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَيِّهِمْ عَلَى أَنْ يَخْرُجُوا مَعَهُ لِلْقِتَالِ وَطَلَبِ الْعَدُوِّ، وَإِنَّمَا بِأَيِّهِمْ عَلَى أَنْ يَمْنَعُوهُ مِمَّنْ يَقْصِدُهُ، فَلَمَّا عَرِضَ الْخُرُوجُ لِعَبْرِ أَبِي سُفْيَانَ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ أَفْهَمُ يَوَافِقُونَ عَلَى ذَلِكَ، فَأَحَابِرَهُ أَحْسَنَ جَوَابٍ بِالْمُرَافَقَةِ التَّامَةِ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ وَغَيْرِهَا، وَفِيهِ: اسْتِشَارَةُ الْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَالْخَبْرَةِ. قوله: "أَنْ نَحْيِضَهَا": يَعْنِي الْخَيْلَ.

ضبط كلمة "برك الغماد": وقوله: "برك الغماد"، أما "برك"، فهو بفتح الباء وإسكان الراء، هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث وروايات المحدثين، وكذا نقله القاضي عن روايات المحدثين، قال: وقال بعض أهل اللغة: صوابه كسر الراء، قال: وكذا قيده شيوخ أبي ذر في البخاري، كذا ذكره القاضي في شرح مسلم، وقال في "المشارك": هو بالفتح لأكثر الرواة، قال: ووقع الأصيلي والمستعلي وأبي محمد الحموي بالكسر، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير، واتفق الجميع على أن الراء ساكنة إلا ما حكاه القاضي عن الأصيلي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها، وهذا غريب ضعيف، وأما "الغماد"، فبغير معجمة مكسورة ومضمومة لغتان مشهورتان لكن الكسر أفصح، وهو المشهور في روايات المحدثين، والضم هو المشهور في كتب اللغة. وحكى صاحب "المشارك" و"المطالع" الوجهين عن ابن دريد. وقال القاضي عياض في "الشرح": ضبطناه في -

فَإِذَا تَرَكُوهُ، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: مَا لِي بِأَيِّ سَفِيَّانَ عَلِمْتُ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعَتَبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ هَذَا أَيْضاً ضَرْبُوهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ، قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ، وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ".
 قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَا مَضْرُوعٌ فَلَانٍ"، قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، هَهُنَا وَهَهُنَا، قَالَ: فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ، عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

«النصحيحين بالكسر، قال: وحكى ابن دريد فيه الضم والكسر. وقال الخازمي في كتابه "المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن": هو بكسر الغين، ويقال: بضمها، قال: وقد ضبطه ابن الفرات في أكثر المواضع بالضم، لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بالكسر، قال: وهو موضع من وراء "مكة" بخمس ليال بناحية الساحل. وقيل: بلدتان هذا قول الخازمي، وقال القاضي وغيره: هو موضع بأقاصي "محر"، وقال إبراهيم الحربي: "برك الغماد" و"سعقات حجر" كناية يقال فيما تباعد.

قوله: "ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فلما رأى ذلك، انصرف، قال: والذي نفسي بيده لتضربوه إذا صدقكم وتتركوه إذا كذبكم" معنى انصرف: سلم من صلاته، فقيه استحباب تخفيفها إذا عرض أمر في أثنائها، وهكذا وقع في النسخ "تضربوه وتتركوه" بغير نون، وهي لغة سبق بيانها مرات، أعني حذف النون بغير ناصب ولا جازم، وفيه: جواز ضرب الكافر الذي لا عهد له، وإن كان أسيراً.
 ذكر معجزي النبي ﷺ وفيه معجزتان من أعلام النبوة، إحداهما: إخباره ﷺ بمصرع جبارتهم، فلم ينفذ أحد مصرعه. الثانية: إخباره ﷺ بأن العلام الذي كان يضربونه يصدق إذا تركوه ويكذب إذا ضربوه، وكان كذلك في نفس الأمر، والله أعلم. قوله: "فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ"، أي تباعد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٣١- باب فتح مكة، وإزالة الأصنام من حول الكعبة]

٤٦١٩- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَقَدْتُ وَفُودٌ إِلَيَّ مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يَصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا أَصْنَعُ طَعَامًا، فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يَصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبِّحْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ! فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أُعَلِّمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِكُمْ؟ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ، فَقَالَ: أَقْبِلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الرَّبِيعَ عَلَى إِحْدَى الْمُحَنَّتَيْنِ، وَبَعَثَ عَالِدًا عَلَى الْمُحَنَّةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسَرِ، فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَتِيبَةٍ، قَالَ: فَنَظَرُ، فَرَأَانِي، فَقَالَ: "أَبُو هُرَيْرَةَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي".

زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ "اَهْتِفْ لِي بِالْأَنْصَارِ"، قَالَ: فَأَطَاعُوا بِهِ، وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أُوتُبَاشًا لَهَا وَاتَّبَاعًا، فَقَالُوا: نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أُصِيبُوا أُعْطِينَا الَّذِي سُلِّمْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَرَوْنَ إِلَيَّ أُوتُبَاشِ قُرَيْشٍ وَاتَّبَاعِهِمْ"، ثُمَّ قَالَ بِيَدَيْهِ: إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: "حَتَّى تُؤَافُونِي بِالصَّفَا"، قَالَ: فَأُتِلَقْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهَ إِلَيْنَا شَيْئًا،.....

[٣١- باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة]

شرح الغريب: قوله: "بعث الربيع على إحدى المحنتين": هي بضم الميم وفتح الحيم وكسر النون، وهما: الميمنة والميسرة، ويكون القلب بينهما، "وبعث أنا عبدة على الحسر": هو بضم الخاء وتشديد السين المهملتين، أي الذين لا دروع عليهم. قوله: "فأخذوا بطن الوادي": أي جمعوا ضريقهم في بطن الوادي. قوله ﷺ: "اهتف لي بالأنصار": أي ادعهم لي. قوله ﷺ: "لا يأتيني إلا أنصاري": ثم قال: فأطاعوا إنما خصهم لبقته بهم، ورفعوا مراتبهم، وإظهاراً لجلالتهم وخصوصيتهم. قوله: "ووبشت قريش أوتباشاً لها": أي جمعت جمعاً من قبائل شتى، وهو بالباء الموحدة المشددة والشين المعجمة. قوله: "فما شاء أحد منا أن يقتل أحداً إلا قتلته وما أحد منهم يوجه إلينا شيئاً": أي لا يدفع أحد عن نفسه.

قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُيِّحَتْ خَضِرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ"، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قُرَيْبِهِ، وَرَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقُضِيَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ"، قَالُوا: لَيْتَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قُرَيْبِهِ"، قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: "كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَبْكُونَ، وَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ! مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنَّ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ".....

قوله: "قال أبو سفيان: أبيضت خضراء قريش، لا قريش بعد اليوم"، كذا في هذه الرواية "أبيضت"، وفي التي بعدها "أبيدت"، وهما متقاربان، أي استولت قريش بالقتل وأفيت، وخضراؤهم بمعنى جماعتهم، ويعبر عن الجماعة المجتمع بالأسود والخضرة، ومنه السواد الأعظم.

قوله ﷺ: "من دخل دار أبي سفيان فهو آمن"، استدلل به الشافعي وموافقه على أن دور "مكة" مملوكة يصح بيعها وإجارها؛ لأن أصل الإضافة إلى الآدميين تقتضي الملك، وما سوى ذلك مجاز، وفيه تأليف لأبي سفيان، وإظهار لشرفه. قوله: "فقال الأنصار بعضهم لبعض: أما الرجل فأدركته رغبة في قريته ورأفة بعشيرته، وذكر نزول الوحي، فقال رسول الله ﷺ: "يا معشر الأنصار! قالوا: لبيك يا رسول الله، قال: قلتم: أما الرجل فأدركته رغبة في قريته ورأفة بعشيرته، قالوا: قد كان ذلك، قال: كلاً! إني عبد الله ورسوله، هاجرت إلى الله وإليكم، المحيا محياكم، والممات مماتكم، فأقبلوا إليه يبكون، ويقولون: والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضن بالله وبرسوله، فقال رسول الله ﷺ: إن الله ورسوله يصدقانكم ويعذرانكم". معنى هذه الجملة: أنهم رأوا رأفة النبي ﷺ بأهل "مكة" كفف القتل عنهم، فظنوا أن يرجع إلى سكنى "مكة"، والمقام فيها دائماً، ويرحل عنهم ويهجر المدينة، فشق ذلك عليهم، فأوحى الله تعالى إليه ﷺ، فأعلمهم بذلك، فقال لهم ﷺ: "قلتم كذا وكذا؟" قالوا: نعم! قد قلنا هذا، فهذه معجزة من معجزات النبوة، فقال: "كلأ إني عبد الله ورسوله"، معنى: "كلأ" هنا: حقاً، ولها معنيان: أحدهما: حقاً، والآخر: النفي.

مطلب قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله": وأما قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله"، فيحتمل وجهين: أحدهما: إني رسول الله حقاً، فيأتي الوحي، وآخر بالمغيبات، كهذه القضية وشبهها، فنقول بما أقول لكم وأخبركم به في جميع -

قَالَ: فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى دَارِ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَمْتَعَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَأَتَى عَلَى صَتَمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى الصَتَمِ جَعَلَ يَطْعُهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَقُولُ: "جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ"، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصَّفَا، فَعَلَا عَلَيْهِ، حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو.

-الأحوال، والآخر لا تفتنوا بإخباري إياكم بالمغيبات ونظروني كما أظرت النصارى عيسى صلوات الله عليه، فإني عبد الله ورسوله.

وأما قوله ﷺ: "هاجرت إلى الله وإنيكم، أخيا محباكم، والممات ممالككم": فمعناه: إني هاجرت إلى الله، وإلى دياركم؛ لاستيطانها، فلا أتركها، ولا أرجع عن هجري الواقعة لله تعالى، بل أنا ملازم لكم، أخيا محباكم، والممات ممالككم، أي لا أخفى إلا عندكم، ولا أموت إلا عندكم، وهذا أيضاً من المعجزات، فيما قال لهم هذا يكوا، واعتدروا، وقالوا: والله ما فطنا كلامنا السابق إلا حرصاً عليك وعلى مصاحبتك ودوامك عندنا؛ لنستفيد منك، ونتربك بك، ونهذبنا الصراط المستقيم، كما قال الله تعالى: ﴿وَوَيْتُكَ لِتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢)، وهذا معنى قوتهم: ما قلنا الذي قلنا إلا الخش بك، هو بكسر الضاد أي شحاً بك أن تفارقنا، ويغتنص بك غيرنا، وكان بكائهم فرحاً بما قال لهم، وخياء بما خافوا أن يكون بلغه عنهم ما يستحي منه.

أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام: قوله: فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَمْتَعَهُ، ثم حَافَ بِالْبَيْتِ: فيه الابتداء بالطواف في أول دخول مكة، سواء كان محرماً نَحَجَ أو عمرة أو غير محرم، وكان النبي ﷺ دخلها في هذا اليوم، وهو يوم الفتح غير محرم بإجماع المسلمين، وكان على رأسه المغفر، والأحاديث متظاهرة على ذلك، والإجماع منعقد عليه. وأما قول القاضي عياض: أجمع العلماء على تخصيص النبي ﷺ بذلك، ولم يختلفوا في أن من دخلها بعده لحرب أو بقي أنه لا يحل له دخولها خلافاً، فليس كما نقل، بل مذهب الشافعي وأصحابه وآخرين أنه يجوز دخولها خلافاً للمحارب بلا خلاف، وكذا من يخاف من ظالم لو ظهر للطواف وغيره، وأما من لا عذر له أصلاً، فللشافعي فيه قولان مشهوران أصحهما: أنه يجوز له دخولها بغير إحرام لكن يستحب له الإحرام. والثاني: لا يجوز، وقد سبقت المسألة في أول "كتاب الحج".

شرح الغريب: قوله: "فَأَتَى عَلَى صَتَمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، فَجَعَلَ يَطْعُهُ بِسِيَةِ قَوْسِهِ": السية: بكسر السين وتخفيف الباء المفتوحة المنعطف من طرفي القوس، وقوله: "يَطْعُن" يضم العين على المشهور، ويجوز فتحها في لغة، وهذا الفعل إذلال للأصنام ولعابديها، وإظهار لكونها لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن نفسها، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ يَنْتَفِعُوا بِهَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِتْنَةً أَلَّا تُسَبِّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ﴾ (الحج: ٧٣).

٤٦٢٠- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا هُز: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ بِهَذَا
الِإِسْتَاد، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ: يَدْيِهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: "أَحْصَدُوهُمْ حَصْدًا"، وَقَالَ
فِي الْحَدِيثِ: قَالُوا: قُلْنَا: ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَمَا اسْمِي إِذَا؟ كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ".

٤٦٢١- (٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ قَالَ: وَقَدْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ،

=قوله: "جعل يطعن في عينه، ويقول: جاء الحق وزهق الباطل"، وقال في الرواية التي بعد هذه: "وحول الكعبة
ثلثمائة وستون نصباً، فجعل يطعن بها يعود كان في يده، ويقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا" (الإسراء: ٨١)، ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ (سبأ: ٤٩)، الثَّصْبُ: الصنم. وفي هذا
استحباب قراءة هاتين الآيتين عند إزالة المنكر. قوله: "ثم قال يديه إحداهما على الأخرى: "أحصدوهم حصداً":
هو بضم الصاد وكسرها.

أقوال العلماء في فتح مكة هل كان قهراً أو صلحاً: وقد استدلل بهذا من يقول: إن مكة فتحت عنوة، وقد
اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء وأهل السير: فتحت عنوة. وقال الشافعي:
فتحت صلحاً. وادعى المازري أن الشافعي انفرد بهذا القول، واحتج الجمهور بهذا الحديث ويقولون: أريدت
حضرء قريش، قالوا: وقال ﷺ: "من ألقى سلاحه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن"، فلو كانوا
كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا، وبحديث أم هانئ ؓ حين أحارت رجلين أراد علي ؓ قتلها، فقال النبي ﷺ:
"قد أحرنا من أحررت"، فكيف يدخلها صلحاً، ويغني ذلك علي عليه السلام حتى يريد قتل رجلين دخلا في
الأمان، وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ بعد الصلح؟ واحتج الشافعي بالأحاديث المشهورة أنه ﷺ صالحهم بحر
الظهران قبل دخول مكة.

وأما قوله ﷺ: "أحصدوهم"، وقتل خالد من قتل، فهو محمول على من أظهر من كفار مكة قتالاً. وأما أمان من
دخل دار أبي سفيان، ومن ألقى سلاحه، وأمان أم هانئ، فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان، وأما هم
علي عليه السلام بقتل الرجلين، فعله تأول منهما شيئاً أو جرى منهما قتال أو نحو ذلك. وأما قوله في الرواية الأخرى:
"فما أشرف أحد يومئذ لهم إلا أناموه"، فمحمول على من أشرف مظهراً للقتال، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ: "فما اسمي إذا؟ قلنا: ذاك يا رسول الله! قال: فما اسمي إذا؟ كَلَّا! إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"،
قال القاضي: يحتمل هذا وجهين: أحدهما: أنه أراد ﷺ أني نبي لإعلامي إياكم بما تحدثتم به سرّاً، والثاني: لو
فعلت هذا الذي خفتم منه، وفارقتكم ورجعت إلى استيطان "مكة" لكنت ناقضاً لعهدكم في ملازمتكم، وكان
هذا غير مطالب لما اشتق منه اسمي وهو الحمد، فإني كنت أوصف حينئذ بغير الحمد.

وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَصْنَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوْبَتِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! الْيَوْمَ نَوْبَتِي، فَجَاؤُوا إِلَى الْمَنْزِلِ، وَلَمْ يُدْرِكْ طَعَامُنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! لَوْ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُدْرِكَ طَعَامُنَا، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُحَنَّبَةِ الثِّمَنِي، وَجَعَلَ الزُّبَيْرُ عَلَى الْمُحَنَّبَةِ الْيُسْرِي، وَجَعَلَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى الْبَيَاقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ"، فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاؤُوا يُهْرُولُونَ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! هَلْ تَرَوْنَ أَوْثَانَ قُرَيْشٍ؟" قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: "انْظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا"، وَأَخْفَى يَدَيْهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ،

-قوله: "وفدنا إلى معاوية بن أبي سفيان، وفيما أبو هريرة، فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه فكانت نوبتي". فوائد الحديث: فيه دليل على استحباب اشتراك المسافرين في الأكل واستعمالهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعارضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام، وأن لا يأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءات ومكارم الأخلاق، وهو بمعنى الإباحة، فيجوز، وإن تفاضل الطعام، واختلفت أنواعه، ويجوز، وإن أكل بعضهم أكثر من بعض، لكن يستحب أن يكون شأنهم إيثار بعضهم بعضاً. قوله: "فجاءوا إلى المنزل، ولم يدرك طعامنا، فقلت: يا أبا هريرة! لو حدثنا عن رسول الله ﷺ حتى يدرك طعامنا، فقال: كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح" إلى آخره.

فوائد الحديث: فيه استحباب الاجتماع على الطعام وجواز دعائهم إليه قبل إدراكه، واستحباب حديثهم في حال الاجتماع بما فيه بيان أحوال رسول الله ﷺ وأصحابه وغزواتهم ونحوها مما تنشيط النفوس لسماعه، وكذلك غيرها من الحروب ونحوها مما لا إثم فيه، ولا يتولد منه في العادة ضرر في دين ولا دنيا، ولا أذى لأحد لتقطع بذلك مدة الانتظار، ولا يضره، ولئلا يشتغل بعضهم مع بعض في غيبة أو نحوها من الكلام المذموم، وفيه: أنه يستحب إذا كان في الجمع مشهور بالفضل أو بالصلاح أن يطلب منه الحديث، فإن لم يطلبوا استحباب له الابتداء بالحديث، كما كان النبي ﷺ يبتدئهم بالحديث من غير طلب منهم.

شرح الغريب: قوله: "جعل أبا عبيدة على البياقة وبطن الوادي". "البياقة" بياء موحدة ثم مشاة تحت وبذال معجمة وقاف، وهم الرجالة، قالوا: وهو فارسي معرب، وأصله بالفارسية أصحاب ركاب الملك، ومن يتصرف في أموره، قيل: سموا بذلك لخفتهم وسرعة حركتهم، هكذا الرواية في هذا الحرف هنا، وفي غير مسلم أيضاً، قال القاضي: هكذا روايتنا فيه، قال: ووقع في بعض الروايات "السافة"، وهم الذين يكونون آخر العسكر، وقد يجمع بينه وبين البياقة بأنهم رجالة وسافة، ورواه بعضهم "الشارفة"، وفسروه بالذين يشرفون على مكة، قال القاضي: وهذا ليس بشيء؛ لأنهم أخذوا في بطن الوادي، والبياقة هنا هم الحرس في الرواية السابقة، وهم رجالة لا دروع عليهم.

وَقَالَ: "مَوْعِدُكُمْ الصَّافَا"، قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمِيذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ، قَالَ: وَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّافَا، وَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ، فَأَطَاعُوا بِالصَّافَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُبَيِّدَتْ عَضْرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ". فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَافَةَ بَعْشِيرَتِهِ، وَرَغْبَةً فِي قَرْنَتِهِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَافَةَ بَعْشِيرَتِهِ وَرَغْبَةً فِي قَرْنَتِهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذَا! -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَالْيَكْمِ، فَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا قُلْنَا إِلَّا ضَنْأً بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: "فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِكُمْ وَيَعْذِرَانِكُمْ".

٤٦٢٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدِ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ نَصْبًا، فَجَعَلَ يَطْعُمُهَا بِعُودٍ كَانَ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١)، ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِيُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ (سبا: ٤٩)، زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ.

٤٦٢٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: زَهُوقًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ الْآخَرَى، وَقَالَ: -بَدَلَ نَصْبًا- صَنَمًا.

قوله: "وقال موعدكم الصفا"، يعني قال: هذا لخالد ومن معه الذين أخذوا أسفل من بطن الوادي، وأخذ هو ﷺ ومن معه أعلى مكة. قوله: "فما أشرف لهم أحد إلا أناموه"، أي ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه، فوقع إلى الأرض، أو يكون بمعنى أسكنوه بالقتل كالنائم، يقال: نامت الريح إذا سكنت، وضربه حتى سكن، أي مات، ونامت الشاة وغيرها مائت، قال الفراء: النائمة المينة، هكذا تأول هذه البيضة القائلون بأن مكة فتحت عنوة، ومن قال: فتحت صلحا، يقول: أناموه ألقوه إلى الأرض من غير قتل إلا من قاتل، والله أعلم.

[٣٢- باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح]

٤٦٢٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: "لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا" بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٤٦٢٥- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرِ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي. فَسَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا.

[٣٢- باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح]

قوله ﷺ: "لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة": قال العلماء: معناه الإعلام بأن قریشاً يسلمون كلهم، ولا يرتد أحد منهم، كما ارتد غيرهم بعده ﷺ من حروب وقتل صبراً، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلماً صبراً، فقد جرى على قریش بعد ذلك ما هو معلوم، والله أعلم.

ذكر من اسمه عاص، ومن أسلم منهم: قوله: "ولم يكن أسلم من عصاة قریش غير مطيع كان اسمه العاصي". فسماه النبي ﷺ مطيعاً: قال القاضي عياض: عصاة هنا جمع العاص من أسماء الأعلام لا من الصفات، أي ما أسلم ممن كان اسمه العاص مثل العاص بن وائل السهمي، والعاص بن هشام أبو البختری، والعاص بن سعيد بن العاص بن أمية، والعاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، والعاص بن منبه بن الحجاج وغيرهم سوى العاص بن الأسود العذري، فغير النبي ﷺ اسمه فسماه مطيعاً، وإلا فقد أسلمت عصاة قریش وعناقم كلهم بحمد الله تعالى، ولكنه ترك أبا جندل بن سهيل بن عمرو، وهو ممن أسلم، واسمه أيضاً العاص، فإذا صح هذا، فيحتمل أن هذا لما غلبت عليه كنيته، وجعل اسمه لم يعرفه المخير باسمه، فلم يستثنه، كما استثنى مطيع بن الأسود، والله أعلم.

"قوله: "لا يقتل قرشي صبراً": لم يرد الإخبار بأنه لا يتحقق بل أراد أنه لا يجوز لأحد قتله بعد اليوم بكفر، والله تعالى أعلم. فال مطلوب الإخبار بإسلامهم وثباتهم عليه. ويمكن أن يكون إخباراً عن وقته ﷺ، والله تعالى أعلم.

[٣٣- باب صلح الحديبية في الحديبية]

٤٦٢٦- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصَّلْحَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ"، فَقَالُوا: لَا تُكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَقَاتِلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: "أَمْحُ" فَقَالَ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ،

٣٣- باب صلح الحديبية في الحديبية

في الحديبية والجرعة لغتان: التحفيف، وهو الأفصح، والتشديد، وسبق بيانهما في كتاب الحج. قوله: "هذا ما كاتَبَ عليه محمد رسول الله"، وفي الرواية الأخرى: "هذا ما قاضى عليه محمد".

بيان معنى المقاضاة: قال العلماء: معنى قاضى هنا: فاضل وأمضى أمره عليه، ومنه قضى القاضي، أي فصل الحكم وأمضاه، وهذا سميت تلك السنة عام المقاضاة وعمرة القضية وعمرة القضاء، كله من هذا، وغلطوا من قال: إنها سميت عمرة القضاء؛ لقضاء العمرة التي صد عنها؛ لأنه لا يجب قضاء المصدود عنها إذا تحلل بالإحصار، كما فعل النبي ﷺ وأصحابه في ذلك العام.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب الأملاك والصدقات والعتق والوقف والوصية ونحوها "هذا ما اشترى فلان، أو هذا ما أصدق، أو وقف أو أعتق ونحوه". وهذا هو الصواب الذي عليه الجمهور من العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان، وجميع البلدان من غير إنكار. قال القاضي عياض: وفيه دليل على أنه يكفي في ذلك بالاسم المشهور من غير زيادة خلافاً لمن قال: لا بد من أربعة: المذكور وأبيه وحده ونسبه.

وفيه: أن للإمام أن يعقد الصلح على ما رآه مصلحة للمسلمين، وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في بادئ الرأي، وفيه: احتمال المفسدة اليسيرة لدفع أعظم منها، أو لتحصيل مصلحة أعظم منها، إذا لم يمكن ذلك إلا بذلك.

تأويل إنكار عليٍّ عليه السلام أمره ﷺ بمحو اسمه الشريف: قوله: "فقال النبي ﷺ لعلي: امح، فقال: ما أنا بالذي أمحاه"، هكذا هو في جميع النسخ "بالذي أمحاه"، وهي لغة في "أمحوه"، وهذا الذي فعله علي عليه السلام من باب الأدب المستحب؛ لأنه لم يفهم من النبي ﷺ تحميم محو علي بنفسه، ولهذا لم ينكر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجز لعلي تركه، وما أقره النبي ﷺ على المخالفة.

فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا، أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَيُقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ، إِلَّا جُلْبَانِ السِّلَاحِ.

قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُلْبَانُ السِّلَاحِ؟ قَالَ: الْقِرَابُ وَمَا فِيهِ.

٤٦٢٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، كَتَبَ عَلَيَّ كِتَابًا يَبَيِّنُهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ "مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ"، ثُمَّ ذَكَرَ بِنَحْوِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ".

٤٦٢٨- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمِصْبِصِيُّ جَمِيعًا عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ -وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ-: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ، صَالَحَهُ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلُهَا، فَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السِّلَاحِ، السَّيْفِ وَقِرَابِهِ، وَلَا يَخْرُجَ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُثُ بِهَا مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ،

شرح الغريب، ووجه شرطهم هذا: قوله: "ولا يدخلها بسلاح إلا جلبان السلاح": قال أبو إسحاق الشَّيْبِيُّ: "جُلْبَانُ السِّلَاحِ": هو القِرَابُ وما فيه، والجلبان بضم الجيم، قال القاضي في "المشارك": ضبطناه "جلبان" بضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة، قال: وكذا رواه الأكثرون، وصوِّبه ابن قتيبة وغيره، ورواه بعضهم بإسكان اللام، وكذا ذكره الهروي، وصوِّبه وهو ثابت، ولم يذكر ثابت سواء، وهو ألطف من الجراب يكون من الأدم يوضع فيه السيف مغمدًا، وي طرح فيه الراكب سوطه وأداته، ويعلقه في الرحل، قال العلماء: وإنما شرطوا هذا لوجهين: أحدهما: أن لا يظهر منه دخول الغالين القاهرين. والثاني: أنه إن عرض فتنة أو نحوها، يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

قوله: "اشترطوا أن يدخلوا مكة، فيقيموا بها ثلاثًا": قال العلماء: سبب هذا التقدير أن المهاجر من "مكة" لا يجوز له أن يقيم بها أكثر من ثلاثة أيام، وهذا أصل في أن الثلاثة ليس لها حكم الإقامة، وأما ما فوقها فله حكم الإقامة، وقد رتب الفقهاء على هذا قصر الصلاة فيمن نوى إقامة في بلد في طريقه، وفاسوا على هذا الأصل مسائل كثيرة.

قوله: "لما أحصر النبي ﷺ عند البيت": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "أحصر عند البيت"، وكذا نقله القاضي -

قَالَ لِعَلِيٍّ: "اَكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَنَا، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ" فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ تَابَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اَكْتُبْ: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمَحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا، وَاللَّهِ لَا أُمَحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرِنِي مَكَانَهَا"، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا، وَكَتَبَ: "ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ"،

-عن رواية جميع الرواة سوى ابن الحذاء، فإن في روايته عن البيت وهو الوجه، وأما أحصر وحصر، فسبق بيانهما في كتاب الحج.

قوله ﷺ: "أَرِنِي مَكَانَهَا، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا، وَكَتَبَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ".

أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ﷺ: قال القاضي عياض: احتج هذا اللفظ بعض الناس على أن النبي ﷺ كتب ذلك بيده على ظاهر هذا اللفظ، وقد ذكر البخاري نحوه من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق: وقال فيه: أخذ رسول الله ﷺ الكتاب، فكتب، وزاد عنه في طريق آخر، ولا يحسن أن يكتب، فكتب، قال أصحاب هذا المذهب: إن الله تعالى أجرى ذلك على يده، إما بأن كتب ذلك القلم بيده، وهو غير عالم بما يكتب، أو أن الله تعالى علمه ذلك حينئذ حتى كتب، وجعل هذا زيادة في معجزته، فإنه كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من العلم، وجعله يقرأ ما لم يقرأ، ويتلو ما لم يكن يتلو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب، وعط ما لم يكن يخط بعد النبوة، أو أجرى ذلك على يده، قالوا: وهذا لا يقدح في وصفه بالأمية، واحتجوا بآثار جاءت في هذا عن الشعبي بعض السلف، وأن النبي ﷺ لم يمت حتى كتب، قال القاضي: وإلى جواز هذا ذهب الباهلي، وحكاه عن السميني وأبي ذر وغيره، وذهب الأكثرون إلى منع هذا كله، قالوا: وهذا الذي زعمه الذاهبون إلى القول الأول يبطله وصف الله تعالى إياه بالنبي الأمي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ (العنكبوت: ٤٨)، وقوله ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب"، قالوا: وقوله في هذا الحديث كتب: معناه أمر بالكتابة، كما يقال: رجم ماعزاً، وقطع السارق، وجلد الشارب: أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى "فقال لعلي ﷺ: اكتب محمد بن عبد الله"، قال القاضي: وأجاب الأولون عن قوله تعالى أنه لم يتل ولم يخط، أي من قبل تعليمه كما قال الله تعالى ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾، فكما جاز أن يتلو جاز أن يكتب، ولا يقدح هذا في كونه أمياً؛ إذ ليست المعجزة مجرد كونه أمياً، فإن المعجزة حاصلة بكونه ﷺ كان أولاً كذلك، ثم جاء بالقرآن ويعلمها الأميون، قال القاضي: وهذا الذي قالوه ظاهر، قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها: ولا يحسن أن يكتب، فكتب كالتصريح أنه كتب بنفسه، قال: والعدول إلى غيره مجاز، ولا ضرورة إليه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشغبت كل فرقة على الأخرى في هذا، والله أعلم.

قوله: "فما كان يوم الثالث"، هكذا هو في النسخ كلها "يوم الثالث" بإضافة يوم إلى الثالث، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد سبق بيانه مرات، ومذهب الكوفيين جوازه على ظاهره، ومذهب البصريين تقدير-

فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّالِثِ، قَالُوا لِعَلِيِّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمَرَهُ، فَلْيَخْرُجْ، فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: "نَعَمْ!" فَخَرَجَ.

وَقَالَ ابْنُ جَنَابٍ فِي رَوَاتِهِ: -مَكَانَ تَابِعْنَاكَ- بَابِعْنَاكَ.

٤٦٢٩- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ

ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ، فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: "اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا "بِسْمِ اللَّهِ"، فَمَا تُذَرِّي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ،

-محذوف منه أي يوم الزمان الثالث.

التبني على الاختصار في هذا الحديث: قوله: "فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الثَّالِثِ، قَالُوا لِعَلِيِّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ، فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ! فَخَرَجَ": هذا الحديث فيه حذف واختصار، والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عام صلح الحديبية، وإنما وقع في السنة الثانية، وهي عمرة القضاء، وكانوا شرطوا النبي ﷺ في عام الحديبية أن يجيء بالعام المقبل، فيعتمر ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام، فجاء في العام المقبل، فأقام إلى أواخر اليوم الثالث، فقالوا لعلي ﷺ هذا الكلام، فاختصر هذا الحديث، ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في العام المقبل، واستغنى عن ذكره بكونه معلوماً، وقد جاء مبيناً في روايات آخر، مع أنه قد علم أن النبي ﷺ لم يدخل مكة عام الحديبية، والله أعلم.

فإن قيل: كيف أحوجوهم إلى أن يطلبوا منهم الخروج ويقوموا بالشرط؟ فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل انقضاء الأيام الثلاثة بيسر، وكان عزم النبي ﷺ وأصحابه على الارتحال عند انقضاء الثلاثة، فاحتاط الكفار لأنفسهم، وطلبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة بيسر، فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشرط، لا أنهم كانوا مقيمين لو لم يطلب ارتحالهم.

وجه موافقة النبي ﷺ للمشركين في الأمور التي شرطوا: قوله: "فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ ﷺ: اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا بِسْمِ اللَّهِ فَمَا تُذَرِّي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ": قال العلماء: وافقهم النبي ﷺ في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم، وأنه كتب باسمك اللهم، وكذا وافقهم في عهد الله، وترك كتابة رسول الله ﷺ، وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم، وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالصلح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور، أما البسلة وباسمك اللهم، فمعناها واحد، وكذا قوله: محمد بن عبد الله هو أيضاً رسول الله ﷺ، وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه أيضاً ﷺ هنا =

فَقَالَ: "اَكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ"، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَاتَّبَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اَكْتُبْ اسْمَكَ واسم أبيك، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اَكْتُبْ: مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ"، فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْنا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اَنْتَ كُتِبَ هَذَا؟ قَالَ: "نَعَمْ! إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنْا إِلَيْهِمْ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا".

٤٦٣- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاهٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَامَ سَهْلُ بْنُ حَنْفٍ يَوْمَ صِفِّينَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّهِمُوا أَنْفُسَكُمْ،.....

= بالرسالة ما ينبغيها، فلا مفسدة فيما طلبوه، وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يحل من تعظيم آلهتهم ونحو ذلك، وأما شرط رد من جاء منهم، ومنع من ذهب إليهم، فقد بين النبي ﷺ الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله: "من ذهب منا إليهم، فأبعده الله؛ ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً"، ثم كان كما قال ﷺ: فجعل الله للذين جاؤونا منهم وردهم إليهم فرجاً ومخرجاً والله الخمد، وهذا من المعجزات.

بيان ثمرات الصلح: قال العلماء: والمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصلح ما ظهر من ثمراته الباهرة، وفوائده المتظاهرة، التي كانت عاقبتها فتح مكة، وإسلام أهلها كلها، ودخول الناس في دين الله أفواجا، وذلك أنهم قبل الصلح لم يكونوا يختلطون بالمسلمين، ولا تتظاهر عندهم أمور النبي ﷺ كما هي، ولا يحلون عن علمهم بها مفصلة، فلما حصل صلح الحديبية اختلطوا بالمسلمين، وجاؤوا إلى المدينة، وذهب المسلمون إلى "مكة"، وحلوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم ممن يستصحونه، وسعوا منهم أحوال النبي ﷺ مفصلة بجزئياتها، ومعجزاته الظاهرة، وأعلام نبوته المتظاهرة، وحسن سيرته، وحجبل طريقته، وعابنوا بأنفسهم كثيراً من ذلك، فما زالت نفوسهم إلى الإيمان حتى بادر خلق منهم إلى الإسلام قبل فتح مكة، فأسلموا بين صلح الحديبية وفتح مكة، وازداد الآخرون ميلاً إلى الإسلام، فلما كان يوم الفتح أسلموا كلهم لما كان قد مهد لهم من الميل، وكانت العرب من غير قريش في البوادي ينتظرون بإسلامهم قريش، فلما أسلمت قريش أسلمت العرب في البوادي. قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝﴾.

ضبط الاسم: قوله: "حدثنا عبد العزيز بن سيّاه". هو بسين مهملة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت بحققة، ثم ألف، ثم هاء في الوقف والدرج على وزني مياء وشياه. قوله: "قام سهل بن حنيف يوم صiffin، فقال: يا أيها الناس اتهموا أنفسكم" إلى آخره. أراد بهذا تصيير الناس على الصلح، وإعلامهم بما يرجي بعده من الخير، فإنه يرجي مصيره إلى خير، وإن كان ظاهره في الابتداء مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صلح الحديبية، وإنما قال سهل =

لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَوْ تَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، وَذَلِكَ فِي الصَّنْعِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: "بَلَى" قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالُنَا فِي الْحَنَّةِ وَقِتَالَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: "بَلَى" قَالَ: فَفِيمَ تُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا، وَتَرْجِعُ، وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا"، قَالَ: فَانْطَلَقَ عُمَرُ، فَلَمْ يَصْبِرْ مُتَعِظًا، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: بَلَى! قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالُنَا فِي الْحَنَّةِ وَقِتَالَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: بَلَى! قَالَ: فَعَلَامَ تُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا، وَتَرْجِعُ؟ وَلَمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا، قَالَ: فَتَزَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ، فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ فَتَحَ هُوَ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" فَصَابَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ.

٤٦٣١ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْثَلٍ يَقُولُ بِصِفَيْنِ:

= هذا القول حين ظهر من أصحاب علي عليه السلام كراهة التحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس الصلح، وأقوالهم في كراهته، ومع هذا فأعقب عزمًا عظيمًا، فقررهم النبي ﷺ على الصلح مع أن إرادتهم كانت مناجزة كفار مكة بالقتال، ولهذا قال عمر عليه السلام: "فعلام تعطى الدنيا في ديننا"، والله أعلم بقوله: "ففيهم تعطى الدنيا في ديننا"، هي بفتح الدال وكسر النون وتشديد الباء: أي النقيصة والحالة الناقصة. سبب سؤال عمر عليه السلام قال العلماء: لم يكن سؤال عمر عليه السلام، وكلامه المذكور شكًا بل طلبًا لكشف ما خفي عليه، وحثًا على إبطال الكفار، وظهور الإسلام كما عرف من خلقه عليه السلام وقوته في نصرته الدين، وإذلال المبطلين. وأما جواب أبي بكر عليه السلام لعمر عليه السلام بحمل جواب النبي ﷺ، فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله، وبارع علمه، وزيادة عرفانه، ورسوخه في كل ذلك، وزيادته فيه كنهه على غيره عليه السلام.

قوله: "فتزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح"، فأرسل إلى عمر، فأقرأه إياه فقال: يا رسول الله! أَوْ فَتَحَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ! فَصَابَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ! المراد أنه تزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حَيَاتِكُمْ فِي ذُنُوبِكُمْ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ وكان الفتح هو صلح يوم الحديبية، فقال عمر: أَوْ فَتَحَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ! مَا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا، وَفِيهِ إِعْلَامُ الْإِمَامِ وَالْعَالَمِ كِبَارِ أَصْحَابِهِ بِمَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهْمَةِ، وَالْبَعَثِ إِلَيْهِمْ لِإِعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَيُّهَا النَّاسُ! أَتَيْتُكُمْ، وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَنِّي أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهِ! مَا وَضَعْنَا سِوْفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَّا أَمْرٌ قَطُّ، إِلَّا أَسْهَلُنَا بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ، إِلَّا أَمْرَكُمْ هَذَا.

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ نُمَيْرٍ: إِلَيَّ أَمْرٌ قَطُّ.

٤٦٣٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثَيْهِمَا: إِلَيَّ أَمْرٌ يُفْطِنُنَا. ٤٦٣٣ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوِلٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ بِصَفَيْنَ يَقُولُ: أَتَيْتُكُمْ رَأَيْتُكُمْ عَنِّي دِينَكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي خُصْمٍ، إِلَّا أَنْفَجَرَ عَلَيْنَا مِنْهُ خُصْمٌ.

٤٦٣٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا تُرِلْتُ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَوَرَّأَ عَظِيمًا﴾ (الفتح: ١-٥)، مَرْجِعُهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَهُمْ يُخَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَآبَةُ، وَقَدْ نُحِرَ الْهَدْيُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ: "لَقَدْ أُتِرْتُ عَلَى آيَةٍ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا".

قوله: "يوم أبي جندل": هو يوم الحديبية، واسم أبي جندل: العاص بن سهيل بن عمرو، وقوله: أمر يفضتنا: أي يشق علينا ونحافه. قوله: "إلا أمركم هذا": يعني القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام.

قوله: "عن أبي حصين": بفتح الحاء وكسر الصاد. قوله: "عن سهل بن حنيف أنه قال: اتفقوا رأيكم على دينكم، فنقد رأيي يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ ما فتحت منه في خصم إلا أنفجر علينا من خصم": هكذا وقع هذا الحديث في نسخ صحيح مسلم كلها، وفيه محذوف، وهو جواب "لو" تفديره: ولو أستطيع أن أرد أمره ﷺ لرددته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ (السجدة: ١٢)، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ (الأنعام: ٩٣)، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾ (سبا: ٣١)، ونظائره، فكنه محذوف جواب "لو" لدلالة الكلام عليه.

٤٦٣٥ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّظَرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعًا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.

= وأما قوله: "ما فتحت منه خصماً": فالضمير في "منه" عائذ إلى قوله: اهتموا رأيكم، ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم هذا ناحية إلا انفتحت أخرى، ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه.

بيان التصحيف وشرح الغريب: وأما قوله: ما فتحنا منه خصماً، فكذا هو في مسم، قال القاضي: وهو غلط أو تغيير، وصوابه: ما سددنا منه خصماً، وكذا هو في رواية البخاري: ما سددنا به، ويستقيم الكلام، ويتقابل سددنا بقوله إلا انفجر، وأما الخصم: فبضم الخاء، وخصم كل شيء طرفه وناحيته، وشبهه بخصم الرواية وانفجار الماء من طرفها أو بخصم الغرارة والخروج وانصباب ما فيه بانفجاره.

فقه الحديث: وفي هذه الأحاديث دليل لحواز مصالحة الكفار إذا كان فيها مصلحة، وهو مجمع عليه عند الحاجة، ومذهبنا أن مدحا لا تزيد على عشر سنين إذا لم يكن الإمام مستظهماً عليهم، وإن كان مستظهماً لم يزد على أربعة أشهر، وفي قول يجوز دون سنة، وقال مالك: لا حد لذلك، بل يجوز ذلك، قل أم أكثر بحسب رأي الإمام، والله أعلم.

[٣٤ - باب الوفاء بالعهد]

٤٦٣٦ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ: حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بِدُرٍّ إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي: حُسَيْلٌ، قَالَ: فَأَخَذْنَا كِفَارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا؟ فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: "انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَتَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ".

٣٤ - باب الوفاء بالعهد

ضبط الأسماء: قوله عن حذيفة بن اليمان: خرجت أنا وأبي حسيل إلى آخره، هو حسيل بجاء مضمومة، ثم سين مفتوحة مهملتين، ثم ياء ثم لام، ويقال له أيضاً: حسل يكسر الحاء وإسكان السين وهو والد حذيفة، واليمان لقب له، والمشهور في استعمال الحديث أنه اليمان بالنون من غير ياء بعدها، وهي لغة قليلة، والصحيح: اليماني بالياء، وكذا عمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن أبي الموالي، وشداد بن اهادي، والمشهور للمحدثين حذف الياء، والصحيح إثباتها.

قوله: "فَأَخَذْنَا كِفَارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا، فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ سَخِرَ مِنْهُنَّ الْمَدِينَةَ وَلَا نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَتَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ".

فقه الحديث وأقوال العلماء في جواز حرب الأسير المسلم الذي يعاهد الكفار بعد الحرب: في هذا الحديث: جواز الكذب في الحرب، وإذا أمكن التعريض في الحرب فهو أولى، ومع هذا يجوز الكذب في الحرب، وفي الإصلاح بين الناس، وكذب الزوج لامرأته: كما صرح به الحديث الصحيح، وفيه: الوفاء بالعهد، وقد اختلف العلماء في الأسير يعاهد الكفار أن لا يهرب منهم، فقال الشافعي وأبو حنيفة والكوفيون: لا يلزمه ذلك، بل متى أمكنه الحرب هرب. وقال مالك: يلزمه، واتفقوا على أنه لو أكرهوه، فحلف لا يهرب لا يجن عليه؛ لأنه مكره.

الجواب عن قضية حذيفة وأبيه: وأما قضية حذيفة وأبيه، فإن الكفار استحلواهما لا يقتلان مع النبي ﷺ في غزاة "بدر"، فأمرهما النبي ﷺ بالوفاء، وهذا ليس بالإيجاب، فإنه لا يجب الوفاء بترك الجهاد مع الإمام ونائبه، ولكن أراد النبي ﷺ أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد، وإن كان لا يلزمهم ذلك؛ لأن المشيع عليهم لا يذكر تأويله.

[٣٥- باب غزوة الأحزاب]

٤٦٣٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلْتُ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ، وَأَخَذْنَا رِيحَ شَدِيدَةٍ وَقُرْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَتْنَا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، فَقَالَ: "قُمْ، يَا حُذَيْفَةُ! فَأَتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ" فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا، إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي، أَنْ أَقُومَ، قَالَ: "اذهَبْ، فَأَتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَذْعُرْهُمْ عَلَيَّ"، فَلَمَّا وَتَيْتُ مِنْ عِنْدِهِ، جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أُمْسِي فِي حَمَامٍ، حَتَّى أَتَيْتُهُمْ، فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ،

٣٥- باب غزوة الأحزاب

قوله: "كنّا عند حذيفة، فقال رجل: لو أدركت رسول الله ﷺ قاتلت معه وأبليت، فقال له حذيفة ما قال: معناه: أن حذيفة فهم منه أنه لو أدرك النبي ﷺ لبالغ في نصرته، ولزاد على الصحابة رضي الله عنهم فأخبره بخبره في ليلة الأحزاب، وقصد زجره عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة.

شرح الغريب: قوله: "وأخذتنا ريح شديدة وقر": هو بضم القاف، وهو البرد. وقوله بعد هذا: "قررت": هو بضم القاف وكسر الراء، أي بردت. قوله ﷺ: "اذهب، فأتني بخبر القوم، ولا تذعربهم علي": هو بفتح التاء وبالدال المعجمة، معناه: لا تفرعهم علي ولا تحركهم علي، وقيل: معناه: لا تنفردهم، وهو قريب من المعنى الأول، والمراد: لا تحركهم عليك، فإنهم إن أخذوك كان ذلك ضرراً علي؛ لأنك رسولي وصاحبي. قوله: "فلما وئيت من عنده جعلت كأنا أمشي في حمام حتى أتيتهم": يعني أنه لم يجد البرد الذي يجده الناس، ولا من تلك الريح الشديدة شيئاً، بل عافاه الله منه بركة إجابته للنبي ﷺ، وذهابه فيما وجهه له، ودعائه ﷺ له، واستمر ذلك اللطف به ومعافاته من البرد حتى عاد إلى النبي ﷺ، فلما رجع ووصل عاد إليه البرد الذي يجده الناس، وهذه من معجزات رسول الله ﷺ، ولفظة الحمام عربية، وهو مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار.

شرح الغريب: قوله: "فرأيت أبا سفيان يصلي ظهره" هو بفتح الياء وإسكان الصاد، أي يدفئه ويدنيه منها، وهو-

فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "وَلَا تَذَعِرْهُمْ عَلَيَّ"، وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ، فَارْجَعْتُ وَأَنَا أَمْشِي فِي مِثْلِ الْحَمَامِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَفَرَعْتُ، فَرَرْتُ، فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عِبَادَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا، فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: "قُمْ، يَا نَوْمَانُ!".

-الصلاء يفتح الصاد والفصر، والصلًا بكسرهما والمد. قوله: "كبد القوس"؛ هو مقبضها، وكبد كل شيء وسطه. قوله: 'ألبسني رسول الله ﷺ من فضل عبادَةٍ كانت عليه يصلي فيها': العبادَةُ: بالمد، والعبادة، بزيادة ياء لغتان مشهورتان معروفتان.

فقه الحديث: وفيه: جواز الصلاة في الصوف، وهو جائز بإجماع من يعتد به، وسواء الصلاة عليه وفيه، ولا كراهية في ذلك، قال العبدري من أصحابنا: وقالت الشيعة: لا يجوز الصلاة على الصوف، ويجوز فيه. وقال مالك: يكره كراهة تنزيه. قوله: 'فلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: قُمْ يَا نَوْمَانُ': هو يفتح النون وإسكان النون، وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النداء كما استعمله هنا.

وقوله: "أصبحت": أي طلع عليّ الفجر، وفي هذا الحديث: أنه ينبغي للإمام وأمير الجيش بعث الجواسيس والطلّاع لكشف خير العدو، والله أعلم.

[٣٦ - باب غزوة أحد]

٤٦٣٨ - (١) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ الثَّنَائِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ، قَالَ: "مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: "مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِيهِ: "مَا أَتُصَفُّنَا أَصْحَابُنَا".

٣٦ - باب غزوة أحد

ضبط الأسماء: قوله: حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: هكذا هو في جميع النسخ "الأزدي"، وكذا قاله البخاري في "التاريخ"، وابن أبي حاتم في كتابه وغيرهما. وذكره ابن عدي والسمعاني، فقالا: هو قيسي، فقد ذكر البخاري أخاه أمية بن خالد، فسمه قيسياً. وذكره الباجي فقال: القيسي الأزدي.

قال القاضي عياض: هذان نسبان مختلفان؛ لأن الأزدي من اليمن، وقيس من معد، قال: ولكن قيس هنا ليس قيس غيلان، بل قيس بن يوزان من الأزدي، فصحح النسبان، قال القاضي: وقد جاء مثل هذا في صحيح مسلم في زياد بن رباح القيسي، ويقال: رباح كذا نسبة مسلم في غير موضع القيسي، وقال في التلويح: قيل: لعله من تميم بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، فاجتمع النسبان، وإلا فميم قريش لا يجتمع هي وقيس، هذا كلام القاضي، وقد سبق بيان ضبط هذاب هذا مراراً، وأنه بفتح الهاء وتشديد الدال، وأنه يقال له "هذبة" بضم الهاء، قيل: هذبة اسم، وهذاب لقب، وقيل عكسه.

شرح العريب: قوله: "مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا" هو بكسر الهاء أي غشوه وقربوا منه، أرهقه أي غشيه، قال صاحب الأفعال: رهقته وأرهقته، أي أدركته، قال القاضي في "المشارك": قيل: لا يستعمل ذلك إلا في المنكروه، قال: وقال ثابت: كل شيء دنوت منه فقد رهقته، والله أعلم.

قوله: "أَنَّ لَوْ كَانَ مَعَهُ سَبْعَةٌ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَرَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَسَبَّ السَّبْعَةَ فَتَلَّى لَهَا حَبِيبٌ" قال: "أَصْحَابُنَا أَصْحَابُنَا": الرواية المشهورة فيه "مَا أَتُصَفُّنَا" بإسكان الفاء و"أَصْحَابُنَا" منصوب مفعول به، هكذا ضبطه جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، ومعناه: مَا أَتُصَفَّتْ قُرَيْشُ الْأَنْصَارِ لَكُنْ الْفَرَشِيِّينَ لَمْ يَخْرُجَا لِلْقِتَالِ، بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد، وذكر القاضي وغيره أن بعضهم رواه "مَا أَتُصَفُّنَا" بفتح الفاء والمراد على هذا الذين فروا من القتال، فإنهم لم ينصفوا لفرارهم.

٤٦٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحٌ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِخْنِ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ، فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ أَلْصَقَتْهُ بِالْجُرْحِ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ.

٤٦٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَمَّ، وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَغْسِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا دُوِيَ جُرْحُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجُرْحَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: -مَكَانَ هَشِمَتْ-: كُسِرَتْ.

٤٦٤١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ مُطَرِّفٍ، كُلُّهُمَا، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَصِيبَ وَجْهَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ: جُرْحُ وَجْهَهُ.

-قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى التميمي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أصحاب "الأطراف"، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسلم أنهم جعلوا أبا بكر بن أبي شيبة بدل يحيى بن يحيى، قال: والصواب الأول. قوله: "وكسرت رباعيته": هي بتخفيف الياء، وهي السن التي تلي الثنية من كل جانب، ولإتسبان أربع رباعيات.

فوائد الحديث: وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لينالوا جزيل الأجر؛ ولتعرف أنهم وغيرهم ما أصابهم، ويتأسوا بهم، قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر تصيبهم عن الدنيا، ويطرأ على أجسامهم ما يطرأ على أجسام البشر ليتيقنوا أنهم مخلوقون مريبون، ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، وتلبس الشيطان من أمرهم ما ليسه على النصارى وغيرهم.

٤٦٤٢- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَسِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشَجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ الدَّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ: "كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ! شَجُّوا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رِبَاعِيَّتَهُ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ"، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (آل عمران: ١٢٨).

٤٦٤٣- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: "رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ".

٤٦٤٤- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ يَنْضِجُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ.

قوله: "وهشمتم البيضة على رأسه": فيه استحباب لبس البيضة والدروع وغيرها من أسباب التحصن في الحرب، وأنه ليس بقادح في التوكل. قوله: "يسكب عليها ياحي": أي يصب عليها بالفرس، وهو بكسر الميم، وفي هذا الحديث إثبات المدواة، ومعالجة الجراح، وأنه لا يقدح في التوكل؛ لأن النبي ﷺ فعله مع قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ (الفرقان: ٥٨). قوله: "أدوي حرجة": هو يواوين، ويقع في بعض النسخ يواو واحدة، وتكون الأخرى محذوفة، كما حذف من داود في الخط.

قوله: "إن النبي ﷺ حكى نبيًا من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضربه قومه وهو يمسح الدم عن وجهه". ويقول: "رب اغفر لقومي، فإنهم لا يعلمون": فيه ما كانوا عليه صلوات الله وسلامه عليهم من الحزم والتصبر، والعفو والشفقة على قومهم، ودعائهم هم بالهداية والغفران، وعذرهم في جنائهم عن أنفسهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النبي ﷺ أشار إليه من المتقدمين، وقد جرى لنبينا ﷺ مثل هذا يوم أحد. قوله: "وهو ينضج الدم عن جبينه": هو بكسر الضاد، أي يغسله ويزيله.

[٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ]

٤٦٤٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ جِيئَ بِهُ يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَّتِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ

قوله: "اشتد غضب الله تعالى على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله"، فقوله: "في سبيل الله"، احتراز عن يقتله في حد أو قصاص؛ لأن من يقتله في سبيل الله كان قاصداً قتل النبي ﷺ.

[٣٨- باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين]

٤٦٤٦- (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْأَبَانِ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ، وَقَدْ نُحِرَتْ جَزُورٌ بِالْأَمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَتَيْكُمْ يَوْمٌ إِلَى سَلَا جَزُورٍ بَنِي فَلَانٍ، فَيَأْخُذُهُ، فَيَضَعُهُ فِي كِفْئِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَخَذَ؟ فَأَتَيْتُ أَشَقَى الْقَوْمِ، فَأَخَذَهُ، فَلَمَّا سَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: فَاسْتَضْحَكُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحِيلُ عَلَى بَعْضٍ، وَأَنَا قَائِمٌ أَنْظُرُ، لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ طَرَحْتُهُ عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ، مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى الْتَقَى الْإِنْسَانُ فَأَخْبَرَ فَاطِمَةَ، فَجَاءَتْ، وَهِيَ جَوَازِيَةٌ، فَطَرَحْتُهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَيْهِمْ نَشْتِمُهُمْ،

[٣٨- باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين]

شرح العريب: قوله: (١) أَلَحَمَ بَنُو سَلَا حَرَمَ بَنِي فَلَانٍ بِنِ السَّلَا: بفتح السين المهملة وتخفيف اللام مقصور، وهو النفاق الذي يكون فيها الولد في بطن الناقة وسائر الحيوانات، وهي من الأدمية المشيمة. قوله: (٢) أَسَنَى الْحَمْدُ: هو عقبته بن أبي معيط، كما صرح في الرواية الثانية.

الجواب عن الإشكال: وفي هذا الحديث إشكال، فإنه يقال: كيف استمر في الصلاة مع وجود النجاسة على ظهره؟ وأجاب القاضي عياض بأن هذا ليس بنجس، قال: لأن القرث ورجولية البدن طاهران، والسلا من ذلك، وإنما النجس الدم، وهذا الجواب شيء على مذهب مالك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأخريين نجاسته، وهذا الجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل؛ لأن هذا السلا يتضمن النجاسة من حيث أنه لا يتفك من الدم في العادة؛ ولأنه ذبيحة عباد الأوثان، فهو نجس، وكذلك اللحم، وجميع أجزاء هذا الجزور. وأما الجواب المرضي: أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استصحاباً للظاهرة، وما ندري هل كانت هذه الصلاة فريضة، فتجب إعادتها على الصحيح عندنا أم غيرها، فلا تجب، فإن وجبت الإعادة، فالوقت موسع، فإن قيل: يبعد أن لا نجس بما وقع على ظهره، قلنا: وإن أحسن به فما يتحقق أنه نجاسة، والله أعلم.

شرح كلمة "ضعة": قوله: (٣) أَلَحَمَ بَنُو سَلَا حَرَمَ بَنِي فَلَانٍ: هي بفتح النون، وحكي إسكانها، وهو شاذ ضعيف، ومعناه: لو كان لي قوة فتح أذهم أو كان لي عشرة "لمكة" تمنعني، وعلى هذا "منعة" جمع: "مانع" ككتاب =

فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، رَفَعَ صَوْتَهُ، ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا، دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ، سَأَلَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ"، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكُ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ، وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ" - وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ، فَوَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَغَى يَوْمَ يَدْرٍ، ثُمَّ سُجِبُوا إِلَى الْقَلْبِ، قَلْبٍ يَدْرٍ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

= وكتبه. قوله: "وَكَانَ إِذَا دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ ثَلَاثًا"، فيه استحباب تكرير الدعاء ثلاثًا. وقوله: "وَإِذَا سَأَلَ"، هو الدعاء لكن عطفه لاختلاف النقط توكيداً.

قوله: "ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيكَ بِأَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ"، هكذا هو في جميع نسخ مسلم.

التبدي على التصحيح: "وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ" باللقاب، واتفق العلماء على أنه غلط، وصوابه "وَالْوَلِيدَ بْنَ عُنْبَةَ" بالناء كما ذكره مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شيبة بعد هذا، وقد ذكره البخاري في صحيحه وغيره من أئمة الحديث على الصواب، وقد تباه عليه إبراهيم بن سفيان في آخر الحديث. فقال: "الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ" في هذا الحديث غلط، قال العلماء: وَالْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ باللقاب هو ابن أبي معيط، ولم يكن ذلك الوقت موجوداً أو كان طفلاً صغيراً جداً، فقد أتى به النبي ﷺ يوم الفتح، وهو قد ناهز الإحتمال ليمسح على رأسه. قوله: "وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ"، وقد وقع في رواية البخاري تسمية السابع أنه عمارة بن الوليد.

قوله: "وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بَاخِلٌ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ صَرَغَى يَوْمَ يَدْرٍ، ثُمَّ سُجِبُوا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبٍ يَدْرٍ"، هذه إحدى دعواته ﷺ المجاهدة.

معنى كلمة "القلب"، ووجه إلقاءه إياهم قيد: "وَالْقَلْبِ" هي البئر التي لم تطور، وإنما وضعوا في القلب تحقيراً لهم؛ ولئلا يتأذى الناس برائحته، وليس هو دفناً لأن الحربي لا يجب دفنه، قال أصحابنا: بل يترك في الصحراء إلا أن يتأذى به، قال القاضي عياض: اعترض بعضهم على هذا الحديث في قوله: رَأَيْتُهُمْ صَرَغَى يَدْرٍ، ومعلوم أن أهل السير قالوا: إن عمارة بن الوليد وهو أحد السبعة، كان عند النخاشي، فاقمه في حرمه، وكان جميلاً، فنفع في إحليله سحراً، فهام مع الوحوش في بعض حزائر الخبيثة، فهلك. قال القاضي: وجوابه أن المراد أنه رأى أكثرهم بذليل أن عقبة بن أبي معيط منهم ولم يقتل "يدراً" بل حمل منها أسيراً.

٤٦٤٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَا حَزُورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَأَخَذَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، أَوْ أُبَيُّ بْنُ خَلْفٍ" - شُعْبَةُ الثَّانِي - قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَلْقَوْا فِي بَرٍّ، غَيْرَ أَنْ أُمَيَّةَ أَوْ أُبَيَّا نَقَطَعَتْ أَوْصَالَهُ، فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبَرِّ.

٤٦٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا يَقُولُ: "اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقُرَيْشٍ" ثَلَاثًا، وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وَلَمْ يَشْكُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السَّابِعَ.

٤٦٤٩ - (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا عَلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَعُقْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَغَى عَلَى بَدْرٍ، قَدْ غَيَّرَتْهُمْ الشَّمْسُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا.

ضبط كلمة "عرق الظبية وتعينها: وإنما قتله النبي ﷺ صبراً بعد انصرافه من بدر بعرق الظبية، قلت: الظبية طاء معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة، ثم ياء مثناة تحت ثم هاء، هكذا ضبطه الحازمي في كتابه "المؤلف في الأماكن"، قال: قال الواقدي: هو من الروحاء على ثلاثة أميال مما يلي المدينة. قوله: "نقطعت أوصاله، فنهيت في البر"، الأوصال: المفاصل. قوله: "فلم يلق"، هكذا هو في بعض النسخ بالالف فقط، وفي أكثرها "فلم يلقى" بالالف، وهو جائز على لغة، وقد سبق بيانه مرات وقرئاً.

قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: "وكان يستحب ثلاثاً": هكذا هو في نسخ بلادنا "يستحب" بالباء الموحدة في آخره، وذكر القاضي أنه روي هاء وبالموحدة وبالثلثة، قال: وهو الأظهر، ومعناه: الإلحاح.

٤٦٥٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِجٍ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ - وَأَلْفَاطُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أُحُدٌ؟ فَقَالَ: "لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ، وَكَانَ أَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، فَلَمْ يُجِئْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِ، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَنَتْنِي، فَنَظَرْتُ فَلِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ ﷺ، فَقَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، قَالَ: قَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنَّ شِئْتَ أَنْ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَحْشِينَ"، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا".

٤٦٥١ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: دَمِيتُ إِصْبَعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ: "هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعُ دَمِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ"

قوله ﷺ: "فلم أستفق إلا بقرن الثعالب": أي لم أطفط طن لنفسي، وأنتبه لحالي، وللموضع الذي أنا ذاهب إليه، وفيه إلا وأنا عند قرن الثعالب؛ لكثرة هي الذي كنت فيه. شرح الغريب: قال القاضي: قرن الثعالب: هو قرن المنازل، وهو ميقات أهل نجد وهو على مرحلتين من "مكة"، وأصل القرن كل جبل صغير ينقطع من جبل كبير. قوله: "إن شئت أظنقت عليهم الأحشين": هما بفتح الهمزة وبالحاء والشين المعجمتين، وهما جبلا "مكة": أبو قيس والجبل الذي يقابله.

قوله ﷺ: "هل أنت إلا أصبع دميت" وفي سبيل الله ما لقيت

٤٦٥٢- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَكَبِتَ إصْبَعُهُ.

٤٦٥٣- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدُبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وُدَّعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾ (الضحى: ١ - ٣).

٤٦٥٤- (٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا- يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ ابْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ مِنْذُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾.

٤٦٥٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَلَائِكِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

حلفظ "ما" هنا بمعنى "الذي": أي الذي لقيته محسوب في سبيل الله، وقد سبق في باب غزوة "حنين" أن الرجل هل هو شعراً؟ وأن من قال: هو شعراً؟ قال: شرط الشعر أن يكون مقصوداً، وهذا ليس مقصوداً، وأن الرواية المعروفة "دميت" و"لقيت" بكسر التاء وأن بعضهم أسكنها.

قوله: "كان النبي ﷺ في غار، فكبت إصبعه": كذا هو في الأصول "في غار"، قال القاضي عياض: قال أبو الوليد الكناني: لعله "غازياً"، فتصحف، كما قال في الرواية الأخرى في بعض المشاهد، وكما جاء في رواية البخاري: "بينما النبي ﷺ يمشي إذ أصابه حجر"، قال القاضي: وقد يراد بالغار هنا الجيش والجمع لا الغار الذي هو الكهف، فيوافق رواية بعض المشاهد، ومنه قول علي بن عبد الله: "ما ظنك بامرئ بين هذين الغارين": أي العسكرين والجمعين.

قوله: "واشكى رسول الله ﷺ ليلتين أو ثلاثاً، فجاءته امرأة، فقالت: يا محمد! إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أراه قريبك منذ ليلتين أو ثلاثاً، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾" -

تفسير الآية: قال ابن عباس ؓ: "ما ودعك": أي ما قطعك منذ أرسلك، "وما قلى": أي ما أبغضك، وسمى الوداع وداعاً لأنه فراق ومتاركة، وقوله: "ما قربك": هو بكسر الراء، والمضارع يقربك بفتحها، وقوله: "ما ودعك": هو بتشديد الدال على القراءات الصحيحة المشهورة التي قرأ بها القراء السبعة، وقرئ في الشاذ بتخفيفها. قال أبو عبيد: هو من ودعه يدعه معناه: ما تركك، قال القاضي: النحويون ينكرون أن يأتي منه ماض أو مصدر، قالوا: وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وكذلك "يذر"، قال القاضي: وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعاً كما قال الشاعر:

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا

وقال:

لم أدر ما الذي له في الود حتى يدعه غاله.

غاله: بالغين المعجمة أي أخذه.

* * * *

[٣٩- باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين]

٤٦٥٦- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا، عَلَيْهِ إِكَافٌ، تَحْتَهُ فَطِيفَةٌ فَدَكِيَّةٌ، وَأُرْدَفٌ وَرَاءَهُ أَسَمَةُ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْثَانُ وَالْيَهُودُ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتْ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ، خَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُعَيِّرُوا عَلَيْنَا، فَسَلِّمُوا عَلَيْهِمُ النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَّلَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ: أَيُّهَا الْمَرْءُ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: اغْشَيْنَا فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُ ذَلِكَ، قَالَ: فَاسْتَبَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ، حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَتَوَاتَبُوا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ

٣٩- باب في دعاء النبي ﷺ، وصبره على أذى المنافقين

شرح الكلمات وفوائد الحديث: قوله: "ركب حماراً عليه إكاف نخته فطيفة فدكية": الإكاف بكسر الهمزة، ويقال: وكاف أيضاً، والقطيفة: دثار، يحمل جمعها: قطائف وقطف، والفدكية منسوبة إلى "فدك" بلدة معروفة على مرحلتين أو ثلاث من المدينة. قوله: "وأردف وراءه أسامة وهو يعود سعد بن عبادَةَ": فيه: جواز الإرداف على الحمار وغيره من الدواب إذا كان مطيقاً، وفيه: جواز العيادة راكباً، وفيه: أن ركوب الحمار ليس ينقص في حق الكبار.

قوله: "عجاجة الدابة": هو ما ارتفع من غبار حوافرها. قوله: "خمر أنفه": أي غطاه. قوله: "فسلم عليهم النبي ﷺ": فيه جواز الابتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار، وهذا مجمع عليه.

قوله: "أيها المرء لا أحسن من هذا": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بألف في أحسن، أي ليس شيء أحسن من هذا، وكذا حكاه القاضي عن جماعة رواة مسلم، قال: ووقع للقاضي أبي علي "الأحسن من هذا" بالقصر من غير ألف، قال القاضي: وهو عندي أظهر، وتقديره: أحسن من هذا أن تقعد في بيتك ولا تأتينا.

يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: "أَيُّ سَعْدُ! أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟ - يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا" قَالَ: اعْفُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ! لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ أَنْ يُتَوَجَّهُوا، فَيَعْصِبُوهُ بِالْعَصَابَةِ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ، شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ، فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

٤٦٥٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ يَغْنِي ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ. ٤٦٥٨- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي! قَالَ: فَأَنْطَلِقُ إِلَيْهِ، وَرَكِبَ حِمَارًا، وَأَنْطَلِقُ الْمُسْلِمُونَ، وَهِيَ أَرْضُ سَبْحَةَ، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَوَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي نَحْنُ حِمَارُكَ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ! لَحِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصِيبُ رِيحًا مِنْكَ، قَالَ: فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْحَابُهُ، قَالَ: فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْحَرِيدِ وَبِالْأَيْدِي وَبِالْتَعَالِ. قَالَ: فَلَبَعْنَا أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: ٩).

قوله: 'أفلم يزل يخفضهم': أي يسكنهم ويسهل الأمر بينهم. قوله: "ولقد اصططح أهل هذه البحيرة" يضم الباء على التصغير، قال القاضي: وروينا في غير مسلم البحيرة مكبرة وكلاهما بمعنى، وأصلها القرية، والمراد بها هنا: مدينة النبي ﷺ. قوله: "ولقد اصططح أهل هذه البحيرة أن يتوجهوا، فيعصبه بالعصاية": معناه: اتفقوا على أن يجعلوه ملكهم، وكان من عادتهم إذا ملكوا إنساناً أن يتوجهوا ويعصبوا.

قوله: "شرق بذلك" بكسر الراء، أي غص. ومعناه: حسد النبي ﷺ، وكان ذلك بسبب بغافه - عفانا الله الكريم -. قوله: "لذلك قبل أن يسلم عبد الله": معناه: قبل أن يظهر الإسلام، وإلا فقد كان كافراً منافقاً ظاهر النفاق. قوله: "وهي أرض سبحة": هي يفتح السين والياء، وهي الأرض التي لا تنبت؛ للملوحه أرضها، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الخلم والصفح والصبر على الأذى في الله تعالى، ودوام الدعاء إلى الله تعالى، وتألف قلوبهم، والله أعلم.

[٤٠ - باب قتل أبي جهل]

٤٦٥٩ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ: يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟" فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ. فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَكَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ - أَوْ قَالَ: - قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرَ أَكْثَرَ قَتَلْتَنِي.

٤٦٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبَةَ، وَقَوْلِ أَبِي مِجْلَزٍ، كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ.

٤٠ - باب قتل أبي جهل

شرح الغريب: قوله حَدَّثَنَا ابْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: ما جسع أبو جهل: سبب السؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر المسلمون بذلك، وينكف شره عنهم. قوله: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ: هكذا هو في بعض النسخ "بَرَكَ" بالكاف، وفي بعضها "بَرَدٌ" بالdal، فمعناه بالكاف: سقط إلى الأرض، وبالdaal: مات، يقال: برد إذا مات، قال القاضي: رواية الجمهور "بَرَدٌ"، ورواه بعضهم بالكاف، قال: والأول هو المعروف، هذا كلام القاضي. واختار جماعة محققون الكاف، وأن ابني عفراء تركاه عفراءً، وهذا كلف ابن مسعود كما ذكره مسلم، وله معه كلام آخر كثير مذكور في غير مسلم، وابن مسعود هو الذي أجهز عليه واحتر رأسه.

قوله: ابْنُ مَسْعُودٍ: أي لا عار علي في قتلكم إياي. قوله: "مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" الأكل: الزراع والفلاح، وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو جهل إلى ابني عفراء اللذين قتلاه وهما من الأنصار، وهم أصحاب زرع ونخيل، ومعناه: لو كان الذي قتلني غير أكلار لكان أحب إلي وأعظم لشأني، ولم يكن علي نقص في ذلك.

قوله: قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ: يمكن أن يكون فيه تغليب بناء على ما سبق أن أحدهما كان ابن عفراء والآخر غيره فهذا تغليب في الإضافة كما يغلب إطلاق نفس الاسم كما في عمرين ونحوه، والله تعالى أعلم.

[٤٩ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود]

٤٦٦١ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْمُسَوَّرِ الزَّهْرِيُّ، كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِلزَّهْرِيِّ-: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو سَمْعَتُ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ"، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: أَقْذَنَ لِي فَلَأُقْلَ، قَالَ: "قُلْ"، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ، وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَنَانَا، فَلَمَّا سَمِعَهُ، قَالَ: وَأَيْضًا، وَاللَّهِ! لَتَمْلِكَنَّهُ، قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَكَرِهَ أَنْ تَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ أُمْرُهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا، قَالَ: فَمَا تُرْهِئَنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ؟ قَالَ: تُرْهِئَنِي نِسَاءَ كُمْ، قَالَ: أَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ، أُرْهِئُكَ نِسَاءَنَا؟

٤٩ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود

بيان السبب في قتل كعب بن الأشرف: ذكر مسلم في قصة محمد بن مسلمة مع كعب بن الأشرف بالحيلة التي ذكرها من مخادعته، واختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه، فقال الإمام المازري: إنما قتله كذلك؛ لأنه نقض عهد النبي ﷺ وهجاه وسبه، وكان عاهده أن لا يعين عليه أحداً، ثم جاء مع أهل الحرب معيناً عليه، قال: وقد أشكل قتله على هذا الوجه على بعضهم، ولم يعرف الجواب الذي ذكرناه. قال القاضي: قيل: هذا الجواب، وقيل: لأن محمد بن مسلمة لم يصرح له بأمان في شيء من كلامه، وإنما كلمه في أمر البيع والشراء، واشتكى إليه، وليس في كلامه عهد ولا أمان، قال: ولا يحل لأحد أن يقول: أن قتله كان غدرًا، وقد قال ذلك إنسان في مجلس على بن أبي طالب عليه السلام، فأمر به على، فضرب عنقه، وإنما يكون الغدر بعد أمان موجود، وكان كعب قد نقض عهد النبي ﷺ، ولم يؤمنه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه استأنس بهم، فتمكنوا منه من غير عهد ولا أمان. وأما ترجمة البخاري على هذا الحديث بياب الفتك في الحرب، فليس معناه الحرب، بل الفتك هو القتل على غرة وغفلة، والغيلة نحوه.

فوائد الحديث وشرح كلمات الحديث: وقد استدلل بهذا الحديث بعضهم على جواز اغتيال من بلغته الدعوة من الكفار، وتبيته من غير دعاء إلى الإسلام. قوله: "الَّذِينَ فِي فَلَأُقْلَ": معناه: الذين لي أن أقول عني وعنك ما رأيته مصلحة من التعريض وغيره، ففيه: دليل على جواز التعريض، وهو أن يأتي بكلام باطنه صحيح وبفهم منه المخاطب غير ذلك، فهنا جائز في الحرب وغيرها، ما لم يمنع به حقاً شرعياً. قوله: "وقد عنانا": هذا من التعريض الجائر بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن أنه أدبنا بأدب الشرع التي فيها تعب، لكنه تعب في مرضات الله تعالى، -

قَالَ لَهُ: تَرَهُنُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبِّ ابْنُ أَحَدِنَا، فَيَقَالَ: رَهْنٌ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ، وَلَكِنْ تَرَهُنُكَ اللَّامَةَ يَعْنِي السِّلَاحَ، قَالَ: فَتَنَعَمْ! وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَيْسٍ بِنِ حَنْبَرٍ وَعَبَادِ ابْنِ يَشْرٍ، قَالَ: فَجَاءُوا، فَدَعَوْهُ لَيْلًا، فَتَزَلَّ إِلَيْهِمْ، قَالَ سَفِيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةِ لَيْلًا لِأَجَابَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوْفَ أُمِدُّ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمَكَّ مِنْهُ فَذَوْتُكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ، نَزَلَ وَهُوَ مُتَوَشِّعٌ، فَقَالُوا: نَحِذْ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ، قَالَ: نَعَمْ! تُحَنِّي فُلَانَةً، هِيَ أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ، قَالَ: فَتَأَذَّنُ لِي أَنْ أَشُمَّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ! فَشَمَّ، فَتَنَاولَ، فَشَمَّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأَذَّنُ لِي أَنْ أَعُوذَ، قَالَ: فَاسْتَمَكَّنَ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: ذَوْتُكُمْ. قَالَ: فَقَتَلُوهُ.

فهو محبوب لنا، والذي فهم المخاطب منه العناء الذي ليس محبوب. قوله: "وأيضاً والله لنملنه": هو بفتح الناء والميم أي تتضحون منه أكثر من هذا الضجر.

قوله: "يسب ابن أحدنا، فيقال: رهن في وسقين من تمر" هكذا هو في الروايات المعروفة في مسلم وغيره "يسب" بضم الياء وفتح السين المهملة من السب، وحكى القاضي عن رواية بعض رواة كتاب مسلم "يشب" بفتح الياء وكسر الشين المعجمة من الشباب، والصواب الأول، و"الوسق" بفتح الواو وكسرها، وأصله الحمل. قوله: "ترهنتك اللامة": هي بالهمز، وفسرها في الكتاب بأنه السلاح، وهو كما قال. قوله: "وواعده أن يأتيه بالحارث وأبو عيس بن حنبر وعباد بن يشر".

صبط الأسماء: أما الحارث، فهو الحارث بن أوس بن أخي سعد بن عباد، وأما أبو عيس، فاسمه عيد الرحمن، وقيل: عيد الله، والصحيح الأول، وهو حنبر بفتح الحيم وإسكان الياء، كما ذكره في الكتاب، ويقال: ابن حنبر وهو أنصاري من كبار الصحابة، شهد "بدرًا" وسائر المشاهد، وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى، وهو وقع في معظم النسخ، وأبو عيس بالواو، وفي بعضها وأبي عيس بالياء، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، ويكون معطوفاً على الضمير في يأتيه. قوله: "كأنه صوت دم": أي صوت طالب أو سوط سافك دم، هكذا فسروه.

قوله: "فقال إنما هذا محمد ورضيعه وأبو نائلة": هكذا هو في جميع النسخ، قال القاضي رحمه الله: قال لنا شيخنا القاضي الشهيد: "صوابه أن يقال: إنما هو محمد ورضيعه أبو نائلة، وكذا ذكر أهل السير أن أبا نائلة كان رضيعاً لمحمد بن مسلمة، ووقع في صحيح البخاري "ورضيعة أبو نائلة"، قال: وهذا عندي له وجه إن صح أنه كان رضيعاً لمحمد، والله أعلم.

[٤٢ - باب غزوة خيبر]

٤٦٦٢ - (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا زَيْدُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْبَرَ، وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسَّ فَحِذُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَحِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَحِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ، قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ"، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ يَعْصُ أَصْحَابُنَا: وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَأَصْبَحْنَا عَنُوةً.

٤٢ - باب غزوة خيبر

قوله: "فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس" فيه: استحباب التكبير بالصلاة أول الوقت، وأنه لا يكره تسمية صلاة الصبح غداة، فيكون رداً على من قال من أصحابنا: أنه مكروه، وقد سبق شرح حديث أنس هذا في كتاب المساقاة، وذكرنا أن فيه جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وأن إخراج الفرس والإغارة ليس بتقص ولا هادم للمروعة، بل هو سنة وقضية، وهو من مقاصد القتال.

أقوال العلماء في كون الفخذ عورة وتأويل هذا الحديث: قوله: "وأنحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ، فلاني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ" هذا مما استدلل به أصحاب مالك ومن وافقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل، ومذهبنا ومذهب آخرين أنها عورة، وقد جاء بكونها عورة أحاديث كثيرة مشهورة، وتأول أصحابنا حديث أنس ﷺ هذا على أنه المحسر بغير اختياره؛ لضرورة الإغارة والإجراء، وليس فيه أنه استدنام كشف الفخذ مع إمكان الستر. وأما قول أنس: فلاني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ، فمحمول على أنه وقع بصره عليه فجأة، لا أنه تعمده. وأما رواية البخاري عن أنس ﷺ: أن النبي ﷺ حسر الإزار، فمحمولة على أنه المحسر كما في رواية مسلم، وأجاب بعض أصحاب مالك عن هذا، فقال: هو ﷺ أكرم على الله تعالى من أن يبتليه بانكشاف عورته، وأصحابنا يبيحون عن هذا بأنه إذا كان بغير اختيار الإنسان، فلا تقص عليه فيه، ولا يمتنع مثله.

فوائد الحديث: قوله: "اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبَتْ خَيْبَرُ" فيه استحباب التكبير عند اللقاء، قال القاضي: قيل: تفاعل بخراهما بما رآه في أيديهم من آلات الخراب من الفوس والمساحي وغيرها، وقيل: أخذه من اسمها، والأصل أنه أعلمه الله تعالى بذلك. قوله ﷺ: "إنا إذا نزلنا بساحة قوم، فساء صباح المنذرين": الساحة: الفناء، وأصلها القضاء بين-

٤٦٦٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ يَزْغَبُ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَأَخْرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرِبْتَ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ"، قَالَ: فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٦٦٤- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ قَالَ: "إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ".

=المنزل، فبِهِ جَوَّازُ الْإِسْتِشْهَادِ فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاقِ بِالْقُرْآنِ فِي الْأُمُورِ الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا نِظَائِرُ كَثِيرٌ، كَمَا سَبَقَ قَرِيباً فِي فَتْحِ "مَكَّةَ" أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ يَطْعُنُ فِي الْأَصْنَامِ، وَيَقُولُ: "جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُنْدِي الْقُتْلُ وَمَا نَعْبُدُ إِلَّاكَ (سَبَأ: ٤٩)، جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ" (الْإِسْرَاءُ: ٨١)، قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى ضَرْبِ الْأَمْثَالِ فِي الْمَخَاوِرَاتِ وَالْمَرْحِ وَلِغَوِ الْحَدِيثِ، فَيَكْرَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ تَعْظِيمًا لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَجاءَ تَسْمِيَةُ الْجَيْشِ بِالْخَمِيسِ: قَوْلُهُ: "مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ" هُوَ الْجَيْشُ، وَقَدْ فَسَّرَهُ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، قَالُوا: سَمِيَ خَمِيسًا؛ لِأَنَّهُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: مِجَنَّةٌ وَمِيسَرَةٌ وَمُقَدِّمَةٌ وَمُؤَخَّرَةٌ وَقَلْبٌ، قَالَ الْقَاضِي: وَرَوِيَاهُ بَرَفَعِ "الْخَمِيسُ" عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ "مُحَمَّدٌ"، وَبَصْبِهَا عَنِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ.

قَوْلُهُ: "أَصْنَامُهُ غَنَدٌ": هِيَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ أَيْ قَهْرًا لَا صَلَاحًا، قَالَ الْقَاضِي: قَالَ الْمُنَازِرِيُّ: ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ كَتَبَهَا فَتَحَتْ عَنُودَ. وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ بَعْضَهَا فَتَحَ عَنُودَ، وَبَعْضَهَا فَتَحَ عَنُودَ، وَبَعْضَهَا صَلَاحًا.

الْجَوَابُ عَنِ الْإِسْكَالِ: قَالَ: وَقَدْ يَشْكَلُ مَا رَوَى فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَسَمَهَا نِصْفَيْنِ: نِصْفًا لِنَوَاتِيهِ وَحَاجَتِهِ، وَنِصْفًا لِلْمُسْلِمِينَ، قَالَ: وَجَوَابُهُ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ كَانَ حَوْلَهَا ضِيَاعٌ وَقَرَى أَجْلَى عَنْهَا أَهْلُهَا، فَكَانَتْ خَالِصَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمَا سِوَاهَا لِلْغَنَائِمِ، فَكَانَ قَدْرُ الَّذِي خَلَوْا عَنْهُ النِّصْفُ، فَلِهَذَا قَسَمَ نِصْفَيْنِ.

فَوَافِدُ الْخَبَرِ: قَالَ الْقَاضِي فِي هَذَا الْخَبَرِ: إِنَّ الْإِغَارَةَ عَلَى الْعَدُوِّ يَسْتَحِبُّ كَوْنَهَا أَوَّلَ النَّهَارِ عِنْدَ الصُّبْحِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ غَزْوَتِهِمْ وَغَفْلَةِ أَكْثَرِهِمْ، ثُمَّ يَقْضِي لَهُمُ النَّهَارُ لِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ مَلَاقَةِ الْجِيُوشِ وَمَصَافَقَتِهِمْ وَمَنَاصِبَةِ الْحَصُونِ، فَإِنَّ هَذَا يَسْتَحِبُّ كَوْنُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِيَدُومَ النِّشَاطُ بِرِدِّ الْوَقْتِ بِخِلَافِ ضِدِّهِ.

شَرْحُ الْغَرِيبِ: قَوْلُهُ: "وَأَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَمَكَائِلَهُمْ" الْفُؤُوسُ: بِالْهَمْزَةِ جَمْعُ فَأْسٍ بِالْهَمْزَةِ كَرَأْسِ وَرُؤُوسٍ، وَالْمَكَائِلُ: جَمْعُ مَكْلٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهُوَ الْقَفْعَةُ، يُقَالُ لَهُ: مَكْلٌ وَقَفْعَةٌ وَزَبِيلٌ وَزَبِيلٌ وَعَرَفٌ وَسَفِيفَةٌ =

٤٦٦٥- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ ابْنِ الْأَكْوَعِ: أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هَيْبَاتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَنَزَّلَ بِحُلُوٍّ بِالْقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ، فَدَاءُ لَكَ، مَا اقْتَفَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَاقَيْنَا
وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحَ بِنَا أَتَيْنَا
وَبِالصَّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

عابسين المهمة وبفاعين، والمرور: جمع مر بفتح الميم وهي المساحي: قال القاضي: قيل: هي حياضهم التي يصعدون بها إلى التحل، واحدها مر ومرو: قيل: مساحيهم واحدها مر لا غير.
قوله: "ألا تسمع من هيباتك؟" وفي بعض النسخ "من هيباتك": أي أراجيزك، والله يقنع كل شيء، وفيه جواز إنشاء الأراجيز وغيرها من الشعر وسماها ما لم يكن فيه كلام مذموم، والشعر كلام حسنه حسن وفيحه قبيح. قوله: "تنزل بحدوه بنعيم": فيه استحباب الخدا في الأسفار: لتنشط النفوس والدواب على قطع الطريق واشتغالها بسماعه عن الإحساس بألم السير.

قوله: "اللهم لولا أنت ما اهتدينا": كذا الرواية، قالوا: وصوابه في الوزن: "لا هم أو ناله أو والله لولا أنت" كما في الحديث الآخر: "قوله لولا الله".

الجواب عن تقديم النفس لله تعالى: قوله: "فاغفر فداء لك ما اقتفينا": قال المازري: هذه اللفظة مشككة، فإنه لا يقال: فدى الباري سبحانه وتعالى، ولا يقال له سبحانه فديتك؛ لأن ذلك إنما يستعمل في مكروه يتوقع حله بالشخص، فيختار شخص آخر أن يحل ذلك به ويفديه منه، قال: ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة معناه: كما يقال: فاته الله، ولا يراد بذلك حقيقة الدعاء عليه، وكفوله ﷺ: "تربت يدك، وتربت يمينك، وويل أمه"، وفيه كله ضرب من الاستعارة؛ لأن الفادي مبالغ في طلب رضى المقدى حين بذل نفسه عن نفسه للمكروه، فكان مراد الشاعر: أني أبذل نفسي في رضاك، وعلى كل حال، فإن المعنى، وإن أمكن صرفه إلى جهة صحيحة، فإطلاق اللفظ واستعارته التحوز به يقتدر إلى ورود الشرع بالإذن فيه، قال: وقد يكون المراد بقوله: فدأ لك رجلاً يخاطبه، وفصل بين الكلام، فكأنه قال: فاغفر، ثم دعا إلى رجل بنبه، فقال: فدأ لك، ثم عاد إلى تمام الكلام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه-

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟" قَالُوا: عَامِرٌ، قَالَ: "يَرْحِمُهُ اللَّهُ"، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجِبَتْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ، فَحَاصَرْنَاهُمْ، حَتَّى أَصَابَتْنا مَخْمَصَةٌ شَدِيدَةٌ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ"، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْقَدُوا نيرانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا هَذِهِ النَّيرانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقَدُونَ؟" فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: "أَيُّ لَحْمٍ؟" قَالُوا: لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا"، فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يُهْرِيقُوهَا وَيَعْسِلُوهَا؟ فَقَالَ: "أَوْ ذَاكَ"،

- تصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من انفصل بين الجمل المعلق بعضها ببعض ما يسهل هذا التأويل. قوله: "إذا صبح بنا أتينا": هكذا هو في نسخ بلادنا "أتينا" بالمشناة في أوله، وذكر القاضي أنه روي بالمشناة وبالموحدة، فمعنى المشناة: إذا صبح بنا للقتال ونحوه من المكارم أتينا، ومعنى الموحدة: أتينا الفرار والإمتناع. قال القاضي رحمه الله: قوله: "فداء لك" بالمد والقصر والفاء مكسورة حكاية الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فالتد لا غير. قال: وحكى الفراء: "فدى لك" مقترح مقصور، قال: وروينا هنا "فداء لك" بالرفع على أنه مبتدأ وخبره، أي لك نفسي فداء، أو نفسي فداء لك، وبالنصب على المصدر.

شرح الغريب: ومعنى "افتقينا": اكتسبنا، وأصله الإتيان. قوله: "وبأصباح عولوا علينا": استغاثوا بنا، واستفرغونا للقتال، قيل: هي من التعويل على الشيء، وهو الاعتماد عليه، وقيل: من العويل، وهو الصوت. قوله ﷺ: "مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟" قَالُوا: عَامِرٌ، قَالَ: يَرْحِمُهُ اللَّهُ، قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجِبَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ: معنى "وجبت": أي ثبتت له الشهادة، وسيقع قريباً، وكان هذا معلوماً عندهم أن من دعا له النبي ﷺ هذا الدعاء في هذا الموطن استشهد، فقالوا: "هلا أمتعتنا به": أي وددنا أنك لو أخرت الدعاء له هذا إلى وقت آخر لتمتع بمصاحبه ورؤيته مدة. قوله: "أصابتنا مخمصة شديدة": أي جوع شديد.

قوله: "لحم حمر الإنسية": هكذا هو حمر الإنسية بإضافة حمر، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وسبق بيانه مرات، فعلى هذا قول الكوفيين هو على ظاهره، وعند البصريين تقديره: حمر الحيوانات الإنسية، وأما "الإنسية"، ففيها لغتان وروايتان حكاهما القاضي عياض وآخرون، أشهرهما: كسر الهزة وإسكان النون. قال القاضي: هذه رواية أكثر الشيوخ، والثانية: فتحهما جميعاً، وهما جميعاً نسبة إلى الإنس، وهم الناس؛ لاختلاطها بالناس، بخلاف حمر الوحش.

قوله ﷺ: "أهريقوها واكسروها": هذا يدل على نجاسة لحوم الخمر الأهلية، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب النكاح، ومختصر الأمر بإرافته أن السبب الصحيح فيه أنه أمر بإرافتها؛ لأنها نجسة محرمة، والثاني: أنه تمى للحاجة إليها، والثالث: لأنها أخذوها قبل القسمة؛ وهذا -

قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَتْ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصْرٌ، فَتَنَاولَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعَ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ: وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاكِنًا قَالَ: "مَا لَكَ؟" قُلْتُ لَهُ: فِذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، قَالَ: "مَنْ قَالَهُ؟" قُلْتُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: "كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَانِ"، وَجَمَعَ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ "إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلُهُ"، وَخَالَفَ قُتَيْبَةُ مُحَمَّدًا فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ: وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا.

-التأويلان هما لأصحاب المثلث القائلين بإباحة لحومها، والصواب ما قدمناه.

وأما قوله ﷺ: "أكسروها، فقال رجل: أو يهريقوها ويغسلوها، قال: أو ذاك". فهذا محمول على أنه ﷺ اجتهد في ذلك، فوَأَى كسرها ثم تغير اجتهاده، أو أُوْحِيَ إليه بغسلها.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "إن له لأجران". هكذا هو في معظم النسخ "لأجران" بالألف، وفي بعضها "لأجرين" بالياء، وهما صحيحان، لكن الثاني هو الأقصح، والأول لغة أربع قبائل من العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَنَسَجَرَيْنِ﴾ (طه: ٦٣)، وقد سبق بيانا مرات، ويحتمل أن الأجرين ثبنا له، لأنه جاهد مجاهد، كما ستوضحه في شرحه، فله أجر بكونه جاهدًا، أي مجتهدًا في طاعة الله تعالى، شديد الإعناء بها، وله أجر آخر بكونه مجاهدًا في سبيل الله، فلما قام بوصفين كان له أجران.

قوله ﷺ: "إنه لجاهد مجاهد". هكذا رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين "الجاهد" بكسر الهاء وتنوين الدال، "بجاهد" بضم الميم وتنوين الدال أيضًا، وفسروا "بجاهد" بإخاد في علمه وعمله، أي إنه لجاد في طاعة الله، والمجاهد هو المجاهد في سبيل الله، وهو الغازي. وقال القاضي: فيه وجه آخر أنه جمع اللفظين توكيدًا. قال ابن الأثيري: العرب إذا بالغت في تعظيم شيء اشتقت له من لفظه لفظًا آخر على غير بنائه زيادة في التوكيد، وأعربوه بإعرابه، فيقولون: جاد مجد، وليل لائل، وشعر شاعر، ونحو ذلك. قال القاضي: ورواه بعض رواة البخاري وبعض رواة مسلم "بجاهد" بفتح الهاء والدال على أنه فعل ماضٍ "بجاهد" بفتح الميم ونصب الدال بلا تنوين، قال: والأول هو الصواب، والله أعلم.

ضبط كلمة "مشى بها"، وبيان معناها: قوله ﷺ: "قل عربي مشى بها مثنه". ضبطنا هذه اللفظة هنا في مسمم بوجهين، وذكرهما القاضي أيضًا، الصحيح المشهور الذي عليه جماهير رواة البخاري ومسلم: "مشى بها" بفتح الميم وبعد الشين ياء، وهو فعل ماضٍ من المشي، و"بها" جار مجرور، ومعناه: مشى بالأرض أو في الحرب، والثاني: "مشاهما" بضم الميم وتنوين الهاء من المشاهدة، أي مشاهماً لصفات الكمال في القتال أو غيره مثنه، ويكون "مشاهما" منصوباً بفعل محذوف أي رأبته مشاهماً، ومعناه: قل عربي يشبهه في جميع صفات الكمال، وضبطه بعض -

٤٦٦٦- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ -وَنَسَبُهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ- أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيِّيرَ قَاتَلَ أَخِي فَقَالَ شَدِيداً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَارْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ، فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَشَكُّوا فِيهِ: رَجُلٌ مَاتَ فِي سِلَاحِهِ، وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَقَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَيِّيرَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَذَنْ لِي أَنْ أَرْجُرَ لَكَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَعْلَمُ مَا تَقُولُ، قَالَ فَقُلْتُ:

اللَّهُمَّ! لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَدَقْتَ".

وَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَبَيَّتَ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقَيْنَا

وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَعُثُوا عَلَيْنَا

قَالَ: فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجْرِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ هَذَا؟" قُلْتُ: قَالَهُ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَرْحَمُهُ اللَّهُ"، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاساً لَيَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ: رَجُلٌ مَاتَ بِسِلَاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَاتَ جَاهِداً مُجَاهِداً".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ -جِئْتُ قُلْتُ: إِنَّ نَاساً يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ-: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَذَبُوا، مَاتَ جَاهِداً مُجَاهِداً، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ.

=رواة البخاري "نشأ بها" بالنون والهمز أي شب وكبر، والهاء عائدة إلى الحرب أو الأرض أو بلاد العرب، قال القاضي: هذه أوجه الروايات.

بيان دقة نظر الإمام مسلم: قوله: "وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب، قال أخبرني عبد الرحمن، ونسبه غير ابن وهب، فقال: ابن عبد الله بن كعب بن مالك أن سلمة بن الأكوع قال: "هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم" وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن خبرته، =

=وعظيم إتقانه، وسبب هذا أن أبا داود والنسائي وغيرهما من الأئمة رووا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك عن سلمة قال أبو داود: قال أحمد بن صالح: الصواب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو رواية عن ابن وهب، قال الحفاظ: والوهم في هذا من ابن وهب، فجعل عبد الله بن كعب راوياً عن سلمة، وجعل عبد الرحمن راوياً عن عبد الله، وليس هو كذلك، بل عبد الرحمن يرويه عن سلمة، وإنما عبد الله والده، فذكر في نسبه؛ لأن له رواية في هذا الحديث، فاحتاط مسلم فلم يذكر في روايته عبد الرحمن، وعبد الله كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبد الرحمن ولم ينسبه؛ لأن ابن وهب لم ينسبه، وأراد مسلم تعريفه، فقال: قال غير ابن وهب، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى ابن وهب، وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب، وهذا جائز، فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذلك المخلوف غلطاً، كما في هذه الصورة كان الجواز أولى.

[٤٣- باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

٤٦٦٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى-، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ:

وَاللَّهُ! لَوْلَا أَلْتَمَأْتِ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَأَنْزَلْنِي سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَكْلَى قَدْ أَبْوَا عَلَيْنَا

قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ:

إِنَّ الْمَلَأَ قَدْ أَبْوَا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبِينَا

وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ.

٤٦٦٨- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الْأَكْلَى قَدْ بَعُورَا عَلَيْنَا".

٤٦٦٩- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَتَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتَافِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاعْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ".

٤٦٧٠- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى-: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ".

[٤٣- باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

قوله: "إِنَّمَا قَدْ أَبْوَا عَلَيْنَا": هم أشراف القوم، وقيل: هم الرجال ليس فيهم نساء، وهو مهموز مقصور، كما جاء به القرآن، ومعنى "أَبْوَا عَلَيْنَا": امتنعوا من إحيائنا إلى الإسلام، وفي هذا الحديث استحباب الرجز ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه، وفيه عمل الفضلاء في بناء المساجد ونحوها، ومساعدتهم في أعمال البر.

٤٦٧١- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ! إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ"، قَالَ شُعْبَةُ: أَوْ قَالَ:

اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَكْرِمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

٤٦٧٢- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ -قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانُوا يَزْتَجِرُونَ، وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ! لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ -بَدَلَ "فَانصُرْ"-: فَاعْفُرْ.

٤٦٧٣- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْمَحْذِقِ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدًا
أَوْ قَالَ: عَلَى الْجِهَادِ -شَكَ حَمَّادٌ-. وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفُرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

قوله ﷺ: "لا عيش إلا عيش الآخرة" أي لا عيش باق، أو لا عيش مطلوب، والله أعلم.

[٤٤ - باب غزوة ذي قرد وغيرها]

٤٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ بِالْأُولَى، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَعَى بِذِي قَرْدٍ، قَالَ: فَلَقِينِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: أُخِذْتُ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غَطَفَانُ، قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ! قَالَ: فَأَسَمَعْتُ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُمْ بِذِي قَرْدٍ، وَقَدْ أَخَذُوا يَسْتَفُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَحَعَلْتُ أَرْسِيَهُمْ بَنِيْلِي، وَكُنْتُ رَامِيًا، وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضْعِ

فَارْتَجِزْ، حَتَّى اسْتَفْذَتْ اللَّقَاحُ مِنْهُمْ، وَاسْتَلَبْتُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً، قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءِ، وَهُمْ عِطَاشٌ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمُ السَّاعَةَ، فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! مَلَكْتُ، فَأَسْجِجْ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا، وَيُرَدِّفُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ.

[٤٤ - باب غزوة ذي قرد وغيرها]

قوله: "كانت لقاح النبي ﷺ ترعى بذي قرد": هو بفتح القاف والراء وبالذال المهملة، وهو ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان، واللقاح: جمع لقحة بكسر اللام وفتحها، وهي ذات اللبن، قريبة العهد بالولادة، وسبق يانها. قوله: "فصرخت ثلاث صرخات: يا صباحاه": فيه جواز مثله للإنذار بالعدو ونحوه. قوله: "فحعلت أرسيهم بنيلي": وأقول:

أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع

فائدة الحديث وشرح الغريب: فيه: جواز قول مثل هذا الكلام في القتال، وتعريف الإنسان بنفسه إذا كان شجاعاً؛ ليرعب خصمه. وأما قوله: "اليوم يوم الرضع": قالوا: معناه اليوم يوم هلاك اللقاع، وهم الرضع من قولهم: لبم راضع، أي رضع اللوم في بطن أمه، وقيل: لأنه يحض حلمة الشاة والناقة؛ فلا يسمع السؤال والضيغان صوت الحلاب، فيقصده، وقيل: لأنه يرضع طرف الحلال الذي يخلل به أسنانه، ويحس ما يتعلق به، وقيل: معناه: اليوم يعرف من رضع كريمة، فألجئته، أو لئيمة فلهجنته. وقيل: معناه: اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره، وتدريبها، ويعرف غيره. قوله: "حميت القوم الماء": أي منعتهم إياه. قوله ﷺ: "ملكنت":

٤٦٧٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَتَفِيُّ عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِبْنُ سُلَيْمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعٌ عَشْرَةَ مِائَةً، وَعَلَيْهَا خُمُسُونَ شَاةً لَا تُرْوِيهَا، قَالَ: فَتَعَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبَا الرِّكْيَةِ، فَإِذَا دَعَا وَإِنَّمَا بَسَقَ فِيهَا، قَالَ: فَحَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ مِنَ النَّاسِ قَالَ: "بَايِعْ، يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: "وَأَيْضًا" قَالَ: وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَزْلًا يَعْنِي لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ، قَالَ: فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَفَةً أَوْ دَرَقَةً، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: "أَلَا تَبَايَعُنِي؟ يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ، قَالَ: "وَأَيْضًا" قَالَ: فَبَايَعْتُهُ الثَّالِثَةَ، ثُمَّ قَالَ لِي: "يَا سَلَمَةُ! أَيْنَ حَجَفَتُكَ أَوْ دَرَقَتُكَ الَّتِي أُعْطَيْتُكَ؟" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَيْتَنِي عَمِّي عَامِرٌ عَزْلًا، فَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

=فأسحح: هو بجزء قطع ثم سين مهملة ساكنة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، ومعناه: فأحسن وأرفق، "والسحاحة": السهولة أي لا تأخذ بالشدة بل أرفق، فقد حصنت النكاية في العدو، والله الحمد.

قوله: "قدمنا الحديبية ونحن أربع عشرة مائة": هذا هو الأشهر، وفي رواية: "ثلاث عشرة مائة"، وفي رواية "خمس عشرة مائة". قوله: "فتعد النبي ﷺ على جبا الركية": الجبا بفتح الجيم وتحقيف الباء الموحدة مقصور وهي ما حول البشر، وأما الركي: فهو البر، والمشهور في اللغة ركي بغير هاء، ووقع هنا الركية باهاء، وهي لغة حكاها الأصمعي وغيره. قوله: "فإذا دعا وإنما بسق فيها، فحاشت، فسقينا، واستقينا": هكذا هو في النسخ "بسق" بالسين وهي صحيحة، يقال "بزق وبسق وبسق" ثلاث لغات بمعنى، والسين قليلة الاستعمال، و"حاشت": أي ارتفعت وفاضت، يقال: حاش الشيء يجيش جيشاناً إذا ارتفع، وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، وقد سبق مراراً كثيرة التنبيه على نظائرها.

شرح الغريب: قوله: "ورأى عَزْلًا": ضبطوه بوجهين: أحدهما: فتح العين مع كسر الزاي، والثاني: ضمهما، وقد فسر في الكتاب بالذي لا سلاح معه، ويقال له أيضاً: أعزل وهو أشهر استعمالاً.

وَقَالَ: "إِنَّكَ كَالَّذِي قَالَ الْأَوَّلُ: اللَّهُمَّ! أَنْبِئْنِي حَبِيباً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي"، ثُمَّ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَسَلُونَا الصَّلْحَ، حَتَّى مَشَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ، وَاصْطَلَحْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ تَبِيعاً لِبَطْلِحَةِ بَنِي عُبَيْدِ اللَّهِ، أَسْقَى فَرَسَهُ، وَأَحْسَهُ، وَأَخْدَمَهُ، وَأَكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي، مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا اصْطَلَحْنَا لَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ، وَاصْطَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا، فَاصْطَلَحْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَأَتَانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبْغَضْتُهُمْ، فَتَحَوَّلْتُ إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى، وَغَلَقُوا سِلَاحَهُمْ، وَاصْطَلَحُوا، فَبَيَّنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِي: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ قُتِلَ ابْنُ زَيْنِمٍ، قَالَ: فَاخْتَرَطْتُ سَيْفِي، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوْلِيكَ الْأَرْبَعَةَ وَهُمْ رُقُودٌ، فَأَخَذْتُ سِلَاحَهُمْ، فَجَعَلْتُهُ ضِعْفاً فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ لَا يَرْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاهُ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ أَسَوْفُهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عَمِّي عَامِرٌ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ: مَكْرَزٌ،

قوله: "ححفة أو درقة": هما شبيهتان بالترس. قوله: "اللهم أنبني حبيباً": أي أعطني.

قوله: "ثم إن المشركين راسلونا الصلح": هكذا هو في أكثر النسخ "راسلونا" من المراسلة، وفي بعضها "راسلونا" بضم السين المهملة المشددة، وحكى القاضي فتحها أيضاً، وهما بمعنى "راسلونا" مأخوذ من قولهم: رس الحديث يرسه إذا ابتدأه، وقيل: من "رس بينهم" أي أصلح، وقيل: معناه: فأنحونا من قوهم: بلغني رس من الخبر: أي أوله، ووقع في بعض النسخ "واسونا" بالواو: أي اتفقنا نحن وهم على الصلح، والواو فيه يدل من الضمة، وهو من الأموة. قوله: "كنت تبعاً لبطلحة": أي خادماً أتبعه. قوله: "أسقى فرسه وأحسته": أي أحك ظهره بالحسنة؛ لأزيل عنه الغبار ونحوه. قوله: "أتيت شجرة، فكسحت شوكها": أي كنت ما تحتها من الشوك. قوله: "قتل ابن زعيم": هو بضم الزاي وفتح النون. قوله: "فاختَرَطْتُ سيفي": أي سللته. قوله: "وأخذت سلاحهم، فجعلته ضِعْفاً في يدي": الضَّغْتُ: الحزمة.

ضبط الأسماء وشرح الكلمات: قوله: "جاء رجل من العبلات يقال له مكرز": هو عيم مكسورة ثم كاف ثم راء مكسورة ثم زاي، والعبلات: بفتح العين المهملة والياء الموحدة، قال الجوهري في "الصحاح": العبلات بفتح -

* قوله: "إنك كالذي قال الأول، اللهم!": الظاهر أن الأول منصوب على الظرفية: أي قال في العصر السابق والزمان القديم، والله تعالى أعلم.

يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى فَرَسٍ مُحَقَّقٍ، فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "دَعُوهُمْ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَتَبَآءُ"، فَعَفَا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِنِطْنٍ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح: ٢٤) الآية كُلُّهَا.

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَزَلْنَا مَتَزِلًا، بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لِحْيَانَ جَبَلٌ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ رَقِيَ هَذَا الْجَبَلَ اللَّيْلَةَ، كَأَنَّهُ طَلِيعَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَزَيْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رَبَّاحٍ غُلَامٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا مَعَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلْحَةَ، أُنْدِيهِ مَعَ الظَّهْرِ،

العين والباء من قريش، وهم أمية الصغرى، والنسبة إليهم "عبلى" ترده إلى الواحد، قال: لأن اسم أُنْهُمْ عَيْلَةٌ، قال القاضي: أمية الأصغر وأخواه نوفل: وعبد الله بن عبد شمس بن عبد مناف، نسبوا إلى أم لهم من بني عيم اسمها عبلة بنت عبيد.

قوله: "على فرس محقق": هو بفتح الجيم وفتح الفاء الأولى المشددة، أي عليه بخفاف بكسر التاء، وهو ثوب كالجل يلبسه الفرس؛ ليقية من السلاح، وجمعه تخافيف. قوله ﷺ: "دعوهم يكن لهم بدء الفجور وتبأء": أما البدء، فبفتح الباء وإسكان الدال وبالحمز: أي ابتداءه، وأما "تبأء"، فوقع في أكثر النسخ "تبأء" تبأء مثلكه مكسورة، وفي بعضها "تبأء" بضم التاء وبياء مشاة تحت بعد النون، ورواهما جميعاً القاضي، وذكر الثاني عن رواية ابن ماهان والأول عن غيره، قال: وهو المصواب أي عودة ثانية. قوله: "بني لحيان" بكسر اللام وفتحها لغتان.

قوله: "لمن رقي الجبل" وقوله بعده: "فرقت" كلاهما بكسر القاف. قوله: "فتزلنا متزلاً بينا وبين بني لحيان جبل، وهم المشركون": هذه اللفظة ضبطوها بوجهين ذكرهما القاضي وغيره: أحدهما: "وهم المشركون" بضم الهاء على الابتداء والخبر، والثاني: بفتح الهاء وتشديد الميم: أي هموا النبي ﷺ وأصحابه وخافوا عائلتهم، يقال: همي الأمر وأهمني، وقيل: همي إذا بيني، وأهمني: أغممني.

المصواب "أنديه": قوله: "وخرجت بفرس لطلحة، أنديه": هكذا ضبطناه "أنديه" بحمزة مضمومة ثم نون مفتوحة ثم دال مكسورة مشددة، ولم يذكر القاضي في الشرح عن أحد من رواة مسلم غير هذا، ونقله في "المشارك" عن جماهير الرواة، قال: ورواه بعضهم عن أبي الحذاء في مسلم "أنديه" بالياء الموحدة بدل النون، وكذا قاله ابن قتيبة: أي أخرجه إلى البادية وأبرزه إلى موضع الكلا، وكل شيء أظهرته فقد أبديته، والمصواب رواية الجمهور بالنون، وهي رواية جميع المحدثين، وقول الأصمعي وأبي عبيد في "غريبه"، والأزهري وجماهير أهل اللغة والغريب، ومعناه: =

فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْفَقَهُ أَجْمَعٌ، وَقَتَلَ رَاغِبُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! خُذْ هَذَا الْفَرَسَ، فَأَبْلِغْهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرَحِهِ، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ عَلَى أَكْمَةٍ، فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَتَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ! ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أَرْمِيهِمْ بِالنَّبْلِ، وَأَرْتَجِرُ، أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرَضْعِ

فَالْحَقُّ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْلَكَ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا،

وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرَضْعِ

قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ، وَأَعْقِرُ بِهِمْ، فَإِذَا رَجَعُ إِلَيَّ قَارِسٌ، أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَجَلَسْتُ فِي أَصْلِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُهُ، فَفَعَّرْتُ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَضَائِقُ الْجَبَلِ، فَدَخَلُوا فِي تَضَائِقِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ، فَجَعَلْتُ أُرْدِيهِمْ بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكَ أَتَّبِعُهُمْ حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَقْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، وَخَلُّوا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ اتَّبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ، حَتَّى أَلْقَوْا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحًا، يَسْتَحْفُونَ،

-أن يورد الماشية الماء، فتسقى قليلاً، ثم ترسل في المرعى، ثم ترد الماء، فترد قليلاً، ثم ترد إلى المرعى، قال الأزهرى: أنكر ابن قتيبة على أبي عبيد والأصمعي كونهما جعلاه بالنون، وزعم أن الصواب بالباء، قال الأزهرى: أخطأ ابن قتيبة، والصواب قول الأصمعي.

ضبط الكلمات الغريبة وشرحها: قوله: "فأصلك سهماً في رحله حتى خلص نصل السهم إلى كتفه": هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "رحله" بالحاء و"كتفه" بالثاء بعدها فاء، وكذا نقله صاحب "المشارك والمطالع"، وكذا هو في أكثر الروايات، والأول هو الأظهر، وفي بعضها "رجله" بالجيم و"كعبه" بالعين ثم الباء الموحدة، قالوا: والصحيح الأول؛ لقوله في الرواية الأخرى: "فأصلكه بسهم في نفض كتفه". قال القاضي في الشرح: هذه رواية شيوخنا وهو أشبه بالمعنى؛ لأنه يمكن أن يصيب أعلى مؤخرة الرجل، فيصيب حيثئذ إذا أنفذ كتفه، ومعنى "أصلك" أضرب. قوله: "فما زلت أرميهم وأعقر هم": أي أعقر خيلهم، ومعنى "أرميهم" أي بالنبل، قال القاضي: ورواه بعضهم هنا "أرديهم" بالدال.

قوله: "فجعلت أرديهم بالحجارة التي تسقطهم وتنزلهم".

وَلَا يَطْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلَتْ عَلَيْهِ أَرَامًا مِنَ الْجَحَارَةِ، يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُتَضَائِقًا مِنْ ثُبَيْيَّةَ، فَإِذَا هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ فَلَانُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ، فَحَلَسُوا يَتَضَحَّوْنَ يَعْنِي يَتَقَدَّرُونَ، وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْيَةٍ، قَالَ الْفَزَارِيُّ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرَحِ، وَاللَّهِ! مَا فَارَقْنَا مِنْذُ غَلَسَ، يَزْمِينَا حَتَّى انْتَزَعَ كُلَّ شَيْءٍ فِي أَيْدِينَا، قَالَ: فَلْيَقُمْ إِلَيْهِ نَقَرٌ مِنْكُمْ أَرْبَعَةً، قَالَ: فَصَعِدَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبَلِ، قَالَ: فَلَمَّا أَمَكُونِي مِنَ الْكَلَامِ، قَالَ: قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي؟ قَالُوا: لَا، وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذْرَكْتُهُ، وَلَا يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيُدْرِكُنِي، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَرَجَعُوا، فَمَا بَرَحْتُ مَكَانِي حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ الشَّجَرَ، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلُهُمُ الْأَخْرَمُ الْأَسَدِيُّ، عَلَى إِثْرِهِ أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَعَلَى إِثْرِهِ الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكَنْدِيُّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بَعَنَانَ الْأَخْرَمِ، قَالَ: فَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ، قُلْتُ: يَا أَخْرَمُ! اخْذِرْهُمْ، لَا يَقَطِّعُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: يَا سَلَمَةُ! إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلَا تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ، قَالَ: فَحَلَّيْتُهُ، فَالتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَعَقَرَ بَعِيدَ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَطَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَتَلَهُ، وَتَحَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ، فَارِسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعِيدَ الرَّحْمَنِ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَوَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَتَبَعْتُهُمْ أَغْدُو عَلَى رَجُلِي، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا غُبَارِهِمْ شَيْئًا، حَتَّى يَغْدِلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شُعْبٍ فِيهِ مَاءٌ، يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرْدٍ، لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عَطَاشٌ، قَالَ: فَتَنظَرُوا إِلَيَّ أَغْدُو وَرَاءَهُمْ، فَحَلَّيْتُهُمْ عَنْهُ يَعْنِي أَجَلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَمَا ذَاقُوا مِنْهُ قَطْرَةً،

قوله: "جعلت عليهم أراماً من الجحارة": هو همزة مدودة ثم راء مفتوحة، وهي الأعلام، وهي حجارة تجمع وتنصب في المفازة، بهندى بها، واحدها "إرم" كعنب وأعناب. قوله: "وجلست على رأس قري": هو بفتح القاف وإسكان الراء، وهو كل جبل صغير منقطع عن الجبل الكبير. قوله: "لقينا من هذا البرح": هو بفتح الباء وإسكان الراء أي شدة. قوله: "يتخللون الشجر": أي يدخلون من خلالها أي بينها.

قوله: "ماء يقال له ذا قرد": كذا هو في أكثر النسخ المعتمدة "ذا" بالفاء، وفي بعضها "ذو قرد" بالواو، وهو الوجه. قوله: "فحلتيتهم عنه": هو بجاء مهملة ولام مشددة غير مهموزة أي طردهم عنه، وقد فسره في الحديث بقوله يعني -

قَالَ: وَيَخْرُجُونَ، فَيَسْتَدُونَ فِي ثِيَةٍ، قَالَ: فَأَعْدُوا، فَأَلْحَقُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْكُهُ بِسَهْمٍ فِي نُغْصِ كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ، وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضْعِ، قَالَ: يَا ثَكْلَتُهُ أُمَةُ! أَكْوَعُهُ بُكْرَةً، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ! يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ أَكْوَعُكَ بُكْرَةً، قَالَ: وَأَرْدُوا فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَةٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِمَا أَسُوقَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلِحَقْنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَةٍ فِيهَا مَذَقَةٌ مِنْ لَبَنٍ، وَسَطِيحَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَّاهُمْ عَنْهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ تِلْكَ الْإِبِلَ، وَكُلَّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذْتُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلَّ رُمْحٍ وَبُرْدَةٍ، وَإِذَا بِلَالٌ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّذِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا هُوَ يَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَيْدِهَا وَسَنَامِهَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَلْنِي، فَأَتَّخِجُ مِنَ الْقَوْمِ مِائَةَ رَجُلٍ، فَأَتَّبِعُ الْقَوْمَ، فَلَا يَبْقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ.

أحلبتهم عنه بالجهم، قال القاضي: كذا روينا فيه هنا غير مهموز، قال: وأصله الهمز، فسهله، وقد جاء مهموزاً بعد هذا في هذا الحديث. قوله: "فأصكه بسهم في نغص كتفه": هو بنون مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضاد معجمة، وهو العظم الرقيق على طرف الكتف، سمي بذلك لكثرة تحركه، وهو الناعض أيضاً. قوله: "يا ثكلته أمه! أكوعه بكرة؟ قلت: نعم!": معنى ثكلته أمه: فقدته، وقوله: "أكوعه": هو برفع العين أي أنت الأكوع الذي كنت بكرة هذا النهار؟ ولهذا قال: نعم، وبكرة: منصوب غير منون، قال أهل العربية: يقال أتيت بكرة بالنسبين، إذا أردت أنك لقيته باكراً في يوم غير معين، قالوا: وإن أردت بكرة يوم بعينه قلت: أتيت بكرة غير مصروف؛ لأنها من الظروف غير المتمكنة.

قوله: "وأردوا فرسين على ثية": قال القاضي: رواية الجمهور بالذال المهملة، ورواه بعضهم بالمعجمة، قال: وكلاهما متقارب المعنى، فبالمعجمة معناه: خلفهما. والردى: الضعيف من كل شيء، وبالمهملة معناه: أهلكوهما وأتعبوهما حتى أسقطوهما تركوهما، ومنه التردية، وأردت الفرس الفارس أسقطته.

شرح الغريب: قوله: "ولحقني عامر بسطيحة فيها مذقة من لبن": السطيحة: إناء من جلود سطح بعضها على بعض، والمذقة: يفتح الميم وإسكان الذال المعجمة، قليل من لبن ممزوج بماء.

قوله: "وهو على الماء الذي حلأهم عنه": كذا هو في أكثر النسخ "حلأهم" بالحاء المهملة والهمز، وفي بعضها "حلبتهم عنه". بلام مشددة غير مهموز، وقد سبق بيانه قريباً. قوله: "نحر ناقة من الإبل الذي استنقذت من القوم": كذا في أكثر النسخ "الذي"، وفي بعضها "التي"، وهو أوجه؛ لأن الإبل مؤنثة، وكذا أسماء الجموع من غير الآدميين، والأول صحيح أيضاً، وأعاد الضمير إلى الغنيمة لا إلى لفظ الإبل.

قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فِي ضَوْءِ النَّارِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! أَتَرَاكَ كُنْتَ فَاعِلًا؟" قُلْتُ: نَعَمْ! وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، فَقَالَ: "إِنَّهُمْ الْآنَ لَيُفَرُّونَ فِي أَرْضِ غُطَفَانَ"، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ غُطَفَانَ، فَقَالَ: لَحَرَ لَهُمْ فَلَانٌ جَزُورًا، فَلَمَّا كَشَفُوا جَنْدَهَا رَأَوْا غُبَارًا، فَقَالُوا: أَتَاكُمْ الْقَوْمُ، فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا سَلَمَةُ"، قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمُ الْفَارِسِ وَسَهْمُ الرَّاحِلِ، فَجَمَعَهُمَا لِي جَمِيعًا، ثُمَّ أَرَدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ عَلَى الْعُضْبَاءِ، رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّقُ شِدًّا، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ كَرِيمًا، وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَا أَبِي وَأُمِّي ذَرْنِي فَلَا مُسَابِقَ الرَّجُلِ، قَالَ: "إِنْ شِئْتَ"، قَالَ: قُلْتُ: اذْهَبْ إِلَيْكَ، وَتَوَيْتُ رِجْلِي، فَطَفَرْتُ، فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَرَبَّطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ أَسْتَبْقِي نَفْسِي، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثْرِهِ، فَرَبَّطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصُكَّهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ سَبَقْتُ، وَاللَّهِ! قَالَ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا لَبِثْنَا إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَجَعَلَ عَمِّي عَامِرٌ يَرْتَحِرُ بِالْقَوْمِ.

قوله: "ضحك حتى بدت نواجذه" بالذال المعجمة أي أنباهه، وقيل: أضراسه، والصحيح الأول، وسبق بيانه في كتاب الصيام. قوله ﷺ: "كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالنا سلمة" هذا فيه استحباب الثناء على الشجعان وسائر أهل الفضائل، لا سيما عند صنيعهم الجميل؛ لما فيه من الترغيب لهم وتغريهم في الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يأمن الفتنة عليه بإعجاب ولجوه.

قوله: "ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين: سهم الفارس، وسهم الراحل، فجمعتهما لي" هذا محمول على أن الزائد على سهم الراحل كان نفلاً، وهو حقيق باستحقاق النفل - رحمه الله - لبدیع صنعه في هذه الغزوة. قوله: "وكان رجل من الأنصار لا يسبق شداً" يعني عدواً على الرجلين. قوله: "طفرت" أي وثبت وفترت. قوله: "فربطت عليه شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي" معنى ربطت: حبست نفسي عن الجري الشديد، والشرف: ما ارتفع من الأرض، وقوله: أستبقي نفسي بفتح الفاء، أي لئلا يقطعني البهر، وفي هذا دليل لجواز المسابقة على الأقدام، وهو جائز بلا خلاف إذا تسابقا بلا عوض، فإن تسابقا على عوض، ففي صحتها خلاف، الأصح عند أصحابنا: لا تصح.

ثَالِهَةٌ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَعْتَيْنَا فَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنَّ لَاقِيَنَا
وَأُزْلِنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ هَذَا؟" قَالَ: أَنَا عَامِرٌ، قَالَ: "عَفَرَ لَكَ رَبُّكَ"، قَالَ: وَمَا اسْتَغْفَرُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ يَخْصُهُ إِلَّا اسْتَشْهِدَ، قَالَ: فَتَادَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ
لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَوْلَا مَا مَتَّعْتَنَا بِعَامِرٍ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ: خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبٌ يَخْطُرُ
بِسَيْفِهِ، وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلْهَبُ
قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِّي عَامِرٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أَنِّي عَامِرٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُعَاوِرٌ
قَالَ: فَاخْتَلَفَا ضَرْبَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي ثُرُسِ عَامِرٍ، وَذَهَبَ عَامِرٌ يَسْقُلُ لَهُ، فَرَجَعَ
سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ، فَكَأَتْ فِيهَا نَفْسُهُ.

التوفيق بين الروایتین وشرح الغریب: قوله: "فجعل عَمِّي عَامِرٌ" يراد بالعموم: هكذا قال هنا: عَمِّي، وقد سبق
في حديث أبي الطاهر عن ابن وهب أنه قال: "أخي"، فقلعه كان أخاه من الرضاعة، وكان عمه من النسب.
قوله: "جَطَرَ بَسِيفُهُ": هو بكسر الطاء أي يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله خطر البعير بذنبه يخطر بالكسر إذا
رفعه مرة ووضع مرة. قوله: "شَاكِي السَّلَاحِ": أي تام السلاح، يقال: رجل شاكي السلاح، وشاك السلاح
وشاك في السلاح من الشوكة، وهي القوة، والشوكة أيضاً السلاح، ومنه قوله تعالى: "وَتَوَدُّذُنَا" غير ذات
النشوة تكون لِكُرَّة (الأنفال: ٧)، قوله: "بَطْلٌ مُجَرَّبٌ": هو يفتح الراء أي مجرب بالشجاعة وقهر الفرسان،
والبطل الشجاع، يقال: بطل الرجل يضم الطاء يبطل بطالة وبطولة أي صار شجاعاً.
قوله: "بَطْلٌ مُعَاوِرٌ": بالعين المعجمة أي يركب غمرات الحرب وشداقدها ويلقي نفسه فيها، قوله: "وَذَهَبَ عَامِرٌ
يَسْقُلُ لَهُ": أي يضربه من أسفله هو بفتح الياء وإسكان السين وضم الفاء.

قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ، فَإِذَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: "كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، ثُمَّ أُرْسِلَنِي إِلَى عَلِيٍّ، وَهُوَ أُرْمَدُ، فَقَالَ: "لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ"، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ، وَهُوَ أُرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ قَبْرًا، وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَتَمِّ مَرْحَبٍ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلُ مُحَرَّبٍ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلْهَبُ

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةً كَلَيْتَ غَائِبَاتِ كَرِيهِ الْمَنْظَرَةِ
أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ
قَالَ: فَضْرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ.

قوله: "وهو أرمَد": قال أهل اللغة: يقال: رمد الإنسان يكسر الميم يرمد بفتحها رمدًا فهو رمد وأرمَد، إذا هاجت عينه.

قوله: "أنا الذي سميتني أُمِّي حَيْدَرَةً": حَيْدَرَةُ اسم للأسد، وكان عليٌّ ؑ قد سمي أسدًا في أول ولادته، وكان "مرحَب" قد رأى في المنام أن أسدًا يقتله، فذكره عليٌّ ؑ، ذلك ليخفيه ويضعف نفسه، قالوا: وكانت أم عليٍّ سمته أول ولادته أسدًا باسم جده لأمه أسد بن هشام بن عبد مناف، وكان أبو طالب غائبًا، فلما قدم سماه عليًّا. وجه تسمية الأسد بالحَيْدَرَةُ، وشرح الغريب: وسمي الأسد حَيْدَرَةً لغلظه، والحادر الغليظ القوي، ومراده: أنا الأسد على جرأته وإقدامه وقوته. قوله: "أو فيهم بالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ": معناه: أقتل الأعداء قتلاً واسعاً ذريعاً، والسندرة: مكيال واسع، وقيل: هي العجلة، أي أقتلهم عاجلاً، وقيل: مأخوذ من السندرة، وهي شجرة الصنوبر يعمل منها النبل والقسى. قوله: "فَضْرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ": يعني عليًّا فقتله، هذا هو الأصح أن عليًّا هو قاتل مَرْحَبٍ، وقيل: إن قاتل مَرْحَبٍ هو محمد بن مسلمة، قال ابن عبد البر في كتابه "الدرر في مختصر السم": قال محمد بن إسحاق: إن محمد بن مسلمة هو قاتله، قال: وقال غيره: إنما كان قاتله عليًّا، قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح عندنا، ثم روي ذلك بإسناده عن سلمة وبريدة، قال ابن الأثير: الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث، وأهل السير أن عليًّا هو قاتله، والله أعلم.

أخبرنا إبراهيم بن أبي سفيان: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ بِهَذَا (الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ).
وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ السَّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّادٍ بِهَذَا.

«فوائد الحديث: واعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من العلم سوى ما سبق التنبيه عليه، منها: أربع معجزات لرسول الله ﷺ: إحداها: تكثير ماء الحديبية. والثانية: إبراء عين علي ع. والثالثة: الإخبار بأنه يفتح الله على يديه، وقد جاء التصريح به في رواية غير مسلم هذه. والرابعة: إخباره ﷺ بأنهم يقرون في "غطفان"، وكان كذلك. ومنها: جواز الصلح مع العدو. ومنها: بعث الطلائع وجواز المسابقة على الأرجل بلا عوض وفضيلة الشجاعة والقوة.

ومنها: مناقب سلمة بن الأكوع وأبي قتادة والأحزم الأسعدي ع. ومنها: جواز الثناء على من فعل جيلاً واستحباب ذلك إذا ترتب عليه مصلحة، كما أوضحناه قريباً. ومنها: جواز عقر خيل العدو في القتال، واستحباب الرجز في الحرب، وجواز قول الرامي والطاعن والضارب عذها وأنا فلان أو ابن فلان. ومنها: جواز الأكل من الغنيمة، واستحباب التنفيل منها لمن صنع صنيعاً جيلاً في الحرب، وجواز الإرداف على الدابة المطيعة، وجواز المبارزة بغير إذن الإمام كما بارز عامر. ومنها: ما كانت الصحابة ع. عليه من حب الشهادة والحرص عليها. ومنها: إلقاء النفس في غمرات القتال، وقد اتفقوا على جواز التفرير بالنفس في الجهاد في المبارزة ونحوها. ومنها: أن من مات في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً، سواء مات بسلاحهم أو رمته دابة أو غيرها، أو عاد عليه سلاحه، كما جرى لعامر. ومنها: تفقد الإمام الجيش ومن رآه بلا سلاح أعطاه سلاحاً.

[٤٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ الآية]

٤٦٧٦- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِذُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ التَّنْعِيمِ مُتَسَلِّحِينَ، يُرِيدُونَ غِرَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَأَخَذَهُمْ سَلْمًا، فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِنِطَاقٍ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ (الفتح: ٢٤).

٤٥- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ الآية

شرح الغريب: قوله: "يريدون غرته": أي غفلته. قوله: "فأخذهم سلمًا": ضبطه بوجهين: أحدهما بفتح السين واللام، والثاني: بإسكان اللام مع كسر السين وفتحها، قال الحميدي: ومعناه: الصلح، قال القاضي في "المشارق": هكذا ضبطه الأكثرون، قال فيه وفي الشرح: الرواية الأولى أظهر. ومعناها: أسرهم، والسلم: الأسر، وحزم الخطابي بفتح اللام والسين، قال: والمراد به الاستسلام والإذعان كقوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ﴾ (النساء: ٩٠) أي الانقياد، وهو مصدر يقع على الواحد والاثنتين والجمع، قال ابن الأثير: هذا هو الأشبه بالقصة، فإقم لم يؤخذوا صلحًا، وإنما أخذوا قهراً، وأسلموا أنفسهم عجزاً، قال: وللقول الآخر وجه، وهو أنه لما لم يجر معهم قتال، بل عجزوا عن دفعهم والنجاة منهم، فرضوا بالأسر، فكانهم قد صولحوا على ذلك.

[٤٦- باب غزوة النساء مع الرجال]

٤٦٧٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا، فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟" قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ، إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ، فَحَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْتُلْ مَنْ بَعَدَنَا مِنَ الطَّلَقَاءِ الْهَزْمُوا بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أُمَّ سُلَيْمٍ! إِنْ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ".

٤٦٧٨- (٢) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ أُمِّ سُلَيْمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ.

٤٦٧٩- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمِّ سُلَيْمٍ، وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا، فَيَسْقِيَنَّ الْمَاءَ وَيُدَاوِيَنَّ الْجَرْحَى.

[٤٦- باب غزوة النساء مع الرجال]

قوله: "أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا": هكذا هو في النسخ المتعمدة "يوم حنين" بضم الحاء المهملة وباليونين، وفي بعضها "يوم خيبر" بفتح الخاء المعجمة، والأول هو الصواب.

صبط الكلمات وشرحها: و"الخنجرة" بكسر الخاء وفتحها، ولم يذكر القاضي في الشرح إلا الفتح، وذكرها معاً في "المشارك"، ورجح الفتح: ولم يذكر الجوهري غير الكسر، فهما لغتان، وهي سكين كبيرة ذات حدين، وفي هذا: الغزو بالنساء، وهو مجمع عليه. قولها: "بقرت به": أي شققته. قولها: "أقتل من بعدنا من الطلقاء": هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل "مكة" يوم الفتح سموا بذلك؛ لأن النبي ﷺ من عليهم وأطلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون، وأنهم استحقوا القتل باغرامهم وغيره.

وقولها "من بعدنا": أي من سوانا.

قوله: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، فَيَسْقِيَنَّ الْمَاءَ وَيُدَاوِيَنَّ الْجَرْحَى": فيه: خروج النساء في الغزو والانتفاع من في-

٤٦٨٠ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمِنْقَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْهَزَمَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ مُحَبَّبٌ عَلَيْهِ بِحَبْفَةٍ* قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ النَّزْعِ، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ،* فَيَقُولُ: انْشُرْهَا لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: وَيُشْرِفُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ. فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ يَا أَبِي أُنْتُ وَأُمِّي! لَا تُشْرِفْ لَا يُصْنِكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَالِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِلَهُمَا لَمُسْتَمِرَّتَانِ، أَرَى خَدَمَ سَوْقِهِمَا، تَقْلَانِ الْقِرْبَ عَلَى مَتْنِهِمَا، ثُمَّ تُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِهِمْ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ، فَتَمْلَأْنِيهَا، ثُمَّ تَحِيثَانِ تُفْرِغَانِيهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ، إِمَّا مَرَّتَيْنِ وَإِمَّا ثَلَاثًا مِنَ النَّعَاسِ.

السقي والمدواة ونحوهما، وهذه المدواة لمخارمهن وأزواجهن، وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "أبو معمر المنقري": هو بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف، منسوب إلى منقر بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد بن مائة بن عليم بن مرة بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. قوله: "محجوب عليه بحففة": أي مترس عنه ليقية سلاح الكفار. قوله: "كان أبو طلحة رامياً شديداً النزاع": أي شديد الرمي. قوله: "الجعبة": بفتح الجيم. قوله: "أرى خدم سوقها": هو بفتح الحاء المعجمة والذال المهملة الواحدة خدمة، وهي الخلخال، وأما السوق: فجمع ساق، وهذه الرواية للخدم لم يكن فيها هي؛ لأن هذا كان يوم أحد قبل أمر النساء بالحجاب، وتحريم النظر إليهن؛ ولأنه لم يذكر هنا أنه تعمد النظر إلى نفس الساق، فهو محمول، على أنه حصلت تلك النظرة فجأة بغير قصد، ولم يستدملها. قوله: "نحري دون نحرِكَ": هذا من مناقب أبي طلحة الفاخرة. قوله: "على متونهما": أي على ظهورهما، وفي هذا الحديث اختلاط النساء في الغزو برجالهن في حال القتال لسقي الماء ونحوه.

*قوله: "محجوب عليه بحففة": أي مترس عليه يقية بها، ويقال للترس: الجوبة وقيل: أي قاطع بينه وبين سلاح الكفار من الجوب بمعنى القطع ويتحجب بفعل منه. قوله: "معه الجعبة من النبل": الجعبة: الكنانة التي يجعل فيها السهام.

[٤٧- باب النساء الغازيات يرضخ هن ولا يسهم...]

(١) - ٤٦٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بِلَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خُمْسٍ جَلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنَّ أَكْثَرَكُمْ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ نَسَأَلْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَيَدَاوِيَنَّ الْجَرْحَى وَيُحْدِثَنَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ، فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّانَ،

٤٧- باب النساء الغازيات يرضخ هن ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب

قوله: "فقال ابن عباس لولا أن أكثر علماً ما كتبت إليه": يعني إلى نجدة الحروري من الخوارج، معناه: أن ابن عباس يكره نجدة؛ لبدعته؛ وهي كونه من الخوارج الذين يبرقون من الدين مروق السهم من الرمية، ولكن لما سأله عن العلم لم يحكمه كسبه، فاضطر إلى جوابه، وقال: لولا أن أكثر علماً ما كتبت إليه: أي لولا أني إذا تركت الكتابة أصير كائناً للعلم، مستحقاً لو عيد كائمه لما كتبت إليه.

قول الأكثر أن المرأة والعبد لا يسهم هما في القتال بل يرضخ لهما: قوله: "كان يغزو بالنساء، فيداوين الجرحى ويحدثن من الغنمة، وأما سهم فلم يضرب هن": فيه حضور النساء الغزو ومداوين الجرحى كما سبق في الباب قبله، وقوله: "يحدثن": هو بضم الياء وإسكان الخاء المهمله وفتح الذال المعجمة، أي يعطين تلك العطية، وتسمى الرضخ، وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم، وهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجمهور العلماء، وقال الأوزاعي: تستحق السهم إن كانت تقاتل أو تداوي الجرحى، وقال مالك: لا رضخ لهما، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصحيح.

قوله بعد هذا: "وسألت عن المرأة والعبد هل كان خم سهم معلوم إذا حضروا الناس، وأقم لم يكن خم سهم معلوم إلا أن يحدثا من غنائم القوم": فيه أن العبد يرضخ له ولا يسهم له، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال مالك: لا رضخ له، كما قال في المرأة، وقال الحسن وابن سيرين والنخعي والحكم: إن قاتل أسهم له. قوله: "إن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان".

وَكُتِبَتْ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنَبَّأَ لِحَيْتِهِ، وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ، وَكَتِبَتْ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ.

٤٦٨٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ أَنَّ نَحْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ جِلَالٍ يَمِثِلُ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ، فَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي قُتِلَ.

فوائد الحديث: فيه: النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وهو حرام إذا لم يقاتلوا، وكذلك النساء، فإن قاتلوا جاز قتلهم. قوله: "وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم، فلعمري أن الرجل لتنبأ لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتيم". معنى هذا: متى ينقضي حكم اليتيم، ويستقل بالتصرف في ماله، وأما نفس اليتيم، فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: "لا يتم بعد الحلم".

أقوال أهل العلم في مدة انقطاع حكم اليتيم: وفي هذا دليل للشافعي ومالك وجهاهر العلماء أن حكم اليتيم لا ينقطع بمجرد البلوغ ولا ببلوغ السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمسا وعشرين سنة زال عنه حكم الصبيان، وصار رشيدا يتصرف في ماله، ويجب تسليمه إليه وإن كان غير ضابط له. ** وأما الكبير إذا طرأ تبذره، فمذهب مالك وجهاهر العلماء، وجوب الحجر عليه، وقال أبو حنيفة: لا يحجر، **

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس..." يعني ظهر منه الرشد في معاملته مع الناس، وبه استدل الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد ﷺ على أن اليتيم لا يدفع إليه ماله حتى يونس منه الرشد وإن صار شيخا. وقال أبو حنيفة ﷺ: ينتظر رشده بعد البلوغ إلى أن يبلغ خمسا وعشرين سنة من عمره، فإذا بلغ خمسا وعشرين، دفع إليه ماله وإن لم يكن رشيدا. كذا في الدر المختار وشرحه رد المحتار، كتاب الحجر.

وقال الآلوسي ﷺ في روح المعاني (٤: ٢٠٧): "ومن أضمن النظر فيما ذهب إليه الإمام الأعظم ﷺ علم أن نظره في ذلك دقيق؛ لأن اليتيم بعد أن يبلغ مبلغ الرجال، واعتبر إيمانه وكفره، وصار مورد الخطابات الإلهية والتكاليف الشرعية، وسلم الله تعالى إليه نفسه يتصرف بها حسب اختياره المترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب، كان منع ماله عنه، وتصرف الغير به أشبه الأشياء بالظلم..." (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/٣)

وزَادَ إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَاتِمٍ: وَتُمَيِّزُ الْمُؤْمِنَ، فَتَقْتُلُ الْكَافِرَ، وَتَدْعُ الْمُؤْمِنَ.

حَقَّالُ بْنُ الْقِصَارِ وَغَيْرُهُ: الصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَكَانَهُ إِجْمَاعٌ. قَوْلُهُ: "وَكُتِبَتْ نِسَائِي عَنْ الْخُمْسِ مَنْ هُوَ وَبَنَاتُهَا" قَوْلٌ: هُوَ لَنَا. فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمَنَا ذَلِكَ. مَعْنَاهُ: خُمُسُ الْغَنِيمَةِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِذَوِي الْقُرْبَى، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَنَّ خُمُسَ الْخُمْسِ مِنَ الْفَقْرِ وَالْغَنِيمَةِ يَكُونُ لِذَوِي الْقُرْبَى، وَهُمْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ. * قَوْلُهُ: "أَبَى عَلَيْنَا قَوْمَنَا ذَلِكَ": أَيُّ رَأَوْا أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ إِلَيْنَا، بَلْ يَصْرَفُونَهُ فِي الْمَصَالِحِ، وَأَرَادَ بِقَوْمِهِ وَلَاةَ الْأَمْرِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي "سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" فِي رِوَايَةٍ لَهُ بِأَنَّ سَوَالِ نَجْدَةَ لَابِنِ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ كَانَ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَانَتْ فِتْنَةُ ابْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ بَطْعِ وَسْتِنِ سَنَةِ مِنَ الْمُهْجَرَةِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ يَحْتَجُّ بِحُجُوزِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَرَادَ يَقُولُهُ: "أَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمَنَا" مِنْ بَعْدِ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ يُزِيدُ بِنَ مَعَاوِيَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. *

قَوْلُهُ: "فَلَا تَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَمِلَهُ الْخَضِرُ مِنَ الْعَبِيَّةِ الَّذِي قَتَلَ": مَعْنَاهُ: أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُمْ، وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِقِصَّةِ الْخَضِرِ وَقَتْلِهِ صَبِيًّا، فَإِنَّ الْخَضِرَ مَا قَتَلَهُ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَلَى التَّعَيَّنِ، كَمَا =

* قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَقَالَ الْخَنْفِيَّةُ: إِنَّ خُمُسَ الْغَنِيمَةِ يَقْسَمُ عَلَى ثَلَاثَةِ سَهَامٍ: سَهْمٌ لِلْبَتَامَى، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ، يَدْخُلُ فَرَقَاءُ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ وَيَقْدَمُونَ، وَلَا يَدْخُلُ إِلَى أَخْيَانِهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ الرَّاشِدِينَ، وَأَمَّا سَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى الْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ سَقَطَ بِوَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا سَقَطَ سَهْمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَانْصَرَفَ إِلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَقِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْطِي ذَوِي قَرَابَتِهِ لِنَصْرَتِهِمْ، فَكَانَ مَعْلُولًا بِالنَّصْرَةِ. وَقِيلَ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَصَارِفِ الْغَنِيمَةِ، إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْمَصْرَفِ، لَا لِلِاسْتِحْقَاقِ الدَّائِمِ وَالْمُلْكِ، فَلَا إِمَامَ فِي الْغَنِيمَةِ بِالْخِيَارِ فِي صَرْفِهَا إِلَى مَا شَاءَ مِنْ هَذِهِ الْمَصَارِفِ. وَقِيلَ: إِنَّ مِنَ الْمُرَادِ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى أَقَارِبَ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﷻ أَلَمَّا عَلَى حُبِّهِ. ذَوِي الْقُرْبَى: (البقرة: ١٧٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٢٥٤/٣)

* قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: وَإِنَّمَا تَكَلَّفَ النَّوَوِيُّ بِهَذَا احْتِرَازًا مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ "الْقَوْمِ" فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ؛ لِثَلَا يُلْزَمُ الشَّافِعِيَّةُ مُخَالَفَةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَذْهَبَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ ثَابِتٌ بِالرِّوَايَاتِ التَّاسِعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، حَتَّى إِنْ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا النَّوَوِيُّ، قَدْ ذَكَرَ فِي آخِرِهَا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ نَفْسَهُ: "وَقَدْ كَانَ عَمْرُ عَرَضَ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ عَرْضًا رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّهَا، فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ، وَأَبَيْنَا أَنْ نَقْبَلَهُ". وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَذْهَبَ عَمْرٍ كَانَ عَلَى خِلَافِ مَا يَقُولُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَالْصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: "فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمَنَا": الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ﷺ. وَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ نَجْدَةَ سَأَلَهُ أَيُّامَ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ وَلَاةَ الْأَمْرِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ، وَلَا سَبَبًا حِينَ يَصْرَحُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي نَفْسِ الرِّوَايَةِ بِكَوْنِ رَأْيِ عَمْرٍ مُخَالَفًا لِرَأْيِهِ. (تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ٢٥٨/٣)

٤٦٨٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْنُ بَنُو عَامِرٍ الْحُرُورِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ؟ وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اَكْتُبْ إِلَيْهِ، فَلَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُقَةٍ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، اَكْتُبْ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَحْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَا، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ قَتْلِ الْوَلَدَانِ؟ وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُمَا، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُهُمَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ صَاحِبُ مُوسَى مِنَ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُوْنَسَ مِنْهُ رُشْدًا، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا زَعَمْنَا أَنَا هُمْ، فَأَنَّى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا.

٤٦٨٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْنُ بَنُو عَبَّاسٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَنْثِلِهِ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، بِطَوِيلِهِ.

- قال في آخر القصة: «وَمَا فَعَلْتُمْ عَنْ أَمْرِي؟» (الكهف: ٨٢)، فإن كنت أنت تعلم من صبي ذلك فاقطعه، ومعلوم أنه لا علم له بذلك، فلا يجوز له القتل.

قوله: «وَمِنْهُ الْمُؤْمِنُ، مَقْتُلُ الْكَافِرِ، وَنَدْعُ الْمُؤْمِنَ»، معناه: من يكون إذا عاش إلى البلوغ مؤمناً، ومن يكون إذا عاش كافراً، فمن علمت أنه يبلغ كافراً فاقطعه، كما علم الحضر أن ذلك الصبي لو بلغ لكان كافراً، وأعلمه الله تعالى ذلك، ومعلوم أنك أنت لا تعلم ذلك، فلا تقتل صبياً.

شرح الغريب: قوله: «لَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُقَةٍ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ»، هي بضم الهمزة والميم يعني فعلاً من أفعال الحمقى، ويرى رأياً كراهم، ومثله قوله في الرواية الأخرى: «وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنْ أُرَدَّ عَنْ نَحْنٍ يَقَعَ فِيهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ»، يعني بالتثنية: الفعل القبيح، وكل مستقبح يقال له: التثنية والحبيث والرجس والقذر والقاذورة. قوله: «لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُوْنَسَ مِنْهُ رُشْدًا»، يعني لا ينقطع عنه حكم اليتيم كما سبق، وأراد بالاسم الحكم.

٤٦٨٥ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، قَالَ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْنُذَةُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَشَهِدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ قَرَأَ كِتَابَهُ وَحِينَ كَتَبَ جَوَابَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنْ أَرَدْتُ عَنْ نَفْسِي يَقَعُ فِيهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، وَلَا نِعْمَةً عَيْنٍ* قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّ قَرَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ نَحْنُ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا، وَسَأَلْتَ عَنِ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ التَّكَاحَ وَأُوْنِسَ مِنْهُ رُشْدَهُ وَدَفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، فَقَدْ انْقَضَى يَتَمُّهُ، وَسَأَلْتَ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صَيِّتَانِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَأَنْتَ، فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ الْحَضِرُ مِنَ الْعِلَامِ حِينَ قَتَلَهُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِذَا حَضَرُوا الْبَأْسَ؟ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذَى مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ.

٤٦٨٦ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ قَالَ: كَتَبَ نَحْنُذَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ بَعْضَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُتِمَّ الْقِصَّةَ، كَرَاهِمَا مَنْ ذَكَرْنَا حَدِيثَهُمْ.

٤٦٨٧ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأُدَاوِي الْجَرَحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

قوله: "ولا نعمة عين": هو بضم النون وفتحها، أي مسرة عين، ومعناه: لا تسر عينه، يقال: نعمة عين، ونعمة عين، ونعمي عين نعماً ونعيم عين ونعام عين بمعنى: وأنعم الله عينك، أي أقرها، فلا يعرض لك نكد في شيء من -

*قوله: "ولا نعمة عين": بضم النون وفتحها، أي قرعة عين، والتقدير: ولا نعمت العين بالكتابة إليه نعمة. والجملة عطف على جملة: ما كتبت إليه.

٤٦٨٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الْقَافِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ بِهَذَا

الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

=الأمور. قوله: "إذا حضروا الناس": بالياء الموحدة، وهو الشدة، والمراد هنا، الحرب.

* * * *

[٤٨ - باب عدد غزوات النبي ﷺ]

٤٦٨٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بِشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ، فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَتَى مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: ذَاتُ الْعُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ.

٤٦٩٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ سَمِعَهُ مِنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَحَجَّ بَعْدَهَا هَاجَرَ حَجَّةً لَمْ يَحُجَّ غَيْرَهَا، حَجَّةَ الْوَدَاعِ.

[٤٨ - باب عدد غزوات النبي ﷺ]

أقول أهل العلم والسير في عدد غزوات النبي ﷺ وسرياته: ذكر في الباب من رواية زيد بن أرقم وجابر وبريدة: "أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة". وفي رواية بريدة: "قاتل في ثمان منها": قد اختلف أهل المغازي في عدد غزواته ﷺ وسرياته، فذكر ابن سعد وغيره عددهن مفاضلات على ترتيبهن، فبلغت سبعاً وعشرين غزاة، وستاً وخمسين سريّة، قالوا: قاتل في تسع من غزواته، وهي: بدر وأحد والمريسيع والخندق وقريظة وخيبر والفتح وحنين والطائف، هكذا عدوا الفتح فيها، وهذا على قول من يقول: فتحت مكة غزوة، وقد قدمنا بيان الخلاف فيها.

تأويل قول بريدة رحمه الله وضبط كلمة "العشيرة": ولعل بريدة أراد بقوله: "قاتل في ثمان" إسقاط غزاة الفتح، ويكون مذهبه أنها فتحت صلحاً كما قاله الشافعي وموافقه. قوله: "أقلت: فما أول غزوة غزاه؟ قال: ذات عسر أو العسيرة": هكذا في جميع نسخ صحيح مسلم "العسيرة أو العسر" العين مضمومة، والأول بالسين المهملة، والثاني بالمعجمة، وقال القاضي في "المشارك": هي ذات العشيرة بضم العين وفتح الشين المعجمة، قال: وجاء في كتاب "المغازي" يعني من صحيح البخاري عسر بفتح العين وكسر السين المهملة بحذف الهاء، قال: والمعروف فيها "العشيرة" مصغرة بالشين المعجمة والهاء، قال: وكذا ذكرها أبو إسحاق، وهي من أرض مذحج. الصواب في هذا الإسناد زهير عن أبي إسحاق: قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن آدم حدثنا"

٤٦٩١- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً.
قَالَ جَابِرٌ: لَمْ أَشْهَدْ بَدْرًا وَلَا أُحُدًا، مَتَعْنِي أَبِي، فَلَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ أَتُخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ قَطًّا.

٤٦٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتَلَ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ. وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ.

٤٦٩٣- (٥) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ كَثْمَسٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

٤٦٩٤- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ فِيمَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

٤٦٩٥- (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي كِلْتاهِمَا: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.

«وهيب عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم: هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "وهيب عن أبي إسحاق"، وفي بعضها "زهير عن أبي إسحاق"، ونقل القاضي أيضاً الاختلاف فيه، قال: وقال عبد الغني: الصواب زهير، وأما "وهيب" فخطأ، قال: لأن وهيباً لم يلق أبا إسحاق، وذكر خلف في "الأطراف"، فقال: زهير، ولم يذكر: وهيباً. التوفيق بين الروايات: قوله: "عن جابر لم أشهد بديراً ولا أُحُدًا"، قال القاضي: كذا في رواية مسلم أن جابراً لم يشهدهما، وقد ذكر أبو عبيد أنه شهد بديراً، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما، وقد ذكر ابن الكلبي أنه شهد أُحُدًا.

قوله: "عن جابر قال غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة ولم أشهد أُحُدًا ولا بديراً"، هذا صريح منه بأن-

- غزوات رسول الله ﷺ لم تكن منحصرة في تسع عشرة، بل زائدة، وإنما مراد زيد بن أرقم وبريدة بقولهما: تسع عشرة، أن منها تسع عشرة كما صرح به جابر، فقد أخبر جابر أنها إحدى وعشرون كما ترى، وقد قدمنا أنها سبع وعشرون.

وأما قوله في الرواية الأخرى عن بريدة: "سنت عشرة غزوة"، فليس فيه نفي الزيادة.

♦ ♦ ♦ ♦

[٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

٤٦٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْمَمْدَانِيُّ -
وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي
مُوسَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقُهُ، قَالَ: فَتَقَبَّتْ
أَقْدَامُنَا، فَتَقَبَّتْ قَدَمَايَ، وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي، فَكُنَّا نُلْفَ عَلَى أَرْجُلِنَا الْحَرِيقَ، فَسُمِّتْ غَزْوَةُ
ذَاتِ الرَّقَاعِ؛ لَمَّا كُنَّا نُعْصِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْحَرِيقِ.
قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ، قَالَ: كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ
شَيْئًا مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ.
قَالَ أَبُو أَسَامَةَ: وَزَادَنِي غَيْرُ بُرَيْدٍ: وَاللَّهُ يَحْزِي بِهِ.

[٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

قوله: "ونحن ستة نفر بيننا بعير نعتقه، فيه: جواز مثل هذا إذا لم يضر بالمركوب.
شرح الغريب ووجه تسمية غزوة ذات الرقاع بها وفائدة الحديث: قوله: "فتقببت أقدامنا": هو بفتح النون
وكسر القاف، أي فرحت من الخفاء، قوله: "فسميت ذات الرقاع لذلك": هذا هو الصحيح في سبب تسميتها،
وقيل: سميت بذلك بجبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة، وقيل: سميت باسم شجرة هناك، وقيل: لأنه كان في
أوليتهم رقاع، ويحتمل أنها سميت بالجموع.
قوله: "وكره أن يكون شيئاً من عمله أفشاه": فيه استحباب إخفاء الأعمال الصالحة، وما يكابده العبد من
المشاق في طاعة الله تعالى، ولا يظهر شيئاً من ذلك إلا لمصلحة مثل بيان حكم ذلك الشيء، والتنبيه على الاقتداء
به فيه ونحو ذلك، وعلى هذا يحمل ما وجد للسلف من الأخبار بذلك.

[٥٠ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر]

٤٦٩٧- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، ح: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَبَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَةِ الْوَبَرَةِ أَذْرَكَهُ رَجُلٌ، قَدْ كَانَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَتَحَدَّةً، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ، قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَبِعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ".

قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: "تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَانْطَلِقْ".

٥١ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر

قوله: "عن عائشة أن النبي ﷺ خرج قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة": هكذا ضبطناه بفتح الباء، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم، قال: وضبطه بعضهم بإسكانها، وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة. قوله ﷺ: "فارجع فلن أستعين بمشرك"، وقد جاء في الحديث الآخر: "أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه". أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشرك في القتال والرضخ له: فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به، وإلا فيكره، وحمل الحديثين على هذين الحالين، وإذا حضر الكافر بالإذن رضخ له، ولا يسهم له، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وقال الزهري والأوزاعي: يسهم له، والله أعلم. تأويل قول عائشة ﷺ: قوله: "عن عائشة قالت: ثم مضى، حتى إذا كنا بالشجرة، أذركه الرجل" - هكذا هو في النسخ "حتى إذا كنا"، فيحتمل أن عائشة كانت مع المودعين، فرأت ذلك، ويحتمل أنها أرادت بقولها: "كنا" كان المسلمون، والله أعلم.

[٣٥ - كتاب الإمارة]

[١- باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

٤٦٩٨- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ يَعْنِيَانِ الْحِزَامِيَّ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمَرُو التَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ عَمَرُو: رِوَايَةٌ-: "النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ".

٤٦٩٩- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنبِهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ".

٤٧٠٠- (٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ".

٤٧٠١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ".

[٣٥ - كتاب الإمارة]

[١- باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

قوله ﷺ: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لكافرهم". وفي رواية: "الناس تبع لقريش في الخير والشر". وفي رواية: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان". وفي رواية البخاري: "ما بقي منهم اثنان".

الكلام حول كون الخلافة في قريش والرد على المخالف: هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، فكذاك بعدهم، -

٤٧٠٢ - (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

"ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم، فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة،* قال القاضي: اشتراط كونه قريشاً هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على الأنصار "يوم السقيفة"، فلم ينكره أحد، قال القاضي: وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسخافة ضرار بن عمرو في قوله: إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي لوان خلعه أن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزعره مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "الناس تبع لقريش في الخير والشر"، فمعناه في الإسلام والجاهلية، كما هو مصرح به في الرواية الأولى؛ لأنهم كانوا في الجاهلية رؤساء العرب، وأصحاب حرم الله، وأهل حج بيت الله، وكانت العرب تنظر إسلامهم، فلما أسلموا وفتحت مكة تبعهم الناس، وجاءت وفود العرب من كل جهة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وكذلك في الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع لهم، وبين ﷺ أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا ما بقي من الناس أثنان، وقد ظهر ما قاله ﷺ، فمن زعمه ﷺ إلى الآن الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي اثنان كما قاله ﷺ. قال القاضي عياض: استدلل أصحاب الشافعي بهذا الحديث على فضيلة الشافعي. قال: ولا دلالة فيه لهم؛ لأن المراد تقدم قريش في الخلافة فقط. قلت: هو حجة في مزية قريش على غيرهم، والشافعي قريشي.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش".

* قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: في حكاية الإجماع على هذه المسألة نظر، فإنه قد روي عن عدة من علماء المسلمين خلاف في هذا، وقد عد علماء أصول الفقه والكلام هذا الشرط من الشروط المختلف فيها... (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وحديث: "الأئمة من قريش"، فحمله الذين لم يشترطوا القرشية على أنه غير، وليس اشتراطا لعقد الخلافة، كما في قوله عليه السلام: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان". (تكملة فتح الملهم: ٢٨١/٣)

٤٧٠٣- (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا"، ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٤- (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا".

٤٧٠٥- (٨) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

- وفي رواية: "لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً كلهم من قريش". وفي رواية: "لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلهم من قريش". قال القاضي: قد توجه هنا سؤالان: أحدهما أنه قد جاء في الحديث الآخر: الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً، وهذا مخالف لحديث: اثني عشر خليفة، فإنه لم يكن في ثلاثين سنة إلا الخلفاء الراشدون الأربعة، والأشهر التي يبيع فيها الحسن بن علي، قال: والجواب عن هذا: أن المراد في حديث: "الخلافة ثلاثون سنة" خلافة النبوة، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات: "خلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً"، ولم يشترط هذا في الاثني عشر. السؤال الثاني: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد، قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنه ﷺ لم يقل لا يلي إلا اثني عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، لا يضر كونه وحده بعدهم غيرهم، هذا إن جعل المراد باللفظ "كل وال"، ويحتمل أن يكون المراد مستحق الخلافة العادلين، وقد مضى منهم من علم، ولا بد من تمام هذا العدد قبل قيام الساعة، قال: وقيل: إن معناه أنهم يكونون في عصر واحد يتبع كل واحد منهم طائفة، قال القاضي: ولا يبعد أن يكون هذا قد وجد إذا تتبعنا التواريخ، فقد كان بالأندلس وحدها منهم في عصر واحد بعد أربع مائة وثلاثين سنة ثلاثة كلهم يدعيها ويلقب بها، وكان حينئذ في -

٤٧٠٧- (١٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ،
ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَنِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ أَبِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَا يَزَالُ هَذَا
الَّذِينَ عَزَبُوا مَبِيعًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، فَقَالَ كَلِمَةً صَمَتِيهَا النَّاسُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟
قَالَ: "كُنْهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

٤٧٠٨- (١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ
إِسْمَاعِيلَ عَنِ السُّهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ
سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي قَافِعٍ: أَنْ أَخْبِرَنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَشِيَّةَ رَجَمَ الْأَسْلَمِيَّ، يَقُولُ: "لَا يَزَالُ الَّذِينَ قَائِمًا حَتَّى
تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "عَصِيَّةُ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَحُحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ، بَيْتَ كِسْرَى، أَوْ آلِ كِسْرَى"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ بَيْنَ
بَيْدِي السَّاعَةِ كَذَّابَيْنِ فَاحْذَرُوهُمَا"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ
وَأَهْلِ بَيْتِهِ"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْخَوْضِ".

٤٧٠٩- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلِكَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ
مُتَّاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ: حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ.

=مصر آخر، وكان خليفة الجماعة العباسية بـ"بغداد" سوى من كان يدعي ذلك في ذلك الوقت في أقطار
الأرض، قال: وبعض هذا التأويل قوله في كتاب مسلم بعد هذا: ستكون خلفاء، فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟
قال: فوا بيعة الأول فالأول. قال: ويحتمل أن المراد من يعز الإسلام في زمنه، ويجتمع المسلمون عليه كما جاء في
الحسن أبي داود: كنهم يجمع عليه الأمة، وهذا قد وجد قبل اضطراب أمر بني أمية واختلافهم في زمن يزيد بن
الوليد، وخرج عليه بنو العباس، ويحتمل أوجه أخرى، والله أعلم بمراد نبيه ﷺ.

شرح الكلمات: قوله: "فقال كلمة صمته الناس": هو بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة: أي أصموني عنها،
فلم أسمعها لكثرة الكلام، ووقع في بعض النسخ "صمته الناس": أي سكتوني عن السؤال عنها.

عقوله عليه السلام: "عصية من المسلمين يفتحون البيت الأبيض بيت كسرى"، هذا من المعجزات الظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد فتحوه بحمد الله في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والعصية تصغر عصبة وهي الجماعة، وكسرى بكسر الكاف وفتحها. قوله عليه السلام: "إذا أعطى الله أحدكم خيراً فليبدأ بنفسه"، هو مثل حديث "ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول".

قوله عليه السلام: "أنا الفرط عنى الخوض"، "الفرط" بفتح الراء، ومعناه: السابق إليه والمنتظر لسبقكم منه، والفرط والفارط: هو الذي يتقدم القوم إلى الماء، ليهيء لهم ما يحتاجون إليه.

التنبيه بالتصحيح: قوله: "عن عامر بن سعد أنه أرسل إلى ابن حمزة العدوي: كذا هو في جميع النسخ "العدوي"، قال القاضي: هذا تصحيف، فليس هو بِعدوي إنما هو عامري من بني عامر بن صعصعة، فيصحف بالعدوي، والله أعلم.

* * * *

[٢- باب الاستخلاف وتركه]

٤٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي جِئْتُ أُصِيبَ، فَأَتُونَا عَلَيْهِ، وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: أَتَحْمِلُ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا؟ لَوَدِدْتُ أَنَّ حَظِّي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلِفْتُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرُكْكُمْ، فَقَدْ تَرَكْكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

[٢- باب الاستخلاف وتركه]

الأقوال في تأويل قوله "راغب وراهب" قوله: "راغب وراهب": أي راج وخائف، ومعناه: الناس صنفان: أحدهما: يرجو، والثاني: يخاف أي راغب في حصول شيء مما عنده، أو راهب مني، وقيل: أراد أي راغب فيما عند الله تعالى، وراهب من عذابه، فلا أعول على ما أنبت به علي، وقيل: المراد بالخلافة، أي الناس فيها ضربان: راغب فيها، فلا أحب تقديمه؛ لرغبته، وكاره لها، فأعشى عجزه عنها، قوله: "إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني" إلى آخره، حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت، وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالسنة.

الإجماع على وجوب نصب الخليفة بالشرع: وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل، وأما ما حكى عن الأصم أنه قال: لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشرع، فباطلان، أما الأصم، فمصحح بإجماع من قبله ولا حجة له في بقاء الصحابة بلا خليفة في مدة التشاور يوم السفينة، وأيام الشورى بعد وفاة عمر رضي الله عنه؛ لأنهم لم يكونوا تاركين لنصب الخليفة، بل كانوا ساعين في النظر في أمر من يعتقد له، وأما القائل الآخر، ففساد قوله ظاهر؛ لأن العقل لا يوجب شيئاً، ولا يحسنه ولا يقبحه، وإثنا يقع ذلك بحسب العادة لا بذاته.

إجماع أهل السنة على أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة معين: وفي هذا الحديث دليل أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة، وهو إجماع أهل السنة وغيرهم، قال القاضي: وخالف في ذلك بكر بن أخت عبد الواحد، فرغم أنه نص على أبي بكر، وقال ابن راوندي: نص على العباس، وقالت الشيعة والرافضة: على علي، وهذه دعاوى باطلة، =

٤٧١١ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَأَلْفَاطُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَتْ: أَعْلِمْتَ أَنَّ أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِيَفْعَلَ، قَالَتْ: إِنَّهُ فَاعِلٌ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنِّي أَكَلِمُهُ فِي ذَلِكَ، فَسَكَتُ، حَتَّى غَدَوْتُ، وَلَمْ أَكَلِمْهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنَّمَا أَحْمِلُ بِيَمِينِي حَبْلًا، حَتَّى رَجَعْتُ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي عَنْ حَالِ النَّاسِ، وَأَنَا أَخْبِيرُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالََةً، فَأَلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاعِي إِبِلٍ أَوْ رَاعِي غَنَمٍ ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ، فِرْعَايَةُ النَّاسِ أَشَدُّ، قَالَ: فَوَافَقَهُ قَوْلِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْفَظُ دِينَهُ، وَإِنِّي لَنَافِعٌ لَا أَسْتَخْلِفُ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ، وَإِنْ أَسْتَخْلِفْتُ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ قَدْ اسْتَخْلَفَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَهُ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيُعَدِلْ بِرَسُولٍ ﷺ أَحَدًا، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ.

- وحساسة على الافتراء ووقاحة في مكابرة الحسن، وذلك؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على اختيار أبي بكر، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر، وعلى تنفيذ عهد عمر بالشورى؛ ولم يخالف في شيء من هذا أحد، ولم يدع علي ولا العباس ولا أبو بكر وصية في وقت من الأوقات، وقد اتفق علي والعباس على جميع هذا من غير ضرورة مانعة من ذكر وصية لو كانت، فمن زعم أنه كان لأحد منهم وصية، فقد نسب الأمة إلى اجتماعها على الخطأ واستمرارها عليه، وكيف يحل لأحد من أهل القبلة أن ينسب الصحابة إلى المواطأة على الباطل في كل هذه الأحوال، ولو كان شيء لنقل، فإنه من الأمور المهمة، قوله: "أليت أن أقولها"، أي حلفت.

[٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها]

٤٧١٢- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ، أَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا، عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، أُعْثِتَ عَلَيْهَا"،

٤٧١٣- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذْرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَرِيرٍ.

٤٧١٤- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "إِنَّا، وَاللَّهِ لَا نُوَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ".

٤٧١٥- (٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي

[٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها]

الصواب في المتن "وَكَلِّتَ" لا "أَكَلْتَ": قوله ﷺ: "لا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ أَكَلْتَ إِلَيْهَا": هكذا هو في كثير من النسخ أو أكثرها "أَكَلْتَ" بالهمز، وفي بعضها "وَكَلِّتَ"، قال القاضي: هو في أكثرها بالهمز، قال: والصواب بالواو أي أسلمت إليها ولم يكن معك إعانة بخلاف ما إذا حصلت بغير مسألة.

قوله ﷺ: "إِنَّا، وَاللَّهِ لَا نُوَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ": يقال: حرص بفتح الراء وكسرهما والفتح أفصح، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: ١٣)، قال العلماء: والحكمة في أنه لا يولي من سأل الولاية أنه يוכל إليها، ولا تكون معه إعانة كما صرح به في =

«مختصة بنوع من الأحكام. فقال جمهور العلماء: تقيم الفضاء الحدود، وينظرون في جميع الأشياء إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الجيوش وحماية الخراج، وقال أبو حنيفة: لا ولاية في إقامة الحدود. قوله: "أنا، فأنا، وأقوم، وأرجو في نومي ما أرجو في قومي": معناه: أني أنام بنية القوة وإجماع النفس للعبادة وتنشيطها للطاعة، فأرجو في ذلك الأجر، كما أرجو في قومي، أي صلواتي.

♦ ♦ ♦ ♦

[٤- باب كراهة الإمارة بغير ضرورة]

٤٧١٦- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ الْأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا".

٤٧١٧- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُفَرِّئِ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ".

٤- باب كراهة الإمارة بغير ضرورة

بيان الصواب في الاستناد وضبط الأسماء: قوله: "حدثني الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكر بن عمرو عن الحارث بن يزيد الحضرمي عن ابن حنبل عن الأكر عن أبي ذر": هكذا وقع هذا الإسناد في جميع نسخ بلادنا "يزيد بن أبي حبيب عن بكر"، وكذا نقله القاضي عن نسخة الجلودي التي هي طريق بلادنا، قال: ووقع عند ابن ماهان: "حدثني يزيد بن أبي حبيب وبكر" بواو العطف، والأول هو الصواب، قاله عبد الغني. قلت: ولم يذكر خلف الواسطي في "الأطراف" غيره، واسم ابن حنبل عبد الرحمن، وهو بجاء مهمله مضبوطة ثم جيم مفتوحة، واسم أبي حبيب سويد، وفي هذا الإسناد أربعة تابعون يروي بعضهم عن بعض، وهم يزيد والثلاثة بعده.

قوله في الإسناد الذي بعده: "حدثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن المفري قال زهير: حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر القرشي عن سالم بن أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذر": قال الدارقطني في كتابه: اختلف في هذا الحديث على عبيد الله بن أبي جعفر في هذا الإسناد، فرواه سعيد بن أبي أيوب عنه كما سبق، ورواه ابن لهيعة عنه عن مسلم بن أبي مريم عن أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر، ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء، فالحديث صحيح إسناداً ومناً، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة، وأما المفري المذكور في الإسناد، فهو عبد الله بن يزيد المذكور عقبه، واسم أبي أيوب والد سعيد المذكور مقلص الخزاعي المصري، واسم أبي سالم الجيشاني سفيان بن هاني منسوب إلى جيشان بفتح الجيم قبيلة من اليمن. -

٥- باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية...

٤٧١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَعْنَى ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ ﷺ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا".

٥- باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية.

والنهي عن إدخال المشقة عليهم

ضبط الكلمات: و شرح قوله ﷺ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا": أما قوله: "وَلَّوْا"، فيفتح الواو وضم اللام المحققة، أي كانت هم عليه ولاية؛ "وَالْمُقْسِطُونَ" هم العادلون؛ وقد فسر في آخر الحديث، والإقسط والفسط بكسر القاف: العدل، يقال: أَقْسطَ إِقْساطاً فهو مُقْسط إذا عدل، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْصُوا﴾ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿الأنعام: ٩﴾، ويقال: قسط يقسط بفتح الياء وكسر السين، قسوطاً وقسطاً يفتح القاف فهو قاسط وهم قاسطون إذا جاروا، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْمُقْسِطُونَ فَكَأَنَّهُمْ بِجَهَنَّمَ حَصْبَاءٌ﴾ (الجن: ١٥)، وأما "المناير"، فجمع منبر سمي به؛ لارتفاعه، قال القاضي: يحتمل أن يكونوا على منابر حقيقة، على ظاهر الحديث، ويحتمل أن يكون كناية عن المنازل الرفيعة، قلت: الظاهر الأول، ويكون متضمناً للمنازل الرفيعة، فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة.

أما قوله ﷺ: "عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ"، فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في أول هذا الشرح بيان اختلاف العلماء فيها، وأن منهم من قال: تؤمن بها ولا تتكلم في تأويله، ولا تعرف معناه، لكن نعتقد أن ظاهرها غير مراد، وأن لها معنى يليق بالله تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف، وضوائف من المتكلمين.

والثاني: أنها تؤول على ما يليق بها، وهذا قول أكثر المتكلمين، وعلى هذا قال القاضي عياض: المراد بكوْنهم عن اليمين: الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة، قال: قال ابن عرفة: يقال: أثناه عن يمينه إذا جاءه من الجهة المأمودة، والعرب تنسب الفعل المحمول والإحسان إلى اليمين، وضده إلى اليسار، قالوا: واليمين مأخوذة من اليمين.

مطلب قوله ﷺ: "وَكَلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ": وأما قوله ﷺ: "وَكَلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ"، فتنبيه على أنه ليس المراد باليمين جارية الله -تعالى عن ذلك-، فلها مستحيلة في حقه سبحانه وتعالى. وأما قوله ﷺ: "الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا"، فمعناه: أن هذا الفضل إنما هو لمن عدل فيما تقلده من خلافة أو إمارة أو قضاء أو جِسْتة أو نظر على -

٤٧١٩ - (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ: مِمَّنْ أَتَيْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. فَقَالَتْ: كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي غَزَاتِكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَ: مَا نَقِمْنَا مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لَيُصَوِّتُ لِلرَّجُلِ مِمَّا الْبَعِيرُ، فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرُ، وَالْعَبْدُ، فَيُعْطِيهِ الْعَبْدُ، وَيَحْتَاجُ إِلَى النَّفَقَةِ، فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ، فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَحِبِّي، أَنْ أَخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ فِي بَيْتِي هَذَا: "اللَّهُمَّ! مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْتَقَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ".

٤٧٢٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ خَازِمٍ عَنْ حَرْمَلَةَ الْمِصْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٧٢١ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "أَلَا كَلَّكُمْ رَاعٍ، وَكَلَّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَلَا أَمِيرَ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكَلَّكُمْ رَاعٍ، وَكَلَّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ".

«يُحِبُّ أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَقْفًا، وَفِيمَا يَنْزِمُهُ مِنْ حَقُوقِ أَهْلِهِ وَعِيَالِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «عن عبد الرحمن بن شماس»: هو بفتح الشين وضمها، وسبق بيانه في كتاب الإيمان.

شرح الكلمات: قوله: «أما نكبت منه شيئا»: أي ما كرهناه، وهو بفتح القاف وكسر هاء. قوله: «أما إنه لا يمنعني الذي فعل في محمد بن أبي بكر»: أي أن أخبرك فيه أنه ينبغي أن يذكر فضل أهل الفضل، ولا يمنع منه لسبب عداوة ونحوها، واختلفوا في صفة قتل محمد هذا، قيل: في المعركة، وقيل: بل قتل أسيراً بعدها، وقيل: وحده بعدها في خربة في جوف حمار ميت، فأحرقوه.

قوله ﷺ: «اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا، فشق عليهم، فاشفق عليهم، ومن ولي من أمر أمتي شيئا، فرفق بهم، فارفق بهم». هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس، وأعظم الحث على الرفق بهم، وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى.

قوله ﷺ: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته»، قال العلماء: الراعي هو الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما قام عليه،

٤٧٢٢- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ، ح حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي الْقَطَانَ، كُلَّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعاً عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ: كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٧٢٣- (٦) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ.

٤٧٢٤- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، كُلَّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: "الرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ".

٤٧٢٥- (٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمَاهُ، وَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.

٤٧٢٦- (٩) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: عَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرَبِّيَّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ.....

حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَغِيَةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَغِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ".

٤٧٢٧- (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُوسُفَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَلَ ابْنُ زِيَادٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجِعٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الْأَشْهَبِ، وَزَادَ: قَالَ: أَلَا كُنْتُ حَدَّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأُحَدِّثْكَ.

٤٧٢٨- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ الْمُسَمِّيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ، لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ".

٤٧٢٩- (١٢) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِّيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرَضَ، فَأَتَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يُعَوِّدُهُ نَحْوَ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلٍ.

قوله ﷺ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَغِيَةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَغِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ": هذا الحديث والذي بعده سبق شرحهما في كتاب الإيمان، وحاصله أنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مستحلاً لغشيم، فتحرم عليه الجنة، ويخلد في النار. والثاني: أنه لا يستحلّه، فيمتنع من دخولها أول وهلة مع الغافلين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: "لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ": أي وقت دحولهم، بل يؤخر عنهم عقوبة له إما في النار، وإما في الحساب، وإما في غير ذلك.

فوائد هذه الأحاديث: توفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الوالي لرعيته، والاجتهاد في مصالحهم، والنصيحة لهم في دينهم ودنياهم. وفي قوله ﷺ: "يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَغِيَّتِهِ"، دليل على أن التوبة قبل حالة الموت نافعة. قوله: "لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ"، وفي الرواية الأخرى: "لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَكُنْ لِأُحَدِّثْكَ بِهِ"، يحتمل أنه كان يخافه على نفسه قبل هذا الحال، ورأى وجوب تبليغ النعم الذي عنده قبل موته؛ لئلا يكون مضيعاً له، وقد أمرنا كلنا بالتبليغ.

٤٧٣٠ - (١٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ عَائِدَةَ ابْنَ عَمْرٍو، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيُّ بُنَيَّ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخُطَمَةُ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ"، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا أَنتَ مِنْ نُحَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَهَلْ كَأَنَّ لَهُمْ نُحَالَةٌ؟ إِنَّمَا كَأَنَّ النَّحَالََةَ بَعْدَهُمْ، وَفِي غَيْرِهِمْ.

قوله: 'إِنَّمَا أَنتَ مِنْ نُحَالَتِهِمْ' يعني لست من فضلائهم وعلمائهم وأهل المراتب منهم، بل من سقطهم، والنحالة هنا استعارة من نحالة الدقيق، وهي قشوره، والنحالة والخفالة والخفالة بمعنى واحد. قوله: 'وَهَلْ كَأَنَّ لَهُمْ نُحَالَةٌ؟' إِنَّمَا كَأَنَّ النَّحَالََةَ بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ: هذا من جزل الكلام وفصيحته وصدقته الذي يتقاد له كل مسلم، فإن الصحابة رضي الله عنهم هم صفوة الناس وسادات الأمة، وأفضل ممن بعدهم، وكلهم عدول قدوة لا نُحَالَةٌ فيهم، وَإِنَّمَا جَاءَ التَّخْلِيصُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ وَفِي مَن بَعْدَهُمْ كَأَنَّ النَّحَالََةَ. قوله ﷺ: "إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْخُطَمَةُ": قالوا: هو العنيف في رعيته لا يرفق بها في سوقها ومرعاها بل يحطمها في ذلك وفي سقيها وغيره، ويزحم بعضها بعض بحيث يؤذيها ويحطمها.

[٦- باب غلظ تحريم الغلول]

٤٧٣١- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ، وَعَظَّمَهَا أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: "لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَّاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَعْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَعْتُكَ".

٦- باب غلظ تحريم الغلول

شرح الكلمة "الغلول": قوله: "ذكر رسول الله ﷺ الغلول، فعظمه، وعظم أمره": هذا تصريح بغلظ تحريم الغلول، وأصل الغلول: الخيانة مطلقاً، ثم غلب اختصاصه في الاستعمال بالخيانة في الغنيمة. قال نبطويه: سمي بذلك؛ لأن الأيدي مغلولة عنه أي محبوسة، يقال: غل غلولاً وأغل إغلالاً. قوله ﷺ: "لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء" هكذا ضبطناه "اللفين" بضم الهزرة وبالفاء المكسورة: أي لا أجدن أحدكم على هذه الصفة، ومعناه: لا تعملوا عملاً أجدكم بسببه على هذه الصفة. قال القاضي: ووقع في رواية العذري: "لا ألفين" بفتح الهزرة والقاف، وله وجه كنهو ما سبق، لكن المشهور الأول.

شرح الغريب: "والرغاء" بالمد صوت البعير، وكذا المذكورات بعد وصف كل شيء بصوته، "والصامت" الذهب والفضة. قوله ﷺ: "لا أملك لك من الله شيئاً": قال القاضي معناه من المغفرة والشفاعة إلا بإذن الله تعالى، قال: ويكون ذلك أولاً غضباً عليه لمخالفته، ثم يشفع في جميع الموحدين بعد ذلك، كما سبق في كتاب الإيمان في شفاعات النبي ﷺ.

- ٤٧٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَبَّانَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ أَبِي حَبَّانَ، وَعُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي حَبَّانَ.
- ٤٧٣٣- (٣) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ. قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يُحَدِّثُهُ. فَحَدَّثَنَا يَنْحُو مَا حَدَّثَنَا عَنْهُ أَيُّوبُ.
- ٤٧٣٤- (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ.

حقيقه الحديث وأقوال العلماء في كيفية رد الغلول عند تعذر إيصال حق كل واحد إليه: واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على وجوب زكاة العروض والخيول، ولا دلالة فيه لواحد منهما؛ لأن هذا الحديث ورد في الغلول، وأخذ الأموال غصباً، فلا تعلق له بالزكاة، وأجمع المسلمون على نفي تحريم الغلول، وأنه من الكبائر، وأجمعوا على أن عليه رد ما غله، فإن تفرق الجيش وتعذر إيصال حق كل واحد إليه، فقيه خلاف للعلماء، قال الشافعي وطائفة: يجب تسليمه إلى الإمام أو الحاكم كسائر الأموال الضائعة. وقال ابن مسعود وابن عباس ومعاوية والحسن والزهرى والأوزاعي ومالك والثوري والليث وأحمد والجمهور: يدفع خمسة إلى الإمام وينصدق بالباقي.

إختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة الغال: واختلفوا في صفة عقوبة الغال. فقال جمهور العلماء وأئمة الأمصار: يعزر على حسب ما يراه الإمام، ولا يحرق متاعه، وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومن لا يخصى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقال مكحول والحسن والأوزاعي: يحرق رحله ومتاعه كله، قال الأوزاعي: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، وقال الحسن: إلا الحيوان والمصحف، واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر في تحرق رحله، قال الجمهور: وهذا حديث ضعيف؛ لأنه مما انفرد به صالح بن محمد عن سالم وهو ضعيف، قال الطحاوي: ولو صح يحمل على أنه كان إذا كانت العقوبة بالأموال، كأخذ شطر المال من مانع الزكاة وضالة الإبل وسارق الثمر، وكل ذلك منسوخ، والله أعلم.

[٧- باب تحريم هدايا العمال]

٤٧٣٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّافِذُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللَّثِيَّةِ، قَالَ عَمَرُو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا لِي، أَهْدِي لِي. قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ غَامِلٍ أَبْعَثَهُ، يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَهْدِي إِلَيْهِ أَمْ لَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَبَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خَوَارِ، أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ"، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي يُنْطِئُ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟" مَرَّتَيْنِ.

٧- باب تحريم هدايا العمال

ضبط الاسماء: قوله: استعمل لبي ﷺ رجلاً من الأسد يقال له: ابن اللثية؛ أما "الأسد"، فبإسكان السين، ويقال له الأردني؛ من أزد شجرة، ويقال هم الأزد والأسد، وقد ذكره مسلم في الرواية الثانية، وأما "اللثية"، فبضم اللام وإسكان التاء، ومنهم من فتحها. قالوا: وهو خطأ، ومنهم من يقول: بفتحها، وكذا وقع في مسلم في رواية أبي كريب المذكورة بعد هذا، قال: وهو خطأ أيضاً، والصواب "اللثية" بإسكانها، نسبة إلى بني لثب، قبيلة معروفة، واسم ابن اللثية هذا: عبد الله.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث بيان أن هدايا العمال حرام وغلول؛ لأنه حان في ولايته وأمانته؛ ولهذا ذكر في الحديث في عفوبته وحمته ما أهدي إليه يوم القيامة، كما ذكر مثله في الغال، وقد بين ﷺ في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه، وأنها بسبب الولاية، بخلاف الهدية لغير العامل، فإنها مستحبة، وقد سبق بيان حكم ما يقبضه العامل ونحوه باسم الهدية، وأنه يرده إلى مهيده، فإن تعذر، فإلى بيت المال.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أَوْ شَاةٌ تَبْعُرُ"؛ هو بمشاة فوق مفتوحة، ثم مشاة تحت ساكنة، ثم عين مهملة مكسورة ومفتوحة، ومعناه: تصيح، واليعار: صوت الشاة. قوله: "ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتِي يُنْطِئُ"؛ هي بضم العين المهملة وفتحها وإفاء ساكنة فيهما، ومن ذكر اللغتين في العين القاضي هنا وفي "المشارك" وصاحب "المطالع"، والأشهر الضم، قال الأصمعي وأخرون: عفرة الإبط؛ هي البياض ليس بالناصع بل فيه شيء كلون الأرض، قالوا: وهو مأخوذ من عفر الأرض بفتح العين وإفاء، وهو وجهها.

٤٧٣٦- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ اللَّثِيَّةِ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِالْمَالِ، فَدَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، فَتَنْظُرَ أَيُّهُدَى إِلَيْكَ أَمْ لَا؟" ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ غَضِيْبًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٤٧٣٧- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنُ الْأَثْبَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟" ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي اسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَا يَنْبَغِي لِلَّهِ، فَيَأْتِي، فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، إِنْ كَانَ صَادِقًا؟ وَاللَّهِ! لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا حُورٌ، أَوْ شَاةً تُبْعَرُ،" ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُؤِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟" بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أَذُنِي.

٤٧٣٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَابْنُ نَعْمَانَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

قوله: "فَمَا جَاءَ حَاسِبُهُ" فيه محاسبة العمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوا. قوله ﷺ: "فَلَا عَرَفَنَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا" هكذا هو ببعض النسخ "فَلَا عَرَفَنَ"، وفي بعضها "لَا عَرَفَنَ" بالكلف على النفي، قال القاضي: هذا أشهر، قال: والأول هو رواية أكثر رواة صحيح مسلم. قوله: "بَصَرَ عَيْنِي وَصَمِعَ أَذُنِي": معناه أعلم هذا الكلام يقينًا، وبصرت عيني النبي ﷺ حين تكلم به، وسمعت أذني، فلا شك في علمي به.

قوله ﷺ: "وَاللَّهِ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ" فيه تأكيد اليمين بذكر اسمين أو أكثر من أسماء الله تعالى.

قوله: "وَأَسْمُوا زَيْدٌ بِنٌ تَابِتٌ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِيَ" فيه استشهاد الراوي والقائل بقول من يوافقه ليكون أوقع في -

كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ وَابْنِ ثُمَيْرٍ: فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، كَمَا قَالَ أَبُو أَسَامَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ: "تَعْلَمَنَّ وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا"، وَزَادَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: قَالَ: بَصُرْتُ عَيْنِي وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ. وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِيَ.

٤٧٣٩- (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ وَهُوَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ. فَجَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَجَعَلَ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِي إِلَيَّ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي.

٤٧٤٠- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكُتِمْنَا مَخِيطًا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولًا، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبَلْ عَنِّي عَمَلُكَ، قَالَ: "وَمَا لَكَ؟" قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: "وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ: مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا لُهِِيَ عَنْهُ انْتَهَى".

٤٧٤١- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

= نفس السامع، وأبلغ في طمأنينته.

قوله: "وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ" إِلَى قَوْلِهِ: "قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟" فَقَالَ: "مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي"؛ هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخ "عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ" "وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا حُمَيْدٍ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي هُنَا عَنْ رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ، وَوَقَعَ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النُّسخ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: "مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي"، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي حُمَيْدٍ، فَاتَّصَلَ الْحَدِيثُ، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالطَّرِيقِ الْكَثِيرَةِ السَّابِقَةِ. =

٤٧٤٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَارِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَحِلُّ حَدِيثُهُمْ.

-قوله: "فحاء بسواد كثير": أي بأشياء كثيرة وأشخاص بارزة من حيوان وغيره، والسواد: يقع على كل شخص.

قوله ﷺ: "كتمنا محيطاً": هو بكسر الميم وإسكان الحاء، وهو الإبرة. قوله: "عدي بن عميرة": يفتح العين، قال القاضي: ولا يعرف من الرجال أحد يقال له عميرة بالضم بل كلهم بالفتح، ووقع في النسائي الأمران.

٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

٤٧٤٣- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِي السَّهْمِيِّ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٤٧٤٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ بَعْصَنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".

٤٧٤٥- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".

٤٧٤٦- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي".

٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون، قوله: نزل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) في عبد الله بن خُذَافَةَ أمير السرية.

بيان المراد بأولي الأمر: قال العلماء: المراد "بأولي الأمر" من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: الأمراء والعلماء، وأما من قال: الصحابة خاصة فقط، فقد أخطأ.

قوله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميرِي فقد أطاعني". وقال في المعصية مثله؛ لأن الله تعالى أمر بطاعة رسول الله ﷺ، وأمر هو ﷺ بطاعة الأمير، فتلازمت الطاعة.

٤٧٤٧- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءٌ.

٤٧٤٨- (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ فِيهِ إِلَى فِي: قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ سَمِعَ أَبَا عَلْقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٧٤٩- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

٤٧٥٠- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَيْوَةَ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ - مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، وَقَالَ: "مَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ"، وَلَمْ يَقُلْ "أَمِيرِي"، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

٤٧٥١- (٩) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَآثَرَةٍ عَلَيْكَ".

قوله ﷺ: "عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وآثرة عليك": قال العلماء: معناه: يجب طاعة ولاية الأمر فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية، فإن كانت المعصية فلا سمع ولا طاعة، كما صرح به في الأحاديث الباقية، فتحمل هذه الأحاديث المطلقة لوجوب طاعة ولاية الأمور على موافقة تلك الأحاديث المصرحة بأنه لا سمع ولا طاعة في المعصية.

ضبط الكلمة "الأثرة" ومعناها: الأثرة بفتح الهمزة والثاء، ويقال: بضم الهمزة وإسكان الثاء، وبكسر الهمزة وإسكان الثاء، ثلاث لغات حكاهن في المشارق وغيره، وهي الاستئثار والاختصاص بأمور الدنيا عليكم أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا، ولم يوصلوكم حقوقكم مما عندهم، وهذه الأحاديث في الحث على -

٤٧٥٢- (١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمَيْلٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا فِي الْحَدِيثِ: عَبْدُ حَبْشِيٍّ مُجَدَّعُ الْأَطْرَافِ.

٤٧٥٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْدُ مُجَدَّعِ الْأَطْرَافِ.

٤٧٥٤- (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يَقُولُ: "وَلَوْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

٤٧٥٥- (١٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "عَبْدُ حَبْشِيٍّ".

٤٧٥٦- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْحَرَّاحِ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "عَبْدُ حَبْشِيٍّ مُجَدَّعًا".

٤٧٥٧- (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ "حَبْشِيٍّ مُجَدَّعًا"، وَزَادَ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَى، أَوْ بِعَرَفَاتٍ.

٤٧٥٨- (١٧) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ حَسْبَتْهَا قَالَتْ أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

-السمع والطاعة في جميع الأحوال وسببها اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم وديارهم.

قوله: "إِنْ خِلْنِي ﷺ أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ": يعني مقطوعها، والمراد أخس العبيد، أي أسمع وأطيع للأمر وإن كان ديني النسب، حتى لو كان عبداً أسوداً مقطوع الأطراف، فطاعته واجبة، -

٤٧٥٩ - (١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ".

٤٧٦٠ - (١٩) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٧٦١ - (٢٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: "لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: "لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

٤٧٦٢ - (٢١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ وَتَقَارَبُوا فِي اللَّفْظِ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيَطِيعُوا، فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَحَمَمُوا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتَطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى! قَالَ: فَادْخُلُوهَا، قَالَ: فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ، فَكَأَثُوا كَذَلِكَ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، وَطَفِئَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

حوتنصور اامارة العبد اذا ولاه بعض الائمة، او اذا تغلب على البلاد بشوكته واتباعه، ولا يجوز ابتداء عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطها الحرية.

قوله: "ان رسول الله ﷺ بعث حيشا، وامر عليهم رجلا، فاوقد نارا، وقال: ادخلوها، الى قوله: لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف". هذا موافق للأحاديث الباقية أنه لا طاعة في معصية، إنما هي في المعروف، وهذا الذي -

٤٧٦٣- (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٧٦٤- (٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ وَعُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهَةِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى
أَنْ لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَتَيْنَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

٤٧٦٥- (٢٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَجَلَانَ
وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٧٦٦- (٢٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ
ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

٤٧٦٧- (٢٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَمِي، عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بُكَيْرٌ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ
قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدَّثْنَا -أَصْلَحَكَ اللَّهُ- بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ
اللَّهَ بِهِ، سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا،
أَنْ بَايَعْنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ
لَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ، قَالَ: "إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ".

=فعمله هذا الأمر، قيل: أراد امتحانهم، وقيل: كان مازحاً، قيل: إن هذا الرجل عبد الله بن حذافة السهمي،
وهذا ضعيف؛ لأنه قال في الرواية التي بعدها: إنه رجل من الأنصار، فدل على أنه غيره، قوله ﷺ: "إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا"
دعنا رسول الله ﷺ، هذا مما عظمه ﷺ بالوحي، وهذا التقييد بيوم القيامة مبين لرواية المطلقة
بأنهم لا يخرجون منها لودخلوها.

بيان المراد من الكفر في قوله "كفروا بواحا" قوله ﷺ: "إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ"، هكذا
هو لمعظم الرواة، وفي معظم النسخ، "بواحا" بالواو، وفي بعضها "براحاً" والباء مفتوحة فيهما، ومعناها كُفراً =

-ظاهراً، والمراد بالكفر هنا: المعاصي، ومعنى: "عندكم من الله فيه برهان"، أي تعلمونه من دين الله تعالى، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم.

الكلام حول الخروج على السلطان وعزله: وأما الخروج عليهم وقتلهم، فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينزل، وحكى عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله مخالف للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه، قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، قال: وكذلك عند جمهورهم البدعة، قال: وقال بعض البصريين: تتعقد له وتستدام له؛ لأنه متأول. قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغير للشرع أو بدعة، خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل، إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفر يدينه، قال: ولا تتعقد لفاسق ابتداء، فلو طرأ على الخليفة فسق، قال بعضهم: يجب خلعه إلا أن تترتب عليه فتنة وحرب.

وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويله؛ للأحاديث الواردة في ذلك، قال القاضي: وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع، وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث، وتأول هذا القائل قوله: أن لا تنازع الأمر أهله في أئمة العدل، وحنة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر، قال القاضي: وقيل: إن هذا الخلاف كان أولاً ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم، والله أعلم. قوله: "بَابَعْنَا عَلَى السَّمْعِ"، المراد بالمبايعة: المعاهدة، وهي مأخوذة من البيع؛ لأن كل واحد من المتبايعين كان يمد يده إلى صاحبه، وكذا هذه البيعة تكون بأخذ الكف، وقيل: سميت مبايعة لما فيها من المعاوضة لما وعدهم الله تعالى من عظيم الجزاء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ (التوبة: ١١١).

قوله: "وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم"، معناه تأمر بالمعروف ونهي عن المنكر في كل -

— زمان ومكان، الكبار والصغار، لا نداهن فيه أحداً، ولا نخافه هو، ولا نلتفت إلى الأئمة، فقيه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأجمع العلماء على أنه فرض كفاية، فإن خاف من ذلك على نفسه أو ماله أو على غيره، سقط الإنكار بيده ولسانه، ووجبت كراهته بقلبه، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وحكى القاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الإنكار مطلقاً في هذه الحالة وغيرها، وقد سبق في باب "الأمر بالمعروف" في كتاب الإيمان، وبسطه بسطاً شافياً.

[٩- باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به]

٤٧٦٨ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ".

٩- باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به

قوله: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ: هذا الحديث أول الفوائد الثلاث الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان عن مسلم، بل رواه عنه بالإجازة؛ ولهذا قال: عن مسلم، وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله ﷺ: "الْإِمَامُ جُنَّةٌ": أي كائنسره؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ومنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بيضة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافون سطوته؛ ومعنى "يقاتل من ورائه" أي يقاتل معه الكفار والبيعة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم مطلقاً، وينصر عليهم ويتقى به؛ أي يتقى به شر العدو وشر أهل الفساد، والتاء في "يَتَّقَى" مبدلة من الواو؛ لأن أصلها من الوقاية.

[١٠ - باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول]

٤٧٦٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قُرَاتٍ الْقَزَّازِ: عَنْ أَبِي حَارِثٍ قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ، فَتَكْثُرُ"، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: "أَفُوا بَبِيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ".

٤٧٧٠- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ: قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ قُرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٠ - باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول

قوله ﷺ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي": أي يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية والسياسة.

معنى السياسة: والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، وفي هذا الحديث: جواز قول هلك فلان إذا مات، وقد كثرت الأحاديث به، وجاء في القرآن العزيز قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا هَلَكَ فُلَانٌ مِنْكُمْ فَأَمْرُهُمْ إِلَى الْكَافَّةِ مِنْهُمْ﴾. وقالوا: "فَمَا تَأْمُرُنَا؟" قال: "أَفُوا بَبِيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ"، قوله ﷺ: "وَكُونُوا خُلَفَاءُ، فَتَكْثُرُ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟" قال: "أَفُوا بَبِيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ"، قوله: "فَتَكْثُرُ" بالثاء المثلثة من الكثرة، هذا هو الصواب المعروف، قال القاضي: وضبطه بعضهم "فتكثرو" بالباء الموحدة كأنه من إكثار قبح أفعالهم، وهذا تصحيف، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ.

شرح مراد الحديث: ومعنى هذا الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطللة يحرم الوفاء بها، ويجرم عليه طلبها، وسواء عقدوا لثاني عاقلين بعقد الأول جاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل، والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجهاهم العلماء، وقيل: تكون من عقدت له في بلد الإمام، وقيل: يقرع بينهم، وهذان فاسدان، وانفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد خليفين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا، وقال إمام الحرمين في كتابه "الإرشاد": قال أصحابنا: لا يجوز عقدها لشخصين، قال: وعندي أنه لا يجوز عقدها لاثنيين في صقع واحد، وهذا مجمع عليه، قال: فإن بعد ما بين الإمامين وتخللت بينهما شسوع، فللا احتمال فيه بحال، قال: وهو خارج من القواطع، وحكى المازري هذا القول عن بعض المتأخرين من أهل الأصل، وأراد به إمام الحرمين، وهو قول =

٤٧٧١- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أُمُورٌ تُنْكِرُونَ نَهَا"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: "تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ".

٤٧٧٢- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكُعْبَةِ، وَالتَّاسِ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ، فَحَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَرَلْنَا مَتَرَلًا، فَمِنَّا مَنْ يُصَلِّحُ جَبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَظِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَسَرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَذُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَّا يَعْلَمُهُ لَهُمْ؛ وَيُنْذِرُهُمْ شَرَّ مَّا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَمْتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَ نَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ، فَيُرْفَقُ بَعْضُهَا بَعْضًا،

= فاسد مخالف؛ لما عليه السلف والخلف؛ ولظواهر إطلاق الأحاديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ستكون بعدي أُمُورٌ تُنْكِرُونَ نَهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ" هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً بوجود محبته منكرراً، وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسواً، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف آذاه، ودفع شره وإصلاحه، وتقديم قريباً ذكر اللغات الثلاث في الأثر وتفسيرها، والمراد بها هنا: استئثار الأمراء بأموال بيت المال، والله أعلم.

شرح الغريب وضبط بعض الكلمات: قوله: "ومنا من ينتظِلُ": هو من المناضلة، وهي المراماة بالنشاب، قوله: "ومنا من هو في جَسَرِهِ": هو بفتح الجيم والشين، وهي الدواب التي ترفع ونبيت مكافأ، قوله: "الصلاة جامعة" =

وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَتَكَشَّفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَبِيتُهُ، وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِيَ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتِيَ إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا، فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيَطْعُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخِرِ"، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَشُدُّكَ اللَّهُ، أَمْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِهِ وَقَلْبِهِ يَدِيهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذُنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ، وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهُ يَقُولُ: هَيَّايْهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (النساء: ٢٩)، قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: أَطِيعُوا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَأَعَصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

هو بنصب الصلاة على الإغراء، وجامعة على الحال، قوله ﷺ: "وتجيء فتنة" فيرق بعضنا بعضاً هذه اللفظة رويت على أوجه: أحدها: وهو الذي نقله القاضي عن جمهور الرواة "يرفق" بضم الياء وفتح الراء وبقافين، أي يصير بعضها رقيقاً أي خفيفاً لعظم ما بعده، فالثاني يجعل الأول رقيقاً، وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضاً، وقيل: يدور بعضها في بعض، ويذهب ويحيى، وقيل: معناه يسوق بعضها إلى بعض بتحسينها وتسويلها، والوجه الثاني: "يرفق" بفتح الياء وإسكان الراء وبعدها فاء مضمومة، والثالث: "يفدق" بالدال المهملة الساكنة وبالفاء المكسورة، أي يدفع ويصب والدفق الصب.

ذكر القاعدة الهامة وتاويل قوله ﷺ: "فاضربوا عنق الآخر": قوله ﷺ: وليأت إلى الناس الذي يجب أن يؤتى إليه: هذا من جوامع كلمه ﷺ ويديع حكمه، وهذه قاعدة مهمة، فينبغي الاعتناء بها، وأن الإنسان يلزم أن لا يفعل مع الناس إلا ما يجب أن يفعلوه معه.

قوله ﷺ: "فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر": معناه: ادفعوا الثاني، فإنه خارج على الإمام، فإن لم يندفع إلا بحرب وقتال، فقاتلوه، فإن دعت المقاتلة إلى قتله جاز قتله ولا ضمان فيه؛ لأنه ظالم متعد في قتاله، قوله: فقلت له: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا والله تعالى يقول ﷻ: لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ (النساء: ٢٩) إلى آخره. المقصود بهذا الكلام أن هذا القاتل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأول، وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القاتل هذا الوصف في معاوية؛ لمنازحته علناً ﷻ وكانت قد سبقت بيعة علي، فرأى هذا أن نفقة معاوية على أجناده وأتباعه في حرب علي ومنازحته ومقاتلته إياه من أكل المال بالباطل، ومن قتل النفس؛ لأنه قال بغير حق، فلا يستحق =

٤٧٧٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٧٧٤- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَنِّبِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ الصَّائِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرُوا نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ.

—أحد مالأ في مقاتلته، قوله: "أضعد في ضاعة الله وأعصه في معصية الله": هذا فيه دليل لوجوب طاعة المتولين للإمامة بالقهر من غير إجماع ولا عهد.

الصواب في هذا الاسناد في قول القاضي "العائذي" وفي الصحيحين "الصائدي": قوله: "عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة الصائدي": هكذا هو في جميع النسخ بالصاد والذال المهملة، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ، قال: وهو غلط، وصوابه "العائذي" بالعين والذال المعجمة، قاله ابن الجباب والنسابة، هذا كلام القاضي، وقد ذكره البخاري في "تاريخه"، والسمعاني في "الأنساب"، فقالا: هو "الصائدي"، ولم يذكرنا غير ذلك، فقد اجتمع مسلم والبخاري والسمعاني على "الصائدي"، قال السمعي: هو منسوب إلى "صائد" بطن من همدان، قال: وصائد اسم كعب بن شرحبيل بن شراحيل بن عمرو بن حشم بن حاشد بن حشم بن حواو بن نوف بن همدان ابن مالك بن زيد بن سهلان بن سلمة بن ربيعة بن أحبار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبا.

[١١ - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنثارهم]

٤٧٧٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلَانًا؟ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ مَسْلُوقُونَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تُلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ".

٤٧٧٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٧٧٧ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[١١ - باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستنثارهم]

تقدم شرح أحاديثه في الأبواب قبله، وحاصله: الصبر على ظلمهم، وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم، والله أعلم.

[١٢ - باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق]

٤٧٧٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَالِيلِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا نَأْمُرُ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَحَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ".

٤٧٧٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: فَحَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ".

[١٣- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال...]

٤٧٨٠- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُذَكِّرَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ! وَفِيهِ دَخَنٌ"، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: "قَوْمٌ يَسْتَوْنَ بَيْنَ شَيْئِي، وَيَهْتَدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ"، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: "نَعَمْ! دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَحَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: "نَعَمْ! قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِلُغَتِنَا"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَلَزِمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ"، فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟ قَالَ: "فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصَى عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُذَكِّرَكَ الْمَوْتُ، وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ".

١٣- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال،

وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة

قوله: "قلت: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟ قال: "نعم!" فقلت: فهل بعد ذلك الشر من خيرٍ؟ قال: "نعم! وفيه دخنٌ".

شرح الغريب: قال أبو عبيد وغيره: الدخنُ بفتح الدال المهمل والمخاء المعجمة، أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلى سواد، قالوا: والمراد هنا: أن لا تصفر القلوب بعضها لبعض، ولا يزول حبشها، ولا ترجع إلى ما كانت عليه من الصفا. قال القاضي: قيل: المراد بالخير بعد الشر أيام عمر بن عبد العزيز رحمه الله. قوله بعده: قوله: "تعرف منهم وتُنكر"، المراد الأمر بعد عمر بن عبد العزيز رحمه الله. قوله رحمه الله: "ويَهْتَدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي": الهدى: الهيئة والسميرة والطريقة.

بيان مراد الحديث: قوله رحمه الله: "دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ": دُعَاءٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، من أحابهم إليها قذفوه فيها. قال العلماء: هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر كالخوارج والقرامطة وأصحاب الحقنة. وفي حديث حذيفة هذا لزوم-

٤٧٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حَدِيثُهُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ، فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ، فَتَحَنَّنَ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: "يَكُونُ بَعْدِي أُنْمَةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ، وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثَمَانِ إِسَى"، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ، وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ، وَأَخَذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ".

٤٧٨٢ - (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةٍ، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةِ عُمَيْيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقُتِلَ، فَقَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمْتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدُهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ".

سجاعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله ﷺ، وهي هذه الأمور التي أخبر بها، وقد وقعت كلها.

تصويب قول الدارقطني وتوثيق الحديث: قوله: "عن أبي سلام قال: قال حديثه بن اليمان: قال الدارقطني: هذا عندي مرسل؛ لأن أبا سلام لم يسمع حديثه، وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول، وإنما أني مسلم بهذا متابعة كما نرى، وقد قدمنا في الفصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلًا نبيًا به صحة المرسل، وحاز الاحتجاج به ويصير في المسألة حديثان صحيحان.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عن أبي قيس بن رياح" هو بكسر الراء وبالثناة، وهو زياد بن رياح القيسي المذكور في الإستاذ بعده، وقاله البخاري: بالثناة وبالوحدة، وقاله الجماهير: بالثناة لا غير.

قوله ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةٍ": هي بكسر الميم أي على صفة موثق من حيث هم فوضى لا إمام لهم. قوله ﷺ: "وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةِ عُمَيْيَّةٍ": هي بضم العين وكسرهما لغتان مشهورتان، والميم مكسورة -

٤٧٨٣- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَحُو حَدِيثَ جَرِيرٍ. وَقَالَ: "لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا".

٤٧٨٤- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، ثُمَّ مَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِيَّةٍ، يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ، وَيُقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ، فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بِرَءَا وَفَاجِرَهَا، لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا، فَلَيْسَ مِنِّي".

٤٧٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَّا ابْنُ بَشَّارٍ، فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَحُو حَدِيثَهُ.

٤٧٨٦- (٥) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ الْجَعْفَرِ: أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَضْرِبْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ، فَمِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ".

٤٧٨٧- (٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْجَعْفَرُ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْغَطَارِدِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا، فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

—مشددة والياء مشددة أيضاً، قالوا: هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كقتال القوم للعصبة. قوله ﷺ: "يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة": هذه الألفاظ الثلاثة بالعين والصاد المهملتين، هذا هو الصواب المعروف في نسخ بلادنا وغيرها. وحكى القاضي عن رواية العذري بالعين والصاد المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ومعناها: أنه يقاتل لشهوة نفسه وغضبه لها، ويؤيد الرواية الأولى الحديث المذكور بعدها: "يغضب للعصبة ويقاتل للعصبة"، ومعناه: إنما يقاتل لعصبة لقومه وهواه. =

٤٧٨٨ - (٩) حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مَخْلَرٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ، يَدْعُو عَصِيَّةً، أَوْ يَنْصُرُ عَصِيَّةً، فَقَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ".

٤٧٨٩ - (١٠) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعٍ، حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ، زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: اطْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَادَةً. فَقَالَ: إِنِّي لَمْ آتِكَ لِأَجْلِ، أَتَيْتُكَ لِأَحَدِثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لِقَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً".

٤٧٩٠ - (١١) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

٤٧٩١ - (١٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قوله ﷺ: "ومن خرج على أمي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاش من مؤمنها"، وفي بعض النسخ: "يتحاشى" بالياء، ومعناه: لا يكثر بما يفعله فيها، ولا يخاف وباله وعقوبته.

قوله ﷺ: "من خلع يدا من طاعة لقي الله تعالى يوم القيامة ولا حجة له": أي لا حجة له في فعله ولا عذر له بنفعه.

[١٤- باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع]

٤٧٩٢- (١) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُذْرَةُ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّهُ مَنْ كَانَ".

٤٧٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرْاشٍ: حَدَّثَنَا حَبَابُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُصَنَّبُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْخَثْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، ح وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ: حَدَّثَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُحْتَارِ وَرَجُلٌ سَمَاءُ، كُلُّهُمَا عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: "فَاقْتُلُوهُ".

٤٧٩٤- (٣) وَحَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْقُورٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَتَاكُمْ، وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ".

[١٤- باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع]

شرح الغريب. قوله ﷺ: "سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ": جمع هنة، وتطلق على كل شيء، والمراد بها: هنا الفتن والأمرور الحادثة. قوله ﷺ: "فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّهُ مَنْ كَانَ": فيه: الأمر بقتال من خرج عبي الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، وينتهي عن ذلك، فإن لم ينته قوتل، وإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتل، كان هذرا، فقوله ﷺ: "فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّهُ مَنْ كَانَ": وفي الرواية الأخرى: "أَمْرًا": معناه: إذا لم يندفع إلا بذلك، وقوله ﷺ: "يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ": معناه: يفرق جماعتكم كما تفرق العصاة المشقوق، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتناثر النفوس.

[١٥ - باب إذا بويع لخليفتين]

٤٧٩٥ - (١) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ: حَدَّثَنَا عَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا".

١٥ - باب إذا بويع لخليفتين

قوله ﷺ: "إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا": هذا محمول على ما إذا لم يتدفع إلا يقتله، وقد سبق إيضاح هذا في الأبواب السابقة، وفيه: أنه لا يجوز عقدها لخليفتين، وقد سبق قريباً نقل الإجماع فيه واحتمال إمام الحرمين.

* * *

[١٦- باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع...]

٤٧٩٦- (١) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "سَتَكُونُ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: أَفَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَوَا".

٤٧٩٧- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْعِيسِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي غَسَّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ الْعَنْزَرِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَوَا"، أَيُّ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ.

١٦- باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صنفوا. ونحو ذلك

قوله ﷺ: "سَتَكُونُ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ". فَمَنْ: أَفَلَا يُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لَا، مَا صَلَوَا": هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة بالإخبار بالمستقبل، ووقع ذلك كما أخبر الله ﷻ. وأما قوله ﷺ: "فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ" وفي الرواية التي بعدها: "فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ" فأما رواية من روى: "فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ"، فظاهرة، ومعناه: من كره ذلك المنكر، فقد برئ من إله وعقوبته، وهذا في حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه، فليكرهه بقلبه، وليبرأ.

بيان المراء بقوله ﷺ: "فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ" وأما من روى: "فَمَنْ عَرَفَ فَقَدْ بَرِئَ"، فمعناه - والله أعلم - فَمَنْ عَرَفَ الْمُنْكَرَ وَلَمْ يُشَبِّهْ عَلَيْهِ، فَقَدْ صَارَتْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ إِلَهٍ وَعَقُوبَتِهِ بِأَنْ يَغْيِرَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِلِسَانِهِ، فَإِنْ عَجَزَ فَلْيَكْرِهْهُ بَقَلْبِهِ.

وقوله ﷺ: "لَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ": معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع، وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إنما يأثم بالرضى به، أو بأن لا يكرهه بقلبه أو بالتباعدة عنه.

قوله: "فَمَنْ عَرَفَ بَرِيءٌ": أي من عرف بقلبه أنه منكر، ومرجعه إلى أنه أنكر بقلبه فرجع إلى ما في الرواية الثانية: "فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ". وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله: "وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ" على الإنكار باللسان، والله تعالى أعلم.

٤٧٩٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ زَيْدٍ وَهَيْشَامُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مُحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْحَوِرُ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَمَنْ أُنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ".

٤٧٩٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ الْبَحْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ هَيْشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مُحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَذَكَرَ مِثْلَهُ. إِلَّا قَوْلَهُ: "وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ" لَمْ يَذْكُرْهُ".

وأما قوله: "أفلا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا". ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام.

* * * *

[١٧- باب خيار الأئمة وشرارهم]

٤٨٠٠- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قُرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ"، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: "لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ".

٤٨٠١- (٢) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي مَوْلَى بَنِي قَزَازَةَ وَهُوَ رُزَيْقُ بْنُ حَيَّانَ أَنَّهُ سَمِعَ مُسْلِمَ بْنَ قُرْظَةَ - ابْنَ عَمِّ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ"، قَالُوا: فَنَبَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: "لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَأَاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ".

١٧- باب خيار الأئمة وشرارهم

ضبط الأسماء: قوله: "عن رزيق بن حيّان" اختلّفوا في تقديم الرّاء على الزّاي وتأخيرها على وجهين، ذكره البخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وعبد الغني بن سعيد المصري وابن مأكولا وغيرهم من أصحاب "المؤتلف" بتقديم الرّاء انهممة، وهو الموجود في معظم نسخ صحيح مسلم. وقال أبو زرعة الرازي والدمشقي: بتقديم الزّاي المعجمة، والله أعلم. قوله: "عن مسلم بن قُرْظَةَ" بفتح القاف والرّاء وبالظاء المعجمة، وقد سبق في الباب قبله شرح هذه الأحاديث. قوله ﷺ: "خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم ويصلون عليهم" معنى يصلون: أي يدعون.

قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَقُلْتُ يُعْنِي لِرُزَيْقٍ حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ: اللَّهُ! يَا أَبَا الْمُقْدَامِ! لَحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَوْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمٍ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَجِئْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلُ الْقَبِيلَةَ، فَقَالَ: إِي! وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمٍ ابْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

٤٨٠٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: رُزَيْقٌ مَوْلَى بَنِي فَزَارَةَ.

قال مسلم: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

شرح الغريب: قوله: "فجئنا على ركبتيه واستقبل القبلة": هكذا هو في أكثر النسخ "فجئنا" بالثاء المشقة، وفي بعضها "فجذا" بالذال المعجمة، وكلاهما صحيح، فأما بالثاء، فيقال منه: جئنا على ركبتيه بجثو، وجئنا بجثي جثواً وجثيا فيهما، وأجثاه غيره، وتجاثوا على الركب، جثى وجثى بضم الجيم وكسرها. وأما "جذا"، فهو الجلوس على أطراف أصابع الرجلين ناصب القدمين، وهو الجاذي، والجمع جذا مثل نائم ونيام، قال الجمهور: الجاذي أشد استيفازاً من الجاثي، وقال أبو عمرو: هما لغتان.

[١٨- باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال....]

٤٨٠٣- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، ح حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ، فَبَايَعْتَاهُ وَعَصَرُ أَحَدُ يَدَيْهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، وَقَالَ: بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ، وَلَمْ يُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ.

٤٨٠٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمْ يُبَايِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنَّمَا بَايَعْتَاهُ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَ.

٤٨٠٥- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حجاج عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ؟ قَالَ: كُنَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائَةً، فَبَايَعْتَاهُ، وَعَصَرُ أَحَدُ يَدَيْهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، فَبَايَعْتَاهُ، غَيْرَ حَدِّ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ، اخْتِبَاءً تَحْتَ بَطْنٍ بَعِيرِهِ.

٤٨٠٦- (٤) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا حجاج عَنْ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُرِيِّ، مَوْلَى سُلَيْمَانَ ابْنِ مُحَالِدٍ: قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: هَلْ بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَلَّى بِهَا، وَلَمْ يُبَايِعْ عِنْدَ شَجَرَةٍ، إِلَّا الشَّجَرَةَ الَّتِي بِالْحُدَيْيَةِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَثْرِ الْحُدَيْيَةِ.

١٨- باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة

التوفيق بين الروايات: قوله: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةٍ. وفي رواية: أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةٍ. وفي رواية: أَلْفًا وَثَلَاثَمِائَةٍ. وقد ذكر البخاري ومسلم هذه الروايات الثلاث في صحيحهما، وأكثر روايتهما "ألف وأربعمائة"، وكذا ذكر البيهقي أن أكثر روايات هذا الحديث ألفاً وأربعمائة، ويمكن أن يجمع بينهما بأنهم كانوا أربعمائة وكسراً، فمن قال: أربعمائة لم يعتبر الكسر، ومن قال: خمسمائة اعتبره، ومن قال: ألف وثلثمائة ترك بعضهم لكونه لم يتقن العدد أو لغير ذلك.

٤٨٠٧- (٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ". وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَبْصَرُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ.

٤٨٠٨- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْحَجَّادِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةً أَلْفٍ لَكَفَّانَا، كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةٍ.

٤٨٠٩- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي الطَّحَّانَ، كِلَاهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْحَجَّادِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنَّا مِائَةً أَلْفٍ لَكَفَّانَا، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِائَةً.

-المقصود من جميع الروايات البيعة على النصر: قوله في رواية جابر ورواية معقل بن يسار: "تابعه يوم" الخديبية على أن لا نفر ولم يتابعه على الموت. وفي رواية سلمة: "أنهم تابعوه يومئذ على الموت". وهو معنى رواية عبد الله بن زيد بن عاصم. وفي رواية مجاشع بن مسعود: "البيعة على نضرة والبيعة على الإسلام والجهاد"، وفي حديث ابن عمر وعبيدة: "تابعوا على التسليم والطاعة، وأن لا سارع الأمر أهل"، وفي رواية عن ابن عمر في غير صحيح مسلم: "البيعة على النصر". قال العلماء: هذه الرواية تجمع المعاني كلها، وتبين مقصود كل الروايات، فالبيعة على أن لا نفر معناه: النصر حتى نظفر بعدونا أو نقتل، وهو معنى البيعة على الموت، أي نصر وإن آل بنا ذلك إلى الموت لا أن الموت مقصود في نفسه. وكذا البيعة على الجهاد أي والنصر فيه، والله أعلم. **

** قال في تكملة فتح الملهم: وجمع الحافظ في الفتح (٦: ١١٨، ٧: ٤٥٠) بينهما بأن من أطلق أن البيعة كانت على الموت أراد لازمها؛ لأنه إذا باع على أن لا نفر لزوم من ذلك أن يثبت، والذي يثبت إما أن يطلب، وإما أن يؤسر، والذي يؤسر إما أن ينجو وإما أن يموت. ولما كان الموت لا يؤمن في مثل ذلك أطلقه الراوي. وحاصله أن أحدهما حكى صورة البيعة، والآخر حكى ما توول إليه، وجمع الترمذي بأن بعضاً بايع على الموت، وبعضاً بايع على أن لا نفر.

والظاهر ما قاله الحافظ؛ لأن عدة من الصحابة والتابعين نفرو البيعة على الموت، وقد ثبت أن ابن عمر يجاز قد-

٤٨١٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِحَابِرٍ: كُنْتُمْ كُتُمَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةً.

٤٨١١ - (٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَعْنَى ابْنَ مَرْثَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ الشَّحْرَةِ أَلْفًا وَثَلَاثَمِائَةً، وَكَانَتْ أَسْلَمُ ثَمَنَ الْمُهَاجِرِينَ.

٤٨١٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شَمِيلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨١٣ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ الشَّحْرَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُبَايِعُ النَّاسَ، وَأَنَا رَافِعٌ غُصْنًا مِنْ أَعْصَانِهَا عَنْ رَأْسِهِ، وَتَحْتِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، لَكِنْ بَايَعْتَهُ عَلَى أَنْ لَا تَفِرَّ.

٤٨١٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وكان في أول الإسلام يجب على العشرة من المسلمين أن يصيروا لمائة من الكفار، ولا يفروا منهم، وعلى المائة الصبر لألف كافر، ثم نسخ ذلك وصار الواجب مصابرة المثلين فقط، هذا مذهبنا ومذهب ابن عباس ومالك والجمهور أن الآية منسوخة، وقال أبو حنيفة وطائفة: ليست بمنسوخة، واختلفوا في أن المعتز مجرد العدد من غير مراعاة القوة والضعف أم يراعى؟ والجمهور على أنه لا يراعى لظاهر القرآن، وأما حديث عبادة: "بأبينا رسول الله ﷺ على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا" إلى آخره، فإنما كان ذلك في أول الأمر في ليلة العقبة قبل الهجرة من مكة وقبل فرض الجهاد.

قوله: "سألت جابرًا عن أصحاب الشجرة، فقال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا ألفاً وخمسمائة"، هذا مختصر من الحديث الصحيح في بشر الحديبية، ومعناه: أن الصحابة لما وصلوا الحديبية وجدوا يترها إنما تسره مثل الشراك، =

= أنكر على عبد الله بن مطيع وابن حنظلة على أنهما يأخذان البيعة على الموت في وقعة الحرة، كما مر في باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٥٨)

٤٨١٥- (١٣) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ حَاجِينَ، فَخَفِيَ عَلَيْنَا مَكَائِلُهَا، فَإِنْ كَانَتْ تَبَيَّنَتْ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ.

٤٨١٦- (١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَتَسَوَّاهَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ.

٤٨١٧- (١٥) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الْمُسَائِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ، فَلَمْ أَعْرِفْهَا.

٤٨١٨- (١٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَاعِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ.

٤٨١٩- (١٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ بِمِثْلِهِ.

٤٨٢٠- (١٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَادِ بْنِ ثَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: أَتَاهُ أَتٌ، فَقَالَ: هَذَاكَ ابْنُ حَنْظَلَةَ يُبَايِعُ النَّاسَ، فَقَالَ: عَلَى مَاذَا؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ، قَالَ: لَا أَبَايِعُ عَلَى هَذَا أَحَدًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

«خيفت النبي ﷺ فيها ودعا فيها بالركعة، فحاست، فهي إحدى المعجزات لرسول الله ﷺ، فكان السائل في هذا الحديث علم أصل الحديث، والمعجزة في تكثير الأذى وغير ذلك مما جرى فيها، ولم يعلم عددهم، فقال جابر: كنا ألفاً وخمسمائة، ولو كنا مائة ألف أو أكثر لكفانا. وقوله في الرواية التي قبل هذه: "دعا علي بن الحديبية": أي دعا فيها بالركعة. قوله في الشجرة: "إنها حمي عليهم مكانها في العام المقبل".

«حكمة خفاء الشجرة التي بويعت تحته بيعة الرضوان: قال العلماء: سبب خفائها أن لا يفتتن الناس بها لما جرى تحتها من الخير، ونزول الرضوان والسكينة وغير ذلك، فلو بقيت ظاهرة معلومة لحيف تعظيم الأعراب والجهال إياها وعبادتهم لها، فكان خفاؤها رحمة من الله تعالى.

* * *

[١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه]

٤٨٢١- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْكَ؟ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لَا. وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَدْنَى لِي فِي الْبُدُوِّ.

١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه

قوله: أن الحجَّاج قال لسلمة بن الأكوع عبيد زيدت على عقبك؟ تعربت؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ أدنى لي في البدو.

شرح جواب سلمة بن الأكوع رحمه الله: قال القاضي عياض: أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر هجرته ورجوعه إلى وطنه، وعلى أن ارتداد المهاجر أعرابياً من الكبراء، قال: ولهذا أشار الحجَّاج إلى أن أعلمه سلمة أن خروجه إلى البادية إنما هو بإذن النبي ﷺ، قال: ولعله رجع إلى غير وطنه؛ أو لأن الغرض في ملازمة المهاجر أرضه التي هاجر إليها وفرض ذلك عليه إنما كان في زمن النبي ﷺ، لنصرته، أو ليكون معه؛ أو لأن ذلك إنما كان قبل فتح مكة، فلما كان الفتح وأظهر الله الإسلام على الدين كله، وأذل الكفر، وأعز المسلمين سقط فرض الهجرة، فقال النبي ﷺ: "لا هجرة بعد الفتح"، وقال: "مضت الهجرة لأهلها"، أي الذين هاجروا من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة، لمواساة النبي ﷺ ومؤازرته ونصرة دينه وضبط شريعته. قال القاضي: ولم يختلف العلماء في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح، واختلف في غيرهم، فقيل: لم تكن واجبة على غيرهم، بل كانت ندباً، ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال؛ لأنه ﷺ لم يأمر الوفود عليه قبل الفتح بالهجرة، وقيل: إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلده؛ لتلا يقى في طلوع أحكام الكفار.

[٢٠ - باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير...]

٤٨٢٢ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي: حَدَّثَنِي مُحَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّلَمِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ. فَقَالَ: "إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ".

٤٨٢٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السَّلَمِيُّ، قَالَ: جِئْتُ بِأَخِي: أَبِي مَعْبُدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْفَتْحِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، قَالَ: "قَدْ مَضَتْ الْهِجْرَةُ بِأَهْلِهَا" قُلْتُ: فَبِأَيِّ شَيْءٍ تُبَايَعُهُ؟ قَالَ: "عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ". قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبُدٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِ مُحَاشِعٍ، فَقَالَ: صَدَقَ.

٤٨٢٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: فَلَقِيتُ أَخَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ مُحَاشِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَبَا مَعْبُدٍ.

٤٨٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ: فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادَ وَنَبَّةَ، وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا".

٢٠ - باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح"

قوله: "أتيت النبي ﷺ أبَايَعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ": معناه: أن الهجرة الممدوحة الفاضلة التي لأصحابها المزية الظاهرة إنما كانت قبل الفتح، ولكن أبَايَعَكَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَمَنَاطِرِ أَعْمَالِ الْخَيْرِ، وهو من باب ذكر العام بعد الخاص، فإن الخير أعم من الجهاد، ومعناه: أبَايَعَكَ عَلَى أَنْ تَفْعَلَ هَذِهِ الْأُمُورَ. قوله: "قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: فتح مكة: "لا هجرة ولكن جهاد ونية".

تأويل قوله ﷺ "لا هجرة بعد الفتح": وفي الرواية الأخرى: "لا هجرة بعد الفتح"، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وتأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: -

٤٨٢٦- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ،
ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ رَافِعٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ يَعْنِي ابْنَ مُهْلَهْلٍ،
ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٢٧- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
حَبِيبٍ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ
قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: "لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ،
وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا".

٤٨٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ
أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ:
"وَيَحِلُّكَ إِنْ شَأْنَ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٍ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ تُؤْتِي صَدَقَتَهَا؟"
قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا".

«لا هجرة بعد الفتح من مكة! لأنها صارت دار إسلام، فلا تصور منها الهجرة. والثاني: وهو الأصح أن معناه
أن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطع بفتح مكة، ومضت لأنها الذين
هاجروا قبل فتح مكة! لأن الإسلام قوي وعز بعد فتح مكة عزاً ظاهراً بخلاف ما قبله.

قوله ﷺ: "ولكن جهاد ونية" معناه أن تحصيل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، ولكن حصونه بالجهاد
والنية الصالحة، وفي هذا الحديث على نية الخير مطلقاً، وأنه يثاب على النية. قوله ﷺ: "وإذا استنفرتم فانفروا"
معناه: إذا طلبكم الإمام للخروج إلى الجهاد فاعرجوا، وهذا دليل على أن الجهاد ليس فرض عين، بل فرض
كفاية، إذا فعله من تحصل بهم الكفاية سقط الخرج عن الباقيين، وإن تركوه كلهم أمموا كلهم.

شرح كون الجهاد فرض كفاية أو فرض عين: قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية، إلا أن ينزل الكفار ببند
المسلمين، فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية وجب على من يليهم التعميم الكفاية، وأما
في زمن النبي ﷺ، فالأصح عند أصحابنا أنه كان أيضاً فرض كفاية، والثاني: أنه كان فرض عين، واحتج
القائمون بأنه كان فرض كفاية بأنه كان تغزو السرايا، وفيها بعضهم دون بعض.

٤٨٢٩ - (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا"، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ قَالَ: "فَهَلْ تُحِبُّهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؟" قَالَ: نَعَمْ!

«قوله ﷺ للأعرابي الذي سأله عن الهجرة: "إِنَّ شَأْنَ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَهَلْ تَلَوَّى صَدَقَتَهَا؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا".

شرح الغريب: أما "يترك"، فيكسر التاء، معناه: لن ينقصك من ثواب أعمالك شيئاً، حيث كنت، قال العلماء: والمراد بالبحار هنا القرى، والعرب تسمي القرى البحار، والقرية البحيرة، قال العلماء: والمراد بالهجرة التي سأل عنها هذا الأعرابي ملازمة المدينة مع النبي ﷺ، وترك أهله ووطنه، فخاف عليه النبي ﷺ أن لا يقوى لها، ولا يقوم بحقوقها، وأن ينكص على عقبيه، فقال له: إن شأن الهجرة التي سألت عنها لشديد، ولكن اعمل بالخير في وطنك، وحيث ما كنت، فهو ينفعك، ولا ينقصك الله منه شيئاً، والله أعلم.

[٢١- باب كيفية بيعة النساء]

٤٨٣٠- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرِّحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَتْ الْمُؤْمِنَاتُ، إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ ﷺ، يُمْتَحَنَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ (الممتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهِذَا مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمُحَنَةِ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقَرَّرَنَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ، قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْطَلِقْنَ فَقَدْ بَايَعْتُكُنَّ"، وَلَا، وَاللَّهُ! مَا مَسَّتْ يَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يَبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهُ! مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا مَسَّتْ كَفُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفُّ امْرَأَةٍ قَطُّ، وَكَانَ يَقُولُ لَهُنَّ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهِنَّ: "قَدْ بَايَعْتُكُنَّ" كَلَامًا.

٤٨٣١- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَةِ النِّسَاءِ. قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتْهُ، قَالَ: "ادْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ".

[٢١- باب كيفية بيعة النساء]

قَوْلُهَا: "كَانَ الْمُؤْمِنَاتُ إِذَا هَاجَرْنَ، يُمْتَحَنَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾" (الممتحنة: ١٢) إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَى يُمْتَحَنُ: يَبَايِعُهُنَّ عَلَى هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَقَوْلُهَا: "فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمُحَنَةِ"؛ مَعْنَاهُ: فَقَدْ بَايَعَ الْبَيْعَةَ الشَّرْعِيَّةَ. قَوْلُهَا: "وَمَا مَسَّتْ يَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ غَيْرَ أَنَّهُ يَبَايِعُهُنَّ بِالْكَلَامِ".

فَوَائِدُ الْحَدِيثِ: فِيهِ: أَنَّ بَيْعَةَ النِّسَاءِ بِالْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ أَخْذٍ كَفِّ. وَفِيهِ: أَنَّ بَيْعَةَ الرِّجَالِ بِأَخْذِ الْكَفِّ مَعَ الْكَلَامِ. وَفِيهِ: أَنَّ كَلَامَ الْأَجْنِبِيَّةِ بِبَاحِ سَمَاعِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنْ صَوْتَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَلْمَسُ بِشَرِّ الْأَجْنِبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَتَطْبِيبِ وَقْصِدِ وَحِجَامَةِ وَقْلَعِ ضَرْسٍ وَكَعْجَلِ عَيْنٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا تَوْجِدُ امْرَأَةً تَفْعَلُهُ حَازَ لِلرَّجُلِ الْأَجْنِبِيِّ فَعْنَهُ لِلضَّرُورَةِ.

- ذكر اللغات في كلمة "قط": وفي "قط" خمس لغات: فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة ومكسورة وبضمهما والطاء مشددة وفتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة، وهي تنفي الماضي. قولها في الرواية الأخرى: "ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط" إلا أن يأخذ عسها، فإذا أخذ عسها، فأعطت، قال: أذهبي فقد بايعت: هذا الاستثناء منقطع، وتقدير الكلام: ما مس امرأة قط، لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام، فإذا أخذها بالكلام، قال: "أذهبي فقد بايعت"، وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأولى، ولا بد منه، والله أعلم.

[٢٢- باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع]

٤٨٣٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ أَيُّوبَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: "فِيمَا اسْتَطَعْتُ".

[٢٢- باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع]

قوله: "كنا نبايع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، يقول لنا: "فيما استطعت": هكذا هو في جميع النسخ "فيما استطعت" أي قل: "فيما استطعت".
فائدة الحديث: وهذا من كمال شفقتة ﷺ ورأفته بأمنته بُلُقَّتْهُمْ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: "فيما استطعت" ثم لا يدخل في عموم بيعة ما لا يطيقه، وفيه: أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فترك بعضه، وهو من نحو قوله ﷺ: "عليكم من الأعمال ما تطيقون".

[٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم]

٤٨٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ.

٤٨٣٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

٤٨٣٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ". قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَهُ الْعَدُوُّ وَخَاصَمُوكُمْ بِهِ.

٤٨٣٨ - (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالثَّقَفِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، جَمِيعاً عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيٍّ وَالثَّقَفِيِّ: "فَإِنِّي أَخَافُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَحَدِيثِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ: "مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ".

[٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم]

قوله: "نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو". وفي الرواية الأخرى: "مخافة أن يناله العدو". وفي الرواية الأخرى: "فإني لا أؤمن أن يناله العدو".

فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى الأرض الكفار عند الأمن: النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه، فيتهكروا حرمة، فإن امتدت هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم، فلا كراهة ولا منع منه حينئذ؛ لعدم العلة، هذا هو الصحيح، وبه قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون، وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً.

= وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً، والصحيح عنه ما سبق،** وهذه العلة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ، وغلط بعض المالكية، فزعم أنها من كلام مالك، واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم كتاب فيه آية أو آيات، والحمد لله فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل. قال القاضي: وكرد مالك وغيره معاملة الكفار بالدرهم والدينار التي فيها اسم الله تعالى وذكره سبحانه وتعالى.

** قال في تكملة فتح الملهم: والحاصل مما سبق أن وقوع المصحف بأيدي الكفار إنما يمنع منه إذا خيف منهم إهنته. أما إذا لم يكن مثل هذا الخوف، فلا بأس بذلك، لا سيما لتعليم القرآن وتبليغه، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٨٦)

[٢٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

٤٨٣٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمِرَتْ مِنَ الْحَفَيَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْتَةَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا.

٢٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها

جواز المسابقة بين الخيل و تضميرها: فيه ذكر حديث مسابقة النبي ﷺ بين الخيل المضمرة وغير المضمرة، وفيه: جواز المسابقة بين الخيل وجواز تضميرها، وهما يجمع عليهما للمصلحة في ذلك وتدريب الخيل ورباضتها وتمرينها على الجري وإعدادها لذلك؛ لينتفع بها عند الحاجة في القتال كراً وقرأً. واختلف العلماء في أن المسابقة بينها مباحة أم مستحبة؟ ومذهب أصحابنا أنها مستحبة لما ذكرناه، وأجمع العلماء على جواز المسابقة بغير عوض بين جميع أنواع الخيل قويتها مع ضعيفها، وسابقها مع غيره، سواء كان معها ثالث أم لا، فأما المسابقة بعوض، فحائزة بالإجماع، لكن يشترط أن يكون العوض من غير المتسابقين، أو يكون بينهما ويكون معهما محلل وهو ثالث على فرس مكافئ لفرسيهما، ولا يخرج المحلل من عنده شيئاً ليخرج هذا العقد عن صورة القمار،** وليس في هذا الحديث ذكر عوض في المسابقة.

شرح الغريب وضبط الكلمات: قوله: "سابق بالخيل التي أضمرت": يقال: أضمرت وضمرت، وهو أن يقلل علفها مدة، وتدخل بيتاً كثيراً، وتحلل فيه لتعرق ويحف عرقها فيحف لحمها وتقوى على الجري، قوله: "من أخفاء إلى ثنية الوداع": هي بحاء مهملة وفاء ساكنة وبالمد والقصر، حكاهما القاضي وآخرون، القصر أشهر والحاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب "المطالع": وضبطه بعضهم بضمها، قال: وهو خطأ، قال الخازمي في "المؤلف": ويقال فيها أيضاً "الحيفاء" بتقديم الياء على الفاء، والمشهور المعروف في كتب الحديث وغيرها الحففاء. قال سفيان بن عيينة: بين ثنية الوداع والحففاء خمسة أميال أو ستة، وقال موسى بن عقبة: ستة أو سبعة، وأما-

** قال في تكملة فتح الملهم: والقمار من القمر الذي يزداد تارة وينقص أخرى، وسمي القمار قماراً؛ لأن كل واحد من المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه، ويجوز أن يستفيد مال صاحبه، وهو حرام بالنص، ولا كذلك إذا شرط من جانب واحد؛ لأن الزيادة والنقصان لا تمكن فيهما، بل في أحدهما تمكن الزيادة، وفي الآخر الانتقاص فقط، فلا تكون مقامرة؛ لأنها مفاعلة منه، كذا في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ٣/٣٩٠)

٤٨٤٠ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْمَلِثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا: سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ وَرَأَدَ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادٍ وَابْنِ عُثَيْبَةَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجِئْتُ سَابِقًا، فَطَفَفَ بِي الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ.

-ثبته الوداع، فهي عند المدينة سميت بذلك؛ لأن أخرج من المدينة يمشي معه المودعون إليها.
قوله: "مسجد بني زريق" بتقديم الزاء، وفيه دليل لجواز قول: مسجد فلان ومسجد بني فلان، وقد ترجم له البخاري هذه الترجمة: وهذه الإضافة للتعريف.
قوله: "وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر": هكذا هو في جميع النسخ.
قال أبو علي الغساني: وذكره أبو مسعود الدمشقي عن مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، فزاد "ابن نافع"، قال: والذي قاله أبو مسعود محفوظ عن الجماعة من أصحاب ابن علية، قال الدارقطني في كتاب "العلل" في هذا الحديث: يرويه أحمد بن حنبل وعدي بن المديني ودادود عن ابن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، وهذا شاهد لما ذكره أبو مسعود، ورواه جماعة عن زهير عن ابن علية عن أيوب عن نافع كما رواه مسلم من غير ذكر "ابن نافع".
قوله: "عن ابن عمر، فجئت سابقًا، فطففت بي الفرس المسجد": أي علا ووثب إلى المسجد، وكان جداره قصيرًا، وهذا بعد مجاوزته الغاية؛ لأن الغاية هي هذا المسجد، وهو مسجد بني زريق، والله أعلم.

٢٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

٤٨٤١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٨٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

٤٨٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَضْرَمِيُّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ وَرْدَانَ، جَمِيعًا عَنْ يَزِيدَ، قَالَ الْحَضْرَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرِيرٍ، عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ".

٢٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

قوله ﷺ: "الخيال معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأجر والغنيمة". وفي رواية: "الخير معقود بنواصي الخيل". وفي رواية: "البركة في نواصي الخيل".

شرح الغريب: المعقود والمعقوص بمعنى، ومعناه: ملوي مضفور فيها، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة. قال الخطابي وغيره: قالوا: وكفى بالناصية عن جميع ذات الفرس، يقال: فلان مبارك الناصية: ومبارك الغرة أي الذات.

فوائد أحاديث الباب والتوفيق بين الروايتين: وفي هذه الأحاديث استحباب ربط الخيل واقتائها للغزو، وقال أعداء الله، وأن فضلها وخيرها، والجهاد باق إلى يوم القيامة. وأما الحديث الآخر: "الشوم قد يكون في الفرس"، فالمراد به غير الخيل المعدة للغزو ونحوه، أو أن الخير والشوم يجتمعان فيها، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم، ولا يجتمع مع هذا أن يكون الفرس مما يتشاهم به. قوله: "رأيت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بإصبعه"، قال القاضي: فيه استحباب خدمة الرجل فرسه المعدة للجهاد.

٤٨٤٤- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٤٥- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ".

٤٨٤٦- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْخَيْرُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ"، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمِذَاذَا؟ قَالَ: "الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٨٤٧- (٧) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: عُرْوَةُ بْنُ الْحُجَلِّ.

٤٨٤٨- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخُنْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً عَنْ شَيْبِ بْنِ عَرْفَلَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ "الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيُّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

٤٨٤٩- (٩) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْعِزَّارِ بْنِ خُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْحُجَلِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرِ "الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ".

٤٨٥٠- (١٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ".

٤٨٥١ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

«تركه الأزدي، وهم الأسد بإسكان السين، فنسبوا إليه، وقيل إلى بارق بن عوف بن عدي، ويقال له: عروة بن الجعد كما وقع في رواية مسلم، وعروة بن أبي الجعد وعروة بن عياض بن أبي الجعد.

• • • •

[٢٧- باب ما يكره من صفات الخيل]

٤٨٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشَّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ.

٤٨٥٣- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشَّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْبُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْبُسْرَى.

٤٨٥٤- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ، وَفِي رِوَايَةٍ وَهْبٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّخَعِيَّ.

[٢٧- باب ما يكره من صفات الخيل]

شرح الغريب: قوله: "كان رسول الله ﷺ يكره الشكال من الخيل". وفسره في الرواية الثانية: "أن يكون في رجليه اليمنى بياض وفي يده اليسرى، أو يده اليمنى ورجله اليسرى"، وهذا التفسير أحد الأقوال في الشكال. وقال أبو عبيد وجمهور أهل اللغة والغريب: هو أن يكون منه ثلاث قوائم محملة وواحدة مطلقّة تشبيهاً بالشكال الذي تشكل به الخيل، فإنه يكون في ثلاث قوائم غالباً، قال أبو عبيد: وقد يكون الشكال ثلاث قوائم مطلقّة وواحدة محملة، قال: ولا تكون المطلقّة من الأرجل أو المحملة إلا الرجل. وقال ابن دريد: الشكال أن يكون مُحَمَّلًا من شق واحد في يده ورجله، فإن كان مخالفاً قيل: الشكال مخالف. قال القاضي: قال أبو عمرو المطرز، قيل: الشكال بياض الرجل اليمنى واليد اليمنى، وقيل: بياض الرجل اليسرى واليد اليسرى، وقيل: بياض اليدين، وقيل: بياض الرجلين، وقيل: بياض الرجلين ويد واحدة، وقيل: بياض اليدين ورجل واحدة. وقال العلماء: إنما كرهه؛ لأنه على صورة المشكول، وقيل يحتمل أن يكون قد جرب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجاسة، قال بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغر زالت الكراهة؛ لزوال شبه الشكال.

[٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله]

٤٨٥٥- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ وَهُوَ ابْنُ الْقَفْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَضُمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَاداً فِي سَبِيلِي، وَإِيمَاناً بِي، وَتَصَدِيقاً بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلاً مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ، لَوْثُهُ لَوْنُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكٌ،

٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله

قوله ﷺ: "تضمن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرج به إلا جهاداً" إلى قوله: "أن أدخله الجنة". وفي الرواية الأخرى: "تكفل الله". ومعناها: أوجب الله تعالى له الجنة بفضل له وكرمه سبحانه وتعالى، وهذا الضمان والكفالة موافق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ (التوبة: ١١١). قوله ﷺ: "لا يخرج به إلا جهاداً في سبيلي": هكذا هو في جميع النسخ جهاداً بالنصب، وكذا قال بعده: "وإيماناً بي وتصديقاً"، وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرج به المخرج ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق.

شرح كلمات الحديث: قوله: "لا يخرج به إلا جهاداً في سبيلي وإيماناً بي وتصديقاً برسلي": معناه: لا يخرج به إلا محض الإيمان والإخلاص لله تعالى. قوله في الرواية الأخرى: "وتصديق كلمته": أي كلمة الشهادتين، وقيل: تصديق كلام الله في الأخبار بما للمجاهد من عظيم ثوابه. قوله ﷺ: "فهو عليّ ضامن"، ذكروا في "ضامن" هنا وجهين: أحدهما: أنه بمعنى مضمون كماء دافق ومدفوق، والثاني: أنه بمعنى ذو ضمان. قوله ﷺ: "أن أدخله الجنة"، قال القاضي: يحتمل أن يدخل عند موته كما قال تعالى في الشهداء: ﴿وَأَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، وفي الحديث: "أرواح الشهداء في الجنة"، قال: ويحتمل أن يكون المراد دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقرئين بلا حساب ولا عذاب، ولا موازنة بذنب، وتكون الشهادة مكفرة للذنوب كما صرح به في الحديث الصحيح.

قوله: "أو أرجعه إلى مسكنه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة": قالوا: معناه: ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يغنم، أو من الأجر والغنيمة معاً إن غنموا، وقيل: إن "أو" هنا بمعنى "الواو" أي من أجر وغنيمة، وكذا وقع بالواو، وفي رواية "أبي داود"، وكذا وقع في "مسلم" في رواية يحيى بن يحيى التي بعد هذه بالواو، ومعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن الخارج للجهاد ينال خيراً بكل حال، فإما أن يستشهد، فيدخل الجنة، وإما أن يرجع بأجر، وإما أن يرجع بأجر وغنيمة.

قوله ﷺ: "والذي نفس محمد بيده! ما من كلم بكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ لَوْنُهُ لَوْنُ دَمٍ، وَرِيحُهُ رِيحُ مِسْكِ".

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً، فَأَحْمِلُهُمْ* وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي أَعْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَعْزُو فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَعْزُو فَأَقْتُلُ".

٤٨٥٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عُمَارَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٨٥٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُعِيزَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الرَّزَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "تَكْفَلَ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ وَتَصَدِيقُ كَلِمَتِهِ بِأَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ".

- شرح الغريب وفوائد الحديث: أما أنكم بفتح الكاف وإسكان الهمزة، فهو الجرح، ويكلم بإسكان الكاف أي يجرح، وفيه دليل على أن الشهيد لا يزول عنه الدم بغسل ولا غيره، والحكمة في تحييه يوم القيامة على هيئته أن يكون معه شاهد فضيلته، وبذله نفسه في طاعة الله تعالى، وفيه دليل على جواز اليمين وانعقادها بقوله: "والذي نفسي بيده" ونحو هذه الصيغة من الحلف بما دل على الذات، ولا خلاف في هذا، قال أصحابنا: اليمين تكون بأسماء الله تعالى وصفاته أو ما دل على ذاته. قال القاضي: واليد هنا بمعنى القدرة والمثلك.

قوله: "والذي نفس محمد بيده! لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خِلاف سريّة تغزو في سبيل الله! أي خلفها وبعدها، وفيه ما كان عليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الشفقة على المسلمين والرأفة بهم، وأنه كان يترك بعض ما يختاره للرفق بالمسلمين، وأنه إذا تعارضت المصالح بدأ بأهمها، وفيه مراعاة الرفق بالمسلمين والسعي في زوال المنكروه والمنشقة عنهم. قوله: "لو ددت أن أعزو في سبيل الله فأقتل ثم أعزو فأقتل ثم أعزو فأقتل": فيه فضيلة الغزو والشهادة، وفيه تحيى الشهادة والخير وتحيى ما لا يمكن في العادة من الخيرات، وفيه أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين.

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "والله أعلم بما يكتم في سبيله": هذا تنبيه على الإخلاص في الغزو، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أخلص فيه وفانل لتكون كلمة الله هي العليا، فانوا: وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار، -

قوله: "لا أجد سعة فأحملهم": بيان أن خروجهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ينضمون لشقة على المسلمين، أي ولكن يشق عليهم خروجهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لأن خروجهم بذورهم شاق عليهم وخروجهم معهم يحتاج إلى الحمل، وهو غير متيسر كل مرة لا له ولا لهم.

٤٨٥٨ - (٤) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَكَلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يُعْطَبُ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مَسْلِكٍ".

٤٨٥٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلَّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالْعَرُفُ عَرَفُ الْمَسْكَ". وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ فِي يَدِهِ! لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَحِدُ سَعَةٍ فَأَحْمِلَهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَلَا تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَفْعَدُوا بَعْدِي".

٤٨٦٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَةٍ" بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَى" بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٤٨٦١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يُعْنِي الثَّقَفِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، كُتِبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَتَخَلَّفَ خَلْفَ سَرِيَةٍ" نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٤٨٦٢ - (٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَضَمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ" إِلَى قَوْلِهِ: "مَا تَخَلَّفْتُ خِلَافَ سَرِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى".

«فبدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتال البيعة وقطاع الطريق، وفي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك، والله أعلم.»

قوله ﷺ: "وحرجه بنعب": هو بفتح الباء والعين وإسكان المثناة بينهما، ومعناه يجري منفجراً: أي كثيراً، وهو بمعنى الرواية الأخرى يتفجر دماً. قوله ﷺ: "نكون يوم القيامة كهيتها إذا طعنت"، الضمير في كهيتها يعود على الجراحة، و"إذا طعنت" بالآلف بعد المذال كذا في جميع النسخ. قوله ﷺ: "والعرف عرف المسك": هو بفتح العين المهملة وإسكان الراء، وهو الريح.

♦ ♦ ♦ ♦

[٢٩- باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

٤٨٦٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، يَسْرُهَا أَنَّهُا تَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنْ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ فَيُقْتَلَ فِي الدُّنْيَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ".

٤٨٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُحِبُّ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنْ لَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، غَيْرُ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجَعَ، فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ".

[٢٩- باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

قوله: "حدثنا أبو خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة وحيد عن أنس"، قال أبو علي الغساني: ظاهر هذا الإسناد أن شعبة يرويه عن قتادة وحيداً جميعاً عن أنس، قال: وصوابه أن أبا خالد يرويه عن حيد عن أنس، ويرويه أبو خالد أيضاً عن شعبة عن قتادة عن أنس، قال: وهكذا قاله عبد الغني بن سعيد، قال القاضي: فيكون حيد معطوفاً على شعبة لا على قتادة، قال: وقد ذكره ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد عن حيد وشعبة عن قتادة عن أنس، فينه، وإن كان فيه أيضاً إيهام، فإن ظاهره أن حيداً يرويه عن قتادة، وليس المراد كذلك، بل المراد أن حيداً يرويه عن أنس كما سبق.

قوله ﷺ: "ما من نفس تموت لها عند الله خير يسرها أن ترجع إلى الدنيا، ولا أن لها الدنيا وما فيها إلا الشهيد" إلى آخره. هذا من صرائح الأدلة في عظيم فضل الشهادة، والله المحمود المشكور.

سبب تسمية الشهيد: وأما سبب تسميته شهيداً، فقال النظر بن شَمَلٍ: لأنه حي، فإن أرواحهم شهدت وحضرت دارالسلام، وأرواح غيرهم إنما تشهدوا يوم القيامة. وقال ابن الأثيري: إن الله تعالى وملائكته عليهم الصلاة والسلام يشهدون له بالجنة، وقيل: لأنه شهد عند خروج روحه ما أعدّه الله تعالى له من الثواب والكرامة، وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه، فيأخذون روحه، وقيل: لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله، وقيل: لأن عليه شاهداً يكونه شهيداً وهو الدم، وقيل: لأنه ممن يشهد على الأمم يوم القيامة بإبلاغ الرسل الرسالة إليهم، وعلى هذا القول يشاركونهم غيرهم في هذا الوصف.

٤٨٦٥ - (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: "لَا تَسْتَطِيعُوهُ"، قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: "لَا تَسْتَطِيعُوهُ"، وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: "مِثْلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَائِلِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَا يَقْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى".

٤٨٦٦ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: كُتِبَ عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٤٨٦٧ - (٥) حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَنِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَسْقِيَ الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلْتُمْ. فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مَنِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَجْعَلْنَاهُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (التوبة: ٩) الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا.

٤٨٦٨ - (٦) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَنِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي تَوْبَةَ.

حقله: أما بعدُ الجهاد في سبيل الله؟ قال: لا نستطيعوه: هكذا هو في معظم النسخ "لا تستطيعوه"، وفي بعضها "لا تستطيعونه" بالنون، وهذا جار على اللغة المشهورة، والأول صحيح أيضاً، وهي لغة فصيحة حذف النون من غير ناصب ولا جازم، وقد سبق بيانا ونظائرها مرات.

- قوله ﷺ: "مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله" إلى آخره: معنى القانت هنا: المطيع، وفي هذا الحديث: عظيم فضل الجهاد؛ لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل الأعمال، وقد جعل المجاهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات، ومعلوم أن هذا لا يتأتى لأحد، ولهذا قال ﷺ: "لا تستطيعونه"، والله أعلم.

فوائد الحديث: قوله: "أن عمر رضي الله عنه زجر الرجال الذين رفعوا أصواتهم يوم الجمعة عند المنبر": فيه كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت بعلم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة: لما فيه من التشويش عليهم وعلى المصلين والذاكرين، والله أعلم.

[٣٠ - باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله]

٤٨٦٩ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَالْغَدْوَةُ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧١ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

٤٨٧٢ - (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ذَكْوَانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي" وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: "وَلَرَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَدْوَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا".

[٣٠ - باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله]

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "الغدوة في سبيل الله أو روضة خير من الدنيا وما فيها": "الغدوة" بفتح الغين، السير أول النهار إلى الزوال. "والروحة": السير من الزوال إلى آخر النهار. و"أو" هنا لتقسيم لا لاشتراك، ومعناه: أن الروحة يحصل بها هذا الثواب، وكذا الغدوة، والظاهر أنه لا يختص ذلك بالغدو والرواح من بلدته، بل يحصل هذا الثواب بكل غدوة أو روضة في طريقه إلى الغزو، وكذا غدوة وروحة في موضع القتال؛ لأن الجميع يسمى غدوة وروحة في سبيل الله.

ومعنى هذا الحديث: أن فضل الغدوة والروحة في سبيل الله؛ وثوابها خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها إنسان، وتصور نعيمها كلها؛ لأنه زائل، ونعيم الآخرة باق. قال القاضي: وقيل في معناه ومعنى نظائره من تمثيل أمور -

قوله: "خير من الدنيا وما فيها": أي عند أهلها بناء على زعمهم إياها خيراً كبيراً.

٤٨٧٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقُ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَعَاوِرِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ".

٤٨٧٤ - (٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَاذٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَحَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: حَدَّثَنِي شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمِثْلُهُ سَوَاءً.

-الآخرة وثوابها بأمور الدنيا لها خير من الدنيا وما فيها لو ملكها إنسان، وملك جميع ما فيها وأنفقه في أمور الآخرة، قال هذا القائل: وليس تمثيل الباقي بالباقي على ظاهر إطلاقه، والله أعلم.

قوله: "وحدثنا ابن أبي عمر حدثنا مروان بن معاوية عن يحيى بن سعيد": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا نقله أبو علي الغساني عن رواية الجلودي، قال: ووقع في نسخة ابن مائة: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا مروان، فذكر ابن أبي شيبة بدل ابن أبي عمر، قال: والصواب الأول.

[٣١- باب بيان ما أعدده الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات]

٤٨٧٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا سَعِيدٍ! مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَحَبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدَّهَا عَلَيَّ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَفَعَلَ. ثُمَّ قَالَ: "وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

٣١- باب بيان ما أعدده الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات

قوله ﷺ: "وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ"، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".
 تأويل الحديث: قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا على ظاهره، وأن الدرجات هنا المنازل التي بعضها أرفع من بعض في الظاهر، وهذه صفة منازل الجنة كما جاء في أهل الغرف أنهم يترأفون كاللكركب الدرّج، قال: ويحتمل أن المراد الرفعة بالمعنى من كثرة النعيم، وعظيم الإحسان مما لم يحظر على قلب بشر، ولا بصفة مخلوق، وأن أنواع ما أنعم الله به عليه من البر والكرامة بتفاضل تفاضلاً كثيراً، ويكون تباعده في الفضل كما بين السماء والأرض في البعد، قال القاضي: والاحتمال الأول أظهر، وهو كما قال، والله أعلم.

[٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهم، إلا الدين]

٤٨٧٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ: أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَيْفَ قُتِلْتَ؟" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدِّينَ، فَإِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ لِي ذَلِكَ".

٤٨٧٧- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٤٨٧٨- (٣) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمَقْبُرِيِّ.

٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياهم، إلا الدين

قوله ﷺ للذي سأله عن تكفير خطاياهم إن قتل: "نعم إن قتل في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر"، ثم أعاده فقال: "إلا الدين، فإن جبريل قال لي ذلك".

قوائد الحديث: فيه هذه الفضيلة العظيمة للمجاهد، وهي تكفير خطاياهم كلها إلا حقوق الأديين، وإنما يكون تكفيرها بهذه الشروط المذكورة، وهو أن يقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وفيه: أن الأعمال لا تنفع إلا بالنية والإخلاص لله تعالى.

٤٨٧٩ - (٤) حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ عَنْ عِيَّاشٍ وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ، إِلَّا الدِّينَ".

٤٨٨٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدِّينَ".

قوله ﷺ: "مثل غير منير": لعله احتراز من يقبل في وقتٍ ويدبر في وقت، والمحتسب هو المخلص لله تعالى، فإن قاتل لعصية أو لغنيمة أو لصيت أو نحو ذلك، فليس له هذا الثواب ولا غيره، وأما قوله ﷺ: "إلا الدين"، ففيه تنبيه على جميع حقوق الأدميين، وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الأدميين، وإنما يكفر حقوق الله تعالى. وأما قوله ﷺ: "إنما تم القتل بعد ذلك: إلا الدين"، فمحمول على أنه أوحى إليه به في الحال، ولهذا قال ﷺ: "إلا الدين فإن جبريل قارني ذلك". والله أعلم.

قوله: "حدثنا سعيد بن منصور حدثنا سليمان بن عمرو بن دينار عن محمد بن قيس قال: وحدثنا ابن عجلان عن محمد بن قيس عن أبي عبد الله بن أبي ثنادة: القائل: "وحدثنا ابن عجلان" هو سفيان. ضبط الأسماء: قوله: "عن عياش بن عباس القتيابي": الأول: بالشين المعجمة، والثاني: بالمهمل، "والقتيابي" بالقاف مكسورة، ثم مشاة فوق ساكنة، ثم موحدة منسوب إلى "قتبان" بطن من رعين.

[٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون]

٤٨٨١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، قَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ،

[٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون]

قوله: "حدثني يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة"، وذكر إسناده إلى مسروق، قال: "سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٩)، قال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: "أرواحهم في جوف طير خضر". قال المازري: كذا جاء عبد الله غير منسوب، قال أبو علي الفسائي: ومن الناس من ينسبه، فيقول: عبد الله بن عمرو، وذكره أبو مسعود الدمشقي في مسند ابن مسعود، قال القاضي عياض: ووقع في بعض النسخ من صحيح مسلم عبد الله بن مسعود، قلت: وكذا وقع في بعض نسخ بلادنا المعتمدة، ولكن لم يقع منسوباً في معظمها، وذكره خلف الواسطي والحميدي وغيرهما في مسند ابن مسعود، وهو الصواب، وهذا الحديث مرفوع لقوله: "إنا قد سألنا عن ذلك، فقال يعني النبي ﷺ".

فوائد الحديث: قوله ﷺ في الشهداء: "أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل": فيه بيان أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السنة، وقالت المعتزلة وطائفة من المبتدعة أيضاً وغيرهم: أنها ليست موجودة، وإنما توجد بعد البعث في القيامة. قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غيرها، -

*قوله: "سألنا عن عبد الله بن مسعود رحمه الله عن هذه الآية...": ولعل سبب السؤال أن بقاء الروح مشترك بين تمام الأموات وبقاء الجسد غير موجود في أحد فما بال تخصيص الشهداء بكونهم أحياء. وحاصل الدفع: أن أرواحهم في أحساد يتلذذون نعم الجنة بخلاف سائر الأموات، فحصل الفرق بين الشهداء وغيرهم وبه خصت الشهداء بأنهم أحياء.

فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئاً؟ قَالُوا: أَيْ شَيْءٍ تَشْتَهِي؟ وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ النَّحَةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَقَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ نُرِيدُ أَنْ تُرَدَّ أَرْوَاحُنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرْكُوا.

-وضواهر القرآن والسنة تدل لمذهب أهل الحق. وفيه: إثبات مجازاة الأموات بالثواب والعقاب قبل القيامة، قال القاضي: وفيه أن الأرواح باقية لا تقضى، فينعم المحسن ويعذب المسيء، وقد جاء به القرآن والآثار، وهو مذهب أهل السنة، خلافاً لطائفة من المبتدعة قالت: تقضى، قال القاضي: وقال هنا أرواح الشهداء: وقال في حديث مالك: إنما نسمة المؤمن.

اطلاقات كلمة "النسمة": والنسمة تطلق على ذات الإنسان جسماً وروحاً، ونعني على الروح مفردة، وهو المراد بها في هذا التفسير في الحديث الآخر بالروح، ولعلمنا بأن الجسم يعني ويأكله التراب، ونقوله في الحديث: "حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده يوم القيامة"، قال القاضي: وذكر في حديث مالك ينفذ: "نسمة المؤمن"، وقال هنا: "الشهداء"؛ لأن هذه صفتهم لقوله تعالى: فَأَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (آل عمران: ١٦٩)، وكما فسر في هذا الحديث، وأما غيرهم، فإنما يعرض عليه مقعده بالقدرة والعشي، كما جاء في حديث ابن عمر، وكما قال في آل فرعون: أَلَيْسَ لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ عَلِيهَا عَذَابٌ وَعِشَاءٌ (الغافر: ١٤٦)، قال القاضي: وقيل: بل المراد جميع المؤمنين الذين يدخلون الجنة بغير عذاب، فيدخلونها الآن بدليل عموم الحديث. وقيل: بل أرواح المؤمنين على أبنية قبورهم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: قوله جاء في في هذا الحديث: "في حوف طير حُصْر"، وفي غير مسلم: "بطير حُصْر"، وفي حديث آخر: "بحواصل طير"، وفي الموطأ: "إنما نسمة المؤمن طير"، وفي حديث آخر عن قتادة: "في صورة طير أبيض"، قال القاضي: قال بعض المتكلمين: على هذا، الأشبه صحة قول من قال: طير، أو صورة طير، وهو أكثر ما جاءت به الرواية لا سيما مع قوله: فأوي إلى قناديل تحت العرش، قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، ولم ينكره آخرون، وليس فيه ما ينكره، ولا فرق بين الأمرين بل رواية طير، أو حوف طير أصح معنى، وليس للأقيسة والنعقول في هذا حكم، وكله من المحوزات، فإذا أراد الله أن يجعل هذه الروح إذا خرجت من المؤمن، أو الشهيد في قناديل أو أحواف طير، أو حيث يشاء كان ذلك ووقع، ولم يبعد لا سيما مع القول بأن الأرواح أجسام، قال القاضي: وقيل: إن هذا المنعم أو المعذب من الأرواح جزء من الجسد تبقى فيه الروح، وهو الذي يتألم ويعذب ويتنعم، وهو الذي يقول: جَرْتُ أَرْجَعُونَ (المؤمنون: ١٥)، وهو الذي يسرح في شجر الجنة، فغير مستحيل أن يصور هذا الجزء طائراً أو يجعل في حوف طائر، وفي قناديل تحت العرش، وغير ذلك مما يريد الله عز وجل.

- أقوال أهل العلم في حقيقة الروح: قال القاضي: وقد اختلف الناس في الروح ما هي اختلافاً لا يكاد يحصر. فقال كثير من أرباب المعاني وعلم الباطن المتكلمين: لا تعرف حقيقته، ولا يصح وصفه، وهو مما جهل العباد علمه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ (الاسراء: ٨٥)، وغلت الفلاسفة، فقالت بعدم الروح. وقال جمهور الأطباء: هو البخار اللطيف الساري في البدن، وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحياة، وقال آخرون: هي أجسام لطيفة مشابهة للجسم يحى حياته، أجرى الله تعالى العادة بموت الجسم عند فراقه. وقيل: هو بعض الجسم، ولهذا وصف بالخروج والقبض وبلوغ الملقوم، وهذه صفة الأجسام لا المعاني، وقال بعض مقدمي أئمتنا: هو جسم لطيف متصور على صورة الإنسان داخل الجسم، وقال بعض مشايخنا وغيرهم: إنه النفس الداخل والخارج، وقال آخرون: هو الدم، هذا ما نقله القاضي، والأصح عند أصحابنا: أن الروح أجسام لطيفة متحللة في البدن، فإذا فارقت مات، قال القاضي: واختلفوا في النفس والروح، فقيل: هما بمعنى، وهما لفظان لمسمى واحد. وقيل: إن النفس هي النفس الداخل والخارج. وقيل: هي الدم. وقيل: هي الحياة، والله أعلم.

الرد على الملحدّين: قال القاضي: وقد تعلق بحدِيثنا هذا، وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ، وانتقال الأرواح، وتنعيمها في الصور الحسان المرفهة، وتعذيبها في الصور القبيحة المسخرة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب، وهذا ضلال بين، وإبطال لما جاءت به الشرائع من الحشر والنشر والجنة والنار؛ ولهذا قال في الحديث: "حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يعثه" يعني يوم يحيى، بجميع الخلق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فقال لهم الله تعالى: هل تشتهون شيئاً؟" الخ: هذا مبالغة في إكرامهم وتنعيمهم؛ إذ قد أعطاهم الله ما لا يحيط به قلب بشر، ثم رغبهم في سؤال الزيادة، فلم يجدوا مزيداً على ما أعطاهم، فسألوه حين رأوه أنه لا بد من سؤال أن يرجع أرواحهم إلى أجسادهم ليجاهدوا، ويبدلوا أنفسهم في سبيل الله تعالى، ويستلذوا بالقتل في سبيله، والله أعلم.

[٣٤ - باب فضل الجهاد والرباط]

٤٨٨٢ - (١) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: "رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ، يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ، وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".

٤٨٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَرِلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ، يَعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ".

٤٨٨٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، فَقَالَ: "وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ"، وَلَمْ يَقُلْ: "ثُمَّ رَجُلٌ".

٣٤ - باب فضل الجهاد والرباط

بيان مراد الحديث: قوله: أي الناس أفضل؟ فقال: "رجل يجاهد في سبيل الله بماله ونفسه"؛ قال القاضي: هذا عام مخصوص، وتقديره: هذا من أفضل الناس، وإلا فالعلماء أفضل، وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث، وقوله ﷺ: "ثم مؤمن في شعب من الشعاب بعد ربه ويدع الناس من شره"؛ فيه دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الاختلاط، وفي ذلك خلاف مشهور، فمذهب الشافعي وأكثر العلماء أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف أن الاعتزال أفضل، وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه معمول على الاعتزال في زمن الفتن والحروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصبر عليهم أو نحو ذلك من الخصوص، وقد كان الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - وجمهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلطين، فيحصلون منافع الاختلاط كشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعيادة المرضى وحلق الذكر وغير ذلك.

شرح الغريب: وأما "الشعب"، فهو ما انفرد بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الانفراد والاعتزال، وذكر الشعب مثلاً؛ لأنه حال عن الناس غالباً، وهذا الحديث نحو الحديث الآخر حين سئل ﷺ عن النجاة، فقال: "أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك".

٤٨٨٥ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ خَيْرَ مَعَاشٍ النَّاسِ لَهُمْ، رَجُلٌ مُمَسِّكٌ عَنَّا فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَتَغَيُّ الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّهُ، أَوْ رَجُلٌ فِي غُنَيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ، أَوْ بَطْنٍ وَأَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ".

٤٨٨٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا هُشَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَيَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَذْرِ، وَقَالَ "فِي شُعْبَةٍ مِنْ هَذِهِ الشُّعَابِ" خِلَافَ رِوَايَةِ يَحْيَى.

٤٨٨٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَعْجَةَ، وَقَالَ: "فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ".

قوله ﷺ: "مَنْ خَيْرَ مَعَاشٍ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُمَسِّكٌ عَنَّا فَرَسَهُ": "المعاش" هو العيش، وهو الحياة وتقديره - والله أعلم - من خير أحوال عيشهم رجل ممسك. قوله ﷺ: "يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ مَتْنُهُ": يتغى القتل والموت مظانه: معناه: يسارع على ظهره، وهو مته كلما سمع هَيْعَةً: وهي الصوت عند حضور العدو، وهي بفتح الهاء وإسكان الياء، والفَرْعَةُ بإسكان الزاء النهوض إلى العدو، ومعنى يتغى القتل مظانه يطلبه في موطنه التي يروح فيها لشدة رغبته في الشهادة، وفي هذا الحديث فضيلة الجهاد والرباط والحرص على الشهادة، قوله ﷺ: "أَوْ رَجُلٌ فِي غُنَيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ": "الغنيمة" بضم الغين تصغير الغنم أي قطعة منها، "والشعفة" بفتح الشين والعين: أعلى الجبل.

"قوله: "مَنْ خَيْرَ مَعَاشٍ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ": "المعاش" بمعنى الحياة، وهو على تقدير المضاف: أي من خير حياة الناس حياة رجل، والله تعالى أعلم.

[٣٥- باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة]

٤٨٨٨- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يُقْتَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسَلِّمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَسْتَشْهَدُ".

٤٨٨٩- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٨٩٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ، يُقْتَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ"، قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فَيَلْبِغُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ، فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَسْتَشْهَدُ".

[٣٥- باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة]

فوله ﷺ: اضحك الله الى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة، يقتل هذا في سبيل الله، فيستشهد، ثم يتوب الله على القاتل، فيسلم، فيقاتل في سبيل الله، فيستشهد. قال القاضي: الضحك هنا استعارة في حق الله تعالى؛ لأنه لا يجوز عليه سبحانه الضحك المعروف في حقنا؛ لأنه إنما يصح من الأجسام، ومن يجوز عليه تغير الحالات، والله تعالى منزّه عن ذلك، وإنما المراد به الرضا بفعالهما، والثواب عليه؛ وحده فعلهما، ومحبة، وتلقي رسل الله لهما بذلك؛ لأن الضحك من ألدنا إنما يكون عند موافقته ما يرضاه وسروره وبه من يلقاه، قال: ويجعل أن يكون المراد هنا ضحك ملائكة الله - تعالى - الذين يوجههم لقبض روحه وإدخاله الجنة، كما يقال: قتل الشيطان فلاناً، أي أمر بقتله.

[٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد]

٤٨٩١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَفْتِيَّةَ وَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -بَعَثُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ- عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ * فِي النَّارِ أَبَدًا".

٤٨٩٢- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ" قِيلَ: مَنْ هُم؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ".

[٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد]

قوله ﷺ: "لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا" وفي رواية: "لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ" قِيلَ: مَنْ هُم؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ".

تأويل هذين الحديثين: قال القاضي في الرواية الأولى: يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافراً في الجهاد، فيكون ذلك مكفراً لذنوبه حتى لا يعاقب عليها، أو يكون بنية مخصوصة أو حالة مخصوصة، ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير النار كالخمس في الأعراف عن دخول الجنة أولاً، ولا يدخل النار، أو يكون إن عوقب بها في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجتمعان في إدراكها، قال: وأما قوله في الرواية الثانية: "اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" فيدل على أنه اجتماع مخصوص، قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه أنهما لا يجتمعان في وقت إن استحق العقاب، فيعبره بدخوله معه وأنه لم ينفعه إيمانه وقتله إياه، وقد جاء مثل هذا في بعض الحديث، لكن قوله في هذا الحديث: "مؤمن قتل كافراً ثم سدد" مشكل؛ لأن المؤمن إذا سدد. ومعناه: استقام على الطريقة المثلى، ولم يخلط لم يدخل النار أصلاً، سواء قتل كافراً أو لم يقتله.

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: "ثم سدد" عائداً على الكافر القاتل، ويكون بمعنى الحديث السابق: -

*قوله: "لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ" المراد به من قتل الكافر ثم مات على الإيمان وهو المراد بقوله في الرواية الثانية ثم سدد أي استقام على الإيمان حتى مات عليه. وأما قوله اجتماعاً يضر أحدهما الآخر فلعل المراد يعيب الكافر المؤمن بالاجتماع معه في العذاب بأن يقول ما تفعلك إيمانك وجهادك، والله تعالى أعلم. ويقول: "سدد" من يؤيد الله به الدين من الفجرة كما في الحديث الصحيح، والله تعالى أعلم.

«يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة» ورأى بعضهم أن هذا اللفظ تغير من بعض الرواة، وأن صوابه: «مؤمن قتل كافر ثم سدد»، ويكون معنى قوله: «لا يجتمعان في النار اجتماعاً يضر أحدهما الآخر» أي لا يدخلهما للعقاب ويكون هذا استثناء من اجتماع الورود وتخاصمهم على جسر جهنم، هذا آخر كلام القاضي.»

«قال في تكملة فتح الملهم: والأحسن في الجواب عن هذا الإشكال ما ذكره القرطبي من أن المراد من السداد هنا: دوامه على الإيمان، أو اجتنابه عن إضاعة حقوق الله، ولا ينافي ذلك أن يدخل النار لبعض حقوق العباد وغيرها. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٤/٣)

[٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها]

- ٤٨٩٣- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِثَاقَةِ مَخْطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَكَ بِهَا: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، سَبْعُمِائَةِ نَاقَةٍ، كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ".
- ٤٨٩٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

[٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها]

قوله: جاء رجل بثاقفة مخطومة فقال: هذه في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: لك بها يوم القيامة سبعمائة ناقة كذا، مخطومة" معنى "مخطومة" أي فيها حطام، وهو قريب من الزمام، وسبق شرحه مرات، قيل: يحتمل أن المراد له أجر سبعمائة ناقة، ويحتمل أن يكون على ظاهره، ويكون له في الجنة بها سبعمائة كل واحدة منهن مخطومة يركبهن حيث شاء للتزود، كما جاء في نيل الجنة ونجها، وهذا الاحتمال أظهر، والله أعلم.

[٣٨- باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره،...]

٤٨٩٥- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَبْدَعُ بِي فَاحْمِلْنِي، فَقَالَ: "مَا عِنْدِي" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا أَذْلهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ ذَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ".

٤٨٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْتَادِ.

٤٨٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْغَزَا وَلَيْسَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ، قَالَ: "أَنْتَ فَلَانًا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ"، فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرُوكَ السَّلَامَ وَيَقُولُونَ: أَعْطِنِي الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ، قَالَ: يَا فَلَانَةُ! أَعْطِيهِ الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ، وَلَا تَحْسِبِي عَنْهُ شَيْئًا، فَوَاللَّهِ! لَا تَحْسِبِي مِنْهُ شَيْئًا فَيُبَارِكَ لَكَ فِيهِ".

[٣٨- باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير]

شرح الغريب و فوائد الحديث: قوله: "أبدع بي" هو بضم الهمزة وفي بعض النسخ "بدع بي" بحذف الهمزة وتشديد الدال، ونقله القاضي عن جمهور رواة مسلم قال: والأول هو الصواب، ومعروف في اللغة، وكذا رواه أبو داود وآخرون بالألف. ومعناه: هلكت دابتي، وهي مركوبي.

قوله ﷺ: "مَنْ ذَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ" فيه فضيلة الدلالة على الخير والتنبيه عليه، والمساعدة لفاعله، وفيه: فضيلة تعليم العلم ووظائف العبادات، لا سيما لمن يعمل بها من المتعبدين وغيرهم، والمراد بمثل أجر فاعله: أن له ثواباً بذلك الفعل، كما أن لفاعله ثواباً، ولا يلزم أن يكون قدر ثوابها سواء.

٤٨٩٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا".

٤٨٩٩ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا".

٤٩٠٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمُهَرِّيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ، مِنْ هَذِلٍ، فَقَالَ: "لَيَبْتَغِيَنَّ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَالْأُخْرَى يَتَّهَمَا".

-قوله: "أَنْ يَمْنَى مِنْ أَمْنِهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنِي يُرِيدُ الْغَزَا وَلَيْسَ بَعِيرٌ مَا أَجْهَزُ بِهِ قَالَ: أَنْتَ بِلَاكٍ عَلَيْهِ وَكَانَ يُجْهَزُ فَمَرَّصٌ إِلَى آخِرِهِ فِيهِ: فَضِيلَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَيْرِ، وَفِيهِ: أَنْ مَا نَوَى الْإِنْسَانُ صَرْفَهُ فِي جِهَةٍ يَرْتَعِذُ بِهَا عَلَيْهِ تِلْكَ الْجِهَةُ، يَسْتَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى مِنَ الْبَرِّ، وَلَا يَزِمُهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يَلْتَزِمِهِ بِالْغَزَا".

قوله ﷺ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا" أَيِ حَصَلَ لَهُ أَجْرٌ بِسَبَبِ الْغَزَا، وَهَذَا الْأَجْرُ يَحْصُلُ بِكُلِّ جِهَادٍ، وَسواءَ قَبْلَهُ وَكَثِيرُهُ، وَلَكُلِّ خَالَفَ لَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ مِنْ قَضَاءِ حَاجَةِ لَهُمْ، وَإِيفَاقِ عَلَيْهِمْ أَوْ ذَنْبِ عَنْهُمْ أَوْ مُسَاعَدَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمْ، وَيَخْتَلِفُ قَدْرُ الثَّوَابِ بِقَمَّةِ ذَلِكَ وَكَثْرَتِهِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: الْحَثُّ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ فَعَلَ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ قَامَ بِأَمْرٍ مِنْ مَهْمَاتِهِمْ.

التوفيق بين الروایتين: قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي خِيَانَ مِنْ هَذِلٍ: فَتَلَّ لَيَبْتَغِيَنَّ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى يَتَّهَمَا" أَمَا "بَنُو خِيَانَ" فَبُكْسَرُ الْأَلَامِ وَفَتْحُهَا، وَالْكَسْرُ أَشْهَرُ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ بَنِي خِيَانَ كَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كُفَّارًا، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ بَعْثًا يَغْزُوهُمْ، وَقَالَ لِذَلِكَ الْبَعْثِ: لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ نِصْفَ عِدْدهَا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَأَمَا كَوْنُ الْأَجْرِ بَيْنَهُمَا فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا خَلَفَ الْمُقِيمُ الْغَازِيَّ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ كَمَا شَرَحْنَاهُ قَرِيبًا وَكَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي بَاقِي الْأَحَادِيثِ.

٤٩٠١ - (٧) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا، بِمَعْنَاهُ، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٤٩٠٢ - (٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ "لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلًا" ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ: "أَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ".

ترجمة أبي سعيد مولى المعهري: قوله: في إسناد هذا الحديث "أبو سعيد مولى المهري" هو بالراء واسمه سالم بن عبد الله أبو عبد الله النصري بالنون المدني، مولى شداد بن الهادي، ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدثان، ويقال: مولى دوس، ويقال له: سالم سبلان بالسین المهملة والباء الموحدة المفتوحتين، وهو سالم البرد بالراء وآخره دال، وهو سالم مولى النصريين بالنون، وهو أبو عبد الله مولى شداد، وهو سالم أبو عبد الله المدني، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى المهريين، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الدوسي، ولسالم هذا نظائر في هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها، وصنف الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري في هذا كتاباً حسناً وصنف فيه غيره.

[٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالفهم فيهن]

- ٤٩٠٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ، كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ، فَيُخَوِّهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟".
- ٤٩٠٤- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ يَعْزِي النَّبِيُّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ.
- ٤٩٠٥- (١) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَعْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: "قَالَ: فَخُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ"، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "فَمَا ظَنُّكُمْ؟".

[٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالفهم فيهن]

شرح حرمة نساء المجاهدين: قوله ﷺ: "حرمة نساء المجاهدين على القاعدتين كحرمة أمهاتكم" هذا في شيئين: أحدهما: تحريم التعرض لمن بريئة من نظر محرم، وخلوة وحديث محرم، وغير ذلك، والثاني: في برهن والإحسان إليهن، وقضاء حوائجهن التي لا يترتب عليها مفسدة، ولا يتصل بها إلى ريبة ونحوها، قوله ﷺ في الذي يخون المجاهد في أهله: "إن المجاهد يأخذ يوم القيامة من حسناته ما شاء فما ظنكم" معناه: ما تظنون في رغبته في أخذ حسناته، والاستكثار منها في ذلك المقام أي لا يفي منها شيئاً إن أمكنه، والله أعلم.

[٤٠ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين]

٤٩٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (النساء: ٩٥) فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا فَجَاءَ بِكَتِفٍ يَكْتُبُهَا، فَشَكََا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَتُرِثُ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (النساء: ٩٥) قَالَ شُعْبَةُ: وَسَأَخْبِرُنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»، بِمِثْلِ حَدِيثِ الْبَرَاءِ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي رِوَايَتِهِ: سَعْدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

٤٩٠٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ يَسْرٍ عَنْ مِسْعَرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا تُرِثُ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» كَلَّمَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَتُرِثُ: «غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ».

[٤٠ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين]

فوائد الحديث: قوله: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ» الآية. فيه دليل على وجوب الانتفاع به، وقوله تعالى: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ» الآية. فيه دليل على سقوط الجهاد عن المعذورين، ولكن لا يكون ثوابهم ثواب المجاهدين، بل لهم ثواب نياهم إن كان لهم نية صالحة، كما قال الله: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» وفيه: أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين، وفيه: رد على من يقول أنه كان في زمن النبي ﷺ فرض عين وبعده فرض كفاية، والصحيح أنه لم يزل فرض كفاية من حين شرع، وهذه الآية ظاهرة في ذلك لقوله تعالى: «وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ» (النساء: ٩٥) وقوله تعالى: «أُولَى الضَّرَرِ» قرئ غيرُ بصب التاء ورفعها قراءتان مشهورتان في السبع، قرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصبها، والباقيون برفعها، وقرئ في النشاذ بجرها، فمن نصب فعلى الاستثناء، ومن رفع فوصف للقاعدين أو بدل منهم، ومن جر فوصف للمؤمنين أو بدل منهم، قوله: «فَشَكََا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ» أي عماد هكذا هو في جميع نسخ بلادنا 'ضرارته' بفتح الضاد، وحكى صاحب 'المشارك والمطالع' عن بعض الرواة أنه ضبط 'ضرراً به' والصواب الأول.

[٤٩ - باب ثبوت الجنة للشهيد]

٤٩٠٨ - (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ وَ شُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قُتِلْتُ؟ قَالَ: "فِي الْجَنَّةِ" فَالْقَى ثَمَرَاتٍ كُنَّ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، وَفِي حَدِيثِ شُوَيْدٍ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، يَوْمَ أُحُدٍ.

٤٩٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمِصْبِصِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ - قَبِيلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "عَمِلَ هَذَا يَسِيرًا، وَأَجَرَ كَثِيرًا".

٤٩١٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ وَ هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَالْفَاضِلُ بْنُ مُتْقَارِبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْسَةَ، عَيْنًا يَنْظُرُ.....

[٤٩ - باب ثبوت الجنة للشهيد]

ضبط الأسماء: قوله 'قال رجل': أي أنا يا رسول الله! إن قُتِلْتُ؟ قال: في الجنة فالقَى ثمرات كُنَّ في يده ثم قاتَلَ حتى قُتِلَ فيه: ثبوت الجنة للشهيد، وفيه المبادرة بالخبر، وأنه لا يشغل عنه بحفظ النفس. قوله: 'وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمِصْبِصِيُّ بِالْجِيمِ وَالتَّوْنِ، وَأَمَّا الْمِصْبِصِيُّ فَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَالصَّادِ الْمَشْدُودَةِ، وَيُقَالُ: بَفَنَحِ الْمِيمِ وَتَقْفِيفِ الصَّادِ وَجِهَانُ مَعْرُوفَانِ الْأَوَّلُ أَشْهَرُ، مَنْسُوبٌ إِلَى "الْمِصْبِصَةِ" الْمَدِينَةِ الْمَعْرُوفَةِ، قَوْلُهُ: "جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ هُوَ بَنُونَ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ مَثَنَاءُ تَحْتَ سَاكِنَةٍ ثُمَّ مَثَنَاءُ فَوْقَ وَهْمٌ قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا ذَكَرَ فِي الْكِتَابِ".

قوله: 'بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْسَةَ عَبْدًا' هكذا هو في جميع النسخ "بُسَيْسَةَ" بَاءٌ مَوْحَدَةٌ مَضْمُومَةٌ، وَبَسَيْنِينَ مَهْمَلَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا يَاءٌ مَثَنَاءُ تَحْتَ سَاكِنَةٍ، قَالَ الْقَاضِي: هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ، قَالَ: وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ، قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ فِي كِتَابِ السِّيرَةِ "بَسِيسٌ" بِبَايْنٍ مَوْحَدَتَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا سَيْنٌ سَاكِنَةٌ، =

٤٩١١- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا- جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْحَوَنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، وَهُوَ بِخَضِرَةِ الْعُدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلِّ السَّيْفِ" فَقَامَ رَجُلٌ رَثَّ الْهَيْئَةَ، فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! أَتَيْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَقْرَأْ عَلَيْكُمْ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعُدُوِّ، فَضْرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ.

٤٩١٢- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَنْ أُبْعَثَ مَعَنَا رِجَالًا يُعَلِّمُونَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَاءُ، فِيهِمْ خَالِي حَرَامٌ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَدَارَسُونَ بِاللَّيْلِ يَتَعَلَّمُونَ، وَكَانُوا بِالنَّهَارِ يَجِئُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَحْتَطِبُونَ فَيَبِيعُونَهُ، وَيَشْتَرُونَ بِهِ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الصَّفَةِ، وَلِلْفُقَرَاءِ، فَبَعَثَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَعَرَّضُوا لَهُمْ ..

-وهي كلمة تطلق لتفخيم الأمر وتعظيمه في الخير. قوله: "لا والله يا رسول الله! إلا رجاءة أن أكون من أهلها" هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة "رجاءة" بالمد ونصب التاء، وفي بعضها "رجاء" بلا تنوين، وفي بعضها بالتنوين ممدودان بحذف التاء، وكله صحيح معروف في اللغة، ومعناه: والله ما فعلته لشيء إلا لرجاء أن أكون من أهلها. شرح الكلمات الغريبة: قوله: "فأخرج ثمرات من قرنه" هو يقاف وراء مفتوحين ثم نون، أي جمعة الشباب، ووقع في بعض نسخ المغاربة فيه تصحيف، قوله: "لئن أنا حييت حتى آكل ثمراتي هذه إلهي خيافة طوبىة فرمى بها" كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قتل" فيه: جواز الانتماء في الكفار، والتعرض للشهادة، وهو جائز بلا كراهة عند جماهير العلماء.

قوله: "وهو بخضرة العدم" هو بفتح الحاء وضمها وكسرهما ثلاث لغات، ويقال: أيضاً يحضر بفتح الحاء والضاد بحذف الهاء. قوله ﷺ: "إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف" قال العلماء: معناه إن الجهاد وحضور معركة القتال طريق إلى الجنة وسبب لدخولها، قوله: "كسر جفن سيفه" هو بفتح الجيم وإسكان الفاء وبالنون وهو غمدته. قوله: "وكانوا بالنهار يجيئون بالماء فيضعونه في المسجد" معناه: يضعونه في المسجد مسيلاً لمن أراد استعماله لطهارة أو شرب أو غيرها، وفيه جواز وضعه في المسجد، وقد كانوا يضعون أيضاً أعذاق التمر لمن أرادها في المسجد في زمن النبي ﷺ، ولا خلاف في جواز هذا وفضله، قوله: "ويحْتَطِبُونَ فَيَبِيعُونَهُ وَيَشْتَرُونَ بِهِ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الصَّفَةِ" أصحاب الصفة هم الفقراء الغريباء الذين كانوا يأوون إلى مسجد النبي ﷺ، وكانت لهم في-

فَقَتَلُوهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَتْلُوُوا الْمَكَانَ، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ! بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِينَا عَنْكَ، قَالَ وَأَتَى رَجُلٌ حَرَامًا، خَالَ أَنَسَ، مِنْ خَلْفِهِ فَطَعَنَهُ بِرُمَحٍ حَتَّى أَثْقَدَهُ، فَقَالَ حَرَامٌ: قُتِلْتُ، وَرَبُّ الْكُفَّةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ "إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قَتَلُوا، وَإِنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ! بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِينَا عَنْكَ".

٤٩١٣ - (٦) وَحَاتِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ: قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: عَمِّي الَّذِي سَمَّيْتُ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدْرَأُ، قَالَ: فَشَقَّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيَّبْتُ عَنْهُ، وَإِنْ أَرَانِي اللَّهُ مَشْهَدًا، فِيمَا بَعْدُ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِيرَانِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ، قَالَ: فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا، قَالَ: فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ لَهُ أَنَسٌ: يَا أَبَا عَمْرٍو أَيْنَ؟ فَقَالَ: وَاهَا لِرِيحِ الْحَنَةِ، أُجِدُّهُ دُونَ أُحُدٍ، قَالَ: فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، قَالَ: فَوُجِدَ فِي جَسَدِهِ بَضْعٌ وَثَمَانُونَ، مِنْ بَيْنِ ضَرْبَةٍ وَطَعْنَةٍ وَرَمِيَّةٍ، قَالَ فَقَالَتْ أُخْتُهُ، عَمَّتِي الرَّبِيعُ بِنْتُ النَّضْرِ: فَمَا عَرَفْتُ أَحَدًا إِلَّا بِبَنَانِهِ، وَتَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: «رَجُلٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا» (الأحزاب: ٢٣) قَالَ: فَكَانُوا يُرَوْنَ أَنَّهَا تَرَكْتُ فِيهِ وَفِي أَصْحَابِهِ.

- آخره صفة وهو مكان منقطع من المسجد مظن عليه يبيتون فيه، قاله إبراهيم الحربي والقاضي، وأصله من صفة البيت، وهي شيء كالظلة قدامه.

فوائد الحديث. فيه فضيلة الصدقة، وفضيلة الاكساب من اخلال لها، وفيه: جواز الصفة في المسجد، وجواز المبيت فيه بلا كراهة، وهو مذهبا ومذهب الجمهور. قوله: "إِنَّهُمْ بَلَغُوا نَبِيَّنَا" قد لقيناك فرضينا عنك ورضينا عنك. فيه: فضيلة طاهرة للشهداء، وثبوت الرضا منهم وهم وهو موافق لقوله تعالى: وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ. قال العنماء: بجر بطاعتهم ورضوا عنه بما أكرمهم به وأعطاهم إياه من الخيرات والرضى من الله تعالى بإفاضة الخير والإحسان والرحمة فيكون من صفات الأفعال وهو أيضا بمعنى إرادته فيكون من صفات الذات.

صبط الكلسة "ليراني الله" وبيان معناها: قوله: "ليراني الله" ما أصنع هكذا هو في أكثر النسخ "ليراني" بالالف وهو صحيح، ويكون "ما أصنع" بدلا من الضمير في "ليراني" أي "ليراني الله" ما أصنع، ووقع في بعض النسخ -

"اليرين الله" بياء بعد الراء ثم نون مشددة، وهكذا وقع في "صحيح البخاري" ، وعلى هذا ضبطوه بوجهين: أحدهما: ليرين يفتح الياء والراء أي يراه الله واقعاً بارزاً، والثاني: ليرين بضم الياء وكسر الراء ومعناه: ليرين الله الناس ما أصنعه ويبرزه الله تعالى لهم.

قوله: "فإناب أن يقول غيرها" معناه أنه اقتصر على هذه اللفظة المبهمة، أي قوله "اليرين الله ما أصنع" بخافة أن يعاهد الله على غيرها فيعجز عنه أو تضعف بنيته عنه، أو نحو ذلك، وليكون إبراء له من الحول والقوة. قوله: "واهاً لريح الجنة أحده دون أحد" قال العلماء: واهاً كلمة تحن وتلهف. قوله: "أحده دون أحد" محمول على ظاهره، وأن الله تعالى أوجده ريحها من موضع المعركة وقد ثبتت الأحاديث أن ريحها توجد من مسيرة خمسمائة عام.

[٤٢ - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله]

٤٩١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُذَكَّرَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ أَعْلَى فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

٤٩١٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شِجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِبَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

٤٩١٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الرَّجُلُ يُقَاتِلُ مِنَّا شِجَاعَةً، فَذَكَرَ مَثَلَهُ.

٤٩١٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا فَقَالَ: "مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ".

[٤٢ - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله]

قوله ﷺ: مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: فَيَعْنِي: بَيَانُ أَنَّ الْأَعْمَالَ (إِنَّمَا) تَحْسَبُ بِالنِّيَّاتِ الصَّالِحَةِ، وَأَنَّ الْفَضْلَ الَّذِي وَرَدَ فِي الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَخْتَصُّ بِمَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

= شرح الكلمات: قوله: "الرجل يقاتل للذكر" أي ليذكره الناس بالشجاعة وهو يكسر الذال.
 قوله: "ويقاتل حمية" هي الأنفة والغيرة والمحاماة عن عشيرته. قوله: "الرفع رأسه إليه وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائماً" فيه: أنه لا بأس أن يكون المستغني واقفاً إذا كان هناك عذر من ضيق مكان أو غيره، وكذلك طالب الحاجة. وفيه إقبال التكلم على من يخاطبه.

* * * *

[٤٣ - باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

٤٩١٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ! حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأَتَىٰ بِهِ فَعَرَفَهُ نَعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَتَىٰ بِهِ، فَعَرَفَهُ نَعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأَتَىٰ بِهِ فَعَرَفَهُ نَعْمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُتَّقَىٰ فِيهَا إِلَّا أَتَيْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ."

٤٩١٩ - (١) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ: نَاتِلُ الشَّامِيِّ، وَاقْصُرِ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ.

[٤٣ - باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

ترجمة ناتل الشامي: قوله: "تفرق الناس عن أبي هُرَيْرَةَ فقال له ناس أهل الشام: أيها الشيخ وفي الرواية الأخرى: فقال له ناتل الشامي" هو بالنون في أوله وبعد الألف ثاء مشاة فوق، وهو ناتل بن قيس الخزاعي الشامي من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابياً، وكان ناتل كبير قومه.

قوله ﷺ في "الغازي" و"العالم" و"الجواد" وعظماهم على فعبهم ذلك لغير الله، وإدخالهم النار دليل على تغليظ-

«تحريم الرياء وشدة عقوبته، وعلى الحث على وجوب الإخلاص في الأعمال، كما قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تُنْزَوُا إِلَّا لِلَّهِ تَخْلَصُونَ لَهُ الَّذِينَ هُمْ فِيهِ﴾. أن العمومات الواردة في فضل الجهاد إنما هي لمن أراد الله تعالى بذلك مخلصاً، وكذلك الثناء على العلماء وعلى المتفقيين في وجوه الخيرات، كله محمول على من فعل ذلك لله تعالى مخلصاً، قوله: "تفرج الناس عن أبي هريرة" أي تفرقوا بعد اجتماعهم.

* * * *

[٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

٤٩٢٠ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي هَانِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ غَارِيَةٍ تُغْزَوُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَجَّحُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ".

٤٩٢١ - (٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الْقَسِيمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيٍّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُغْزَوُ فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّحُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَخْفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ".

٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم

قوله ﷺ: "مَا مِنْ غَارِيَةٍ تُغْزَوُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ، إِلَّا تَعَجَّحُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ"، وفي الرواية الثانية: "أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُغْزَوُ بِمَعْنَى وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّحُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَارِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَخْفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ".

شرح الغريب وبيان المفهوم هذه الأحاديث والرد على الأقوال الباطلة: قال أهل اللغة: "الإنخفاف" أن يغزوا فلا يغنموا شيئاً، وكذلك كلُّ طالب حاجة إذا لم يحصل فقد أخفق، ومنه أخفق الصائد إذا لم يقع له صيد. وأما معنى الحديث، فالصواب الذي لا يجوز غيره، أن الغزاة إذا سلموا أو غنموا يكون أجورهم أقل من أجر من لم يسلم، أو سيم ولم يغنم، وأن الغنيمة هي في مقابلة جزء من أجر غزوهم، فإذا حصلت هم فقد تعجَّحوا ثلثي أجرهم المترتب على الغزو، وتكون هذه الغنيمة من جهة الأجر، وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئاً، وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَجْرِهِ فَهُوَ يَهْدُ وَهْمًا" أي ينجسها، فهذا الذي ذكرنا هو الصواب، وهو ظاهر الحديث، ولم يأت حديث صحيح يخالف هذا، فتعين حمله على ما ذكرنا.

وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه بعد حكايته في تفسيره أقوالاً فاسدة، منها: قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن ينقص ثوابهم بالغنيمة، كما لم ينقص ثواب "أهل بدر" وهم أفضل المجاهدين، وهي أفضل غنيمة، قال: وزعم بعض هؤلاء أن أبا هانئ حميد بن هانئ راوي مجهول، ورجحوا الحديث السابق في أن المجاهد يرجع بما نال من أجر وغنيمة، فرجحوه على هذا الحديث لشهرته وشهرة رجاله =

-ولأنه في الصحيحين، وهذا في مسلم خاصة، وهذا القول باطل من أوجه، فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور، فإن الذي في الحديث السابق رجوعه عما نال من أجر وغنيمة؛ ولم يقل: أن الغنيمة تنقص الأجر أم لا، ولا قال: أجره كأجر من لم يغم، فهو مطلق وهذا مقيد، فوجب حمله عليه؛ وأما قولهم: أبو هاني يجهل فغبط فاحش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه الثابت بن سعد وحيوة وابن وهب وإخلائق من الأئمة، ويكتفي في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه؛ وأما قولهم: أنه ليس في الصحيحين، فليس لازماً في صحة الحديث كونه في الصحيحين ولا في أحدهما، وأما قولهم في غنيمة "بذر" فليس في غنيمة "بذر" نص أقدم لو لم يغموا لكان أجرهم على قدر أجرهم؛ وقد غنموا فقط، وكوفهم مغفوراً لهم؛ مرضياً عنهم؛ ومن أهل الجنة لا يلزم أن لا تكون وراء هذا مرتبة أخرى هي أفضل منه مع أنه شديد الفضل عظيم القدر، ومن الأقوال الباطلة ما حكاها القاضي عن بعضهم أنه قال: لعل الذي تعجل ثنتي أجره إنما هو في غنيمة أخذت على غير وجهها، وهذا غلط فاحش، إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر، وزعم بعضهم أن المراد أن النبي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما فاتها من الغنيمة، فبضاعف ثوابها كما يضاعف لمن أصيب في ماله وأهله، وهذا القول فاسد مبين لصريح الحديث، وزعم بعضهم أن الحديث محمول على من خرج بنية الغزو والغنيمة معاً فنقص ثوابه وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

[٤٥- باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال]

٤٩٢٢- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ".

٤٩٢٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعُتْكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِي، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ نُعْمٍ: حَدَّثَنَا حَقِصٌ يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادٍ مَالِكٍ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِنْبَرِ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٥- باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

مرتب حديث "إنما الأعمال بالنية": قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" الحديث، أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث؛ وكثرة فوائده وصحته، قال الشافعي وآخرون: هو ثلث الإسلام، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً من الفقه، وقال آخرون: هو ربع الإسلام، وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية، ونقل الخطابي هذا عن الأئمة مطلقاً، وقد فعل ذلك البخاري وغيره، فابتدؤوا به قبل كل شيء، وذكره البخاري في سبعة مواضع من كتابه، قال الحفاظ: ولم يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم النخعي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى انتشر فرواه عنه أكثر من مائتي إنسان أكثرهم أئمة، ولهذا قال الأئمة: ليس هو متواتراً وإن كان مشهوراً عند الخاصة والعامة؛ لأنه فقد شرط التواتر في أوله. وفيه: طرفة من طرف الإسناد، فإنه رواه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض يحيى، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة-

=للحصر، تثبت المذكور وتنفي ما سواه، فتقدير هذا الحديث: أن الأعمال تحسب بنية، ولا تحسب إذا كانت بلا نية، وفيه: دليل على أن الطهارة وهي الوضوء والغسل والتيمم لا تصح إلا بالنية، وكذلك الصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات، وأما إزالة النجاسة فالمشهور عندنا أنها لا تفتقر إلى نية، لأنها من باب التروك، والترك لا يحتاج إلى نية، وقد نقلوا الإجماع، فيها وشذ بعض أصحابنا فأوجبها، وهو باطل، وتدخل النية في الطلاق والعتاق والقذف، ومعنى دخولها أنها إذا قارنت كتابة صارت كالصريح، وإن أتى بصريح طلاق ونوى طلقين أو ثلاثاً وقع ما نوى، وإن نوى بصريح غير مقتضاه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يقبل منه في الظاهر.

فائدة ذكر و إنما لامرئ ما نوى: قوله ﷺ: "وإنما لامرئ ما نوى" قالوا: فائدة ذكره بعد "إنما الأعمال بالنية" بيان أن تعيين النوي شرط فلو كان على إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة، بل يشترط أن ينوي كونها ظهراً أو غيرها، ولو لا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين أو أوهم ذلك. قوله ﷺ: "فمن كان مخرجته إلى الله ورسوله فمخرجته إلى الله ورسوله" معناه: من قصد مخرجته وجه الله وقع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حظ، ولا نصيب له في الآخرة بسبب هذه المحرة، وأصل المحرة الترك، والمراد هنا: ترك الوطن، وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين: أحدهما: أنه جاء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فقبل له: مهاجر أم قيس، والثاني: أنه للتنبيه على زيادة التحذير من ذلك، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على مزيته، والله أعلم.

[٤٦- باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى]

- ٤٩٢٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا، أُعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهِ".
- ٤٩٢٥- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ: حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا -عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ" وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ "بِصِدْقٍ".

[٤٦- باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى]

التوفيق بين الروایتین: قوله ﷺ: "مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصَبِّهِ". وفي الرواية الأخرى: "مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ" معنى الرواية الأولى مفسر من الرواية الثانية، ومعناها جميعاً: أنه إذا سأل الشهادة بصدق أعطي من ثواب الشهداء وإن كان على فراشه، وفيه استحباب سؤال الشهادة واستحباب نية الخير.

[٤٧ - باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو]

٤٩٢٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ وَهَبِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ".

قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٧ - باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو

قوله ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ". قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قوله: "تَرَى" بضم النون أي تَضُنُّ وهذا الذي قاله ابن المبارك محتمل، وقد قال غيره: إنه عام، والمراد: أن من فعل هذا فقد أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد في هذا الوصف، فإن ترك الجهاد أحد شعب النفاق.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث: أن من نوى فعل عبادة فمات قبل فعلها لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها، وقد اختلف أصحابنا فيمن تمكن من الصلاة في أول وقتها، فأعجزها بنية أن يفعلها في أثنائها، فمات قبل فعلها، أو آخر الحج يعد التمكن إلى سنة أخرى فمات قبل فعله هل يأثم أم لا؟ والأصح عندهم أنه يأثم في الحج دون الصلاة، لأن مدة الصلاة قريبة، فلا تنسب إلى تقربط بالتأخير، بخلاف الحج، وقيل: يأثم فيها، وقيل: لا يأثم فيهما، وقيل: يأثم في الحج الشيخ دون الشاب، والله أعلم.

[٤٨- باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

٤٩٢٧- (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ".

٤٩٢٨- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو سَعِيدُ الْأَشَجُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمُ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ".

[٤٨- باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

ضبط الكلمة و فقه الحديث: قوله ﷺ: "إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ" وفي رواية: "إِلَّا شَرَكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ" قال أهل اللغة: شركه بكسر الراء بمعنى شاركه، وفي هذا الحديث فضيلة النّية في الخير، وأن من نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منعه حصل له ثواب نية، وأنه كلما أكثر من التأسف على فوات ذلك وعمى كونه مع الغزاة ونحوهم كثر ثوابه، والله أعلم.

[٤٩- باب فضل الغزو في البحر]

٤٩٢٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ** بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَاطْعَمَتْهُ، ثُمَّ جَلَسَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ، فَتَنَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرَكِبُونَ نَبِجَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ"، - يَشْكُ أَيهُمَا قَالَ -

٤٩- باب فضل الغزو في البحر

أقوال العلماء من جهة قراءة أم حرام من النبي ﷺ و فوائد الحديث: قوله: "أن النبي ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه وتقلي رأسه وينام عندها" اتفق العلماء على أنها كانت محرماً له ﷺ، واختلفوا في كفاية ذلك فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى حالاته من الرضاغة، وقال آخرون: بل كانت حالة لأبيه أو لجدّه؛ لأن عبد المطلب كانت أمه من بني النجار.

قوله: "تقلي" بفتح التاء وإسكان الفاء فيه جواز فلي الرأس، وقتل القمل منه ومن غيره، قال أصحابنا: قتل القمل وغيره من المؤذيات مستحب. وفيه: جواز ملازمة المحرم في الرأس وغيره مما ليس بعورة، وجواز الخلوة بالمحرم والنوم عندها وهذا كله مجمع عليه، وفيه: جواز أكل الضيف عند المرأة المزوجة مما قدمته له إلا أن يعلم أنه من مال الزوج، ويعلم أنه يكره أكله من طعامه، قولها: "فاستيقظ وهو يضحك" هذا الضحك فرحاً وسروراً بكون أمره تبقى بعده متظاهرة بأمر الإسلام، قائمة بالجهاد حتى في البحر.

شرح الغريب و مطلب قوله كالملوك على الأسيرة: قوله ﷺ: "يركبون نبيج هذا البحر" "النبيج" بناء مثلثة ثم باء موحدة مفتوحتين ثم حيم، وهو ظهره ووسطه، وفي الرواية الأخرى: "يركبون ظهر البحر". قوله ﷺ: "كالملوك على الأسيرة". قيل: هو صفة لهم في الآخرة إذا دخلوا الجنة، والأصح أنه صفة لهم في الدنيا، أي يركبون مراكب الملوك لسعة حالهم، واستقامة أمرهم، وكثرة عددهم، قولها في المرة الثانية: "ادع الله أن يجعلني منهم وكان دعا -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كان يدخل على أم حرام" وزاد البخاري في الاستئذان: "كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى قباء يدخل على أم حرام" فأفاد أن بيتها كان في قباء، وأم حرام اسمها الرميضاء وهي خالة أنس. وكانت حالة رسول الله ﷺ من الرضاع. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٢/٣، ٤٥٣)

قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ قَنَامًا، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ" كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ".

٤٩٣٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَلَفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ، قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ عِنْدَنَا، فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَأبَى أَنْتِ وَأُمِّي، قَالَ: "أَرَيْتُ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ ظَهَرَ الْبَحْرِ، كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرِ؟" فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: "فَإِنَّكَ مِنْهُمْ" قَالَتْ: ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ أَيْضًا وَهُوَ يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ".

هذا في الأولى من: أنت من الأولين هذا دليل على أن رؤياه الثانية غير الأولى، وأنه عرض فيها غير الأولين. فوائد الحديث: وفيه معجزات للنبي ﷺ منها: إخباره ببقاء أمته بعده، وأنه تكون لهم شوكة وقوة وعدد، وأنهم يغزون، وأنهم يركبون البحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمان، وأنما تكون معهم، وقد وجد بحمد الله تعالى كل ذلك، وفيه: فضيلة لتلك الجيوش، وأنهم غزاة في سبيل الله.

الأقوال في الغزوة التي توفيت فيها أم حرام: واختلف العلماء من جرت الغزوة التي توفيت فيها أم حرام في البحر، وقد ذكر في هذه الرواية في مسلم أنها ركبت البحر في زمان معاوية رضي الله عنه، فصرعت عن دابتها فهلكت، قال القاضي: قال أكثر أهل السير والأخبار: أن ذلك كان في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن فيها ركبت أم حرام وزوجها إلى قبرص فصرعت عن دابتها هناك، فتوفيت ودفنت هناك، وعلى هذا يكون قوله: في زمان معاوية رضي الله عنه. معناه: في زمان غزوه في البحر لا في أيام خلافته، قال: وقبل: بل كان ذلك في خلافته.

أقوال العلماء في جواز ركوب البحر: قال: وهو أظهر في دلالة قوله في زمانه، وفي هذا الحديث جواز ركوب البحر للرجال والنساء، وكذا قاله الجمهور، وكره مالك ركوبه للنساء، لأنه لا يمكنهن غالباً التستر فيه ولا غض البصر عن المتصرفين فيه، ولا يؤمن انكشاف عوراتهن في تصرفهن، لا سيما فيما صغر من السفن مع ضرورتهم إلى قضاء الحاجة بحضرة الرجال، قال القاضي رضي الله عنه: وروى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما منع ركوبه، وقيل: إنما منعه العمران للتجارة، وطلب الدنيا لا للطاعات، وقد روى عن ابن عمر عن النبي ﷺ النهي عن ركوب البحر إلا للحاج أو معتمر أو غاز، وضعف أبو داود هذا الحديث، وقال رواه مجهولون. واستدل -

قَالَ: فَتَرَوُجَهَا عِبَادَةُ بْنِ الصَّامِتِ، بَعْدُ، فَعَزَا فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَهَا مَعَهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ قُرَيْبُ لَهَا بَعْلَةً، فَرَكِبَتْهَا، فَصَرَعَتْهَا، فَأَنْدَقَتْ عُنُقَهَا.

٤٩٣١ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَقِظَ يَتَسَبَّحُ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَضْحَكَكَ؟ قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرِضُوا عَلَيَّ، يَرَكِبُونَ ظَهَرَ هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ" ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٤٩٣٢ - (٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةَ مِلْحَانَ، خَالَاتِ أَنَسٍ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ.

= بعض العلماء بهذا الحديث على أن القتال في سبيل الله - تعالى - والموت فيه سواء في الأجر، لأن أم حرام ماتت ولم تقتل، ولا دلالة فيه لذلك؛ لأنه ﷺ لم يقل: إنهم شهداء إنما يغزون في سبيل الله، ولكن قد ذكر مسلم في الحديث الذي بعد هذا بقيل حديث زهير بن حرب من رواية أبي هريرة: "من قتل في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد" وهو موافق لمعنى قول الله تعالى: ﴿مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْوَيْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (النساء: ١٠٠).

التوفيق بين الروایتين: قوله في الرواية الأولى: "وكانت أم حرام تحت عيادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله ﷺ فأضعفها" وقال في الرواية الأخرى: "فتزوجها عيادة بن الصامت بعد" فظاهر الرواية الأولى أنها كانت زوجة لعيادة حال دخول النبي ﷺ إليها، ولكن الرواية الثانية صريحة في أنه إنما تزوجها بعد ذلك، فتحمل الأولى على موافقة الثانية، ويكون قد أخرج عما صار حالاً لها بعد ذلك.

قوله: "وحدثنا محمد بن رُمح بن المهاجر أخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد" هكذا هو في نسخ بلادنا، ونقل القاضي عن بعض نسخهم، حدثنا محمد بن رُمح، ويحيى بن يحيى أخبرنا الليث فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رُمح.

[٥٠ - باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل]

٤٩٣٣ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَهْرَامٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّبَالِيُّ، حَدَّثَنَا ثَيْبٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ، جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ" الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُخْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَنَ".

٤٩٣٤ - (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْرِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّيْبِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى.

٥٠ - باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل

ضبط الأسماء و بيان فضيلة المرباط: قوله: "ابن عبد الرحمن بن بهرام" بفتح الباء وكسرها، قوله: "شرحبيل بن السمط" يقال يفتح السين وكسر الميم، ويقال: بكسر السين وإسكان الميم، قوله ﷺ: "رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جري عليه عمله الذي كان يعمل" هذه فضيلة ظاهره للمرباط، وجريان عمله عليه بعد موته فضيلة مختصة به، لا يشاركه فيها أحد، وقد جاء صريحاً في غير مسلم: "كل ميت يحتم على عمله إلا المرباط فإنه ينمي له عمله إلى يوم القيامة"، قوله ﷺ: "وأجري عليه رزقه" موافق لقول الله تعالى في الشهداء: "وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ رِزْقٌ مِنْ رَبِّكَ يَرْزُقُونَ" (آل عمران: ١٠٠) والأحاديث السابقة أن أرواح الشهداء تأكل من ثمار الجنة.

ضبط الكلمات: قوله ﷺ: "أمن عنان" ضبطوا "أمن" بوجهين: أحدهما: "أمن" بفتح الهمزة وكسر الميم من غير واو، والثاني: "أؤمن" بضم الهمزة وبواو، وأما الفتان فقال القاضي: رواية الأكثرين بضم الفاء جمع "فتان"، قال: ورواية الظري بالفتح، وفي رواية أبي داود في سننه "أؤمن من فتاني القبر".

قوله: "إن مات جري عليه عمله" أي يكتب له عمله من غير بقاء له بخلاف ما ذكر في حديث إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، فإن العمل هناك باق و ههنا العمل منقطع إلا أنه يكتب له بمجرد فضله تعالى، فلا منافاة.

[٥١ - باب بيان الشهداء]

٤٩٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخْرَعَهُ، فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ، فَغُفِّرَ لَهُ"، وَقَالَ: "الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْعَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ".

٤٩٣٦ - (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ "إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيلٌ" قَالُوا: فَمَنْ هُمْ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبُطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ".

قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: "وَالْعَرِيقُ شَهِيدٌ".

[٥١ - باب بيان الشهداء]

قوله ﷺ: "بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَعَهُ فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ فَغُفِّرَ لَهُ". فِيهِ فَضِيلَةٌ إِمَاطَةٌ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَهُوَ كُلُّ مَوْذٍ، وَهَذِهِ الْإِمَاطَةُ أَدْنَى شَعْبِ الْإِيمَانِ كَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ. قَوْلُهُ ﷺ: "الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْعَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ فِي "الْمَوْطَأِ" مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: "الشَّهَدَاءُ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" فَذَكَرَ الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْعَرِيقُ وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ وَالْحَرْقُ وَالْمَرَّةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ" وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: "مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ صَحِيحٌ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ كَانَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ لَمْ يَخْرُجَاهُ.

شَرَحَ كَلِمَاتِ الْحَدِيثِ: فَأَمَّا الْمَطْعُونُ فَهُوَ الَّذِي يَمُوتُ فِي الطَّاعُونَ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: "الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ" وَأَمَّا "الْمَبْطُونُ" فَهُوَ صَاحِبُ دَاءِ الْبُطْنِ، وَهُوَ الْإِسْهَالُ، قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي بِهِ الْاسْتِسْقَاءُ وَانْتِفَاحُ الْبُطْنِ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي تَشْتَكِي بَطْنَهُ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَمُوتُ بِدَاءِ بَطْنِهِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الْعَرِيقُ فَهُوَ الَّذِي يَمُوتُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ مَنْ يَمُوتُ تَحْتَهُ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ مَعْرُوفٌ، وَهِيَ قَرْحَةٌ تَكُونُ فِي الْجَنْبِ بَاطِنًا، وَالْحَرْقُ الَّذِي يَمُوتُ بِحَرِّقِ النَّارِ، وَأَمَّا الْمَرَّةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ فَهُوَ بَضْمُ الْجَيْمِ وَفَتْحُهَا وَكُسْرُهَا، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ، =

٤٩٣٧- (٣) وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَّانٍ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ سُهَيْلٌ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَخِيكَ أَنَّهُ زَادَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "وَمَنْ غَرِقَ فَهُوَ شَهِيدٌ".

٤٩٣٨- (٤) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَزَادَ فِيهِ "وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ".

٤٩٣٩- (٥) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ خَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بِمَ مَاتَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: بِالطَّاعُونَ، قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ".

٤٩٤٠- (٦) وَخَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

ـ قيل: التي تموت حاملاً جامعة ولدها في بطنها. وقيل: هي البكر، والصحيح الأول.

وأما قوله ﷺ: "وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرَ شَهِيدٍ" فمعناه: بأي صفة مات، وقد سبق بيانه، قال العلماء: وإنما كانت هذه الموتات شهادة بتفضل الله تعالى بسبب شدة كثرة ألقاها، وقد جاء في حديث آخر في الصحيح: "مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ" وسبق بيانه في كتاب الإيمان، وفي حديث آخر صحيح: "مَنْ قُتِلَ دُونَ سَبْعَةٍ فَهُوَ شَهِيدٌ".

بيان معنى الشهادة هؤلاء المذكورين: قال العلماء: المراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء، وأما في الدنيا فيفضلون ويصلى عليهم، وقد سبق في "كتاب الإيمان" بيان هذا، وأن الشهداء ثلاثة أقسام: شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار، وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون هنا، وشهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو من غل في الغنمة أو قتل مديراً.

بيان الصواب في الإسناد: قوله في حديث عبد الحميد بن بيان: "قال عبد الله بن مقسم: أشهد على أخيك أنه زاد في هذا الحديث ومن غرق فهو شهيد" هكذا وقع في أكثر نسخ بلادنا "على أخيك" بالخاء وفي بعضها "على أهلك" بالباء وهذا هو الصواب، قال القاضي: وقع في رواية ابن مائة على أهلك وهو الصواب، وفي رواية الجلودي "على أخيك" وهو خطأ، والصواب "على أهلك" كما سبق في رواية زهير، وإنما قاله ابن مقسم لسهيل بن أبي صالح، وكذا ذكره أيضاً في الرواية التي بعدها، والله أعلم.

[٥٢- باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه]

٤٩٤١- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، ثُمَامَةَ بْنُ شَفِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ، يَقُولُ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ.

٤٩٤٢- (٢) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهُو بِأَسْهُمِهِ".

٤٩٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٤٩٤٤- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّ فُقَيْمًا اللَّخْمِيَّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَحْتَلِفُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَرَضَيْنِ، وَأَنْتَ كَبِيرٌ يَشُقُّ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَةُ: لَوْلَا كَلَامُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمْ أَعَانِيهِ، قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لِابْنِ شِمَاسَةَ: وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: "مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى".

[٥٢- باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه]

ضبط الاسم: قوله: "ثُمَامَةَ بْنُ شَفِيٍّ" هو بشين معجمة مضمومة ثم فاء مفتوحة ثم ياء مشددة، قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠) "أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ قَالَهَا ثَلَاثًا" هذا تصريح بتفسيرها ورد لما يحكيه المفسرون من الأقوال سوى هذا.

فوائد أحاديث الأبواب: وفيه، في الأحاديث بعده فضيلة الرمي والمناضلة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك المشاجعة وسائر أنواع استعمال السلاح، وكذا المسابقة بالخيول وغيرها، كما سبق في بابها، والمراد بهذا التمرن على القتال والتدريب، والتحذق فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

«ضبط الكلمات: قوله ﷺ: "ستفتح عليكم أرضون ويكفيكم الله فلا يعجز أحدكم أن يمين بأسيمة".
 "الأرضون" بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري لغة شاذة بإسكانها، ويعجز بكسر الجيم على المشهور،
 ويفتحها في لغة، ومعناه: التذبح إلى الرمي، قوله: "ابن شامة" بضم الشين وفتحها.
 قوله: "لم أعانيه" هكذا هو في معظم النسخ "لم أعانيه" بالياء وفي بعضها "لم أعانته" بحذفها وهو الفصح، والأول
 لغة معروفة سبق بيانها مرات.
 قوله ﷺ: "من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو قد عصى" هذا تشديد عظيم في نسيان الرمي بعد علمه، وهو
 مكروه كراهة شديدة لمن تركه بلا عذر، وسبق تفسير "فليس منا" في كتاب الإيمان.

• • • •

[٥٣- باب قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق..."]

٤٩٤٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ"، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ "وَهُمْ كَذَلِكَ".

٤٩٤٦- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَ عُبَيْدَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْقَزَارِيَّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ ظَاهِرُونَ".

٤٩٤٧- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمَثَلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ، سَوَاءً.

٤٩٤٨- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سُرَّةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا، يُقَاتَلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

٥٣- باب قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم"

قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذالك". هذا الحديث سبق شرحه مع ما يشبهه في أواخر كتاب الإيمان، وذكرنا هناك الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا المعنى، وأن المراد بقوله ﷺ "حتى يأتي أمر الله من الريح التي تأتي فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة". وأن المراد برواية من روى "حتى تقوم الساعة" أي تقرب الساعة، وهو خروج الريح.

أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة: وأما هذه الطائفة فقال البخاري: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أحري من هم، قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد

٤٩٤٩- (٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٤٩٥٠- (٦) حَدَّثَنَا مَتَّصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاحِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ هَانِئٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ عَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ".

٤٩٥١- (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَتَّصُورٍ: أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ وَهُوَ ابْنُ بُرْقَانَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْبَرِهِ حَدِيثًا غَيْرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ"، وَلَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَآوَأَهُمْ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

—مذهب أهل الحديث، قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين: منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وأمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة، فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث، وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدلل به له من الحديث، وأما حديث "لا تجتمع أمتي على ضلالة" فضعيف، والله أعلم.

قوله ﷺ "ظاهرين على من نآوَأَهُمْ" هو بجمزة بعد الواو أي عاداهم: وهو مأخوذ من نأى إليهم، ونآوا إليه، أي-

قوله: "من يرد الله به خيرا..." تنكير خيرا للمتعظيم أو الإجماع والتعميم ومضمون الكلام على الأول أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير العظيم وعلى الثاني أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير من أصله. وهذا مبني على المبالغة وإن سائر أفراد الخير بالنظر إلى الفقه في الدين كلا خيرا، ثم المراد بالفقه في الدين هو العلم الذي يورث التحشية ويزيل الغفلة. قال تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى: فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم. والله أعلم.

٤٩٥٢- (٨) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُعْبَةَ الْمَهْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مُخَلَّدٍ، وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ. فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ! اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ"، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْمِسْكِ، مَسُّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلَا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ، عَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

٤٩٥٣- (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَزَالُ أَهْلُ الْقَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

-فَضُوا لِلْقِتَالِ. قوله: "مسلمة بن أحمد" بضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام.

بيان المراد بأهل المغرب: قوله ﷺ: "لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة". قال علي بن المديني: المراد بأهل الغرب العرب، والمراد بالغرب الدلو الكبير لاختصاصهم بها غالباً، وقال آخرون: المراد به الغرب من الأرض، وقال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث آخرهم بيت المقدس، وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك، قال القاضي: وقيل: المراد بأهل الغرب أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء حده، والله أعلم.

[٥٤ - باب مراعاة مصلحة الدواب في السير. والنهي عن التعريس في الطريق]

٤٩٥٤ - (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ، فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

٤٩٥٥ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحَصْبِ، فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ، فَبادِرُوا بِهَا نَفْسَهَا، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا طَرُقُ الدَّوَابِّ، وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ".

٥٤ - باب مراعاة مصلحة الدواب في السير. والنهي عن التعريس في الطريق

شرح الكلمات وبيان معنى الحديث: قوله ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحَصْبِ" فاعطوا الإبل حصة من الأرض. وإذا سافروا في السَّنَةِ فأسرعوا عليها السير. الحَصْب: بكسر الحاء وهو كثرة العشب والمرعى، وهو ضد الجلب، والمراد بالسنة هنا القحط ومنه قوله تعالى: "فَوَلَقَدْنَا أَجْدَادَ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ سَافَرُوا بِالسَّنَةِ" (الأعراف: ١٣٠) أي بالقحط، ونقيضها بكسر النون وإسكان القاف وهو الخصب، ومعنى الحديث: الحث على الرفق بالدواب، ومراعاة مصلحتها، فإن سافروا في الحَصْب قللوا السير، وتركوها ترعى في بعض النهار، وفي أثناء السير، فتأخذ حظها من الأرض بما ترعاه منها، وإن سافروا في القحط عجلوا السير ليصلوا المقصد وفيها بقية من قوتها، ولا يفلتوا السير فيلحقها الضرر؛ لأنها لا تجد ما ترعى فتضعف، ويذهب نقيها، وربما كُتِلت ووقفت، وقد جاء في أول هذا الحديث في رواية مالك في "الموطأ": "إن الله رفيق يحب الرفق".

معنى كلمة التعريس: قوله ﷺ: "إِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ" أي إذا سافروا في الليل فاعطوا الإبل حظها من الأرض. وأهل اللغة: "التعريس" النزول في أواخر الليل للنوم والراحة، هذا قول الخليل والأكثرين، وقال أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، والمراد بهذا الحديث هو الأول، وهذا أدب من أدب السير والنزول أرشد إليه ﷺ لأن الحشرات ودواب الأرض من ذوات السموم والسباع تمشي في الليل على الطرق لسهولة ولائها تلتفت منها ما يسقط من مأكول ونحوه، وما تجد فيها من رمة ونحوها، فإذا عرس الإنسان في الطريق ربما مر به منها ما يؤذيه، فينبغي أن يتباعد عن الطريق.

[٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله،...]

٤٩٥٦- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، وَ مَتَّصُرُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ، وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، التَّمِيمِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سُمَيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَعْجَلْ إِلَى أَهْلِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ.

٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله، بعد قضاء شغله

قوله ﷺ: "السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه" معناه: يمنعه كماها ولذيلها، لما فيه من المشقة والتعب ومقاساة الحر والبرد، والسرى والخوف، ومفارقة الأهل والأصحاب، وخشونة العين. شرح الغريب و بيان المعنى: قوله ﷺ: "إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيَعْجَلْ إِلَى أَهْلِهِ" النهمة بفتح النون وإسكان الهاء هي الحاجة، والمقصود في هذا الحديث استحباب تعجيل الرجوع إلى الأهل بعد قضاء شغله، ولا يتأخر بما ليس له منهم.

٤٩٦٢- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْغَيْبَةَ، أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُقًا.

٤٩٦٣- (٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٩٦٤- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ: عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.

٤٩٦٥- (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ سُفْيَانُ: لَا أَذْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ لَا، يَعْنِي أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثَرَاتِهِمْ.

٤٩٦٦- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِكَرَاهَةِ الطَّرُوقِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.

"تستجد المغيبة" أي تزيل شعر عانتها، و"المغيبة" التي غاب زوجها، والاستجداد استفعال من استعمال الحديدة وهي الموسى، والمراد: إزالته كيف كان، ومعنى يتخوّنهم: يظن خيانتهم، ويكشف أستارهم، ويكشف هل خانوا أم لا، ومعنى هذه الروايات كلها أنه بكره لمن طال سفره أن يقدم على امرأته ليلاً بغتة، فأما من كان سفره قريباً فتوقع امرأته إتيانه ليلاً فلا بأس، كما قال في إحدى هذه الروايات: "إذا أطال الرجل الغيبة" وإذا كان في قفل عظيم أو عسكر ونحوهم، واشتهر قدومهم ووصوهم وعلمت امرأته وأهله أنه قادم معهم، وأهم الآن داخلون، فلا بأس بقدومه متى شاء لزوال المعنى الذي هي بسببه، فإن المراد أن يتأهبوا، وقد حصل ذلك ولم يقدم بغتة، ويؤيد ما ذكرناه ما جاء في الحديث الآخر: "امهّنوا حتى ندخل ليلاً" أي عشاء كي تمتشط الشعثة وتستجد المغيبة، فهذا صريح فيما قلناه وهو مفروض في أقم أرادوا الدخول في أوائل النهار بغتة، فأمرهم بالصبر إلى آخر النهار؛ ليلج قدومهم إلى المدينة، وتأهب النساء وغيرهن، والله أعلم.

فهرس المجلد الخامس

كتاب البيوع	
(١) باب إبطال بيع الملاسة والمباذلة	٣
بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد	٣
الأوجه الثلاثة للملاسة والمباذلة	٣
(٢) باب بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر	٦
شرح بيع الحصة	٦
وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الخفي فيها ...	٦
(٣) باب تحريم بيع حبل الحيلة	٨
اختلاف العلماء في الراد بالنهي عن بيع حبل الحيلة ...	٨
(٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم التحش، وتحريم التصرية	٩
بيان الفرق بين البيع على بيع على سوم أخيه وحكمهما	٩
أقوال أهل العلم في تفسير المصراة	١٢
(٥) باب تحريم تلقي الجلب	١٣
مذاهب أهل العلم في حكم تلقي الحب	١٣
الجواب عن الإشكال على منع تلقي الحب	١٤
(٦) باب تحريم بيع الحاضر للبادي	١٥
مذاهب أهل العلم في حكم بيع حاضر لبادي	١٥
(٧) باب حكم بيع المصراة	١٧
أقوال أهل العلم في رد المصراة	١٨
(٨) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض	٢٠
أقوال الأئمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض	٢٢
(٩) باب تحريم بيع صبرة الثمر المجهولة القدر بتمر	٢٥
(١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمبتاعين	٢٦
مذهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمبتاعين	٢٦
(١١) باب الصدق في البيع والبيان	٣٠
(١٢) باب من يمدح في البيع	٣١
(١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع	٣٣
حكم البيع قبل بدو الصلاح	٣٦
حكم البيع بعد بدو الصلاح	٣٧
(١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا	٣٩
تفسير توسق والمراينة والمخفلة	٤٣
(١٥) باب من ياع نخلا عليها تمر	٤٧
اختلاف أهل العلم في دخول الثمرة في البيع بعد التأخير بتبون النقي والإنبات	٤٧
أقوال الأئمة في أن العبد هل يملك بتعليك سيده	٤٨
(١٦) باب النهي عن المخافلة والمراينة، وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل يُدْرُ صلاحها، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين	٥٠
الفرق بين المخابرة والمراعة عند الجمهور	٥٠
معنى بيع المعاومة وبيان عنة انتهى عنه	٥٠
(١٧) باب كراء الأرض	٥٤
اختلاف أهل العلم في كراء الأرض	٥٩
تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض	٥٩
(١٨) باب كراء الأرض بالطعام	٦١
(١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق	٦٣
(٢٠) باب في المزارعة والمزاجرة	٦٤
(٢١) باب الأرض تمنح	٦٥

كتاب المساقاة والمزارعة

- ٩١ والنهي عن بيع السنور
 إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وأجره
 ٩١ المغنية والسائغة
 ٩١ الفرق بين الكاهن والعراف
 ٩٢ أقوال أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب
 ٩٣ اختلاف أهل العلم في كسب الحمام
 ٩٤ أقوال العلماء في النهي عن ثمن السنور
 (١٠) باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نكته، وبيان تحريم
 اقتنائها، إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ٩٥
 اختلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا ضرر فيه ٩٥
 الكلام في اقتناء الكلاب ٩٦
 أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود البهيم ٩٧
 أقوال العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب .. ١٠٠
 (١١) باب حل أجرة الحمامة ١٠١
 (١٢) باب تحريم بيع الخمر ١٠٣
 اختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع ١٠٣
 بيان علة تحريم الخمر ١٠٣
 أقوال أهل العلم في جواز تخليق الخمر وعدم جوازه ... ١٠٤
 حكم أواني الخمر عند أهل العلم تكسر ١٠٥
 (١٣) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ١٠٧
 أقوال العلماء في جواز الانتفاع بشحم الميتة ١٠٧
 أقوال أهل العلم في جواز الانتفاع بالزيت والأدهان
 التي أصابها النجاسة ١٠٧
 الجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة ١٠٩
 (١٤) باب الربا ١١٠
 ضبط كلمة "الربا" ومعناها ١١٠
 أقوال الأئمة في تعيين علة حرمة الربا ١١١
- (١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزروع ٦٧
 أقوال الأئمة في جوار المساقاة ٦٧
 اختلاف الفائلين بجوار المساقاة فيما يجوز عليه
 المساقاة من الأشجار ٦٨
 أقوال أهل العلم في المزارعة ٦٨
 أقوال أهل العلم في حكم الأرض التي تفتح عنوة ٧٠
 (٢) باب فضل الفرس والزروع ٧١
 (٣) باب وضع الجوائح ٧٤
 أقوال أهل العلم في هلاك الثمرة إذا بيعت بعد بدو
 الصلاح، وتسليم البائع إلى المشتري، هل هو في
 ضمان البائع أو المشتري ٧٤
 (٤) باب استحباب الوضع من الدين ٧٧
 (٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري، ولقد أفلس،
 فله الرجوع فيه ٨٠
 أقوال أهل العلم في البائع يجد سلعته عند المفلس أو
 بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون
 أسوة للعرماء ٨٠
 (٦) باب فضل إنظار المعسر ٨٤
 (٧) باب تحريم عطل الغني وصحة الخوالة، واستحباب
 قبولها إذا أحيل على ملي ٨٧
 (٨) باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة،
 ويحتاج إليه لرعي الكلاب، وتحريم منع بذله، وتحريم
 بيع ضراب الفحل ٨٨
 شرح "النهي عن بيع فضل الماء" ٨٨
 أقوال العلماء في إجارة الذكور من الحيوان للضراب ... ٩٠
 (٩) باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البهي،

- الأمور الشفعة على عدم جوازها عند الجمهور ١١١
- (١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ١١٣
- اختلاف أهل العلم في اشتراط التقاض عقب العقد
- عنى الفور في بيع الربوي بالربوي ١١٣
- أقوال أهل العلم في كون الخبطة والشعر صفين أو
- صنفاً واحداً ١١٤
- (١٦) باب النهي عن بيع الورق بالذهب دهنًا ١١٧
- (١٧) باب بيع القلادة فيها خرز وذهب ١١٨
- اختلاف أهل العلم في جواز بيع ذهب مخلوط مع
- غيره بذهب خالص، وعدم جوازه ١١٨
- (١٨) باب بيع الطعام مثلاً بمثل ١٢١
- اختلاف أهل العلم في جواز بيع "العينة" وعدم
- جوازها ١٢٢
- دليل الحنفية في تعيين علة الرّبا ١٢٢
- (١٩) باب لمن أكل الربوا وموكله ١٢٧
- (٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشبهات ١٢٨
- بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي
- يدور عليها الإسلام ١٢٨
- بيان أنساق الأشياء وحكمها ١٢٩
- آراء العلماء في محل القلب ١٣٠
- (٢١) باب بيع البهير وامتناء وركوبه ١٣٢
- اختلاف الأئمة في جواز بيع الدابة واشتراط اليباع
- ركوبها لنفسه ١٣٢
- (٢٢) باب من استسلف شيئاً، فقصى خيراً منه،
- و"خيركم أحسنكم قضاء" ١٣٧
- مناهب العلماء في جواز اقتراض الحيوان وعدم
- جوازه ١٣٨
- (٢٣) باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، مفاضلاً ١٤٠
- (٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والمفر ١٤١
- بيان سبب اشتراء النبي ﷺ الطعام عن اليهودي دون
- أصحابه ١٤١
- (٢٥) باب المسلم ١٤٢
- شرح معنى السلم والسلف ١٤٢
- اختلاف أهل العلم في جواز السلم الحال وعدم
- جوازه ١٤٣
- (٢٦) باب تحريم الاحتكار في الأقوات ١٤٤
- شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته ١٤٤
- تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعم ١٤٥
- (٢٧) باب النهي عن الخلف في البيع ١٤٦
- (٢٨) باب الشفعة ١٤٧
- معنى الشفعة ١٤٧
- حكمة ثبوت الشفعة ١٤٧
- أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار ١٤٧
- أقوال العلماء في ثبوت الشفعة للذمي على المسلم ١٤٨
- (٢٩) باب غرز الخشب في جدار الجار ١٤٩
- (٣٠) باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ١٥٠
- تأويل التطويق المذكور ١٥٠
- (٣١) باب قدر الطريق إذا احتلفوا فيه ١٥٣
- بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة
- اختلافهم ١٥٣
- كتاب الفرائض
- (١) باب لا يرث المسلم الكافر ١٥٤
- بيان معاني الفرائض والإرث ١٥٤
- أقوال أهل العلم في وراثة العلم ١٥٤

- أقوال العلماء في إرث المرتد..... ١٥٤
- (٢) باب أخفوا الفرائض بأهلها فما بقي للأولاد رجل ذكر..... ١٥٥
- بيان معنى قوله بـ"أولاد رجل" وفائدة توصيف "رجل بـ"ذكر"..... ١٥٥
- مثال العاصب القريب والبعيد وأقسام العصبات..... ١٥٦
- معنى العصبه بنفسه وأحوالها..... ١٥٦
- بيان مراتب العصبات..... ١٥٦
- (٣) باب ميراث الكلاله..... ١٥٨
- وجه نسبة آية "النساء" بآية الصيف..... ١٦٠
- (٤) باب آخر آية أنزلت آية الكلاله..... ١٦١
- أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها.. ١٦١
- أقوال العلماء في المراد بـ"الكلالة"..... ١٦١
- معنى آية "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (الآية) عند الجمهور..... ١٦٢
- (٥) باب من ترك مالاً فلورثته..... ١٦٣
- وجه ترك النبي ﷺ الصلاة على الميت المدين في أول الأمر..... ١٦٣
- كتاب الهبات
- (١) باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه..... ١٦٥
- (٢) باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما رجه لولده وإن سفل..... ١٦٧
- أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة..... ١٦٧
- (٣) باب كراهة تفصيل بعض الأولاد في الهبة..... ١٦٩
- أقوال أهل العلم في حكم تفصيل بعض الأولاد على البعض في الهبة..... ١٦٩
- (٤) باب العمرى..... ١٧٣
- بيان "العمرى" ومعنى العقب والصور الثلاث للعمرى وأحكامها..... ١٧٣
- أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمرى ١٧٤
- كتاب الوصية
- (١) باب وصية الرجل مكتوبة عنده..... ١٧٧
- بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها..... ١٧٧
- (٢) باب الوصية بالثلث..... ١٨٠
- بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقل منه..... ١٨٠
- تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث..... ١٨١
- بيان معنى قوله: "إنك لن تخلف"..... ١٨٢
- أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية..... ١٨٥
- (٣) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت..... ١٨٧
- (٤) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته..... ١٨٩
- (٥) باب الوقف..... ١٩٠
- (٦) باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه..... ١٩٢
- أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه تركه الكتاب..... ١٩٥
- كلام الخطاب على رد من اعترض على حديث "اختلاف أمي رحمة"..... ١٩٧
- الجواب عن اعتراض الموصي والمخاطب..... ١٩٨
- جواب العلامة المازري عن اختلاف الصحابة في الأمر بالكتاب..... ١٩٨
- ترجيحه قوله: "مهر"..... ١٩٩
- بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة..... ١٩٩
- أقوال أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم جوازه..... ٢٠٠

كتاب النذر

- (١) باب الأمر بقضاء النذر ٢٠١
- أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية وإباح وعدم انعقاده ٢٠١
- أقوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على الميت وعدم وجوبه ٢٠١
- أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر الغير التالي على الميت ووجوبه ٢٠٢
- (٢) باب النهي عن النذر: وأنه لا يرد شيئاً ٢٠٣
- وجه النهي عن النذر ٢٠٣
- (٣) باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد ٢٠٥
- أخبار عن إشكال رد المسلم إلى دار الكفر ٢٠٥
- أقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية ٢٠٦
- (٤) باب من نذر أن يحشي إلى الكعبة ٢٠٨
- (٥) باب في كفارة النذر ٢١٠
- اختلاف العلماء في المراد بالنذر في هذا الحديث ٢١٠
- كتاب الأيمان
- (١) باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى ٢١١
- وجه تنهي عن الحلف بغير الله، وأخبار عن إشكال الحلف بغير الله ٢١٣
- (٢) باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله .. وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله ٢١٣
- أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير الله أو بملة سوى الإسلام وعدم وجوبها ٢١٣
- تفسير "الطاعوت" ٢١٤
- (٣) باب تدب من حلف بميثاق، فرأى غيرها خيراً منها،
- أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن ميثاقه ٢١٥
- اختلاف أهل العلم في جواز تقديم كفارة اليمين على الحنث (٤) ٢١٥
- باب يمين الخائف على نية المستحلف ٢٢٣
- (٥) تفصيل اليمين وحكمه ٢٢٣
- باب الاستثناء في اليمين وغيرها ٢٢٥
- شرط صحة الاستثناء في اليمين ٢٢٥
- أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعتق والإقرار وغيرها (٦) ٢٢٥
- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الخائف مما ليس بحرام ٢٣٠
- (٧) معنى اللجاج ٢٣٠
- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم ٢٣١
- أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر ٢٣١
- أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير الصوم وعدم صحته ٢٣١
- (٨) باب صحة المماثل، وكفارة من لم يمعه ٢٣٤
- اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالضرب المرح ونحوه ٢٣٤
- (٩) باب التطليط على من قذف مملوكه بالزنا ٢٣٩
- (١٠) باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يهليه ٢٤٠
- (١١) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح سيده، وأحسن عبادته ٢٤٣
- (١٢) باب من أعنت شركاً له في عبادة ٢٤٥
- أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالقرعة ٢٤٧
- (١٣) باب جواز بيع الكبير ٢٤٩
- اختلاف العلماء في جواز بيع المذتر ٢٤٩

كتاب القسامة والمخاريب

والقصاص والديات

- (١) باب القسامة ٢٥١
- أقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بها، ٢٥١
- ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد ٢٥١
- أقوال أهل العلم في من يجب ابتداء في القسامة ٢٥٢
- بيان تشبه نوحه للقسامة ٢٥٣
- معنى أثوت ٢٥٣
- (٢) باب حكم المخاريب والموتدين ٢٥٤
- أقوال العلماء في نسخ حديث الثعلبي ٢٥٤
- (٣) باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من ٢٥٤
- المحددات والمقتلات، وقتل الرجل بالمرأة ٢٦٤
- أقوال الأئمة في المسألة في القصاص ٢٦٤
- أقوالهم في القصاص في شب العمد ٢٦٦
- (٤) باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه ٢٦٧
- المصور عليه، فأتلف نفسه أو عضوه لا ضمان عليه ... ٢٦٧
- (٥) باب إثبات القصاص في الأسمان وما في معناها ٢٧٠
- أجواب عن الاختلاف بين زواحي مسلم والبخاري ... ٢٧٠
- معنى قول أنس بن النضر: "وأنه لا يقتصر منها" ٢٧١
- اختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين نرحل ونزقة ... ٢٧١
- (٦) باب ما يباح به دم المسلم ٢٧٣
- أقوال الأئمة في قتل المسلم بالذمي ٢٧٣
- (٧) باب بيان إثم من سب القتل ٢٧٥
- (٨) باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وألها أول ما يقضى ٢٧٦
- فيه بين الناس يوم القيامة ٢٧٦
- (٩) باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ٢٧٧
- تأويل قوله: "إن الزمان قد استدار" ٢٧٧

(١٠) باب صحة الإقرار بالقتل وتكفير من

- القصاص، واستحباب طلب العفو منه ٢٨١
- تأويل قوله: "إن قتله فهو مثله" ٢٨٢
- تأويل قوله: "أما تريد أن يوء يائمت" ٢٨٣
- (١١) باب دية الحنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه ٢٨٤
- العمد على عاقلة الجاني ٢٨٤
- بيان معنى لفظ "الغرة" ٢٨٤
- تفسير هذا الحنين وخاصة أنه يورث ولا يرث ٢٨٤
- أقوال الأئمة فيمن يجب عليه دية الحنين ٢٨٥
- بيان السح المذموم والممدوح ٢٨٦

كتاب الحدود

- (١) باب حد الزناة ونصايها ٢٨٩
- أقوال أهل العلم في اشتراط نصاب وقدره ... ٢٨٩
- بيان ترتيب القطع وموضع ٢٩٣
- (٢) باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن ٢٩٤
- الشفاعة في الحدود ٢٩٤
- عدم جواز الشفاعة في الحدود بعد نوحه إلى الإمام ٢٩٤
- وجوازها فيما يجب فيه التعزير ٢٩٤
- أفراد أن قطع يدها كانت بالسرف لا بالحدود التجارية ... ٢٩٥
- (٣) باب حد الزنا ٢٩٦
- اختلاف أهل العلم في الجمع بين الخلد والرجم على ٢٩٦
- التيب ٢٩٦
- اختلاف الأئمة في نفي الكفر سنة، وفي نفي العبد ٢٩٦
- والأئمة ٢٩٦
- أفراد من أنكر والتيب هنا ٢٩٧
- (٤) باب رجم الثيب في الزنا ٢٩٩
- أقوال أهل العلم في وجوب أخذ بائعيل ٣٠٠

- (٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا ٣٠١
- أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا ٣٠١
- أقوال العلماء في المحضن المقر بالزنا إذا هرب بعد
النشروع في رجمه هل ترك أو يتبع لإقامة الحد عليه ٣٠٢
- أقوال الأئمة في تخفر للمرجوم والمرجومة ٣٠٦
- الجواب عن عدم فئاعة ماعز والغامضية بالشبهة ٣٠٨
- أقوال العلماء في إقامة الحد على من وجد منه ربيع
الخمر ٣٠٩
- أقوال الأئمة في الصلاة على المرحوم والقاتل نفسه
وغمها ٣١٢
- بيان ميبب الأمر بالإحسان إلى الغامضية ٣١٢
- أقوال الأئمة في حضور الإمام الرجم ٣١٢
- بيان المقصد من بحث أنيس إلى المرأة ٣١٥
- (٦) باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ٣١٦
- بيان حكمة موالمهم عن حكم التوراة ٣١٧
- بيان ما ثبت به رجم اليهوديين ٣١٧
- أقوال الأئمة في إقامة السيد الحد على مملوكه ٣١٩
- إنكار الحفاظ على الطحاوي بـ "ب" بنسبة النفرة إلى
مالك ٣٢٠
- بيان حكمة التقييد في قوله تعالى "فَوَيْلٌ لِلْأَخْصَنِ" ٣٢١
- (٧) باب تأخير الحد عن القضاء ٣٢٢
- (٨) باب حد الخمر ٣٢٣
- ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر، والجواب
عن دليل القائل بقتله ٣٢٥
- أقوال الأئمة في قدر حد شارب الخمر ٣٢٥
- اختلاف العلماء في إقامة الحد على من شرب النبيذ
لنكر ٣٢٦
- الاختلاف في تأويل "فجلدهم بمريدتين عو أربعين" ٣٢٦
- مذاهب الأئمة في إقامة الحد على من يتغيا ٣٢٧
- لا تجب الذببة والكفارة فيمن مات بإقامة الحد عليه ٣٢٩
- على من أقام الحد عليه ٣٢٩
- (٩) باب قتل أسواط التعزير ٣٣٠
- أقوال أهل العلم في جواز الزيادة في التعزير على عشرة
أسواط وعدم حوازاها ٣٣٠
- (١٠) باب الحدود كفارات لأهلها ٣٣٢
- (١١) باب جرح العجماء والمعدن والبشر جراح ٣٣٤
- أقوال أهل العلم في ضمان ما أتلفته البهائم ليلا ٣٣٥
- كتاب الأقضية**
- (١) باب اليمين على المدعى عليه ٣٣٧
- معاني كلمة "القضاء" ٣٣٧
- (٢) باب القضاء باليمين والشاهد ٣٣٩
- أقوال أهل العلم في جواز القضاء بيمين وشاهد وعلم
حوازه ٣٣٩
- (٣) باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ٣٤٠
- شرح كلمة "الغن" وأن البشر لا يعلمون الغيب ٣٤٠
- مذاهب الأئمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهرا وباطنا ٣٤١
- (٤) باب قضية هند ٣٤٣
- أقوال أهل العلم في جواز القضاء على الثغائب وعدم
حوازه ٣٤٤
- (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي
عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزم أو
طلب ما لا يستحق ٣٤٦
- (٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ .. ٣٤٩
- (٧) باب كراهة قضاء القاضي وهو غشيان ٣٥١

- (٨) باب نفى الأحكام الباطلة: وردت محدثات الأمور ٣٥٢
- (٩) باب بيان غير الشهود ٣٥٣
- (١٠) باب بيان اختلاف المجتهدين ٣٥٤
- بيان وجه قضاء داود بالولاء للمكرى، والنجاة عن
نفى سليمان حكم داود ٣٥٤
- معنى النية والسكون ٣٥٥
- (١١) باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ٣٥٦

كتاب اللقطة

- (١) باب معرفة العاص والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل ٣٥٧
- تفصيل حكم انقضاء اللقطة وحكم تعريفها سنة ٣٥٨
- حكم تعريف الشيء الناف ٣٥٨
- أقوال الأئمة في لزوم غرامة ضالة الغنم على من أخذ
وأكل ٣٥٩
- (٢) باب في لقطة الحاج ٣٦٤
- (٣) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ٣٦٥
- (٤) باب الضيافة ونحوها ٣٦٧
- أقوال الأئمة في حكم الضيافة ٣٦٧
- أقوال أهل العلم في أخذ حق النصف ٣٦٨
- (٥) باب استحباب المؤاماة بفصول المال ٣٦٩
- (٦) باب استحباب خلط الأزواج إذا قلت، والمؤاماة فيها ٣٧٠
- تفصيل معجزة النبي ﷺ ٣٧٠

كتاب الجهاد والسير

- (١) باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة
الإسلام: من غير تقدم الإعلام بالإغارة ٣٧٢
- أقوال أهل العلم في الإنداء قبل الإغارة ٣٧٢
- (٢) باب تأمير الإمام الأمراء على البعث، ووصيه
بإياهم بأداب الغزو وغيرها ٣٧٤
- معنى كلمة "تسرية" ٣٧٤
- أقوال الأئمة في مصرف صدقات والعينة ٣٧٥
- أقوال أهل العلم فيمن تغلب منهم بحرية، وفي مقدار
أقل ما يؤخذ منها ٣٧٥
- (٣) باب في الأمر بالتبشير وترك التبشير ٣٧٨
- (٤) باب تحريم القتل ٣٨٠
- (٥) باب جواز الخداع في الحرب ٣٨٣
- بيان الثغرات في كلمة "أعداء": وحكم خداع الكفار،
وشروط جوازه ٣٨٣
- (٦) باب كراهة شتي لقاء العدو، والأمر بالنصر عند اللقاء ٣٨٤
- بيان حكمة شتي عن شتي لقاء العدو ٣٨٤
- حكمة الانتظار إلى روان الشمس ٣٨٥
- (٧) باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو ٣٨٦
- (٨) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ٣٨٧
- (٩) باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد ٣٨٨
- (١٠) باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ٣٩٠
- (١١) باب تحصيل الغنائم لهذه الأمة خاصة ٣٩٢
- (١٢) باب الأنفال ٣٩٤
- أقوال أهل العلم في تعيين ما يغني منه ٣٩٥
- (١٣) باب استحقاق القتلى سلب القليل ٣٩٨
- التبعية نظام ٣٩٨
- أقوال العلماء في استحقاق القتلى سلب القليل ٣٩٩
- أقوالهم في تحميم السلب ٤٠٠
- تأويل قوله ﷺ: "كلما فتنة" ووجه قضاء السلب ٤٠٢
- خفاة من عمرو بن الجموح ٤٠٢
- إجماع أهل العلم على حوزة قتل الجاسوس الحربي،
واختلافهم في قتل الجاسوس المعاهد والسلام ٤٠٦

- ١٤٤) باب التقيل وفداء المسلمين بالأمازي ٤٠٧
- ١٤٥) باب حكم الفيء ٤٠٩
- تأويل كلمة "الفيء" في الموضوعين، وإحاج أهل العلم
- على عدم تمسك الفيء بانعنى المشهور ٤٠٩
- تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفيء ٤١٠
- تأويل قوله "هذا الكادب" ٤١١
- الإعتذار عن طلب العلي وعنى شير صدقة رسول
- الله ﷺ مع عليهما أنما لا تورث ٤١٢
- تأويل حمران فاطمة أبا بكر ٤١٤
- ١٤٦) باب قول النبي ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" .. ٤١٦
- الكلام حول تأخر علي رضي عن بيعة أبي بكر رضي
- سبب منع عمر أبا بكر بغير عن الدحول وحده ٤١٩
- مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون ٤٢١
- تأويل قوله "مؤنة عاملتي" ٤٢١
- تفصيل صفات الرسول ﷺ ٤٢١
- ١٤٧) باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ٤٢٣
- أقوال أهل العلم في أسهام شراحيل وباراس ٤٢٣
- ١٤٨) باب الإمداد بالمالكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم .. ٤٢٥
- الكلام حول غزوة بدر ٤٢٥
- ١٤٩) باب ربط الأسير وحسنه، وجواز المن عليه ٤٢٨
- حكم إدخال الكافر في المسجد ٤٢٨
- تأويل قوله: "قتل ذا دم" ٤٢٨
- أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم ٤٢٩
- ٢٠٠) باب إجلاد اليهود من الحجاز ٤٣١
- ٢٠١) باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ٤٣٣
- ٢٠٢) باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إتزال أهل
- الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم ٤٣٤
- تأويل قوله: "ذا من المسجد" ٤٣٤
- ٢٠٣) باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المعارضين ٤٣٩
- سبب اختلاف الصحابة ٤٣٩
- ٢٠٤) باب رد المهاجرين إلى الأنصار مانحهم من الشجر
- والشمر حين استغنوا عنها بالفتوح ٤٤٠
- الكلام حول نتائج الأنصار للمهاجرين ورد
- المهاجرين مانحهم إليهم بعد ٤٤٠
- ٢٠٥) باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب ٤٤٣
- ٢٠٦) باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعو إلى الإسلام ... ٤٤٥
- شرح قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه محالاً" ٤٤٦
- فوائد كتاب شي ﷺ إلى هرقل ٤٤٨
- ضبط كلمة "الأربعين" ومعناها ٤٥٠
- الأقوال في أن أبي كبشة، ووجه تشبه النبي ﷺ به ٤٥١
- وجه تلقيب الروم بين الأصغر ٤٥١
- ٢٠٧) باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى
- الله عز وجل ٤٥٣
- ٢٠٨) باب في غزوة حنين ٤٥٤
- توضيح فرار المسلمين في حنين ٤٥٦
- بيان وجه انتسابه ﷺ إلى حده ٤٥٩
- ٢٠٩) باب غزوة الطائف ٤٦٢
- ٢١٠) باب غزوة بدر ٤٦٤
- ذكر معجزتي شي ﷺ ٤٦٥
- ٢١١) باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة ٤٦٦
- مطلب قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله" ٤٦٧
- أقوال أهل العلم في دخول مكة بلون الإحرام ٤٦٨
- أقوال العلماء في فتح مكة هل كان قهراً أو صلحاً ٤٦٩
- تأويل قوله ﷺ: "فما سمى إذا؟" ٤٦٩

- (٣٢) باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح ٤٧٢
- ذكر من اسمه عاصم، ومن أسلم منهم ٤٧٢
- (٣٣) باب صلح الحديبية في الحديبية ٤٧٣
- بيان معنى المقاضاة ٤٧٣
- تأويل إنكار عليٍّ أمره أن يجمع اسمه الشريف ٤٧٣
- أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ٤٧٥
- وجه موافقة النبي في المشركين في الأمور التي شرطوا ٤٧٦
- بيان ثمرات الصلح ٤٧٧
- سبب سؤال عمر ٤٧٨
- (٣٤) باب الوفاء بالعهد ٤٨١
- أقوال العلماء في حوزة حرب الأسير المسلم الذي ٤٨١
- يعاهد الكفار بعد الحرب ٤٨١
- الخواب عن قضية حديبة وأبيه ٤٨١
- (٣٥) باب غزوة الأحزاب ٤٨٢
- (٣٦) باب غزوة أحد ٤٨٤
- (٣٧) باب اشتداد غضب الله على من قتل رسول الله ٤٨٧
- (٣٨) باب ما لقي النبي من أذى المشركين والمنافقين ٤٨٨
- معنى كلمة "انقلب"؛ ووجه إلغائه إياهم فيه ٤٨٩
- (٣٩) باب في دعاء النبي وصبره على أذى المنافقين ٤٩٤
- (٤٠) باب قتل أبي جهل ٤٩٦
- (٤١) باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ٤٩٧
- بيان السبب في قتل كعب بن الأشرف ٤٩٧
- (٤٢) باب غزوة خيبر ٤٩٩
- أقوال العلماء في كون الفخذ عورة ٤٩٩
- وجه تسمية الجسر بالخميس ٥٠٠
- الخواب عن تعدية النفس لله تعالى ٥٠١
- (٤٣) باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق ٥٠٦
- (٤٤) باب غزوة ذي قرد وغيرها ٥٠٨
- وجه تسميته الأسد بالخديرة ٥١٧
- (٤٥) باب قول الله تعالى: «وَمِمَّنْ أُنذِرَ كَذِبُ النَّبِيِّينَ» ٥١٩
- عن الآلة ٥١٩
- (٤٦) باب غزوة النساء مع الرجال ٥٢٠
- (٤٧) باب النساء الغازيات يرضعن لمن ولا يسهن، والنهي ٥٢٢
- عن قتل صبيك أهل الحرب ٥٢٢
- قول الأكثر أن شركه والجد لا يسهنهما في القتال بل ٥٢٢
- يرضعنهما ٥٢٢
- أقوال أهل العلم في مدة تقطاع حكم النكاح ٥٢٣
- (٤٨) باب عدد غزوات النبي ٥٢٨
- أقوال أهل العلم والعلم في عدد غزوات النبي ٥٢٨
- وسرياته ٥٢٨
- (٤٩) باب غزوة ذات الرقاع ٥٣١
- (٥٠) باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر ٥٣٢
- أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشرك في القتال ٥٣٢
- والرصح له ٥٣٢
- كتاب الإمارة**
- (١) باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ٥٣٣
- الكلوم حول كون الخلافة في قريش وثرد على ٥٣٣
- المعالي ٥٣٣
- (٢) باب الاستخلاف وتركه ٥٣٨
- الإجماع على وجوب نصب الخليفة بالشروع ٥٣٨
- إجماع أهل السنة على أن النبي لم ينص على ٥٣٨
- خليفة معين ٥٣٨
- (٣) باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها ٥٤٠
- إصواب في معنى «وَكُنْتُ» لا «كُنْتُ» ٥٤٠

- أقول العلماء، في استأبة المرتد واختلافهم في قتل المرتد وحبسها واسترقاقها..... ٥٤١
- أقول أهل العلم في أن لأمرء الأمصار إمامة الخلدود في القتل وغيره..... ٥٤١
- (٤) باب كراهة الإمارة بغير ضرورة..... ٥٤٣
- (٥) باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الخائن، والحث على الرق بالبيعة، والنهي عن إدخال المشقة عليهم..... ٥٤٥
- مطلب قوله: "وكلنا يديه يمين"..... ٥٤٥
- (٦) باب غلظ تحريم العلول..... ٥٥٠
- أقول العلماء في كيفية رد العلول عند تعذر إيصال حق كل واحد إليه..... ٥٥١
- اختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة العال..... ٥٥١
- (٧) باب تحريم هدايا العمال..... ٥٥٢
- (٨) باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية..... ٥٥٦
- بأن المرتد من الكفر في قوله "كفرًا بواجبًا"..... ٥٦٠
- الانكلاء حول الخروج على السلطان وعمله..... ٥٦١
- (٩) باب الإمام جنة يقتل به من ورثه ويضيق به..... ٥٦٣
- (١٠) باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول..... ٥٦٤
- معنى السياسة..... ٥٦٤
- ذكر القاعدة العامة وتبديل قوله: "فأضربوا عنق الآخر"..... ٥٦٦
- (١١) باب الأمر بالنصر عند ظلم الولاة واستأثارهم..... ٥٦٨
- (١٢) باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق..... ٥٦٩
- (١٣) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومقارفة الجماعة..... ٥٧٠
- (١٤) باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع..... ٥٧٤
- (١٥) باب إذا بويع خليفين..... ٥٧٥
- (١٦) باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك..... ٥٧٦
- بيان المراد بقوله: "أهل عرف فقد برئ"..... ٥٧٦
- (١٧) باب خيار الأئمة وشرارهم..... ٥٧٨
- (١٨) باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة..... ٥٨٠
- المقصود من جميع الروايات البيعة على النصير..... ٥٨١
- حكماء حماة الشجرة التي بويعت تحتبيعة الرضوان..... ٥٨٤
- (١٩) باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه..... ٥٨٥
- شرح حروب سلمة بن الأكوع عليه..... ٥٨٥
- (٢٠) باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح"..... ٥٨٦
- تأويل قوله: "لا هجرة بعد الفتح"..... ٥٨٦
- شرح كون الجهاد عرض كفاية أو فرض عين..... ٥٨٧
- (٢١) باب كيفيةبيعة النساء..... ٥٨٩
- (٢٢) باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع..... ٥٩١
- (٢٣) باب بيان سن البلوغ..... ٥٩٢
- دليل كون عزوة الخندق أربعة..... ٥٩٢
- (٢٤) باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم..... ٥٩٣
- فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار عند الأمن..... ٥٩٣
- (٢٥) باب المسابقة بين الخيل وتضميرها..... ٥٩٥
- حوار المسابقة بين الخيل وتضميرها..... ٥٩٥
- (٢٦) باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة..... ٥٩٧

- ٦٣٩ فائدة ذكر و إنما لامرئ ما نوى
- ٦٤٠ باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ٦٤٠
- ٦٤١ باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو ٦٤١
- ٦٤٢ باب ثواب من حيسه عن الغزو مرض أو عذر آخر ٦٤٢
- ٦٤٣ باب فضل الغزو في البحر ٦٤٣
- ٦٤٣ أقوال العلماء في جهة قراءة أم حرام من النبي ﷺ ٦٤٣
- ٦٤٤ الأقوال في تعزوة التي لو قُت فيها أم حرام ٦٤٤
- ٦٤٤ أقوال العلماء في جواز ركوب البحر ٦٤٤
- ٦٤٦ باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ٦٤٦
- ٦٤٧ باب بيان الشهداء ٦٤٧
- ٥٢ باب فصل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم
- ٦٤٩ نسيه ٦٤٩
- ٥٣ باب قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على
- ٦٥١ الحق لا يضرهم من خالفهم" ٦٥١
- ٦٥١ أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة ٦٥١
- ٦٥٣ بيان المراد بأهل المغرب ٦٥٣
- ٥٤ باب مراعاة مصلحة الدواب في السر، والنهي عن
- ٦٥٤ الحرير في الطريق ٦٥٤
- ٥٥ باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل
- ٦٥٥ المسافر إلى أهله، بعد قضاء شغله ٦٥٥
- ٥٦ باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، ثم ورد
- ٦٥٦ من سفر ٦٥٦
- ٢٧ باب ما يكره من صفات الخيل ٦٠٠
- ٢٨ باب فصل الجهاد والخروج في سبيل الله ٦٠١
- ٢٩ باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ٦٠٥
- سبب تسمية الشهيد ٦٠٥
- ٣٠ باب فضل الغلوة والروحة في سبيل الله ٦٠٨
- ٣١ باب بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد في الجنة من
- الدراجات ٦١٠
- ٣٢ باب من قتل في سبيل الله تكفرت خطيئاه، إلا الذن ٦١١
- ٣٣ باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء
- عند ربهم يبرزون ٦١٣
- أقوال أهل العلم في حقيقة الروح ٦١٥
- ٣٤ باب فضل الجهاد والرباط ٦١٦
- ٣٥ باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، بدخول الجنة ٦١٨
- ٣٦ باب من قتل كافراً ثم سدد ٦١٩
- ٣٧ باب فصل الصدقة في سبيل الله، وتصحبها ٦٢١
- ٣٨ باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب
- وغيره، وإخلافه في أهله بخر ٦٢٢
- ٣٩ باب حرمة نساء المجاهدين، وإنهم من خلفهم فيهن ٦٢٥
- ٤٠ باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ٦٢٦
- ٤١ باب ثبوت الجنة للشهيد ٦٢٧
- ٤٢ باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في
- سبيل الله ٦٣٢
- ٤٣ باب من قاتل للرباء والسمعة استحق النار ٦٣٣
- ٤٤ باب بيان قدر ثواب من غزا لغنم ومن لم يغنم ٦٣٦
- ٤٥ باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه
- الغزو وغيره من الأعمال ٦٣٨
- مرتبة حديث "إنما الأعمال بالنية" ٦٣٨

من منشورات مكتبة البشري

الكتب المطبوعة	ستطيع قريباً بعون الله تعالى
----------------	------------------------------

ملونة . مجلدة كرتون مقوي

المقامات للحريزي	قاموس البشري (عربي - اردو)
تفسير البيضاوي	كنز الدقائق
التبيان في علوم القرآن	نور الإيضاح
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	

ملونة . مجلدة

صحيح مسلم (٧ مجلدات)	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
الهداية (٨ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	نفحة العرب
مختصر القدوري	شرح التهذيب
منتخب الحسامي	مختصر المعاني (مجلدين)

ملونة . كرتون مقوي

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحر (مع الملامح والفتاوى)	هداية النحر (المعدون)
المرقات	الكافية
السراجي	شرح التهذيب
دروس البلاغة	شرح العقائد
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
شرح مائة عامل	

غير ملونة . مجلدة

هادي الأنام	فتح المفتي شرح كتاب المروا
-------------	----------------------------

غير ملونة . كرتون مقوي

صلاة الرجل على طريق السنة والآثار	صلاة المرأة على طريق السنة والآثار
-----------------------------------	------------------------------------

مطبوعات مکتبۃ البشرى

طبع شدہ	زیر طبع
---------	---------

مجلد / کارڈ کور

جز اعمال	حصن حصین
آداب العاشر	تعلیم الدین
حیات المسلمین	تعلیم العقائد
	زاد السعید

دنگین - مجلد

الجزب الاظم (اول دوم سوم)	الجزب الاظم (ایک ہیٹک ترتیب)
خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی	تعلیم الاسلام (کفل)
بہشتی زیور (۳ حصے)	خطبات الاحکام للفتاویٰ العام
تفسیر عثمانی	

دنگین - کارڈ کور

روضۃ الادب	الجزب الاظم (پچھانکا) (جدید ایڈیشن)
الجزب الاظم (تجلی)	علم الحق
تیسیر المنطق	عربی کا معجم (اول دوم)
علم الصرف (اولین دو ترمیم)	خیر الاصول فی حدیث الرسول
عربی صفوۃ المصادر	عربی کا آسان قاعدہ
تسمیل المبتدی	فوائد کبیر
فارسی کا آسان قاعدہ	بہشتی زیور
جمال القرآن	تاریخ اسلام
سیر الصحابیات	

Books In English & Other Languages

(Published Books)

- Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1,2,3)
- Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
- Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)
- Al-Hizbul Azam(Large) (H.Binding)
- Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
- Riyad us Saleheen (Spanish) (H.Binding)
- Secrete of Salah (Card Cover)

(To be Published Shortly Insha Allah)

- Taleem-ul-Islam (Coloured)
- Cupping Sunnah & Treatment (Coloured)
- Al-Hizbul Azam(French) (Coloured)
- Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)
- Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)

سادہ - مجلد

فنائل اعمال	تتمتہ احادیث
-------------	--------------

سادہ - کارڈ کور

مفاح لسان القرآن (اول دوم سوم)	اکرام مسلم
--------------------------------	------------